قانون التأويل

للإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن
العربي المعافري الإشبيلي
المتوفى في 543

دراسة وتحقيق
محمد السليماني
أستاذ العلوم الإسلامية
جامعة الجزائر



قَانُونُ التَّأْوِيل

الطبعة الثانية
مزيدة ومنقحة
1990

دار الغرب الإسلامي
ص. ب: 5787 - 113
بيروت - لبنان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾

آل عمران : (7)

الإهداء

إلى الثلاثة الذين استضأتُ بنورهم، ووردت شرعتهم، واهتديت بهديهم:

أولاهم بالولاء، وأحقهم بالإهداء، من عظّم الله حقه، فجعل طاعته من طاعته، وقرن توحيده ببرّه: أبي فضيلة الشيخ الحسين السليماني، فقد كان أخاً وصديقاً، ومعلماً يُربّيني ويرعاني، فيشجّعني إن أحسنت، ويقوّمني إن اعوججت، ويزجرني إن تماديت، فبارك الله له في عمره وعمله.

وتغمّد اللهم الآخرَيْن بواسع رحمتك، وأسكنْهما فسيح جنتك، واجعل من هذا نوراً يُضيء لهما، وأنساً وبرداً وسلاماً.

ذلك أن الأوّل صاحب فضل ومنّة، رعاني بعلمه الجمّ، وأفادني بخبرته الواسعة، فلازمته خمس سنين، فيها تعلمت الصّبر على التعليم، والرفق بالمتعلّم، فلطالما سبح بي في بحور الفلسفة وعلم الكلام أغوص مستنيراً بضوابط العقل والشرع في البحث والنظر فأسلم من عثرة الرأي ومزالق التأويل وسطحية النظر، إنه العلامة الأستاذ الدكتور سليمان دنيا.

وثانيهما محدّث محقق، وباحث ناقد مدقق، لزمته فتعلمت أن أقرأ فأفهم، وأبحث فأنقد، ولازمته فأدركت قيمة ما لدينا من تراث مخطوط، وخبرت مسالك البحث فيه والتنقيب عليه، وبه فتح الله لي أبواب المعرفة بالآثار، ونقد المرويات والأخبار، إنه الأستاذ السيد أحمد صقر.

إلى هؤلاء أهدي هذه البضاعة ثمرة غرسهم اعترافاً بفضلهم وشكراً لهم.

محمد السليماني

كلمة
فضيلة الأستاذ الدكتور سليمان دنيا[1]

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين، أحمده على عظيم نعمائه، وجميل بلائه، وأستكفيه نوائب الزمان ونوازل الحدثان، وأرغب إليه في التوفيق والعصمة، وأبرأ إليه من الحول والقوة، وأخلص القول بأن لا إلّه إلّا الله شهادة الموحد المستبصر، غير المتوقف المتحير، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده الأمين على وحيه، ورسوله الصادع بأمره ونهيه، المؤيد بِجَوَامِع الكَلِم، المبين للناس ما نزل إليهم بلسان عربي مبين، فيه واضح يعرفه السامعون، وغامض لا يعقله إلا العالمون، وصلِّ اللهم على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله المتبعين لسنته، وأصحابه المبينين لشريعته، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن هذا الكتاب القيم باكورة عمل جليل يقوم به ابني وتلميذي الأستاذ محمد السليماني، لإحياء تراث أكبر فقيه ومتكلم عرفته الأندلس، ومن المعلوم أن كنوز التراث الإسلامي قد طَمرتها حوادث الدهر وصروف الأيام وعوادي الزمن،

---

(1) فقدت الأمة الإسلامية بموته سنة 1407 - 1987 عالماً محققاً، ومحباً لرسول الله ﷺ صادقاً، وفيلسوفاً ناقداً مدققاً، فقد عرفته بكاءً عند سماع ذكر النبي ﷺ، ملتزماً عقيدة السلف الصالح، متتبعاً الهدي النبوي الشريف قولاً وعملاً، وسوف نذكر شيئاً من مناقبه في بحث مستقل إن شاء الله، فقد توفي ولم ينل حقه من التقدير والتكريم، فالله يجزيه خير الجزاء عن أمة قدم لها الورود والرياحين، فقابلته بالجحود والنكران، فما أجحد بني الإنسان.

فهي اليوم من مودعات خزائن الكتب العامة والخاصة في الشرق والغرب، وأصبحت في جملة الدفائن، اللهم إلا كتباً يسيرة حققت تحقيقاً علمياً جيداً، هي جلّ ما أخرج إلينا من رشح ذلك المعين المتدفق، وما أقلّه ثَمَداً لا يقطع غُلّة صادٍ، ولا يعيد بِلّة منطِق.

وإننا اليوم بحاجة ماسّة إلى إحياء ما درس من معالم ثقافتنا، وتبيان ما طمس من آثارها. والكشف عن منابع الحق فيها، نستخرج منها ذكريات العزة، وصفحات المجد، وآيات الفخار.

وقد كان لتلميذي محمد ـ وهو الخبير بنوادر الكتب والمخطوطات ـ في تَخَيُّر هذا الكتاب الذي أقدم على نشره وتحقيقه، منهج معين وقصد مرسوم، ولم يكن اختياراً جاء عفو الخاطر أو ولّدته اللّمحة الخاطفة. وإنما كان اختياراً أنتجته الأناة والتروي، وأملته مصلحة الأمة، وفرضته اعتبارات الصحوة الإسلامية المباركة.

وكتاب «قانون التأويل» هو للقاضي أبي بكر بن العربي، ويعد هذا الإمام في طليعة العلماء الذين أخذوا من كل فن بسهم وافر، ولم يقف بنفسه عند حدّ المعرفة والتعليم، بل اقتحم ميدان التأليف الموفّق، فكان من نخبة الكتّاب المجيدين، بل من أغزرهم مادة، وأطولهم باعاً، وأمضاهم سليقة، وأحضرهم بياناً، متبحراً في الفقه وأصوله، بصيراً بعلم الكلام، خبيراً بمشكلاته، متصرفاً في دقائقه.

وقد كَبُرَ ابن العربي في عيني، ووقع في نفسي موقعاً جليلاً، منذ أن قرأت كتابه النفيس «العواصم من القواصم» الذي رد فيه على الفلاسفة وغلاة الصوفية والجهلة من المؤرخين، فكان لكتابه هذا المزية الظاهرة والغرة الواضحة في الفكر الإسلامي، ولو كان لي من الأمر شيء لأمرت أن يطبع هذا الكتاب ويوزع مجاناً ليكون في يد كل مسلم يحب الله ورسوله.

ومن حِكَمِ الله سبحانه وتعالى أن وهب لسلفنا ـ رضي الله عنهم ـ بعامة وابن

العربي بخاصة قدرة نفسية عجيبة يجعلون بها العلم خفيفاً محمله، لا يعيا به معانيه ومزاوله، بل يتنقل بين فنونه في شوق ولهفة لا نجدها حين نزاول تصانيفنا الحديثة، وكتاب «قانون التأويل» من جملة هذه الكتابات اللطيفة التي تمتاز بالعلم الغزير، والبيان الأصيل، الذي يشوق القلوب، ويستولي على الأفئدة، ويملأ النفوس بالإعجاب. فقد لجأ هذا الإمام العظيم إلى إقامة ميزان عدل صحيح كما عرفه من دينه الحنيف، خدمة للعلم وطلابه، يتحصنون به ـ إذا ما حصلوه على وجهه ـ عن الخطأ في الفهم، كلما خاضوا في تفسير النصوص الشرعية، أو تعاطوا تأويلها.

ولا شك أن طالب العلم إذا أغفل مثل هذه الموازين الحقة، والقوانين المضبوطة، لم يكد يسلم من هجنة التقصير وسوء التأويل.

وهذا الكتاب قد يعتقد القارىء الكريم في أول الأمر وبادىء الظن أنه يكفي ويغني. حتى إذا نظر فيه الناظر، وجد الأمر على خلاف ما حسبه، والحق أن هذا الكتاب عبارة عن قوانين منهجية تفتح للقارىء الطريق ليسلكه، وتضع له القاعدة ليبني عليها، وتستحثه لإعمال النظر، والمبالغة في الفحص، والإغراق في البحث، والإمعان في التنقيب، وحقيق بمن يقرأ «قانون التأويل» أن يعود إلى كتب ابن العربي بعامة فيستنبئها التفصيل والشرح.

وفي الختام أقول:

طلب مني ابني محمد أن أكتب له هذه الكلمة، وقد تضاءلت القوة، أو زالت، وحل محلّها الضعف والعجز، وتلاشى الأمل، وحل محلّه الشعور بدنو الأجل وقرب الرحيل. والله يشهد ـ ولا أظن مؤمناً يُشْهِدُ الله على أمر هو كاذب فيه ـ أنني أترقّب الموت في كل لحظة، وأرجو لقاءه في كل حين، لأدفن بجوار نبيه سيدنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

إنني إن نظرت إلى ما مضى من عمري، وجدتُني قد غرقت في خضم

الحياة، ولم أتنبه لإدراك حقيقة المصير الذي أنا صائر إليه، فلم أعد نفسي له، ولم آخذ له أهبته.

وإن نظرت إلى حاضري، وجدتُني أعجز من أن أنهض بعبء الحاضر، فضلاً عن أن أتدارك معه تقصير الماضي.

اللهم إني أضرع إليك ضراعة من بريء إليك من كل حول وقوة، وأستهديك في زمان قد ضاعت فيه معالم الهدى، وعمي على الناس طريقهم في غمرة الضلالة.

اللهم ثبت قدمي حيث تزلُّ الأقدام، وأنر بصيرتي حيث تعمى البصائر.

اللهم أنت ربي وأنا عبدك، لا أستشفع إليك إلا بك، ولا أخاف أحداً غيرك، ولا أرضى ربّاً سواك، فاغفر لي.

اللهم تقبل عملي، واغفر زلتي، غير خال من عفوك، ولا محروم من إكرامك.

إلٓهي: لقد دنا الأجل، وحقك إني ما أخاف لقاءك، بل أكاد أتعجله شوقاً إليك.

اللهم شكراً شكراً: لقد كشفت لي عن حقيقة الدنيا، فرأيتها مشغلة الغافل، وسلوة الجاهل: الغافل عن مصيره، الجاهل بحقيقة نفسه، فاللهم زدني بها تبصرة، وعنها انصرافاً.

أنت أنت الله. هذا الكون العظيم، الذي عَلِمْنَا منه ما علمنا، وجهلنا منه ما جهلنا، صنعك، عرفناك به، فكيف يا إلٓهي يعرف هذا الكون من يجهلك؟ إنه يكاد ينطق بأن له إلٓهاً خلقه، ويصيح بالجاحدين والمنكرين أن تدبروا واعتبروا، فإن البعرة تدلّ على البعير، وأثر الأقدام يدل على المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، حَوَتَا من المخلوقات ما يدهش العقول ويحير الألباب، ألا تدل على اللطيف الخبير؟.

سبحانك، سبحانك، أنت الحق وكل ما عداك باطل، أنت الباقي وكل ما عداك زائل، أنت القوي المتين بيدك الأمر كله، اللهم لا تعاملنا بما نحن أهله، وعاملنا بما أنت أهله من الصفح والإحسان.

اللهم إني أبرأ إليك من كل حول وقوة، وأستعينك وأستهديك، وأعوذ برضاك من غضبك، فاغفر لي وارحمني وتب عليّ إنك أنت التواب الرحيم.

اللهم إني قد رضيت بك رباً، وبسيدنا محمد ﷺ نبياً ورسولاً، وبكتابك هادياً وإماماً، وبسنة رسولك إيضاحاً وتبياناً.

اللهم إني قد رضيت بذلك كلّ الرضى، ما أحسب أن الدنيا كلها تعدله.

اللهم اجعلنا وذريتنا وجميع المؤمنين بك وبرسولك موضع رضاك وعطفك وإحسانك وفضلك. إنك أكرم مسؤول، وخير مأمول، وصلّ اللهم على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

مكة المكرمة — **سليمان دنيا**

في 14 رمضان 1405 هـ — **اللائذ بكنف القوي الذي لا يقهر**



كلمـــة
فضيلة الشيخ العلاّمة سيّد سابق

الغاية من خلق النـــاس هي عبادة الله سبحانه: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإِنْسَ إلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾، ولن تتم هذه العبادة إلا بالعلم الذي تستنير به السبل وتتضح معالم الحق.

وأرقى أنواع العلوم وأزكاها العلم بالكتاب والسنة، ولا يضل من تمسك بهما، يستوي في ذلك نص واضح الدلالة، أو اجتهاد في نص صادر عن أهل الاجتهاد.

وعماد المجتهدين قوله سبحانه: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَىٰ الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الأَمْرِ مِنْهُم، لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾.

وأولوا الأمر هنا هم العلماء الذين بذلوا غاية جهدهم، فدرسوا وفهموا وحفظوا وقارنوا ورجحوا، وميزوا الصحيح من الضعيف وعرفوا كيف تستنبط الأحكام من مصادرها، حتى صاروا بجهودهم يأخذون ما شاؤوا لما شاؤوا من أحكام، وهدفهم الوصول إلى الحق. وقد أكد الإمام البخاري في صحيحه أن المراد بالطائفة الظاهرة على الحق هم أهل العلم. . .، وهم المنتصرون على من خالفهم وأهل العلم أقوياء بعلمهم وعملهم، ويراد بهم هنا المفسرون والمحدثون والفقهاء والخبراء بشؤون الحرب، من المسلمين، والآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر.

والإمام أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي، أحد هؤلاء العلماء، وهو من القمم الشامخة، وبصماته واضحة في علوم الدين والدنيا، فقد صنف في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ، كان أبوه من علماء الوزراء، تخرج بالإمام الغزالي، وانتفع به كثيراً، وكان يعرف قدره، فهو الذي أطلق عليه عالم العلماء، كما أشار إلى ذلك في كتابه (قانون التأويل).

ويكفي ابن العربي فخراً أنه أستاذ القاضي عياض، وأبو بكر بن خير.
والقاضي عياض شيخ الإسلام، حامل لواء العلوم الشرعية بيقظة وفهم، أبدع في كتابه (الشِّفَا في التعريف بحقوق المصطفىٰ) إبداعاً فاق كلّ حدّ، وكتابه (مشارق الأنوار) الذي يقول عنه مؤلف (شجرة النور الزكية) «لو كتب بالذهب، ووزن بالجواهر لكان قليلاً».

أما أبو بكر محمد بن خير: فهو العلامة المحدِّث التقيّ الثقة المأمون، قال ابن العماد في شذرات الذهب عندما ترجم لابن العربي: «رحل إلى الشام وبغداد والحجاز ثم عاد إلى بغداد، ثم ذهب إلى مصر والإسكندرية، ثم عاد إلى الأندلس بعلم كثير».

وأضاف: «وابن العربي مفرط في الذكاء، عالم ناقد متبحر، قادر على نشر سائر علومه، مع الأدب وحسن المعاشرة، ولين الجانب».

وقال السيوطي في طبقات الحفاظ: «برع في الأدب، وكان ثاقب الذهن، كريم الشمائل، كما كان شديداً في الحق، ينتصر للمظلوم، وقد بلغ رتبة الاجتهاد».

أجل: والواصلون درجة الاجتهاد قِلَّة، وأقلّ منهم من أعدّ نفسه بحيث لو كان وحده لاستغنى به الناس عن غيره.

وابن العربي واحد من هؤلاء الكبار، تبحّر في المذهب المالكي حتى صار فيه علماً، وبه تبحر في سائر العلوم، فوعى الأصول، وأحكم الفروع وحفظ قضايا الصحابة والتابعين، مع دقة النظر في تخريج المسائل.

وقد اجتهد في نشر المذهب، وقرّبه إلى الناس تخريجاً واستدلالاً واستنباطاً.

وكأنّي به قد وضع نصب عينيه جواب الإمام أحمد رحمه الله حيث سئل يكفي الرجل مائة ألف حديث حتى يفتي؟ قال: لا. ولما قيل له خمسمائة ألف حديث؟ قال: أرجو.

أدرك ابن العربي في حياته المبكرة أن العلم أساس الدين، وأن الدين يؤسس على العقيدة والفقه، وعاش لذلك يفتي، وينشر علمه بين الناس أربعين عاماً.

وقد دفعه إلى ذلك، ما تميز به من ذكاء القلب، وصدق الرأي والتمكن من الجواب، والثقة بالنفس، وكثرة الفضل.

من بديع ما قال:

ما من رجل يطلب الحديث، إلا كان على وجهه نضرة، لقول النبي ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا» ودعاء الرسول مستجاب.

من مؤلفاته: «الإنصاف في مسائل الخلاف» عشرون جزءاً، و«عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي»، ومعنى العارضة: القدرة على الكلام، والأحوذي: الجاد في الأمور المنتصر، الذي لا يفوته مطلب، وهكذا كان ابن العربي، وله كتاب «العواصم من القواصم» الذي سد فراغاً كبيراً في المكتبة الإسلامية، ومن أهم ما أنتج كتابه «أحكام القرآن»، والإمام القرطبي نفسه مع إمامته يرجع إليه ويعتمد عليه، ولو لم يكن لابن العربي من جهد ومن ثمار إلّا تأليف كتاب تفسير القرآن الذي بلغ ثمانين مجلداً لكفاه فخراً، ولكن للأسف لم يُعْثَر له على أثر.

ومن أهم مؤلفاته «قانون التأويل» وهو يتناول القواعد المنهجيية لطلاب العلوم الشرعية، وكان هذا الكتاب دفيناً في خزائن المخطوطات حتى قيض الله له ابننا الأستاذ الشيخ محمد السليماني فبعث الله هذا اللكتاب على يديه، فحققه، وعلّق عليه وأضاف إليه إضافات، تظهر غامضه، وتجلِّي دقائقه، وخرج أحاديث وقارن بين الروايات، فجاء الكتاب درّة فريدة، فجزاه الله عن دينه خير الجزاء، ونفع به الإسلام والمسلمين.

سيد سابق

مكة المكرمة: 28/ 8/ 1405 هـ.

طليعة [1] الكتاب

الحمد لله المقدسة أسماؤه، السابغة آلاؤه، الواسعة رحمته، المنجِّية مغفرته. وصلّى الله على سيّدنا محمد النبي الأمِّيِّ الذي بلّغ الرسالة وأدى الأمانة، وترك في الناس ما لو تمسكوا به لم يضلوا بعده: كتاب الله، منه آيات محكمات هن أم الكتاب، وأُخر متشابهات، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وما يعلم تأويله إلاّ الله، والراسخون في العلم يقولون آمنا به، كل من عند ربنا، وما يَذَّكَّرُ إلاّ أولو الألباب.

أما بعد:

يعتبر أبو بكر بن العربي من أعلام العلماء الذين تعدّدت مواهبهم، وتنوعت شخصيتهم، على نسق يكاد يكون متّسقاً.

فهو الفقيه البصير الّذي جانب التقليد والتزمّت والعكوف على ترديد كلمات بأعيانها.

وهو المحدِّث المستنير الذي يُعْمِلُ عقلَهُ وفكره فيما يقرأ أو يسمع، ويغوص على المعاني الدِّقَاق المُسْتَكِنَّةِ في أطواء النص الحديثيّ.

وهو المفسِّر المقتدر الذي أعدّ العدّة لعمله في التفسير، من تضلُّع من لغة

---

(1) الطليعة من الشيء: أول ما يظهر منه وله به صلة، ومن ذلك طليعة الجيش: مقدمته، ومنه أيضاً طليعة الكتاب: مقدمته.

العرب وأشعارها وروائع نثرها الذي يمتاز بإيجاز اللفظ وثراء المعنى.

وهو الأديب الذي يغوص على المعنى، ويفتنّ في التعبير عنه، واستخراج العبرة من مطاويه.

وهو المؤرخ الذي يقارن بين الروايات، وَيَمِيزُ حقَّهَا من باطلها، ولا يكتفي بإيرادها كما هو شأن الكثيرين.

وهو المثقف الواسعُ الثقافة الذي لا يَقْصُرُ نَفْسَهُ على فن أو فنون معدودة، وإنما يطوف بأرجائها، ويقطِفُ من ثمارها، ما طاب له التَّطْواف والقِطاف.

وهو المتكلم الذي درس عيون كتب الكلام، ونظر فيها نظراتٍ فاحصةً مستقلةً، لا يعنيها إلّا كشفُ الحق، ودحضُ الباطل الذي ران على كثيرٍ من أبحاث السابقين، واختيارُ الرأي الناضج الذي لا يتعارض مع حقائق الإسلام.

ولست أقول ذلك مسلماً له جميع آرائه ومعتقداته، فهو مجتهد مكثر، ومن شأن الإكثار أن يكون فيه عِثَار، ولكنه العِثَارُ الذي لا يكُبُّهُ في الخطأ على وجهه، بل يقوم من عثرته سليماً معافىً، غير متجانف لخطإٍ، وإنما يشدُّ أزْرَهُ ويقوي صُلْبَهُ حبُّه للحق وبغضه للزيف والباطل.

وغنيٌّ عن البيان أن المكثرين من التأليف تقع في مؤلفاتهم الهنات والهنات.

وقد تعلقت ببعض تلك الهنات، وكشفت عن منبع الحق فيها بأسلوب لا يديل من جلالة صاحبها، وقديماً قيل: «العظيم من عدت سقطاته» فلا بد والحالة هذه من هنة تغتفر، ومن تقصير يحتمل.

ومن عجيب الأمر أن ابن العربي هذا، لم يظفر بعناية الباحثين المحدثين، ولم يقم على نشر تراثه طائفة من ذوي الأقدار والأفهام الذين يحسنون قراءة نصوصه، ويدركون مرمى إشاراته، فكان انتفاع الناس بتراثه المطبوع انتفاعاً قاصراً، لما امتلأ به من غلط وتصحيف وتحريف ومسخ.

وقد اطلعت ـ بفضل الله ـ على جلّ ما وصلنا من كتبه المخطوطة، وبعد طول تردّد وعمق تفكير، واستشارة كثير من أساتذتي العارفين الخلصاء الأمناء على العلم والدين، وجدت في نفسي رغبة في تحقيق كتابب «قانون التأويل» بغية إخراجه للباحثين، والكشف عن شخصية أبي بكر بن العربي الكلامية التي ينبغي إبرازها والإحاطة بها.

كما أن ثمة عوامل كثيرة شجعتني أن أمضي قُدُماً في هذا العمل بعد أن كدت أحجم عما انتويت، خشية المزالق والعثرات التي لا أبرىء نفسي ـ مهما حذرت ـ أن أقع فيها، ومن هذه العوامل:

أولاً: أن ابن العربي يعتبر من أكبر علماء العقيدة بالأندلس، والدليل على صحة هذا الحكم، أن كتبه في هذا المجال، ظلت نافقة عند العلماء على اختلاف الأجيال والأعصار إلى يوم الناس هذا.

ثانياً: أنه من الأوائل الذين تكلموا في علم الكلام على الطريقة الأشعرية، فنشر تراثه الكلامي، ودراسةُ أفكاره وآرائه، مما يفيد الباحثين جديداً في معرفة التطور الفكريِّ بالأندلس.

ثالثاً: أنه أسهم إسهاماً فعالاً في نقد آراء غلاة المتصوفة والباطنية، بأسلوب علميّ سديد، دلّ به على سَعَةِ علمه، وحصافة رأيه، ودقّة نظره، وعمق فكره.

إضافة إلى أن كتابه «قانون التأويل» هذا، يعتبر من الكتب النفيسة اللطيفة التي تمتاز بغزارة المادّة، وسداد المنهج، وحسن المنحى، وجزالة الأسلوب. فباستطاعة الباحث أن يدرك فوائدَهُ في يسر لا يَشُوبُهُ عسر، إذ بذل فيه مؤلفه ـ رحمة الله عليه ـ أقصى جُهْدِهُ من أجل تقريبه إلى الأفهام، فجاء ـ ولله الحمد ـ كما أراد، حَسَنَ الديباجة، مُحْكَمَ الوضع، متناسقَ التبويب، مُطَّرِدَ الفصول، لا انقطاع في سلسلة أغراضه، ولا تباين في لُحْمَةِ معانيه.

وقد صدّرت الكتاب بمدخل ذكرت فيه توثيق نسبته لمؤلفه، وبواعث تأليفه،

وتحليلاً مختصراً لمضمونه، ومصادره، ووصفاً مجملاً للنسخ الخطية المعتمدة في التحقيق. ثم المنهج الذي اتبعته في التحقيق والتعليق.

هذا مجمل ما انتهيت إليه في هذه الدراسة، وأرجو أن أكون قد وفِّقت إلى ما ابتغيت، وتهدّيت إلى ما قصدت من إخراج هذا السِّفر القيم على النحو الذي يعمّ النفع به، وتلحقني به دعوة صالحة، ولا أماري أن بين هذا العمل وما ينبغي له بوناً بعيداً، ولكن هذا ما اتسع له الوقت وأعان عليه الجهد في هذه الطبعة الثانية[1]، وقد صححت بعض الأخطاء التي وقعتُ فيها في الطبعة الأولى، كما تبين لي أنني تعثرت في بعض المسائل تعثراً قبيحاً لغرارتي يومئذ وجهلي بوعورة التحقيق وتشعب مسالكه، وأنا على يقين أن هذا القصور سيزول إن شاء الله بتعاون أهل الخبرة بتراثنا الإسلامي العريق، وذلك بإظهاري على أوهامي في التحقيق والتعليق، وتبيين ما دقّ عن فهمي من معاني الكتاب حتى أتجافى عن مواطن الزلل، وأخرج من سترة الريب إلى صحن اليقين. ولله درّ المحدث الناقد الشيخ السيد أحمد صقر ـ رحمه الله ـ حين قال: «. . . والنشر خفيّ المسالك، عظيم المزالق، جمّ المصاعب، كثير المضايق، وشواغل الفكر فيه متواترة، ومتاعب البال وافرة، ومبهظات العقل غامرة، وجهود الفرد في مضماره قاصرة، يؤودها حفظ الصواب في سائر نصوص الكتاب، ويعجزها ضبط شوارد الأخطاء ورجعها جميعاً إلى أصلها، فيأتي الناقد وهو موفور الجَمَامِ فيقصد قصدها، ويسهل عليه قنصها، ومن أجل ذلك قلت ـ وما أزال أقول ـ إنه يجب على كل قارىء للكتب القديمة أن يعاون ناشريها بذكر ما يراه فيها من أخطاء؛ لتخلص من شوائب التحريف والتصحيف الذي منيت به، وتخرج للناس صحيحة كاملة»[2].

وقد كنت إذ شرعت في إعداد هذه الطبعة الثانية بدا لي أن أستوعب أحوال القاضي ابن العربي وأحوال أسرته، وأستقصي ما أجده من شعره في مختلف

---

(1) صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة: 1406 - 1986 عن دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة ومؤسسة علوم القرآن ببيروت.

(2) مقدمة الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي: 15/1.

المصادر المخطوطة والمطبوعة وقد فعلت، ولكني وجدت مجال القول ذا سعة، وأن المقام يضيق بهذا التوسع في مقدمة كتاب، فعزمت على إفراد ذلك في جزء خاص بعنوان «أبو بكر بن العربي حياته وتراثه الفكري» أسأل الله أن يوفقني لإتمامه ونشره إنه سميع الدعاء.

وتزكو هذه المقدمة ـ إن شاء الله ـ بتقديم أصدق الشكر وأخلصه إلى الإخوة الأحباب الذين أثقلوا كاهلي بفضلهم بما لقيت من معونتهم في إخراج هذا الأثر الجليل:

العالم المحقق الأستاذ الدكتور أنس جميل طبارة، الكريم الودّ الثابت الإخاء، والأخ الكريم والعالم الجليل الأستاذ محمد عُزَير شمس الذين قرأا كتاب «قانون التأويل» قراءة فاحصة، ونصحاني بإصلاح عدد من العيوب، فشرفت بذلك هذه الطبعة الجديدة، فجزاهما الله عن صداقتهما المخلصة وودهما الدائم خير ما يجزي عن ذلك عباده الصالحين.

كما لا يسعني أن أغفل فضل الأخوين الفاضلين الأستاذ عبد الرزاق سي الطيب والأستاذ جهيد محوش اللذين توليا القراءة الثانية معي على الأصول الخطية المعتمدة، فبذلا في عملهما من الجهد ما بذلا، ومن الصبر عليّ أيضاً ما أطاقا، فالحمد لله الذي أكرم كتاب أبي بكر بإخلاصهما وصدقهما وحبهما لإتقان العمل.

وأخيراً أتقدم بأعمق الشكر وفائق الاحترام إلى أمناء مكتبات مكة المكرمة وإسطنبول ومدريد والمغرب، والله أسأل أن يجعل كل ما نأتيه ونقصده ونتنحيه لوجهه خالصاً، وإلى رضاه عزّ وجلّ مؤدياً، ولثوابه مقتضياً، وللزلفى عنده موجباً، بمنه وفضله ورحمته، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

محمد بن الحسين السليماني

الجزائر ـ صانها الله من الآفات والفتن والمحن ـ

في 29 شعبان: 1410

مدخل لكتاب «قَانون التَّأويل»

1 ـ عنوان الكتاب:

نصّ ابن العربي في أغلب كتبه[1] على اسم «قانون التأويل»، وعلى هذه التسمية اتفقت أغلب مخطوطات[2] الكتاب، وأغلب من ترجموا لابن العربي من العلماء في القديم[3] والحديث[4]. وممن خلع عليه اسماً مغايراً ابن خلدون في العبر[5] والسيوطي في الإتقان[6] ومعترك الأقران[7]، فأطلق عليه ابن خلدون:

---

(1) الأحكام: 1389، القبس شرح موطأ مالك بن أنس: 317 (مخطوطة الخزانة العامة بالرباط: 25 ج)، سراج المريدين: 108/ب وانظر إشارات عن هذا العنوان في نص «قانون التأويـل»: 68، 120، 140، 143، 171، 216، 223، 251، 275.

(2) إلاّ أن مخطوطة الشيخ عبد الحي الكَتَّاني ـ رحمه الله ـ كُتِبَ فيها عنوان: «رسالة المستبصر»، والسبب في إطلاق هذا الاسم بين واضح، إذ أن مفهرس الخزانة العامة الموجود فيها «قانون التأويل» لما لم يجد العنوان الصحيح مثبتاً على أول صفحة من القانون لسقط حدث، أخذ عنوانه من أول فقرة افتتحها ابن العربي لكتابه «قانون التأويل» وهي: «هذه رسالة من المستبصر بنفسه. . . .» صفحة: 65.

(3) كالزركشي في البرهان: 16/1، والسيوطي في الإتقان: 37/4 ومعترك الأقران: 23/1، والمقري في أزهار الرياض: 94/3، ونفح الطيب: 35/2 ط: محيي الدين، وحاجي خليفة في كشف الظنون: 1310/2.

(4) كالبغدادي في هدية العارفين: 90/2، ومحمد بن جعفر الكتاني في سلوة الأنفاس: 200/3 والشيخ عبد الحي الكتاني في التراتيب الإدارية: 175/2.

(5) 141/1، 144/6.

(6) 27/3.

(7) 156/1.

«فوائد الرحلة»، وأطلق عليه السيوطي: «كتاب الرحلة» وأعتقد جازماً بأنهما يقصدان بهذه التسمية كتاب «قانون التأويل» إذ أنهما نقلا عنه نصوصاً كثيرة لا تترك مجالاً للشك أو الريب في ذلك[1]، فتسميتهما له «بترتيب الرحلة» أو «كتاب الرحلة» هو اجتهاد منهما، لاحتمال أنهما وقفا على مقدمة «القانـون» فقط والمحتوية على ذكر الرحلة وفوائدها، أو أنهما وقفا على الكتاب كله، ولكن لم يقفا على عنوان الكتاب كما اختاره المؤلف[2]، فاجتهدا في إطلاق عنوان يناسب المحتوى العام، فلذلك اختلفت تسميتهما له.

2 ـ توثيق نسبة الكتاب إلى ابن العربي:

لا شك أننا بإثباتنا لعنوان الكتاب، قد أثبتنا نسبته إلى مؤلفه، ونزيد هذا بياناً فنقول:

لم أجد خلافاً بين العلماء في صحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن العربي، فقد أجمعوا على نسبته إليه، سواء بالنقل المباشر عنه[3] أم بالإشارة والتنويه به[4]، وتتحقق صحة هذه النسبة بعدة أمور منها:

أ ـ وجود اسمه على جميع مخطوطات الكتاب[5]

ب ـ إحالته فيه على أغلب كتبه.

جـ ـ إحالته في كتبه المختلفة ـ والمتفق على ثبوتها إليه ـ على «قانون التأويل»[6].

---

(1) لقد أثبت في تعليقاتي على القانون نقـول السيوطي عن ابن العربي.

(2) كما هو الحال في مخطوطة الشيخ عبد الحي الكتاني.

(3) كما عند السيوطي في الإتقان: 30/3 ومعترك الأقران: 156/1، وابن حجر العسقلاني في فتح الباري: 541/2 والمقري في أزهار الرياض: 89/3 والرهوني في شرح متن خليل: 361/7، ومخلوف في شجرة النور الزكية: 137.

(4) كالسكوني في عيون المناظرات: 226.

(5) انظر وصفنا للنسخ التي اعتمدناها في التحقيق.

(6) انظر على سبيل المثال: سراج المريدين: 179/أ، القبس: 263 (مخطوط الخزانة العامة بالرباط: =

د ـ وردت نصوص كثيرة في «القانون» هي عينها الموجودة بكتبه الأخرى دَرَجَ المُؤَلِّفُ عَلَىٰ إثباتها ـ لأهميّتها ـ في أكثر من كتاب من كتبه، وقد أشرنا إلى هذا في تعليقنا على القانون[1].

و ـ إن الناظر في كتب ابن العربي ـ رحمه الله ـ والمتتبع لمسائله في البحث لا يجد تفاوتاً بينها وبين «قانون التأويل» من حيث الأسلوب وطريقة العرض، والاعتماد على المصادر إلاَّ بمقدار ما يتطلبه الموضوع المبحوث.

3 ـ بواعث تأليف الكتاب:

لقد تكفل ابن العربي ـ رحمه الله ـ ببيان سبب تأليفه لقانون التأويل بأسلوب مشرق أخاذ فقال في كتابه القبس[2]:

« . . . وقد كنّا أملينا فيه (أي في التفسير) في كتاب «أنوار الفجر» في عشرين عاماً ثمانين ألف ورقة، وتفرقت بين أيدي الناس، وحصل عند كل طائفة منها فن، وندبتهم إلى أن يجمعوا منها ولو عشرين ألفاً، وهي أصولها التي ينبني عليها سواها، وينظمها على علوم القرآن الثلاثة: التوحيد، الأحكام، التذكير، إذ لا تخلو آية منه بل حرف عن هذه الأقسام الثلاثة، إلاّ أن فساد الزمان ومواصلة الإخوان . . والأقران، وضرورة الرياض والمعاش الملازمة للإنسان، قواطع نفي المتاع بقطع أسباب الإمتاع.

وقد كُنَّا عوتبنا في إعراضنا عن مجموع في تفسير القرآن يثلج حرارة الصدور. . . فاعتذرنا، فما قبل عذري، وقيل لي: قد شاهدناك تملي فيه نيف على عشرين عاماً بالوسطى لملأ النشر، وأعجز عن تحصيله البشر، فقلت: كان ذلك والشباب بنضارته، والعمر في عنفوانه، فأما الآن وقد ولّيا، فقد ولّيا معهما،

= 1916 ك)، العارضة: 49/11، الأحكام: 1164.

(1) انظر على سبيل المثال إثباته لنص «ذكر معرفة الرب» في «قانون التأويل»: وفي «معرفة قانون القاهرة»: 64/أ (مخطوط دار الكتب المصرية: 184. . . تفسير).

(2) لوحة: 316 - 317 (مخطوط الخزانة العامة بالرباط: 25 ج).

وهذا أوان تفريقي، فكيف أحاول أن أجمع تحقيقي[1] . . . . فجردت مئة ورقة قانوناً في التأويل لعموم آي التنزيل، تأخذ بصيغ الشادي، وتبيد الهمم للهادي[2]، فمن وجده فإنه لباب الألباب، وشارع عظيم إلى كلّ باب».

قلت: وصدق المؤلف فيما ادّعاه من وضعه لهذا القانون لعموم آي التنزيل، فقد تناول في هذا الكتاب ـ على صغر حجمه بالمقارنة بتآليفه الأخرى ـ ما تباعد من العلوم المتصلة بالإسلام تناول التقريب والتأليف، حتى أخرج من مجموعها مدارك عائدة على جميعها، تُبَصِّرُ بالغايات، وتكشف عن أسرار الحياة.

وإنه لحقيق لهذا الكتاب ـ بعد تحقيقه والتعليق على المسائل العقدية الواردة فيه ـ أن يأخذ بيد طلاب العلم إلى الغوص في أسرار العلوم والمعارف، والتمرس بأقوال العلماء.

ولقد أحسن ابن العربي ـ وهو العالم المطلع على مختلف مناهج العلماء بالنقص المنهجي الشديد الذي يعانيه طلاب العلم، وبخاصة أن الأندلس ـ آنذاك ـ قد اعترى نجمها أفول طامس دخلت الأمة فيه في دور الوجود الأجدب، لما فارقت حرصها المعهود على طلب العلوم والتوق إلى المعارف، فأراد إمامنا ـ ابن العربي ـ أن يجدّد العهد النيّر لأمته، فيعيد تكوين شخصيتها، ويربّي كيانها، ويبعث فيها روح الحياة. وذلك بتأصيل قوانين وقواعد منهجية تُوجّه إلى مطالب اعتقادية وعملية مبدؤُها وغايتُها روح الدين، وإن هذه المطالب ارتبطت بمعارف واستدعت مباحث واقتضت تأصيل أصول وتفريع فروع. وضبط معاقد مما يرجع إلى عموم نواحي المعرفة، من علوم شرعية تستفاد من النبوة، وعلوم غير شرعية مما يرشد إليه العقل وتواضع عليه العلماء، فقام عالمنا ـ رحمة الله عليه ـ بكتابة قانونه على أفضل وجه وأكمله.

---

(1) انظر مثل هذا الاعتذار اللبق اللطيف في قانون التأويل: 67.

(2) لم أعن بتحقيق نص هذا الكلام فقد اعتمدت على نسخة واحدة من «القبس».

4 ـ زمن تأليف الكتاب:

أملى ابن العربي كتابه «قانون التأويل» سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة، يقول ـ رحمه الله ـ في العارضة[1]: «... فَطُرُقُ تفسيره محكمة في كتاب «قانون التأويل» أمليناه سنة ثلاث وثلاثين بجميع وجوهها، خذ ومعنى اللفظ عربية...».

قلت: وأغلب الظن أنه أملاه في قرطبة، فابن العربي في هذا الظرف كان لاجئاً إلى قرطبة لأسباب ذكرناها في دراستنا لحياة المؤلف في كتابنا «أبو بكر بن العربي حياته وتراثه الفكري».

5 ـ موضوع الكتاب وتحليل مختصر لمضمونه:

كتاب «قانون التأويل» لا ينسب إلى علم من العلوم الإسلامية على الوجه الواضح في النسبة إلى تلك العلوم، وإنما هو خلاصة لها على وجه العموم، فهو كتاب فريد في فنه، جامع لشتيت الفوائد ومنثور المسائل ومتشعب الأغراض. فمعرفة ابن العربي الواسعة الشاملة التي امتاز بها، أفادته فيما رامه من وضع «قانونه»، فقوته على استحضار الأفكار الإسلامية بمذاهبها ومناحي آرائها وطرائق عرضها، ومحاولاته الجادة في الالتزام بكتاب الله وما صح من سنّة رسول الله ﷺ، قد خلّصاه من كثير من الأخطاء العقدية والفكرية التي وقع فيها معاصروه من الفلاسفة والمتكلمين[2]، إلّا أن هذا لا ينبغي أن يحملنا على التعصب لطريقته التي اجتباها، فالذي ينظر إلى الحقائق بنور المنطق الصحيح، ويهتدي في سبيلها بمنار البحث والتحقيق، يجب أن لا يقضي في هذا الأمر الشائك حتى يرجع إلى مجمل تراث ابن العربي فيدرسه دراسة تحقيق وتمحيص، إلى جانب دراسة الآثار التي خلفها معاصروه من الفلاسفة والمتكلمين فيوازن بينها، وينظر في كل واحدة منها نظر تحليل للمعاني والأغراض، ورجوع إلى المقاصد والظروف، ثم ينظر فيها

---

(1) 49/11.

(2) انظر على سبيل المثال لا الحصر كتاب «الحدائق» لابن السيِّد البَطَلْيَوسِي، وكتاب «فصل المقال» لابن رشد.

مجموعة نظرة مقارنة من جميع هذه النواحي، قاصداً بهذا العمل مرضاة الله، فعندئذٍ يمكننا أن نحكم على قيمة هذا التراث أو ذاك بالحق المنزَّه عن الهوى.

أعود من هذا الاستطراد إلى موضوع الكتاب فأقول:

ليست غايتي في هذا المدخل المختصر لكتاب «قانون التأويل» أن أذكر أبواب الكتاب بالتفصيل، وما اشتمل عليه من فصول واستطرادات، فذلك أمر لا يتسع له هذا المدخل، ولكني أحاول قدر استطاعتي أن أعرض لأهم ما جاء فيه، ليكون القارىء على بيّنة من أمره.

اشتمل الكتاب على حوالي نيف وخمسين عنواناً بما في ذلك خطبة الكتاب وخاتمته. أما الخطبة فصدرها بذكر الأسباب التي دعته إلى وضع قانون التأويل[1].

ثم شرع ـ رحمه الله ـ في ذكر مرحلة طلبه للعلم في الأندلس وخارجها[2]، وثمة فضائل يستخرجها النظر والتمحيص في هذا الفصل، فإن ابن العربي حيث تعمّد تخيّر الأخبار المصورة لشخصيات من ذكرهم، أمدّنا بقدر وافر من الوثائق النافعة في الاستدلال على الحياة الاجتماعية والثقافية في عصره، سواء بالمشرق أو بالمغرب، وبخاصة أنه ـ رحمه الله ـ أرسل سجيّته في هذا الفصل بلا محاكاة ولا تكلف، فنطق مزاجه بما ينم عن ضميره وخلجات إحساسه في أمثال تلك المواقف. فهو يبدي في تناول الشخصيات وفي وصفها وتحليلهامقدرة فائقة تجعله يحتل مكانة مرموقة مع كبار كتّاب التراجم والطبقات، فغزارة المادة مع التنويع والابتكار في التنقل في نواحي الوصف من الأخلاق الشخصية إلى المواهب الأدبية إلى الحوادث الجارية قد أكدت لنا أهمية هذه القطعة القيّمة من «القانون» والتي هي خلاصة لكتاب قدّر الله أن يضيع في حياة مؤلفه وهو «ترتيب الرحلة في الترغيب إلى الملّة»[3].

(1) صفحة: 68 وما بعدها.

(2) انظر صفحة: 69 وما بعدها.

(3) هذا ما صرّح به ابن العربي في القانون: صفحة: 68.

ثم بعد الانتهاء من عرض رحلته إلى المشرق واتصاله بالعلماء والساسة، ينتقل إلى الغرض الثاني من الكتاب وهو المخصص للتوحيد[1]، لأنه هو المطلوب الأول من العلم، وبه يُعرف الله سبحانه وتعالى. وبدأ في هذا القسم بمعرفة النفس، وذكر المرآة لأنها تعكس كل ما يقع عليها، ولها اتصال بالنفس الإنسانية من حيث تجلي الصور فيها، وتجلي الحقائق للنفس بما تلقي إليها الحواس من المعاني[2].

وذكر حقيقة النوم[3]، وتحدث عن المثل «وهو باب في التأويل عظيم، وقانون إلى المعرفة مستقيم»[4] وذات الله سبحانه منزهة عن الأمثال.

وقدم أنموذجاً لتفسير الآية: 39 من سورة النور، على القانون[5].

وفي ذكر «تمام الوصول إلى المقصود من معرفة النفس والرب»[6] تحدث عن النفس وتفاصيلها، وأحوالها وصفاتها وأصول فضائل النفس الأربعة.

ثم اعتذر للعلماء في عدولهم عن أدلة المنقول إلى أدلة العقول[7].

ثم تعرض للباطن من علوم القرآن وحذر مما وقع فيه الباطنية من سخافات وكفر بواح[8]، وتطرق إلى الحروف المقطعة في أوائل السور واعتبرها من علم الباطن[9].

ثم ربط خلق الكلام وتسخير القلم بالدلالة على التوحيد، حيث إن الله

---

(1) صفحة: 132..
(2) صفحة: 134.
(3) صفحة: 136.
(4) صفحة: 141.
(5) صفحة: 143.
(6) صفحة: 150.
(7) صفحة: 176.
(8) صفحة: 196.
(9) صفحة: 208.

سبحانه وتعالى «نصب المخلوقات عليه دليلاً، كما وضع الحروف والأصوات دليلاً على كلامه، وكما أن ذاته مخبوءة تحت أستار الدلائل، فكذلك كلامه العظيم مخبوء تحت أستار العبارات، فلا ينال بالعبارات من كلامه إلاّ ما ينال بالدلائل من ذاته»[1].

ثم مثّل للتفسير الإشاري بتفسير قوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (الحج: 24)، وكنا نود لو نزه «قانونه» هذا عن كلّ ما عسى أن يشينه من صرف لفظ عن ظاهره، أو تفسير آية بطريق الإشارة، وأعتقد أن ابن العربي بإِدْخَالِـهِ هذه الأفكار في كتابه قد خرج عن منهجه المعتاد والذي يحثّ فيه دَوْماً على الالتـزام بمنهج السلف والابتعـاد عن مناهـج الباطنيـة والإسماعيلية وأضرابهم من الزنادقة والملاحدة، على أننا لو فرضنا أن هذه الهنات كانت ناشئة عن تقليد لشيوخه أو تساهلاتٍ رآها غير ذات بال، فلا ينبغي أن يقلل هذا الخروج الاختياري عن منهجه من قيمة «قانون التأويل» وما أقل الكتب التي لقيت تقديراً وعناية وحظوة، كذلك التقدير وتلك العناية والحظوة التي لقيها كتابه عند العلماء، سواء كان ذلك بالتنويه بشأن الكتاب، أو بنقده والرد عليه، أو الاقتباس منه والاعتماد على ما ورد فيه من معلومات.

فابـن العربي مع الأخطاء التي يمكن أن نأخذها عليه، خليق بالإعجاب جدير بالإعظام، لا ينبغي أن تقف هذه الهنات دون تقديره والرفع من شأنه.

أعود إلى موضوعنا فأقول: وقسّم ابن العربي ـ على عادته في باقي كتبه ـ علوم القرآن إلى ثلاثة أقسام: توحيد، أحكام، تذكير، ونبه على كل ما يدخل في كل قسم من هذه الأقسام، وأتى بآيات ركب عليها هذا التقسيم كتطبيق لما ذهب إليه[2].

---

(1) صفحة: 221.

(2) صفحة: 230.

ثم أتى بخلاصة لاستيفاء الغرض من تقسيم العلوم والمعلوم، فعلوم القرآن ثلاثة، والمعلومات أربع: النفس، الرب، العمل النافع والضار، وهنا تخلّص للكلام عن العمل، وأكد أن العلم قبل العمل، وناقش الصوفية والفلاسفة في قولهم بالكشف فأجاد وأفاد رحمه الله[1]. وابن العربي عندما ينتقد الصوفية لم يأب صحة الزهد والتزكية، ولم ينكر مكان الحاجة إليهما في الطريق إلى الله عزّ وجلّ، وإنما أنكر أشياء ابتدعوها، وفضول أقوال تكلفوها، ومسائل عويصة تجشموا الفكر فيها، فأصبح صنيعهم هذا أشبه بأن يكون صدّاً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، لذلك نرى ابن العربي يُغْلظ القول في الصوفية والفلاسفة معاً، وينكر القول بالكشف جملة وتفصيلاً، وفي اعتقادي أن ابن العربي لم يبلغ في إنكاره لمذهب الكشف والإشراق ما بلغه، إلّا لأن الخطأ فيه عظيم، يفضي بصاحبه إلى أن ينكر النبوة ويبطل الرسالة.

ثم تحدث ـ رحمه الله ـ عن آية التوحيد ﴿ **وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ، لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ** ﴾ (البقرة: 162) [2] وأورد فيها اثنين وعشرين سؤالاً وأجاب عليها.

وهنا تستوقفنا طريقة المؤلف في المسائل التطبيقية التي عرض فيها لآيات الذكر الحكيم ونحن نجيل النظر في الآيات التي فسرها، ذلك أنه سلك في معالجة الموضوع الذي يريد تفهيمه للقارىء طريقة «المسائل» فكان يأتي بالآية ويطرح حولها جملة من الأسئلة، تليها إجابات عنها، وهو أسلوب تعليمي سديد، ويستفيد المؤلف من ثقافته المتنوعة في هذا الميدان، فينوع الإجابات على أنواع عديدة من المعارف والفنون.

ثم تكلّم عن النوع الثاني وهو علم التذكير، وشرح فيه سورة «ألهاكم التكاثر».

---

(1) صفحة: 244.

(2) من صفحة: 297.

وتطبيقاً لكل القوانين التي ذكرها في علوم القرآن، بسط ابن العربي أمام طلابه ومريديه سورة تجمع كل تلك العلوم، وهي «الفاتحة» فوضع مخططاً محكماً لها قصد تأويلها على القانون[1]، وهو منهج تعليمي يعتمد على التطبيق العملي. فالغاية من هذه الطريقة تعليمية، تقود الطالب إذا وعى ـ بعد النظر في الموضوع ـ إلى التمرس بتفسير القرآن وقياس الأشباه بنظائرها.

ثم بعد ذلك تحدث ـ رحمه الله ـ عن نظريته التربوية المشهورة[2]، وأثار مشكلة العقل والشرع، وقد تكفلنا ببيان الرأي الحق في المسألة في دراستنا لأهم الجوانب العقدية الواردة بالقانون[3].

وابن العربي ممن يستغلون الحكاية في المجال التعليمي والتربوي، فنراه لا يُخفي على طلابه ما حدث له مع شيخه الغزالي[4]، بل نعتبر مقدمة «القانون» كلها خدمة لهذا الهدف التربوي النبيل.

ثم عنون لفصل من أواخر فصول كتابه بـ«خاتمة الكتاب» وهدفه من هذه الخاتمة تربية أرواح طلابه ومريديه وتنقية باطنهم، فلم يعد يخاطب عقولهم، بل أصبح يخاطب أرواحهم ووجدانهم[5].

يقول رحمه الله: «فإذا وصلتم إلى هذا المقام من اليقين بصحة الاعتقاد.. فقد خرجتم عن عهدة الجهل التي لزمتكم في قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً** ﴾ (النحل: 78)، وتعين عليكم الخروج من عهدة الخدمة بشكر النعمة فيما أسدى إليكم، وأنعم به عليكم، حسبما توجه في التكليف إليكم..»[6].

---

(1) صفحة: 345.

(2) صفحة: 346.

(3) سننشرها ضمن كتابنا «أبو بكر بن العربي: حياته وتراثه الفكري».

(4) صفحة: 113.

(5) استفدت في هذا العرض من رسالة الأستاذ مصطفى صغيري: 134/1.

(6) صفحة: 369.

ثم عاد فتكلم عن المحكم والمتشابه، وقد تكفلنا ببيان رأي أهل السنة والجماعة في دراستنا لأهم المسائل العقدية الواردة في «القانون».

ثم تحدث عن تيسير العمل بالعلم [1]، وختم الكتاب بتعديد الكبائر وقسمتها على الجوارح [2].

ودعا إلى ذكر الله بما يصح من الأدعية، لأن هناك طوائف من المتصوفة انحرفت عن هذا القصد، يقول رحمه الله: «فإن الشيطان إذا لم يقدر عن صرف العبد عن ذكر الله، أقبل عليه، فجعل يشغله بالأذكار والأدعية التي لا تصحّ، فيربح معه العدول عن صحيح الحديث إلى سقيمه» [3].

ثم أوصى ـ رحمه الله ـ طلابه بالتقيد بالسنة الصحيحة وقال: «فإذا التزمت هذا كلّه ـ وهو يسير بتوفيق الله وتيسيره ـ فتح الله لك أبواب الرحمة، وجرت على لسانك ينابيع الحكمة، وقرب لك امتثال ما بقي عليك من المأمورات، ويسر عليك اجتناب سائر المنهيات. . . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين» [4].

قلت: تلك هي الصورة التي انتظمت موضوع كتاب «قانون التأويل» وجعلته بهذه الهيئة بناء عضوياً متكامل الأجزاء، يفضي كل قسم منه إلى الذي يليه، ويرتبط كل عضو منه بالذي يحاذيه، وقد تخيّر ـ رحمه الله ـ المواضيع المهمة ـ في نظره ـ فأوردها على نحو يتلاءم مع الصورة التي رسمها، والموضوع المتشعب الذي تناوله بالتحليل.

6 ـ مصادر الكتاب:

لا جرم أن ابن العَربي من جهابذة العلماء الذين هضموا علمهم، وقد وُفِّقَ إلى اختيار أطايب آراء القدماء، وَرُزِقَ حظّاً من التنسيق والترتيب، فأبرز تآليفه

---

(1) صفحة: 380.
(2) صفحة: 390.
(3) صفحة: 392.
(4) صفحة: 393.

منقّحة محرَّرة، ولم يكن جامداً على ما قرأ في الكتب، بل كان يحسن استخدام عقله، ويجيد التخلّص من المآزق.

وقد اعتمد المؤلف ـ رحمه الله ـ في «قانون التأويل» على المنهج الانتقائي، فكان يستمد مادته من عدة مصادر، ثم يلائم بين أجزائها بدقة تجعل القارىء يحس بمدى ما يبذله في سبيل الانتقاء والدّقة معاً من جهد.

وباستعراض موضوعات الكتاب نجده قد استفاد من عدة مصادر أهمها:

1 ـ «لطائف الإشارات» للقُشَيْرِيِّ[1].

2 ـ كتب الغزالي بعامة كالإحياء، ومقاصد الفلاسفة، ومعيار العلم وغيرها[2].

3 ـ كتب الحديث بعامة، كجامع عبد الرزاق الصَّنْعَاني وموطأ مالك وغيرهما.

وحسبنا هذه الكتب والمصادر مثالاً، ويمكن للقارىء أن يقف على مواطن نقله عنها أو استفادته منها خلال قراءته الكتاب، وقد نبهنا على بعضها في الهوامش.

وتبقى أغلب أقسام الكتاب هي من بنات فكره وعصارة ذهنه وتأملاته، إلى جانب ـ كما سبق أن أوضحت ـ ما قرأه وصاغه في أسلوبه الخاص من آراء العلماء السابقين، وابن العربي لا يأخذ آراء الأعلام من العلماء سهلةً موفورةَ الكرامة، بل يناقش قائلها مناقشة قوامها النصفة والعدل الذي لا يبالي على من وجبت عليه الحجة.

---

(1) طريقة المؤلف في الاستفادة من هذا التفسير عجيبة غريبة، فهو ينقل منه أحياناً بالنص دون الإشارة إليه، وأحياناً ينقل مع تصرف واختصار، وقد نبهنا على بعضها في الهوامش.

(2) قد نبهنا على اعتماده عليها في الهوامش.

7 ـ قيمة الكتاب:

إن قيمة «قانون التأويل» متعددة الجوانب، فأولها أنه يكشف عن وجه جديد من شخصية ابن العربي الفقيه صاحب كتاب «الأحكام» فهو في القانون مربي متكلم نظار، صاحب آراء في التربية والسلوك والكلام.

وثاني تلك الجوانب، الجانب الأدبي من تعبير رفيع وأداء راق، فالكتاب يمتاز بأسلوب رصين مشرق، ولفظ جزل مختار، خال من روح التكلف الذي يجني أحياناً على الأسلوب والمعنى، كما يلاحظ أن له براعة خاصة في تخيّر الألفاظ وإبراز المعاني، لا يجاريه فيها كثير من كبار الكتّاب، كما له مقدرة فائقة على تخير أساليب المدح والذم، ومديحه غالباً من النوع الرفيع الذي لا يشوبه التنزل الوضيع[1]، بل تطبعه دائماً نزعة من الاعتزاز والكرامة، وهنا أود أن أشير إلى أمر طالما شعرت به وأنا أطالع كتب ابن العربي، وهو مبالغته ـ أحياناً ـ في الاعتزاز بكرامته وعلو منزلته، ويذهب في ذلك إلى حدود العجب والكبر، وهو لا يحجم أحياناً عن أن يذكرنا بأنه أعظم شخصيات عصره في العلم والأدب[2].

وقد لاحظت أنا أسلوبه في «القانون» بخاصة لا يخلو ـ في بعض الأحيان ـ من الضعف والتفكك، وهذا قليل جداً، وهو ناتج ـ في تقديري ـ عن طريقة التأليف المتبعة عند ابن العربي وهي الإملاء، كما أن طابع النقول التي تحكمت في عباراته قد حالت دون إحكام صياغتها على شكل مطرد في سائر أقسام الكتاب.

وثالث هذه الجوانب، الجانب الثقافي، وأعني بذلك أن الكتاب يعكس لنا ثقافة القرن السادس، وما كان يسودها من قيم وآراء، سواء في النظر والاعتقاد، أو الذوق الأدبي وطرق التعبير.

---

(1) وابن العربي في مجال القدح هجاء من الطراز الأول، وهو في ذلك يلجأ أحياناً إلى الأساليب المضطرمة والعبارات القاذفة العنيفة، ولنا في ذلك أمثلة كثيرة في الأحكام والسراج والعواصم.

(2) هذه الأحكام التي أوردناها هنا هي نتيجة مطالعاتنا المستمرة في تراث ابن العربي المطبوع والمخطوط.

ورابع هذه الجوانب الجانب الصوفي، إذ يعكس لنا هذا الكتاب بداية دخول التفسير الإشاري إلى مدرسة التفسير بالأندلس، كما يأتي بالجديد حقاً عندما يضع التصوف بإزاء المذاهب الباطنية، ويصف أهله بأنهم غالون، فبفضل هذه المقارنة، تحددت ـ على الأقل بالنسبة لي ـ عدة أمور كانت مبهمة حول فترة مبكرة من تاريخ الفكر الإسلامي بالأندلس.

وآخر هذه الجوانب، الجانب الشكلي أو الفني في التأليف، فطريقة ابن العربي في التنسيق بين فروع هذا الموضوع الواسع ومزجها بمعطيات الكلام، وجعلها ضمن بناء عضوي محكم الأجزاء، طريقة بديعة شيّقة لم يُسبق إليها والله أعلم.

8 ـ وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق:

وقد اعتمدت في تحقيق كتاب «قانون التأويل» على أربع مخطوطات هي كالتالي:

1 ـ مخطوطة أحمد بن منصور بـ «إيزو» بالمغرب الأقصى ورمزت لها بحرف «ب».

2 ـ مخطوطة المرحوم الشيخ عبد الحي الكتاني، والموجودة بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم: 251 ك، ورمزت لها بحرف «ك».

3 ـ مخطوطة الأستاذ الشيخ محمد المنوني ـ حفظه الله ـ ورمزت لها بحرف «م».

4 ـ مخطوطة مكتبة الحاج سليم آغا بأسكدار بتركيا تحت رقم: 449، ورمزت لها بحرف «أ».

وصف المخطوطة: «ب»

مكتوبة بخط مغربي متوسط الجودة[1]، كتبت عناوينها بخط بارز، خالية من السماع والتمليك والتاريخ، 25 سطراً، من القطع المتوسط، تقع في 98 صفحة.

(1) هذا بالنسبة لنا نحن المغاربة، أما بالنسبة للمشارقة فهو خط رديء.

راجعها ناسخها فأثبت بعض التصحيحات في الهامش. ويوجد (ميكروفيلم) لها بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: 595.

تبتدىء بـ «بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، قال الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي رضي الله عنه: هذه رسالة من المستبصر...».

وأول عنوان ذكر فيها هو: «ذكر ابتداء طلب العلم».

وآخر عنوان هو: «تعديد الكبائر من مجموع الأخبار وقسمتها على الجوارح».

وختمت بقول الناسخ: «كمل كتاب قانون التأويل لأبي بكر بن العربي رحمه الله».

ونلاحظ في هذه النسخة بعض البياضات التي نشأت عن الرطوبة، وسجل الناسخ عناوين بعض المباحث الفرعية التي أثارت انتباهه وإعجابه.

وصف المخطوطة «ك»:

تقع هذه المخطوطة ضمن مجموع تحت رقم: 251 ك في الخزانة العامة بالرباط، وهي من تركة شيخ شيوخنا عبد الحي الكتاني رحمه الله. وهي مبتورة الأخير، سليمة من الخرم والطمس، كتبت بخط مغربي معتاد خال من الشكل، وميزت فيها العناوين بالخط العريض.

وتحتوي على 32 صفحة، تبتدىء صفحاتها ضمن المجموع المشار إليه من 463 وتنتهي في: 396. في كل صفحة (31) سطراً، ويشتمل السطر على (16 - 18) كلمة تقريباً.

تبتدىء بـ «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، كتاب فيه رسالة المستبصر تأليف الفقيه الحافظ

أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري رضي الله عنه، قال الإمام أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي قدس الله روحه ونوّر ضريحه: هذه رسالة المستبصر. .».

وتنتهي هذه النسخة في أثناء موضوع «ذكر استيفاء الغرض في التقسيم» وآخر جملة وردت هي: «وتبين لك أن معرفة الرب تكون بالعلم» وكتب في الهامش بخط مغاير للناخ الأصلي: «هذا ما وجدناه في الأم».

ويبدو أن ناسخ هذه المخطوطة قد قابلها مرة ثانية على المخطوطة التي وصفها «بالأم» ويتضح ذلك من التصحيحات والتعليقات الواردة في الحواشي، وبالرغم من كل هذا فقد شاع فيها التصحيف والتحريف وسقوط الألفاظ والجمل.

وصف المخطوطة «م»:

هذه المخطوطة من مخطوطات خزانة المؤرخ الثبت الأستاذ محمد المنوني ـ حفظه الله تعالى ـ تحت رقم 378، وهي مبتورة الأول والأخير. كتبت بخط مغربي في القرن العاشر ظناً، ميزت عنوانات المباحث والمسائل والفوائد والتنبيهات بخط عريض. وتقع في حوالي 40 ورقة كل صفحة (18) سطراً، ويشتمل السطر على حوالي (12) كلمة.

يبدأ الموجود من هذه المخطوطة بالعبارة التالية: «عليها كالسيل في الانحدار. . إلخ»، ثم العنوان التالي: «ذكر ابتداء طلب العلم وتنتهي هذه النسخة في أثناء موضوع: «ذكر استيفاء الغرض في التقسيم» وآخر جملة وردت هي: «وتبين لك أن معرفة الرب تكون بالعلم»، وكتب في الهامش بخط دقيق: «هذا ما وجدناه بالأم».

ويبدو أن هذه النسخة قد اعتمد ناسخها على نفس الأصل الذي اعتمده ناسخ «ك» إذ أنهما يكادان يتفقان في كل شيء.

وصف المخطوطة «أ»:

وتوجد هذه النسخة بمكتبة الحاج سليم آغا بأسكدار في إستانبول تحت رقم 499، ضمن مجموع (136/أ ـ 186/ب) خطها، مشرقي جميل[1]، سطورها حوالي (25) سطراً كل سطر يشتمل على (12 - 15) كلمة.

كتب في أول صفحة: «كتاب القانون تصنيف الشيخ الإمام العالم العلاّمة الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري رضي الله عنه وأرضاه» وفي الصفحة الثانية كتب ما يلي: «بسم الله الرحمن الرحيم، رب أعن بفضلك وكرمك، قال الشيخ الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري رحمة الله عليه: هذه رسالة من المستبصر..».

وكتب الناسخ في خاتمة الكتاب: «تم القانون بحمد الله وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً مؤبداً».

وكان فراغ من نسخ هذه المخطوطة كما جاء في آخرها: «فرغ من نسخه في العشر الأول من شهر ذي القعدة سنة إحدى وأربعين وسبعمائة غفر الله لمصنفه ولمالكه وكاتبه وقارئه ومستمعه ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين».

ونقرأ تحت هذه الخاتمة عبارة ختم الوقف وهي: «قد وقف هذا الكتاب المستطاب لوجه الله الملك الوهاب الحاج سليم آغا وشرط بألا يخرج ولا يرهن ومن بدله بعدما سمعه.. إلخ».

ملاحظة:

اعتمدت في المقارنة في بعض المواضع من المخطوط على كتاب ابن العربي «واضح السبيل إلى معرفة قانون التأويل»[2] نسخة دار الكتب بالقاهرة رقم:

---

(1) على ما يبدو لي والله أعلم.

(2) إذ أن ثمة نصوص متشهابة أوردها ابن العربي في مختلف كتبه.

184 تفسير[1]، وقد رمزت إليها «بقانون القاهرة» كما اعتمدت على نسخة مكتبة دير الأسكريال بإسبانيا رقم: 1264 [2]، وقد رمزت لها «بمعرفة قانون الأسكريال» أو «قانون الأسكريال»[3].

منهج التحقيق:

تعارف المحققون المعاصرون على خدمة النصص بحل إشكالاته والتعريف بأعلامه من رجال ومواضيع، وشرح الغريب من ألفاظه ومصطلحاته، تيسيراً على القارىء لئلا يضطر إلى مراجعة مصادر عديدة وهو يقرأ فيه، ولكن حصل تباين كبير بين المحققين في ضابط التعليق وقدره، فذهب المستشرقون وجماعة من الباحثين العرب والمسلمين إلى الاقتصار على إخراج النص مصححاً مجرداً من كل تعليق، واكتفوا بالإشارة في الحواشي إلى اختلاف النسخ للكتاب الواحد في بعض الألفاظ. وذهبت طائفة أخرى من الباحثين إلى أنه من الواجب زيادة على الإشارة على اختلاف النسخ الخطية ـ توضيح النص بالهوامش والتعليقات والترجيح بين الآراء، أو تفنيد بعضها[4].

وقد آثرنا أن نتبع في إخراج كتاب «قانون التأويل» الطريقة الثانية لأسباب توكدت قيمتها عندنا، وآمنا بأهميتها وجدواها، ويدركها كلّ من اطّلع على نص «القانون».

ومن هذا المنطلق قمت بخدمة الكتاب بأقصى ما استطعت من قوة، وبما توفر لديّ من الكتب المطبوعة والمخطوطة، فجمعت نسخ الكتاب المبعثرة في خزائن الكتب العالمية، وهذا العمل لم يكن سهلاً ميسوراً، ولما كنت مؤمناً بضرورة مقارنة النص الذي ينقله ابن العربي من غيره، بأصول الكتب الأصلية،

---

(1) انظر قائمة مؤلفات ابن العربي رقم: 9 في كتابنا «أبو بكر بن العربي: حياته وتراثه الفكري».
(2) م، ن.
(3) هذه النسخة اعتمدتها في نقل بعض النصوص المختارة.
(4) انظر كتاب «ضبط النص والتعليق عليه» للدكتور بشار عواد معرف. (ط: مؤسسة الرسالة).

فقد بذلت جهدي وطاقتي للوقوف على هذه الكتب، وقد وُفِّقْتُ في عزو بعض النصوص ولم أُوَفَّق في أخرى.

أما سيرتي في العمل فتتلخص في الخطوات التالية:

1 ـ تقويم النص وإظهاره بأفضل عبارة تتفق مع المعنى ومع مقتضى الأسلوب، وذلك باعتمادي على المنهج الانتقائي المقارن، الذي أثبت فيه ما صح في النسخ الأربع، وأشير إلى القراءات المرجوحة في الهامش، وهذه هي الطريقة المثلى ـ في نظري ـ فإذا ما شعر القارىء في بعض المواطن بأن العبارة قلقة واضطر إلى التقدير والترجيح، فيجب حينئذٍ أن يعود إلى الحواشي التي فيها فروق النسخ بالتفصيل، فيختار القارىء لنفسه الوجه الذي يرتضيه، ويعرف المحققون المشتغلون بهذا الفن الصعوبات الكثيرة المتأتية من رداءة خط الناسخ ـ ناهيك عن الخطوط المغربية التي كتبت بها أغلب النسخ التي اعتمدتها في التحقيق..

كما وردت نصوص المخطوطات الأربع وهي مليئة بفوضى التنقيط وغياب الضوابط، فكم عانينا من كتابة الهمزة ومن ضبط النقاط على الحروف[1] متوقفين حائرين معيدين قراءة النص مرات للتثبت من المعنى قبل تثبيت اللفظ، وأسأل الله أن أكون قد وفقت إلى إصلاح بعض الخلل في هذا المضمار، وقد قمت بتنقيط النص تنقيطاً مشرقياً عصرياً على الصورة التي نقرأ بها اليوم. إضافة إلى عمل الفواصل وعلامات الاستفهام والتعجب وغير ذلك مما يزيد النص وضوحاً، ولكنني لم أقسم النص مع ذلك إلى فقرات على طريقة بعض المحققين، لأن المؤلف في هذا الكتاب قد قسمه إلى أقسام، وكل قسم تحت عنوان خاص، وفق التصميم الدقيق الذي بناه عليه.

2 ـ أشرت إلى أرقام الآيات القرآنية الكريمة، وموردها في السور.

---

(1) فالناسخون يسهلون الهمزة المكسورة، والساكنة الواقعة بعد كسر فيرسمانها ياء، نحو (يبتيس، مسايل)، كما أنهم يغفلون كتابة الهمزة المتطرفة بعد الألف نحو (أشيا، الأمرا) وربما أسقطوا الألف من بعض الكلمات فلفظ (ثلاثة) مثلاً يرسمونه (ثلثة).

3 ـ قمت بتخريج ما تمكنت من تخريجه من الأحاديث والأخبار الممكن تخريجها وذلك ببيان مظان الحديث، وربما أشير إلى درجته من حيث الضعف والحسن والصحة، بالاستعانة برجال هذا الفن.

4 ـ عرّفت بكثير من الأعلام الواردة في الكتاب عند أول ورودها في الغالب الأعم، وقصرت تعريفي على الضروري من سيرهم مع ذكر تاريخ الوفاة، خوفاً من التطويل الذي أخشى أن أتهم به، وأحلت على مجموعة مختارة من المصادر والمراجع من غير استقصاء لها.

5 ـ عرفت بالمغمور من مواضع البلدان.

6 ـ صححت كثيراً من أخطاء النحو أو أخطاء النسخ الواضحة، ولم أشر ـ في غالب الأحيان ـ إليها، وهذه الأخطاء النحوية موجودة في جميع الأصول، وهي من النساخ لا من المؤلف بطبيعة الحال.

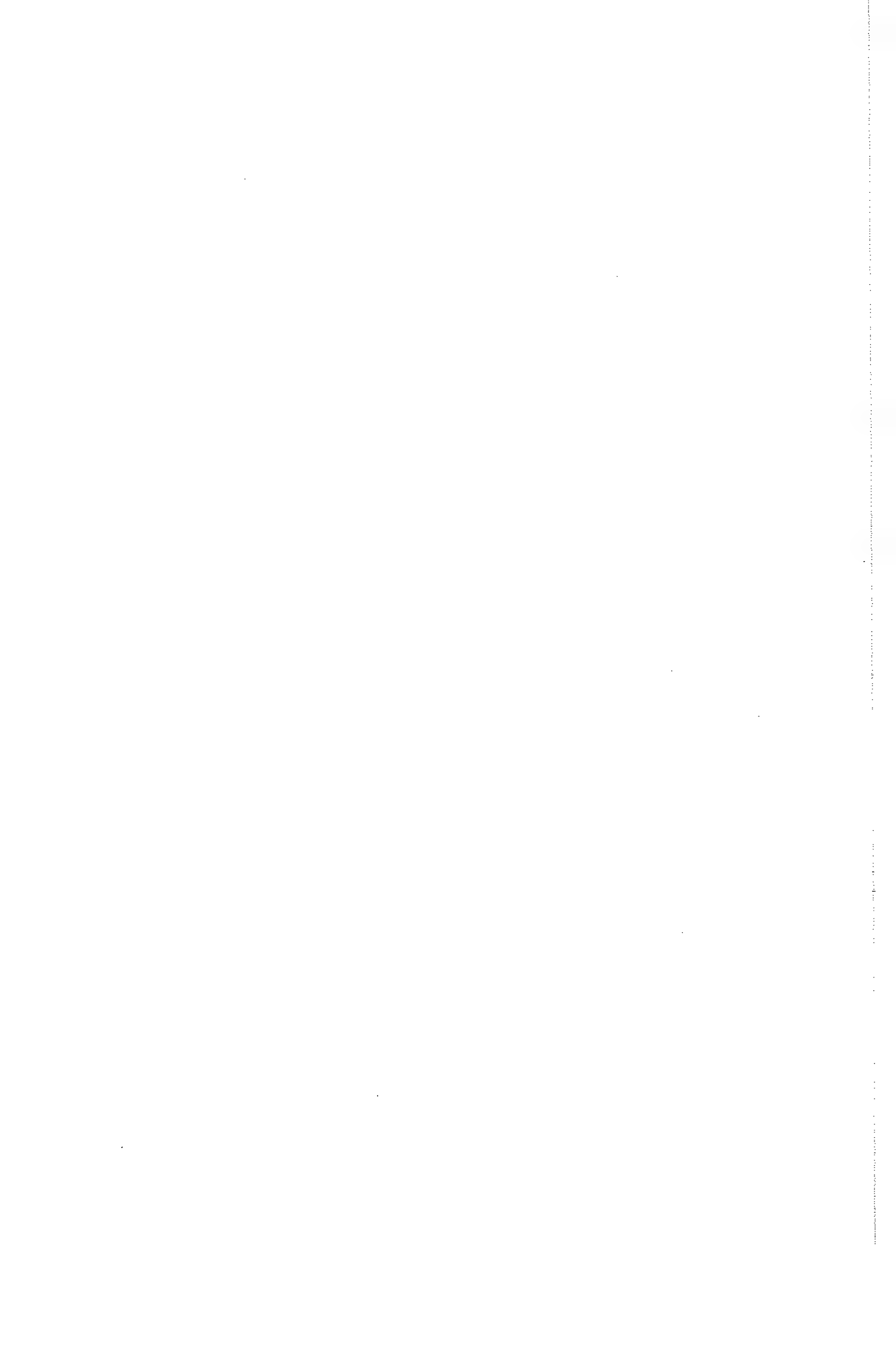
7 ـ تحقيق المسائل العلمية وذلك بأمرين:

أ ـ بيان المراجع المعتمدة في المسألة.
ب ـ بيان رأي السلف في أهم المسائل العقدية الواردة.

وكان في الإمكان أن أختصر كثيراً من التعليقات التي علقتها على أصل الكتاب، غير أن الذي بعثني على التبسط فيها هي توصلي إلى مخطوطات لابن العربي نادرة جمّة الفوائد، قد يستبعد الحصول عليها، ولا يؤمل طبعها، منها «سراج المريدين» و «المتوسط» و «معرفة قانون التأويل» وغيرها، وقد حرصت على ربط قضايا الكتاب ومسائله بالمتاح لي من هذه الكتب، ثم وصل هذه القضايا بكتب التراث، ثم توسعت أكثر في المواطن التي تقتضي بسط عبارة أو توضيح فكرة، أوردّ مجهول إلى معلوم.

وأخيراً فإنني بذلت جهدي في إخراج النص صحيحاً ومع ذلك فالمشتغل

بتحقيق المخطوطات القديمة لا يستطيع مهما أوتي من علم وإحاطة وتبصر أن يجزم بكمال النص الذي حققه، وإني لآمل أن أجد من آراء الزملاء والأساتذة الدارسين ممن ينظرون في هذا الكتاب؛ ما يعين على استكمال أسباب التحقيق، من تقويم معوج، أو تصحيح خطأ، أو تلافي نقص، وفوق كل ذي علم عليم.



نسخ المخطوطات المعتمدة
في التحقيق

الوجه الأول من نسخة «أ»

[illegible]

ما ترغبك من المأمورات وتنفر نفسك اجتناب سائر المنهيات ودعيت عظيماً
في ملكوت الأرض والسموات والله سبحانه يجعلنا ممن طلب العلم والحكمة ودأب
على كتاب الله واحترمه والقاه إلى سواه واتبعه خيركم من تعلم القرآن وعلمه
ويبشرنا بعد ذلك من مرضاته ويبوئنا المزيد من الآء من جنانه بفضله وجوده
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
تم القانون بحمد الله وحسن توفيقه
وصلى الله على سيدنا محمد نبيه الكريم
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً مؤبداً
٧٦١
فرغ من تحريره في العشر الأول من شهر ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة
غفر الله لمصنفه ولمالكه ولكاتبه ولقاريه ولمستمعه ولجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين



الوجه الأخير من النسخة «أ»


كتاب القانون تصنيف الشيخ
الإمام العالم العلامة الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله
بن العربي المعافري رضي الله عنه
وأرضاه

غلاف نسخة «أ»

الوجه الأول من النسخة «ب»

الوجه الثاني من النسخة «ب»

الوجه ما قبل الأخير من النسخة «ب»

الوجه الأخير من النسخة «ب»

الوجه الأول من نسخة: «ك»

الصفحة الثانية من نسخة «ك»

الصفحة ما قبل الأخيرة من نسخة «ك»

الوجه الأخير من نسخة «ك»

الوجه الأول من نسخة «م»

الصفحة الثانية من نسخة «م»

نموذج من نسخة «م»

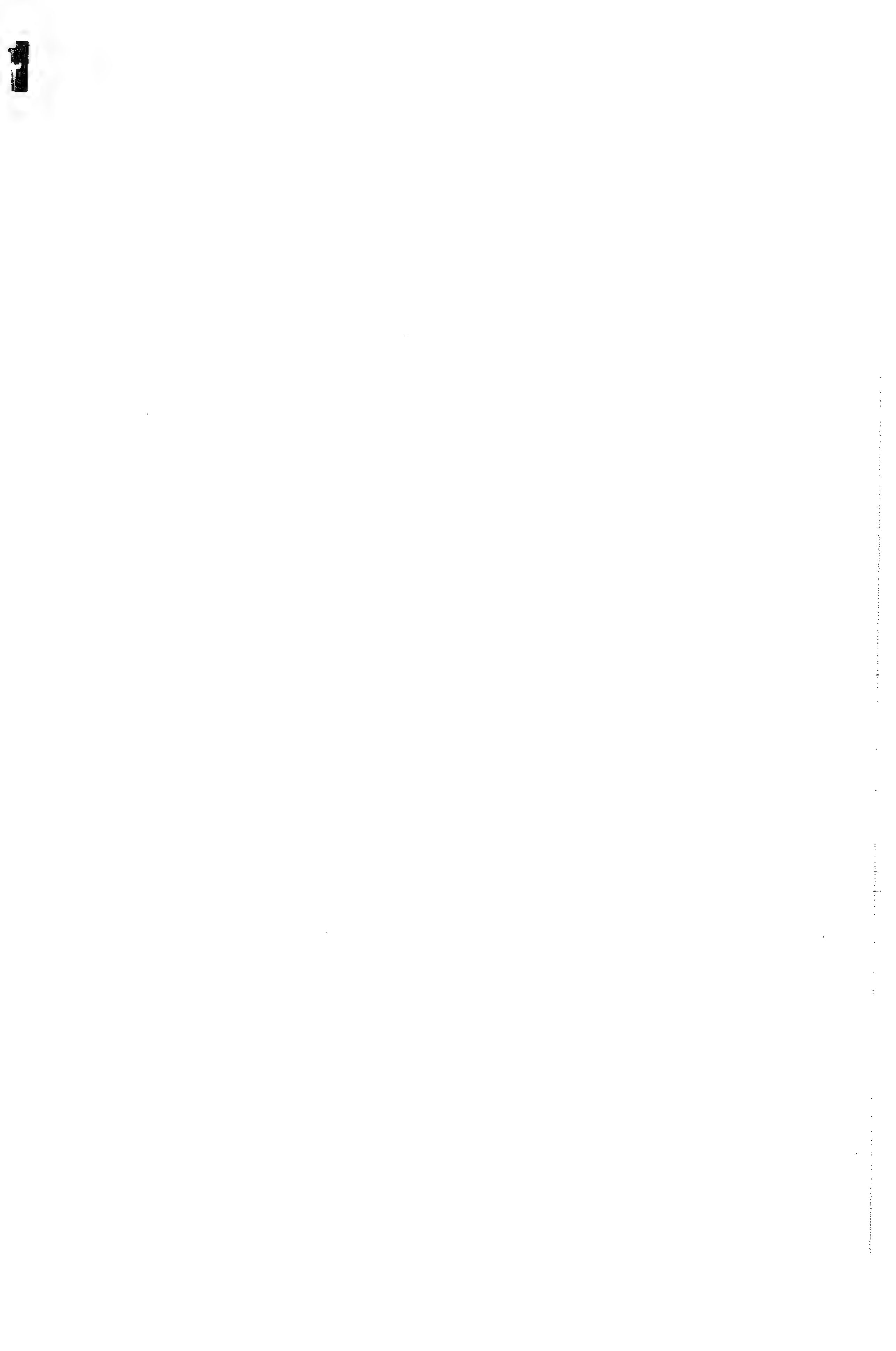
آخر صفحة من نسخة «م»



قانون التأويل

للإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن
العربي المعافري الإشبيلي
المتوفى في 543

دراسة وتحقيق
محمد السليماني
أستاذ العلوم الإسلامية
جامعة الجزائر



بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ أَعِنْ بِفَضْلِكَ وَكَرَمِكَ

قَالَ الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ محمدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْمُعَافِرِيُّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ(١):

هَذِهِ رِسَالَةٌ مِنَ الْمُسْتَبْصِرِ بِنَقْصِهِ، الْمُسْتَقْصِرِ لِنَفْسِهِ، الْمُضْطَرِّ إِلَىٰ رَبِّهِ، الْمُسْتَغْفِرِ لِذَنْبِهِ، إِلَىٰ جَمِيعِ الطَّالِبِينَ، والرَّاغِبِينَ(٢)، وَالسَّالِكِينَ سَبِيلَ الْمُهْتَدِينَ.

إِنَّ مَنْ صَدَقَتْ إِلَيْهِ رَغْبَتُهُ، وَاسْتَمَرَّتْ عَلَيْهِ عَزِيمَتُهُ فِي تَحْرِيرِ(٣) مَجْمُوعٍ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ، يَكُونُ مِفْتَاحاً لِلْبَيَانِ، وَلَجَّ(1) عِنْدَ التَوَقُّفِ عَنْ ذَلِكَ فِي الْعِتَابِ، وَطَمَسَ فِي وَجْهِ الإِعْتَابِ(2)، وَأَغْلَقَ إِلَى الْمَعْذِرَةِ كلَّ بَابٍ.

واحْتَجَّ بِمَا شَاهَدَ مِنْ كَلَامِي عَلَيْهِ إِبَّانَ كُنْتُ أُلِيحُ(3)(٤) إِلَىٰ(٥) مَنْ حَضَرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْوَارِ الْفَجْرِ فِي مَجَالِسِ الذِّكْرِ.

---

(١) اختلفت عبارات النسخ في العبارات السابقة وقد اعتمدت على النسخة أ.
(٢) والراغبين ساقطة من: أ.
(٣) ك: مختصر. وأثبت الناسخ «تحرير» في الهامش.
(٤) ك: أبيح، وقد استدرك الناسخ فأثبت في الهامش «أليح».
(٥) إلى: ساقطة من: أ.

(1) لجّ في الأمر: تمادى عليه وأبى الانصراف عنه.
(2) الإعتاب هو الرجوع عن الإساءة إلى ما يرضي العاتب.
(3) أبدى.

وَجَذَبَ مَعَ نَفْسِهِ[١] جَمَاعَةً لَجُّوا بِلَجَاجِهِ، وَعَجُّوا[1] بِعَجَاجِهِ. وَصَمَّمُوا[٢] عَلَىٰ أَنَّ الْعُذْرَ لَا يَلُوحُ فِي هَذَا، لِأَنَّ تِلْكَ الْأَقْوَالَ الَّتِي كُنَّا نَسْمَعُ، لَوْ تَقَيَّدَتْ فِي قَرَاطِيسَ، لَكَانَتْ رَحْضاً لِوَضَرِ الْجَهَالَةِ، وَحَسْماً لِدَاءِ الْحَسَادَةِ، وَبَهْتاً لِمَنْ أَحْضَرَ[٣] عِنَادَهُ، وَلَعَمَّتْ مَنْفَعَتُهَا[٤] مَنْ تَقَبَّلَهَا وَرَدَّهَا، وَمَثَلُهَا كَالْغَيْثِ إِذَا هَمَعَ[2] أَصَابَ الْأَبَاطِحَ وَالرِّيَاضَ، وَصَابَ[3] عَلَى الْحَدَائِقِ وَالْغِيَاضِ. فَيَكُونُ[٥] مِنْهَا طَائِفَةٌ تَمُرُّ[٦] عَلَيْهَا كَالسَّيْلِ فِي الانْحِدَارِ، وَأُخْرَىٰ تَقَبَّلَتْهُ فَحَفِظَتْهُ عَلَىٰ مَنْ يَرِدُ[٧] مَعَ مُرُورِ الْأَعْصَارِ، وَثَالِثَةٌ صَرَفَتْهُ بِوُجُوهِ التَّفَطُّنِ وَالِاسْتِبْصَارِ، وَرَابِعَةٌ جَمَعَتْ فِيهِ بَيْنَ الْعِلْمِ بِهِ وَالْعَمَلِ فِي الْأَذْكَارِ.

قَالُوا: وَلَوْ لَمْ نُشَاهِدْ[٨] إِيرَادَكَ فِيهِ لِمَا يُعْجِزُ أَهْلَ الْوَقْتِ، وَيُوجِبُ عَلَيْهِمْ فِي تَرْكِ الاعْتِرَافِ لَكَ[٩] بِالْمَقْتِ، وَلَا سَمِعْنَا مِنْكَ تِلْكَ الدُّرَرَ، وَالْجَوَاهِرَ مَنْظُومَةً فِي سِلْكِ الْإِيرَادِ، قَاضِيَةً لَكَ بِالِانْفِرَادِ[١٠] فِي الْعِلْمِ وَالِاسْتِبْدَادِ[١١]، بَالِغَةً مِنَ

---

(١) ك: وجذب مع من جذبه.
(٢) ب، ك: ضرموا.
(٣) ب: حضر، م: أظهر واستدرك الناسخ فأثبت في الهامش: أحضر.
(٤) ك: منفعته.
(٥) ك: فتكون.
(٦) يمر: ساقطة من ك وفي ب: يمرّ.
(٧) ك: يود.
(٨) ك م: ولم نشاهد.
(٩) ك: له.
(١٠) أ: في الانفراد.
(١١) ك: ثم والاستبداد.

....

(1) من العجيج وهو رفع الصوت والصياح.
(2) سال.
(3) نزل.

الْبَيَانِ[١] غَايَةَ[٢] الْمُرَادِ، لَكُنَّا نُغَبِّرُ فِي وَجْهِ الاعْتِرَاضِ عَلَيْكَ، وَنُلْقِي بِمَقَالِيدِ الْقَوْلِ إِلَيْكَ..

فَأَمَّا وَقَدْ كَانَ مِنْ بَيَانِكَ مَا كَانَ، وَبَانَ لِلْخَلْقِ مِنْهُ مَا بَانَ، فَلَا يَسَعُكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بِهَذَا الْحَقِّ الْمُتَعَيِّنِ عَلَيْكَ، أو تَخْرُجَ عَنْ[٣] ذَلِكَ بِعُذْرٍ[٤] يُقبِلُ وَجْهَ الْقَبُولِ إِلَيْكَ.

فَقُلْتُ: مَعاشِرَ الْمُرِيدِينَ[٥]، أَبْلِعُونِي رِيقِي، تَعْرِفُوا[٦] تَحْقِيقِي، وَخُذُوا خَاتِمَةَ كَلَامِي يَتَبَيَّنْ لَكُمُ الْفَصْلُ بَيْنَ مَرَامِكُمْ وَمَرَامِي، وَأَجْمِعُوا سَاعَةً عَلَى إِسْعَادِي، فَرُبَّمَا سَاعَدْتُمُونِي بَعْدُ عَلَى مُرادِي.

إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ ـ لَهُ الْحَمْدُ وَلَهُ الشُّكْرُ[٧]، وَبِيَدِهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ[1] وَمِنْهُ النَّفْعُ وَالضُّرُّ ـ يَسَّرَ لِي طَلَبَ الْعِلْمِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كُنَّا رَتَّبْنَا بَيَانَهُ فِي كِتَابِ «تَرْتِيبُ

---

(١) أ، ك، م: البيان إلى.
(٢) ك، م: نهاية.
(٣) ب، من.
(٤) ك، م: لعذر.
(٥) ك، م: معشر الطالبين.
(٦) ك: ثم تعرفوا.
(٧) أ: وله الحمد والحكم.

....

(1) أفادني شيخي الدكتور سليمان دنيا ـ رحمه الله ـ بالتعليق التالي: هذا التعبير غريب، لأن الوارد هو ما ثبت عن رسول الله ﷺ في قوله: «... والخير كله في يدك، والشر ليس إليك..».
قلت: وقد نَبَّهَ الشاطبي في الموافقات: 105/2 على هذا المعنى فقال: ... (ينبغي) الأدب في ترك التنصيص على نسبة الشَّرِّ إلى الله تعالى، وإن كان هو الخالق لِكُلِّ شيء، كما قال بعد قوله: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ... إلى قوله... بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ (آل عمران: 26) ولم يقل بيدك الخير والشر، وإن كان قد ذكر القسمين معاً، لأن نزع الملك والإذلال بالنسبة إلى من لحق ذلك به شر ظاهر، نعم قال في أثره: ﴿ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ تنبيهاً في الجملة على أن الجميع خلقه...».

الرِّحْلَةِ لِلتَّرْغِيبِ فِي الْمِلَّةِ»[1]، فَلَمَّا شَذَّ فِي مَعْرِضِ الْمَقَادِيرِ، وَاسْتَلَبَتْهُ الْحَوَادِثُ بِمَا سَبَقَ فِي عِلْمِ اللهِ مِنَ التَّدْبِيرِ[١]، رَأَيْنَا أَنْ نُجَرِّدَ مِنْهُ مَا سَلِمَ فِي الرِّقَاعِ الْمَوْجُودَةِ، مَعَ مَا حَضَرَ فِي الذِّكْرِ، لِيَكُونَ عُنْوَاناً لِمَا جَرَىٰ، وَتَنْبِيهاً عَلَىٰ فَضْلِ مَنْ[٢] تَأَوَّبَ، وَسِرّاً وَحُجَّةً لِمَنْ قَالَ: قَدْ تَعَدَّىٰ مَنْ تَمَنَّىٰ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ مَنْ تَغَنَّىٰ[2]، وَنَقْرِنُ بِهِ مِنْ نُكَتِ الْمَعَارِفِ، مَا يَقُومُ بِهِ مَائِلُ الْعُذْرِ، وَيَتَّضِحُ مِنْهُ مَا اسْتَبْهَمَ لَكُمْ مِنَ الأَمْرِ، وَنُشِيرُ إِلَى الْمُمْكِنِ مِنْ «**قَانُونٍ فِي التَّأْوِيلِ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ**» يُرْشِدُ[٣] الْمُبْتَدِئَ إِلَىٰ ضَالَّةِ الطِّلَابِ، وَيَفْتَحُ عَلَى الْمُنْتَهِي مَا[٤] أُرْتِجَ[3] مِنَ الأَبْوَابِ.

---

(١) أ: القدس.
(٢) ك: ما.
(٣) ب: ما يرشد.
(٤) ك، م: من.

(1) انظر عن هذا الكتاب دراستنا لمؤلفات ابن العربي في كتابنا «أبو بكر بن العربي حياته وتراثه الفكري».
(2) لم أعثر على هذا المثل في كتب الأمثال التي استطعت الوقوف عليها.
(3) ما أغلق إغلاقاً وثيقاً.

ذِكْرُ ابْتِدَاءِ طَلَبِ الْعِلْمِ

عَجَباً لِقَوْمٍ يُقَادُونَ بِالْحَكَمَةِ[1] إِلَى الْحِكْمَةِ، وَإِلَى الْعِلْمِ بِالسَّلاَسِلِ [١]، وَآخَرِينَ مُهْمِلِينَ بِالْعَذْلِ عَلَى الاِسْتِرْسَالِ فِي الشَّهَوَاتِ، وَالتَّحَلِّي فِي غَمْرَةِ الْبَطَالاَتِ، وَلَمَّا خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ نَتَنٍ وَقَذَرٍ، بِسَابِقِ[٢] الْقَدَرِ، ثُمَّ حُلِّيَ بِعَقْلٍ وَسَمْعٍ وَبَصَرٍ[٣]، كَانَتِ الرَّذِيلَةُ صِفَةً لاَزِمَةً، وَعَادَتِ الْفَضِيلَةُ مُكْتَسَبَةً، وَقَدْ خُلِقَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَصَارَ مِنْ أَصْلٍ يَكُونُ عَلَيْهِ[٤]، وَفَرْعٍ[٥] يُعَادُ إِلَيْهِ.

وَكَانَ مِنْ حُسْنِ قَضَاءِ[٦] اللهِ أَنِّي كُنْتُ فِي عُنْفُوَانِ الشَّبَابِ وَرَيَّانِ الْحَدَاثَةِ، وَعِنْدَ رَيْعَانِ النَّشْأَةِ، رَتَّبَ[٧] لِي أَبِي[2] ـ رَحِمَهُ اللهُ[٨] ـ مُعَلِّماً لِكِتَابِ اللهِ[٩]، حَتَّى

---

(١) أ: يقادون بالحكمة إلى المعلم بالسلاسل.
وفي ب: يقادون الحكمة إلى العلم بالسلاسل.
(٢) ك، م: لسابق.
(٣) ك، م: بسمع وبصر وعقل.
(٤) ك، م: عليها.
(٥) أ: أو فرع.
(٦) ك، م: قدر، وقد استدرك ناسخ «ك» الخطأ في الهامش.
(٧) ك، م: اتخذ.
(٨) ك، م: رحمة الله عليه.
(٩) معلماً لكتاب الله: ساقطة من: أ.

. . . .

(1) ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه.
(2) هو الفقيه الوزير أبو محمد عبدالله بن محمد بن العربي المعافري، من فقهاء إشبيلية ورؤسائها، قال =

حَذَقْتُ[1] الْقُرْآنَ فِي الْعَامِ التَّاسِعِ، ثُمَّ قَرَنَ بِي ثَلَاثَةً[١] مِنَ الْمُعَلِّمِينَ، أَحَدُهُمْ لِضَبْطِ[٢] الْقُرْآنِ بِأَحْرُفِهِ السَّبْعَةِ الَّتِي جَمَعَهَا اللهُ فِيهِ، وَنَبَّهَ الصَّادِقُ ﷺ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ[٣]: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[2] فِي تَفْصِيلٍ فِيهَا.

وَالثَّانِي لِعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ[٤].

وَالثَّالِثُ لِلتَّدْرِيبِ فِي الْحُسْبَانِ.

فَلَمْ يَأْتِ عَلَيَّ ابْتِدَاءُ الْأَشُدِّ[3] فِي الْعَامِ السَّادِسَ عَشَرَ مِنَ الْعَدَدِ، إِلَّا وَأَنَا قَدْ قَرَأْتُ مِنْ[٥] أَحْرُفِ الْقُرْآنِ نَحْواً مِنْ عَشَرَةٍ، بِمَا يَتْبَعُهَا[٦] مِنْ إِدْغَامٍ وَإِظْهَارٍ، وَقَصْرٍ وَمَدٍّ، وَتَخْفِيفٍ وَشَدٍّ، وَتَحْرِيكٍ وَتَسْكِينٍ، وَحَذْفٍ وَتَتْمِيمٍ، وَتَرْقِيقٍ وَتَفْخِيمٍ.

---

(١) ك: ثلاثاً.

(٢) ك، م: يضبط.

(٣) ك، م: . . . التي جمع الله لنبيه الصادق ﷺ في قوله. . .

(٤) ك، م: الثاني للعربية.

(٥) من: ساقطة من: ب.

(٦) ك، م: بما فيها.

. . . .

= عنه الإمام الذهبي: «وكان من علماء الوزراء، فصيحاً مفوهاً شاعراً، تتلمذ على ابن حزم الظاهري وغيره، توفي بالإسكندرية سنة: 493. انظر: الغنية للقاضي عياض: 66، والصلة لابن بشكوال: 278/1 (ط: مصر: 1955)، ووفيات الأعيان لابن خلكان: 297/4، وسير أعلام النبلاء: 130/19 وتذكرة الحفاظ للذهبي: 1269/1.

(1) أي مهر فيه.

(2) روي هذا الحديث بألفاظ مختلفة في أغلب كتب السنة، منها الإمام أحمد في مسنده: رقم 158، 277، 278. . . (ط: شاكر) والبخاري في عدة مواضع منها في فضائل القرآن: 338/6، ومسلم في صلاة المسافرين: 301/1، ومالك في الموطأ في كتاب القرآن: 201/1، وأبو داود في الصلاة رقم: 1475، والترمذي في القراءات رقم: 2944، والنسائي في الصلاة: 150/2، وقد أفرده ابن العربي بالتأليف في رسالة خاصة.

(3) الأشد ـ بفتح فضم ـ هو مبلغ الرجل الحنكة والمعرفة.

وَقَدْ جَمَعْتُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ فُنُوناً، وَتَصَرَّفْتُ(١) فِيهَا تَمْرِيناً؛ مِنْهَا: كِتَابُ «الإِيضَاحِ»(٢) لِلْفَارِسِيِّ[1](٣)، وَالْجُمَلُ[2](٤)، وَكِتَابُ النَّحَّاسِ[3](٥)، وَ«الأُصُولُ» لاِبْنِ السَّرَّاجِ[4]، والدُّرَيْوِدِ[5](٦) وَسَمِعْتُ(٧) ....

(١) ك: تمرنت.
(٢) أ، ب: الواضح.
(٣) للفارسي: ساقطة من: أ، ب.
(٤) والجمل: ساقطة من: ك، م.
(٥) أ: كتاباً.
(٦) أ: والدر، وفي ب: ساقطة من الأصل، وفي ك، م: الدريوك. ولعل الصحيح ما أثبت والله أعلم.
(٧) ب: وقد سمعت.

....

(1) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفَارِسِي، أحد أئمة اللغة، ولد في «فسا» ببلاد الفرس، اتهم بالاعتزال والتشيع والله أعلم بحاله، توفي سنة: 377، أما كتابه الإيضاح فقد طبع بمصر سنة 1969 بتحقيق الأستاذ حسن شاذلي فرهود. انظر: طبقات النحويين للزبيدي: 120، وإنباه الرواة للقفطي: 273/1 - 275، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: 232/7 - 261، وانظر لزاماً كتاب «أبي علي الفارِسِي حياته وآثاره» لعبد الفتّاح شَلَبِي.

(2) كتاب الجُمَل للزَّجَّاجِيّ وهو عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي، شيخ العربية في عصره توفي في طَبَرِيَّةَ سنة: 337.

وقد اهتم الأندلسيون بكتاب «الجُمَل» وكتبوا عليه عدة شروح، انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي: 36، وطبقات النحويين للزبيدي: 119، ونزهة الألباء لابن الأنباري: 206، وإنباه الرواة للقفطي: 160/2، ووفيات الأعيان لابن خلكان: 136/3.

(3) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، مفسر ونحوي ولغوي، أخذ عن الأخفش الصغير وغيره، وروى الحديث عن النّسائي، توفي بمصر سنة: 338، وله مصنفات كثيرة منها شرح أبيات سيبويه، ولعل هذا الكتاب هو المعنيّ عند ابن العربي. انظر: إنباه الرواة للقفطي: 101/1، ووفيات الأعيان: 99/1، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: 346/2.

(4) هو أبو بكر محمد بن السَّرِيِّ النحويّ البغداديّ، المجمع على فضله ونُبله وجلالة قدره في النحو والأدب، توفي ببغداد سنة: 316، ولكتابه «الأصول» منزلة خاصة في نفوس النحاة وفي تاريخ النحو العربي، وذلك لأنه جمع واختصر فيه أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب حتى قيل فيه: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السَّرَّاج بأصوله. وطبع الجزء الأول منه في بغداد سنة: 1973 بتحقيق عبد الحسين الفتلي، انظر: طبقات النحويين للزبيدي: 120، وإنباه الرواة للقفطي 145/3، ونزهة الألبّاء: 312 معجم الأدباء: 198/18، سير أعلام النبلاء للذهبي: 483/14.

(5) هو عبدالله بن سليمان المكفوف من أهل قرطبة يقال: «دَرْوَد» و«دُرَيْوَد» على التصغير، كان من أهل =

كِتَابَ الثُّمَالِيِّ[1]، وَكِتَابَ الصِّنَاعَةِ الأَصْلِيِّ الَّذِي أَنْهَاهُ الْخَلِيلُ[2] إِلَىٰ سِيْبَوِيْهِ[3](١)، ثُمَّ تَوَلَّىٰ نَظْمَهُ(٢) وَتَرْتِيبَهُ، وَقَرَأْتُ مِنَ الأَشْعَارِ جُمْلَةً، مِنْهَا السِّتَّةُ[4]، وَشِعْرَ الطَّائِيِّ[5]، والْجُعْفِيِّ[6]، وَكَثِيراً مِنْ أَشْعَارِ الْعَرَبِ والْمُحْدَثِينَ.

---

(١) ب: إلى سيبويه تصنيفه.

(٢) ب: تصنيفه.

. . . .

= العلم بالعربية والآداب، شاعراً، له كتاب في العربية هو الذي يعنيه ابن العربي توفي سنة 325. انظر: التكملة للمراكشي: 778/2 رقم 1910.

(1) الثُّمَالِي هو أبو العباس محمد بن يزيد الأَزْدِي المعروف بالمُبَرِّد، أديب نحوي لغوي، ولد بالبصرة وتوفي ببغداد سنة: 285، وكتابه المشار إليه هو «المُقْتَضَب» فيما أرجح، انظر طبقات النحويين للزبيدي: 108، نزهة الألِبَّاء: 279، معجم الأدباء: 111/19.

(2) هو الخليل بن أحمد الفَرَاهِيدِي، أبو عبد الرحمن: من أئمة اللغة والأدب وأول من استخرج العروض وَحَصَّنَ به أشعار العرب، توفي بالبصرة سنة: 170. الفهرست لابن النديم: 48 إنباه الرواة للقفطي: 341/1، نزهة الألِبَاء للأنباري: 54، ومعجم الأدباء: 72/11 وحول كتاب الصناعة الأصلي الذي أنهاه إلى سيبويه انظر مقدمة الدكتور عبدالله درويش لكتاب العين: 7 - 41 (ط: العاني ـ بغداد 1967).

(3) هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بشر، الملقب بِسِيَبَوَيْه، إمام النحاة وأول من بسط علم النحو وصنف كتابه المسمّى «كتاب سيبويه» مطبوع، وتوفي سنة: 180. إنباه الرواة للقفطي: 346/2، ونزهة الألِبّاء للأنباري: 71، ومعجم الأدباء: 114/16.

(4) أشعار الستة: «شعر امرىء القيس والنابغة وعلقمة وعنترة وزهير وطرفة، وقد صنع دواوينهم الأصمعي. ورواها عنه أبو حاتم السجستاني، ونقلها أبو علي القالي إلى الأندلس (انظر فهرست ابن النديم 388) وقد شرح هذه الأشعار عدد كبير من العلماء منهم الأعلم الشَّنْتَمَرِيّ (ت: 476) انظر: فؤاد سزكين: تاريخ التراث 109/2 (ط: الألمانية).

(5) هو أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، شاعر العصر، كان نصرانياً وأسلم، مدح الخلفاء والكبراء وشعره في الذروة، له ديوان مطبوع. توفي سنة: 231. انظر: ابن النديم في الفهرست: 190، والخطيب في تاريخ بغداد: 248/8، وابن خلكان في وفيات الأعيان: 11/2، والذهبي في سير أعلام النبلاء: 63/11، والبغدادي في خزانة الأدب: 172/1.

(6) هو أبو الطيب المتنبي أحمد بن الحسين الجُعْفِي، من أعظم الشعراء الإسلاميين، ولد بالكوفة سنة 303، وقتل سنة 354، وله ديوان شعر مطبوع، انظر: الفهرست لابن النديم: 195 ونزهة الألباء: 366، وانظر الدراسة النقدية الممتازة لأستاذنا السيد محمود محمد شاكر عن المتنبي (ط: المدني القاهرة: 76).

وَقَرَأْتُ مِنَ(١) اللُّغَةِ كِتَابَ ثَعْلَبٍ[1] وَ«إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ»[2] وَ«الْأَمَالِي»[3] وَغَيْرَهَا.

وَسَمِعْتُ جُمْلَةً مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى الْمَشْيَخَةِ.

وَقَرَأْتُ مِنْ عِلْمِ الْحُسْبَانِ: الْمُعَامَلَاتِ[4]، وَالْجَبْرَ[5]، وَالْفَرَائِضَ عَمَلاً[6]، ثُمَّ كِتَابَ أُقْلِيدِس[7](٢) وَمَا يَلِيهِ إِلَى الشَّكْلِ الْقَطَّاعِ[8]، وَعَدَلْتُ بِالْأَزْيَاجِ الثَّلَاثَةِ[9] ....

---

(١) أ: في.
(٢) أ: أو قليدس.

....

(1) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشَّيْبَانِي، إمام الكوفيين في النحو واللغة كان راوية للشعر محدثاً. توفي ببغداد سنة: 291، والكِتَابُ الذي يعنيه ابن العربي هو «الفصيح» مطبوع. انظر: الفهرست لابن النديم: 80، وإنباه الرواة: 138/1، ومعجم الأدباء: 102/5.
(2) إصلاح المنطق مطبوع بتحقيق أحمد محمد شاكر، وهو لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكِّيت، إمام في اللغة والأدب، قتل ببغداد سنة 244، انظر: الفهرست: 79، ونزهة الألبّاء: 238 ومقال الدكتور محمد بن أبي شَنَب في دائرة المعارف الإسلامية: 200/1.
(3) الأمالي تنصرف إلى كتب كثيرة ولعل المقصود هنا أمالي أبي عليّ القالي (ت: 356) وانظر ترجمته في: بغية الملتمس للضَّبِّيّ: 216، وإنباه الرواة: 204/1.
(4) انظر عن علم المعاملات: مقدمة ابن خلدون: 1229/3، وأبجد العلوم للقنوجي: 487/2.
(5) انظر عن هذا العلم: مفاتيح العلوم للخوارزمي: 154، والمقدمة: 1228/3، وأبجد العلوم: 205/2.
(6) انظر: المقدمة: 1230/3، وأبجد العلوم: 396/2.
(7) من أكبر الشخصيات اليونانية في مجال الرياضيات لا سيما الهندسة (ظهر حوالي سنة 300 ق. م) وإليه تُعْزَىٰ الهندسة الإِقْلِيدِيَّة، وكتابه المشار إليه هو: «كتاب الأصول» انظر: الفهرست: 325.
(8) الشَّكْلُ القَطَّاعُ: قطعة في دائرة رأسها إما على مركزها وإما على محيطها، انظر: مفاتيح العلوم: 160.
(9) لم أجد ما يساعد على تحديد هذه الأزياج ونسبتها إلى مؤلفيها فقد دخلت الأندلس أزياج كثيرة، ووضع الأندلسيون أزياجاً أخرى منها: زيج ابن السَّمْح الذي قال فيه ابن حزم: «سمعت ممن أثق بعقله ودينه من أهل العلم أنه لم يؤلف في الأزياج مثل زيج ابن السمح» ـ رسالة فضل الأندلس لابن حزم 185/2 وانظر: طبقات الأمم لصاعد: 70 (تحقيق شيخو بيروت 1912)، والزيج هو صناعة =

وَنَظَرْتُ فِي الأُسْطُرْلَابِ[1]، وَفِي مَسْقَطِ النُّقْطَةِ وَنَحْوِهِ.

يَتَعَاقَبُ عَلَيَّ هَؤُلَاءِ الْمُعَلِّمُونَ[١] مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَىٰ أَذَانِ الْعَصْرِ[٢]، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ عَنِّي، وَآخُذُ فِي الرَّاحَةِ إِلَىٰ صُبْحِ الْيَوْمِ الثَّانِي، فَلَا تَتْرُكُنِي نَفْسِي فَارِغاً مِنْ مُطَالَعَةٍ، أَوْ مُذَاكَرَةٍ، أَوْ تَعْلِيقِ فَائِدَةٍ، وَأَنَا بِغَرَارَةِ[٣] الشَّبَابِ أَجْمَعُ مِنْ هَذِهِ الْجُمَلِ ما يَجْمُلُ[٤] وَمَا لَا يَجْمُلُ، وَالْقَدَرُ يُخَبِّؤُهَا عِنْدِي لِلانْتِفَاعِ بِهَا فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُلْحِدِينَ، وَالتَّمْهِيدِ لِأُصُولِ الدِّينِ.

ثُمَّ حَالَتْ هذِهِ الحَالَةُ الخَاصَّةُ بِالاسْتِحَالَةِ الْعَامَّةِ عِنْدَ دُخُولِ الْمُرَابِطِينَ بَلَدَنَا سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ[2]، وَوَقَعَ عَلَيْنَا مِنْ تِلْكَ الْحَوَادِثِ مَا كَانَ مُدَّةً أَسَفَّ فَوْقَنَا وَصَابَ بِأَرْضِنَا شُؤْبُوبُ فِتْنَةٍ يَا طَالَ مَا دَارَتْ[٥] سَحَابُهُ بِنَا، فَانْصَدَعَ الالْتِئَامُ، وَتَبَدَّدَ ذَلِكَ النِّظَامُ، وَكَانَ لَنَا خِيرَةً وَلِلإِسْلَامِ، وَلَمْ يُمْكِنُ[٦] بِأَرْضِنَا الْمُقَام.

(١) أ: المعلمين وهو منصوب على المدح.

(٢) أ، ب: صلاة.

(٣) ك: بغزارة.

(٤) وما لا يجمل: ساقطة من: أ.

(٥) أ: ما درت.

(٦) أ: يكن.

= حسابية على قوانين عددية فيما يخص كل كوكب من طريق حركته، يعرف به موضع الكواكب في أفلاكها بحسبان حركاتها على وفق قوانين تستخرج من كتب الهيئة ـ انظر مقدمة ابن خلدون: 1235/3.

(1) الأسْطُرْلَابُ معناه مقياس النجوم وهو آلة ابتدعها اليونانيون. للتوسع انظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي: 134 (ط: القاهرة: 1342) وكتاب التفهيم لصناعة التنجيم لأبي ريحان البيروني: 194 (ط: لندن: 1934)، وكتاب الأسطرلاب لكُوشْيَار بن لَبَّان ـ مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس (رقم 2487 عربي) وقد عرفه كوشيار فقال: الأسطرلاب كلمة يونانية أشهر ما قيل في معناها أنها ميزان الشمس.

(2) كان دخول المرابطين للعاصمة العبّادية «إشبيلية» يوم الأحد 20 رجب: 484 على يد القائد الكبير الأمير سير بن أبي بكر اللمتوني الذي عقد له يوسف بن تاشفين على الإمارة بسبتة. انظر: تاريخ ابن خلدون 385/6 والمعجب للمراكشي: 140.

ذِكْرُ الرِّحْلَةِ فِي طَلَبِ العِلْمِ

فَدَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَى الرِّحْلَةِ، فَخَرَجْنَا وَالأَعْدَاءُ يَشْمَتُونَ بِنَا، وَآيَاتُ القُرْآنِ تَنْزِعُ لَنَا[1]، وَفِي عِلْمِ الْبَارِي - جَلَّتْ قُدْرَتُهُ - أَنَّهُ مَا مَرَّ عَلَيَّ يَوْمٌ مِنَ الدَّهْرِ كَانَ أَعْجَبَ عِنْدِي مِنْ يَوْمِ خُرُوجِي مِنْ بَلَدِي، ذَاهِباً إِلَى رَبِّي، وَلَقَدْ كُنْتُ مَعَ غَزَارَةِ(١) السَّبِيبَةِ[2](٢)، وَنَضَارَةِ الشَّبِيبَةِ(٣)، أَحْرِصُ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ فِي الآفَاقِ، وَأَتَمَنَّى لَهُ حَالَ الصَّفَّاقِ الأَفَّاقِ[3](٤)، وَأَرَى أَنَّ(٥) التَّمَكُّنَ مِنْ ذَلِكَ فِي جَنْبِ ذَهَابِ الْجَاهِ وَالْمَالِ، وبُعْدِ الأَهْلِ بِتَغَيُّرِ الْحَالِ، رِبْحٌ فِي التِّجَارَةِ، ونُجْحٌ فِي الْمَطْلَبِ. وَكَانَ

---

(١) ب: غرارة.
(٢) ب، ك، م: الشبيبة.
(٣) ب، ك، م: السبيبة.
(٤) الأفاق: ساقطة من: ك.
(٥) جملة «له حال الصفاق وأرى أن» ساقطة من: ب.

(1) يشير إلى قول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ [البقرة: 216].
(2) السبيب هو شعر الناصية أو الخصلة من الشعر.
(3) أي يتمنى حال من يضرب آفاق الأرض مكتسباً للعلم والمعرفة، والصفاق هو كثير الأسفار، وقيل الصفيق والأفق متقاربان، انظر: ابن الأثير: منال الطالب: 124.

الْبَاعِثُ عَلَى[١] هَذَا التَّشَبُّثِ ـ مَعَ هَوْلِ الأَمْرِ ـ هِمَّةٌ لَزِمَتْ، وَعَزْمَةٌ لَجَمَتْ[1][٢]، سَاقَتْهَا رَحْمَةٌ سَبَقَتْ.

وَلَقَدْ كُنْتُ يَوْماً مَعَ بَعْضِ الْمُعَلِّمِينَ، فَجَلَسَ إِلَيْنَا أَبِي ـ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ ـ يُطَالِعُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمِي فِي لَحْظَةٍ سَرَقَهَا مِنْ زَمَانِهِ مَعَ عَظِيمِ أَشْغَالِهِ، وَجَلَسَ بِجُلُوسِهِ[٣] مَنْ حَضَرَ مِنْ قَاصِدِيهِ، فَدَخَلَ[٤] إِلَيْنَا أَحَدُ[٥] السَّمَاسِرَةِ وَعَلَى يَدَيْهِ رِزْمَةُ كُتُبٍ، فَحَلَّ شِنَاقَهَا[2] وَأَرْسَلَ وِثَاقَهَا، فَإِذَا بِهَا مِنْ تَأْلِيفِ السِّمْنَانِيِّ[3] شَيْخِ الْبَاجِيِّ[4][٦]. فَسَمِعْتُ جَمِيعَهُمْ[٧] يَقُولُونَ[٨]: هَذِهِ كُتُبٌ عَظِيمَةٌ، وَعُلُومٌ جَلِيلَةٌ، جَلَبَهَا البَاجِيُّ مِنَ الْمَشْرِقِ، فَصَدَعَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ كَبِدِي، وَقَرَعَتْ خَلَدِي، وَجَعَلُوا

---

(١) ك: إلى.
(٢) أ، ب: نجمت.
(٣) ب: لجلوسه.
(٤) ب: ودخل.
(٥) ك، م: بعض.
(٦) أ، ب: السمناني والباجي.
(٧) ك، م: من جميعهم.
(٨) أ: يقولوا.

. . . .

(1) أي عقد العزم.
(2) الشِّنَاقُ هو الخيط الذي تشد به الرزمة.
(3) هو القاضي العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد السِّمْنَانِيّ، كان مقدم الأشعرية في وقته، شنع عليه ابن حزم كعادته في الانتقاص من الأشاعرة. له تصانيف مفيدة في الفقه والكلام، توفي رحمه الله عام: 444 انظر: الخطيب في تاريخ بغداد: 382/4 وابن الجوزي في المنتظم: 287/8، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري: 259، والصفدي في نكت الهميان: 237، والذهبي في سير أعلام النبلاء: 304/18.
(4) هو الإمام الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف التُّجِيبِيّ الباجي، يعتبر من الذين جددوا مناهج البحث وطرق التفكير في الأندلس، له تصانيف كثيرة في الفقه والكلام والزهد. توفي رحمه الله سنة: 474. انظر: ابن خاقان في قلائد العِقْيَان: 215، والقاضي عياض في ترتيب المدارك: 117/7 (ط: الرباط)، وابن بشكوال في الصِّلَة: 200/1، والذهبي في سير أعلام النبلاء: 535/18.

يُورِدُون فِي ذِكرِهِ وَيُصْدِرُونَ، ويَحْكُونَ(١) أَنَّ فُقَهَاءَ بِلَادِنَا(٢) لَا يَفْهَمُونَ عَنْهُ وَلَا يَعْقِلُونَ، وَنَاهِيكَ مِنْ أُمَّةٍ يُجْلَبُ إِلَيْهَا هَذَا(٣) الْقَدْرُ الطَّفِيفُ، فَلَا يَكُونُ مِنْهُمْ أَحَدٌ يُضَافُ إِلَيْهِ، إِلَّا بِصِفَةِ(٤) الْعَاجِزِ الضَّعِيفِ، وَنَذَرْتُ فِي نَفْسِي طِيَّةً، لَئِنْ مَلَكْتُ أَمْرِي لَأُهَاجِرَنَّ إِلَىٰ هَذِهِ الْمَقَامَاتِ، وَلَأَفِدَنَّ عَلَىٰ أُولَاءِ(٥) الرِّجَالَاتِ، وَلَأَتَمَرَّسَنَّ بِمَا لَدَيْهِمْ مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْمَقَالَاتِ، وَاسْتَمْرَرْتُ عَلَيْهَا نِيَّةً، وَاكْتَتَمْتُهَا(٦) عَزِيمَةً غَيْرَ مَثْنِوِيَّةٍ(٧)، فَلَمَّا وَقَعَتْ هَذِهِ الْحَالُ، كُنْتُ مَعَ تَفَاقُمِ الْخَطْبِ وَتَعَاظُمِ الْأَمْرِ الْوَارِدَيْنِ عَلَيَّ، نِعْمَةً سَابِغَةً، وَنِعْمَةً بَالِغَةً، أَتَسَلَّىٰ بِمَا كَانَ فِي طِيَّتِي مِنَ الرِّحْلَةِ، فَتَرَىٰ كُلَّ مَنْ فَقَدَ نعمةً يَبْتَئِسُ، وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَيَّ وَجَدْتَنِي أَتَأَنَّسُ.

فَخَرَجْنَا(1) مُكْرَمِينَ، أَوْ قُلْ مُكْرَهِينَ، آمِنِينَ وإِنْ شِئْتَ خَائِفِينَ، وَفَرَرْتُ

---

(١) ك، م: يحكمون.
(٢) ب: كلمتان لم أتمكن من معرفتهما.
(٣) ك، م: هذا الضرر، ب: من القدر.
(٤)) ك، م: إلّا بالعجز بصفة العاجز...
(٥) ب: إلى.
(٦) ك، م: أكننتها، ب: اكتننتها.
(٧) ك، ب: «غير ذات مثنوية» وهي مضمرة في: أ، م.

....

(1) تطرق المؤلف ـ رحمه الله ـ في كتابه «سراج المريدين» لرحلته فقال: «خرجت سنة خمس وثمانين وأربع مئة في طلب العلم، وبرد الشباب قشيب، وكأس الفتُوَّةِ نضيب، وغصن الأماني رطيب. ودوخت من الأندلس إلى العراق فعل الصَّفَّاقِ الأفَّاق، وأنخت بكل حضرة في عيشة نضرة، دين قائم، وبؤس نائم، وأكل دائم، وأمن متصل، وبر وإكرام غير منفصل، وعلم جم وإقبال عم، وعلماء رفعاء، بحور زاخرة، وأنجم زاهرة، وملوك جمع الله فيهم الدين والدنيا.. تفيض بركاتهم على الضيف، ويأمن جارهم من الحيف، أبصارهم عن المعايب مغضوضة، والمحاسن بعين المبرة لديهم ملحوظة. فأقمنا مع كلتا الطائفتين في دوح وَارِفَةِ الظلال، وقطفنا ثمر الأماني متصلة الإقبال، وقطعنا الزمان بالنظر في العلم، فجمعنا فنونه، وانتقينا عيونه، ونثلنا مكنونه، وفضضنا ختامه، وملكنا زمامه، فصرفناه تصريف الأفعال، ودفعنا به في سر المحال، وشددنا عليه يد المحال، ورجعنا منه بملء الحقائق ومنية الراغب وحسرة الغائب وصة المجانب، ونحن نسأل الله أن يرزقنا العمل ويبلغنا =

مِنْكُمْ[١] لَمَّا خِفْتُكُمْ، فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْماً وَجَعَلَنِي مِنَ العَالِمِينَ[٢][1]. وَكَتَبَنِي فِي أَتْبَاعِ مَنْ قَالَ: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ (الصَّافَّات: 99).

---

(١) ك، ب: منهم.
(٢) ك، م: العالين.

. . . .

= فيه الأمل برحمته...»: 152/أ ـ ب.
أما عن سنه يوم خروجه فيقول:
«... وعجلت عَلَيَّ الغربة ابن ستة عشر عاماً فكنت فيها نحو الأحد عشر عاماً كأني في أهلي ومالي، طيباً عيشي، ناعماً بالي، ميسراً لي في جميع آمالي...».
السراج: 240/ب.
(1) والعبارة تضمين للآية: 21 من سورة الشعراء على لسان موسى عليه السلام لفرعون.

ذِكْرُ مَا لَقِيتُه فِي العِلْمِ مِنَ المُتَمَرِّسِينَ(١) وَالعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ فِي أَثْنَاءِ رِحْلَتِي المُشَارِ إِلَيْهَا

فَكَانَ أَوَّلُ بَلْدَةٍ دَخَلْتُ مَالَقَةَ(1)، فَأَلْفَيْتُ بِهَا(٢) أُمَّةً رَأْسُهُم الشَّعْبِيُّ(2)، أَشْهَرُ مَا عِنْدَهُ نَسَبُهُ(٣)، وَعِنْدَهُ رِوَايَةٌ وَمَسَائِلُ، وَلَدَيْهِ حِشْمَةٌ، وَلَهُ عِنْدَ الأُمَرَاءِ قَدَمُ جَاهٍ. ثُمَّ طَفَرْتُ مِنْ أَغْرَنَاطَةَ(3)(٤) ....

(١) أ: المترسمين.
(٢) ب: فيها.
(٣) ب: إلا نسبة.
(٤) ب: إلى غرناطة، ك، م: طفرت أغرناطة.

(1) مدينة أندلسية على شاطىء البحر ترجع إلى أصول رومانية وفينيقية، وقد كانت أيام الدولة الإسلامية من أقدم وأهم الثغور الأندلسية، سقطت في يد الإسبان في شعبان سنة: 892 بعد دفاع مجيد، وهي اليوم عاصمة الولاية الإسبانية التي تسمى بهذا الاسم «MALAGA». انظر: نزهة المشتاق للإدريسي: 297 (ط: الجزائر)، ورحلة ابن بطوطة 669، ومعجم البلدان: 43/5، والروض المعطار للحِمْيَري: 517، والآثار الأندلسية لعنان: 232.

(2) هو أبو المطرف عبد الرحمن بن قاسم، كان فقيهاً ذاكراً للمسائل، شُووِرَ ببلده في الأحكام توفي رحمه الله سنة: 497. انظر: الصلة لابن بشكوال: 329/1 (ط: مصر 1955) والمرقبة العليا للنُّبَاهِي: 107 (ط: مصر 1948) قال النُّبَاهِي:

«وجرت بينه وبين القاضي أبي بكر بن العربي عند اجتيازه على مالقة مناظرات في ضروب العلم». وانظر: الذهبي في سير أعلام النبلاء: 227/19.

(3) مدينة أندلسية معناها بالإسبانية «الرُّمَّانَة» وهي آخر القواعد الأندلسية سقوطاً في يد الإسبان وذلك في ربيع الأول سنة 897، وهي اليوم عاصمة ولاية «GARANADA» وتقع في واد عميق يمتد من المنحدر الشمالي الغربي لجبال سيرانيفادا، وبها آثار أندلسية عظيمة. انظر: الرَّوْضُ المِعْطار للحِمْيَري: 45، ونُزْهَةُ المُشْتَاقِ للإِدْرِيسِي: 203 (نشرة دوزي ودي فويه بأَمَسْتَرْدَام: 1969) ومعجم =

إِلَى الْمَرِيَّةِ(1)، فَرَأَيْتُ(١) بِهَا رِجَالاَتٍ فِي(٢) الْمَسَائِلِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَأُدَبَاء مُتَوَسِّطِي الْمَنْزِلَةِ بَيْنَ دَرَجَتَي التَّقْصِيرِ وَالْكَمَالِ، فِي أَيَّامٍ قَلاَئِلَ لَبِثْتُ بِهَا لَمْ أَخْبُرْ(٣) بِهَا حَالَهُمْ، فربُّكَ أَعْلَمُ بِهِمْ، إِلاَّ أَنِّي جَالَسْتُ قَاضِيَهَا ومُقْرِئَهَا آبْنَ شَفِيعٍ(2).

وَرَكِبْتُ الْبَحْرَ مَحْفُوزاً، فَأَرْفَأْنَا(3) إِلَىٰ بِجَايَةَ(4)، فَرَأَيْتُ فِيهَا جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ المَسَائِلِ، وَلَقِيتُ بِهَا(٤) مُحَمَّدَ بنَ عَمَّارٍ الْمَيُورْقِيَّ(5) رَأْساً فِيهِمْ(٥)، مُشَارِكاً(٦) فِي

---

(١) ب: ورأيت.
(٢) في: ساقطة من: ك.
(٣) ب: يخبر. ك: احتبر.
(٤) بها: ساقطة من: ب.
(٥) م، ك: وقد كان فيهم.
(٦) مشاركاً: ساقطة من: أ.

. . . .

= البلدان: 195/4، والآثار الأندلسية لعبدالله عنان: 160.

(1) مدينة أندلسية على شاطىء البحر، أمر ببنائها الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد سنة: 344، وكانت من أهم ثغور الأندلس الجنوبية، سقطت بيد الكفار سنة: 895، وهي الآن عاصمة الولاية المسماة بنفس الاسم: «ELMERIA»، ويقال إنّ اسمهما مشتق من كلمتين عربيتين هما مرآة البحر. انظر: كتاب الجغرافية المنسوب للزُّهْريّ: 151، ونصوص عن الأندلس للعُذْرِيّ (تحقيق عبد العزيز الأهواني): 86، ونزهة المشتاق للإدريسي: 289، ومعجم البلدان: 119/5، والآثار الأندلسية لعنان: 265.

(2) هو عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع المقرىء، وكان شيخاً صالحاً ت: 514، انظر: الصلة: 355/1 (ط: مصر: 55) وبغية الملتمس للضَّبِّيّ: 386.

(3) أي لجأنا.

(4) مدينة على ساحل البحر بالقطر الجزائري، أول من اختطها الناصر بن زيري بن مناد في حدود سنة 457. وهي الآن عاصمة الولاية المسماة بنفس الاسم، انظر: الاستبصار في عجائب الأمصار لمؤلف مجهول: 180، ونُزهَة المشتاق للإدريسي: 160 (ط: الجزائر) ومعجم البلدان: 339/1، والروض المعطار للحميري: 80.

(5) الكَلاَعِيّ يكنى أبا عبدالله، كان عالماً متفنناً له قصيدة طويلة في السنة والآداب الشرعية والديانات قال ابن الآبار: سمع منه أبو بكر بن العربي في رحلته إلى المشرق سنة 485. التكملة: 403 (ط: مصر 1955) والمدارك للقاضي عياض: 826/4.

مَعَارِفَ وحَدِيثٍ[١] وَمَسَائِلَ وَأَدَبٍ، وَرُبَّمَا كَانَتْ عِنْدَهُ فِي الْأُصُولِ إِشَارَةٌ لَا تُومِىءُ إِلَىٰ الْمُرَادِ، مَنْسُوجَةٌ[٢] عَلَى مِنْوَالِ الْبَاجِي وَنُظَرَائِهِ. وَلَقِيتُ خَاصَّةَ دولتِهَا، وَرَأَيْتُ رَأْسَ وَزْعَتِهَا[1][٣]: الْقَاسِمَ بنَ عَبْدِ الرَّحمٰنِ[2]، رَوَاءاً ورَوِيَّةً، وَإِتْقَاناً فِي الْأَدَبِ، وَقُوَّةً عَلَى الصِّنَاعَةِ الكِتَابِيَّةِ، جَمَالَ قُطْرِهِ[٤]، أَوْ قُلْ جلالَ عَصْرِهِ، قَصَدْنَا إِلَىٰ مَنْزِلِنَا وَهُوَ عَلَىٰ مَحَلٍّ مِنَ الدَّوْلَةِ عَظِيمٍ، وَفِي رُؤَسَائِهَا مُقَدَّمٌ زَعِيمٌ، فِي حُجْرَةٍ بِخَانِ[3] السُّلْطَانِ كُنَّا تَبَوَّأْنَاهَا، وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ[٥] فِي ذَلِكَ غَضَاضَةً، كَمَا يَفْعَلُهُ مَنْ كَانَ فِي الْمَعْلُومَاتِ قُرَاضَةً[4][٦]. فَسَأَلَنَا عَنْ حَالِنَا وَطَرِيقِنَا وَمَقْصِدِنَا، وَتَفَاوَضْنَا[٧] مَعَهُ وَالْحَدِيثُ يَسْحَبُ ذَيْلَهُ ويُولِجُ في نَهَارِهِ لَيْلَهُ، وَهُوَ فِي أَكْثَرِ كَلَامِهِ يَنْتَحِي قِيلَهُ، وَالكَلَامُ ـ كَمَا جَاءَ فِي الْمَثَلِ ـ ذُو شُجُونٍ[5]، وَفِيهِ الصَّفَاءُ والأُجُونُ، ولا يُسْتَنْكَرُ[٨] فِيهِ الْجِدُّ والْمُجُونُ، حَتَّى وَقَعْنَا فِي حَدِيثِ جُرَيْـجٍ[6]، فَقُلْتُ لَهُ: سَمِعْتُ

---

(١) ك، ب: معارف حديث.

(٢) لا تومىء إلى المراد، منسوجة: ساقطة من: أ.

(٣) ب، ك، م: رزمتها.

(٤) ب: فطري.

(٥) عليه: ساقطة من: ك، م.

(٦) المعلومات قراضة: ساقطة من: ك، م ومثبتة بقلم الناسخ في هامشيهما.

(٧) ب: تفاوض، واستدرك الناسخ الخطأ في الهامش.

(٨) ب: لجون ولا يستشعر.

(1) الوزعة جمع وازع وهو الموكل بالصفوف العسكرية يتقدم الصف فيصلحه ويقدم ويؤخر.

(2) لم أعثر على ترجمة له فيما رجعت إليه من كتب التراجم.

(3) الخان هو الفندق، انظر: أحكام القرآن لابن العربي: 1364.

(4) القُراضة: فضالة ما يقرضه الفأر من خبز أو غيره، يعني المؤلف أنه ليس له في المعلومات إلا نصيب يسير.

(5) لفظ المثل: «الحَدِيثُ ذُو شُجُونٍ» وهو لضَبَّة بن أُدٍّ، انظر: الفاخر فيما تلحن فيه العامة للمفضَّل ابن سَلَمَة: 59، جمهرة الأمثال العسكري: 377/1، والمستقصى في أمثال العرب للزَّمَخْشَرِيِّ: 169/1، وأمثال العرب للضبي: 4، ومجمع الأمثال للميداني: 197/1.

(6) أخرجه البخاري في أواخر كتاب الصلاة: 80/2 وفي المظالم: 179/3 والأنبياء: 201/4، ومسلم في =

التَّنُوخِيَّ[1] شيخَ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَنَا يَقُولُ: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ فيهِ فَاءُ الفِعْلِ وَعَيْنُ الفِعْلِ حَرْفاً وَاحِداً إِلَّا قَوْلَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: يَا بَابُوسُ[2](١). فَقَالَ عَلَى الْبَدِيهَةِ: وَأَيْنَ هُوَ مِنْ دَدٍ[3]، فَأَعْجَبَنِي اسْتِدْرَاكُهُ فِي بَلَدِهِ وَهُوَ فَتىً، عَلَى شَيْخِ بَلَدِي فِي مَعْرِفَتِهِ وَسِنِّه. وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا رَغَّبَنِي فِي تَحْصِيلِ الْعَرَبِيَّةِ(٢) وَضَبْطِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ. وَقَرَأْنَا فِيهَا كِتَابَ أَبِي دَاوُدَ رِوَايَةَ التَّمَّارِ[4].

ثُمَّ خَرَجْتُ عَنْهَا تَارَةً مُتَسَاحِلِينَ نَقْطَعُ الْبَحْرَ قَطْعَ الْفَقْرِ، وَحَالَةً(٣) مُصْحِرِينَ

---

(١) أ: بابوس، ب: يبابوس.
(٢) ب: المعرفة.
(٣) ب: تارة.

. . . .

= البر: 1976/4، وعبد الرزاق في مصنفه: 135/11 بألفاظ متقاربة.

(1) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي التَّنُوخِيّ (ت: 514) من أهل إشبيلية يعرف بابن الأخضر، كان من أهل المعرفة باللغة والآداب، انظر: الصلة: 404 (ط. مصر: 55)، وبغية الملتمس: 424.

(2) يشير إلى قصة جُرَيْج الراهب التي رواها أبو هريرة، ومضمونها أن امرأة اتهمت الراهب بأنه والد الطفل الذي وضعته، فجيء بمهد الصبي فخاطبه جريج قائلاً: يا بابوس من أبوك؟ ففتح الصبي حلقه وقال: فلان الراعي. والبابوس سهو الصبي الرضيع. انظر: الخطابي: غريب الحديث: 7/3، الزمخشري: غريب الحديث: 72/1، ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث: 90/1.

(3) يشير إلى ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَسْتُ مِنْ دَدٍ وَلَا الدَّدُ مِنِّي، وَلَسْتُ مِنَ الْبَاطِلِ وَلَا الْبَاطِلُ مِنِّي» أخرجه البخاري في الأدب المفرد: 785، والبزار في مسنده: الحديث: 2402، والطبراني في المعجم الأوسط: 415، والعقيلي في الضعفاء: 427/4، وابن عدي في الكامل: 2698/7، والدولابي في الكنى: 179/1، والبيهقي في السنن: 217/10. وقد روي هذا الحديث من عدة طرق، ولا يصح منها طريق واحد. للتوسع انظر النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة للأخ أبي إسحاق الحويني: 35/2، الحديث: 111.

والدد هو اللعب واللهو. انظر: تهذيب اللغة للأزهري: 222/14، وغريب الحديث لابن سلام: 40/1، والفائق للزمخشري: 420/1، والنهاية لابن الأثير: 109/2.

(4) يعني سنن أبي داود، وقد رواها عنه ثمانية أحدهم التمار، وهو محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق المشهور بابن داسة، وقد وصلت إلينا بعض المخطوطات بروايته، اعتمد على واحدة منها صاحب عون المعبود: 547/4، وانظر فهرست ابن خير: 103، تهذيب التهذيب لابن حجر: 170/4.

نَطْوِي السَّبَاسِبَ[1] طَيَّ التُّجَّارِ لِلسَّبَائِبِ[2]، فَلَقِيتُ(١) بِبُونَةَ[3] فَقِيهَهَا الْمُسَمَّى بِسَعْدٍ[4] مِنْ أَصْحَابِ السُّيُورِيِّ[5](٢) شَيْخٌ مُتَوَسِّطٌ فِي الطَّرِيقَةِ.

وَدَخَلْنَا تُونُسَ فَكَانَ بِهَا قَوْمٌ دُونَ هَذَا الشَّيْخِ فِي الْمَرْتَبَةِ، وَعِنْدَهُمْ صَلاَحٌ وَإِقْبَالٌ عَلَى الأَعْمَالِ.

ثُمَّ دَخَلْتُ سُوسَةَ والمَهْدِيَّةَ[6]، فَلَقِيتُ بِهَا جُمْلَةً مِنْ أَصْحَابِ السُّيُورِيِّ، وَغَيْرَهُمْ مِنْ فُقَهَاءِ القَيْرَوَانِ[7] كَابْنِ حَبِيبٍ[8] ....

---

(١) فلقيت: ساقطة من: ب.

(٢) ب، ك، م: الشورى واستدرك النساخ الخطأ في الهامش.

....

(1) أي القفار.

(2) أي للكتان الرقيق.

(3) بونة أو (عَنَّابَة) مدينة ساحلية بالقطر الجزائري، وتعد أكبر الموانىء الشرقية، ورابع المدن الجزائرية حجماً، ومن أشهر المراكز الصناعية. معجم البلدان: 512/1، ومراصد الاصطلاع: 232/1، والروض المعطار: 115.

(4) لم أتمكن من الوقوف على ترجمته فالله أعلم.

(5) هو أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث التَّمِيمِي المعروف بالسُّيُورِيِّ القَيْرَوَانِيّ (ت: 460) كان زاهداً دَيِّناً نَظَّاراً، آية في الدرس والصبر عليه. انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض: 65/8، ومعالم الإيمان للدَّبَّاغ: 181/3 - 184، والديباج لابن فرحون: 22/2، وسير أعلام النبلاء: 213/18، وشجرة النور الزكية: 97/1.

(6) سُوسَة ثالث مدن تونس، تقع على الساحل الشرقي على الجانب الغربي من خليج الحَمَّامَات، وتبعد عن تونس جنوباً حوالي: 90 كلم، وتقع «المهدية» إلى الجنوب الشرقي منها على بعد: 43 كلم، وقد بناها عبيد الله الشيعي الملقب «بالمهدي» صاحب دولة العبيديين سنة: 300. انظر عن سوسة: نزهة المشتاق للشريف الإدريسي: 203، المغرب في ذكر إفريقية والمغرب للبَكْرِيّ: 34، ومعجم البلدان: 281/3، والرَّوْض المِعْطَار للحِمْيَري: 331.

وعن المهدية انظر: الاستبصار في عجائب الأمصار: 117، والمغرب للبكري: 29، ومعجم البلدان: 299/5، والروض المعطار: 561.

(7) من أعظم المدن التونسية، افتتحها جيش معاوية رضي الله عنه سنة: 50 للهجرة، وكانت مركزاً مهماً في نشر الإسلام بإفريقيا. المغرب للبَكْري: 24، ومعجم البلدان: 420/4.

(8) هو محمد بن حبيب المهدوي القلانسي، فقيه أصولي متكلم. انظر: خريدة القصر للأصفهاني: 162/1، 164، ورحلة التجاني: 329، 366.

وحَسَّانٍ[1] واللَّبِيدِيِّ[2]، وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْحدَّادِ[3] فِي الْقِرَاءَاتِ وَالأَدَبِ وَالْكَلاَمِ، وَمِنْ أَصْحَابِ ابْنِ القَدِيمِ[4] جُمْلَةً، وَكَانَ مُتَكَلِّماً مَخْصُوصا بِهِ، فَلَمَّا لَمَحَ(١) لِي هَذَا الكَوْكَبُ بِطَرِيقَةِ الْقَيْرَوَانِ[5]، وَاسْتَنَارَتْ لِي فِيهَا بِنَوْعٍ مِنَ الْبُرْهَانِ، وَاسْتَبْرَأْتُهَا(٢) بِوَاضِحٍ مِنَ الدَّلاَلاَتِ غَضِّ النَّبَاتِ وَالأَفْنَانِ(٣)، قُلْتُ: هَذَا مَطْلَبِي.

فَأَخَذْتُ فِي قِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَالْمُنَاظَرَةِ فِيهَا مَعَ الطَّالِبِينَ، ولَزِمْتُ مَجَالِسَ الْمُتَفَقِّهِينَ، وَكَانَ فِيهَا الأَدَبُ عَلَى حَالَةٍ وُسْطَىٰ.

فَلَمَّا حَانَ وَقْتُ إِقْلاَعِ الْمَرَاكِبِ فِي الْبَحْرِ إِلَىٰ دِيَارِ الْحِجَازِ، اعْتَزَمْنَا فَرَكِبْنَاهُ بَعْدَ أَنْ وَعَيْتُ جُمَلاً مِنَ الْمَعْلُومَاتِ، تَفْسِيرُهَا فِي مَوْضِعِهَا مَسْطُورٌ، فَرَكِبْنَاهُ(٤) وَقَدْ سَبَقَ[6] ....

(١) ك: ألمح.
(٢) ب، م: استواتها. ك: استرأتها.
(٣) ب، ك: الأفنان والنبات.
(٤) ك، م: ركبنا.

(1) هو أبو علي حسَّان البَرْبَري المَهْـدَوِيّ، مفتي المهدية وفقيهها، الإمام العُمْدة، شجرة النور الزكية لمخلوف: 126/1.
(2) هو أبو بكر محمد بن أبي القاسم اللَّبِيدِيّ. كان من أهل العلم والأدب والفهم الحسن. ترتيب المدارك لعياض: 69/8 والغنية له: 228، شجرة النور الزكية: 109/1.
(3) هو أبو الحسن علي بن محمد الخَوْلاَنِيّ المَهْدَوِيّ المعروف بابن الحَدَّاد، المقرىء، فقيه أصولي بارع، قال عنه ابن العربي: «كنت أحضر عليه كتابه المُسَمَّىٰ «بالإشارة وشرحها» وغيرها من تآليفه، وكان ذلك بالمهدية في شهور سنة: 485». انظر: غاية النهاية لابن الجزري: 566/1، وشجرة النور الزكية: 118/1، ورحلة التجاني: 332.
(4) هو أبو سليمان بن القَدِيم، أصولي متكلم، كان يُدَرِّسُ كتاب التمهيد للبَاقِلاَّنِيّ: فهرست ابن عَطِيَّة: 43، 55، الغُنْيَة لعياض: 190.
(5) طريقة القيروان تمتاز بالتخريجات والإيرادات وإثراء الموضوع بالصور والتمثيل، عكس طريقة العراقيين التي تمتاز بالمناظرة والاستدلال واستخراج العلل وأصول الأدلة. (عن الأستاذ مصطفى صغيري: 30/2)، وانظر صفحة: 97 من القانون.
(6) النص التالي نقله المقّري في كتابيه نفح الطِّيب 13/2 وأَزْهَار الرِّيَاض 89/3 والرُّهُوني في شرحه لمتن =

فِي عِلْمِ اللهِ أَنْ يَعْظُمَ عَلَيْنَا بِزَوْلِهِ[1] ويُغْرِقَنَا في هَوْلِهِ. فَخَرَجْنَا مِنَ الْبَحْرِ خُرُوجَ المَيِّتِ مِنَ الْقَبْرِ، وَانْتَهَيْنَا بَعْدَ خَطْبٍ طَوِيلٍ إِلَىٰ بُيُوتِ بَنِي كَعْبٍ مِنْ سُلَيْمٍ[2]، وَنَحْنُ مِنَ السَّغَبِ[3] عَلَىٰ عَطَبٍ، وَمِنْ الْعُرْيِ فِي(١) أَقْبَحِ زِيٍّ، قَدْ قَذَفَ البَحْرُ زِقَاقَ(٢) زَيْتٍ مَزَّقَت الْحِجَارَةُ هَيْئَتَها(٣)، وَدَسَمَتِ الأَدْهَانُ وَبَرَهَا وَجِلْدَتَهَا، فَاحْتَزَمْنَاهَا(٤) أُزُراً، واشْتَمَلْنَاهَا لَفَفاً(٥)، تَمُجُّنَا الأَبْصَارُ، وَتَخْذُلُنَا الأَنْصَارُ(٦)، فَعَطَفَ أَمِيرهِمْ عَلَيْنَا عِرْقٌ كَانَ فِيهِ مِنَ الْحَضَرِ(٧)، وَخَفَرَنَا[4] بِحُرْمَةٍ أَوْرَثَتْهَا عِنْدَهُ سَجِيَّةٌ مِصْرِيَّةٌ، إِذْ كَانَ نَشَأَ فِي دِيَارِ الإِسْكَنْدَرِيَّةِ، وَدَرَّتْ عَلَيْهِ هُنَاكَ الدُّرَةُ الدِّينِيَّةُ(٨)، فَأَوَيْنَا إِلَيْهِ فَآوَانَا، وَأَطْعَمَنَا اللهُ عَلَى يَدَيْهِ وَسَقَانَا(٩)، وَأَكْرَمَ مَثْوَانَا وَكَسَانَا(١٠)، بِأَمْرٍ حَقِيرٍ طَفِيفٍ، وَفَنٍّ مِنَ مِنَ الْعِلْمِ طَرِيفٍ(١١)، وَشَرْحُهُ:

---

(١) في: ساقطة من: ب.

(٢) أ: بزقاق.

(٣) الأزهار: منيئتها.

(٤) ب: فاحتزمتها.

(٥) في النفح: لفافاً، الأزهار: لفعاً، ب: لعفاً.

(٦) تخذلنا الأنصار: ساقطة من: م.

(٧) ك، ب: الحضرية.

(٨) عبارة: كان فيه... إلى الدرة الدينية» ساقطة من: النفح، والأزهار، والرهوني.

(٩) ب، ك: أسقانا.

(١٠) أ، ب، ك، م: وأخبلنا وكسانا، والمثبت من النفح والأزهار والرهوني.

(١١) ب: ظريف.

....

= خليل 361/7 (نقلاً عن ابن غازي في التكميل)، ومخلوف في شجرة النور الزكية: 137.

(1) أي بعجائبه وهو المعنى الذي ارتضاه الشيخ الرهوني في حاشيته: 361/7.

(2) الكعُوبُ: بطن كبير، من سُلَيْم بن منصور، من العَدْنَانِيَّة، كانت مساكنهم ببرقة (ليبيا)، وكانوا رؤساء البدو بتلك الديار. انظر عنهم: ابن خلدون: العبر: 73/6، 273/7، القلقشندي: صبح الأعشى: 345/1 وقلائد الجمان له: 123، النويري: نهاية الأرب: f341/1.

(3) وهو الجوع مع التعب.

(4) أي أجارهم ومنعهم وأصبحوا في ذمته.

إِنَّا لَمَّا وَقَفْنَا عَلَىٰ بَابِهِ، أَلْفَيْنَاهُ وَهُوَ(١) يُدِيرُ بِأَعْوَادِ الشَّاهِ[1](٢)، فِعْلَ السَّامِدِ[2] اللَّاهِ(٣). فَدَنَوْتُ مِنْهُ فِي تِلْكَ الأَطْمَارِ[3](٨)، وَسَمَحَ لِي بَيَاذِقَتُهُ[4](٥)، إِذْ كُنْتُ مِنَ الصِّغَرِ فِي حَدٍّ يُسْمَحُ فِيهِ لِلأَغْمَارِ، وَوَقَفْتُ بِإِزَائِهِمْ، أَنْظُرُ إِلَىٰ تَصَرُّفِهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ، إِذْ كَانَ عَلِقَ بِنَفْسِي بَعْضُ ذَلِكَ(٦) مِنْ بَعْضِ الْقَرَابَةِ فِي مَجْلِسِ(٧) الْبَطَالَةِ(٨)، مَعَ غَلَبَةِ الصَّبْوَةِ(٩) وَالْجَهَالَةِ، فَقُلْتُ لِلْبَيَاذِقَةِ:

الأَمِيرُ أَعْلَمُ مِنْ صَاحِبِهِ، فَلَمَحُونِي شَزْراً، وَعَظُمْتُ فِي عُيُونِهِمْ(١٠) بَعْدَ أَنْ

---

(١) وهو: ساقطة من النفح، والأزهار، والرهوني.
(٢) ب: للشاة.
(٣) ك: . . . السامد اللاه، ووقفت بإزائهم انظر، فدنوت . . .
(٤) ك، م: فدنوت إليه في زي من الأطمار.
(٥) أ: بياذقة.
(٦) بعض ذلك: ساقطة من: أ، ب.
(٧) ب، النفح، الأزهار، الرهوني: خلس.
(٨) الأزهار: بطالة.
(٩) ك: مع غلبة موقع الصبوة . . .
(١٠) النفح، الأزهار، الرهوني: أعينهم.

. . . .

(1) أي ما يسمى «بالشَّطْرَنْج» وانظر حكم اللعب بهذه الأعواد في أحكام القرآن: 1053، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس: 353 - 354 (مخطوط الخزانة العامة بالرباط: 25 ج) وكلاهما لأبي بكر بن العربي، وينبغي التنبيه على أن الحافظ ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة قال في «المنار المُنِيف»: 134 « . . أحاديث اللعب بالشطرنج ـ إباحةً وتحريماً ـ كلها كذب على رسول الله ﷺ وإنما يثبت فيه المنع عن الصحابة». ولمعرفة آراء الفقهاء بالتفصيل انظر: كتاب «تحريم النرد والشطرنج والملاهي» للآجُرِّي (ت: 360) (ط: الرياض 1982)، وكتاب «الشطرنج» لبرهان الدين الفزاري (ت: 729) مخطوط بدار الكتب مصور بالجامعة الإسلامية تحت رقم: 144، وكتاب «عُمْدَةُ المُحْتَجِّ فِي حُكْمِ الشَّطْرَنْج» للسَّخَاوِي (ت: 902) مخطوط بالمكتبة الظاهرية تحت رقم: 1064.
(2) الساهي المتحير.
(3) جمع طِمْر بالكسر، وهو الثوب الخَلِقُ البَالِي.
(4) بياذقة الجيش هم الرَّجَّالَة، والمقصود: الحرس المرافق للأمير.

كُنْتُ نَزْراً، وَتَقَدَّمَ إِلَى الْأَمِيرِ مَنْ نَقَلَ إِلَيْهِ الْكَلَامَ، فَاسْتَدْنَانِي(١)، فَدَنَوْتُ مِنْهُ(٢)، فَسَأَلَنِي(٣): هَلْ لِي بِمَا هُمْ فِيهِ بَصَرٌ(٤)؟.

فَقُلْتُ: لِي فِيهِ بَعْضُ نَظَرٍ، سَيَبْدُو(٥) لَكَ وَيَظْهَرُ: حَرِّكْ تِيكَ(٦) الْقِطْعَةَ، فَفَعَلَ، وَعَارَضَهُ صَاحِبُهُ، فَأَمَرْتُهُ أَنْ(٧) يُحَرِّكَ أُخْرَىٰ، وَمَا زَالَتِ الْحَرَكَاتُ بَيْنَهُمْ كَذَلِكَ تَتْرَىٰ حَتَّى هَزَمَهُ(٨) الْأَمِيرُ، وَانْقَطَعَ التَّدْبِيرُ، فَقَالُوا: مَا أَنْتَ بِصَغِيرٍ، وَكَانَ فِي أَثْنَاءِ تِلْكَ الْحَرَكَاتِ قَدْ تَرَنَّمَ ابنُ عَمِّ الْأَمِيرِ مُنْشِداً:

وَأَحْلَى الْهَوَىٰ مَا شَكَّ فِي الْوَصْلِ رَبُّهُ   وَفِي الْهَجْرِ فَهْوَ الدَّهْرَ يَرْجُو وَيَتَّقِي(1)

فَقَالَ: لَعَنَ اللهُ أَبَا الطَّيِبِ، أَوَ يَشُكُّ الرَبُّ؟.

فَقُلْتُ لَهُ فِي الحَالِ: لَيْسَ كَمَا ظَنَّ صَاحِبُكَ أَيُّها الأَمِيرُ، إِنَّمَا أَرَادَ بِالرَّبِّ هَا هُنَا الصَّاحِبَ، يَقُولُ: أَلَذُّ الْهَوَىٰ مَا كَانَ الْعَاشِقُ فِيهِ مِنَ الْوِصَالِ وَبُلُوغِ الآمَالِ(٩) عَلَىٰ رَيْبٍ(١٠)، فَهُوَ فِي وَقْتِهِ كُلِّهِ، بَيْنَ(١١) رَجَاءٍ لِمَا يُؤَمِّلُهُ، وَتُقَاةٍ لِمَا يَقْطَعُ بِهِ، كَمَا قَالَ:

---

(١) ك: فاستدنا بي.
(٢) منه: ساقطة من: أ.
(٣) ك، ب: وسألني.
(٤) ك، م: معرفة.
(٥) ك، م: وسيبدو.
(٦) ب، ك، م، النفح، الأزهار، الرهوني: تلك.
(٧) ب: بأن.
(٨) النفح، الأزهار، الرهوني: هزمهم.
(٩) ك: وبلوغ الغرض من الآمال.
(١٠) النفح، الأزهار، الرهوني: ما كان المحب فيه.. وبلوغ الغرض..
(١١) النفح والأزهار: على.

. . . .

(1) هذا البيت للمُتَنَبِّي من قصيدة قالها في مدح سيف الدولة الحمداني. ديوان المتنبي: 49/3 =

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحُبِّ سُخْطٌ وَلَا رِضىً   فَأَيْنَ حلاوَاتُ(١) الرَّسَائِلِ والْكُتْبِ[1]

وَأَخَذْنَا نُضِيفُ إِلَىٰ ذَلِكَ مِنَ الأَغْرَاضِ ، فِي طَرَفَي الإِبْرَامِ وَالاِنْتِقَاضِ(٢)، مَا حَرَّكَ مِنْهُمْ إِلَىٰ مِبْرَتِي(٣) دَاعِيَ الاِنْتِهَاضِ ، وَأَقْبَلُوا يَتَعَجَّبُونَ مِنِّي، وَيَسْأَلُونَنِي كَمْ سِنِّي(٤)، وَيَسْتَكْشِفُونَنِي(٥) عَنِّي، فَبَقَرْتُ لَهُمْ حَدِيثِي، وَذَكَرْتُ لَهُمْ نَجِيثِي[2]، وَأَعْلَمْتُ الأَمِيرَ بِأَنَّ أَبِي مَعِي، فَاسْتَدْعَاهُ، وَقُمْنَا الثَّلَاثَةَ إِلَىٰ مَأْوَاهُ، فَخَلَعَ عَلَيْنَا خِلَعَهُ، وأَسْبَلَ(٦) أَدْمُعَهُ، وَجَاءَ كُلُّ خِوَانٍ[3]، بِأَفْنَانِ الأَلْوَانِ[4]، فَقَالَ لَنَا: لَا تُسْرِفُوا، فَإِنَّ الشِّبَعَ بِأَثَرِ الْجُوعِ مُعْطِبٌ، وَكَأَنِّي(٧) بِكُمْ لَمْ يَنْزِلْ بِكُمْ سَغَبٌ.

وَأَقَمْنَا عِنْدَهُ حَتَّى ثَابَتْ إِلَيْنَا(٨) نُفُوسُنَا، وَذَهَبَ عَنَّا بُؤْسُنَا(٩)، وَسَأَلَنَا الإِقَامَةَ(١٠) عِنْدَهُ عَلَىٰ أَنْ يُصَيِّرَ إِلَيْنَا صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ كُلَّهَا، فَأَبَيْنَا إِلَّا الاِسْتِمْرَارَ

---

(١) ب: حلاوة.
(٢) ب: الأنقاض.
(٣) النفح، الأزهار، الرهوني: إلى جهتي.
(٤) ك، أ: ويسألوني كم سني.
(٥) أ، ب، ك: ويستكشفوني.
(٦) النفح، الأزهار، الرهوني: أسبل علينا.
(٧) ب، ك، م: وكأن.
(٨) ب: لنا.
(٩) وذهب عنا بؤسنا: ساقطة من ك، م.
(١٠) ب: الإمامة واسْتَدْرَكَ الناسخُ الخَطأَ فِي الهَامِش.

= (ط: بشرح عبد الرحمن البرقوقي) وانظر شرح هذا البيت في شرح الواحدي: 498 (ط: برلين 1861).

(1) البيت لأبي حفص الشِّطْرَنْجِيّ كما في شرح ديوان المتنبي للواحدي: 498 (ط: برلين 1861) وينسب إلى أبي العباس بن الأحنف كما في «التبيان في شرح الديوان» للعكبري: 305/2 (ط: بتحقيق مصطفى السقا وآخرين: بيروت) و«زهر الآداب» للحصري 11/1 (ط: دار إحياء الكتب العربية بتحقيق: علي بجاوي).
(2) النجيث هو السرُّ المخفيّ.
(3) الخِوَانُ هو ما يوضع عليه الطعام عند الأكل.
(4) هنا ينتهي النص المنقول في النفح والأزهار والرهوني وشجرة النور.

عَلَى الْعَزِيمَةِ الأُولَىٰ، وَالتَّصْمِيمَ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي كَانَتْ بِنَا أَوْلَىٰ، فَفَارَقْنَاهُ(١) عَلَىٰ ضَنَانَةٍ بِنَا وَحِرْصٍ عَلَيْنَا، وَإِلَى الآنَ[1] يَرِدُ عَلَيَّ ذِكْرُهُ وَسَلاَمُهُ، وَيَنَالُ كُلَّ مَنْ ذَكَرَنِي عِنْدَهُ بِرُّهُ وَإِكْرَامُهُ.

فَانْظُرْ[2] إِلَىٰ هَذَا الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ إِلَى الْجَهْلِ (٢) أَقْرَبُ، مَعَ تِلْكَ الصُّبَابَةِ الْيَسِيرَةِ مِنَ الأَدَبِ، كَيْفَ أَنْقَذَتْ(٣) مِنَ الْعَطَبِ، وَهَذَا الذِّكْرُ يُرْشِدُكُمْ - إِنْ عَقَلْتُمْ - إِلَى الْمَطْلَبِ.

وَسِرْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَىٰ دِيَارِ مِصْرَ، فَأَلْفَيْنَا بِهَا جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، وَالسُّلْطَانُ عَلَيْهِمْ جَرِيٌّ[3]، وَهُمْ مِنَ الْخُمُولِ فِي سِرْبٍ خَفِيٍّ، وَمِنْ هِجْرَانِ الْخَلْقِ بِحَيْثُ لا يُرْشِدُ إِلَيْهِمْ جَرِيءٌ، لا يُنْسَبُونَ إِلَى الْعِلْمِ بِبِنْتِ شَفَةٍ، وَلاَ يَنْتَسِبُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي فَنٍّ إِلَىٰ مَعْرِفَةٍ، بَلْهَ الأَدَبِ، فَنَظَرْنَا فِيهِ مَعَ قَوْمٍ، مِنْهُمْ أَبُو عَبْدِاللهِ مُحَمَّدُ بنُ قَاسِمِ الْعُثْمَانِيُّ[4]، والسَّالميُّ[5]، وَشُعَيْبُ الْعَبْدَرِيُّ[6] وآخَرُونَ

---

(١) أ، ك: فارقنا.
(٢) ب، هامش ك، م: العبث.
(٣) الرهوني: أنقذ، الأزهار: أنقذانا.
(٤) أ، ب: من.

. . . .

(1) يعني سنة: 533 وهي السنة التي أملى فيها «قانون التأويل» كما صرح بذلك في العارضة: 49/11.
(2) استأنف المقّري النقل حتى قوله. . . ديار مصر. وكذا الرهوني ومخلوف.
(3) الجَرِيُّ هو الوكيل، والسلطان الذي يعنيه ابن العربي هو معد بن الظاهر بن الحاكم بأمر الله، خامس خلفاء مصر من بني عبيد (420 - 487) انظر: النجوم الزاهرة لابن تغري: 140/5.
(4) لم أعثر على ترجمة له فيما رجعت إليه من كتب التراجم والتاريخ، وقد ذكره المؤلف في العارضة: 44/4، وابن خير في الفهرست: 414.
(5) لم أتمكن من معرفته.
(6) هو أبو محمد شُعَيْب بن سعيد العَبْدَري من أهل طُرْطُوشَة، سكن الإسكندرية، ابن بَشْكُوَال الصلة: 234/1، ابن الأبّار: التكملة: 213/1 (ط: القاهرة).

سِوَاهُمْ ذَكَرْنَاهُمْ فِي مَوْضِعِهِمْ وَسَمَّيْنَاهُمْ[1].

وَتَرَدَّدْتُ فِي لِقَاءِ النَّاسِ بَيْنَ أَسْفَلَ وَفَوْقُ، بِمَا كُنْتُ فِيهِ مِنَ(١) الْمَعَارِفِ مِنَ التَّوْقِ، وَنَاظَرْتُ(٢) الشِّيعَةَ[2] وَالقَدَرِيَّةَ[3]، وَتَدَرَّبْتُ فِي جُمَلٍ مِنَ الْجَدَلِ، وَنَظَرْتُ فِي نُبَذٍ مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ، وَتَفَطَّنْتُ مِنْ سَخَافَةِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ بِنَفْسِي، إِلَىٰ مَعَانٍ تَمَّمَهَا لِي النَّظَرُ فِي الْمَعَارِفِ وَالتَّمَرُّسُ بِالْمَشَايِخِ. أُمَّةٌ غَلَبَ عَلَيْهَا سُوءُ الاعْتِقَادِ، وَنُشِّئَتْ مِنْ غَيْرِ فَطْمٍ بِلَبَنِ الْعِنَادِ(٣)، وَاسْتَوْلَى الْيَأْسُ مِنْهُمْ بِمَا هُمْ فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ(٤).

---

(١) ب: مما كنت فيه إلى.

(٢) ك، م: فناظرت.

(٣) ك، م: من غير فطنة في باب العناد.

(٤) فيه من الفساد: ساقطة من: ك، م.

. . . .

(1) في كتاب «ترتيب الرحلة» و«عيان الأعيان».

(2) قال الشريف الجرجاني في التعريفات: 68: «الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه، وقالوا إنه الإمام بعد رسولل الله ﷺ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده». قلت: وثمة عقائد كثيرة وغريبة يعتقدها الشيعة كنفي الصفات الإلّهية وعصمة الأئمة وغيرها من الضلالات، انظر كتاب ابن تيمية: «منهاج السنة النبوية»، والأشعري في مقالات الإسلاميين: 65/1 (ط: محيـي الدين)، ابن حزم في الفصل في الملل والنحل: 113/2، والشهرستاني في الملل والنحل: 149.

(3) عرفهم الجرجاني فقال: «القَدَرِيَّة هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى» التعريفات: 92.

قلت: وقد عرف هؤلاء القائلون بحرية الإرادة والاختيار باسم «القدرية» وهذا من قبيل الاشتقاق من الضد، فهم سموا قدرية لأنهم أنكروا القدر الإلّهي، بمعنى أنهم أثبتوا للعبد قدرة تُوجِدُ الفِعْلَ بانْفرادِهَا واستقلالها دون مشيئة الله تعالى.

ذِكْرُ دُخُولِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ

ثُمَّ رَحَلْنَا عَنْ دِيَارِ مِصْرَ إِلَى الشَّامِ ، وَأَمَّلْنَا الإِمَامَ، فَدَخَلْنَا الأَرضَ الْمُقَدَّسَةَ، وَبَلَغْنَا الْمَسْجِدَ الأَقْصَىٰ ، فَلاحَ لِي بَدْرُ الْمَعْرِفةِ، فَاسْتَنَرْتُ بِهِ أَزْيَدَ مِنْ ثَلاثَةِ أَعْوَامٍ ، وَحِينَ صَلَّيْتُ بِالْمَسْجِدِ الأَقْصَىٰ فَاتِحَةَ دُخُولِي لَهُ(١)، عَمَدْتُ إِلَىٰ مَدْرَسَةِ الشَّافِعِيَّةِ[1] بِبَابِ الأَسْبَاطِ[2]، فَأَلْفَيْتُ بِهَا جَمَاعَةَ عُلَمَائِهِمْ فِي يَوْمِ اجْتِمَاعِهِمْ لِلْمُنَاظَرَةِ عِنْدَ شَيْخِهِم الْقَاضِي الرَّشِيدِ(٢)[3] يَحْيَى الَّذِي كَانَ اسْتَخْلَفَهُ عَلَيهِمْ شَيْخُنَا الإِمَامُ الزَّاهِدُ نَصْرُ بنُ إبْرَاهِيمَ النَّابُلُسِيُّ الْمَقْدِسِيُّ[4]، وَهُمْ يَتَنَاظَرُونَ عَلَىٰ عَادَتِهِمْ، فَكَانَتْ أَوَّلُ كَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ شَيْخٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ يُقَالُ لَهُ(٣) مُجَلِّي[5]:

---

(١) أ: بها.

(٢) ك: المرشد.

(٣) ك، م: فقال.

---

(1) المسماة بالمدرسة النَّاصِريَّة، وتقع على برج باب الرَّحْمَة، نسبة إلى الشيخ نَصْر المَقْدِسِي، ثم عُرِفَت بالغَزَالِيَّة نسبة لأبي حامد الغزالي. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: 34/2.

(2) هو الباب الشرقي في سور المدينة، الأنس الجليل: 28/2.

(3) هو القاضي يحيى بن المفرج، أبو الحسن اللَّخْمِيّ المَقْدِسي، كان من أَسَنِّ أصحاب نصر المقدسي، انظر: العواصم من القواصم: 499، وقد أورده السبكي في طبقات الشافعية: 335/7 ولم يترجم له.

(4) أبو الفتح، الإمام الزاهد، وفقيه الشافعية ببلاد الشام، توفي رحمه الله سنة 490.

انظر: تبيين كذب المفتري: 286، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي: 125/2، وسير أعلام النبلاء: 136/19، وطبقات الشافعية للسبكي: 351/5، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 274/1..

(5) هو مُجَلِّي بن جُمَيْع بن نجا القرشي المَخْزُوميُّ، أبو المعالي، صاحب كتاب «الذخائر» إليه كانت =

«بُقْعَةٌ لَوْ وَقَعَ الْقَتْلُ فِيهَا لَاسْتُوفِيَ الْقِصَاصُ بِهَا، وَكَذَلِكَ[١] إِذَا وَقَعَ فِي غَيْرِهَا، أَصْلُهُ[٢] الْحِلُّ».

فَلَمْ أَفْهَمْ مِنْ كَلَامِهِ حَرْفاً، وَلَا تَحَقَّقْتُ مِنْهُ نُكْراً[٣] وَلَا عُرفاً، وَأَقَمْتُ[٤] حَتَّى انْتَهَى الْمَجْلِسُ، فَكَرَرْتُ رَاجِعاً إِلَىٰ مَنْزِلِي وَقَدْ تَأَوَّبَنِي حِرْصِي[٥] الْقَدِيمُ، وَغَلَبَنِي عَلَيَّ جِدِّي فِي التَّحْصِيلِ وَالتَّعْلِيمِ، فَقُلْتُ لِأَبِي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: إِنْ كَانَتْ لَكَ نِيَّةٌ فِي الْحَجِّ، فَامْضِ[٦] لِعَزْمِكَ، فَإِنِّي لَسْتُ بِرَائِمٍ عَنْ هَذِهِ الْبَلْدَةِ حَتَّى أَعْلَمَ عِلْمَ مَنْ فِيهَا، وَأَجْعَلَ ذَلِكَ دُسْتُوراً لِلْعِلْمِ وَسُلَّماً إِلَىٰ مَرَاقِيهَا[٧]، فَسَاعَدَنِي حِينَ رَأَىٰ[٨] جِدِّي، وَكَانَتْ صُحْبَتُهُ لِي مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ جِدِّي. وَنَظَرْنَا فِي الْإِقَامَةِ بِهَا، وَخَزَلْنَا أَنْفُسَنَا عَنْ صُحْبَةٍ كُنَّا نَظَمْنَا[٩] بِهِمْ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْحِجَازِ، إِذْ كَانُوا فِي غَايَةِ الِانْحِفَازِ[١٠].

وَمَشَيْتُ إِلَىٰ شَيْخِنَا أَبِي بَكْرٍ الْفِهْرِي[1] رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، وَكَانَ مُلْتَزِماً مِنَ

---

(١) ك، ب: فكذلك.
(٢) ك، م: أصلها.
(٣) ب: ذكرا.
(٤) ك، م: وأقمت به.
(٥) ب: حرص.
(٦) ب: فلتمض.
(٧) ب: الفهم وكذلك بهامش ك، م.
(٨) ب: رأى لي.
(٩) ك، م: نظمناها.
(١٠) ك، م: من الانحفاز.

= ترجع الفتوى بمصر، توفي سنة: 550. انظر: وفيات الأعيان: 154/4، وسير أعلام النبلاء: 325/20، وطبقات الشافعيةللسبكي: 277/7، وطبقات الشافعية للإسنوي: 511/1، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 321/1، وشذرات الذهب: 157/4 (وقد تصحف في الشذرات إلى محلي، بالحاء المهملة).

(1) هو محمد بن الوليد الطُّرطُوشي، ويعرف بأبي رَنْدَقَة، الإمام القدوة، شيخ المالكية، صاحب =

الْمَسْجِدِ الأَقْصَىٰ ـ طَهَّرَهُ اللهُ ـ بِمَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ الْغُوَيْرُ بَيْنَ بَابِ الأَسْبَاطِ(١) وَمِحْرَابِ زَكَرِيَّا ـ عَلَيْهِم(٢) السَّلَامُ[1] ـ فَلَمْ نَلْقَهُ بِهِ(٣)، وَاقْتَفَيْنَا(٤) أَثَرَهُ إِلَىٰ مَوْضِعٍ مِنْهُ يُقَالُ لَهُ السكينةُ فَأَلْفَيْنَاهُ بِهَا، فَشَاهَدْتُ(٥) هَدْيَهُ(٦)، وَسَمِعْتُ كَلَامَهُ، فَامْتَلأَتْ عَيْنِي وَأُذُنِي مِنْهُ، وَأَعْلَمَهُ أَبِي بِنِيَّتِي فَأَنَابَ، وَطَالَعَهُ بِعَزِيمَتِي فَأَجَابَ، وَانْفَتَحَ لِي بِهِ(٧) إِلَىٰ العِلْمِ كُلُّ بَابٍ، وَنَفَعَنِي اللهُ بِهِ فِي العِلْمِ وَالعَمَلِ، وَيَسَّرَ(٨) لِي عَلَىٰ يَدَيْهِ أَعْظَمَ أَمَلٍ، فَاتَّخَذْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ مَبَاءَةً(٩)، وَالْتَزَمْتُ فِيهِ الْقِرَاءَةَ، لَا أُقْبِلُ عَلَىٰ دُنْيَا، وَلَا أُكَلِّمُ إِنْسِيّاً، نُوَاصِلُ اللَّيْلَ بِالنَّهَارِ فِيهِ(١٠)، وَخُصُوصاً بِقُبَّةِ(١١) السِّلْسِلَةِ[2]، مِنْهُ تَطْلُعُ الشَّمْسُ(١٢) ....

(١) أ: أسباط.
(٢) ب: عليهما.
(٣) به: ساقطة من: ك، م.
(٤) أ، ب: اقتصصنا.
(٥) ب: فشاهدته.
(٦) هدية: ساقطة من: ب.
(٧) ك، م: منه.
(٨) أ، ك، تيسر.
(٩) ك، م: قراري.
(١٠) فيه: ساقطة من أ.
(١١) ك، م: في قبة.
(١٢) أ، ب: الشمس لي.

....

= الباجي، ورحل إلى المشرق، وتفقه ببغداد، وسكن الشام، وتوفي بالإسكندرية: 520. انظر: الصلة: 575/2، وبغية الملتمس للضبي: 135، والديباج المُذْهَبُ لابن فرحون: 244/2، وأزهار الرياض للمقّري: 162/3.

(1) من المشاهد التي بالمسجد الأقصى، وهو الموضع المعروف اليوم بالمهد، ومنه يهبط الدرج إلى القسم السفلي من الحرم، ويعرف سطحه عند العامة بسطوح المهد. انظر: معجم البلدان: 170/5.

(2) هي القبة الصغيرة الواقعة إلى شرق مسجد الصخرة، وهي على مثاله. معجم البلدان: 170/4، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: 18/2.

عَلَى الطُّورِ[1] وتَغْرُبُ عَلَىٰ مِحْـرَابِ دَاوُدَ[2]، فَيَخْلُفُهَا الْبَدْرُ طَالِعاً وَغَارِباً عَلَى الْمَوْضِعَيْنِ الْمُكَرَّمَيْنِ، وَأَدْخُلُ إِلَىٰ مَدَارِسِ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ لِحُضُورِ التَّنَاظُرِ بَيْنَ الطَّوَائِفِ، لَا(١) تُلْهِينَا تِجَارَةٌ، وَلَا تَشْغَلُنَا صِلَةُ رَحِمٍ، ولا تَقْطَعُنَا(٢) مُوَاصَلَةُ وَلِيٍّ، وَتُقَاةُ عَدُوٍّ.

فَلَمْ تَمُرَّ بِنَا إِلَّا(٣) مُدَّةٌ يَسِيرَةٌ حَتَّى حَضَرَ عِنْدَنَا بِالْغُوَيْرِ(٤) ـ وَنَحْنُ نَتَنَاظَرُ ـ فَقِيهُ الشَّافِعِيَّةِ عَطَاءٌ الْمَقْدِسِيُّ[3]، فَسَمِعَنِي وَأَنَـا أَسْتَدِلُّ عَلَىٰ أَنَّ مُـدَّ[4] عَجْوَةٍ[5] وَدِرْهَماً(٥)، بِمُدَّيْ عَجْوَةٍ لَا يَجُوزُ، وَقُلْتُ: الصَّفْقَةُ إِذَا جَمَعَتْ مَالَيْ رِباً وَمَعَهُمَا(٦) أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا مَا يُخَالِفُهُ فِي الْقِيمَةِ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ، أَوْ مِنْ(٧) غَيْرِ جِنْسِهِ، فَإِنَّ

---

(١) ك، م: ولا.
(٢) ب: يقطعنا.
(٣) إلّا: ساقطة من: أ.
(٤) ب: حضر بالغوير عندنا.
(٥) أ، ك، م: درهمٌ.
(٦) ك، م: ومعها.
(٧) من: ساقطة من: ك، م.

. . . .

(1) هو طُورُ زيتا، وهو في اصطلاح اليوم جبل الزيتون، وتقع عليه قرية الطور، وهو إلى الشرق من قبة
(2) السلسلة، انظر عارضة الأحوذي: 40/9 الأحكام: 524.
قال ابن العربي في الأحكام: 1598 «شاهدت محراب داود في بيت المقدس بناء عظيماً من حجارة صلدة لا تؤثر فيها المعاول، طول الحجر خمسون ذراعاً، وعرضه ثلاثة عشر ذراعاً، وكلما قام بناؤه صغرت حجارته، ويُرَى له ثلاثة أسوار لأنه في السحاب أيام الشتاء كلها لا يظهر لارتفاع موضعه، وارتفاعه في نفسه، له باب صغير ومدرجة عريضة، وفيه الدور والمساكن، وفي أعلاه المسجد».
قلت: وهو المعروف اليوم بمسجد النبي داود، إلى الجنوب الغربي من مدينة القدس.
(3) فقيه القدس وقاضيها انظر: العارضة: 139/8، ويسميه المقّري: ابن عطاء، نفح الطيب: 41/2.
(4) المُدُّ ربع الصاع وهو رطل وثلث، (المسالك شرح موطأ مالك لابن العربي لوحة: 277).
(5) العَجْوَةَ ضرب من التمر.

ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، لِمَا فِيهِ(١) مِنَ التَّفَاضُلِ عِنْدَ تَقْدِيرِ التَّقْسِيطِ وَالنَّظَرِ وَالتَّقْوِيمِ(٢) فِي الْمُقَابَلَةِ بَيْنَ الأَعْـوَاضِ(٣)، وَهَذَا(٤) أَصْلٌ عَظِيمٌ فِي تَحْصِيلِ مَسَائِلِ الرِّبَا[1].

فَأَعْجَبَ الْفِهْرِيَّ ذَلِكَ، وَالْتَفَتَ إِلَىٰ عَطَاءٍ وَقَالَ لَهُ: قَبَضَتْ[2](٥) فِرَاخُنَا!.

فَقَالَ لَهُ عَطَاءُ: بَلْ طَارَتْ.

وَذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الْخَامِسِ أَو السَّادِسِ مِن ابْتِدَاءِ قِرَاءَتِي.

وَكُنَّا نُفَاوِضُ الْكَرَّامِيَّةَ[3] والْمُعْتَزِلَةَ والْمُشَبِّهَةَ[4](٦) وَالْيَهُودَ(٧)، وَكَانَ لِلْيَهُودِ بِهَا حَبْرٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: التُّسْتَرِيُّ، لَقِناً فِيهِمْ، ذَكِيّاً بِطَرِيقَتِهِم(٨). وَخَاصَمْنَا النَّصَارَىٰ

---

(١) ك، م: ذلك لما فيه.
(٢) ب، ك، م: التقسيط والتقويم والنظر.
(٣) ب، ك: الأعراض.
(٤) ك، م: فهذا.
(٥) أ، ب: قصبت.
(٦) ب: المتشبهة.
(٧) الواو: ساقطة من أ.
(٨) أ، ب: طريقهم.

....

(1) انظر العارضة: 207/5، الأحكام: 241.
(2) أي جمعت أجنحتها لتطير كما في المعجم الوسيط، ويدل على هذا المعنى تعقيب عطاء.
(3) الكَرَّامِيَّة هم أتباع أبي عبدالله محمد بن كَرَّام السِّجِسْتَانِي (ت: 255) يوافقون أهل السنة (السلف) في إثبات الصفات ولكنهم يبالغون في ذلك إلى حد التشبيه والتجسيم، وكذلك يوافقون السلف في إثبات القدر والقول بالحكمة، ولكنهم يوافقون المعتزلة في وجوب معرفة الله بالعقل، وفي الحسن والقبح العقليين، وهم يعدون من المرجئة لقولهم بأن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب. انظر: الفِصَل: 45/4، 204، 205، والتبصير في الدين للإسفراييني: 65، والملل والنحل: 111 - 117، وانظر كتاب الدكتورة سهير مختار «التجسيم عند المسلمين» (ط: القاهرة: 1971).
(4) يقول التهانوي في كَشَّاف اصطلاحات الفنون: 194/4 (ط: تراثنا) «المشبهة على صيغة اسم الفاعل من التشبيه، وهو يطلق على فرقة من كبار الفرق الإسلامية شبهوا الله بـالمخلوقات ومثلوه بالحادثات»، وانظر أصول الدين للبغدادي: 73، والفرق بين الفرق: 40 له، الشهرستاني: الملل =

بِهَا، وَكَانَتِ الْبِلَادُ لَهُمْ، يَأْكُرُونَ[1](١) ضِيَاعَهَا، وَيَلْتَزِمُونَ أَدْيَارَهَا، وَيَعْمُرُونَ كَنَائِسَهَا.

وَقَدْ(٢) حَضَرْنَا يَوْماً مَجْلِساً عَظِيماً فِيهِ الطَّوَائِفُ، وَتَكَلَّمَ التُّسْتَرِيُّ الْحَبْرُ الْيَهُودِيُّ عَلَىٰ دِينِهِ فَقَالَ: اتَّفَقْنَا عَلَىٰ أَنَّ مُوسَىٰ نَبِيٌّ مُؤَيَّدٌ بِالْمُعْجِزَاتِ، مُعَلَّمٌ بِالْكَلِمَاتِ، فَمَنِ ادَّعَىٰ أَنَّ غَيْرَهُ نَبِيٌّ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ. وَأَرَادَ مِنْ طَرِيقِ الْجِدَالِ أَنْ يَرُدَّ الدَّلِيلَ فِي جِهَتِنَا حَتَّى يَطَّرِدَ لَهُ الْمَرَامُ، وَتَمْتَدَّ(٣) أَطْنَابُ الْكَلَامِ.

فَقَالَ لَهُ الْفِهْرِيُّ: إِنْ أَرَدْتَ بِمُوسَى الَّذِي أُيِّدَ بِالْمُعْجِزَاتِ، وَعُلِّمَ الْكَلِمَاتِ، وَبَشَّرَ بِأَحْمَدَ(٤)، فَقَدِ اتَّفَقْنَا عَلَيْهِ مَعَكُمْ، وَآمَنَّا بِهِ وَصَدَّقْنَاهُ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ مُوسَىً آخَرَ، فَلَا نَعْلَمُ مَا هُوَ.

فَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ الْحَاضِرُونَ وَأَطْنَبُوا فِي الثَّنَاءِ(٥) عَلَيْهِ، وَكَانَتْ نُكْتَةً جَدَلِيَّةً عَقْلِيَّةً قَوِيَّةً(٦)، فَبُهِتَ الْخَصْمُ وَانْقَضَى الْحُكْمُ.

---

(١) أ: ياكترون، ب: ياتمرون، ك، م: يأتكرون، والمثبت اجتهاد مني.
(٢) ك، ب: ولقد.
(٣) ب: وتمت.
(٤) ك، م: بمحمد.
(٥) ك، م: بالثناء.
(٦) ب: قوية عقلية، وكلمة عقلية: ساقطة من: ك، م.

. . . .

= والنحل: 111، دائرة المعارف الإسلامية مادة «التشبيه» ومادة «جسم». قلت وينبغي أن ينصرف إطلاق لفظ «المشبهة» كذلك على من يُشَبِّهُونَ المخلوق بالخالق في العبادة والتعظيم والخضوع والحلف به، والنذر والسجود له، والاستغاثة به، وغيرها من معاني الشرك، فهذا الصنف من الناس هم المشبهة حقاً كما قال ابن قيم الجوزية في إغاثة اللهفان 232/2، وانظر ابن تيمية: الفتاوى 146/4، وبيان تلبيس الجهمية: 476/1، والملل والنحل: 105، ومقالات الإسلاميين 2/4/1، البلخي في البدء والتاريخ: 148/5، وتبيين كذب المفتري: 149.

(1) أي يحفرون الأرض ويحرثونها.

وَلَمْ نَزَلْ عَلَىٰ تِلْكَ السَّجِيَّةِ، حَتَّى اطَّلَعْتُ ـ بِفَضْلِ اللهِ ـ عَلَىٰ أَغْرَاضِ الْعُلُومِ الثَّلاَثَةِ: عِلْمِ الْكَلاَمِ، وَأُصولِ الْفِقْهِ، وَمَسَائِلِ الْخِلاَفِ الَّتِي هِيَ عُمْدَةُ الدِّينِ وَالطَّرِيقُ الْمَهْيَعُ إِلَى التَدَرُّبِ(١) فِي مَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الْمُكَلَّفِينَ الْحَاوِيَةِ(٢) لِلْمَسْأَلَةِ(٣) وَالدَّلِيلِ، وَالْجَامِعَةِ(٤) لِلتَّفْرِيعِ وَالتَّعْلِيلِ، وَقَرَأْنَا «الْمُدَوَّنَةَ» بِالطَّرِيقَتَيْنِ(٥) الْقَيْرَوَانِيَّةِ فِي التَّنْظِيرِ وَالتَّمْثِيلِ، وَالْعِرَاقِيَّةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ(٦) مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ.

وَفِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ، وَرَدَ عَلَيْنَا بِرَسْمِ زِيَارَةِ الْخَلِيلِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ، وَبِنِيَّةِ(٧) الصَّلاَةِ فِي الْمَسْجِدِ الأَقْصَىٰ جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ خُرَاسَانَ[1] كَالزُّوزَنِيِّ[2] والصَّاغَانِيِّ[2] والزَّنْجَانِيِّ[3] والْقَاضِي الرَّيْحَانِيِّ[4]، وَمِنَ الطَّلَبَةِ جَمَاعَةٌ كَالْبَسْكَرِيِّ[5](٨) وَسَاتَكِين التُّرْكِيِّ[6]، فَلَمَّا سَمِعْتُ كَلاَمَهُمْ، رَأَيْتُ أَنَّهَا دَرَجَةٌ عَالِيَّةٌ،

(١) ب: التدريب.
(٢) ب: الجارية.
(٣) أ، ك، م: المسلك.
(٤) الواو: ساقطة من: ك، ب.
(٥) أ: الطريقين.
(٦) أ: في.
(٧) ك، م: لنية.
(٨) ك، م: الشكري.

(1) بلاد واسعة أول حدودها ما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند، انظر: معجم ما استعجم: 489/2، ومعجم البلدان: 350/2، ومراصد الاطلاع: 455/1، والروض المعطار: 214، وبلدان الخلافة الإسلامية لكي لسترنج: 19.
(2) هو أبو علي الصَّاغاني ذكره المؤلف في الأحكام: 107، والعارضة: 17/6، والقبس: 152.
(3) هو أبو سعيد الزَّنْجاني ذكره المؤلف في الأحكام: 1442، وابن خير في الفهرست: 258، والضَّبِّي في بغية الملتمس: 93، وابن فرحون في الديباج: 281.
(4) لم أتمكن من معرفته.
(5) هو أبو محمد عبد العزيز قاضي مدينة بسْكَرَة كما ذكر المؤلف في العواصم 286.
(6) هو أبو منصور ساتكين بن أرسلان التُّركي، مالكي المذهب، أديب بارع، له مقدمة لطيفة في النحو، =

وَمَزِيَّةٌ ثانيةٌ، وَبَزٌّ[1](١) مِنَ الْمَعَارِفِ أَغْلَىٰ، وَمَنْزِلَةٌ فِي الْعُلُومِ أَعْلَىٰ، وَكَأَنِّي إِذْ سَمِعْتُ كَلاَمَهُمْ، مَا(٢) قَرَأْتُ مَا يَعْنِي، وَلاَ يَكْفِي فِي الْمَطْلُوبِ وَلاَ يُغْنِي.

وَكَانَ مِنْ غَرِيبِ الاتِّفَاقِ الإِلَهِيِّ، أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَمِعْتُ أَولَّ دُخُولِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَلَمْ أَفْهَمْ كَلاَمَ الْقَوْمِ فِيهَا، هِيَ الَّتِي سَمِعْتُ الصَّاغَانِيَّ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا(٣)، فَرَأَيْتُ أَنَّهُ غَوْصٌ عَلَىٰ جَوَاهِرِ كِتَابِ اللهِ، واسْتِنْبَاطٌ لا يُدْرِكُهُ إِلَّا مَن اصْطَفَاهُ اللهُ، وَكَذَلِكَ سَمِعْتُ كَلاَمَ الزُّوزَنِيِّ فِي مَسَائِلَ مِنْهَا: قَتْلُ الْمُسْلِمِ بِالذِّمـيِّ، فَرَأَيْتُهُ يُقَرْطِسُ[2] عَلَىٰ غَرَضِ الصَّاغَانِيِّ، وَيَنْظُرُونَ إِلَى الْمَطْلُوبِ(٤) مِنْ حَدَقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَلِجُونَ بَيْتَ الْمَعَارِفِ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، فَاسْتَخَرْتُ اللهَ تَعَالَىٰ عَلَى الْمَشْيِ إِلَى الْعِرَاقِ، وَصُورَةُ الْمَسْأَلَتَيْنِ(٥) وَتَسْطِيرُ الْكَلاَمَيْنِ يَكْشِفُ لَكَ قِنَاعَ الطَّرِيقَتَيْنِ.

قَالَ مُجَلِّي فِي أَوَّلِ مَجْلِسٍ: مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ(٦) أَوْ فِي الحِلِّ فَلَجَأَ إِلَى الحَرَمِ قُتِلَ، لأَنَّ الْحَرَمَ بُقْعَةٌ لَوْ وَقَعَ الْقَتْلُ فِيهَا لاَسْتُوفِيَ الْقِصَاصُ بِهَا، فَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الْقَتْلُ فِي غَيْرِهَا، أَصْلُهُ الْحِلُّ.

---

(١) أ، ب: وبزا، ك، م: «بر» بالراء.
(٢) ما: ساقطة من: ك.
(٣) م: فيها.
(٤) ب: وينظرون المطلوبة.
(٥) أ: المسألة.
(٦) م: عنوان في الهامش: من قتل في الحرم.

....

= توفي رحمه الله بالقدس سنة: 487. انظر: بغية الوعاة للسيوطي: 251.
(1) أي سلاح.
(2) أي يصوب للغرض المطلوب.

فَقَالَ لَهُ خَصْمُهُ(1): لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ الْقَتْلُ فِيهَا وَلَا تَعْصِمُهُ، وَإِذَا قَتَلَ(١) فِي غَيْرِهَا وَلَجَأَ إِلَيْهَا عَصَمَتْهُ، كَالصَّيْدِ إِذَا لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ عَصَمَهُ، وَلَوْ صَالَ عَلَىٰ(٢) أَحَدٍ فِي الْحَرَمِ لَمَا عَصَمَهُ، وَهَذَا الْفِقْهُ صَحِيحٌ(2)، وَذَلِكَ أَنَّ القَاتِلَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ إِذَا لَجَأَ إِلَيْهِ فَقَدْ اسْتَعَاذَ بِحُرْمَتِهِ وَاسْتَلَاذَ بِأَمَنَتِهِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وَإِذا قَتَلَ فِيهِ فَقَدْ(٣) هَتَكَ حُرْمَتَهُ وَضَيَّعَ أَمَنَتَهُ، فَكَيْفَ يَعْصِمُهُ؟.

قَالَ لَهُ مُجَلِّي: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُنِي، لأَنَ الْحَرَمَ لَمْ يُحْتَرَمْ بِحُرْمَةِ الْقَاتِلِ وَلَا بِاعْتِقَادِهِ وَاحْتِرَامِهِ، وَإِنَّمَا احْتُرِمَ بِحُرْمَةِ اللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ الَّتِي جَعَلَهَا فِيهِ وَحَكَمَ بِهَا لَهُ، فَسَوَاءٌ أَقَامَ الْقَاتِلُ هَذِهِ الْحُرْمَةَ أَمْ لَمْ يُقِمْهَا لَا يَسْقُط شَيْءٌ مِنْهَا، فَكَانَ مِنْ حَقِّكَ أَنْ تَعْصِمَهُ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ، لِقِيَامِ الْحُرْمَةِ فِي الْحَرَمِ لِنَفْسِهِ، وَحُكْمِ اللهِ بِهَا لَهُ، وَيُخَالِفُ الصَّيْدَ، فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ الصَّيْدَ عَلَيْنَا مَا دُمْنَا حُرُماً، أَيْ مُحْرِمِينَ أَوْ كَائِنِينَ فِي الْحَرَمِ، لَكِنَّ الصَّيْدَ إِذَا صَالَ عَلَىٰ أَحَدٍ لَمْ يَجُزْ قَتْلُهُ، وَلَكِنَّهُ يَدْفَعُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ أَدَّىٰ إِلَىٰ قَتْلِهِ، كَالْمُسْلِمِ(٤) فَإِنَّهُ احْتُرِمَ بِحُرْمَةِ الإِسْلَامِ، وَعُصِمَ دَمُهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ(٥)، فَإِذَا صَالَ عَلَىٰ أَحَدٍ وَجَبَ دَفْعُهُ وَإِنْ أَدَّىٰ ذَلِكَ إِلَىٰ ذَهَابِ نَفْسِهِ.

---

(١) ك، م: وقع.
(٢) ك: إلى.
(٣) فقد: ساقطة من: أ.
(٤) ب: فالمسلم.
(٥) ك، م: وعصم نفسه بالشهادتين.

. . . .

(1) الخصم حنفيّ المذهب.
(2) في هامش أ: قوله: وهذا الفقه صحيح من كلام الخصم لا من كلام ابن العربي.

وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِناً ﴾ فَإِنَّمَا عَنَى بِهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْحَرَمُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ تَعْظِيمِ الْكُفَّارِ لَهُ، وَأَمْنِ(١) اللاَّئِذِ مِنْهُمْ(٢) بِهِ. وَدَارَ الْكَلاَمُ عَلَىٰ هَذَا النَّحْوِ[1].

ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْنَا مَدْرَسَةَ أَبِي عُقْبَةَ الْحَنَفِيَّةَ بِبَيْتِ(٣) الْمَقْدِسِ بَعْدَ ذَلِكَ بِمُدَّةٍ الصَّاغَانِيُّ فِي جُبَّةِ رَاعٍ، وَسَلَّمَ وَاخْتَرَقَ الْحَلْقَةَ إِلَىٰ أَنْ قَعَدَ بِإِزَاءِ الشَّيْخِ، وَعَلَيْهِ سِيمَاءُ(٤) الثَّرْوَةِ وَأَسْمَالُ الرِّعِيَّةِ، فَفَطِنَ الشَّيْخُ ـ وَهُوَ الْقَاضِي الرَّيْحَانِيُّ ـ لَهُ(٥) فَقَالَ: وَلَعَلَّ الشَّيْخَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الرُّفْقَةِ الْمَسْلُوبَةِ بِالأَمْسِ.

فَقَالَ لَهُ الصَّاغَانِيُّ: نَعَمْ.

فَاسْتَرْجَعَ لَهُ[2] وَدَعَا بِالْخَيْرِ(٦)، ثُمَّ قَالَ لَهُ: وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ـ وَاللهُ أَعْلَمُ ـ؟

فَقَالَ: مَا أَنَا إِلاَّ قَرَأْتُ شَيْئاً يَسِيراً.

فَقَالَ الْقَاضِي لِلأَصْحَابِ مُبَادِراً: سَلُوهُ؟.

---

(١) ب: من.
(٢) منهم: ساقطة من: ك.
(٣) ك: أبي يعقوب عقبة للحنفية، ب: . . . للحنفية بيت.
(٤) ب، ك، م: سحناء.
(٥) له: ساقطة من: ك.
(٦) ب: بالخير عليه.

. . . .

(1) انظر صُوَراً من هذه المناظرات في كتاب الفنون لابن عقيل الحنبلي: ١/٢١٩ ـ ٢٢٠، ٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(2) أي قال: لا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم.

فَسأَلُوهُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ(١): إِذَا الجَانِي(٢) لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ لاَ(٣) يُقْتَلُ.

فَفَرِحَ الْقَاضِي وَقَالَ(٤): وَكَأَنَّ الشَّيْخَ حَنَفِيٌّ(٥)!.

قَالَ(٦) لَهُ: نَعَمْ.

فَسُئِلَ عَنِ الدَّلِيلِ: فَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ **وَلاَ تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ** ﴾ [البقرة: 190]. ثُمَّ(٧) قَالَ: قُرِئ: ﴿ **وَلاَ تُقَاتِلُوهُم** ﴾(٨) و ﴿ **وَلا تَقْتُلُوهُم** ﴾[1]، فَإِنْ قُلْنَا بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿ **ولا تَقْتُلُوهُمْ** ﴾ فَهُوَ نَصٌّ فِي مَسْأَلَتِنَا، وَإِذَا(٩) قُلْنَا: بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿ **وَلاَ تُقَاتِلُوهُم** ﴾(١٠) كَانَ تَنْبِيهاً، لأَنَّه(١١) إِذَا نَهَى عَنِ الْقِتَالِ ـ وَهُوَ سَبَبُ الْقَتْلِ ـ فَالنَّهْيُ عَنِ الْمُسَبَّبِ الَّذِي هُوَ القَتْلُ أَوْلَى.

قَالَ لَهُ الْقَاضِي الرَّيْحَانِيُّ: هَذِهِ الآيَةُ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿ **فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ** ﴾ (التوبة: 5).

---

(١) ب: فقال له.
(٢) الجاني: بالخير عليه.
(٣) ك: فلا.
(٤) الواو ساقطة من: ك.
(٥) ب: حنفياً، وهو خبر لكان.
(٦) ب: فقال.
(٧) ثم: ساقطة من: ك.
(٨) ب، ك: وقرئ.
(٩) ك: وإن.
(١٠) ما بين النجمتين ساقط من: أ.
(١١) ب لأنها.

....

(1) هذه قراءة حمزة والكسائي، وقرأ الباقون بالألف، انظر: ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات: 179 - 180، ابن زنجلة: حجة القراءات: 127، ابن خالَوَيْه: الحجّة في القراءات: 94، ابن الباذش: الإقناع في القراءات السبع: 607/2.

قَالَ لَهُ الصَّاغَانِيُّ: الْقَاضِي أَجَلُّ قَدْراً مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَذَا، وَكَيْفَ يَنْسَخُ الْخَاصُّ الْعَامَّ؟ وَإِنَّمَا ينسَخُ الْقَوْلُ الْقَوْلَ إِذَا عَارَضَهُ.

فَبُهِتَ الْقَاضِي، وَهَذَا مَا لَا جَوَابَ عَنْهُ لأَحَدٍ[1].

وَأَعْجَبُ لِبَعْضِ[١] الْمَغَارِبَةِ - مِمَّنْ قَرَأَ الْأُصُولَ - يَحْكِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْعَامَّ يَنْسَخُ الْخَاصَّ إِذَا كَانَ مُتَأَخِّراً عَنْهُ، وَهَذَا مَا قَالَ بِهِ قَطُّ، وَلَوْلَا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ نَاقَضَ فَقَالَ: لَا يُبَايَعُ فِي الْحَرَمِ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُجَالَسُ، وَلَا يُعَانُ بِمَأْكَلٍ وَلَا بِمَشْرَبٍ وَلَا بِمَلْبَسٍ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْهُ فَتُؤْخَذَ الْعُقُوبَةُ مِنْهُ، مَا قَامَ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَحَدٌ، إِلَى مُنَاظَرَاتٍ كَثِيرَةٍ وَمَسَائِلَ مِنَ التَّحْقِيقِ عَدِيدَةٍ.

وَخَرَجْتُ حِينَئِذٍ إِلَى عَسْقَلَانَ[2] مُتَسَاحِلاً، فَأَلْفَيْتُ بِهَا بَحْرَ أَدَبٍ يَعُبُّ عُبَابُهُ، وَيَغِبُّ[3] مِيزَابُهُ، فَأَقَمْتُ بِهَا لأَرْتَوِيَ[٢] مِنْهُ نَحْواً مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الأَوَانِ، كُنْتُ مُنْقَلِباً عَنْ بَعْضِ الإِخْوَانِ، إِلَى أَنْ جِئْتُ لَقَمَ[4] طَرِيقٍ وَقَد امْتَلأَ[٣] بِالنَّاسِ، وَهُمْ[٤] ....

---

(١) أ: من بعض.
(٢) أ: لا أرتوي.
(٣) أ، ك: امتلأت.
(٤) ب: وهو، واستدرك الخطأ في الهامش.

....

(1) أورد المؤلف هذه المناظرة في أحكام القرآن: 107 - 108 وقال في عقبها: «وقد سأل بعض المتأخرين من أصحابنا أهل بلادنا فقال لهم: إن العامَّ عند أبي حنيفة ينسخ الخاص، وهذا البائس ليته سكت عما لا يعلم، وأمسك عما لا يفهم، وأقبل على مسائل مجردة».
(2) مدينة بفلسطين على شاطىء البحر، فتحها معاوية رضي الله عنه سنة: 23 هـ، انظر معجم البلدان: 122/4، الرَّوْض المِعْطَار للحميري: 420.
(3) يعب: يتتابع ويكثر موجه ويرتفع، ويغب: يسيل يوماً بعد يوم، والجملتان كناية عن كثرة العلم ووفرة المشتغلين به.
(4) وسط.

مُنْقَصِفُونَ[1](١) عَلَىٰ جَارِيَةٍ تُغَنِّي فِي طَاقٍ[2](٢)، فَوَقَفْتُ أَطْلُبُ طَرِيقاً أَوْ أُفَكِّرُ فِي الْمَشْيِ عَلَىٰ غَيْرِهِ وَهِيَ تَتَرَنَّمُ للتِّهَامِيِّ[3]:

أَقُولُ لَهَا وَالْعِيسُ تَحْدِجُ لِلنَّوَىٰ ... أَعِدِّي لِفَقْدِي مَا اسْتَطَعْتِ مِنَ الصَّبْرِ(٣)

أَلَيْسَ مِنَ الْخُسْرَانِ أَنَّ لَيَالِياً(٤) ... تَمُرُّ بِلَا نَفْعٍ وتُحْسَبُ مِنْ عُمُرِي(٥)

فَقُلْتُ لِنَفْسِي(٦): مُحَمَّدُ، هَذَا بِشَهَادَةِ اللهِ وَحْيٌ صُوفِيٌّ وَهَاتِفٌ دِينِيٌّ، أَنْتَ الْمُرَادُ، وَعَلَيْكَ دَارَ هَذَا التَّرْدَادُ، ارْحَلْ مِنْ حِينِكَ إِلَىٰ نِيَّتِكَ الْأُولَىٰ(٧)، وَخُذْ بِنَفْسِكَ إِلَىٰ مَا هُوَ الْأَحْرَىٰ بِكَ وَالْأَوْلَىٰ(٨).

وَبَادَرْتُ إِلَىٰ دَارِي وَقُلْتُ لِأَبِي: الرَّحِيلَ الرَّحِيلَ، فَلَيْسَ هَذَا الْمَنْزِلُ بِمَقِيلٍ، فَسُرَّ بِذَلِكَ، إِذْ كَانَ(٩) مِنْ(١٠) قَبْلُ يُرَاوِدُنِي عَلَيْهِ، وَأَنَا(١١) أُمَانِعُهُ عَلَيْهِ.

---

(١) ك، م: متعطفون.

(٢) ب: طارق.

(٣) ك، م: استطعتي.

(٤) ك: لياليناً.

(٥) ب: عمري.

(٦) لنفسي: ساقطة من: أ، ب.

(٧) ب: الأول.

(٨) ك: وأولى.

(٩) ك: وكان.

(١٠) من: ساقطة من: أ.

(١١) ك، م: وكنت.

. . . .

(1) مندفعون ومزدحمون.

(2) الطاق هو ما عطف من الأبنية.

(3) التهامي هو أبو الحسن علي بن محمد بن فهد شاعر مجيد، قتل في سجون مصر سنة (416) له ديوان شعر مطبوع. وهذان البيتان لم أجدهما في ديوان التهامي، ونسبهما ياقوت الحموي في معجم الأدباء: 88/10 وابن خلكان في وفيات الأعيان: 173/2 إلى الوزير أبي القاسم المغربي.

وَدَخَلْنَا الْبَحْرَ فِي الْحِينِ إِلَىٰ عَكَّا[1]، وَأَنْجَدْنَا[2] إِلَىٰ طَبَرِيَّةَ[3] وَحَوْرَانَ[4]، وَصَمَدْنَا دِمَشْقَ، وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَأْسُهُمْ شَيْخُ الوَقْتِ سَنَاءً وَسَناً، وَعِلْماً وَدِيناً، نَصْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ المَقْدِسِيُّ النَّابُلُسِيُّ، وأَصْحَابُهُ(١). مُتَوَافِرُونَ، وَهُمْ عَلَىٰ سَبِيلِ أَهْلِ الأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ سَائِرُونَ، وَفِي مَدْرَجَتِهِمْ سَالِكُونَ، وَبِتِلْكَ الدَّرَجَةِ مُتَمَكِّنُونَ.

فَلَزِمْنَا شَيْخَنَا نَصْرَ بنَ إِبْرَاهِيمَ(٢) فِي السَّمَاعِ، وَانْتَهَيْنَا إِلَىٰ سَمَاعِ «كِتَابِ البُخَارِيِّ» بَعْدَ تَقَدُّمِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَقْرَؤُهُ عَلَيْنَا(٣) بِلَفْظِهِ لِثِقَلِ سَمْعِهِ، فَلَمَّا بَلَغْنَا حَدِيثَ أُمِّ زَرْعٍ قَالَ لِي: كُنْتُ أَسْمَعُ الْخَطِيبَ أَبَا بَكْرٍ الْبَغْدَادِيَّ[5] يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ(*): إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي آخِرِهِ لِعَائِشَةَ: كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ(٤)،

---

(١) ب: أصحابي، واسْتُدْرِكَ الخَطَأُ في الهَامِش.
(٢) بن إبراهيم: ساقطة من: ك، م.
(٣) ب: عليه.
(٤) لأم زرع: ساقطة من: أ، ب.

. . . .

(1) بلدة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بفلسطين، وهي من أحسن بلاد الساحل، انظر: معجم البلدان: 143/4، ومراصد الاطلاع: 954/2، والروض المعطار: 410.
(2) أي خرجنا.
(3) وصفها المؤلف في العارضة: 89/9 فقال «ووقفت عليها (أي طَبَرِيَّة) في جمادى الأولى سنة 489، وأقمت عليها أياماً، والبلدة من بنيان طبارا ملك الروم والنسبة إليها طَبَراني، والنسبة إلى طبرستان طبري، وهي كالبركة بين الجبال، فإذا صعدت العقبة خرجت إلى حَوْران ويسرى أوسط الشام». انظر: معجم ما استعجم: 887/3، ومعجم البلدان: 17/4، ومراصد الاطلاع: 878/2، والمسالك والممالك للاصطخري: 44، والروض المعطار: 385.
(4) مكان قرب دمشق. انظر: معجم البلدان: 317/1، والمسالك والممالك: 48، والروض المعطار: 206.
(5) هو أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، من كبار الحفاظ والمؤرخين الأثبات له عدة مصنفات في علوم الحديث والرجال جلها متداول مطبوع (ت: 463)، تذكرة الحفاظ للذهبي: 1312، وطبقات الشافعية للسبكي 16/3، ووفيات الأعيان لابن خلكان: 32/1.
(*) انظر بشأن هذا الحديث عند الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 246/8 (ترجمة حاتم بن ليث).

غَيْرَ أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَأَنَا لَا أُطَلِّقُكِ[1]. فَحَفِظْتُهَا سَرِيرَةً، وَطَوَيْتُهَا ذَخِيرَةً، حَتَّى دَخَلْتُ مَدِينَةَ السَّلَامِ، فَذَاكَرْتُ بِهَا أَحْفَظَ مَنْ لَقِيتُ فِيهَا مُحَمَّدَ بنَ سَعْدُونَ[2] فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهَا، وَلَقِيَ أَبَا الحُسَيْنِ الطُّيُورِيَّ[3] قَبْلِي فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَقَالَ: نَعَمْ أَعْرِفُهَا، فَأَخْرَجَهَا إِلَيْهِ وَفِيهَا حَدِيثُ أُمِّ زَرْعٍ كَامِلاً[(١)] بِأَسْمَاءِ النِّسْوَةِ وَنَسَبِهِنَّ وَفِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ بَعْدَ ذِكْرِهِنَّ، فَقَرَأَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَأَخْبَرَنِي بِهِ عَنْهُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا الحُسَيْنِ فَكَتَبْتُهَا عَنْهُ وَقَرَأْتُهَا عَلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ الزُّبَيْرِ[4]، ثُمَّ قَرَأْتُهَا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَبِي الْمُطَهَّرِ القَاضِي[5] ـ الوَافِدِ عَلَيْنَا مِن أَصْبَهَانَ حَاجّاً سَنَةَ تِسْعِينَ ـ مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي

---

(١) أ: كلاماً.

. . . .

(1) حديث «أم زرع» صحيح متفق عليه أخرجه (بدون الزيادة المشار إليها) البخاري في النكاح: 220/9، ومسلم في فضائل الصحابة رقم: 2448، وأبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» 286/2، والترمذي في كتابه «الشمائل»: 59/2 (بشرح ملا علي القارىء) والرَّامَهُرْمُزي في «أمثال الحديث» 144. أما بزيادة: «كنت لك كأبي زرع. . » فقد أخرجه الطبراني (انظر نور الدين الهيثمي: مجمع الزوائد في النكاح: 317/4، وفي المناقب: 240/9) كما رواها عياض في «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» (ط: وزارة الأوقاف بالمغرب: 1975) عن ابن العربي أملاءً بلفظه سنة 495. وينبغي التنبيه على أن ابن العربي قد أفرد هذا الحديث بالتأليف. وللتوسع في معرفة طرق هذا الحديث ومَنْ شَرَحَهُ مِنَ المُحَدِّثين والأدباء. انظر: فتح الباري: 254/9، عمدة القارىء للعيني 169/20، المُزْهِرُ للسيوطي: 532/2.

(2) هو أبو عامر محمد بن سَعْدون بن مُرَجَّي العَبْدَري، من أهل مَيُورقة رحل إلى المشرق ودخل بغداد وتوفي بها سنة: 524، قال عنه الإمام أبو بكر بن العربي: هو ثقة حافظ مقيد، لقيته فتى السِّنّ، كهلَ العلم. انظر: الصلة لابن بشكوال: 564، وتذكرة الحفاظ: 93/3، ونفح الطيب: 138/2، وشذرات الذهب: 70/4.

(3) هو أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصَّيْرَفي المعروف بابن الطُّيُوري البغدادي، عالم محدث راوية (ت: 500)، انظر: العبر: 356/3، وميزان الاعتدال: 431/3، وسير أعلام النبلاء: 213/19، ومرآة الجنان: 162/3، ولسان الميزان: 9/5، وشذرات الذهب: 412/3.

(4) انظر في شأن هذه الزيادة: الأخبار المُوَفَّقِيَات: 462 لأبي عبدالله الزبير بن بَكَّار وهو من أهل المدينة، يروي عن الإمام مالك، وكان أخبارياً نسَّاباً، وُلِّيَ قضاء مكة ومات بها سنة: 256، انظر: خلاصة تهذيب الكمال للخزرجي: 120، وتذكرة الحفاظ: 528/2، ومقدمة العلامة محمود محمد شاكر لجمهرة نسب قريش (ط: مصر).

(5) هو القاضي أبو المطهر سعد بن أثير الدولة محمد بن عبدالله بن أبي الرجاء الأصبهاني، لم أعثر له =

أُسَامَةَ[1] وَفِيهَا حَتَّى ذِكْرُ كَلْبِ أُمِّ زَرْعٍ، وقرأتُها بَعْدَ ذَلِكَ عَلَىٰ أَبِي عَبْدِاللهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ[2](١) مِنْ طَرِيقِ الخَطِيبِ الَّتِي كَانَ الشَّيْخُ نَصْرُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ أَشَارَ إِلَيهَا.

---

(١) ب: أبي عبدالله بن العلاء، ك: أبي عبدالله بن أبي العلاء، واسْتُدْرِكَ الخطأ في هامش ب.

. . . .

= على ترجمة فيما رجعت إليه من كتب التراجم والطبقات، وقد ذَكرهُ المؤلف في السِّرَاج: 2224/ب، وابن رشيد السَّبْتي في «ملء العيبة»: 264 وقال محقق هذا الكتاب الأخير شيخنا الدكتور محمد الحبيب بالخوجة، إن اسمه لم يرد في المصادر التي وقف عليها.

(1) هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة، أبو محمد التميمي، الحافظ الصدوقق، مسند العراق، صاحب «المسند» المشهور الذي جرد زوائده ابن حجر في «المطالب العالية» (ت: 282) انظر: تاريخ بغداد: 218/8، وميزان الاعتدال: 442/1، والعبر: 28/2، وتذكرة الحفاظ: 619/2.

(2) من شيوخ ابن العربي، لم أعثر له على ترجمة.

ذِكْرُ الرِّحْلَةِ إِلَى العِرَاقِ

ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الْعِرَاقِ، فَلَمَّا نَـزَلْنَا ضُمَيْـراً[1] آخِرَ السَّـوَادِ[2](١) وَأَوَّلَ السَّمَاوَةِ[3]، سُقِينَا وَاسْتَقَيْنَا، ثُمَّ خَرَجْنَا عَنْهُ(٢) مُصْحِرِينَ(٣) فِي السَّمَاوَةِ عَشِيَّ يَوْمِ الأَحَدِ مُنْسَلَخَ شَعْبَانَ سَنَةَ(٤) تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ. فَبَيْنَا نَحْنُ نَقْطَعُ المَفَازَةَ(٥) إِلَىٰ مَاءٍ يُقَالُ لَهُ الأَطْوَاءُ[4]، أَهَلَّ عَلَيْنَا هِلَالُ رَمَضَانَ، فَكَبَّرَ النَّاسُ، وَالْتَفَتَ إِلَيَّ(٦)

---

(١) أ: العراق.

(٢) عنه: ساقطة من: ك.

(٣) ب: ثم خرجنا إلى العراق فلما نزلنا عنه مصحرين.

(٤) ك، م: من سنة.

(٥) ك، م: المفاوز.

(٦) إليَّ: ساقطة من: ب، ك.

. . . .

(1) موضع بالشام على خمسة عشر ميلاً من دمشق مما يلي السَّمَاوَة. انظر: الروض المعطار: 377، ومعجم ما استعجم للبكري: 882/3، ومعجم البلدان: 462/3.

(2) يراد بالسَّوَاد ضياع العراق التي افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، سمي بذلك لسواده بالزروع والنخيل والأشجار، وحد السواد من المُوصِل طولاً إلى عبادان ومن العُذَيْب بالقَادِسِيَّة إلى حلوان عرضاً، فيكون طوله: 160 فرسخاً. انظر: معجم البلدان: 272/3، والروض المعطار: 332.

(3) أرض بين الكوفة والشام، وقيل بين الموصل والشام. انظر: معجم ما استعجم: 754/3، ومعجم البلدان: 245/3، والروض المعطار: 322.

(4) الأَطْوَاء من مياه عَمْرو بن كِلَاب في جبل يقال له الشَّرَاء. انظر: معجم البلدان: 219/1، 329/3.

أَبِي ـ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ(١) ـ يُكَبِّرُ بِتَكْبِيرِهِمْ(٢)، فَمَا صَرَفْتُ بَصَرِي إِلَيْهِ كَرَاهَةً فِي جِهَةِ المَغْرِبِ الَّتِي كَانَ بِهَا وَتَشَوُّقاً(٣) إِلَىٰ جِهَةِ المَشْرِقِ الَّتِي(٤) كُنْتُ أُؤَمِّلُهَا. .

وَاسْتَمَرَّ بِنَا الْمَسِيرُ تُظِلُّنَا السَّمَاءُ، وَتقِلُّنَا السَّمَاوَةُ، حَتَّى بَلَغْنَا بَغْدَادَ، فَنَزَلْنَا بِهَا، وَخَرَجْتُ إِلَىٰ جَامِعِ الخَلِيفَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَصَلَّيْتُ(٥) وَجَلَسْتُ إِلَىٰ حَلْقَةِ حُسَيْنِ الطَّبَرِيِّ[1] النَّائِبِ فِي وِلَايَةِ التَّدْرِيسِ بِالدَّارِ النِّظَامِيَّةِ[2] فِي ذَلِكَ الوَقْتِ(٦)، فَسَمِعْتُهُمْ يَتَكَلَّمُونَ فِي مَسْأَلَةِ إِجْبَارِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ عَلَى النِّكَاحِ، وَلَا(٧) يَفُوتُنِي مِنْ كَلَامِهِمْ شَيْءٌ مِنَ الْفَسَادِ وَالصَّلَاحِ، وَنَظَرْتُ إِلَىٰ حَالِي أَوَّلَ دُخُولِي(٨) بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَأَنَا أَسْمَعُ كَلَامَ مُجَلِّي فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَمِ، وَحَالِي حِينَ دُخُولِي بَغْدَادَ(٩) وَسَمَاعِي مَسْأَلَةَ إِجْبَارِ العَبْدِ(١٠) عَلَى النِّكَاحِ، فَهَمَّ قَلْبِي يَغِيظُ(١١)، وَكَادَ(١٢) لِسَانِي

---

(١) ب: رحمه الله.
(٢) ك: تكبيرهم.
(٣) ك، م: كنا فيها وشوقاً.
(٤) ك، م: والتي.
(٥) أ: وصليت.
(٦) الوقت: ساقطة من أ.
(٧) ب: الواو ساقطة من: ب.
(٨) ك، م: دخول.
(٩) بغداد: ساقطة من: أ.
(١٠) ك، م: اجبار السيد العبد.
(١١) ب، ك، م: يفيض.
(١٢) كاد: ساقطة من: أ، ب.

. . . .

(1) هو أبو عبدالله الحسين بن علي، الفقيه الشافعي، مُحَدِّثُ مكَّة، رحل إلى بغداد وَدَرَّس بالنِّظَامِيَّةِ منفرداً ثم اشترك مع محمد الفامي ثم أصبح معيداً بها بعد أن ترك الغزالي التدريس بها، (ت: 489).

انظر: سير أعلام النبلاء: 203/19، وتذكرة الحفاظ: 160/3، وتبيين كذب المفتري: 287، وطبقات الشافعية للسبكي: 349/4، وطبقات الشافعية للإسنوي: 567/1، وشذرات الذهب: 308/3.

(2) انظر التعريف بالمدرسة النظامية صفحة 111 تعليق: 4.

يَفِيضُ، ثُمَّ تَمَاسَكْتُ وَلَيْتَنِي تَكَلَّمْتُ، وَعَلَىٰ هَذِهِ الْحَالِ فَإِنِّي قُلْتُ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ الَّذِي كَانَ يُجَاوِرُنِي: كَلَامُ الْمُسْتَدِلِّ أَقْوَىٰ مِنْ كَلَامِ الْمُعْتَرِضِ، فَرَمَقَنِي مُنْكِراً(١)! وَقَالَ ـ لِمَا رَأَىٰ عَلَيَّ مِنْ صِغَرِ السِّنِّ ـ مُتَعَجِّباً: أَنَّىٰ لَكَ هَذَا؟.

فَقُلْتُ: أَمْرٌ ظَهَرَ إِلَيَّ(٢)، وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ لِئَلَّا يَتَّصِلَ(٣) الْكَلَامُ، فَيُفْطَنَ لِي(٤).

وَخَرَجْتُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَىٰ مَجْلِسِ مَجْدِ الإِسْلَامِ(٥) مُؤَيِّدِ السُّنَّةِ أَبِي سَعْدٍ الْحُلْوَانِيِّ[1] بِدَرْبِ الْجَاكِرِيَةِ[2]، ولَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهِ جَلَسْتُ فِي مَجْلِسٍ مُتَوَسِّطٍ مِنْهُ(٦)، وَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ، فَلَمَّا فَرَغُوا مِنْ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ وَأَخَذُوا فِي أُخْرَىٰ(٧) وَهِيَ الْبِكْرُ الزَّانِيَةُ هَلْ تُسْتَنْطَقُ فِي النِّكَاحِ، فَاسْتَدَلَّ شَافِعِيٌّ مِنْهُمْ عَلَىٰ أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الثَّيِّبِ، فَقَالَ لِي الْحُلْوَانِيُّ: أَيُّهَا الشَّيْخُ، إِنْ كَانَ عِنْدَكَ عِلْمٌ فَتَكَلَّمْ(٨).

وَخَصَّنِي حِينَ رَآنِي ارْتَقَيْتُ(٩) إِلَىٰ مَجْلِسٍ رَفِيعٍ، وَتَهَمَّمَ(١٠) بِي(١١)، فَقُلْتُ: إِنْ أَذِنَ سَيِّدُنَا فَعَلْتُ.

---

(١) ب، ك، م: متنكراً.
(٢) ب: أظهر لي.
(٣) ك، م: يصل.
(٤) ك، م: بي.
(٥) ب، ك، م: الأئمة.
(٦) منه: ساقطة من: ك، م.
(٧) ك، م: ودخلوا أخرى.
(٨) ك، م: تكلم.
(٩) ب: التفيت.
(١٠) ب: ويهتم.
(١١) بي: ساقطة من: ك، م، ولعله الأقرب لأن الفعل يتعدى بنفسه.

(1) هو يحيى بن علي البزاز، من كبار الأئمة الفقهاء له كتب في الفقه والأصول، تولّى التدريس بالنظاميَّة (ت: 520). انظر: سير أعلام النبلاء: 517/19، وطبقات الشافعية للسبكي: 333/7، وطبقات الشافعية للإسنوي: 432/1، وكشف الظنون: 482.
(2) هو طريق مشهور في الجانب الشرقي من بغداد. انظر: خطط بغداد لجورج مقدسي: 49.

فقَالَ: نَعَمْ.

فَقُلْتُ: اسْتَدَلَّ الشَّيْخُ الإِمَامُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا» [وَهَذِهِ ثَيِّبٌ، وَهَذَا لَا حُجَّةَ فيه، لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الثَّيِّبُ يُعْرِبُ عَنْهَا لِسَانُهَا](١)، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا»(1) فَعَلَّقَ الْحُكْمَ عَلَى الثُّيُوبَةِ والْبَكَارَةِ، وَهُمَا اسْمَانِ مُشْتَقَّانِ، وَإِذَا عَلَّقَ الشَّارِعُ الْحُكْمَ عَلَى اسْمٍ جَامِدٍ، أَفَادَ مَا تُفِيدُهُ الإِشَارَةُ وَهِيَ بَيَانُ الْمَحَلِّ(٢) خَاصَّةً، وَإِذَا عَلَّقَ الْحُكْمَ عَلَى اسْمٍ مُشْتَقٍّ أَفَادَ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ(٣) بِمَعْنَى الاِسْمِ، وَهَذَا بَيِّنٌ فِي الأُصُولِ، مَعْلُومٌ بِالدَّلِيلِ، وَالثُّيُوبَةُ وَالْبَكَارَةُ اسْمَانِ مُشْتَقَّانِ، فَعَلَّقَ(٤) الْحُكْمَ بِمَعْنَى الْبَكَارَةِ وَهُوَ الاسْتِحْيَاءُ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي الحَدِيثِ:

«وَالبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ: إِنَّهَا تَسْتَحِي، قَالَ: إِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

فَعَلَّلَ الصُّمَاتَ بِالْحَيَاءِ، وَهِيَ بَعْدَ الزِّنَا أَشَدُّ حَيَاءً مِنْهَا قَبْلَ الزِّنَا، مَعَ مَا فِي النُّطْقِ مِنْ إِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ(2)، فَأَعْجَبَ الحُلْوَانيَّ كَلَامِي وَقَالَ: وَكَذَلِكَ وَاللهِ أَعْرَبْتَ عَنْ نَفْسِكَ، وَأَبَنْتَ عَنْ مَكَانِكَ(٥)، وَأَدْنَى مَجْلِسِي(٦)، وَبَقِيتُ لَدَيْهِ مُكَرَّماً حَتَّى فَارَقْتُهُ.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من: أ.

(٢) ك، م: وهو أصل المحل.

(٣) الحكم: ساقطة من أ، واسْتَدْرَكَ الناسخ في الهامش بقوله: لعله الحكم.

(٤) ك، م: فتعلق.

(٥) ك، م: كلامك مكانك.

(٦) ب، ك، م: محلي.

....

(1) رُوِيَ بِنَحْوِهِ في مسلم في النكاح رقم: 1321، والموطأ في النكاح: 524/2، والترمذي في النكاح رقم: 1008، وأبو داود في النكاح رقم: 2098، والنسائي في النكاح: 84/6.

(2) انظر العارضة: 28/5.

ثُمَّ فَاوَضْتُ بَعْدَ ذَلِكَ الْعُلَمَاءَ، وَوَاظَبْتُ[١] الْمَجَالِسَ، وَاخْتَصَصْتُ بِفَخْرِ الإِسْلَامِ أَبِي بَكْرٍ الشَّاشِيِّ[1]، فَقِيهِ الْوَقْتِ وَإِمَامِهِ، فَطَلَعَتْ[٢] لِي شُمُوسُ الْمَعَارِفِ، فَقُلْتُ: اللهُ أَكْبَرُ، هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ الَّذِي كُنْتُ أَصْمُدُ، وَالْوَقْتُ الَّذِي كُنْتُ أَرْقُبُ وَأَرْصُدُ[2]، فَدَرَسْتُ وَقَيَّدْتُ وَارْتَوَيْتُ[٣]، وَسَمِعْتُ وَوَعَيْتُ، حَتَّى[3] وَرَدَ عَلَيْنَا «دَانِشْمَنْد»[4]، فَنَزَلَ بِرِبَاطِ[5] أَبِي سَعْدٍ[٤] بِإِزَاءِ الْمَدْرَسَةِ النِّظَامِيَّةِ[6] مُعْرِضاً عَنِ الدُّنْيَا، مُقْبِلاً عَلَى اللهِ تَعَالَىٰ، فَمَشَيْنَا إِلَيْهِ، وَعَرَضْنَا أُمْنِيَّتَنَا عَلَيْهِ، وَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ ضَالَّتُنَا الَّذِي كُنَّا[٥] نَنْشُدُ، وَإِمَامُنَا الَّذِي بِهِ[٦] نَسْتَرْشِدُ، فَلَقِينَا لِقَاءَ الْمَعْرِفَةِ، وَشَاهَدْنَا مِنْهُ مَا كَانَ فَوْقَ الصِّفَةِ، وَتَحَقَّقْنَا أَنَّ[٧] الَّذِي نُقِلَ إِلَيْنَا مِنْ أَنَّ

---

(١) ك، م: وأوضبت.

(٢) أ: وطلعت.

(٣) ك، م: ورويت وارتويت.

(٤) الرهوني: أبي سعيد.

(٥) كنا: ساقطة من ك، م.

(٦) به: ساقطة من: ك، م.

(٧) أن: ساقطة من: أ.

---

(1) هو الإمام العلامة، فقيه العصر، محمد بن أحمد، رئيس الشافعية المعروف بالمُسْتَظْهِري، كان يلقب بالخبير لدينه وورعه وعلمه وزهده (ت: 507)، انظر: تبيين كذب المفتري: 306، ووفيات الأعيان: 219/4، وسير أعلام النبلاء: 393/19، والوافي بالوفيات: 73/2 وطبقات الشافعية للسبكي: 70/6، وطبقات الشافعية للإسنوي: 82/2، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 290/1، وشذرات الذهب: 16/4.

(2) أي الوقت الذي كان يُعِدُّ له.

(3) هذا النص نقله المقري في النفح: 33/2 وأزهار الرياض: 92/3 - 92 وكذا الرهوني: 361/7 - 362، ومخلوف: شجرة النور: 138.

(4) معناه بالفارسية الحكيم أو الماهر على ما أخبرني الدكتور سيد حسين نصر مدير جامعة آريا مهر بطهران سابقاً، والمقصود بِدَانِشْمَنْد هو الإمام الغزالي رحمه الله.

(5) الرباط هو دار يسكنها المتصوفة للعبادة وهو مركز للاجتماعات ومقبرة لأصحابه، وتسدد نفقاته مما أوقف له، انظر مقال د. مصطفى جواد: «الربط البغدادية وأثرها في الثقافة الإسلامية» مجلة «سومر» جـ 2، م: 10 (العراق 1954). وانظر عن رباط أبي سعد: سراج الملوك للطرطوشي: 112.

(6) أنشأ هذه المدرسة الوزير السلجوقي نظام الملك (ت: 486) وافتتحت رسميا سنة 459 هـ، وتقتصر =

الْخَبَرَ عَنِ الْغَائِبِ فَوْقَ الْمُشَاهَدَةِ لَيْسَ عَلَى الْعُمُومِ ، وَلَوْ رَآهُ عَلِيٌّ ابنُ الْعَبَّاسِ [1] لَمَا قَالَ :

إِذَا مَا مَدَحْتَ امْرَءاً غَائِباً   فَلَا تَغْلُ فِي مَدْحِهِ وَاقْصِدِ
فَإِنَّكَ إِنْ تَغْلُ تَغْلُ الظُّنُو   نُ فِيهِ إِلَى الأَمَدِ الأَبْعَدِ
فَيَصْغُرُ مِنْ حَيْثُ عَظَّمْتَهُ   لِفَضْلِ الْمَغِيبِ عَلَى الْمَشْهَدِ[2]

فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلاً إِذَا عَايَنْتَهُ رَأَيْتَ جَمَالاً ظَاهِراً ، وَإِذَا عَالَمْتَهُ وَجَدْتَ بَحْراً زَاخِراً ، وَكُلَّمَا اخْتَبَرْتَ احْتَبَرْتَ . فَقَصَدْتُ رِبَاطَهُ ، وَلَزِمْتُ بِسَاطَهُ ، وَاغْتَنَمْتُ[١] خَلْوَتَهُ وَنَشَاطَهُ ، وَكَأَنَّمَا[٢] فَرَغَ لِي لِأَبْلُغَ مِنْهُ أَمَلِي ، وَأَبَاحَ لِي مَكَانَهُ ، فَكُنْتُ أَلْقَاهُ فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ ، وَالظَّهِيرَةِ وَالْعِشَاءِ ، كَانَ فِي بَزَّتِهِ[3] أَوْ بَذْلَتِهِ[4] ، وَأَنَا مُسْتَقِلٌّ فِي السُّؤَالِ ، عَالِمٌ حَيْثُ تُؤْكَلُ كَتِفُ الاسْتِدْلَالِ ، وَأَلْفَيْتُهُ حَفِيّاً بِي فِي التَّعْلِيمِ ، وَفِيّاً بِعُهْدَةِ التَّكْرِيمِ [5] .

---

(١) ك : وأغنمت.

(٢) ك ، م : وكأنه.

. . . .

= مناهجها الدراسية على دراسة الفقه الشافعي ، وفن الكلام على طريقة الأشعري وما يتبعهما من أصول وفروع ، فمن أهم أهداف هذه المدرسة مناهضة المذاهب الأخرى ولا سيما المعتزلة والإمامية. انظر : الكامل لابن الأثير : 204Œ2415 ، ووفيات الأعيان لابن خلكان : 129/2 ، وطبقات الشافعية : 309/4.

(1) هو الشاعر العباسي المعروف «بابن الرومي» (ت : 283) له ديوان شعر مطبوع ، انظر ترجمته عند الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين : 115 ، والمرزباني في معجم الشعراء : 145.

(2) هنا ينتهي نقل المقري والرهوني ، وانظر هذه الأبيات في ديوان ابن الرومي : 688/2 (ط : دار الكتب العربية : 1974).

(3) أي في ثيابه.

(4) أي في أثوابه القديمة البالية.

(5) قال الإمام الغزالي في رسالته المشهورة إلى الأمير يوسف بن تاشفين : 32/ب «مخطوط الرباط رقم 1020» : «والشيخ الإمام أبو بكر بن العربي قد أحرز من العلم في وقت تردده إِلَيَّ ، ما لم يحرزه =

وَكَانَ مِنْ صُنْعِ اللهِ الْجَمِيلِ بِي تَوْفِيقُهُ لِي إِلَى الإِقَامَةِ بِأَرْضِ الشَّامِ، فِي بُقْعَةٍ مُبارَكَةٍ، وَبَيْنَ عُلَمَاءَ، حَتَّى صَارَ(١) ذَلِكَ دَرَجاً لِلِقَاءِ الْمُحَقِّقِينَ الَّذِينَ يَنْتَقِدُونَ مَا حَصَّلْتُ(٢)، وَيُفَسِّرُونَ مَا أَجْمَلْتُ، وَيُوَضِّحُونَ مَا أَبْهَمْتُ، وَيُكَمِّلُونَ مَا نَقَصْتُ، وَصَارَ مَا حَصَلَ عِنْدِي مِنْ تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ، اسْتِعْدَاداً(٣) لِقَبُولِ الْحَقَائِقِ فِيهَا، وَتَقْيِيدِ الشَّارِدِ مِنْ مَعَانِيهَا، وَصَارَ ذَلِكَ كَمَنْ يَدْخُلُ الْمَعْدِنَ فَيَجْمَعُ النُّضَارَ[1] بِرَغَامِهِ[2]، وَيَحْمِلُهُ إِلَىٰ دَارِ السَّبْكِ لِتَخْلِيصِهِ.

ثُمَّ شَرَعْتُ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ، وَالسَّمَاعِ، وَالْمُبَاحَثَةِ وَالتَّتَبُّعِ لِلْمُشْكِلَاتِ؛ بِالْكَشْفِ عَنْ خَبَايَاهَا، والدُّخُولِ إِلَىٰ زَوَايَاهَا، واشْتِفَافِ(٤) رَوَايَاهَا، وَاسْتَطْعَمْتُهُ التَّحْقِيقَ، وَبَاحَثْتُهُ عَنْهُ(٥) خَالِصاً مِنْ غَيْرِ مُشَارِكٍ، وَاسْتَقْصَيْتُهُ عَمَّا كَانَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ[3] - رَحِمَهُ اللهُ - يحُومُ فِي كُتُبِهِ عَلَيْهِ، وَيُشِيرُ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ إِلَيْهِ، فَوَاسَانِي

---

(١) ب، وهامش ك، م: كان.

(٢) ب: جهلت.

(٣) أ: استعدادات.

(٤) ك، م: واستشفاف واستدرك الخطأ في الهامش.

(٥) ك، م: عنها.

= غيره مع طول الأمد، وذلك لما خصّ به من صفاء الذهن، وذكاء الحسّ، واتّقاد القريحة، وما يخرج من العراق إلاّ وهو مستقل بنفسه، حائز قصب السبق بين أقرانه».

(1) الجوهر الخالص.

(2) الرَّغَامُ هو الرمل المختلط بالتراب.

(3) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجُوَيْنِيُّ، من أعظم أئمة الأشاعرة، له مؤلفات معتمدة في الفقه الشافعي وأصول الفقه وعلم الكلام، توفي رحمه الله سنة: 478.
انظر: تبيين كذب المفتري: 278، ووفيات الأعيان: 167/3، وسير أعلام النبلاء: 468/18، وطبقات الشافعية للسبكي: 165/5، وطبقات الشافعية للإسنوي: 409/1، و«الجويني إمام الحرمين» للدكتورة فوقية حسين محمود سلسلة أعلام العرب رقم: 40 سنة 1965، و«الإمام الجويني إمام الحرمين» للدكتور محمد الزحيلي سلسلة أعلام المسلمين رقم: 26 دار القلم دمشق.

مُوَاسَاةَ الْوَالِدِ، وَآسَانِي بِمَا لَمْ تَنَلْهُ قَطُّ(١) الْجَمَاعَةُ وَلاَ الْوَاحِدُ. فَلَمَّا طَلَعَ لِي ذَلِكَ النُّورُ، وَانْجَلَىٰ عَنِّي(٢) مَا كَانَ يَغْشَانِي(٣) مِنَ الدَّيْجُورِ، قُلْتُ: هَذَا مَطْلُوبِي حَقاً، هَذَا ـ بِأَمَانَةِ اللهِ ـ مُنْتَهَى السَّالِكِينَ، وَغَايَةُ الطَّالِبِينَ لِلْعِلْمِ الْمُبِينِ، إِنِّي تَارِكٌ لِمَا تَطْلُبُونَ، وَنَابِذٌ مَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ، وَقَدْ عَلِمَ هَذَا الإِمَامُ أَنِّي(٤) مِنَ السَّالِكِينَ فِي سَبِيلِ الْمُهْتَدِينَ، فَسَدَّدَنِي إِلَىٰ سَوَائِهَا، وَأَوْجَدَ لِي(٥) مَعْلُومَ دَلِيلِهَا، وَأَرْشَدَنِي إِلَىٰ لَقَمِ ظَاهِرِهَا وَتَأْوِيلِهَا، وَلَيْسَ التَّحْصِيلُ بِطُولِ الصُّحْبَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ فَضْلٌ مِنَ اللهِ وَمَوْهِبَةٌ(٦)، فَقَدْ صَحِبَ النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ [1] الْخَلِيلَ(٧) بِضْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَصحِبَهُ سِيبَوَيْهِ سَنَوَاتٍ، فَانْظُرْ إِلَىٰ مَا بَيْنَ التَّحْصِيلَيْنِ فِي الْمُدَّتَيْنِ، وَالْمَنْزِلَتَيْنِ فِيمَا بَيْنَ وَبَيْنَ(٨).

وَلَقِينَا شَيْخَ الشُّيُوخِ، وَصَاحِبَ الْبَابِ فِي الْعِلْمِ وَالرُّسُوخِ، إِسْمَاعِيلَ الطُّوسِيَّ [2]، وَقَدْ بَيَّنَّا شَرْحَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ «عِيَانِ الأَعْيَانِ»[3].

---

(١) قط: ساقطة من: ك، م.

(٢) ب: وتجلى عني، أ: وتجلى لي.

(٣) أ، ب: تغشاني.

(٤) ب: وقد علم هذا الإمام مني أني.

(٥) أ، ب: وأوجدني.

(٦) ك، م: من فضل الله وموهبته.

(٧) ك، م: الخليل بن أحمد.

(٨) في هامش ب: في المرتبتين.

---

(1) هو النَّضْرُ بن شُمَيْل بن خَرشَة، العلامة الإمام الحافظ أبو الحسن المَازِنيُّ البصريُّ، نزيل «مَرو» وعالمها، ثقة ثبت، توفي رحمه الله سنة: 203. انظر: طبقات ابن سعد: 373/7، والتاريخ الكبير للبخاري: 90/8، ومعجم الأدباء: 238/19، ووفيات الأعيان: 397/5، وسير أعلام النبلاء: 328/9، وتهذيب التهذيب: 437/10.

(2) هو أبو القاسم إسماعيلُ بنُ عبد الملك الطُّوسِيُّ الحَاكِمِيُّ الشافعي، صاحب إمام الحرمين، كان إماماً بارعاً في الفقه وغيره من العلوم، وكان الإمام الغزالي يُجِلُّهُ ويُقَدِّرُهُ ويقدمه على نفسه، توفي رحمه الله سنة: 529. انظر: سير أعلام النبلاء: 6/20، والوافي بالوفيات: 154/9، وطبقات الشافعية للسبكي: 47/7، وطبقات الشافعية للإسنوي: 433/1.

(3) كتاب مفقود.

ذِكْرُ الْمَعْرِفَةِ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ
حِينَ كَانَ عَوْناً عَلَى طَلَبِ عِلْمِ الدِّينِ

وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْمبارَكُ بنُ سَعِيدٍ الْبَغْدَادِيُّ[1] قَدْ وَرَدَ عَلَيْنَا تَاجِراً سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ، فَأَنْزَهُ الْمُعْتَمِدُ بْنُ عَبَّادٍ[2] عِنْدَنَا، فَأَكْرَمَهُ أَبِي غَايَةَ الإِكْرَامِ، وَعَقَدَ عَلَيْهِ مَجْلِسَنَا فِي السَّمَاعِ، وَتَخَلَّى لَهُ عَنْ مُنَاظَرَتِهِ فِي مَسْجِدِهِ، وَصَدَرَ الرَّجُلُ عَنَّا رَاضِياً، فَبَيْنَا(١) نَحْنُ نَمْشِي بَعْدَ وُرُودِنَا مَدِينَةَ السَّلَامِ بِأَيَّامٍ قَلَائِلَ فِي سُوقِ الرَّيْحَانِيِّينَ[3] بِهَا، إِذْ لَقِينَا أَبَا(٢) الْحَسَنِ بْنَ الْخَشَّابِ الْمَذْكُورَ فَعَانَقَنَا وَدَعَا لَنَا وَقَالَ: هَا هُنَا أَنْتُمْ، وَكَيْفَ جِئْتُمْ؟ فَرَسَّ لَهُ أَبِي الْحَدِيثَ، وَبَقَرَ(٣) لَهُ عَنِ النَّجِيثِ،

---

(١) ك، م: فينما.
(٢) أ، ب: أبو.
(٣) ك، م: نقد.

. . . .

(1) هو أبو الحسن الأسدي، ويعرف بابن الخَشَّاب، من العلماء الذين اشتغلوا بالتجارة، وكان من أهل الثقة والصدق والثروة، حدث عن كثير من العلماء في الأندلس ومصر والعراق. وتوفي ببغداد سنة: 490، انظر ترجمته في الصلة: 634، وبغية الملتمس: 467.

(2) هو صاحب الأندلس، المُعْتَمِدُ على الله أبو القاسم محمد بن عباد اللَّخْمِيّ، من أعظم ملوك الطوائف، كان شهماً، صارماً، داهية، استوزر المثقفين والأدباء ومنهم ولد فقيهنا ابن العربي، توفي سنة: 488. انظر: الأنفس لابن خاقان: 10، والحلة السيراء: 52/2، ووفيات الأعيان: 21/5، وسير أعلام النبلاء: 58/19، ونفح الطيب للمقري: 212/4، وشذرات الذهب: 386/3.

(3) هو أعظم سوق بمدينة بغداد في الجهة الشرقية منها.

فَمَشَىٰ إِلَى الْوَزِيرِ عَمِيدِ الدَّوْلَةِ ابْنِ جهيرٍ(١)[1]، فَأَعْلَمَهُ بِنَا، وَكُنَّا قَدْ حَمَلْنَا مِنْ دِمَشْقَ كِتَابَ وَالِيهَا وَجَمَاعَةٍ مِنْ رُؤَسَائِهَا إِلى الْوَزِيرِ عَمِيدِ الدَّوْلَةِ، وَكِتَابَ القَاضِي نَجْمِ القُضَاةِ الشَّهْرِسْتَانِيِّ[2] بِالتَّقْرِيضِ لَنَا وَالتَّنْبِيهِ عَلَىٰ مَكَانِنَا(٢)، فَدَخَلْنَا الدِّيوَانَ إِلَى الْوَزِيرِ، وَوَقَفَ عَلَىٰ مَا كَانَ عِنْدَنَا، وَرَفَعَ إِلَىٰ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ[3] أَمْرَنَا، فَأَمَرَ بِتَكْرِمَتِنَا(٣) وَإِدْنَائِنَا[4]، وَأَجْرَىٰ مَعْرُوفاً كَبِيراً(٤) لَنَا، وَأَبَاحَ الدِّيوَانَ لِمَدْخَلِنَا(٥) وَمخْرَجِنَا، فَوَقَّرَتْنَا الْعُلَمَاءُ، وَأَكْرَمَتْنَا الْمَشْيَخَةُ، وَأَظْهَرَت الْجَمَاعَةُ لَنَا الْمَزِيَّةَ، **وَنِعْمَ الْعَوْنُ عَلَى الْعِلْمِ الرِّئَاسَةُ**[5].

---

(١) ك، م: الوزير عبيد الله بن جهيد عميد الدولة.
(٢) ب: والتنبيه علينا.
(٣) ك: بتكريمنا.
(٤) ب: كثيراً.
(٥) ك، م: بمدخلنا.

. . . .

(1) هو عميد الدولة أبو منصور محمد بن فخر الدولة محمد بن محمد بن جَهير، استوزر لخليفتين، وكان شجاعاً، شهماً، فصيحاً، أديباً، بليغاً، وكان نظام الملك يعظمه ويجلُّه كثيراً، وزوجه ابنته زُبيدة، كانت نهايته مؤسفة سنة 493. انظر: العبر: 337/3، وسير أعلام النبلاء: 175/19، والوافي بالوفيات: 122/1.

(2) لم أتمكن من معرفته.

(3) هو أمير المؤمنين، الخليفة المستظهر بالله العباسي، أبو العباس أحمد بن المقتدي بأمر الله، ولي الخلافة بعد أبيه سنة 487 وعمره سبعة عشر عاماً، وكان موصوفاً بالسخاء والجود ومحبة العلماء وأهل الدين. قال ابن العربي في العارضة: 68/9: «أدركت المقتدي سنة 484، وعهد إلى المستظهر أحمد ابنه، وتوفي في المحرم سنة 486. . . وجرجت عنهم سنة: f495». انظر: العبر: 26/4، وسير أعلام النبلاء: 454/19، والنجوم الزاهرة: 215/5، وشذرات الذهب: 33/4.

(4) وذلك بخطاب أميري في: 12 رجب 491، قال الوزير محمد بن جهير في حقهما: «. . . وكذلك هذا الفقيه (أي والد ابن العربي) وولده من شاهدنا من خلالهما وحسن هديهما، بما يقتضي تقريبهما وإدناؤهما، فرأيناهما واعتمدنا برهما وإكرامهما إحساناً وتعطفاً عليهما وامتناناً» شواهد الجلة: 30/أ.

(5) قال المؤلف في كتابه «ترتيب الرحلة في الترغيب إلى الملة»: «. . . نعمت المعرفة التعرف بالسلطان، والتشوف به عند التغرب من الأوطان، ونعم العون على العلم الرئـاسة بـالأمن والاستيطان». عن كتاب «المَنُّ بِالإِمَامَةِ» لابْنِ صَاحِبِ الصَّلَاة: 258 - 259.

ذِكْرُ التَّوَصُّلِ إِلَى الْمَطْلُوبِ مِنَ الْعِلْمِ

وَكُنْتُ إِبَّانَ طَلَبِي فِي الأَقْطَارِ، وَدَرْسِي آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلِقَائِي أُولِي الْبَصَائِرِ وَالأَبْصَارِ، لاَ(١) أَمَلَ لِي إِلَّا التَّشَوُّفُ إِلَى الْمَقْصِدِ الأَسْنَى، الْمُنْتَحَى فِي كلِّ مَعْنَىٰ، وَهُوَ مَعْرِفَةُ اللهِ تَعَالَىٰ، لأَنَّا إِنْ نَظَرْنَا فِي الْعَالَمِ لَمْ نَنْظُرْ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُتْقَنُ الصَّنْعَةِ، أَوْ جَمِيلُ الْمَنْظَرَةِ(٢)، أَوْ عَامُّ الْمَنْفَعَةِ، أَوْ كَبِيرُ الْجِرْمِ، وَإِنَّمَا تَبْتَهِلُ(٣) بِهِ، وَنُقْبِلُ بِوَجْهِ النَّظَرِ إِلَيْهِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ صَنْعَةُ اللهِ.

وَإِنْ نَظَرْنَا فِي النَّبِيِّ ﷺ لَمْ ننظُرْ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ آدَمِيٌّ أَوْ قُرَشِيٌّ أَوْ ذُو مَنْظَرٍ بَهِيٍّ، وَإِنَّمَا نَنْظُرُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ رَسُولُ اللهِ.

وَإِنْ نَظَرْنَا فِي(٤) أَعْمَالِنَا لَمْ نَنْظُرْ فِيهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا حَرَكَاتٌ تَجْلِبُ مَنْفَعَةً أَوْ تَدْفَعُ مَضَرَّةً، وَإِنَّمَا نَنْظُرُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا خِدْمَةُ اللهِ أَوْ تُخَالِفُ أَمْرَ اللهِ، فَالْمَقْصُودُ بِكُلِّ نَظَرٍ وَفِي كُلِّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ إِنَّمَا هُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ(٥)(1).

(١) ك، م: إلا.
(٢) ك، م: الصورة.
(٣) ك: نبتهل.
(٤) أ، ب: إلى.
(٥) سبحانه غير مثبتة في أ، ك، م.

(1) هذه الفكرة اقتبسها المؤلف من الإمام الغزالي في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد»: (3 - 4 (ط: المطبعة الأدبية بمصر) حيث يقول: «... فإذا نظرنا في العالم لم ننظر فيه من حيث إنه عالم وجسم وسماء وأرض، بل من حيث إنه صنع الله - سبحانه -، وإن نظرنا في النبي - عليه السلام - لم =

وَحِينَ اسْتَنْوَرْتُ(١) الطَّرِيقَ، وَلَاحَتْ لِي جَادَّةُ التَّحْقِيقِ، وَتَحَقَّقَ(٢) عِنْدِي أَنَّ كِتَابَ اللهِ هُوَ الْمُرْشِدُ إِلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ، لَمْ آلُ فِي التَّرَقِّي إِلَىٰ دَرَجِ الْمَعْرِفَةِ، وَإِذَا لَمْ يَأْتِ الْعَبْدَ مِنَ اللهِ سَدَادُهُ، وَلَا كَانَ مِنْ بَحْرِهِ اسْتِمْدَادُهُ، لَمْ يُغْنِ عَنْهُ اجْتِهَادُهُ.

فَقَرَأْتُ[1] مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَثِيراً، وَوَعَيْتُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عُيُوناً، كَتَفْسِيرِ الثَّعَالِبِيِّ[2] الَّذِي كَانَ وَقْفاً فِي كُتُبِ الصَّخْرَةِ الْمُقَدَّسَةِ، وَنَسَخَهُ الطُّرْطُوشِيُّ[3]، فَزَادَ فِيهِ وَنَقَّصَ فَجَاءَ تَأْلِيفاً لَهُ، وَكِتَابَ الْمَاوَرْدِيِّ[4]، وَمُخْتَصَرَ[5]

---

(١) ك، م: استمرت.

(٢) وتحقق: ساقطة من: ك، م.

. . . .

= ننظر فيه من حيث إنه إنسان وشريف وعالم وفاضل، بل من حيث إنه رسول الله، وإن نظرنا في أقواله لم ننظر فيها من حيث إنها أقوال ومخاطبات وتفهيمات، بل من حيث إنها تعريفات بواسطة من الله ـ تعالى ـ، فلا نظر إلاّ في الله، ولا مطلوب سوى الله».

(1) جلّ هذه الكتب قرأها المؤلف ـ رحمه الله ـ كما صرح بذلك في العواصم: 97 في دار الكتب بالمدرسة النظامية التي أنشأها الخليفة الناصر لدين الله سنة 589، ونقل إليها عشرة آلاف مجلد. انظر: مرآة الزمان لليافعي: 421/8، الكامل لابن الأثير: 104/12.

(2) المسمى «الكشف والبيان» والثَّعَالِبِي أو الثَّعْلَبِي (انظر تبصير المنتبه لابن حجر: 208/1) هو أحمد بن محمد (ت: 427)، وقد عني في تفسيره هذا باللغة والقراءات والحديث والآثار والأحكام الفقهية، بالإضافة إلى العناية بأقوال الصوفية، ومن أهم مميزات هذا التفسير العناية بالسند في نقل الأخبار والآثار، وقد شحنه بكثير من الموضوعات والأباطيل. وتوجد منه عدة نسخ في مختلف مكتبات العالم منها: نسخة في دار الكتب بالقاهرة رقم: 797 تفسير.

(3) هو أبو بكر محمد بن الوليد القُرَشي الفِهْري الأندلسي الطُّرْطُوشِي، سبقت ترجمته صفحة: 92 تعليق رقم: 1، لم يصل إلينا هذا التأليف الذي أشار إليه ابن العربي، ولكن ابن خير: 59 ذكره تحت عنوان «مختصر الكشف والبيان».

(4) المسمّى «النُّكَت والعُيُون» والماوردي هو أبو الحسن علي بن محمد البَصْري المعروف بالمَاوَرْدِي. (ت: 450) وطُبِعَ تفسيره المذكور في الكويت: 1983 تحت إشراف وزارة الأوقاف.

(5) لأبي يحيى محمد بن صُمَادح التُّجِيبِي (ت: 419) طبع بتحقيق محمد حسن أبي العزم الزفيتي سنة 1970 بالقاهرة، وهذا الكتاب يغنينا عن مختصرات بعض المعاصرين لتفسير الطبري، على أن مختصر ابن صمادح أيضاً لم يكن اختصاراً علمياً مفيداً إذ لم يستوعب منه مباحث الكتاب، فأخذ ما شاء وترك ما شاء، وكأنه لم يفهم منهج الطبري رحمه الله في تفسيره.

الطَّبَرِيِّ، وَكِتَابَ ابنِ فُوْرَكٍ[1]، وَهُوَ أَقَلُّهَا حَجْماً وَأَكْثَرُهَا عِلْماً وَأَبْدَعُهَا تَحْقِيقاً، وَهُوَ مَلَامِحُ مِنْ(١) كِتَابِ «الْمُخْتَزَنِ» الَّذِي جَمَعَهُ فِي التَّفْسِيرِ الشيخُ أَبُو الْحَسَنِ فِي خَمْسِمِئَةِ مُجَلَّدٍ[2](٢)، وَكِتَابَ النَّقَّاشِ [3] وَفِيهِ حَشْوٌ كَثِيرٌ، وَمِنْ كُتُبِ الْمُخَالِفِينَ كَثِيراً، وَمِنَ الْمَسَانِيدِ جَمّاً غَفِيراً. وَأَكْثَرُ مَا قَرَأْتُ لِلْمُخَالِفِينَ كِتَابَ عَبْدِ الجَبَّارِ الهَمَذَانِيِّ الَّذِي سَمَّاهُ بـ «الْمُحِيطِ»[4] مِئَةَ مُجَلَّدٍ(٣)، وَكِتَابَ الرُّمَّـانِيِّ[5] عَشْرَ

(١) من: ساقطة من: أ، ب.
(٢) ك، م: مجلدة.
(٣) مجلد: ساقطة من: أ، وفي ك، م: مجلدة.

(1) هو الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فُوْرَك الأنْصَاري الأصبهاني (ت: 406) المتكلم المشهور على مذهب الأشعرية، وتفسيره للقرآن لم يصل إلينا كاملاً، وفي مكتبة الوالد ـ حفظه الله ـ مصورة لجزء من تفسيره عن مكتبة فيض الله أفندي بتركيا.

(2) هذا التفسير هو لأبي الحسن الأشعري (ت: 324) مؤسس المذهب الأشعري، ويُسمَّى هذا التفسير «بالمُخْتَزَن في تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أهل الإفك والبهتان» وذكر ابن العربي في العواصم: 97 - 98 «أن الصاحب ابن عباد انتدب له فبذل فيه عشرة آلاف دينار للخازن في دار الخلافة، فألقى النار في الخزانة التي تضم هذا التفسير فاحترق، وكانت تلك نسخة واحدة لم يكن غيرها ففقدت من أيدي الناس».

(3) المسمى «شفاء الصّدور المهذب في تفسير القرآن» والنَّقَّاش هو أبو بكر محمد بن الحسن النَّقَّاش (ت: 351) وتوجد منه عدة نسخ محفوظة في مختلف مكتبات العالم منها: نسخة بدار الكتب بالقاهرة: 145 تفسير، قال عنه ابن العربي: «إنه حاطب ليل لجهله بالحديث» قانون الأسكريال: 41/أ.

(4) لم يصل إلينا هذا الكتاب بقلم عبد الجَبَّار، وإنما وصل إلينا بتهذيب تلميذه الحسن بن مَتُّويه (عاش في القرن الخامس) بعنوان «المجمع المحيط بالتكليف» ويوجد مخطوطاً بمكتبة برلين بألمانيا الغربية تحت رقم: 5149، وهناك نسخ أخرى، وقام بنشره في مصر: 1965 الأستاذ عمر السيد عزمي، كما نشر المستشرق «هوبن» الجزء الأول منه ببيروت: 1965. والقاضي عبد الجبار هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهَمَذاني (ت: 415) قاضي القضاة وآخر المعتزلة النابهين المكثرين في التأليف، وكان شافعي المذهب. انظر: تاريخ بغداد: 113/1، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى: 112 (ط: سوزانا فلزر: بيروت).

(5) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّانِيّ، المتكلم على طريقة المعتزلة كان محباً للعلم، واسع الاطلاع، متقناً للأدب وعلوم اللغة والنحو لذلك لقب بالنحوي المتكلم، ويبدو أنه تأثر بالمنطق والفلسفة، ولذا نرى ابن العربي يحذر من كتبه، توفي سنة 386، وكتابه المشار إليه هو «التفسير =

مُجلَّدَاتٍ، وَفَاوَضْتُ فِيهِ[١] عُلَمَاءَ الْمُؤَالِفِينَ وَالْمُخَالِفِينَ[٢]، وَأَهْلَ السُّنَّةِ وَالْمُبْتَدِعِينَ، فَاسْتَفَدْتُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ[٣]، وَجَادَلْتُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ أَهْلَ الْبِدْعَةِ، وَأَفْنَيْتُ عَظِيماً مِنَ الزَّمَانِ فِي طَرِيقَةِ الصُّوفِيِّينَ، وَلَقِيتُ رِجَالاَتِهِمْ فِي تِلْكَ الْبِلاَدِ أَجْمَعِينَ[٤]، وَمَا كُنْتُ أَسْمَعُ بِأَحَدٍ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ أَوْ تُثْنَى عَلَيْهِ الْخَنَاصِرُ، أَوْ تُصِيخُ إِلَىٰ ذِكْرِهِ الآذَانُ، أَوْ تُرْفَعُ إِلَىٰ مَنْظَرَتِهِ الأَحْدَاقُ، إِلاَّ رَحَلْتُ إِلَيْهِ قَصِيّاً، أَوْ دَخَلْتُ إِلَيْهِ قَرِيباً. وَقَدْ كَانَ تَأَصَّلَ عِنْدِي ـ بما قَدَّمْتُهُ[٥] ـ تَثْقِيفُ الدَّلِيلِ وَقَانُونُ التَّأْوِيلِ، فَوَلَجْتُ مِنْ ذَلِكَ جَنَّةً لا يَتَكَدَّرُ تَسْنِيمُهَا[1]، وَلاَ يَتَغَيَّرُ نَعِيمُهَا. وَقَدْ كَانَ «دَانِشْمَنْد» ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ حِينَ عَرْضِي عَلَيْهِ ـ زَيَّفَ مَا زَيَّفَ، وعَرَّفَ مَا عَرَّفَ، فَتَخَلَّصَ الاعْتِقَادُ، وَتَحَصَّلَ الْمُرَادُ، وَوَقَفَ الأَمْرُ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ النَّفْسِ، وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ الرَّبِّ.

---

(١) ك، م: فيها.

(٢) أ: المخالفين والمؤالفين.

(٣) والمبتدعين، فاستفدت من أهل السنة: ساقطة من: ك، م.

(٤) ك، م: مجمعين.

(٥) ك، م: قدمت.

. . . .

= الكبير» أو «الجامع في علوم القرآن» انظر عنه بروكلمان: تاريخ الأدب: 175/1.

(1) التَّسْنِيمُ عين في الجنان يتنزل ماؤها من علو.

ذِكْرُ مَعْرِفَةِ النَّفْسِ

اعْلَمُوا ـ أَنَالَكُم(١) اللهُ آمالَكُمْ(٢) فِي الْمَعْلُومَاتِ ـ أَنَّ مَعْرِفَةَ الْعَبْدِ نَفْسَهُ مِنْ أَوْلَىٰ مَا عَلَيْهِ وَأَوْكَدِهِ(٣)، إذْ[1] لَا يَعْرِفُ رَبَّهُ إلَّا مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ(٤): قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (الذاريات: 21).

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ (المؤمنون: 12) وَلَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَخَلَقَ الْمَعْرِفَةَ لِعَبْدِهِ ابْتِدَاءً مِنْ(٥) غَيْرِ أَنْ يَنْصِبَ لَهُ عَلَيْهِ(٦) دَلِيلاً، وَيُعَرِّفَهُ(٧) بِوَجْهِ الدَّلِيلِ، وَلَكِنَّهُ بِحِكْمَتِهِ خَلَقَهُ غَيْرَ عَالِمٍ، ثُمَّ رَتَّبَ فِيهِ الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ[2]، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾

---

(١) ك، م: أتاكم.
(٢) ب، ك، م: أملكم.
(٣) ب: وآكده.
(٤) قانون القاهرة: نفسه على الحقيقة.
(٥) من: ساقطة من: ب واستُدْرِكَ الخطأ في الهامش.
(٦) ك، م: عليها.
(٧) ك، م: ويعرّف.

....

(1) من هنا يبتدىء قانون التفسير 64/أ نسخة دار الكتب بالقاهرة رقم: 184 تفسير.
(2) قال المؤلف في الأمد الأقصى 89/أ ما نصه: «الباري تعالى هو العالم الأعظم، وهو المعلم الأكبر، فإنه أوصل العلم إلى العالمين من عباده، وذلك بخمس طرق:
الأول: أن يكون ما يخلق ابتداء في النفس كعلم المبتدأ والعاقبة إلى آخر العلوم الضرورية.
الثاني: تعليم النظر والتركيب في المعارف حتى يعلم مِمَّا عُلِّمَ ما كان به جاهلاً. =

وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ ﴾ (النحل: 78)[1].

فَلاَ إِخْرَاجَ أَنْفُسِهِمْ عَلِمُوهُ، وَلاَ وَصْفَ رَبِّهِمْ عَرَفُوهُ، وَلاَ شَاوَرَهُمْ فِيهِ، وَلاَ عَلِمُوا بِحَالَةٍ مِنْ أَحْوَالِهِ سُبْحَانَه[١]، فَخَلَقَ السَّمْعَ لِخِطَابِهِ، وَالبَصَرَ لِلاعْتِبَارِ بِهِ، وَالأَفْئِدَةَ لِمَقَرِّ عِلْمِهِ[2].

وَعَرَفَ الْعَبْدُ نَسَبَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ مِنْ سُلاَلَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ لئلا يُعْجَبَ بِنَفْسِهِ، وَلِئَلاَّ يَتَعَجَّبَ أَحَدٌ[٢] أَيْضاً مِنْ سُوءِ فِعْلِهِ[٣]، ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ ﴾ (المؤمنون: 14).

لِيُعَرِّفَكَ أَنَّ الشَّرَفَ وَالْقَدْرَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّرْبِيَةِ لاَ لِلتُّرْبَةِ[3].

فَإِذَا نَظَرَ الْعَبْدُ فِي نَفْسِهِ عَلِمَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ بِغَيْرِهِ، وَتَحَقَّقَ أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ لاَ يَصِحُّ أَنْ يُوجِدَهُ غَيْرُهُ، لأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَيْضاً مَوْجُوداً لِغَيْرِهِ لاَفْتَقَرَ ذَلِكَ الْغَيْرُ إِلَىٰ مِثْلِهِ، وَتَسَلْسَلَ[٤][4] الأَمْرُ وَلَمْ يَتَحَصَّلْ، وعَـنْـهُ وَقَعَ الْبَيَانُ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ وإِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ ﴾ (النجم: 41).

---

(١) سبحانه: ساقطة من: ب، ك، م.
(٢) أحد: ساقطة من: ك، م.
(٣) ب: عمله.
(٤) ك، م: يتسلسل.

. . . .

= **الثالث**: تعليمه التكلم باللسان والعبارة عما في الجنان من الكلام.
الرابع: تعليمه الكتابة.
الخامس: خلق العلم بالإلهام وذلك جائز إلا في باب الفرق بين الحق والباطل فلا يثبت».

(1) انظر: الأحكام: 1956، حيث أحال على القانون.
(2) قـارن هذه العبارات بكلام الإمام القُشَيْري في لطائف الإشارات 311/2، فلا شك أن ابن العربي قد استفاد منه.
(3) هذه العبارة مقتبسة من القشيري في لطائف الإشارات 569/2، وانظر: 112/3.
(4) لفظ التسلسل يُرادُ به التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثرات بأن يكون الفاعل فاعل، وللفاعل =

فَإِنَّكَ بِأَيِّ شَيْءٍ بَدَأْتَ، فَعِنْدَ الْبَارِي تَعَالَىٰ تَقِفُ، ابْتِدَاءُ خَلْقِ الْأَشْيَاءِ مِنْ عِنْدِهِ، وَانْتِهاؤُهَا إِلَيْهِ، وَفَاتِحَةُ الْعُلُومِ مِنْ قِبَلِهِ، وَغَايَتُهَا[١] عِنْدَهُ، لَا مَعْلُومَ بَعْدَهُ، فَصَحَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْوُقُوفِ بِالْعِلْمِ عَلَىٰ مُوجِدٍ، لَا مُوجِدَ سِوَاهُ.

وَإِذَا رَأَىٰ الْعَبْدُ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِن الْخُرُوجِ مِنْ حَالَةِ عَدَمٍ إِلَىٰ حَالَةِ وُجُودٍ، وَالِانْتِقَالِ مِنْ صِفَةٍ إِلَىٰ صِفَةٍ، وَالِاخْتِصَاصِ بِحَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ، بِالْمَزَايَا الشَّرِيفَةِ مِنَ الْعِلْمِ، وَالنُّطْقِ[٢]، وَالتَّدْبِيرِ، وَالْحَيَاةِ، وَالْقُدْرَةِ، عَلِمَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ لِمُوجِدٍ[1] قَادِرٍ، وَعَلَيْهِ دَلَّ بِقَوْلِهِ:

﴿ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (الملك: 1)[2].

وَيَدُلُّ إِتْقَانُ جِبِلَّتِهِ وَإِحْكَامُ صَنْعَتِهِ عَلَىٰ أَنَّهُ عَالِمٌ[3]، إِذْ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ مُوجِدٍ

---

(١) القانون: وعاقبتها، ك، م: نهايتها.

(٢) القانون: المنطق.

. . . .

= فاعل إلى ما لا نهاية، وهذا متفق على امتناعه بين العقلاء، انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: 321/1، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز: 74 - 76.

(1) هذا الدليل هو الذي اعتمده مؤسس المذهب الأشعري في كتابه: اللمع: 17، ولخصه الشهرستاني في: الملل والنحل: 119/1، ونهاية الأقدام: 12 له. وقال عنه ابن تيمية ما يلي: «الاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقلية صحيحة، وهي شرعية دَلَّ القرآن عليها وهدى الناس إليها» النبوات: 48.

(2) للتوسع في صفة «القدرة» انظر: الوصول إلى معرفة الأصول: لوحة 26، والمتوسط في الاعتقاد: لوحة 27، والأمد الأقصى: 59/أ، وسراج المريدين: 149/أ وكل هذه المؤلفات السابقة لابن العربي.

اللمع للأشعري: 25، والتمهيد: 26، والأنصاف: 35 وكلاهما للباقلاني، وأصول الدين للبغدادي: 93، والشامل في أصول الدين للجويني: 621، ولمع الأدلة له كذلك: 62 والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي: 119، وشرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية: 25.

(3) انظر الأمد: 64/أ والسراج: 44/أ، واللمع: 24، التمهيد: 26، الإنصاف: 35، الشامل: 621، الاقتصاد: 130، وشرح العقيدة الأصفهانية: 24.

لَا عِلْمَ لَهُ وَلَا قُدْرَةَ، وَيَتَحَقَّقُ بَعْدُ أَنَّهُ حَيٌّ، إِذِ الْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ يَسْتَحِيلُ وَصْفُ الْمَوَاتِ بِهِمَا(١).

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ (البقرة: 253).

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ هُوَ الْحَيُّ ﴾ (غافر: 65)[2].

وَيَثْبُتُ(٢) عِنْدَهُ أَنَّهُ مُرِيدٌ لِأَنَّهُ يَرَىٰ نَفْسَهُ عَلَىٰ أَحْوَالٍ وَصِفَاتٍ تَقَرَّرَ عِنْدَهُ أَنَّ كَوْنَ الْمَحَلِّ عَلَىٰ غَيْرِهَا بَدَلاً مِنْهَا مُمْكِنٌ(٣)، فَلَا بُدَّ وَالْحَالَةُ هَذِهِ مِنْ مَعْنًى تَسْتَنِدُ(٤) إِلَيْهِ هَذِهِ الْخَصِيصَةُ، وَهِيَ صِفَةٌ شَأْنُهَا تَمْيِيزُ الشَّيْءِ عَنْ مِثْلِهِ وَهِيَ الْإِرَادَةُ، عَبَّرَ عَنْهَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: *﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ (البروج: 16)[3].

لَيْسَ عَلَيْهِ حَجْرٌ، وَلَا فَوْقَهُ أَحَدٌ[4].

---

(١) ك، م: بها.
(٢) ك، م، القانون: وثبت.
(٣) ك، م، على غير ما لا بد منها ممكن.
(٤) ك، م: تشتد.

. . . .

(1) هذا الطريق في إثبات كون الصانع حياً هو الذي صار إليه معظم أئمة الكلام كما قال الجويني في الشامل: 622. وللتوسع في هذه الصفة انظر: الأمد: 72/أ، واللمع: 25، والإرشاد للجويني: 63، والاقتصاد: 131.

(2) للتوسع في صفة «الإرادة» انظر: الوصول إلى معرفة الأصول للمؤلف لوحة 26، والمتوسط: 32 - 39، والأمد: 73/أ، واللمع: 37، 47، والتمهيد: 27، والإنصاف: 36، وأصول الدين: 102، والإرشاد: 63 وفي مواضع أخرى، ونهاية الأقدام: 107، والاقتصاد: 131.

(3) ولخص ابن العربي أوصاف الباري تعالى في عبارة جامعة هي قوله: «لا إشكال في دلالة العقل على وجوب هذه الأوصاف، فالوجود يدل عل القدرة، والاتقان على العلم، وتعيين أحد جائزي الوجود من صفة وهيئة على الإرادة، وأيضاً فإن الفعل لا يتحصل للفاعل على ما لم يقصده ويؤثره، هذا هو المعقول فيه، وذلك يتضمن العلم بكونه حياً، لأن العالم القادر المريد يستحيل ألَّا يكون حياً». المتوسط 30.

وَلاَ بُدَّ مِن الاِعْتِقَادِ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ * (١) سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَقَدِ اخْتَلَفَتْ أَغْرَاضُ[1] الْعُلَمَاءِ فِي الدَّلِيلِ عَلَىٰ ذَلِكَ، فَقَالَ الأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ[2]: لِأَنَّهُ قَدْ خَلَقَهُمَا(٢) لِلْعَبْدِ[3] وَمُحَالٌ أَنْ يَخْلُقَ مَا لاَ يَعْلَمُ، وَعَلَيْهِ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ:

﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ (الملك: 14)[4].

وَعَوَّلَ الْجُوَيْنِيُّ عَلَىٰ (٣) أَنَّ الأُمَّةَ قَدْ(٤) أَجْمَعَتْ(٥) عَلَىٰ نَفْيِ الآفَاتِ عَنِ(٦) الْبَارِي تَعَالَىٰ، وَلاَ مُسْتَنَدَ إِلَّا السَّمْعُ، وَمَا قَالَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ لاَ يَرْتَضِيهِ[5].

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من: ب.
(٢) ك، م: خلقها.
(٣) على: ساقطة من: ك، م.
(٤) قد: ساقطة من أ، ك، م.
(٥) ب، ك، م: اجتمعت.
(٦) ك، م: على.

....

(1) يقصد بالأغراض المنحى الذي سلكه كل في الاستدلال على الصفتين.
(2) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني الملقّب بركن الدّين، أصوليٌّ متكلم، شافعي المذهب، له مصنفات في علم الكلام (ت: 418) انظر: تَبْيِينُ كَذِبِ المفتري لابن عساكر 243، والعبر للذّهبي: 128/3، وشذرات الذهب لابن العماد: 209/3.
(3) هذا يدل على علمه بهما، إذ المخلوق لا بدّ أن يكون معلوماً، ولا يدل على إثبات صفتي السمع والبصر زائدتين على العلم مغايرتين له.
(4) قال المؤلف في المتوسط: 40: «.. ويجب أن يكون سميعاً بصيراً لثلاثة طرق: أحدهما: أن الحيّ يجوز أن يتصف بكونه سميعاً بصيراً، وإذا خرج عن ذلك لزم اتصافه بكونه مؤوفاً فإن كل موجود يقبل ضدّين على البدل يستحيل فرض سواهما لا يجوز أن يقدر في العقل خلوه عنهما جميعاً، وقد تقدم استحالة الآفات عليه فوجب إثبات كونه سميعاً بصيراً. والطريق الثاني أن الباري يخلق للعبد الإدراك الحقيقي بالمسموعات والمبصرات، فكيف يصح أن يخلق للعبد ما لا يدرك حقيقته. والثالث أنه يخلق الأصوات والألوان ولا بدّ من التمييز بين المخلوقات منها، فلا بد من السمع والبصر للتمييز بينهما..» وللتوسع انظر: الوصول إلى معرفة الأصول: 27 وقد اعتمد فيه اعتماداً كلياً على الجويني في عقيدته النظامية: 22 قارن بالأمد الأقصى: 65/أ، واللمع 25، والتمهيد 26، والإنصاف: 37، وأصول الدين 96، والإرشاد 72، والاقتصاد: 137، وشرح العقيدة الأصفهانية: 73 - 88.
(5) نص الجويني كما جاء في الإرشاد: 74 هو كالتالي: =

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ(١) بنُ الْعَرَبِيِّ رَضِيَ اللهُ عنهُ:

وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا لَكُمْ هَذَا(٢) لِتَتَّخِذُوهُ قَانُوناً، وَتَعْجَبُوا مِنْ رَأْسِ الْمُحَقِّقِينَ يُعَوِّلُ(٣) فِي نَفْيِ الآفَاتِ عَلَى السَّمْعِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّمْعُ طَرِيقاً إِلَىٰ مَعْرِفَةِ الْبَارِي تَعَالَىٰ وَلَا شَيْءَ مِنْ صِفَاتِهِ، لِأَنَّ السَّمْعَ مِنْهُ، فَلَا يُعْلَمُ السَّمْعُ إِلَّا بِهِ، وَلَا يُعْلَمُ هُوَ(٤) إِلَّا بِالسَّمْعِ، فَيَتَعَارَضُ ذَلِكَ وَيَتَنَاقَضُ(1)، وَقَدْ مَهَّدْنَاهُ فِي «الْمُقْسِطِ» وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ رَامَ الْجُوَيْنِيُّ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ ذَلِكَ بِأَسْئِلَتِهِ وَأَجْوِبَتِهِ فَلَمْ يَسْتَطِعْ(٥)(2).

وعَوَّلَ الطُّوسِيُّ(٦) عَلَىٰ أَنَّ الْكَمَالَ وَاجِبٌ للهِ عَلَى المَخْلُوقِ، وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ تَكُونَ(٧) لِلْعَبْدِ صِفَةُ كَمَالٍ لَيْسَتْ لِلْخَالِقِ تَعَالَىٰ(3)، وَهُوَ(٨) أَقْوَى(٩) مِنْ كَلَامِ

(١) أبو بكر محمد: ساقطة من: أ، ب.
(٢) ك، م: هذه.
(٣) ك، م: يقول.
(٤) أ: هذا.
(٥) ك، م: بأسئلة وأجوبة فلم يستطعه.
(٦) ب، ك: الجويني.
(٧) أ، ب: ومحال أن تكون.
(٨) أ: وهذا.
(٩) ب: القوي.

= «فإن قيل: من أركان دليلكم استحالة اتصاف الباري تعالى بالآفات المضادة للسمع والبصر، فما الدليل على ذلك؟

قلنا: هذا مما كثر فيه كلام المتكلمين، ولا نرتضي مما ذكروه في هذا المدخل إلا ا لالتجاء إلى السمع، إذ قد أجمعت الأمة (في الأصل: الأئمة) وكل من آمن بالله تعالى على تقدس الباري تعالى عن الآفات والنقائص». قلت: انظر بسط هذا الدليل في لباب العقولل للمكلاتي: 217.

(1) لا يلزم التناقض لأن السمع يثبت بصدق الرسول الثابت بالمعجزة، وحينئذٍ يكون السمع طريقاً لمعرفة الله تعالى، والله أعلم.
(2) الإرشاد 72 - 76.
(3) وتعبير الإمام الغزالي في هذا المقام هو هكذا: =

الْجُوَيْنِيِّ، وَلَكِنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَىٰ مَا سَبَقَ لِلْأُسْتَاذِ، وَفِيهِ تَتَبُّعٌ عَظِيمٌ يَتَبَيَّنُ(١) فِي مَوْضِعِهِ.

وَكَذَلِكَ(*) لَا يَجُوزُ أَنْ يُشَبَّهَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِثْلَهُ، لَمَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْلَىٰ بِأَنْ يَكُونَ الْمُوجِدَ مِنَ الْآخَرِ(*)(٢).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شِبْهٌ فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، وَكُلُّ مَنْ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَهُوَ مُشَبِّهٌ، وَلِذَلِكَ كَانَ جَمِيعُ مَنْ يَخْرُجُ عَنْ رَسْمِ الْمُوَحِّدِينَ مُشَبِّهاً(1)، وَقَدْ أَحْكَمَ اللهُ بَيَانَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿ **فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ، وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ، قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ، تَاللهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ، إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ** ﴾ (الشعراء: 94 - 99).

وَمِنْ أَئِمَّةِ الْمُجْرِمِينَ الْقَدَرِيَّةُ(2)..............................

---

(١) ب: تبين، ك: يُبَين.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من ك، م.

....

= «وكلّ كمال وجد للمخلوق، فهو واجب الوجود للخالق بطريق الأولى». وبخصوص صفتي السمع والبصر يقول في الاقتصاد: 138، والإحياء 138/1 (ط: الشعب)، معلوم أن الخالق أكمل من المخلوق، ومعلوم أن البصير أكمل ممن لا يبصر، والسميع أكمل ممن لا يسمع، فيستحيل أن يثبت وصف كمال للمخلوق ولا نثبته للخالق». وانظر نقد الفخر الرازي لمسلك الغزالي هذا في: محصّل أفكار المتقدمين: 172.

(1) يوضح المؤلف هذه الفكرة في كتابه «المتوسط»: لوحة: 9 فيقول: إذا ثبت أنه واحد، فمن الواجب فيه المعرفة باستحالة أن يكون له شبه ومثل، ولا تتم المعرفة إلّا بعد المعرفة بحقيقة المثلين. وها هنا زلّت الملحدة حين قالوا ليس بموجد ولا عالم لأن في ذلك تشبيهاً له بخلقه، وهذا يجرّ من المحالات إلى عظائم، منها اشتباه السواد بالبياض وكونها مثلين. وزلت المشبهة فأثبتت للباري مماثلاً لخلقه في صفاته وذاته، وزلت المعتزلة فأثبتت للباري تعالى مثلاً في أفعاله يخلق كخلقه، وذلك يقتضي تناهي مقدوراته، وبهذا نطلق على الطوائف كلها ـ خلا أهل السنّة ـ المشبهة».

(2) أمثال مَعْبَد الجُهَنِي وَغَيْلان الدِّمَشْقي ومن تبعهما، ومن المعلوم أن من أصول أهل السنّة والجماعة ـ كما يقول المَلْطِي في التنبيه: 12 ـ وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره. كما أَجْمَعَ أهل السنّة على أن =

الَّذِينَ سَاوَوْا الثَّنَوِيَّةَ[1]، فَقَالُوا: «إِنَّ الْعِبَادَ يَخْلُقُونَ الشَّرَّ دُونَ اللهِ»، فَسَوَّوْا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْخَالِقِ، وَأَخَذُوا مِنْهُ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **واللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ (الصافات: 96).

فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ خَلَقَ أَعْمَالَهُم كَخَلْقِهِ لَهُمْ. أَلَا تَرَىٰ كَيْفَ زَادَهُ بَيَاناً لِيُثْبِتَهُ بُرْهَاناً فَقَالَ عَنْهُمْ وَعَنْ أَمْثَالِهِمْ: ﴿ **إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ، يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَر، إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾ (القمر: 47، 48، 49)[2].

وَهَكَذَا تَسْتَدِلُّ أَيُّهَا بِنَفْسِكَ عَلَىٰ رَبِّكَ، حَتَّى لَقَدْ غَلاَ فِي ذَٰلِكَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: إِنَّ الإِنْسَانَ هُوَ الْعَالَمُ الأَصْغَرُ، وَالسَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ بِمَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ هُوَ الْعَالَمُ الأَكْبَرُ، وَأَفْرَطَ فِي التَّشْبِيهِ بَيْنَهُمَا وَالْمُنَاسَبَةِ لَهُمَا، وَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِمُعْتَرِضٍ عَلَى الدِّينِ، وَلاَ قَادحٍ فِي عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلاَ بَعِيدٍ مِنْ حِكْمَةِ الْمَلِكِ الْحَقِّ الْمُبِينِ. فَلاَ مَعْنَى لإِنْكَارِهِ(١)، فَإِنَّكَ لاَ تَنْظُرُ إِلَىٰ مَعْنىً فِي نَفْسِكَ إِلاَّ وللهِ فِيكَ(٢) دَلِيلٌ شَاهِدٌ عَلَىٰ أَنَّهُ وَاحِدٌ.

وَإِنَّ الْعَبْدَ مِنَّا لَيُؤَلِّفُ كِتَاباً مُوعِباً(٣) فِي عِلْمٍ، ثُمَّ يَخْتَصِرُهُ مِنْ طَرِيقٍ، ثُمَّ

---

(١) أ: لإنكار.

(٢) أ: فيه.

(٣) ب: موجباً، واستُدرِك الخطأ في الهامش.

. . . .

= «ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكون» انظر قول الأشعري في مقالات الإسلاميين: 294 باب جملة أقوال أهل السنّة.

(1) هم فرقة من الكفرة يقولون بإثْنِينِيَّةِ الإِلٓه، إلٓه للخير، وإلٓه للشر، انظر التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون: 255.0241، 150/4 (ط/ تراثنا).

(2) هنا ينتهي نصّ قانون القاهرة 64/ب.

يُشِيرُ إِلَىٰ نُكَتِهِ فِي آخَرَ[١]، فَيَأْتِي عَمَلُهُ بَسِيطاً وَوَجِيزاً وَخُلاَصَةً، ويَدُلُّ الأَوَّلُ عَلَى الآخِرِ، وَيَقْتَضِي الْقَلِيلُ الْكَثِيرَ.

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا تَأَمُّلاً مُحَقَّقاً، وَأَمْعَنْتَ النَّظَرَ، لَمْ يَبْعُدْ أَنْ يَخْلُقَ الْبَارِي ـ سُبْحَانَهُ ـ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَهُوَ الْخَلْقُ الأَعْظَمُ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ بِمَا فِيهِنَّ وَبَيْنَهُنَّ، وَهُوَ الْخَلْقُ الأَوْسَطُ، وَخَلَقَ الإِنْسَانَ آخِراً، وَخَاتِمَةً بَعْدَ تَمَامِ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا، وَهُوَ الْخَلْقُ الأَصْغَرُ(1).

وَمِنْ حِكْمَةِ اللهِ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ أَنْ خَلَقَ الْعَالَمَ الأَكْبَرَ كُلَّهُ لِلْعَالَمِ الأَصْغَرِ نَعِيماً لِلطَّائِعِ وَعَذَاباً لِلْعَاصِي، وَلِذَلِكَ جَعَلَ الْعَالَمَ الأَصْغَرَ فَرِيقَيْنِ، لَمَّا خَلَقَ الْعَالَمَ الأَكْبَرَ دَارَيْنِ، وَبِهَذِهِ[٢] الْمَعَانِي سُمِّيَ تَعَالَى الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ، فَإِنَّ الْخَالِقَ هُوَ الْمُوجِدُ الْمُقَدِّرُ، وَالْبَارِئَ هُوَ الْمُوجِدُ الْمُصَوِّرُ، وَالْمُصَوِّرَ هُوَ[٣] الْمُظْهِرُ لِتَرْكِيبِهَا وَصُوَرِهَا، وَالْخَالِقُ أَيْضاً هُوَ الْمُخْتَرِعُ، وَالْبَارِيء هُوَ الْمُصَوِّرُ عَلَى مِثَالٍ، وَالْمُصَوِّرُ هُوَ الْجَاعِلُ لَهُ عَلَىٰ[٤] هَيْئَاتٍ، وَلَيْسَ إِيجَادُهُ لِمَا أَوْجَدَهُ عَلَىٰ مِثَالٍ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْقَادِرُ الْمُرِيدُ، إِنْ شَاءَ أَنْ يُوجِدَ ابْتِدَاءً أَوْجَدَ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُوجِدَ عَلَىٰ مِثَالٍ أَوْجَدَ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ الْقُدْرَةُ الْوَاسِعَةُ، والْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ.

---

(١) ك، م: وجه آخر.
(٢) ك، م: بهذا.
(٣) ك، م: وهو.
(٤) على: ساقطة من: أ.

....

(1) قارن بالغزالي في ميزان العمل: 200 الذي يقول: «ومن رحمة الله على عباده أن جمع في شخص الإنسان على صغر حجمه من العجائب ما يكاد بوصفه يوازي عجائب كل العالم، حتى كأنه نسخة مختصرة من هيئة العالم، ليتوصل الإنسان بالتفكر فيها إلى العلم بالله».
قلت: وقارن كذلك كلام الإمامين الجليلين بما جاء في رسائل إخوان الصفاء: 462/2.

وَقَدْ خَلَقَ أُصُولَ الْعَالَمِ أَوَّلاً مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ، ثُمَّ رَتَّبَ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ تَرْتِيبُ آدَمَ عَلَىٰ خَلْقِ حَوَّاءَ مِنْهُ عَلَىٰ مَا وَرَدَ بِهِ الأَثَرُ الصَّحِيحُ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ المَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، إِنْ ذَهَبْتَ أَنْ تُقِيمَهَا كَسَرْتَهَا، وَإِن اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا عَلَىٰ عِوَجٍ»[1].

وَلِهَذَا مُنِعَ الْعَبْدُ مِن التَّصْوِيرِ لِئَلَّا يُضَاهِي خَلْقَ اللهِ[2]، وأَذِنَ لَهُ(١) فِي أَنْ يُسَمِّيَ(٢) الْخالقَ الْبَارِىءَ وسَمَّاهُ النبيُّ ﷺ به، هَذِهِ الأَسْمَاءُ الثَّلاَثَةُ فِي حَقِّ(٣) الْبَارِىءِ - سُبْحَانَهُ - بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ ارْتِبَاطاً عَامّاً(٤) عَلَى اخْتِلاَفِ(٥) مُتَعَلَّقَاتِهَا كُلِّها، عُمُوماً وَخُصُوصاً، حَسْبَمَا رَتَّبْنَاهُ مُبَيَّناً فِي كِتَابِ «الأَمَدِ الأَقْصَىٰ فِي الأَسْمَاءِ الْحُسْنَىٰ وَالصِّفَاتِ الْعُلَىٰ وَالأَفْعَالِ الْعُذْلَىٰ» فَلْيُنْظَرْ[3] فَفِيهِ الْعَجَبُ الْعُجَابُ، مِنْ لُبَابِ الأَلْبَابِ، وَمِنْهُ يَنْفَتِحُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فِي ذَلِكَ كُلُّ بابٍ.

(١) ك، م: لهما.
(٢) ك، م: يتسمى.
(٣) أ، ب: خلق.
(٤) ك، م: عاكفاً.
(٥) اختلاف: ساقطة من: ك، أ، م.

. . . .

(1) نحوه في البخاري كتاب النكاح: 33/7، ومسلم في الرضاع: 109/2 والدّارمي في النكاح: 148/2.
(2) فصَّلَ المؤلف في الأمد: 115/أ، ب ما أَجْمَلَهُ هنا فقال: «وَوَرَدَت الرُّخْصَةُ في كلّ ما لا رُوحَ فيه من نبات أو جماد، ووقف النَّهْيُ على ما فيه الروح لحكمة بديعة، وذلك أن كلّ مخلوق سوى الآدمي فإنما له صورة ظاهرة لا باطن لها، والآدمي خُلِقَ خَلْقاً بديعاً بأن جعلت له صورة ظاهرة وهي الخَلْق، وصورة باطنة وهي الخُلُق، ومدار الأمر فيه على الصفة الباطنة. . . فإذا تعاطى العبد تصوير ما لا باطن له مُكِّنَ مِنْ ذَلِكَ رُخْصَةً، وإذا تعاطى تصوير ما له صورة باطنة مُنِعَ من ذلك لثلاثة أوجه: الأول: ارتباط الصورة الباطنة بالظاهرة. والثاني: كونها طريقاً إلى المعجزة الظاهرة على يد عيسى. . . الثالث: كونها حمى للصورة الباطنة المعجوز عنها، وحكم الحمى حكم المحمي في الامتناع منه».
(3) الأمد: من 107/أ - 112/أ.

وَهَذَا تَحْقِيقٌ عَظِيمٌ، فِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ، تَنْفَجِرُ مِنْهُ يَنَابِيعُ مَعَارِفَ لَا تُحْصَرُ(١)، هَذَا قَانُونٌ فِيهَا.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْعَالَمَ الأَصْغَرَ إِذَا انْتَهَىٰ إِلَى الْعَالَمِ الأَكْبَرِ تَمَنَّى أَخِيراً(٢) أَنْ يَرَىٰ مِنْهُ(٣) مَا رَأَىٰ فِي الأُولَىٰ، فَرُوِيَ أَنَّهُ يَتَمَنَّى فِي الْجَنَّةِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ[1] وَإِبِلٌ، وَفَرَسٌ[2]، وَسُوقٌ[3]، وَزَرْعٌ[4]، وَقِيلَ(٤) لَهُمْ: قُولُوا مَا تُرِيدُونَ فَإِنَّهُ كَائِنٌ، وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الأَعْيُنُ، وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ، وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ مِمَّا لَا تَعْلَمُونَ.

---

(١) ك، م: تنحصر.
(٢) ك، م: أخرى.
(٣) ك: فيه.
(٤) ك، م: وقد قيل.

. . . .

(1) روى ابن ماجه في أبواب الزهد رقم: 4394 (ط: الأعظمي) عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ قال: «قال رسول الله ﷺ: المؤمن إِذَا اشْتَهَىٰ الولد في الجنة كان حَمْلُهُ وَوَضْعُهُ يَتِمُّ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا يَشْتَهِي» ورواه الترمذي في صفة الجنة رقم: 2566، وَنَحْوُهُ في صحيح ابن حبان (موارد الظمآن للهيثمي: 655)، وقال ابن قيم الجوزية في الحكم على إِسْنَادِ هذا الحديث بأنه على شرط الصحيح: حادي الأرواح: 167.

(2) أخرج الترمذي في صفة الجنة رقم: 2546 عن بُرَيْدَةَ أن رجلاً سأل النبي ﷺ هل في الجنة خيل؟ فقال: «إن الله أدخلك الجنة فلا تشاء أن تحمل فيها على فرس من ياقوتة حمراء تطير بك في الجنة حيث شئت. . . وقال آخر هل في الجنة من إبل؟ فلم يقل له ما قال لصاحبه، فقال: إن يدخلك الله الجنة، يكن لك فيها ما اشتهت نفسك، ولذت عينك»، انظر مناقشة ابن قيم الجَوْزِية لسند هذا الحديث في حادي الأرواح: 177.

(3) أخرج ابن ماجه في أبواب الزهد رقم 4392 (ط: الأعظمي) عن سعيد بن المسيَّب أنه لقي أبا هريرة، فقال أبو هريرة: أسأل أن يجمع بيني وبينك في سوق الجنة، فقال سعيد: أَوَ فيها سوق؟ «قال: نعم أخبرني رسول الله ﷺ قال: إن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوها بفضل أعمالهم. . . الحديث، ورواه الترمذي في صفة الجنة رقم: 2552، وقال: هذا حديث غريب، وذكره الحافظ ابن كثير في كتابه» الفتن والملاحم: 2/360-361، وابن قيم الجوزية في حادي الأرواح: 182.

(4) أخرج البخاري في التوحيد: 8/206 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَوْماً يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ، فَقَالَ: أَوَ لَسْتَ فِيمَا شِئْتَ؟ قَالَ: بَلَى وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَزْرَعَ. . . الحديث. ورواه أحمد في مسنده: 2/511 - 512، قال ابن قيم الجوزية: «ولا أعلم ذكر الزرع في الجنة إلا في هذا الحديث والله أعلم». حادي الأرواح: 121.

ذِكْرُ مَعْرِفَةِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ

قَدْ سَرَدْنَا مِنْ[١] مَعْرِفَةِ الرَّبِّ ـ سُبْحَانَهُ ـ فِي مَعْرِفَةِ النَّفْسِ أُنْمُوذَجاً يَتَبَيَّنُ بِهِ المَطْلُوبُ، وَيَظْهَرُ مِنْهُ وَجْهُ الدَّلِيلِ، وَيُحْكَمُ بِهِ لِمَنْ قَالَ «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ بِالْعِلْمِ»[1].

وَإِذَا أَضَاءَ لَكَ الفَجْرُ عَلَى الطَّرِيقِ فَاسْلُكْهُ، حَتَّى تَطْلُعَ لَكَ الشَّمْسُ فَيَرْتَفِعَ اللَّبْسُ، وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ قَوْلاً مُتَفَرِّقاً نَظَمْنَا مِنْ كَلَامِهِمْ فَائِدَةً مَجْمُوعَةً:

إِنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ خَلَقَ[٢] الْعَبْدَ جِسْماً[٣] مَوَاتاً، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِذَا بِهِ قَدْ صَارَ حَيّاً، عَالِماً، قَادِراً، سَمِيعاً، بَصِيراً، مُتَكَلِّماً، حَكِيماً، مُدَبِّراً. فَإِذَا رَدَّ الْعَبْدُ نَظَرَهُ إِلَىٰ نَفْسِهِ، وَرَآهَا عَلَىٰ هَذِهِ الصِّفَاتِ، مُتَمَكِّناً فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ بِاقْتِرَانِ مَعْنىً مَوْجُودٍ[٤] بِالذَّاتِ سَمَّاهُ اللهُ رُوحاً تَارَةً، وَسَمَّاهُ نَفْساً أُخْرَىٰ، وَلَمْ[٥] يَقْدِرِ الْعَبْدُ

(١) من: ساقطة من: ك، م.
(٢) ب: الخلق.
(٣) ب: جنيناً.
(٤) ك، م: موجوداً.
(٥) ك، م: فلم.

. . . .

(1) أغلب المتكلمين ينسبون هذا القول ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ إلى رسول الله ﷺ (انظر على سبيل المثال الجويني في العقيدة النظامية: 15)، والحق أن إسناده إلى رسول الله ﷺ باطل، وقد سئل عنه =

عَلَىٰ إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي اقْتَضَىٰ اقْتِرَانَهُ بِالَّذاتِ وَجُودُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَىٰ صِحَّةِ الاِسْتِدْلاَلِ عَلَىٰ وُجُودِ اللهِ تَعَالَىٰ بِأَفْعَالِهِ، وَإِنْ لَمْ تُدْرَكْ مَاهِيَّةُ ذَاتِهِ، وَلاَ يَقْدِرُ عَاقِلٌ[1] أَنْ يُنْكِرَ وُجُودَ الرُّوحِ مِنْ نَفْسِهِ لِوُجُودِ أَفْعَالِهِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُدْرِكْ حَقِيقَتَهُ، كَذَلِكَ لاَ يَقْدِرُ أَنْ يُنْكِرَ وُجُودَ الْبَارِىءِ سُبْحَانَهُ الَّذِي دَلَّتْ أَفْعَالُهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ حَقِيقَتَهُ.

---

(١) ك، م: العاقل.

= الإمام النووي في فتاويه فقال: «إنه ليس بثابت» (فتاوى النووي لابن العطار: 274، ط: حلب)، وقال ابن تيمية: «موضوع»، وذكر ابن السمعاني أنه من كلام يحيى بن معاذ. انظر: الصاغاني: الموضوعات: 4 (ط: البارونية مصر) السخاوي: المقاصد الحسنة: 419، ابن الديبع: تمييز الطيب من الخبيث: 17، ابن عراق: تنزيه الشريعة: 402/2، ملا علي القاري: الأسرار المرفوعة: 351، والمصنوع: 189، القاوجي: اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له أو بأصله موضوع: 89 (ط: البارونية مصر)، العجلوني: كشف الخفاء: 262/2، السيوطي: «القول الأشبه في حديث من عرف نفسه فقد عرف ربه» ضمن الحاوي للفتاوى: 238/2 - 239.

ذِكْرُ الْمِرْآةِ

قَالُوا: وَكَذَلِكَ خَلَقَ اللهُ الْمِرْآةَ يَتَشَكَّلُ فِيهَا لِصَفَائِهَا مَا قَابَلَهَا، فَيَرَى الْعَبْدُ نَفْسَهُ فِيهَا، وَلاَ يَقْدِرُ أَنْ يَقُولَ رَأَيْتُ شَخْصِي فِي الْمِرْآةِ، وَلاَ مِثَالِي، لأَنَّ الْمِرْآةَ قِشْرَةٌ(١) رَقِيقَةٌ(٢) لاَ تَحْمِلُ طُولَ الصُّورَةِ وَلاَ عَرْضَهَا، وَلاَ تَتَّسِعُ لإِقْبَالِهَا إِذَا أَقْبَلَتْ عَلَى الْمِرْآةِ، وَلاَ تَتَّسِعُ أَيْضاً لإِدْبَارِهَا إِذَا أَدْبَرَتْ عَنْهَا. فَثَبَتَ أَنَّ الَّذِي يُرَى فِي الْمِرْآةِ نَفْسُهُ(٣) بِوَاسِطَةِ مُقَابَلَةِ الْمِرْآةِ لَهُ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ فِي جِهَةٍ(1)، وَقَدْ أَطْنَبْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ «الْمُقْسِطِ» وَغَيْرِهِ(2). وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ(٤)

---

(١) ك: قشر.

(٢) رقيقة: ساقطة من: أ، ومثبتة في الهامش.

(٣) ك، م: يرى نفسه في المرآة.

(٤) ك، م: ولذلك تعلم.

(1) لعله يريد أن الشيء الواحد لا يُنسب إلى نفسه، ويعقد بينه وبين نفسه نسبة، فيقال هو أصغر من نفسه أو أكبر من نفسه، أو على يمين نفسه أو على يسار نفسه.

وعليه يستحيل أن يكون ما في المرآة هو نفس الإنسان لأنه منه في جهة، فيكون أمامه، ويكون خلفه، ويكون أصغر منه ويكون أكبر منه وهكذا...

(2) قال المؤلف في كتابه «المسالك في شرح موطأ مالك»: 740 - 741 (مخطوط: القاهرة: 218275 ب) «.. فقد خلق الله المرآة دليلاً على غيب القدرة، فانظر ترى فيها نفسك، وترى فيها ما وراءك، وليس الذي تراه في المرآة مثالاً، بل هو نفس المرء بعينه، والدليل على ذلك أن المرآة تكون في غلظ قشرة البيضة، ثم تقابل فتدنو من المرآة، فترى الدنو فيها، وتبتعد منها فترى البعد فيها، ومحال أن يكون ذلك الدنو والبعد الكثير في غلظ قشرة البيض، فدل على أن الذي يدرك إنما هو حقيقة المرئي.

بوَاسِطَتِهَا وتَجَلِّي الصُّوَرِ فِيهَا تَجَلِّي الْحَقَائِق لِلنَّفْس بِمَا تُلْقِي إِلَيْهَا الْحَوَاسُّ مِنَ الْمَعَانِي، وَهِيَ تَطَّلِعُ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ لَا تَشْعُرُ النَّفْسُ بِهَا، وَلَا يَتَفَطَّنُ الْعَبْدُ لِوَجْهِهَا، وَقَدْ يَشْعُرُ إِذَا كَانَ مُقْبِلاً عَلَى الْحَقَائِقِ وَطَرِيقِ[١] تَحْصِيلِهَا، وَعَلَى النَّظَرِ فِي الأَدِلَّةِ[٢] وَتَفَاصِيلِهَا، وَلَمْ تَشْغَلْهُ الْعَوَائِقُ، وَلَا صَرَفَتْهُ الخَوَاطِرُ، وَلَا شَعَّبَتْ عليهِ الأَطْمَاعُ، وَلَا جَذَبَتْهُ عَلَائِقُ الآمَالِ[1].

(١) الواو: ساقطة من ك.
(٢) ك، م: الدلالة.

(1) قارن بالغزالي في مقاصد الفلاسفة: 376 - 377.

ذِكْرُ حَقِيقَةِ النَّوْمِ وَحِكْمَتِهُ

وَكَذَلِكَ خَلَقَ اللهُ لِلْعَبْدِ النَّوْمَ، لِيَعْلَمَ بِهِ كَيْفِيَّةَ الانْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَىٰ حَالٍ، وَصِفَةَ الْخُرُوجِ مِنْ دَارٍ إِلَىٰ دَارٍ، فَإِنَّهُ مَوْتٌ أَصْغَرُ، وَقَدْ يُقَالُ بِنَظَرٍ آخَرَ إِنَّهُ يَقْظَةٌ صُغْرَىٰ، فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الْحَرَكَةِ وَالْحِسِّ وَالتَّصَرُّفِ بِالأَفْعَالِ مَعَهُ، قُلْنَا: هُوَ مَوْتٌ[1] لِعَدَمِ ذَلِكَ كلِّهِ بِهِ[١]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ **اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا، وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا** ﴾ (الزمر: 39) وقال النَّبِيّ ﷺ: «أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ»[2].

وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ انْقِطَاعٌ عَنْ عَالَمِ التَّصَرُّفِ[٢] الأَدْنَىٰ مَعَ الآدَمِيِّينَ[٣]، وَالإِكْبَابُ عَلَى الدُّنْيَا وَمَعَانِيهَا، وَإِنَّهُ إِقْبَالٌ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ،

---

(١) كله به: ساقطة من: ك، م.
(٢) ك، م: التصريف.
(٣) أ: الآدمي، ب: مطموسة.

. . . .

(1) انظر القول في الموت: «المتوسط في الاعتقاد» للمؤلف: 120 - 121.
(2) هو عند مسلم في المساجد رقم: 680 من حديث ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، سَارَ لَيْلَهُ حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الكَرَىٰ (النُّعَاسُ) عَرَّسَ (نزل للاستراحة والنوم) قَالَ لِبِلَالٍ: اكْلَأْ لَنَا اللَّيْلَ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الفَجْرُ اسْتَنَدَ بِلَالٌ إِلَى رَاحِلَتِه فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، حَتَّى ضَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلَهُمُ اسْتِيقَاظاً، =

وَتفْرِيغُ الْقَلْبِ لإِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ بِطَرِيقِ الأَمْثَالِ، وَاطِّلاَعُ عَلَىٰ مَا يَكُونُ غداً[1]، رَأَيْنَا أَنَّهُ حَيَاةٌ صَحِيحَةٌ، وَيَقَظَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ، بَدَلاً عَنْ مَوْتٍ مُفْقِدٍ[١]، وَنَوْمٍ مُفْسِدٍ.

وَقَدْ يَرَىٰ نَفْسَهُ فِي الرُّؤْيَا كَبِيراً وَهُوَ صَغِيرٌ، وَصَغِيراً وَهُوَ كَبِيرٌ، وَطَائِراً وَهُوَ يَمْشِي، وَبَهِيمَةً وَهُوَ آدَمِيٌّ، وَقَرِيباً وَهُوَ بَعِيدٌ، وَبَعِيداً وَهُوَ قَرِيبٌ، ومدْرِكاً لِمَا لاَ[٢] يَنَالُهُ فِي يَقَظَتِهِ بِحَالٍ، فَلاَ يَسْتَنْكِرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَالَةٌ وُجُودٍ أُخْرَىٰ، يُوجَدُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِيهَا وَهِيَ الْجَنَّةُ، فَيَرْتَقِي[٣] فِيهَا إِلَىٰ دَرَجَةٍ عَظِيمَةٍ بِتَسْخِيرِ[٤] الْبَارِيءِ - سُبْحَانَهُ - لَهُ جَمِيعَ الْمَوْجُودَاتِ فَيَقُولُ لِلشَّيْءِ[٥]: كُنْ كَذَا، فَيَكُونُ كَمَا قَالَ وَأَرَادَ[٦].

وَقَدْ يَرَىٰ ذَلِكَ فِي مَنَامِهِ مُتَفَرِّقاً وَمُجْتَمِعاً، وَكَذَلِكَ لاَ يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلاَمُ[٧] - تَارَةً كَبِيراً حَتَّى يَمْلأَ بِجِسْمِهِ[٨] الآفَاقَ[2]، وَتَارَةً صَغِيراً حَتَّى

---

(١) ب: مقيد.
(٢) لا: ساقطة من: أ، ك، م.
(٣) أ، ب: يرتقي.
(٤) ك، م: فسخر.
(٥) ك، م: لشيء.
(٦) ك، م: وكما أراد.
(٧) ب، ك، م: ﷺ.
(٨) أ، ب: جرمه.

....

= فَقَالَ: أَيْ بِلاَلُ؟ فَقَالَ بِلاَلٌ «أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِنَفْسِكَ»... الحديث. وانظر هذا الحديث في الموطأ كتاب وقوت الصلاة: 13/1 - 14، أبي داود في الصلاة رقم: 436، الترمذي في التفسير رقم: 3162.

(1) نلاحظ أن المؤلف رحمه الله قد تأثر تأثراً بالغاً بشيخه الغزالي الذي قال في معرض كلامه عن النبوة: «وقد قرب الله تعالى ذلك على خلقه أن أعطاهم أنموذجاً من خاصية النبوة وهو النوم، إذ النائم يدرك ما سيكون من الغيب إما صريحاً وإما في كسوة مثال يكشف عنه التعبير» المنقذ من الضلال: 146 وقارن كلام الغزالي بما جاء في الإشارات والتنبيهات لابن سينا: 119/4.

(2) إشارة إلى الحديث الذي رواه البخاري وغيره عن جابر رضي الله عنه أنه ﷺ لما فتر عنه الوحي كان يجاور بحراء فلما هبط سمع صوتاً فرفع رأسه فإذا الملك الذي جاءه بحراء قاعد على كرسي بين =

يَكُونَ عَلَىٰ قَدْرِ دِحْيَةَ[1](١)، وَيَأْتِي مَرَّةً فِي صِفَةِ طَائِرٍ[2]، وَأُخْرَىٰ فِي هَيْئَةِ(٢) آدَمِيٍّ[3]، وَرُبَّمَا ظَنَّ جَاهِلٌ[4] أَنَّ حَالَةَ النَّوْمِ[5] حَالَةُ تَخَيُّلٍ(٣)، وَهَذَا جَهْلٌ عَظِيمٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا الكَلاَمَ عَلَيْهِ فِي كُتُبِنَا وَخَاصَّةً فِي رِسَالَةِ «مَحَاسِنُ الإِحْسَانِ فِي جَوَابَاتِ أَهْلِ تِلِمْسَانَ»[6]، وَالْمُشَاهَدَةُ تَدْفَعُ قَوْلَهُ، فَإِنَّ الْمَرْءَ يَرَى الرُّؤْيَا نَائِماً، وَيَرَى

---

(١) أ: درجته.

(٢) ك، م: صفة.

(٣) ك، م: حال تخييل.

. . . .

= السماء والأرض قد سَدَّ الأفق بأجنحته... الحديث، البخاري في بدء الخلق: 26/1، 27 ومسلم في الإيمان رقم: 161.

(1) هو الصحابيّ الجليل دِحْيَة بن خليفة الكَلْبِي القضاعي، ورسول النبي ﷺ إلى هرقل عظيم الروم، روى قَتَادَة عن أنس أن اللنبي ﷺ كان يقول:

«يأتيني جبريل في صورة دِحْيَة، وكان دِحْيَة جميلاً» رواه الطبراني في الأوسط (الهيثمي: مجمع الزوائد: 378/9) وأورده الحافظ ابن حجر في الإصابة: 191/3 عن النسائي وصحح إسناده. وللتوسع في ترجمته انظر: ابن سعد: الطبقات: 249/4، خليفة ابن خياط: التاريخ: 79، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 439/3.

(2) لم أهتد إلى الحديث الذي يشير إلى هذه الصفة.

(3) إشارة إلى الحديث الذي رواه أبو هريرة قال: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَارِزاً يَوْماً لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الإِيمَانُ؟... الحديث» البخاري في الإيمان 20/1.

(4) الظاهر ـ والله أعلم ـ أن المؤلف يقصد بهذا الكلام العنيف شيخه الغزالي الذي قال في كتابه «إحياء علوم الدين»: 2938 (ط: الشعب) ما نصه: «... إلا أن النوم مانع سائر الحواس عن العمل، وليس مانعاً للخيال عن عمله وعن تحركه، فما يقع في القلب يبتدره الخيال في الحفظ، فإذا انتبه لم يتذكر إلاّ الخيال، فيحتاج المعبر أن ينظر إلى هذا الخيال حكاية أي معنى من المعاني، فيرجع إلى المعاني بالمناسبة التي بين المتخيل والمعاني...».

(5) عرّف الشريف الجرجاني النوم فقال: «هو حالة طبيعية تتعطل معها القوى بسبب ترقي البخارات إلى الدماغ». التعريفات: 129، وانظر الكليات لأبي البقاء: 368/4، كشاف الاصطلاحات: 1430 (ط: خياط).

(6) أحال المؤلف في العارضة: 123/3، على نفس الكتاب والذي اعتبره جزءاً من كتاب: «العوض المحمود».

وتكلم المؤلف رحمه الله في كتابه القبس عن الرؤيا فقال: «.. خلق الله العبد حَيّاً دَرَّاكاً مُفَكِّراً قَادِراً فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ، ثم رده أسفل سافلين، ثم سَلَّطَ عليه السهو والغفلة، ليتبين قصور هذه =

تَفْسِيرَهَا يَقَظَةً، وَهَذَا مِمَّا يُدْرِكُهُ التَّقِيُّ(١)، وَيَتَأَتَّى مِنَ الْكَافِرِ كَمَا يَتَأَتَّى مِنَ الْمُؤْمِنِ.

وَمِنَ الْغَرِيبِ أَنَّا كُنَّا نُحَاصِرُ بَلَداً مِنْ بِلَادِ الرُّومِ، وَكَانَ مَعَنَا ذِمِّيٌّ مُعَاهِدٌ حَضَرَ فِي غِمَارِ الْعَسْكَرِيَّةِ بِذِمَّةٍ(٢) سَبَقَتْ لَهُ، فَقَاتَلْنَا ذَلِكَ الْبَلَدَ حَتَّى كِدْنَا نَيْأَسُ مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ يَوْمٍ جَاءَنِي فَتَكَلَّمْنَا فِي هَذَا الْغَرَضِ، فَقَالَ لِي: أَظُنُّ(٣) الْبَلَدَ مَأْخُوذاً، فَإِنِّي كُنْتُ(٤) أَرَى الْبَارِحَةَ حَيَّةً كَبِيرَةً تَلْسَعُ النَّاسَ فَكُنْتُ آخُذُهَا(٥) وَأَفْتَحُ بَطْنَهَا فَيَخْرُجُ مِنْهُ(٦) أَوْلَادٌ صِغَارٌ فَأَرْمِي بِهِمْ فِي كِظَامَةٍ(٧)؟.

فَقُلْتُ لِتُرْجُمَانٍ(٨) بَيْنِي وَبَيْنَهُ: رُؤْيَا صَحِيحَةٌ، وَسَأَنْظُرُ.

فَقَالَ الكَافِرُ: قَدْ فَسَّرْتُهَا: الْحَيَّةُ الَّتِي تَلْسَعُ النَّاسَ هَذِهِ الْبَلْدَةُ، وَهِيَ

---

(١) أ: الغبي.
(٢) ك، م: بذمية.
(٣) ب: من أظن.
(٤) كنت: ساقطة من: ك، م.
(٥) ب: مرفقاً.
(٦) ك، م: ويخرج منها.
(٧) ب: نظامه.
(٨) أ، ك، م: للترجمان.

= الفضائل التي فيه حتى لا يقول: أنا، أنا، وَسَلَّطَ عليه النوم وهذه آفة تدرك الحواس، وركود يقوم بالجوارح لا يلحق القلب ولا الروح ولا النفس منها شيء، ولذلك فإن الرؤيا إدراك حقيقة وعلم صحيح، والمرء في يقظته ومنامه لا ينفك عن حاله التي هو عليها، إن كان في اليقظة في تخليط وتلاعب مع البطالين، انتقل إلى مثل ذلك في المنام، وإن كان في يقظته في العلم والتحقيق، انتقل إلى مثل ذلك في المنام ولففه (كذا) ملك الرؤيا إلى نفسه وألقى إليه مثل ما كان فيه من التحقيق، لكن الرؤيا أقرب حقاً، لأنها أقرب إلى الله تعالى ولأنها تأتي بواسطة الملك، وليس عنده إلاّ الحق، فلذلك كانت جزءاً من النبوة، لأن الملك يلقيها إلى العبد، ولأجل ذلك كانت بشرى لأنها خبر من الملك عن الله تعالى...» القبس شرح موطأ مالك بن أنس: 8 (مخطوط الرباط: 25 ج).

مَأْخُوذَةٌ[١]، وَسَيُرْمَىٰ بِأَهْلِهَا فَيَخْرُجُونَ إِلَىٰ بِلَادِهِمْ، فَإِنَّهَا مَزَابِلُ عِنْدَكُمْ، وَالرُّؤْيَا لَكُمْ لَيْسَ لَنَا فِيهَا حَظٌّ.

فَعَجِبْتُ مِنْ صِدْقِ رُؤْيَاهُ، وَتَفْسِيرِهِ لِمَا[٢] رَآهُ، وَكَذَلِكَ كَانَ، فَتَحْنَاهَا[٣] بَعْدَ يَوْمَيْنِ، وَمَنَّ الأَمِيرُ عَلَىٰ مَنْ كَانَ بِهَا[٤] فَخَرَجُوا إِلَىٰ بِلَادِهِمْ.

وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْعُقَلَاءُ[٥] فِي[٦] كُلِّ مِلَّةٍ عَلَيْهَا، وَقَامَ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ[٧] عَقْلاً وَشَرْعاً عَلَىٰ صِحَّتِهَا، وَقَد اسْتَدَلَّ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا، وَأَخْبَرَ عَنْهَا، تَارَةً يَقُولُ: رَأَيْتُ رَبِّي، وَأُخْرَىٰ: رَأَيْتُ نَفْسِي، وَثَالِثَةً: رَأَيْتُ أَصْحَابِي، وَرَابِعَةً: رَأَيْتُ أُمَّتِي، وَخَامِسَةً: رَأَيْتُ الدُّنْيَا، وَسَادِسَةً: رأيتُ الدَّارَ الأُخْرَىٰ[٨]، وَقَالَ مَا لَا يُحْصَىٰ: رَأَيْتُ مِنَ الأَحْوَالِ كَذَا. . .

فَقَدْ ثَبَتَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ صِحَّةُ ذَلِكَ، وَهَذَا قَانُونٌ مِنَ التَّأْوِيلِ عَلَىٰ جِهَةِ التَّمْثِيلِ، وَعِلْمٌ خَفِيٌّ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَىٰ صِحَّةِ الْحَقَائِقِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَوُجُودِ الْبَارِئِ ـ تَعَالَىٰ ـ وَمَا هُوَ عَلَيْهِ[٩] مِنَ الصِّفَاتِ.

---

(١) ك، م: مؤخذة.
(٢) أ: بما.
(٣) ب: فتحنا.
(٤) ك، م: فيها.
(٥) ك، م: اتفق العلماء.
(٦) أ: من.
(٧) القاطع: ساقط من: ك، م.
(٨) ب: الآخرة.
(٩) ك، م: وهو عليه.

ذِكْرُ مَعْرِفَةِ(١) حَقِيقَةِ الْمَثَـلِ [1]

وَهُوَ بَابٌ مِنَ التَّأْوِيلِ عَظِيمٌ، وَقَانُونٌ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مُسْتَقِيمٌ.

إِنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ وَلَهُ الْحَمْدُ ـ لَوْ شَاءَ لَتجَلَّىٰ لِعِبَادِهِ حَتَّى يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ ذَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ احْتَجَبَ عَنْهُمْ بِعَظَمَتِهِ وَكِبْرِيَائِهِ، وَعَرَّفَهُمْ نَفْسَهُ بِالأَدِلَّةِ، وَلَوْ شَاءَ أَيْضاً لَجَعَلَ الأَدِلَّةَ وَاحِداً، حَتَّىٰ يَصِلَ الْخَلْقُ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدَةٍ(٢)، وَلَكِنَّهُ بِحِكْمَتِهِ(٣) نَصَبَهَا جَلِيَّةً وَخَفِيَّةً حَتَّى يَرْفَعَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ، وَيُسَفِّلَ الْمُعْرِضِينَ(٤) وَأَهْلَ الْجَهْلِ دَرَكَاتٍ، لِيَأْخُذَ فَرِيقاً حُكْمُ الْهُدَىٰ وَالنَّجَاةِ، وَآخَرَ قَضَاءُ(٥) الضَّلَالِ وَالْهَلَكَةِ، لِتَحِقَّ الْكَلِمَةُ، وَتَمْتَلِىءَ(٦) جَهَنَّمُ وَالْجَنَّةُ.

---

(١) معرفة: ساقطة من: ك، م.

(٢) أ: واحد.

(٣) ك، م: لحكمته.

(٤) أ: المعترضين.

(٥) ك، م: قساء.

(٦) ك، م: وتملأ.

. . . .

(1) انظر في حقيقة المثل في القرآن عند الزركشي في البرهان: 488/1، وابن قيم الجوزية في كتاب «أمثال القرآن» (ط: د. ناصر الرشيد)، والسيوطي في معترك الأقران: 165/1، والإتقان: 44/4، والتحبير في علوم التفسير: 314 (ط: الرياض).

فَمِنْ خَفِيِّ أَدِلَّتِهِ ضَرْبُ الأَمْثَالِ ، وَهُوَ ـ سُبْحَانَهُ ـ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى: 9).

وَالْمِثْلُ وَالْمَثَلُ[١] بِكَسْرِ الميمِ وَإِسْكَانِ الثَّاءِ وَفَتْحِهِمَا[٢] عِنْدَ قَوْمٍ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِمْ: شِبْهٌ وَشَبَهٌ، وَعِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ[1]: الْمِثْلُ[٣] بِكَسْرِ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ، عِبَارَةٌ عَنْ شَبَهِ الْمَحْسُوسِ ، وَبِفَتْحِهِمَا[٤] عِبَارَةٌ عَنْ شَبَهِ الْمَعَانِي الْمَعْقُولَةِ[٥]، فَالإِنْسَانُ مُخَالِفٌ لِلأَسَدِ فِي صُورَتِهِ، مُشْبِهٌ لَهُ فِي جُرْأَتِهِ بِحِدَّتِهِ، فَيُقَالُ لِلشُّجَاعِ[٦]: أَسَدٌ، أَيْ يُشْبِهُ الأَسَدَ فِي الجُرْأَةِ، وَكَذَلِكَ يُخَالِفُ الإِنْسَانُ الْغَيْثَ فِي صُورَتِهِ، وَالْكَرِيمُ[٧] مِنَ الإِنْسَانِ يُشَابِهُهُ[٨] فِي عُمُومِ مَنْفَعَتِهِ[2]. وَأَنْتُمْ عَارِفُونَ بِشَبَهِ[٩] الْمَعَانِي ، فَلاَ مَعْنَى لِلإِطْنَابِ مَعَكُمْ فِيهِ، وَإِذَا عَرَفْتُمْ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ، فَقَدْ ضَرَبَ اللهُ لِنَفْسِهِ الأَمْثَالَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ[١٠] مِنْ كِتَابِهِ فِي مَعَانِي تَوْحِيدِهِ وَرَبَّانِيَّتِهِ فَقَالَ[١١]:

﴿ اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ـ مَثَلُ نُورِهِ ـ إلى قوله : تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ (النور: 35).

---

(١) المثل: ساقطة من: ك، م.

(٢) أ، ك، م: بكسر الميم وإسكان التاء وبفتحها.

(٣) أ، ب: إن المثل.

(٤) أ، ك، م: وبفتحها.

(٥) ك، م: المعقولات.

(٦) أ، ب: الشجاع.

(٧) ك، م: الكرم.

(٨) ك، م: يشابه.

(٩) ك، م: لنسبة.

(١٠) كثيرة: ساقطة من: أ، ب.

(١١) ك، م: فقد قال.

....

(1) النص التالي - إلى قوله... عموم منفعته، نقله الزركشي في البرهان: 490/1.

(2) انظر: ابن سيده: المخصص: 153/12، ابن فارس: مقاييس اللغة 296/5.

(*) وللتوسع في معرفة آراء المؤلف في هذا الموضوع، انظر: قانون الأسكريال 32/ب، والعارضة: 295/15 (حيث أحال على قانون التأويل)، والعواصم: 365.

ذِكْرُ قَانُونٍ مِن التَّأْوِيلِ فِي آيَةٍ مُعَيَّنَةٍ

وَهَذِهِ آيَةٌ مِنَ التَّوْحِيدِ كَرِيمَةٌ، وَعَلَىٰ مَرْتَبَةٍ فِي الْعِلْمِ عَظِيمَةٌ، ضَرَبَهَا اللهُ مَثَلاً لِلْعِلْمِ وَالإِيمَانِ، كَمَا ضَرَبَ لِلْجَهْلِ وَالْكُفْرِ مَثَلاً مَا بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ[١]:

﴿ أو كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ ـ إلى قوله ـ فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴾ (النور: 39).

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: أَرَادَ اللهُ مُنَوِّرَ السَّمَوَاتِ بِمَا[٢] خَلَقَ فِيهَا مِنَ الأَنْوَارِ الْمَحْسُوسَةِ كَالكَوَاكِبِ[٣]، وَمُنَوِّرَ الْقُلُوبِ بِمَا خَلَقَ فِيهَا مِنَ الْهُدَىٰ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: نُورٌ بِمَعْنَىٰ: هَادِي[1] الْتِفَاتاً إِلَىٰ هَذَا الْمَعْنَىٰ[2].

---

(١) ك، م: بقوله.
(٢) ك، م: فما.
(٣) ك، م: كالكوكب.

(1) من القائلين بهذا المعنى القشيري في الإشارات: 283/4، ولا يخفى ما فيه من الباطل.
(2) قال ابن الغربي في الأمد الأقصى: 91/أ ـ ب:
« . . . اعلموا أرشدكم الله أن الناس بعد معرفتهم بالنور اختلفوا في وصفه تعالى بأنه نور على سبعة أقوال:
الأول: أن معناه هادي، قاله ابن عباس.
الثاني: أن معناه، منور قاله ابن مسعود، وروي أن في مصحفه: «الله منور السموات والأرض».
الثالث: أنه مُزَيِّن، قاله أُبيّ بن كعب.
الرابع: أنه ظاهر.
=

وَقَالُوا: مَثَلُ نُورِهِ يَعْنِي فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ[1]، تَأْكِيداً لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ التَّنْوِيرُ بِالْهُدَىٰ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ[١]، وَنِهَايَتُهُ الْيَقِينُ، وَمِنْ شُرُوطِهِ[٢] الْعَمَلُ الصَّالِحُ.

فَقَالَ قَوْمٌ: نَوَّرَ السَّمَوَاتِ بِالْعَقْلِ.

وَقِيلَ: بِالْعِلْمِ.

وَقِيلَ: بِالْيَقِينِ.

وَقِيلَ: بِالْقَبُولِ[٣].

وَيَرْجِعُ مَعْنَاهُ إِلَىٰ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَكُلُّهَا تَرْجِعُ إِلَىٰ هَادِي[٤]، لِاسْتِعْمَامِ الْهُدَىٰ لِذَلِكَ كُلِّهِ، وَلِكُلِّ نُورٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَارِ مَطْرَحُ شُعَاعٍ، وَمُنْتَهَى

---

(١) أ: اليقين.

(٢) أ، ب: شرطه.

(٣) ك، م: القول.

(٤) ك، م: هدى.

....

= الخامس: أنه ذو النور.

السادس: أنه نور لا كالأنوار.

السابع: أنه لا يقال فيه أنه نور إلا بالإضافة، قالته المعتزلة...».

قلت: وبعد أن سرد هذه الأقوال عقب عليها بقوله: «... والصحيح عندنا أنه نور لا كالأنوار لأنه حقيقة، والعدول عن الحقيقة إلى أنه هادي أو مُنَوِّر وما أشبه ذلك هو مجاز من غير دليل فلا يصح...» الأمد: 92/ب. وانظر: واضح السبيل إلى معرفة قانون التأويل (مخطوط مكناس): 71/ب. ونلاحظ أن ابن العربي قد أثبت في كتابه «الأمد الأقصى» صفة النور لله كما هو مذهب السلف، أما هنا «بقانون التأويل» فقد تأثر بالمعطلة في حملهم للنور على المجاز، وهذا التفسير فيه غرابة وبعد عن الحقيقة، وإلا فإن «النور» جاء في أسمائه تعالى وتلقته الأمة بالقبول، وأثبتوه في أسمائه الحسنى، ولم ينكره أحد من السلف ولا أحد من أئمة أهل السنة. ولمعرفة أدلة أهل السنّة بالتفصيل، انظر: ابن قيم الجوزية في مختصر الصواعق المرسلة: 188/2 - 204.

(1) هذا هو القول المعتمد عند المفسرين، انظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن: 328.

اسْتِضَاءَةٍ، فَالنِّهَايَاتُ فِيهَا هُوَ(١) الْكَمَالُ، وَالتَّقْصِيرُ عَنْهَا(٢) هُوَ النُّقْصَانُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَىٰ وَجْهٍ لَا يَعْتَرِضُ عَلَى الأَصْلِ ، وَقَدْ يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1] .

فَإِنَّ الشُّعَاعَ الْمُنْبَثَّ مِن النُّورِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَرَ(٣) مَا فِي الزِّنَا مِنَ الْفَحْشَاءِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْمُحَرَّمَاتِ.

وَقَالَ:

«لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»[2] .

وَهَذَا مَطْرَحٌ لِلشُّعَاعِ ضَيِّقٌ، وَنُقْصَانٌ مُؤَثِّرٌ ذَاهِبٌ إِلَى الْعَدَمِ ، وَتَحْقِيقٌ لِلظُّلْمَةِ فِي الْقَلْبِ.

وَقَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَأْمَنَ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»[3] .

فَهَذَا مَحَلٌّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، ومَجَالٌ لِلتَّكْلِيفِ لَمْ يَنْتَهِ إِلَيْهِ الشُّعَاعُ، وَلَا كَانَتْ لِلنُّورِ فِيهِ إِضَاءَةٌ، فَلَمَّا أَظْلَمَ عَلَيْهِ اقْتَحَمَ الإِذَايَةَ لِلْجَارِ، وَهِيَ حَالَةُ نُقْصَانٍ لَا تَقْتَضِي عَدَمَ الإِيمَانِ.

---

(١) أ: فالنهاية فيما هي، ب: هي الكمال.

(٢) أ: فيها.

(٣) ك، م: يرها.

....

(1) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في المظالم: 86/5، ومسلم في الإيمان رقم: 57ي، وأبو داود في سننه رقم: 4689، والنسائي في قطع يد السارق: 64/8، وابن ماجه في الفتن رقم: 3984 (ط: الأعظمي).

(2) أخرجه البخاري في الإيمان: 55/1، ومسلم في الإيمان رقم: 44، والنسائي في الإيمان: 114/8، وابن ماجه في المقدمة رقم: 55 (ط: الأعظمي) مع اختلاف في الألفاظ.

(3) نحوه في البخاري كتاب الأدب: 87/7، والإمام أحمد في المسند رقم: 7865 (ط: شاكر) والحاكم في المستدرك: 10/1، وانظر كتاب «حق الجار» للإمام الذهبي (ط: عالم الكتب ـ الرياض: 1985).

وَهكَذَا تُرَكِّبُ عَلَيْهِ جَمِيعَ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ، مِنْ مَعْرِفَةِ ذَاتٍ وَصِفَاتٍ، وَخَصَائِصِ الرَّسُولِ -عَلَيْهِ السَّلَامِ- وَجَمِيعِ أَعْمَالِ الطَّاعَاتِ، وَتَدْرِيجِ بَعْضِهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْمَرَاتِبِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ[١] بِهِ مِنْ كُفْرٍ وَفِسْقٍ وَتَبْدِيعٍ، وَمُقَابَلَةِ ظَاهِرٍ بِتَأْوِيلٍ، وَتَدْخُلُ فِي مَهَامِهِ[1] مِنَ التَّفْسِيرِ[٢] لا عِمَارَةَ لَهَا، وَتَرْكَبُ بُحُوراً مِنَ الْمَعَارِفِ لَا سَاحِلَ لَهَا[٣].

ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾ (النور: 35).

فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ هَذَا مَثَلٌ لِذَاتِهِ وَضَلُّوا.

وَخُذُوا مِنِّي نُكْتَةً هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ.

---

(١) أ، ب: تعلق.

(٢) أ: التوحيد، واستدرك الخطأ في الهامش.

(٣) أ، ب: بها.

. . . .

(1) المَهَامِهُ: المفازة البعيدة، وكلامه على سبيل الاستعارة.

ذِكْرُ تَنْزِيهِ الذَّاتِ عَنِ الأَمْثَالِ (١)

اعْلَمُوا ـ أَفَادَكُم اللهُ عِلْمَهُ وَأَوْسَعَكُمْ حِلْمَهُ ـ أَنَّ الْبَارِىءَ تَعَالَىٰ نَصَبَ الأَدِلَّةَ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ صِفَاتِهِ، وَحَجَبَ الْخَلْقَ عَنْ مَاهِيَّةِ ذَاتِهِ حَتَّى يَعْلَمُوهُ إِذَا شَاهَدُوهُ، فَلِلْعِيَانِ مَزِيَّةٌ فِي الْبَيَانِ، أَنْشَدَنِي(٢) القَاضِي الرَّشِيد[1] ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بِالْمَسْجِدِ الأَقْصَىٰ ـ طَهَّرَهُ اللهُ تَعَالَىٰ[2] ـ.

لَئِنْ أَصْبَحْتُ مُرْتَحِلاً بِشَخْصِي[3] فَرُوحِي عِنْدَكُمْ أَبَداً مُقِيمُ(٣)
وَلَكِنْ لِلْعِيَانِ لَطِيفُ مَعْنَىٰ لَهُ سَأَلَ(٤) الْمُعَايَنَةَ الْكَلِيمُ

فَخَبَّأَ ـ وَاللهُ أَعْلَمُ ـ مَعْرِفَةَ ذَاتِهِ لِمُشَاهَدَتِهِ، وَأَقَامَ الأَدِلَّةَ عَلَىٰ صِفَاتِهِ بِمَخْلُوقَاتِهِ، وَلِذَلِكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى الأَمْثَالِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَدْتَهَا عَلَى

---

(١) العنوان ساقطة م: أ.
(٢) أ: أنشد.
(٣) ك: فروحي أبداً عندكم مقيم.
(٤) ك، م: سل.

. . . .

(1) سبقت ترجمته.
(2) هذان البيتان لأبي محمد بن حزم، نسبهما إليه الحُمَيْدِي في جذوة المقتبس: 292، وانظر: ابن خلكان في وفيات الأعيان: 326/3، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: 300/3، وابن الدَّبَّاغ في مشارق أنوار القلوب: 88 - 89. (ط: ريتر).
(3) في الشذرات والمشارق: بجسمي.

الصِّفَاتِ مُحَالَةٌ، وَفِي بَيَانِهَا وَارِدَةٌ، وَالذَّاتُ مَخْبُوءَةٌ تَحْتَ أَسْتَارِ الْجَلَالِ وَالْعَظَمَةِ، يُخْبِرُ عَنْهَا بِالتَّقْدِيسِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْمَثَلَ وَغَيْرَهُ لِصِفَاتِهِ.

فَضَرَبَ اللهُ الْمَثَلَ فِي هَذِهِ الآيَةِ لِعَشْرٍ بِعَشْرٍ:

نُورٌ، مِشْكَاةٌ، مِصْبَاحٌ، زُجَاجَةٌ، كَوْكَبٌ، إِضَاءَةٌ، إِيقَادٌ، بَرَكَةٌ، شَجَرَةٌ، زَيْتٌ، مُرَتِّباً عَلَىٰ حَذْفٍ وَاخْتِصَارٍ، وَاسْتِدْلَالٍ بِمَذْكُورٍ عَلَىٰ مَتْرُوكٍ، وَسَبَبٍ عَلَىٰ مُسَبَّبٍ، وَحَالٍّ عَلَىٰ مَحَلٍّ.

والْعَشَرَةُ اللَّوَاتِي فِي جَانِبِ الْمَثَلِ:

هُدىً، قَلْبٌ، إِيمَانٌ، صَدْرٌ، صَفَاءٌ، انْشِرَاحٌ، الاسْتِضَاءُ[1] بِهِ فِي الْمَعَارِفِ وَالأَعْمَالِ.

فَضَرَبَ مَثَلاً لِلْهُدَى النُّورَ، وَلِلْقَلْبِ الْمِشْكَاةَ، وَلِلإِيمَانِ الْمِصْبَاحَ، وَلِلصَّدْرِ الزُّجَاجَةَ، وَلِصَفَاءِ الصَّدْرِ وَانْشِرَاحِهِ الْكَوْكَبَ الْمُضِيءَ، وَلِلإِسْتِضَاءَةِ سَدَادَ الْمَعَارِفِ وَصَلَاحَ الأَعْمَالِ، وَلِلإِيقَادِ مِنَ الزَّيْتِ الاسْتِمْدَادَ مِنْ بَحْرِ الْمَعَارِفِ، وَلِلشَّجَرَةِ انْقِسَامَ الْقُلُوبِ والْمَعَارِفِ مِنْ أَصْلِ الْعِلْمِ الأَوَّلِ، عَلَىٰ أَغْصَانٍ إِلَىٰ أَوْرَاقٍ إِلَىٰ ثِمَارٍ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِ الشَّجَرِ وَصِفَاتِ الأَغْصَانِ واخْتِلَافِ حَالِ الثِّمَارِ فِي الْهَيْئَاتِ وَالطُّعُومِ، وَإِمكَانِ الْجَنْيِ وَتَعَذُّرِهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ، إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانٍ لَا تَبْلُغُهَا الْقُدْرَةُ الْبَشَرِيَّةُ، وَلَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ[2] الْعُلُومُ الْجُزْئِيَّةُ، فَبِهَا تَمَامُ الْعَشْرِ فِي الْمَثَلِ، وَتَشَعَّبَتْ[3] ....

---

(1) ب: الاستضاءة.

(2) ب: إليها.

(3) ك، م: العلوم الحديثة فإتمام العشرة في المثل وشيعة.

فَلَمْ يُمْكِنْ إيرَادُهَا[١] فِي هَذِهِ الْعُجَالَةِ، وَامْتَزَجَتْ فَلَمْ[٢] يُمْكِنْ تخْلِيصُهَا مَعَ هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَقَدْ مَهَّدْنَا لَكُمْ فِي سَبِيلِ هَذِهِ الآيَةِ فِي أَمَالِي[٣] «أَنْوَارِ الفَجْرِ» وَكِتَابِ «الْمُشْكِلَيْنِ» مَا تَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَىٰ أَسَالِيبَ كَثِيرةٍ مِن الْكَلاَمِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ.

وَوَرَاءَ هَذَا وُجُوهٌ مِن التَّأْوِيلِ فِي الظَّاهِرِ، وَمَعَانٍ فِي[٤] الْبَاطِنِ، هَذَا وَسَطٌ مِنْهَا فِي الْحَالَيْنِ، فَخُذُوهَا دُسْتُوراً[٥]، وَاتَّخِذُوهَا قَانُوناً.

وَخَصَّ الشَّجَرَةَ بِالْبَرَكَةِ، لأَنَّ الْعِلْمَ يَدْعُو بَعْضُهُ إِلَىٰ بَعْضٍ، وَيَدُلُّ مَعْنىً مِنْهُ عَلَىٰ مَعْنىً، وَالْبَرَكَةُ هِيَ النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ[1].

وَإِنَّمَا أَرَدْنَا أَنْ نُرِيَكُمْ نَوْعاً مِنَ التَّفْسِيرِ، وَنَشْرَعَ لَكُمْ سَبِيلاً فِي فَنٍّ مِنْ فُنُونِ التَّأْوِيلِ، وَنُوَضِّحَ لَكُمْ عَنْ مُشْكِلٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَنَعْقِدَ عِنْدَكُمْ وَصْلاً مِنْ رَبْطِ الْمَعَانِي بَعْضِهَا[٦] إِلَىٰ بَعْضٍ، وَنَخْلَعَ لَكُمْ قِشْراً مِنَ الظَّوَاهِرِ عَنْ لُبَابٍ مِنَ الْبَاطِنِ.

---

(١) أ: إفرادها.
(٢) أ، ب: ولم.
(٣) ك، م: إملاء.
(٤) في: ساقطة م: ك، م.
(٥) ك، م: فخذوا هذا دستوراً.
(٦) ك، م: بعض.

. . . .

(1) انظر الأحكام للمؤلف: 1388.

ذِكْرُ تَمَامُ الْوُصُولِ إِلَى الْمَقْصُودِ مِنْ مَعْرِفَةِ النَّفْسِ وَالرَّبِّ

وَهَيْهَاتَ عَنْكُمْ مِنْ هَذَا الْمَطْلُوبِ إِنْ كُنْتُمْ تَظُنُّونَ أَنَّهُ يَكْفِيكُمْ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ، حَتَّى يَكُونَ كلٌّ[١] مِنْكُمْ جِدَّ[٢] بَصِيرٍ بِنَفْسِهِ وَتَفَاصِيلِهَا وَأَحْوَالِها وَصِفَاتِهَا[٣]، فَبِقَدْرِ مَا يَحْصُلُ لَكَ[٤] مِنْهَا فِي مَعْرِفَةِ نَفْسِكَ بِذَلِكَ الْقَدْرِ، يَحْصُلُ لَكَ مِنْ مَعْرِفَةِ رَبِّكَ، وَفِي[٥] هَذَا الْمَقَامِ زَلَّ مَنْ زَلَّ عَنْ مَعْرِفَةِ نَفْسِهِ، فَضَلَّ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِ، وَلَا تَتِمُّ مَعْرِفَتُكَ لِنَفْسِكَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تُنْعِمَ النَّظَرَ فِي عَجَائِبِ صُنْعِ اللهِ فِيهَا، فَهَيْتَ لَكُمْ[٦].

إِنَّهُ تَعَالَىٰ خَلَقَكَ ـ كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ ـ عَلَىٰ نَوْعَيْنِ: مُدْرَكٍ بِالْبَصَرِ وَهُوَ الْجَسَدُ، ومُدْرَكٍ بِالْبَصِيرَةِ وَهُوَ الرُّوحُ، وَجَعَلَ مَا بَيْنَ الْجَسَدِ وَالرُّوحِ رَابِطَةَ الْحَوَاسِّ، وَبِذَلِكَ انْتَظَمَ الْخَلْقُ، وَقَامَ الدَّلِيلُ عَلَىٰ وُجُودِ الْحَقِّ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا** ﴾ (الشمس: 7، 8)[1].

---

(١) كل: ساقطة من: أ، ب.

(٢) ب: حاذق.

(٣) ك، م: وصفاته.

(٤) لك: ساقطة من: ك، م.

(٥) الواو: ساقطة من: ب.

(٦) ك، م: لك.

. . . .

(1) عَلَّقَ المؤلف على هذه الآية فقال: «يعني خلق ذلك لها من غير نظر ولا استدلال» كتاب «الأفعال»: 214/ب.

فَدَلَّ عَلَى التَّوْحِيدِ بِتَسْوِيَتِهَا حَسَنَةَ الخِلْقَةِ فِي(١) أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ مِن اعْتِدَالِ الصِّفَةِ، وَنَبَّهَ عَلَى الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، وَذَكَرَ نُكْتَةً يَنْبَغِي أَنْ تَزْدَادُوا بِهَا تَبْصِيراً، وَلاَ تَأْلُوا فِي كُلِّ آيَةٍ لَهَا تَذْكِيراً، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿ فَأَلْهَمَهَا ﴾: وَالإِلْهَامُ[1] هُوَ الَّذِي يَخْلُقُهُ اللهُ ابْتِدَاءً(٢) فِي النَّفْسِ ، وَيَأْتِي لِلْعَبْدِ(٣) مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ، فَجَاءَ بِلَفْظِ الإِلْهَامِ حِينَ أَرَادَ الْعُمُومَ فِي الآدَمِيِّ وَالْبَهِيمَةِ، وَلَمَّا ذَكَرَ الآدَمِيَّ وَحْدَهُ قَالَ(٤): ﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ﴾ (البلد: 10)[2].

وَهَكَذَا(٥) مَتَىٰ(٦) جَاءَ ذِكْرُ الآدَمِيِّ(٧) وَحْدَهُ(٨) عَلَى الاِخْتِصَاصِ ، ذُكِرَ الْهُدَىٰ، وَمَتَى جَاءَ مُضَافاً إِلَىٰ غَيْرِ جِنْسِهِ، ذُكِرَ مِنَ الأَلْفَاظِ مَا يَعُمُّ الْجِنْسَيْنِ مِنْ حَقِيقَةِ مَا هُمَا عَلَيْهِ مِنَ الْمُتَعَلَّقَيْنِ.

ثُمَّ بَيَّنَ الْفُجُورَ وَالتَّقْوَىٰ، وَشَرَحَ النَّفْعَ وَالضُّرَّ، وَأَمَرَ وَنَهَىٰ ، وَوَعَدَ وَأَوْعَدَ، وَدَبَّرَ وَقَدَّرَ(٩)، وَنَبَّهَ عَلَى الْفَضِيلَةِ الَّتِي بِهَا يَنْتَظِمُ(١٠) حَالُ الرَّدِّ عَلَى الرَّذِيلَةِ،

---

(١) ك: أي.
(٢) ك، م: حتى خلقه ابتداءً.
(٣) ك، م: العبد.
(٤) قال: ساقطة من: ك، م.
(٥) الواو: ساقطة من: ك، م.
(٦) ب: إنما.
(٧) ك، م: الأمي.
(٨) وحده: ساقطة من: أ، ك، م.
(٩) وقدّر ودبر.
(١٠) أ، ب: التي يتنظم بها.

....

(1) انظر تعريف الإلهام في: بيان كشف الألفاظ لأبي المحامد اللامشي: 254 التعريفات للجرجاني: 19، كشاف اصطلاحات الفنون: 1308 (ط: خياط).
(2) انظر في التعليق على هذه الآية الكريمة: الأفعال: 214/ب، والسراج: 76/ب، 77/أ.

وَيَتَيَسَّرُ(١) بِهَا جَمْعُ شَمْلِهَا فِي الوُجُودَيْنِ، وَلِلتَّقْوَىٰ(٢) وَالفُجُورِ(٣) بَوَاعِثُ، وَعَلَيْهَا رَوَادِعُ وَحَثَائِثُ(٤)، وَلِهَـذَا(٥) مُعِينٌ، وَمِنْ تِلْكَ قَاطِعٌ، وَجُنْدُ اللهِ مُنْقَسِمَةٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَالْعَبْدُ مِنْ حُكْمِ اللهِ بَيْنَ لَمَّتَيْنِ(٦)، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَ سُبْحَانَهُ زَوْجَيْنِ، وَهَذَا بَحْرٌ آخَرُ مِنَ التَّأْوِيلِ لَا سَاحِلَ لَهُ.

وَأُصُولُ الْفَضَائِلِ الَّتِي هِيَ عَلَامَاتُ النَّجَاةِ لِلنَّفْسِ بَاكْتِسَابِهَا لَهَا، وَاكْتِسَابِهَا بِخِلَعِ اللهِ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ: الْحِكْمَةُ، وَالشَّجَاعَةُ، وَالْعِفَّةُ، وَالْعَدَالَةُ(1).

أَمَّا الْحِكْمَةُ(2) فَهِيَ الْعِلْمُ الَّذِي تَنَزَّهَ عَنْ تَطَرُّقِ الْجَهْلِ وَالشَّكِّ إِلَيْهِ، وَالْعَمَلُ بِخِلَافِهِ، قَالَ اللهُ(٧)ـ سُبْحَانَهُ ـ: ﴿ يُؤْتِي الحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ـ إِلَىٰ قَوْلِهِ ـ كَثِيراً ﴾ (البقرة: 268).

وَبِهَا(٨) تَتَطَهَّرُ النَّفْسُ عَنِ الْبَلَهِ وَالْخَبَثِ(٩)، وَذَلِكَ بِأَنْ تُطِيعَ دَاعِيَ(١٠) الْحَقِّ

---

(١) ك، م: ويتفسر.
(٢) أ، ك، م: والتقوى.
(٣) أ: وللفجور والتقوى.
(٤) ك، م: وجناية.
(٥) ك: ولهذه.
(٦) ك: هاتين.
(٧) لفظ الجلالة غير مثبت في: ك، م.
(٨) ك: وبهذا.
(٩) ك، م: عن المقلة والحب، أ: الخب.
(١٠) أ: دواعي.

....

(1) لا شك أن المؤلف رحمه الله قد تأثر بطريقة الفلاسفة والحكماء في محاولتهم حصر الفضائل الأخلاقية في الأمهات الأربعة: الحكمة، الشجاعة، العفة، والعدالة، ولكن الجديد عند ابن العربي أنه يستخرج أصول هذه الفضائل من الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبذلك يجعلها أموراً شرعية، بل نراه في العواصم (252 - 259) ـ يتتبع معانيها عند الفلاسفة بالنقد والتزييف.
(2) انظر: العواصم: 252، السراج: 15/أ، بيان كشف الألفاظ: 256، التعريفات: 49، الكليات: 222/2 - 224، كشاف اصطلاحات الفنون: 223/2 - 229 (ط: تراثنا).

وتَعْصِيَ دَاعِيَ الْهَوَىٰ، وَأَنْ تَحْكُمَ نَفْسَكَ، وَلاَ تُحَكِّمْ نَفْسَكَ عَلَيْكَ، فَتَمِيلَ إِلَىٰ رُعُونَاتِ الْبَشَرِيَّةِ، وَتَزِيغَ عَنْ مُقْتَضَى الصِّفَاتِ الإِلَٰهِيَةِ، وَتُرَكِّبُ عَلَيْهَا مَعْنَى الْحِكْمَةِ وَتَفْسِيرِهَا وَصَوَاحِبَاتِهَا الثَّلاَثَةِ وَمَعَانِيهَا، وَوَصْف اللهِ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ بِالْحَكِيمِ [1] الَّذِي هُوَ أَصْلُ هَذَا الْعِلْمِ وَالتَّعْلِيمِ، وَكَيْفَ تَتَعَلَّقُ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَتَرْجِعُ إِلَىٰ وَصْفِ اللهِ الْعَلِيِّ وَاسْمِهِ الْحَسَنِ.

وَأَمَّا الشَّجَاعَةُ[2] فَهِيَ ثُبُوتُ الْقَلْبِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْمُتَضَادَّاتِ(١) مِنَ الْمَخَاوِفِ وَالْمَرْجُوَّاتِ، وَلَمْ يَحُزْ أَحَدٌ فِي الإِسْلاَمِ هَذِهِ(٢) الصِّفَةَ حَاشَا أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ، فَإِنَّهُ كَانَ أَشْجَعَ الأُمَّةِ[3] بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِذْ ثَبَتَ قَلْبُهُ فِي مَوَاضِعَ زَاغَتْ فِيهَا الْقُلُوبُ، وَذَلِكَ إِذْ نَزَلَتِ الْمُصِيبَةُ الْعُظْمَىٰ(٣) بِمَوْتِ[4] رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَاخْتَلَطَ عُمَرُ[5]، وَخَرِسَ عُثْمَانُ[6]، وَاسْتَخْفَىٰ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَاسْتَسْلَمَ سَائِرُ الْخَلْقِ، فَكَانَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ مَا قَصَّرَتْ عَنْهُ جَمِيعُ الأُمَّةِ.

---

(١) أ: المضادة.

(٢) ك: هذاه.

(٣) ب: والرزية العظمىٰ.

. . . .

(1) انظر: شرح اسم الجلالة: «الحكيم» من الأمد: 98/أ ـ ب، 99/أ.

(2) انظر: العواصم: 255، العارضة: 139/9، التعريفات: 67، كشاف اصطلاحات الفنون: 229/2 (ط: تراثنا).

(3) انظر هذه المواقف في العواصم: 373، الأحكام: 867 - 869، العارضة: 144/9، ففيها تفصيل لبعض ما أجمله هنا.

(4) انظر سيرة ابن هشام: 1069/4، تاريخ الطبري: 207/3، السيرة النبوية لابن كثير: 470/4، الإمتاع للمقريزي: 548/1.

(5) العواصم: وأما عمر فأهجر.

(6) العواصم: وأما عثمان فسكت، الأحكام: فبهت.

قَالَ[1] لِلنَّاسِ[١]: «مَا مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَإِنَّمَا وَاعَدَهُ اللهُ كَمَا وَاعَدَ[٢] مُوسَىٰ[2]، وَلَيَرْجِعَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَلَيُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَ النَّاسِ[٣] وَأَرْجُلَهُمْ، فَجَاءَ أبو بَكْرٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ وَكَانَ غَائِباً فِي مَنْزِلِهِ بِالسُّنْحِ[3]، فَدَخَلَ مَنْزِلَ ابْنَتِهِ عَائِشَةَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ مُسَجًّىٰ بِثَوْبِهِ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَبَّلَهُ، وَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي طِبْتَ حَيّاً وَمَيِّتاً. . . الْحَدِيثَ[4]. إِلَى أَنْ خَرَجَ وَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّداً فَإِنَّ مُحَمَّداً قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ فَإِنَّ اللهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ وَتَلَا ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ. . . الآية** ﴾ (آل عمران: 144).

فَخَرَجَ النَّاسُ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ يَتْلُونَهَا كَأَنَّهَا لَمْ تَنْزِلْ إِلَّا ذَلِكَ الْيَوْمَ[5].

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ أَيْنَ يُدْفَنُ؟

فَقَالَ قَوْمٌ: يُدْفَنُ بِالْبَقِيعِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: بِمَكَّةَ.

---

(١) في جميع الأصول: الناس، والمثبت هو المشهور في الروايات.
(٢) ك: وعده.
(٣) أ، ب: ناس.

. . . .

(1) أي عمر رضي الله عنه انظر العواصم: 374.
(2) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾ (البقرة: 50).
(3) طرف من أطراف المدينة المنورة بينها وبين منزل رسول الله ﷺ ميل. ياقوت الحموي: معجم البلدان: 256/3.
(4) انظر البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ: 8/5، والنسائي في الجنائز: 270/1 رقم 1466، ومسند أبي بكر للسيوطي رقم: 494 (ط: الغماري).
(5) انظر البخاري في الجنائز: 91/2، الإمام أحمد 220/6.

وَقَالَ قَوْمٌ: بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ إِذَا فُتِحَتْ يُحْمَلُ إِلَيْهَا.

فَقَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُهُ ﷺ يَقُولُ: «مَا دُفِنَ قَطُّ نَبِيٌّ(١) إِلَّا حَيْثُ مَاتَ»(1).

وَاخْتَلَفُوا فِي مِيرَاثِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا نُورثُ»(2) فَتَذَكَّرُوا قَوْلَهُ وَرَضُوا حُكْمَهُ.

وَارْتَدَّتِ(٢) الْعَرَبُ بِمَنْعِ الزَّكَاةِ، فَجَزِعَ جَمِيعُ النَّاسِ وَأَشَارُوا عَلَيْهِ(٣) بِتَرْكِ الزَّكَاةِ حَتَّى يَتَمَكَّنَ الْإِسْلَامُ فَقَالَ: وَاللهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ(3).

وَأَرْسَلَ جَيْشَ أُسَامَةَ(4) عَلَىٰ مَا كَانَ بَعَثَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ، فَقَالُوا: كَيْفَ تَتْرُكُ الْمَدِينَةَ وَالْعَرَبُ قَدِ ارْتَدَّتْ حَوْلَهَا؟ فَقَالَ: وَاللهِ لَوْ لَعِبَتِ الْكِلَابُ بِخَلَاخِيلِ نِسَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَا رَدَدْتُ جَيْشاً أَنْفَذَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَداً، فَقِيلَ لَهُ:

---

(١) أ: نبيّ قطّ.
(٢) ب: فارتدت.
(٣) أ: إليه.

(1) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الجنائز، بَلَاغاً: 231/2.
(2) هذا جزء من حديث طويل رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي 185/8، ومسلم في الجهاد رقم: 1760، والترمذي في السير رقم: 1610، وأبو داود في الخراج رقم: 2963، والنسائي في قسم الفيء: 132/7، وانظر السيوطي: مسند أبي بكر: 102.
(3) رواه البخاري في استتابة المرتدين 191/9، ومسلم في الإيمان: 52/1، ومالك في الموطأ كتاب الزكاة: 269/1، والترمذي في الإيمان رقم: 261، وأبو داود في الزكاة رقم 1556، والنسائي في الزكاة: 14/5، وانظر مسند أبي بكر للسيوطي: 45.
(4) هو الصحابي الجليل أسامة بن زيد بن حارثة، حبّ رسول الله ﷺ ومولاه وابن مولاه، توفي رضي الله عنه في خلافة معاوية رضي الله عنه حوالي: 54 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب لابن عبد البر: 57/1، والإصابة لابن حجر: 31/1.

وَمَعَ مَنْ تُقَاتِلُ الْعَرَبَ؟ قَالَ: وَحْدِي حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي[1].

وَهَمَّتِ الأَنْصَارُ بِالاِسْتِبْدَادِ بِالْبَيْعَةِ، فَبَادَرَ إِلَيْهِمْ، وَدَخَلَ مَجْلِسَهُمْ عَلَيْهِم، وَخَطَبَ خُطْبَتَهُ الْمَشْهُورَةَ[2] فِيهِمْ(١)، ثَابِتَ الْقَلْبِ، حَاضِرَ الْعِلْمِ، ذَلِقَ اللِّسَانِ، بَصِيراً بِمَقَاطِعِ الأَدِلَّةِ وَالْبَيَانِ، حَتَّى انْقَادُوا إِلَىٰ خِلاَفَتِهِ، وَاخْتَارَ أُمَرَاءَ(٢) الأَجْنَادِ فِي الأَقْطَارِ، فَمَا وُجِدَ بَعْدَهُمْ أَحَدٌ يَنُوبُ مَنَابَهُمْ، هَذَا وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، فَكَيْفَ لَوْ كَانَتْ فِيهِ مِرَّةٌ؟.

وَبِفَضِيلَةِ الشَّجَاعَةِ تَتَطَهَّرُ النَّفْسُ عَنْ رَذِيلَةِ الْهَلَعِ وَالتَّهَوُّرِ.

وَأَما الْعِفَّةُ[3]: فَهِيَ كَفُّ النَّفْسِ عَنِ الْمَكْرُوهِ، وَبِهَا يَكُونُ الْحَيَاءُ وَالصَّبْرُ وَالسَّخَاءُ وَالْوَرَعُ وَالْقَصْدُ وَالْوُدَّةُ وَحُسْنُ السَّمْتِ(٣)، وَبِهَا تَتَنَزَّهُ النَّفْسُ عَنِ الشَّرَهِ وَالْجُمُودِ.

وَأَمَّا الْعَدَالَةُ[4]: فَهِيَ انْتِظَامُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ عَلَىٰ وِفْقِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْخِصَالِ الثَّلاَثَةِ(٤) الْمُتَقَدِّمَةِ. . . . .

---

(١) فيهم ساقطة من: ك، م.
(٢) ب: إسراء، واسْتُدْرِكَ الخَطَأُ فِي الهَامِشِ.
(٣) ك، أ، م: المودة وحسن السيمة.
(٤) أ: الثلاث.

. . . .

(1) ذكره السيوطي في جمع الجوامع (مسند أبي بكر: 155) وعزاه إلى البيهقي وأشار إليه برمز «الحسن» ومعنى تنفرد سالفتي، أي يفرق بين رأسي وجسدي.
(2) حديث السقيفة رواه الإمام أحمد في مسنده: 213/1 (ط: المعارف) وحكم عليه الشيخ أحمد شاكر بصحة الإسناد.
(3) انظر العواصم: 256 - 258، العارضة: 145/9، التعريفات 81، الكليات: 282/3، كشاف اصطلاحات الفنون 229/2 (ط: تراثنا).
(4) انظر: الأمد: 106/ب، العواصم: 258، بيان كشف الألفاظ: 156، التعريفات: 79، الكليات: 253/3، كشاف اصطلاحات الفنون: 1015/4 (ط: خياط).

وَهِيَ(١) الْمُرَادُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ[1] بِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمَنَامِ لِمَنْ رَآهُ «شَيَّبَتْنِي هُودٌ» لقوله ـ سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ ـ: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ﴾ (هود: 112).

وَهِيَ الْعَدَالَةُ وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي حَمَلَنَا اللهُ عَلَيْهِ، وَدَعَانَا إِلَيْهِ، وَتُرَكِّبُ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ حَالِ النَّفْسِ وَأَحْكَامِهَا وَتَصَرُّفِهَا(٢) عَلَى الآيَتَيْنِ، وَتَرُدُّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى الْعَدَالَةِ وَتُبَيِّنُ فَضِيلَتَهَا.

وَبِهَذِهِ(٣) الْفَضِيلَةِ تَتَطَهَّرُ النَّفْسُ عَنِ الْجَوْرِ(٤)، وَهُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الْمَعْنَى الْمُلَائِمِ لِلْعَقْلِ وَالشَّرْعِ.

---

(١) أ: وهو. وفي ك: وهذا.
(٢) أ، ك: وتصرفاتها.
(٣) ب: وهذه.
(٤) ب: الجود.

....

(1) العبارة كما وردت عند الغزالي كما يلي:
«وقد رأى بعض المشايخ رسول الله في المنام فقال: ما الذي أردت بقولك: شيبتني هود وأخواتها؟ فقال: قوله: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ﴾. يعني الاستمرار على الصراط المستقيم، وطلب التوسط بين هذه الأطراف شديد، وهو أدق من الشعرة». ميزان العمل: 268، وانظر: معارج القدس في مدارج معرفة النفس للغزالي أيضاً: 88.

قلت والحديث الشريف «شيبتني هود وأخواتها» أخرجه الترمذي في التفسير رقم: 3293، وقال: هذا حديث حسن غريب، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ورجاله رجال الصحيح، قاله الهيثمي في مجمع الزوائد: 37/7، وحَسَّنَهُ السخاوي في المقاصد الحسنة: 255، وصححه الشيخ الألباني في الجامع الصغير: 231/3 رقم 3614. انظر العجلوني: كشف الخفاء: 15/2، السيوطي: الدرر المنتثرة: 133، ابن الديبع: تمييز الطيب من الخبيث: 92.

ذِكْرُ أَقْسَامِ حَالِ النَّفْسِ

وَقَسَّمَ اللهُ ـ تَعَالَىٰ ـ حَالَ النَّفْسِ [1] قِسْماً بِه[1] يَتَبَيَّنُ أَمْرُهَا، وَتَزِيدُ الْمَعْرِفَةُ بِهَا، وَيَدُلُّ عَلَىٰ وُجُودِ رَبِّهَا وَصِفَاتِهِ، وَحِكْمَتِهِ فِي أَحْكَامِهِ، وَذَلِكَ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ لِثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: أَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ، وَلَوَّامَةٌ، وَمُطْمَئِنَّةٌ.

فَالأَمَّارَةُ بِالسُّوءِ [2] هِيَ الَّتِي لَا يَلُوحُ لَهَا طَمَعٌ إِلَّا تَعَرَّضَتْ لَهُ، وَلَا تَبْدُو لَهَا

---

(١) به: ساقطة من: ب.

(1) وقد تعرض المؤلف رحمه الله إلى هذا الموضوع في سراج المريدين فقال: «اعلموا وفقكم الله أنّ بناء (ن ف س) في لسان العرب يتصرف على معان قد بيناها في الأمد (18/أ ـ وما بعدها) وغيره، أصلها أنها ذات الشيء وروحه ورفيقه ودمه، ويرتبط بهذه الأربعة غيرها، وربما رجعت إلى اثنين، وقد تكون ممدوحة وقد تكون مذمومة.

والنفس حيث ما ردَّدْنَاهُ نريد به الجملة الآدمية بذاتها وصفاتها وروحها وجميع ما تشتمل عليه ظاهراً وباطناً.

وللآدمي ثلاث حالات أخبر الله سبحانه عنها بثلاثة أخبار:

أحدها: أن تكون المعصية شأنه كله. الثانية: أن يكون مطيعاً من وجه وفي حال، عاصياً من وجه وفي حال. الثالثة: أن يكون مطيعاً في كل حال، أو في أكثر الأحوال، بحيث يغلب خيره شره، فالنفس الأولى هي الأمارة بالسوء، والنفس الثانية هي اللوامة، والثالثة هي المطمئنة». السراج 76/أ. وقال في موضع آخر 75/أ: «وللنفس ثلاثة أعوان: إبليس، والدنيا، والهوى، وليس لها إلّا ناصر واحد وهو العقل، والكل من حزب الشيطان والعقل من حزب الرحمن، والقضاء يسيطر على الكل يفصل بين تنازعهم ويمضي كل أحد إلى ما كتب له».

(2) انظر: التعريفات: 137، كشاف اصطلاحات الفنون: 1402/6 (ط: خياط).

شَهْوَةُ إِلَّا اقْتَضَتْهَا، لَمْ تَسْلُكْ سَبِيلَ الرَّشَادِ، وَلَا اسْتَضَاءَتْ بِنُورِ السَّدَادِ[١]، وَلَا أَحْكَمَتْهَا الرِّيَاضَةُ، فَهِيَ تَهِيمُ مِنَ الْبَطَالَةِ فِي كُلِّ وَادٍ، وَذَلِكَ الَّذِي يُعبَّرُ عَنْهُ بِالْهَوَى.

وَأَمَّا اللَّوَّامَةُ: فَإِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ[٢] مِنَ الْمَعْصِيَةِ، أَدْرَكَ ما قَدَّرَهُ[٣] اللهُ ـ تَعَالَى ـ لَا مَحَالَةَ، وَخَلَقَ لَهُ الشَّهْوَةَ تَقْتَضِيهَا[٤] الْمَعْصِيَةُ، وَخَلَقَ لَهُ الْعَقْلَ يَقْتَضِيهِ الْكَفُّ عَنْهَا، وَخَلَقَ الْمَلَكَ مُعِيناً لِلْعَقْلِ، وَخلَقَ الشَّيْطَانَ مُعِيناً لِلشَّهْوَةِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَيْهِ لَمَّةٌ، وَالْقَدَرُ فَوْقَ ذَلِكَ كُلِّهِ[٥]، فَإِنْ كَفَّ عَنِ الْمَعْصِيَةِ بِسَابِقِ الْفَضْلِ لَهُ بِالْعِصْمَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهَا بِنَافِذِ الْقَدَرِ، وَأَدْرَكَتْهُ رَحْمَةٌ، فَأَعْقَبَ ذَلِكَ نَدَامَةً عَلَى مَا فَعَلَ، وَمَلَامَةً لِنَفْسِهِ فَتِلْكَ حَالَةٌ مَحْمُودَةٌ، وَلَهَا ـ إِنْ شَاءَ اللهُ ـ عَاقِبَةٌ جَمِيلَةٌ لِخُلُوصِ[٦] التَّوْبَةِ، وَهِيَ حَالَةُ أَكْثَرِ الْخَلْقِ.

وَلِفَضْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ، أَقْسَمَ اللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ بِهَا فَقَالَ: ﴿ وَ أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾ (القيامة: 2).

وَقِيلَ: الَّتِي أَقْسَمَ اللهُ بِهَا هِيَ الَّتِي تَلُومُ عَلَى التَّقْصِيرِفِي الطَّاعَةِ[1].

---

(١) ب: السواء وفي الهامش السدد.
(٢) ك، م: حقه.
(٣) ك، م: أدركها قدرة الله.
(٤) أ: تقتضيه. وفي: ك: وتقتضيه.
(٥) كله: ساقطة من: ك، م.
(٦) أ: بخلوص.

....

(1) عرفها المؤلف في السراج: 75/أ فقال: «هي التي إذا عثرت استقلت، وإذا طغت رجعت، وإذا =

وَقِيلَ: لَمْ يُقْسِم اللهُ قَطُّ[١] بِنَفْسٍ، وَإِنَّمَا نَفَى الْقَسَمَ بِهَا، وَقَوْلُهُ: ﴿أُقْسِمُ﴾ أَصْلِيَّةٌ فِي النَّفْيِ.

وَقِيلَ: هِيَ زَائِدَةٌ وَلَكِنَّ الْقَسَمَ عَلَىٰ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ كَأَنَّهُ قَالَ: أُقْسِمُ بِرَبِّ يَوْمِ[٢] الْقِيَامَةِ وَنَحْوِهِ[1].

وَأَمَّا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ[2]: فَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ وَتَمَكَّنَتْ، وَلَهَا فِي الاِسْتِقْرَارِ مَنَازِلُ[3] لَمْ يُحِطْ بِهَا الْعُلَمَاءُ.

الْمَنْزِلَةُ الْأُولَىٰ: الطُّمَأْنِينَةُ بِالتَّوْحِيدِ، حَتَّى لَا يَكُونَ بِهَا انْزِعَاجٌ بِرَيْبٍ.

الْمَنْزِلَةُ الثَّانِيَةُ: الطُّمَأْنِينَةُ بِذِكْرِ اللهِ، حَتَّى لَا يَكُونَ لِغَيْرِهِ عِنْدَهَا[4] قَدْرٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا جُمْدَانُ، سِيرُوا، سَبَقَ الْمُفَرِّدُونَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: الَّذِينَ اهْتَدَوا بِذِكْرِ اللهِ يَضَعُ الذِّكْرُ عَنْهُمْ أَوْزَارَهُمْ[5]».

الْمَنْزِلَةُ الثَّالِثَةُ: الطُّمَأْنِينَةُ بِالْيَقِينِ حَتَّى لَا يَجْرِي عَلَيْهَا وَسْوَاسٌ، وَهَذَا لَيْسَ لِأَحَدٍ[6]، قَالَ اللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ

---

(١) قط: ساقطة من: ك، م.

(٢) يوم: ساقطة من: أ.

= عصت استغفرت، وهي أبداً في اضطراب». انظر: التعريفات 127، كشاف اصطلاحات الفنون: 1402/6 (ط: خياط).

(1) انظر أقسام القرآن لابن قيم الجوزية: 11 - 15.

(2) عرفها المؤلف في السراج: 75/أ، فقال: «هي التي سارت على الجَادَّة واستقرت في موطن الطاعة». وانظر: التعريفات: 127، كشاف اصطلاحات الفنون: 1402/6 (ط: خياط).

(3) انظر هذه المنازل في السراج: 76/ب.

(4) في السراج: حتى لا ترى لسواه لذة.

(5) أخرجه مسلم في الذكر رقم: 2676 عن أبي هريرة، مع اختلاف في اللفظ.

(6) في السراج: وهذا للأنبياء، فإنْ تَطَرَّقَ دَفَعَهُ بالتوحيد وهذا للأولياء، فإنْ تَطَرَّقَ دفعه بالمجاهدة، وهذا للمؤمنين.

بِاللهِ﴾ (فصلت: 35). وَقَالَ الصَّحَابَةُ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا شَيْئاً لأَنْ نَخِرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفَنَا الطَّيْرِ أَخَفُّ(١) عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: ذَلِكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ[1].

يَعْنِي: مُجَاهَدَةَ دَفْعِهِ، إِذْ لاَبُدَّ مِنْ وَقْعِهِ، فَرَحِمَ اللهُ الْخَلْقَ حِينَ ابْتَلاَهُمْ بِهِ بِأَنْ جَعَلَ مُجَاهَدَتَهُمْ فِي دَفْعِهِ إِيمَاناً صَرِيحاً(٢).

الْمَنْزِلَةُ الرَّابِعَةُ: الطُّمَأْنِينَةُ بِطَاعَةِ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ، حَتَّى لاَ يَكُونَ لَهُ فِي الْمَعْصِيَةِ حَظٌّ، وَهَذَا مُمْكِنٌ فِي الْكَبَائِرِ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَفِي الصَّغَائِرِ لِلأَنْبِيَاءِ ـ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ ـ وَالأَوْلِيَاءِ.

الْمَنْزِلَةُ الْخَامِسَةُ: الطُّمَأْنِينَةُ بِالتَّوْبَةِ، حَتَّى لاَ يَبْقَىٰ لِلْمَعْصِيَةِ فِي النَّفْسِ أَثَرٌ.

الْمَنْزِلَةُ السَّادِسَةُ: الطُّمَأْنِينَةُ بِالْبِشَارَةِ، كَقَوْلِ الصَّادِقِ ﷺ: فُلاَنٌ فِي الْجَنَّةِ، أَوْ قَدْ غُفِرَ لَهُ[2].

الْمَنْزِلَةُ السَّابِعَةُ: الطُّمَأْنِينَةُ بِالْبُشْرَىٰ عِنْدَ الْمَوْتِ، كَقَوْلِ(٣) الْمَلَكِ لِلْمَيِّتِ[3](٤) اخْرُجِي أَيَّتُهَا الرُّوحُ الْمُطْمَئِنَّةُ(٥) إِلَىٰ رَحْمَةِ اللهِ وَرِضْوَانِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (يونس: 64).

---

(١) أ: أهون.
(٢) صريحاً: ساقطة من: ك، م.
(٣) ب: يقول.
(٤) أ: للحي.
(٥) ك، م: الطيبة.

(1) نحوه في مسلم كتاب الإيمان رقم: 132 عن أبي هريرة، وأبي داود في الأدب: رقم 5111، وأحمد في المسند رقم 2097 (ط: شاكر).
(2) انظر أحاديث المَبشَّرينَ بالجنة في أبي داود في سننه رقم: 4648 - 4650، الترمذي في المناقب رقم: 3749.
(3) في السراج: «الطمأنينة بالبشارة عند الموت من جهة الملك القابض لروحه».

وَتُرَتِّبُ عَلَيْهِ سَائِرَ الْبِشَارَاتِ الْمُتَرَادِفَةِ فِي الْقَبْرِ وَالنَّشْرِ وَالْعَرَصَاتِ، عِنْدَ نُزُولِ الْمَخَاوِفِ بِمَا يُشاهَدُ مِنْ عَظِيمِ الْهَوْلِ وَشِدَّةِ الْكَرْبِ، وَجَوَازِ الصِّرَاطِ وَتَطَايُرِ الصُّحُفِ، وَنَصْبِ الْمِيزَانِ وَزَفْرَةِ جَهَنَّمَ، وَنِدَاءِ الرَّبِّ الْمُتَحَابِّينَ[1] وَالْمُقْسِطِينَ.

فَهَذِهِ أَقْسَامُ النَّفْسِ وَأَحْوَالُهَا، وَأُصُولُ مَرَاتِبِ كُلِّ قِسْمٍ مِنْهَا، وَوَجْهُ تَرْتِيبِهَا فِي الْعِلْمِ، وَذِكْرُهَا عِنْدَ التَّعْلِيمِ وَمَا يَرْتَبِطُ بِهَا، وَسَوْقُهَا عِنْدَ التَّعْبِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، وَتَرْكِيبُهَا عَلَى الآيَاتِ حَيْثُ مَا وَرَدَتْ مِنْ كِتَابِ اللهِ، وَضَمُّ نَشْرِهَا بِذِكْرِ مَا يَتَّصِلُ بِهَا وَيَنْفَصِلُ عَنْهَا، وَإِذَا عَرَفْتَ مَعْنَى النَّفْسِ وَحَالَهَا، وَانْقِسَامَهَا فِي صِفَاتِهَا، وَنُقْصَانَهَا أَوْ كَمَالَهَا[2]، وَتَصَرُّفَهَا فِي أَفْعَالِهَا، وَأَحْكَامَهَا فِي انْكِفَافِهَا وَاسْتِرْسَالِهَا، وَتَوَصُّلِهَا[3] إِلَىٰ بَارِئِهَا[4] بِاسْتِدْلَالِهَا، فَقَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ ـ كَمَا قَدَّمْنَا ـ فِي الْقَسَمِ بِهَا:

وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ مِنْهَا مَا عَظَّمَ اللهُ، ـ وَكُلٌّ عَظِيمٌ ـ، لِأَنَّ اللهَ خَلَقَهُ، وَمِنْهَا مَا صَغَّرَهُ[4] لِأَنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ[5] ـ ذَمَّهُ وَحَقَّرَهُ، أَوْ يُقَالُ فِيهِ: إنه صَغِيرٌ بِمَعْنَىٰ أَنَّ قُدْرَةَ اللهِ أَعْظَمُ مِنْهُ.

وَلَقَدْ كُنْتُ يَوْماً فِي جَامِعِ الْخَلِيفَةِ بِبَغْدَادَ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَإِذَا بِصَبِيٍّ وَاقِفٍ عِنْدَ حَائِطِ الْمَقْصُورَةِ لَمْ يَبْلُغْ ثَمَانِيَةَ أَعْوَامٍ بِحَالٍ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ فِي التَّوْحِيدِ وَيُورِدُ فِيهِ مَسْطُوراً بَدِيعاً، تَعْجَزُ الْمَشْيَخَةُ عَنْهُ قَدْ كَانَ لُقِّنَهُ، فَذَكَرَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابنَ الْمُبَارَكِ سُئِلَ عَنِ التَّوْحِيدِ فَقَالَ: هُوَ تَرْكُ التَّعَجُّبِ، وَمَعْنَىٰ هَذَا: أَلَّا تَرَىٰ شَيْئاً بَدِيعاً مُتْقَناً

---

(١) أ: بالمتحابين.
(٢) ك، م: وكمالها.
(٣) أ، ب: توصيلها.
(٤) ب: نازلها.
(٤) ك، م: ما صغر الله.
(٥) ب: لأنه سبحانه.

فَتَعْجَب مِنْهُ لِأَنَّ قُدْرَةَ اللهِ أَعْظَمَ مِنْهُ، فَجَعَلْتُ أَنَا أَعْجَبُ وأُطْرِقُ مُدَّةً مُتَفَكِّراً فِي جَوْدَةِ، حِفْظِهِ(١)، وَحُسْنِ إيرَادِهِ عَلَىٰ فَرْطِ صِغَرِ سِنِّهِ. فَلَنَا نَحْنُ أَنْ نُعَظِّمَ مَا عَظَّمَ اللهُ لِأَنَّهُ خَلْقُ اللهِ، وَلَنَا أَنْ نُصَغِّرَهُ لِأَنَّ اللهَ ـ تَعَالَىٰ ـ أَعْظَمُ مِنْهُ، أَوْ بِإِضَافَتِهِ إِلَىٰ غَيْرِهِ. وَعَلَىٰ هَذَا الْمَعْنَىٰ خَرَجَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ(٢): «يَا أَبَا عُمَيْر، مَا فَعَلَ النُّغَيْر»[1].

لَيْسَ لَنَا نَحْنُ تَصَرُّفٌ فِي الاِعْتِقَادِ وَالْقَوْلُ فِي هَذَا إِلَّا هَكَذَا.

فَأَمَّا(٣) الرَّبُّ ـ سُبْحَانَهُ ـ فَلَهُ أَنْ يُعَظِّمَ مَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَمِنْ تَعْظِيمِهَا عِندَهُ نْ يُقْسِمَ بِهَا، أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ أَقْسَمَ بِحَيَاةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِكْرَاماً لَهُ وَتَشْرِيفاً فَقَالَ: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الحجر: 72)[2].

ثُمَّ زَادَهُ تَشْرِيفاً بِأَنْ أَقْسَمَ بِخَيْلِهِ وَضُبَاحِهَا*، وَضَرْبِهَا فِي الْأَرْضِ وَانْقِدَاحِهَا، وَغَارَاتِها فِي صَبَاحِهَا*(٤)، وَإِذَا قَالَ ذَلِكَ سُبْحَانَهُ وَعَظَّمَ وَأَقْسَمَ بِهَا وَتَكَلَّمَ فَيَكُونُ هَذَا مَخْصُوصاً بِالْبَارِىءِ عَلَىٰ قَوْلٍ[3]، وَفِي آخَرَ يَكُونُ لَنَا أَنْ نُقْسِمَ بِمَا أَقْسَمَ بِهِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِ(٥) مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَسَمَ بِغَيْرِ اللهِ كَانَ مَمْنُوعاً فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ قَطْعاً، لِذَرِيعَةِ(٦) تَعْظِيمِ الْخَلْقِ لِغَيْرِ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ وَاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ لَهُمْ أَثَراً

---

(١) أ: لفظه.

(٢) أ: قوله ﷺ.

(٣) ب: وأما.

(٤) ما بين النجمتين ساقط من: أ.

(٥) أ: غيرها واستُدْرِكَ الخطأ في الهامش.

(٦) ك، م: للذريعة.

(1) أخرجه البخاري في الأدب: 436/10 وفي مواضع أخرى (من الفتح)، ومسلم في الآداب: رقم: 2150 من حديث أنس بن مالك، والنُّغَيْرُ تصغير النُّغر وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار، ويجمع على نِغْرَان. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث: 86/5.

(2) قارن بالقشيري في لطائف الإشارات: 277/3.

(3) انظر أقسام القرآن لابن قيم الجوزية: 7.

فِي نَفْعٍ أَوْ ضُرٍّ، فَنُهُوا عَنْ ذَلِكَ حَسْماً لِلْبَابِ، حَتَّى اسْتَقَرَّ التَّوْحِيدُ فِي الْقُلُوبِ وَقَدَّرَ الْكُلُّ اللهَ ـ تَعَالَىٰ ـ حَقَّ قَدْرِهِ(١)، وَلِذَلِكَ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ(٢): أَفْلَحَ(٣) وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، دَخَلَ الجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ(1)(٤).

وَقِيلَ: إِنَّمَا أَقْسَمَ بِهَا لِمَا فِيهَا مِنْ عَظِيمِ الْقُدْرَةِ للهِ ـ تَعَالَىٰ ـ، وَكُلُّ قَسَمٍ أَقْسَمَ اللهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ فَإِنَّهُ بِمَخْلُوقَاتِهِ، إِلَّا فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ(2) فَإِنَّهُ أَقْسَمَ فِيهَا بِنَفْسِهِ(٥).

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ ﴿ **فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ** ﴾ (الذاريات: 23).

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ ﴿ **قُل إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ** ﴾ (يونس: 53)(٦).

الثَّالِثُ: قَوْلُهُ ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ (النساء: 64).

الرَّابِعُ: قَوْلُهُ ﴿ **قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ** ﴾ (التغابن: 7).

الْخَامِسُ: قَوْلُهُ ﴿ **فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ** ﴾ (المعارج: 40).

وَالنُّكْتَةُ الْعُظْمَىٰ وَالْفَائِدَةُ الْكُبْرَىٰ فِي ذِكْرِهِ لِهَذَا الْقِسْمِ الْخَامِسِ بِإِدْخَالِ

---

(١) ك، م: وقدر الله لكل حق قدره.
(٢) قال: ساقطة من: أ.
(٣) ك، م: قد أفلح.
(٤) دخل الجنة إن صدق: ساقطة من: أ.
(٥) ب: في نفسه.
(٦) ك: والثاني: فوربك.

(1) الذي في مسلم: «أفلح وأبيه إن صدق، أو دخل الجنة وأبيه إن صدق» كتاب الإيمان: رقم: 11، وانظر: البخاري في الإيمان 97/1، ومالك في قصر الصلاة في السفر: 175/1، وأبو داود في الصلاة، رقم: 391، والنسائي في الصيام: 121/4.
(2) فإنه مواضع منها الرعد: 92، مريم: 68.

حَرْفِ «لَا» فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَسَاقُ قَسَمِهِ فِيهِ بِنَفْسِهِ مَسَاقَ قَسَمِهِ(١) بِمَخْلُوقَاتِهِ، لِئَلَّا يَظُنَّ مُقصِّرٌ(٢) أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَذِكْرُ(٣) القَوْلِ فِي تِلْكَ الأَقْسَامِ عَلَىٰ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ مُمْتَنِعٌ فِي قَوْلِهِ ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ وَهُوَ شَافٍ كَافٍ لِكُلِّ مُتَكَلِّفٍ رَمَىٰ(٤) بِالْقَوْلِ فِي تِلْكَ الآيَاتِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ، فَافْهَمُوهُ تَرْشُدُوا، وَتَيَقَّنُوا(٥) أَنَّهَا لَيْسَتْ بِنَفْيٍ، وَلَا بِرَادَّةٍ لِكَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ، فَقَدْ رَدَّهُ قَوْلُهُ: ﴿ كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ ﴾ (المعارج: 39).

ثُمَّ قَالَ: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾.

وَأَنَا أَقُولُ إِنَّهُ لَوْ أَقْسَمَ بِهَا(٦) مُقْسِمٌ لَمَا أَقْسَمَ بِهَا إِلَّا بِالصِّيغَةِ(٧) الَّتِي ذَكَرَ اللهُ ـ تَعَالَىٰ ـ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: لَا(٨) أَحْلِفُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ إِنَّهُ لَقَدْ كَانَ كَذَا وَكَذَا. . . وَالصَّحِيحُ الاقتِدَاءُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ»[1].

فَقَدْ أَقْسَمَ اللهُ بِمَا أَقْسَمَ، فَقَوْلُهُ الْحَقُّ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا أَمَرَ، وَشَرْعُهُ مُتَّبَعٌ، وَيَحِقُّ(٩) لِلنَّفْسِ أَنْ تُعَظَّمَ فَإِنَّ لَهَا خِصَالاً وَصِفَاتٍ(١٠)، وَهِيَ جَادَّةُ الْمَعْرِفَةِ وَطَرِيقُ التَّوْحِيدِ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَسَدِ مُنَازَعَاتٌ.

---

(١) مساق قسمه: ساقطة من: ك، م.
(٢) ك، م: مفسر.
(٣) ك، م: أو ذكر.
(٤) ك، م: مكلف رمى.
(٥) أ: تلقنوا.
(٦) ك، م: قسم به.
(٧) ب: الصبغة.
(٨) ك، م: لو.
(٩) ك، م: ولحق.
(١٠) في كل النسخ: وصفاتاً.

(1) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في الشهادات: 162/3.

ذِكْرُ الْمُنَازَعَةِ بَيْنَ[١] النَّفْسِ وَالْجَسَدِ[٢]

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَصْبَحَ ابنُ آدَمَ كَفَّرَتْ[٣] أَعْضَاؤُهُ اللِّسَانَ تَقُولُ: اتَّقِ اللهَ فِينَا، فَإِنَّكَ إِذَا اسْتَقَمْتَ اسْتَقَمْنَا، وَإِذَا اعْوَجَجْتَ اعْوَجَجْنَا»[1].

فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْجَسَدَ تَحْتَ حُكْمِ النَّفْسِ، وَأَنَّهُ يَتَّقِي الْهَلاكَ مِنْهَا بِمَا يُلْقِي إِلَى اللِّسَانِ، وَكَفَّرَ[٤] الْجَسَدُ اللِّسَانَ أَيْ: سَلَّمَ عَلَيْهِ بِالْخُضُوعِ وَالِانْحِنَاءِ، وَهُوَ[٥] سَلامُ الأَعَاجِمِ، وَعَبَّرَ ﷺ عَنِ السَّلامِ بِتَكْفِيرِ[٦] الأَعَاجِمِ[٧]، لأَنَّهُمَا أَعْجَمِيَّانِ، وَلأَنَّهُ الْغَايَةُ فِي الْخُضُوعِ، فَضَرَبَ الْمَثَلَ بِهِ لِعَظِيمِ التَّقِيَّةِ فِيهِ. وَفِي الْحَدِيثِ حِكَمٌ اسْتَوْفَيْنَا شَرْحَهَا[٨] فِي «مُخْتَصَرِ النَّيِّرَيْنِ»[٩].

---

(١) ب: التي بين.
(٢) أ، ك، م: بين النفس والجسد.
(٣) ب: بعدت، واسْتُدْرِكَ الخطأ في الهامش، ك، م: كبرت.
(٤) ك، م: كَبَّرَ.
(٥) أ: وهي.
(٦) ك، م: بتكبير.
(٧) ما بين النجمتين ساقط من: أ.
(٨) ك، م: شرحه.
(٩) أ: كتاب.

(1) لفظ الحديث كما ورد عند الترمذي في الزهد رقم: 2409: «إِذَا أَصْبَحَ ابنُ آدَمَ، فَإِنَّ الأَعْضَاءَ كُلَّهَا تُكَفِّرُ اللِّسَانَ، فَتَقُولُ: اتَّقِ فِينَا، فَإِنَّمَا نَحْنُ بِكَ، إن اسْتَقَمْتَ اسْتَقَمْنَا، وَإِن اعْوَجَجْتَ اعْوَجَجْنَا» =

مِنْهَا أَنْ يُقَالَ(١): كَيْفَ كَفَّرَ(٢) الْجَسَدُ اللِّسَانَ دُونَ النَّفْسِ وَهِيَ الْحَاكِمَةُ لِلِّسَانِ؟.

لأَنَّهَا مَلِكُ الْبَدَنِ، أَوْ فَارِسُهُ، عَلَى اخْتِلَافِ الْمَقَاصِدِ فِي ضَرْبِ الأَمْثَالِ، بِهَا اسْتَقَرَّتْ فِي الْبَدَنِ اسْتِقْرَارَ الْمَلِكِ، وَالْحَوَاسُّ جَوَاسِيسُ لَهَا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مُطَّلَعٌ، فَمُطَّلَعُ الْبَصَرِ الأَلْوَانُ، وَمُطَّلَعُ السَّمْعِ الأَصْوَاتُ، وَهَكَذَا إِلَىٰ آخِرِهَا، فَيُنْهُونَ(٣) إِلَى النَّفْسِ مَا يَطَّلِعُونَ عَلَيْهِ.

وَعَنْ كَعْبٍ[1] «إِنَّ الإِنْسَانَ عَيْنَاهُ هَادٍ، وَأُذُنَاهُ قُمْعٌ، وَلِسَانُهُ تُرْجُمَانٌ، وَيَدَاهُ جَنَاحَانِ، وَرِجْلَاهُ بَرِيدَانِ(٤)، وَالقَلْبُ مَلِكٌ، فَإِذَا طَابَ المَلِكُ طَابَتْ جُنُودُهُ»[2].

وَفِي جَامِعِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ[3] ....

(١) ك، م: ومنها أن يقول.
(٢) ك، م: كبر.
(٣) ك، م: فينمون.
(٤) أ، ب: بريد.

= وأخرجه ابن خُزيمة في صحيحه، والبيهقي في «شعب الإيمان» وقال عنه شيخنا ناصر الدين الألباني: حسن، صحيح الجامع الصغير: 156/1.
والتكفير هو أن ينحني الإنسان ويطأطىء رأسه قريباً من الركوع، انظر الزمخشري: الفائق في غريب الحديث: 268/3، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث: 188/4.

(1) هو كعب بن مَاتِع الحِمْيَرِيُّ اليَمَانِيُّ العلامةُ الحَبْرُ، كان يهودياً فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وَحَسُنَ إسلامه، وكان يحدث كثيراً من كتب الإسرائيليات. ابن سعد: الطبقات: 445/7، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 489/3.

(2) تمام الحديث أن كعب الأحبار قال: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فقلت: إِنَّ الإِنْسَانَ عَيْنَاهُ... الحديث، فقالت: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: قلت: أورد هذا الأثر الغزالي في الإحياء: 13/3، وعلّق العراقي عليه بقوله: «أخرجه أبو نعيم في الطب النبوي، والطبراني في «مسند الشاميين». والله أعلم بدرجته.

(3) هو الإمام الحافظ عبد الرزاق بن هَمَّام الحِمْيَرِيّ مولاهم، أبو بكر الصّنعاني، روى عن الأوزاعي والإمام مالك وخلق كثير، ولد سنة 126، وتوفي سنة 211، انظر: طبقات ابن سعد: 548/5، والجرح =

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[1] قَالَ: «الْقَلْبُ مَلِكٌ وَلَهُ جُنُودٌ، فَإِذَا أَصْلَحَ اللهُ الْمَلِكَ صَلُحَتْ جُنودُهُ، وَإِذَا فَسَدَ الْمَلِكُ فَسَدَتْ جُنُودُهُ، الْأُذُنَانِ قُمْعٌ، وَالْعَيْنَانِ(١) مسلحَةٌ، وَاللِّسَانُ تُرْجُمَانٌ، وَالْيَدَانِ جَنَاحَانِ، والرِّجْلَان بَرِيدَانِ(٢)، الْكَبِدُ رَحْمَةٌ، والطِّحَالُ ضَحكٌ، وَالْكُلْيَتَان مكرٌ، والرئةُ نفسٌ، فَإِذا صَلَحَ(٣) المَلِكُ صَلُحَتْ جُنُودُهُ وَإِذَا فَسَدَ المِلكُ فَسَدَتْ جُنُودُهُ»(٤)[2].

(١) واو العطف في الجمل التالية ساقطة من: أ، ب.
(٢) أ، ب: بريد.
(٣) أ، ك، م: أصلح.
(٤) وإذا فسد الملك فسدت جنوده: ساقطة من: أ.

. . . .

= والتعديل: 38/6، ووفيات الأعيان: 216/3، وسير أعلام النبلاء: 563/9، وتهذيب التهذيب: 310/6.

(1) هو الصحابيُّ الجليل عبد الرحمان بن صخر الدَّوْسي، وهو أشهر من أن يُتَرْجَم له، قال عنه الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره، توفي رضي الله عنه سنة: 59، انظر في ترجمته، ابن قتيبة: المعارف: 120، ابن عبد البر: الاستيعاب: 202/4، الذهبي: تذكرة الحفاظ: 32/1.

(2) أورد المؤلف هذا الحديث في سراج المريدين: 66/أ وعقب عليه بقوله: وهذا لا يحتاج إليه مع كلام النبوة وينبوع الحكمة، قال النبي ﷺ: «أَلَا إنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً... الحديث».
قلت: وحديث أبي هريرة أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه: 221/11 رقم: 20375، ورواه البيهقي في الشعب كما ذكره المتقي الهندي في كنز العمال: 241/1. وثمة اختلاف يسير في ألفاظ الحديث.

ذِكْرُ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي النَّفْسِ وَالْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ

وَإِذا ذَكَرَتِ الفَلَاسِفَةُ مَعْنَىٰ[١] هَذِهِ الأَمْثَالِ، فَفِيهَا حُجَّةٌ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهَا: إِنَّ النَّفْسَ تَتَجَلَّىٰ لَهَا الْحَقَائِقُ دُونَ نَظَرٍ، وَإِذَا كَانَ اللِّسَانُ خَادِماً لِلنَّفْسِ فَكَيْفَ تُكَفِّرُهُ[٢] الأَعْضَاءُ دُونَهَا؟.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ التَّمْثِيلَاتِ الْوَارِدَةَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ لَا مَطْمَعَ فِي الْإِحَاطَةِ بِمُتَعَلَّقَاتِهَا، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ[٣] مِنْهَا بِمِقْدَارِ مَا تَفِيضُ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْهَا، وَلَعَلَّ الْجَسَدَ إِنَّما يَقْصِدُ اللِّسَانَ[٤] لِأَنَّهُ الأَدْنَىٰ إِلَيْهِ وَالظَّاهِرُ لَهُ.

وَقِيلَ: الْمَعْنَىٰ أَنَّهُ[٥] يُوَرِّعُهُ بِاللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ كَمَا فَعَلَتِ الصِّدِّيقَةُ حِينَ قَالَتْ: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَـٰنِ مِنْكَ إِن كُنْتَ تَقِيّاً﴾ (مريم: 17).

وَهَذَا مَثَلٌ ضَرَبَهُ لِجِنَايَةِ اللِّسَانِ عَلَى الْبَدَنِ[٦]، فَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا فِيهِ هلَاكُهُ وَهَلَاكُ الْبَدَنِ مَعَهُ.

وَمِنَ الرِّبَاطِ الَّذِي بَيْنَ الْجَسَدِ وَالنَّفْسِ مِثَالٌ غَرِيبٌ ضَرَبَهُ الْعُلَمَاءُ، وَأَسْنَدَهُ

---

(١) ك، م: صفة معنى.
(٢) ك: تكبر، م: تكبره.
(٣) ك، م: أحد.
(٤) ك، م: الإنسان.
(٥) أنه: ساقطة من: أ، ب.
(٦) ب: كناية اللسان دل بالبدن.

بَعْضُهُمْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ[1] وَلَمْ يَصِحَّ، قَالُوا: «بَلَغَ مِنَ الْخُصُومَةِ بَيْنَ الْخَلْقِ(١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى الرُّوحِ وَالْجَسَدِ، فَيَقُولُ الرُّوحُ: رَبِّ هَذَا الَّذِي عَمِلَ(٢) الْعَمَلَ، فَخَلِّدْ عَلَيْهِ الْعَذَابَ، فَيَقُولُ لَهُ(٣) الْجَسَدُ: رَبِّ(٤) وَمَا كُنْتُ أَنَا؟ إِنَّمَا كُنْتُ(٥) أَبْسُطُ بِهِ، وَأَقْبِضُ بِهِ، وأَعْمَلُ بِهِ، وَأَقُومُ بِهِ وَأَقْعُدُ(٦)، فَيُقَالُ(٧) لَهُمَا: أَرَأَيْتُمَا لَوْ(٨) أَنَّ أَعْمَىٰ وَمُقْعَداً(٩) أَدْخِلاَ حَائِطاً مُثْمِراً، فَقَالَ الْبَصِيرُ الْمُقْعَدُ(١٠): أَنَا لاَ أَنَالُهُ، فَقَالَ لَهُ الأَعْمَىٰ: أَنَا أَحْمِلُكَ عَلَىٰ عُنُقِي حَتَّىٰ تُدْرِكَهُ، فَأَخَذَهُ فَحَمَلَهُ حَتَّى أَخَذَ مِنَ الثَّمَرِ وَأَكَلاَ جَمِيعاً، عَلَىٰ مَنْ يَكُونُ الْعَذَابُ؟ فَيَقُولُ: عَلَيْهِمَا جَمِيعاً.

وَلِعَظِيمِ مَوْقِعِ مَعْرِفَةِ النَّفْسِ(١١) مِنْ مَعْرِفَةِ الرَّبِّ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ ﴾ (الحشر: 19).

---

(١) ك، م: الخلائق.

(٢) ب: على.

(٣) له: ساقطة من: أ، ب.

(٤) ب: ساقطة من: ك، م.

(٥) كنت: ساقطة من: ك، م.

(٦) ك، م: وأقعد به.

(٧) ك، م: فيقول.

(٨) لو: ساقطة من: ك.

(٩) ب: مقعد.

(١٠) أ: للأعمى، وفي: ب: للمقعد.

(١١) ك، م: وتعظيم معرفة النفس.

. . . .

(1) هو الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله ﷺ وصاحبه، حَبْرُ الأمة وتُرجُمَان القرآن، توفي رضي الله عنه سنة: 63، انظر: الاستيعاب: 350/2، والإصابة 330/2، وتذكرة الحفاظ: 40/1.

(2) لم أعثر على هذا الحديث الباطل المكذوب على رسول الله ﷺ بنصه كما ذكره ابن العربي، وإنما وجدت في الموضوعات لابن الجَوْزي: 249/3 حديثاً يشبهه عن أنس بن مالك، وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع، كما أورده السيوطي في اللآلىء المصنوعة: 449/2 - 450 وعزاه إلى الدارقطني، وحكم عليه بالوضع كذلك، انظر الفتني: تذكرة الموضوعات: 224.

فَإِنَّكَ لَا تَغْفُلُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِكَ إِلَّا وَقَدْ تَرَكَّبَتْ عَلَيْهِ[١] غَفْلَةٌ بِرَبِّكَ، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْكَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَطَرِيقٌ مَهْيَعٌ إِلَيْهِ، وَالْبَارِئُ[٢] ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ يُبَصِّرُكَ نَفْسَهُ بِنَفْسِكَ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ **وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ، وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ** ﴾ (الذاريات: 20، 21).

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ، فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُنَّ، وَفِي النَّفْسِ، وَنَفْسُكَ أَقْرَبُ إِلَيْكَ وَأَقْعَدُ بِكَ.

فَهَذَا طَرِيقٌ وَأَصْلٌ فِي التَّفْسِيرِ، وَقَانُونٌ مِنَ التَّأْوِيلِ فَخُذْ بِهِ، وَرَكِّبْ عَلَيْهِ مَا فِي ابْنِ آدَمَ مِنَ الْآيَاتِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ **سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ، أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ** ﴾ (فصلت: 52).

قِيلَ: تَسْتَدِلُّ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ عَلَى الْبَارِئِ، فَإِذَا عَرَفْتَهُ، اسْتَدْلَلْتَ بِهِ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ.

وَقَوْلُهُ: «فِي الْآفَاقِ»: مِنْ تَغَيُّرِ[٣] الْأَحْوَالِ، وَتَبْدِيلِ الدُّوَلِ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالْغَيْمِ وَالصَّحْوِ، وَظُهُورِ الْإِسْلَامِ وَخُمولِ الْكُفْرِ، إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بِحَارِ[٤] التَّأْوِيلِ، وَمَهَامِهِ التَّفْسِيرِ، وَتُرَكِّبُ عَلَيْهِ مَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ التَّنْظِيرِ.

نُكْتَةٌ فِي الْبَابِ:

وَلَا يَخْفَىٰ فَضْلُ الرُّوحِ عَلَى الْجَسَدِ، فَإِنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ لَمَّا ذَكَرَهُ قَالَ: ﴿ **إِنِّي خَالِقٌ بَشَراً مِنْ طِينٍ** ﴾ (صٓ: 70).

---

(١) ب: عليك.

(٢) ك، م: الله.

(٣) ك، أ، م: تغيير.

(٤) ك، م: بحور.

فَأَضَافَ الْجَسَدَ إِلَى الطِّينِ، وَلَمَّا ذَكَرَ الرُّوحَ أَضَافَهَا إِلَىٰ نَفْسِهِ تَشْرِيفاً فَقَالَ: ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي ﴾ (صۤ: 71).

وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَىٰ أَنَّ الْجَسَدَ يَفْنَىٰ وَالرُّوحُ يَبْقَىٰ، وَالْبَاقِي أَشْرَفُ مِنَ الْفَانِي، وَحَقِيقَةُ التَّفْضِيلِ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَنَا بِالصِّفَاتِ لَا بِالذَّوَاتِ، فَإِنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَىٰ أَنَّ الذَّوَاتِ مُتَجَانِسَةٌ.

مَزِيدُ بَيَانٍ فِيهِ[١]:

قَالَ اللهُ ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿ وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي . . . الْآيَةَ ﴾ (الإسراء: 85)[1].

فَحَجَبَهَا عَنِ الْخَلْقِ، فَتَسَلَّطُوا عَلَيْهَا، وَتَابَعَتِ الصُّوفِيَّةُ الْفَلَاسِفَةَ[2] فِي شَيْءٍ

---

(١) فيه: ساقطة من: ك، م.

. . . .

(1) قد أجاد المؤلف رحمه الله تحقيق هذا الموضوع ـ قضية الروح ـ في تفسيره الكبير الجامع الماتع «معرفة قانون التأويل»: 59/أ ـ 66/ب فقد ذكر فيه أقوال العلماء وَالفِرَق وتحرير آرائهم ومذاهبهم على أفضل وجه وأجمعه فَرَاجِعْهُ. وانظر المتوسط: 121، المسالك في شرح موطأ مالك لوحة: 72، القبس شرح موطأ مالك بن أنس: 10، العواصم: 35، العارضة 42/7، الأحكام: 1224.

(2) على رأس الصوفية المتأثرين بالفلاسفة، شيخه الإمام الغزالي والذي عناه بقوله: «قالوا» فقد صرح باسمه في المسالك: 79 حيث قال: «وأما الذي ذهب إليه الطوسي فهي عبارة فلسفية وهي عن سُبُلِ الشَّرْعِ قَصِيَّة، وقد حام عليها في أكثر كتبه». قلت: وهذه العبارة الفلسفية هي التي أوردها ابن العربي هنا بقانون التأويل، وهي عند الغزالي في «روضة الطالبين»: 70 كالتالي: (. . . فإن قيل فما معنى قوله: ﴿ قل الروح من أمر ربي ﴾؟ وما معنى عالم الأمر وعالم الخَلْق؟ فيقال: إن كل ما يقع عليه مساحة وتقدير فهو من الأجسام وعوارضها، فهذا هو عالم الخَلْق، والخَلْق هاهنا بمعنى التقدير لا بمعنى الإيجاد والإحداث، يقال خَلَق الشيء: قدّره، وكل ما لا كمِّيَّةَ له ولا تقدير يقال إنه أمر ربانيّ . . . فكل ما هو من هذا الجنس من أرواح البشرية وأرواح الملائكة يقال أنه من عالم الأمر، وعالم الأمر عبارة عن الموجودات الخارجة عن الحس والخيال والجهة والمكان والتحيز والدخول تحت المساحة والتقدير، لانتفاء الكمية عنه، فإن قيل: فهذا يُوهِمُ أنَّ الروح قديم ليس بمخلوق، فيقال: قد توهم هذا قوم ضلال، فمن قال إنه ليس بمخلوق بمعنى أنه غير مقدر بكمية لأنه لا يتجزأ أو لا يتحيز فهو مصيب، إلا أنه مخلوق بمعنى أنه حادث وليس بقديم . . .)». =

مِنْ أَغْرَاضِهَا فِيهَا، قَالُوا: الْعَالَمُ عَالَمَانِ، عَالَمُ الْخَلْقِ، وَعَالَمُ الأَمْرِ، وَالرُّوحُ[1] مِنْ عَالَمِ الأَمْرِ(١)، وَأَشَارُوا إِلَىٰ أَنَّ(٢) الْخَلْقَ مِنَ العَالَمِ مَا كَانَ كَمِّيّاً[2] مُقَدَّراً، وَالأَمْرَ مَا لَمْ يَكُنْ مُقَدَّراً، وَالرُّوحُ عِنْدَهُمْ حَادِثٌ وَلاَ يَكُونُ عِنْدَهُمْ مُحْدَثٌ(٣) فِي احْتِرَازَاتٍ مِنْ مَقَاصِدَ لاَ خَيْرَ فِيهَا قَدْ بَيَّنَّاهَا فِي كُتُبِ(٤) «الأُصُولِ»، وَأَوْضَحْنَا أَنَّ الْعَالَمَ وَكُلَّ مَا سِوَى اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ مَخْلُوقٌ دَاخِلٌ فِي الْكَمِّيَّةِ مُقَدَّرٌ(٥)، وَإِنَّمَا الَّذِي يَتَقَدَّسُ عَنِ الْكَمِّيَّةِ وَيَتَعَالَىٰ عَنِ التَّقْدِيرِ هُوَ اللهُ وَحْدَهُ، وَيَكَادُ يَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ تَحْلِيقاً(٦) عَلَىٰ مَذَاهِبِ الْحُلُولِيَّةِ، وَاعْتِصَاماً(٦) بِمَذْهَبِ النَّصَارَىٰ فِي عِيسَىٰ، وَالْقَوْلُ مُسْتَوْفىً فِي كُتُبِ «الأُصُولِ» عَلَىٰ فَسَادِ ذَلِكَ كُلِّهِ بِالدَّلِيلِ، وَمَا أَبْعَدَهُ عَنِ التَّحْصِيلِ وَأَفْسَدَهُ فِي التَّأْوِيلِ، وَلَقَدْ عَجِبْتُ مِنْ حِكَايَةِ الطُّوسِيِّ[3](٥) لَهُ(٧)، وَلَقَدْ تَأَمَّلْتُهُ مَعَهُ وَمُذْ فَارَقْتُهُ تَأَمُّلَ الْمُصَنِّفِ(٨) لَهُ، الْمُجْتَهِدِ فِي بَيَانِهِ، فَمَا وَجَدْتُ لَهُ فِي الثُّبُوتِ قَدَماً، وَلاَ اسْتَمَرَّ عَلَىٰ سَبِيلِ التَّحْقِيقِ لِقَاصِدٍ أَمَماً. وَكَذَلِكَ تَسَوَّرَ الْقَاضِي

---

(١) الأمر ساقطة من: ب، واستُدْرِكَ الخَطَأُ في الهامش.

(٢) أن: ساقطة من: ك، م.

(٣) أ، ب: محدثاً.

(٤) ك، م: قيدناها من كتاب.

(٥) أ: مقدور.

(٦) ك، ب: تحليق... اعتصام.

(٧) له: ساقطة من أ، وفي: ب: الطوسي محمد.

(٨) ب: المنصف.

. . . .

= وانظر مثل هذا الكلام في كيمياء السعادة له: 506، وللتوسع في معرفة آراء المتصوفة انظر: الرسالة القشيرية: 49/1، 308/2، اللمع للطوسي: 554 عوارف المعارف للسُّهْرَوَرْدِي: 443 - 452، كشاف اصطلاحات الفنون: 18/3 - 28 (ط: تراثنا) وانظر نقد وتقويم هذه الآراء من وجهة شرعية كتاب «الروح»: 144 لابن قيم الجوزية ففيه تتبع عظيم.

(1) الكلام التالي أورده المؤلف في قانون القاهرة 60/ب ـ 61/أ مع اختلاف في الألفاظ.

(2) في قانون القاهرة 60/ب: كثيفاً.

(3) انظر تعليقنا السابق.

عَلَيْهَا، وَأَطْنَبَ الْقَوْلَ فِيهَا، وَأَبَانَ بِالدَّلِيلِ أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ جَوْهَراً أَوْ عَرَضاً، وَأَشَارَ إِلَىٰ أَنَّهَا عَرَضٌ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْلُومِ فِي كُتُبِهِ[1]، وَمَالَ الْجُوَينِيُّ إِلَىٰ أَنَّهَا جِسْمٌ تَعْوِيلاً عَلَىٰ ظَوَاهِرِ الشَّرْعِ فِيمَا أَضَافَ إِلَيْهَا مِنَ الأَفْعَالِ، وَأَخْبَرَ عَنْهَا مِنَ الأَحْوَالِ، وَخَاصَّةً فِي(١) الْعُرُوجِ وَالانْتِقَالِ وَالأَكْلِ فِي الْجِنَانِ، وَذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الأَجْسَامِ(٢)[2].

وَأَشَارَ جَمَاعَةٌ إِلَىٰ أَنَّ الرُّوحَ تُفَارِقُ الْبَدَنَ، وَهِيَ عَرَضٌ فَتَقُومُ بِجُزْءٍ مِنَ الْجِسْمِ تُضَافُ إِلَيْهِ هَذِهِ الأَوْصَافُ كُلُّهَا الَّتِي تَسْتَحِيلُ عَلَى الأَعْرَاضِ، وَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَشَارَ إِلَىٰ هَذَا الْمَعْنَىٰ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَفْنَى تَأْكُلُهُ الأَرْضُ(٣) إِلَّا عَجْبَ الذَّنَبِ مِنْهُ خُلِقَ وَفِيهِ يُرَكَّبُ»[3] فَتَعَارَضَتْ هَذِهِ

---

(١) في: ساقطة من: أ، ك.

(٢) أ: الأجساد.

(٣) تأكله الأرض: ساقطة من: أ، ب.

. . . .

(1) لم أتمكن من معرفة آراء الباقلاني في الروح، فهو لم يتطرق لهذا الموضوع في كتبه التي بين أيدينا، والذي عثرت عليه هو ما نقله ابن العربي عنه في «قانون القاهرة» لوحة 63/ب: قال: «إن الروح عرض يحدث في ظاهر الأجسام الكثيفة».

(2) قال الجويني ما نصه: «الأظهر عندنا أن الروح أجسام لطيفة مشابكة للأجسام المحسوسة، أجرى الله تعالى العادة باستمرار الأجسام ما استمرت مشابكتها لها، فإذا فارقتها يعقب الموت الحياة في استمرار العادة. ثم الروح من المؤمن يعرج به ويرفع في حواصل طيور خضر إلى الجنة، ويهبط به إلى سحيق من الكفرة (هكذا بالأصل وهو تحريف) كما وردت به الآثار، والحياة عرض تحيا به الجواهر، والروح يحيا بالحياة أيضاً وإن قامت به الحياة، فهذا قولنا في الروح» الإرشاد: 377.

قال ابن العربي في «قانون القاهرة: 60/ب» «ألف الجويني ثلاثة مجلدات في الكلام على حقيقته ولم يصف (كذا) فيه شيئاً غير أنه حكى أقوال الناس وجميع الفرق».

قلت: وإلى هذا التأليف أشار الجويني في العقيدة النظامية: 59، حيث قال: «لَوْ ذهبتُ أتكلم في الروح لطال المرام، وقد جمعت كتاباً سميته «كتاب النفس» وهو يشمل قريب من ألف ورقة».

(3) أخرجه البخاري في التفسير: 424/8، ومسلم في الفتن رقم: 2955، ومالك في الموطأ كتاب الجنائز: 239/1، وأبو داود في سننه رقم: 4743، والنسائي في الجنائز: 111/4، كلهم عن أبي هريرة بلفظ: كُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ الأَرْضُ» ولم ترد كلمة «يفنى» فالله أعلم بها.

الأَعْرَاضُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا، فَتَوَقَّفَ قَوْمٌ عَنْهَا، وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: *أَنَّ الرُّوحَ بِالدَّلِيلِ الْقَاطِعِ الْعَقْلِيِّ مَخْلُوقٌ مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ، يَكْفُرُ جَاحِدُ ذَلِكَ.

الثَّانِي*(١): أَنَّ الرُّوحَ بِالدَّلِيلِ الْقَاطِعِ الشَّرْعِيِّ بَاقِيَةٌ لاَ فَنَاءَ لَهَا، وَالنَّظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَنَّهَا عَرَضٌ أَوْ جَوْهَرٌ؟ فَهَذَا مَوْضِعُ الإِشْكَالِ، وَمَحَلُّ الاِجْتِهَادِ، وَسَبِيلُ الْعُذْرِ فِي ذَلِكَ مُمَهَّدٌ لِمَنِ اضْطَرَبَ فِيهِ(٢) قَوْلُهُ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ(٣) رَأْيُهُ، وَالأَقْوَى أَنَّهَا عَرَضٌ لاَ جَوْهَرٌ، وَصِفَةٌ غَيْرُ مَوْصُوفٍ، فَإِنَّ التَّحَامُلَ عَلَى الأَلْفَاظِ فِي تَأْوِيلِهَا وَصَرْفِهَا مِنَ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ، أَقْرَبُ فِي النَّظَرِ مِنَ الاِضْطِرَابِ فِي الأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي تُوجِبُ أَنَّهَا لاَ تَقُومُ بِنَفْسِهَا حَسْبَ مَا سَطَّرْنَاهُ فِي كُتُبِ «الأُصُولِ» مِنْ كَلاَمِنَا، وَنَقَلْنَاهُ مُنْتَحَلاً عَنْ عُلَمَائِنَا(1)، وَهُوَ قَانُونٌ عَظِيمٌ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ فِي الأَغْرَاضِ الْعِلْمِيَّةِ، وَصَرِّفُوهِ(٤) فِي الإِبْرَامِ وَالاِنْتِقَاضِ عِنْدَ التَّصَرُّفِ فِي وُجُوهِ التَّأْوِيلِ.

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من: ب، ك، م.

(٢) فيه: ساقطة من: أ.

(٣) عليه: ساقطة من: ك، م.

(٤) ب: وصرفه.

. . . .

(1) هنا ينتهي نص قانون القاهرة 61/أ.

ذِكْرُ الاعْتِذَارِ عَنْ عُدُولِ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْكِتَـابِ إِلَىٰ أَدِلَّةِ الْعُقُولِ

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا عُذْرُ عُلَمَائِكُمْ فِي الْإِفْرَاطِ بِالتَّعَلُّقِ بِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ دُونَ الشَّرْعِ الْمَنْقُولِ فِي مَعْرِفَةِ الرَّبِّ، وَاسْتَوْغَلُوا فِي ذَلِكَ[1]؟.

قُلْنَا: لَمْ يَكُنْ هَذَا لِأَنَّهُ[١] خَفِيَ عَلَيْهِمْ أَنَّ كِتَابَ اللهِ مِفْتَاحُ الْمَعَارِفِ، وَمَعْدِنُ الأَدِلَّةِ، لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ لَيْسَ إِلَىٰ غَيْرِهِ سَبِيلٌ، وَلَا بَعْدَهُ دَلِيلٌ، وَلَا وَرَاءَهُ لِلْمَعْرِفَةِ مُعَرَّسٌ وَلَا مَقِيلٌ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا[٢] وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ وَقَعَتْ فِي كِتَابِ اللهِ مُخْتَصَرَةً بِالْفَصَاحَةِ، مُشَاراً[٣] إِلَيْهَا بِالْبَلَاغَةِ، مَذْكُوراً[٣] فِي مَسَاقِهَا الْأُصُولُ، دُونَ التَّوَابِعِ وَالْمُتَعَلِّقَاتِ

---

(١) أ: ولكنه.

(٢) أرادوا: ساقطة من ك، م.

(٣) ك، م: مشار... مذكور، ولكل وجه صحيح في العربية.

....

(1) قال المؤلف حول هذا الموضوع في سراج المريدين: 52/ب ما يأتي: «... نشأت المبتدعة من القدرية وأترابهم، فتكلموا بألفاظ الأوائل من عرض وجوهر وحامل ومحمول، وخاضوا في أن العرض يتعدد، وأن الجوهر الفرد لا يتعدد، وركّبوا عليه أدلة التوحيد، وهذا وإن كان يفضي إلى تحقيق، ولكنه خروج عن سيرة السلف، ويصلح للغلبة في الجدال، وإلّا فقد أغنى الله في كتابه بما وضع من أدلته، «وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ». ولو لم يمكنوا أنفسهم من هذه الألفاظ معهم ولا انقادوا في تَرْدَادِهَا في النظر إليهم، لكانوا قد سدّوا من البدعة باباً، وطمسوا وجهاً، فإن المداخلة لهم، فيها إطالة النفس، وما حلت عقدة الحبس».

مِنَ الْفُرُوعِ، فَكَمَّلَ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ الاخْتِصَارَ، وَعَبَّرُوا(١) عَنْ(٢) تِلْكَ الْإِشَارَةِ بِتَتِمَّةِ الْبَيَانِ، وَاسْتَوْفَوْا(٣) الْفُرُوعَ وَالْمُتَعَلِّقَاتِ بِالْإِيرَادِ.

الثَّانِي: أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُبَصِّرُوا الْمُلْحِدَةَ، وِيُعَرِّفُوا(٤) الْمُبْتَدِعَةَ أَنَّ مُجَرَّدَ الْعُقُولِ الَّتِي يَدَّعُونَهَا لِأَنْفُسِهِمْ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا مِعْيَارُهُمْ، لَا حَظَّ لَهُمْ فِيهَا، وَزَادُوا أَلْفَاظاً حَرَّرُوهَا بَيْنَهُمْ، وَسَاقُوهَا فِي سَبِيلِهِمْ، قَصْداً لِلتَّقْرِيبِ، وَمُشَارَكَةً لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنْ مُنَازَعَتِهِمْ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ كَيْفَ دَارَتِ الْحَالُ مَعَهُمْ مِنْ كَلَامِهِمْ بِمَنْقُولٍ(٥) أَوْ مَعْقُولٍ، فَإِنَّهُمْ فِيهِ عَلَىٰ غَيْرِ تَحْصِيلٍ[1](٦)، وَذَلِكَ يَتَبَيَّنُ بِتَتَبُّعِ أَدِلَّتِهِمْ فِي الْفُصُولِ، فَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ قَدْ أَوْعَبَ الْقَوْلَ فِي حَدَثِ الْعَالَمِ، وَنَبَّهَ بِاخْتِلَافِ الأَعْرَاضِ عَلَيْهَا فِي الانْتِقَالَاتِ[2]، وَكَذَلِكَ كَرَّرَ الْقَوْلَ فِي

---

(١) ك، م عمدوا، ب: سقطت.

(٢) عن: ساقطة من: ب.

(٣) ب: استوفروا.

(٤) م: ويفرقوا.

(٥) ك، م: كلام منقول.

(٦) أ: سهى الناسخ فكرر العبارة مرتين.

. . . .

(1) انظر هل يرضي هذا الاعتذار علماء السلف؟ في رأينا أنه لا يرضيهم ومن أراد الوقوف على ذلك فليرجع إلى ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: 144/7، وابن أبي العز في شرح عقيدة الطحاوي: 152 - 159.

(2) هذا الدليل هو المعتمد عند ابن العربي رحمه الله، فهو يقول عنه: «. . . الاستدلال بالتغير على الحدوث إليه يرجع كل بسيط وموجز من الأدلة، وعليه عَوَّلَ الخليل إبراهيم عليه السلام. . .» المتوسط في الاعتقاد: 7.

وقال في واضح السبيل: 65/أ (مخطوط مكناس: 926 تفسير): «. . . الدليل على حدث العالم قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً ﴾ وللعلماء في إثبات حدث العالم طرق كثيرة منها بسيطة، ومنها وجيزة، وأبسطها ما انعقد عليه القول وذكر فيه الدليل مرتباً على أربع مقدمات: المقدمة الأولى: إثبات الأعراض. الثانية: إثبات حدثها. الثالثة: إثبات استحالة تعري الجواهر عنها، إذ الجواهر لا تسبق الحوادث. الرابعة: إثبات استحالة حوادث لا أول لها، فإذا ترتبت هذه الأربعة صحّ المطلوب. . .» للتوسع في معرفة هذا الدليل انظر: «الوصول إلى معرفة الأصول» =

دَلَالَةِ التَّوْحِيدِ بِالتَّمَانُعِ (١)[1] فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (المؤمنون: 91).

وَقَوْلِهِ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء: 22).

وَهَذَانِ الدَّلِيلَانِ هُمَا اللَّذَانِ بَسَطَ الْعُلَمَاءُ وَمَهَّدُوا بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ فُصُولٍ وَتَوابِعَ، ثُمَّ تَكَلَّمُوا مَعَ الْمُخَالِفِينَ بِمُجَرَّدِ الأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ غَيْرِ هَذَيْنِ، لِيَرَى الْمُلْحِدُ أَنَّهُ مَحْجُوجٌ بِكُلِّ طَرِيقٍ، وَقَدْ مَهَّدْنَا ذَلِكَ فِي كُتُبِ «الأُصُولِ»، فَلْيُنْظَرْ فِيهَا وَلْيُنْقَلْ(٢) مِنْهَا.

وَقَدْ غَلَا بَعْضُ النَّاسِ فَقَالَ: لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ شَيْءٌ إِلَّا وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ، وَتَكَلَّفَ سَرْدَ(٣) ذَلِكَ، فَمَا ظَنُّكَ بِأَدِلَّةِ الْعُقُولِ، وَمَا سَطَّرَهُ الْعُلَمَاءُ، إِنَّهُ بِذَلِكَ لأَجَدُّ، وَفِيهِ لأَوْجَدُ(٤).

---

(١) ب: قد يتمانع.

(٢) ب، ك، م: وينقل.

(٣) ك: بعد.

(٤) ب، ك، م: أوجد.

. . . .

= للمؤلف: 17، ابن فورك «رسالة التوحيد» 3/ب ـ 4/أ (مخطوط عارف حكمت: 926 تفسير) الجويني «لمع الأدلة» 76، البيهقي: «الاعتقاد»: 38، وقال عنه ابن تيمية: «إن هذا الأصل في إثبات وجود الله ليس من أصول الدين، وهذه الطريقة مما يعلم بالإضطرار أن محمداً ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه، ولهذا اعترف حذّاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها باطلة عندهم، وإن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقاً...» درء تعارض العقل والنقل: 39/1.

(1) وطريقة الأشاعرة في تقرير هذا الدليل كالتالي: «لو افترضنا وجود إلٰهين قادرين على الفعل والتَّرْك أمكن التمانع بينهما بأن يريد أحدهما؛ تحريك الجسم، ويريد الآخر تسكينه، ويقصد كل منهما إلى تنفيذ مراده، فلا يخلو الأمر من وقوع أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

الاحتمال الأول: تقدير حصول مراد كل منهما وذلك محال، لما يلزم عليه من اجتماع الضدين. =

= الاحتمال الثاني: تقدير ارتفاع مراد كل منهما، وذلك محال أيضاً لامتناع خلو الجسم عن الحركة والسكون، ولو صح وقوع هذا التقدير لما استحق كل منهما أن يكون إلّهاً لعجزه عن تنفيذ مراده.

الاحتمال الثالث: تقدير نفاذ مراد أحدهما دون الآخر، وحينئذ فالذي نفذ مراده هو الإِلّه ٱلْقَادِرُ دون غيره».

قلت: هذا الدليل هو الحجة المعتمدة عند جلّ علماء الكلام في الاستدلال على وحدانية الله عزّ وجلّ، ونحن نوافقهم على أن دليل التمانع دليل عقليٌّ وبرهان تامٌّ على امتناع صدور العالم عن فاعلين قادرين صانعين له، ولكن الاعتراض عليهم يَكْمُنُ في معرفة مطلوب هذه الآية؟ فهل الآية المذكورة تشتمل على دليل التمانع؟ في نظري أن مطلوبها ليس تقرير دليل التمانع، ولا سيقت لِيُسْتَدَل بها على نفي أن يكون هناك شريك لله في خلق العالم وإيجاده، وإنما جاءت الآية لتقرر مطلوب الأنبياء في قضية التوحيد، وهو نفي الكثرة في الألوهية، بمعنى أنه لا يوجد من يستحق العبادة سوى الله، فهو استدلال على وحدة الألوهية بفساد العالم لو وجد من يستحق العبادة مع الله.

انظر بسط هذا الدليل في كتب الأشاعرة: الأشعري في «اللمع»: 20، وفي «رسالته إلى أهل الثغر»: لوحة: 3 (المخطوط المصور بالجامعة العربية رقم: 105 توحيد)، و«رسالة التوحيد» لابن فورك: 4/أ ـ ب، 5/أ (مخطوط عارف حكمت بالمدينة رقم 926 تفسير) وأصول الدين للبغدادي: 75 والتمهيد: 25. والإرشاد: 35. وعند المعتزلة «المغني» للقاضي عبد الجبار: 241/4، 275، 300. أما نقد هذا الدليل من وجهة نظر كلامية فانظر: غاية المرام للآمدي: 152، ومن وجهة نظر فلسفية كلامية: ابن رشد في مناهج الأدلة: 157 (مع ضرورة الرجوع إلى مُقَدِّمة محمود قاسم)، والطوسي في شرحه على تحصيل الرازي: 140. ومن وجهة نظر صوفية: ابن العربي في الفتوحات المكية: 289/2. ولمعرفة رأي السلف في المسألة انظر: كتاب التوحيد لابن تيمية: 75، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز: 25، 32.

ذِكْرُ الخَبَرِ عَنْ عُلُومِ القُرْآنِ

وَقَدْ تَحقَّقَ كُلُّ عَالِمٍ أَنَّ كِتَابَ اللهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ[١] بَيَانٌ لِكُلِّ مَعْلُومٍ، فَإِنَّ الْعُقُولَ وَإِنْ كَانَتْ خُلِقَتْ مُسْتَعِدَّةً لِقَبُولِ الْمَعَارِفِ وَتَمْيِيزِ الْحَقَائِقِ، فَلَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ إِحَاطَتُها بِجُمْلَتِهَا، فَإِنَّ الإِحَاطَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْمُحِيطِ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ قَطْعاً، حَتَّى أَنَّ الأَوَائِلَ قَالُوا: إِنَّ الجُزْءَ[٢] يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مُسَيْطِراً عَلَى الكُلِّ[٣] وَاسْتَحْسَنَهُ إِمَامُ الحَرَمَيْنِ[1]، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِحَسَنٍ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ مَعْلُومٌ مِنْ طَرِيقِ الْعَادَةِ، لَيْسَ[٤] مِنْ طَرِيقِ الْوُجُوبِ الْعَقْلِيِّ، إِذْ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يُيَسِّرَ اللهُ لِلْعُقُولِ[٥] إِدْرَاكَ كُلِّ مَعْقُولٍ، كَمَا

---

(١) أ: رسوله واستدرك الناسخ فوق الكلمة بـ: نبيه.

(٢) أ، ب: الجزئي.

(٣) ك، م، ب: الكلي.

(٤) ليس: ساقطة من: ك، م.

(٥) ب، ك، م: بالعقول.

(1) عبارة الجويني في البرهان: 142/1 - 143 كالآتي: «فأما الموقف الذي يحكم به (العقل) ويحيل تعديه، فهو الإحاطة بأحكام الإلَهيات على حقائقها وخواصها، فأقصى إفضاء العقل إلى أمور جملية منها، والدليل القاطع في ذلك على رأي الإسلاميين أن ما يتصف به حادث موسوم بحكم النهاية، يستحيل أن يدرك حقيقة ما لا يتناهى، وَعَبَّرَ الأوائل عن ذلك بأن قالوا: «تصرف الإنسان في المعقولات يفيض ما يحتمله من العقل عليه، ويستحيل أن يدرك الجزء الكلَّ، ويحيط جزء طبيعي له حكم عقلي بما وراء عالم الطبائع».

وهذه العبارات وإن كانت مستنكرة في الإسلام فهي محومة على الحقائق، ولكن لا يعدم العاقل بكل ما وراء عالم الطبائع، فأما الاحتواء على الحقيقة فهو حكم سلطنة الكل على الجزء».

يَتَيَسَّرُ - بِإِذْنِهِ - فِي الدَّارِ[١] الآخِرَةِ[1]، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي كُتُبِ «الأُصُولِ». وَإِيجَازُ شَرْحِهِ:

أَنَّ المَعْلُومَاتِ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: مَعْدُومٌ وَمَوْجُودٌ، وَالمَوْجُودَاتُ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: خَالِقٍ وَمَخْلُوقٍ، وَالأَوْقَاتُ قِسْمَانِ[٢]: دُنْيَا وَآخِرَةٌ[٣]، وَالأَعْمَالُ قِسْمَانِ: نَافِعٌ وَضَارٌّ.

وَعَلَىٰ هَذَا تُخَرَّجُ جَمِيعُ عُلُومِ القُرْآنِ، وَهُوَ مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُقَلَاءُ مِنَ المُتَشَرِّعِينَ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْمُخْتَلِفُونَ وَتَشَبَّثَ[٤] الْمُلْحِدُونَ بِتَفْسِيرِ هَذِهِ الْمَعَانِي، فَفَسَّرَهَا قَوْمٌ بِمَعَانٍي فَارِغَةٍ، وَآخَرُونَ بِمَعَانِي بَاطِنَةٍ، وَطَائِفَةٌ بِظَاهِرٍ، وَجُمْلَةٌ بِتَأْوِيلٍ مَجَازِيٍّ، وَلَمَّةٌ[٥] بِرَدٍّ كُلِّيٍّ، وَاسْتِيفَاءُ القَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي فِي كُتُبِ «الأُصُولِ»، وَبَيَانُهَا كُلُّهَا عَلَىٰ مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ حَقَائِقِ الصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ.

بَلَىٰ: إِنَّ عُلَمَاءَنَا - رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ - قَالُوا: «لَيْسَ يُمْكِنُ بِالْعُقُولِ إِدْرَاكُ كُلِّ مَعْقُولٍ». بَيْدَ أَنَّ البَارِيءَ - سُبْحَانَهُ - يَصْطَفِي مِنْ عِبَادِهِ مَنْ يُطْلِعُهُ عَلَى الْعُلُومِ[2]، فَيَصِلُ إِلَى الْخَلْقِ بِوَاسِطَةٍ، وَذَلِكَ الْمُصْطَفَىٰ، مِنْهُ يَكُونُ التَّعْلِيمُ، وَعَنْهُ يُؤْخَذُ

---

(١) الدار: غير واضحة في: أ.

(٢) ك، م: على قسمين.

(٣) ك، م: وأخرى.

(٤) أ، ب: وتشتت، ك: تنشت.

(٥) ك، م: وجملة.

. . . .

(1) قلت: إن المعوّل في أمور الدار الآخرة إنما يتوقف على النقل، ولم يقدم ابن العربي دليلاً نقلياً على أن الإنسان في الدار الآخرة يحيط بجميع المعلومات، ولذا فإني أتوقف في هذه المسألة حتى يظهر الدليل.

(2) التي يحتاج إليها الناس في هدايتهم إلى الله سبحانه، والتي يعجز البشر عن إدراكها تفصيلاً.

الْقَانُونُ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ التَّعْوِيلُ، وَبِهِ يُتَوَصَّلُ إِلَى الدَّلِيلِ ، وَوَحْيُ اللهِ هُوَ تِبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَهُدًى لِكُلِّ[١] مُشْكِلٍ ، إِلَّا أَنَّ الْمَرْءَ لَا تُمْكِنُهُ الإِحَاطَةُ بِجَمِيعِ الْعُلُومِ ، فَإِنَّ الْعُمُرَ الطَّوِيلَ لَا يَتَّسِعُ لَهُ، فَكَيْفَ أَعْمَارُنَا الْقَاصِرَةُ، وَهَذِهِ الدَّارُ لَمْ تُخْلَقْ لَهُ، وَالآدَمِيُّ لَمْ يُعَدَّ لَهَا كَمَا هُوَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا[٢] الْمُمْكِنُ الاطِّلَاعُ عَلَىٰ[٣] جُمَلِ الْعُلُومِ ، والإِشْرَافُ عَلَىٰ مَقَاصِدِهَا دُونَ دَرْكِ التَّفَاصِيلِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَىٰ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، وَقَفَ عِنْدَهَا ، وَعَطَفَ عَلَى الْمَقْصُودِ الأَوْفَىٰ، وَتَعَرَّضَ لِلْمَطْلُوبِ الأَعْلَىٰ، وَلَوْ أَنَّ عَبْداً تَجَرَّدَ لِعِلْمٍ وَاحِدٍ لِيُدْرِكَ تَفَاصِيلَهُ، وَيُضَاعَفُ لَهُ عُمْرُهُ مَا أَحَاطَ بِهِ.

بَلَىٰ: إِنَّهُ إِذَا بَلَغَ مَرْتَبَةَ الإِشْرَافِ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُنَّةً عَلَىٰ دَرْكِ التَّفَاصِيلِ ، حَتَّى إِذَا تَعَرَّضَ لِذَلِكَ نَالَهَا بِالْقَانُونِ، فَإِذَا وَصَلْتَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ، فَاجْتَهِدْ لِنَفْسِكَ[٤] أَنْ تَكُونَ مِنَ الْعَامِلِينَ[٥]، فَإِن لم تَقْدِرْ فَمِنَ الْمُبَلِّغِينَ، فَكِلَاهُمَا فِي نَضْرَةٍ وَنَعِيمٍ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: نضَّر اللهُ امْرءاً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ[٦] فَقِيهٍ[1].

---

(١) ب: إلى كل.
(٢) الواو: ساقطة من: أ، ب.
(٣) على: ساقطة من: أ.
(٤) لنفسك: ساقطة من: ك، م.
(٥) أ، ك: العالمين.
(٦) ك، م: وهو غير.

(1) هذا الحديث صحيح متواتر رُوي في معظم كتب السنة المعتمدة بألفاظ متقاربة، وهو في الترمذي كتاب العلم رقم: 2658، وأبو داود في العلم رقم: 3660، وابن ماجه في المقدمة رقم: 250 (ط: الأعظمي) وألف في هذا الحديث الشيخ أحمد بن الصديق الغماري كتاباً سماه «المسلك التبتي بتواتر حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي»، كما كتب الشيخ الزاهد عبد المحسن العباد رسالة في هذا الموضوع سماها «دراسة حديث: نضر الله امرءاً سمع مقالتي، رواية ودراية».

ذِكْرُ أَقْسَامِ الْعُلُومِ

وَإِذَا كَانَتِ الْعُلُومُ مَطْلُوبَةً لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الْعِلْمِ الأَقْصَىٰ، وَهُوَ مَعْرِفَةُ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ، فَلْتُقَدَّمْ عَلَىٰ طَلَبِ الْعُلُومِ مَعْرِفَةُ أَقْسَامِهَا، وَهِيَ عَلَىٰ طَرِيقِ التَّفْصِيلِ لاَ تُحْصَىٰ، وَإِنَّمَا مُدْرَكُهَا الْجُمَلُ، وَالَّذِي يَعلَمُهَا عَلَى التَّفْصِيلِ وَالْجُمْلَةِ هُوَ اللهُ وَحْدَهُ.

قَالَ اللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ: ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ البحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ البَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي. . . الآية ﴾ (الكهف: 109).

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ والبَحْرُ يَمُدُّهُ. . . الآية ﴾ (لقمان: 26).

وَلَيْسَتِ الْكَلِمَاتُ ـ هَا هُنَا ـ الْمَعْلُوماتُ[1] كَمَا ظَنَّهُ أَهْلُ الْجَهَالاَتِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَىٰ فِيهِ مَا سَرَدْنَاهُ فِي كِتَابِ «الْمُشْكِلَيْنِ» لُبَابُهُ:

أَنَّ الْعِلْمَ لاَ بُدَّ أَنْ يَقُومَ عَنْهُ فِي النَّفْسِ خَبَرٌ، وَذَلِكَ الْخَبَرُ هُوَ الْكَلاَمُ[2]، وَهُوَ

. . . .

(1) انظر: القاضي عبد الجبار: تنزيه القرآن: 243.

(2) هذا كلام الأشاعرة الذين أثبتوا الكلام النفسي، مع أن المعروف أن الكلام لا يكون إلاّ حروفاً وأصواتاً دالة على معانٍ. انظر لزاماً كتاب الأخ عبدالله بن يوسف الجُدَيْع: «العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية» (ط: الكويت: 1408).

مِنَ اللهِ صِدْقٌ لِمُوَافَقَتِهِ(١) الْعِلْمَ، وَيُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَبْدِ صِدْقٌ، وَهُوَ مَا وَافَقَ عِلْمَهُ، وَيَكُونُ كَذِباً، وَهُوَ مَا جَاءَ بِخِلَافِ الْعِلْمِ، وَالْكَذِبُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللهِ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَهُ حَالَةُ عِلْمٍ وَشَكٍّ، وَظَنٍّ وَجَهْلٍ وَوَسْوَاسٍ، فَكُلُّ مَعْنىً مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي قَامَ عَنْهُ خَبَرٌ فِي نَفْسِهِ، وَالصِّدْقُ مِنْهَا(٢) مَا وَافَقَ الْعِلْمَ، وَاسْتَحَالَ(٣) عَلَىٰ اللهِ كلُّ هَذِهِ الْحَالَاتِ إِلَّا الْعِلْمَ فَإِنَّهُ لَهُ وَاجِبٌ، فَخَبَرُهُ صِدْقٌ قَطْعاً، لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ أَحَدِهِمَا دُونَ الآخَرِ، فَلِهَذِهِ الْقُرْبَىٰ وَالْمُلَازَمَةِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ فِي الْحَقِيقَةِ جَازَ(٤) أَنْ يُعَبَّرَ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ. وَقَدْ زَلَّ الْجُوَيْنِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ زَلَّةً عَظِيمَةً(٥) لا تقومُ بِهَا اسْتِقَامَةُ(٦) الْعُمُرِ كُلِّهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَشَارَ فِي كِتَابِ «الْبُرْهَانِ»(1) إِلَى اسْتِحَالَةِ تَعَلُّقِ عِلْمِ اللهِ بِالْمَعْلُومَاتِ عَلَىٰ طَرِيقِ التَّفْصِيلِ،

---

(١) ك، م: لموافقة.

(٢) ك، م: منه.

(٣) أ: فاستحال..

(٤) ك، م: بأن.

(٥) عظيمة: ساقطة من: ب، ك، م.

(٦) ك، م: المقامة.

. . . .

(1) 145/1 - 146، ونصّ عبارته كما يلي:

«تردد المتكلمون في انحصار الأجناس كالألوان، فقطع قاطعون بأنها غير متناهية في الإمكان كآحاد كل جنس، وزعم آخرون أنها منحصرة، وقال المقتصدون لا ندري أنها منحصرة أم لا. ولم يثبتوا مذهبهم على بصيرة وتحقيق.

والذي أراه قطعاً أنها منحصرة، فإنها لو كانت غير منحصرة، لتعلق العلم منها بأجناس لا تتناهى على التفصيل، وذلك مستحيل، فإن استنكر الجهلة ذلك وشمخوا بآنافهم وقالوا: الباري سبحانه عالم بما لا يتناهى على التفصيل، سَفَّهْنَا عقولهم... وبالجملة علم الله إذا تعلق بجواهر لا تتناهى فمعنى تَعَلُّقِهِ بها استرسالُه عليها من غير فَرْضِ تفصيل الآحاد، مع نفي النهاية، فإن ما يُحيلُ دخول ما لا يتناهى في الوجود، يحيلُ وقوعَ تقديراتٍ غيرَ متناهيةٍ في العلم والأجناس المختلفة التي فيها الكلام، يستحيل استرسال العلم عليها فإنها متباينة الخواص، وتعلق العلم بها على التفصيل مع نفي النهاية محال، وإذا لاحت الحقائق فليقل الأخرق بعدها ما شاء».

قلت: صَرَّحَ الجُويني في الإرشاد: 98 بأن الله عالم بالكليات والجزئيات فقال: «الباري تعالى =

وَقَالَ(١) فِيمَا أَخْبَرَنِي الطُّوسِيُّ وَالزَّنْجَانِيُّ عَنْهُ - «الَّذِي يُقْطَعُ(٢) بِهِ: انْحِصَارُ الأَجْنَاسِ كَالأَلْوَانِ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُنْحَصِرَةٍ لَتَعَلَّقَ الْعِلْمُ مِنْهَا بِآحَادٍ لاَ تَتَنَاهَى عَلَى التَّفْصِيلِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَلاَ يُقَالُ: البَارِيءُ عَالِمٌ بِمَا لاَ يَتَنَاهَىٰ، فَمَعْنَىٰ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ الآحَادِ، فَإِنَّ مَا(٣) يُحِيلُ دُخُولَ مَا لاَ يَتَنَاهَىٰ فِي الْوُجُودِ، يُحِيلُ وُقُوعَ تَقْدِيرَاتٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الْعِلْمِ . . »[1].

وَكَانَ أَبُو حَامِدٍ صَاحِبُهُ يُعْظِمُ هَذَا عَلَيْهِ(٤)، وَلاَ يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَهِيَ هَفْوَةٌ عَظِيمَةٌ، يُجَهَّلُ بِهَا وَلاَ يُكَفَّرُ عَلَىٰ مَذْهَبِ الْمُؤَوِّلَةِ(٥)، فَإِنَّ الَّذِي قَالَهُ مُحَالٌ كُلُّهُ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي كُتُبِ «الأُصُولِ»[2]، إِيجَازُهُ:

---

(١) وقال: ساقطة من: ك، م.

(٢) ك، م: ينقطع.

(٣) ك، م: من.

(٤) أ: عليه هذا.

(٥) ك، م: المتأولة.

. . . .

= متصف بعلم واحد متعلق بما لم يزل ولا يزال، وهو يوجب له حكم الإحاطة بالمعلومات على تفاصيلها».

ويقول الشيخ الكوثري - رحمه الله - في تعليقه على العقيدة النظامية للجويني: 32 ما يلي: «صرح المؤلف في مواضع من هذا الكتاب (أي العقيدة النظامية) بضرورة سبق علم الله التفصيلي، فيكون هذا مذهبه الذي استقر عليه رأيه لتأخر تأليف النظامية عن باقي مؤلفاته، فما في البرهان مما ينافي ظاهره لما هنا - وطال الجدل حوله فيشرح المازري ومنتظم ابن الجوزي وطبقات السبكي وغيرها - يكون فلتةً بدرت ثُمَّ انْطَوَت عفا الله عما سلف».

قلت: شرح المازري على البرهان مفقود، وقد وقفت على شرح عَلِيّ بن إسماعيل الأبيارِي (مخطوط في مكتبة مراد ملا بتركيا رقم: 670) الذي علق على كلام الجويني المذكور بالتعليق التالي:

«قول الإمام بانحصار الأجناس واستدلاله على ذلك بأنها معلومة على التفصيل وذلك مستحيل في غير المتناهي، كلام باطل وقول غير صحيح، والذي عليه أهل الإسلام أن الله تعالى عالم بالمعلومات على التفصيل، فَاقْتَصَرَ عَلَىٰ الدَّعْوَىٰ في مثل هذا الأمر العظيم ولم يأت بدليل» 28/ب، 29/أ.

وانظر ابن الجوزي في المنتظم: 2/7، والسبكي في طبقاته الكبرى: 193/5.

(1) البرهان: 145/1 - 146.

(2) منها كتاب «التمحيص» مفقود، والعواصم من القواصم: 134 - 145، وللتوسع في صفة العلم عند =

إِنَّ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِآحَادٍ لَا تَتَنَاهَىٰ عَلَى التَّفْصِيلِ جَائِزٌ، وَنِسْبَةُ الْمُحَالِ إِلَيْهِ دَعْوَىٰ لَا مُسَاعِدَ فِيهَا، وَلَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا، وَالْبَارِئُ ـ سُبْحَانَهُ ـ عَالِمٌ بِالْجُمْلَةِ، عَالِمٌ بِالتَّفْصِيلِ، يُعْلَمُ ذَلِكَ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ[١]، فَإِنَّ قِدَمَ عِلْمِهِ وَعُمُومَهُ، واسْتِحَالَةَ الْجَهْلِ عَلَيْهِ، وَتَقَدُّسَهُ[٢] عَنِ الْغَفْلَةِ، وَوُجُوبَ عِلْمِهِ لِمَا خَلَقَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ مَعْلُومٌ قَطْعاً، مُبَيَّنٌ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى شَرْعاً.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ مَا يُحِيلُ دُخُولَ مَا لَا يَتَنَاهَىٰ فِي الْوُجُودِ، يُحِيلُ وُقُوعَ تَقْدِيرَاتٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الْعِلْمِ». لِأَنَّ العِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ، فَلَا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِتَقْدِيرَاتٍ لَا تُوجَدُ، وَمِنْ أَفْسَدِ دَلِيلٍ اعْتِبَارُ الْمَعْدُومِ بِالْمَوْجُودِ، وَقَدْ قَالَ قَبْلَ هَذَا بِأَسْطُرٍ[٣].

«إِنَّهُ[٤] لَا قِيَاسَ فِي الْعَقْلِيَاتِ، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ كُلُّ مَسْأَلَةٍ بِدَلِيلِهَا، فَإِنْ قَامَ فِيهَا[٥] ـ يُرِيدُ قِيَاسَهُ عَلَى الثَّابِتِ ـ دَلِيلٌ مِثْلُ مَا قَامَ فِي الثَّابِتِ، فَالدَّلِيلُ أَثْبَتَهُ لَيْسَ الْقِيَاسُ، فَالآنَ نُرِيدُ اعْتِبَارَ تَعَلُّقِ الْعِلْمِ بِمَا لَا يَتَنَاهَىٰ تَقْدِيراً بِاسْتِحَالَةِ[٦] وُجُودِ مَا لَا يَتَنَاهَىٰ تَحْقِيقاً»[1].

---

(١) ب: العقلي.
(٢) ك، م: تقديسه.
(٣) ك، م: بالاسطوانة.
(٤) أنه: ساقطة من: ك، م.
(٥) أ، ب، م: فيما.
(٦) ب: تقدير الاستحالة.

= ابن العربي، انظر: المتوسط: 32، الأمد الأقصى: 64/أ ـ 65/ب. وانظر رسالة ابن تيمية «مسألة علم الله» ضمن كتاب «جامع الرسائل»: 176 - 183 ففيها فوائد طيِّبَة.

والواقع أن قضية كيفية تناول العلم القديم لمعلومه، قضية شائكة لا يرقى العقل الإنساني إلى إدراك كنهها، وهذا ينطبق على جميع الكيفيات المضافة إلى القديم، ولا قياس في العلم القديم الذي لا يتناهى على العلم الحادث المتناهي، لا سيما والعلم المخلوق قاصر متعدد بتعدد المعلومات والعلم القديم واحد عام، فالله سبحانه وتعالى يعلم ما لا يتناهى بعلم لا يتناهى.

(1) لم أعثر على هذا النص في كتاب «البرهان» وأشبه العبارات بالعبارة التي نقلها ابن العربي هي قول الجويني: =

وَمَا(١) أَفْسَدَ هَذَا التَّنْظِيرَ فِي الْفِقْهِيَاتِ! فَضْلاً عَنِ الْعَقْلِيَاتِ، وَمَا هَـذَا إِلاَّ هُيَامٌ فِي الْغَفَلاَتِ.

عُدْنَا(٢) إِلَىٰ مُنْتَحَانَا فَقُلْنَا: أَمَّا(٣) مَعْرِفَةُ الْعُلُومِ لَنَا عَلَى الْجُمْلَةِ فَمُمْكِنٌ(٤)، وَضَبْطُهَا بِالتَّقْسِيمِ جَامِعٌ لِنَشْرِهَا(٥).

وَهِيَ مِنْ وَجْهٍ عَلَىٰ ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:

عِلْمٌ بِاللَّفْظِ، وَعِلْمٌ بِالْمَعْنَىٰ، وَعِلْمٌ بِوَجْهِ دَلاَلَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَىٰ. وَهِيَ تَنْقَسِمُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَلَىٰ أَقْسَامٍ أُخَـر(٦)، وَالتَّقْسِيمُ نَوْعٌ مِنَ الْعُلُومِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ يَنْقَسِمُ مِنْ ذَاتِهِ وَمِنْ صِفَاتِهِ وَمِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ، وَقَدْ لاَ يَنْقَسِمُ مِنَ الذَّاتِ بِطَرِيقٍ[1].

---

(١) الواو: ساقطة من: أ، ب.
(٢) ب: وعدنا.
(٣) أما: ساقطة من: أ، ب.
(٤) أ، ب: ممكن.
(٥) لنشرها: ساقطة من: ك، م.
(٦) أ: انقسام آخر.

= «إنه إن قام دليل على المطلوب في الغائب فهو المقصود، ولا أثر لذكر الشاهد، وإن لم يقم دليل على المطلوب في الغائب، فذكر الشاهد لا معنى له، وليس في المعقول قياس» البرهان: 130/1، 751.

(1) قال المؤلف في السراج: 50/أ ـ ب: «والعلم وإن كان معنى واحداً، وحقيقة واحدة، ولكنه ينقسم أقساماً كثيرة: من جهات مختلفة، من جهة صفاته واختلاف متعلقاته وما يتصل به ويرتبط معه.

فأما انقسامه من جهة صفاته بأمر يختص به أهل السنّة، فإنهم يقولون إنه على قسمين: قديم، ومخلوق. فعلم الله هو الذي لا أول له يتعلق بالمعلومات كلها على اختلاف أنواعها من قديم ومُحْدَث، وموجود ومعدوم، على الجملة والتفصيل، لا يعزب عنه معنى يصح أن يتعلق به علم، ولا يتقرر في وهم، فهو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير. والمقصود من العلوم العلم بالله تعالى، وبه يتعلق جميع المعلومات فإنا نفتقر إلى أن نعلم ذاته وصفاته ومخلوقاته، ونعلم من ذلك جملة من تفصيل، وقليلاً من كثير، إذ لا إحاطة له خاصة، ونعلم من وجه، ونجهل من وجه، ويطرأ علينا السهو والذهول والشك ويعدم علمنا، وهو القدوس من ذلك كله، وجبت له صفات الكمال، وتفرد بنعوت الجلال. =

وَقَدْ كُنْتُ أَضْرِبُ لَكُمْ فِي ذَلِكَ الأَمْثَالَ، وَأُشِيرُ إِلَىٰ جُمَلٍ مِنَ الاِسْتِدْلَالِ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَقْصِدْ لِلتَّوَابِعِ وَإِنَّمَا انْتَحَيْتُ الْمَقَاصِدَ.

وَتَنْقَسِمُ[1] أَيْضاً إِلَىٰ خَالِقٍ وَمَخْلُوقٍ، فَالْخَالِقُ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَالْمَخْلُوقُ هُوَ[١] مِنْهَاجُ السَّالِكِينَ.

وَيَنْقَسِمُ الْعِلْمُ بِالْمَخْلُوقِ إِلَىٰ قِسْمَيْنِ:

عِلْمُ دُنْيَا، وَعِلْمُ آخِرَةٍ[٢].

فَتَنَاوَلَ[٣] عِلْمَ الدُّنْيَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً ﴾ (المؤمنون: 116).

---

(١) ك، م: وهو.
(٢) ك، م: أخرى.
(٣) ك، م: فيتناول.

. . . .

= وتنقسم العلوم من جهة طرقها إلى ثلاثة أقسام:

قسم يثبت في النفس ابتداء، وقسم يعلم بالحواس، وقسم يعلم بالقياس على هذين القسمين وهو الأكثر، وهو المأمور به وهو العلم المسمى بالنَّظريّ. وينقسم من جهة متعلقاته إلى ثلاثة أقسام:

الأول: معرفة الله بذاته وصفاته وأفعاله وأحكامه وهو المطلوب.

الثاني: معرفة أفعال المكلفين.

الثالث: معرفة الجزاء في الآخرة.

ولو قلت: إنه قسم واحد: معرفة الله بذاته وصفاته وأفعاله لدخل ذلك كله فيه وانتظم به.

وينبني ذلك على معرفة المرء بنفسه فمن لا يعرف نفسه لا يعرف ربه، إذ لا سبيل إلى معرفة الله إلا بالاستدلال عليه، وهذا مسطور موضح في كتاب الله تعالى: ﴿ **مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ** ﴾ (الأنعام: 39). وأما أحكام أفعال المكلفين ففي القرآن الإيضاح لها، والإحالة أيضاً على بيان النبي ﷺ، وتزكية النفس وتطهيرها والخروج عن آفاتها بالقلب والجوارح، علم محكم في القرآن والسنّة وهو نصف من جهة أن للعلم وجهان معرفة الخالق ومعرفة الخلق.

فَتنخَّلَ لك أن علوم الشريعة الإسلامية ثلاثة: التوحيد والأحكام والتذكير ويدخل عليها الناسخ والمنسوخ وهو منها..».

(1) أي المعلومات.

وَتَنْقَسِمُ الْعُلُومُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ إِلَىٰ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ(١)، وَفِي الأَثَرِ:

«إِنَّ لِكُلِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ(٢) الْقُرْآنِ: حَدّاً وَمُطَّلَعاً، وَظَاهِراً وَبَاطِناً»[1].

وَتَنْقَسِمُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ إِلَىٰ نَظرِيٍّ وَعَمَلِيٍّ(٣).

وَتَنْقَسِمُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ إِلَىٰ عِلْمِ عَقْدٍ، وَعِلْمِ عَمَلٍ.

فَأَمَّا انْقِسَامُهَا إِلَىٰ ثَلاَثَةٍ، وَهُوَ عِلْمٌ بِاللَّفْظِ إِلَىٰ آخِرِهِ، فَهُوَ فَنٌّ لُغَوِيٌّ، وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ وُقُوعِ الْعِبَارَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ، كَعِلْمِكَ بِالْبَيَانِ أَنَّهُ الدَّلِيلُ[2]، وَبِالنَّسْخِ أَنَّهُ الإِزَالَةُ[3]، وَهَذَا يَقْرُبُ تَارَةً وَيَبْعُدُ أُخْرَىٰ.

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ وَجْهِ دَلاَلَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَىٰ، فَيَنْقَسِمُ إِلَىٰ ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ[4]:

الأَوَّلُ: دَلاَلَةُ الْمُطَابَقَةِ(٤)، كَقَوْلِكَ: «بَيْتٌ»[5](٥).

---

(١) ب: وإلى باطن.

(٢) من حروف: ساقطة من: ب، ك، م.

(٣) أ: وعلمي، ب: محملي، ك، م: عقلي. ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) ك، م: الطائفة.

(٥) أ: بيت في البيت.

(1) ذكر بنحو السيوطي في الإتقان: 184/2 (ط: الحلبي) وعزاه إلى الفريابي، وانظر في ذلك «رسالة في علم الظاهر والباطن» لابن تيمية.

(2) انظر المحصول في علم الأصول للمؤلف: 15/ب.

(3) م، ن: 62/أ ـ 65/أ.

(4) انظر الغزالي في معيار العلم: ص 72، وفي مقاصد الفلاسفة قسم المنطق: 39، ومحك النظر: 15.

وحول أصالة هذه الفكرة المنطقية، يَرَى الدكتور علي سامي النشَّار (ت: 1400) أن هذا التقسيم لم يعرفه المنطق الأرِسْطُطَالِيسي على هذه الصورة، كما لم يعرفه منطق الشراح اليونانيين، وَرَجَّحَ أن يكون الإسلاميون قد استمدوا فكرة الدلالات من المذهب الرِّوَاقي مع وجود فكرة أخرى عن هذا البحث لديهم. انظر مناهج البحث: 41. قلت: ويحتمل أن يكون العلماء المسلمون قد ابتدعوا هذه التقسيمات من وحي اللغة ومباحثها.

(5) أي كدلالة لفظ «البيت» على معناه.

ودَلَالَةُ التَّضَمُّنِ(١)، كَدَلَالَةِ(٢) الْبَيْتِ عَلَى السَّقْفِ.

ودَلَالَةُ الالْتِزَامِ، كَدَلَالَةِ(٢) السَّقْفِ عَلَى الْحَائِطِ[1].

الثَّانِي: أَنَّ الأَلْفَاظَ بِالإِضَافَةِ إِلَىٰ خُصُوصِ الْمَعْنَىٰ وَعُمُومِهِ تَنْقَسِمُ إِلَىٰ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَىٰ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ كَقَوْلِكَ: هَذَا زَيْدٌ، وَسَوَادٌ، وَإِلَىٰ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةٍ كَقَوْلِكَ: السَّوَادُ، وَلْنُسَمِّهِ الْمُطْلَقَ[2].

الثَّالِثُ: أَنَّ الأَلْفَاظَ إِذَا تَعَدَّدَتْ(٣) بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمُسَمَّيَاتِ عَلَىٰ أَرْبَعِ مَرَاتِبَ:

الْمُتَرَادِفَةُ[3]: كَاللَّيْثِ وَالأَسَدِ.

وَالْمُتَوَاطِئَةُ[4]: كَالرَّجُلِ وَالْجِسْمِ.

الْمُشْتَرِكَةُ[5]: كَالعَيْنِ تُطْلَقُ عَلَىٰ مُسَمَّيَاتٍ كَثِيرَةٍ.

---

(١) ك، م: التضمين.

(٢) ك، م: كذلك.

(٣) أ: تعدت.

. . . .

(1) هذا المثال أصبح غير منطبق على الواقع في حياتنا، فإنه في القديم كان الذي يحمل السقف هو الحيطان، فأما الآن فإن الأعمدة في البناء بالمسلّحات هي التي تحمل السقف، والحيطان إنما هي فقط للستر، فالأولى أن يمثل لدلالة الالتزام بالزوجية اللازمة للأربعة.

(2) عبّر علماء المنطق عن هذه النسبة بعبارة أخرى ملخصها، أن اللفظ ينقسم إلى جزئي وكلي. فالجزئي هو ما يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة في مفهومه، فالمتصور من لفظ زيد شخص معين. والكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة فيه، فإن امتنع امتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظه. انظر الغزالي في معيار العلم: 73، وَمِحَكّ النَّظر: 16.
ويرى الدكتور النشار أن تقسيم اللفظ إلى جزئي وكلي تقسيم أرسطاليسي بحت. مناهج البحث: 42.

(3) المترادفة: هي الألفاظ المختلفة الدالة على معنى يندرج تحت حد واحد.

(4) المتواطئة: هي التي تدل على أعيانٍ متعددة بمعنى واحد مشترك بينهما.

(5) المشتركة: وهي اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات مختلفة بالحد إطلاقاً متساوياً.

المُتَبَايِنَةُ[1]: كَالعِلْمِ وَالقُدْرَةِ، وَهِيَ أَكْثَرُ(١) فِي الأَلْفَاظِ.

وَهَذَا أُنْمُوذَجٌ لاَ غِنَىٰ عَنْهُ فِي مَعْرِفَةِ التَّأْوِيلِ، وَهُوَ أَصْلٌ يُنَظِّمُ الدَّلِيلَ وَلاَ غِنَىٰ لِلنَّاظِرِ عَنْهُ(٢).

وَأَمَّا عِلْمُ المَعْنَىٰ فَهُوَ المَطْلُوبُ الَّذِي يُوصِلُكَ إِلَيْهِ هَذَانِ العِلْمَانِ.

وَأَمَّا انْقِسَامُهَا إِلَىٰ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ. فَالظَّاهِرُ كَاللُّغَاتِ وَتَفْسِيرِها، وَالقِرَاءَاتِ وَتَقْيِيدِها، وَالبَاطِنُ كَعِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ مَثَلاً.

وَفِي تَحْقِيقِ الظَّاهِرِ مِنَ البَاطِنِ كَلاَمٌ وَرِجَامٌ بَيَانُـه فِي كِتَابِ «شَـرْحِ المُشْكِلَيْنِ».

وَنَعْنِي بِالظَّاهِرِ الآنَ مَا تَبَادَر إِلَىٰ الأَفْهَامِ مِنَ الأَلْفَـاظِ، وَنَعْنِي بِالبَاطِنِ مَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ نَظَرٍ، فَإِذَا تَأَمَّلْنَا الأَلْفَاظَ(٣) الَّتِي هِيَ طَرِيقُ(٤) العِلْمِ بِالمَعْنَىٰ، فَهِيَ مُتَعَلِّقَاتٌ كَثِيرَةٌ جِدّاً مُتَشَعِّبَةٌ. تَحْصِيلُ القِرَاءَاتِ وَالرِّوَايَاتِ: عِلْمُ اللُّغَةِ[2] وَعِلْمُ النَّحْوِ، وَقَدْ نُقِلَ القُرْآنُ نَقْلَ تَوَاتُرٍ يُوجِبُ العِلْمَ، وَيَقْطَعُ العُذْرَ، وَقِرَاءَاتُهُ[3] نُقِلَتْ نَقْلَ آحَادٍ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: **«أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أحْرُفٍ»**[4].

---

(١) أ، ب: الأكثر.
(٢) أ: بالباطل. ك: بالناطر.
(٣) ما بين النجمتين ساقط من: ك، م.
(٤) أ: من طريق.

(1) وهي الأسماء المتباينة التي ليس بينها شيء من هذه النسب، فهي ألفاظ مختلفة تدل على معان مختلفة بالحد والحقيقة.
(2) لعل هنا سقطاً، وتستقيم العبارة إذا أضفنا [منها] تحصيل. . . [و] علم اللغة.
(3) أي قراءاته الشاذة، انظر موقف ابن العربي من القراءات التي دُوِّنت بطريق الآحاد في المعْيار المُعْرب للوَنْشَرِيسي: 12/92 - 94.
(4) سبق تخريجه صفحة: 70.

وَعِلْمُ الحُرُوفِ[1] فَإِنَّ الكَلِمَةَ(١) مِنْهُ تَتَرَكَّبُ، وَالكَلَامُ يَتَرَكَّبُ مِنَ الْكَلِمَاتِ، وَهُوَ أَيْضاً مُتَشَعِّبٌ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ مَخَارِجِهِ وَفَوَائِدِهِ، وَرَوَابِطِهِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ، وَلَمْ يَكُن أَحَدٌ أَعْلَمَ بِهِ مِنْ «سِيبَوَيْهِ»، وَأَبْرَزَهُ مِنْ مُخَبَّآتِ إِشَارَاتِ «سِيبَوَيْهِ» «الفَارِسِيُّ» وَ«ابْنُ جِنِّيٍّ»[2]، وَذَلِكَ أَنَّ البَارِي ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ خَلَقَ الْكَلَامَ فِي النَّفْسِ لَزِيمَ الْعِلْمِ وَقَرِينَهُ كَمَا بَيَّنَاهُ[3](٢)، فَيَجِدُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ عَالِماً مُخْبِراً عَنْ عِلْمِهِ، كُلُّ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ افْتَقَرَ إِلَىٰ إِعْلَامِ الْغَيْرِ بِمَا هُوَ بِهِ عَالِمٌ، لِأَجْلِ ضَرُورَاتِ الاصْطِحَابِ وَالاجْتِمَاعِ وَالتَّعَاوُنِ عَلَى الانْتِفَاعِ، فَجَعَلَ اللِّسَانَ دَلِيلاً عَلَى الْفُؤَادِ، وخَلَقَهُ(٣) رَطْباً ذَلِقاً لِيَقْطَعَ بِحَدِّهِ الأَصْوَاتَ الْمَخْلُوقَةَ لِأَدَاءِ الْمَعَانِي الْمَفْهُومَةِ، وَجُعِلَتِ الأَسْنَانُ لَهُ(٤) سَنَداً(٥)، والشَّفَتَيْنِ رِفَادَةً(٦) لِيَعْتَمِدَ فِي التَّقْطِيعِ عَلَيْهَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَثْبَتَ فِي التَّقْطِيعِ، وَأَبْيَنَ عِنْدَ الْجَمْعِ وَمُوَالَاةِ تَرْدَادِ الْقَطْعِ وَالاتِّصَالِ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ، وخلَقَ مِنَ الْحُرُوفِ مَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى اللِّسَانِ وَمَا مَعَهُ، وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى حُرُوفَ الْحَلْقِ، وَلاسْتِبْدَادِهَا جَعَلَ لَهَا قُوَّةَ الْقَلْبِ فِيمَا(٧) يَخْرُجُ مِنَ الأَسْنَانِ

---

(١) أ: الكلمات.
(٢) ك، م: بينه.
(٣) أ، ب، ك: خلق، واستدرك ناسخ ب في الهامش وأثبت: خلقه.
(٤) لَهُ: ساقطة من: ك، م.
(٥) أ، ب: سندانا.
(٦) م، ك: قادة.
(٧) أ: لها في القلب فيما.

. . . .

(1) انظر: التعريفات: 46، الكليات: 2/241 - 248، كشاف الاصطلاحات: 2/66 - 77 (ط: تراثنا).
(2) هو أبو الفتح عثمان بن جني أديب نحوي من أصحاب أبي علي الفارسي له عدة مؤلفات (ت: 392). انظر: الفهرست ابن النديم: 128؛ إنباه الرواة للقفطي: 2/335، معجم الأدباء: 12/81.
(3) في الأمد الأقصى: 87/أ ـ 88/ب.

وَالشَّفَتَيْنِ، فَيَقُولُهَا اللِّسَانُ مُفْرَدَةً، وَيَقُولُهَا ـ إِذَا شَاءَ ـ مَجْمُوعةً، فَيَقُولُ «أَلِفٌ» «لَامٌ» «لَامٌ»[(١)] «هَاءٌ»، ثُمَّ يَقُولُ: «اللهُ» فَيَكُونُ ذَلِكَ مُطَابِقاً لِلْمَعْنَىٰ الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ الْمُلَائِمِ لِلْعِلْمِ، فَيُعَبَّرُ عَنْهُ فِي كِتَابِ اللهِ قِرَاءَةً، وَيُعَبَّرُ عَنْ غَيْرِهِ بِأَسْمَائِهِ، كَالإِنْشَادِ فِي الشِّعْرِ، وَيَعُمُّ هَذَا اللَّفْظُ لِكِتَابِ اللهِ وَغَيْرِهِ[(1)].

فَإِذَا كَانَتْ قِرَاءَةً، اخْتَلَفَتْ جِهَةُ التَّعْبِيرِ فِيهَا بِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ ضَبْطِ الأَمْرَيْنِ لِاخْتِلَافِ المَعْنَىٰ بِاخْتِلَافِهِمَا، حَتَّى يَتَرَتَّبَ المَعْنَىٰ عَلَىٰ اللُّغَاتِ وَقَانُونِهَا ـ وَهُوَ النَّحْوُ ـ لِتَغَيُّرِ المَعْنَىٰ بِتَغَيُّرِهِمَا.

وَكَذَلِكَ «عِلْمُ الحَدِيثِ»[(2)] يَفْتَقِرُ المُحَدِّثُ فِيهِ إِلَىٰ هَذَا.

وَعُلُومُ الحَدِيثِ سِتُّونَ عِلْماً، وَعُلُومُ القُرْآنِ[(3)] أَكْثَرُ، وَمِنْ عُلُومِ القُرْآنِ مَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ، وَمِنْ عُلُومِ الحَدِيثِ مَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي القُرْآنِ، وَهَذَا يَتَبَيَّنُ[(٢)] بِتَتَبُّعِ الآيَاتِ وَالأَحَادِيثِ حَتَّى يَظْهَرَ لَكَ مُشَاهَدَةً ما أُلْقِيَ إِلَيْكَ عِلْمُهُ عَيْناً.

أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ **فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾ (البقرة: 77).

فَقَد اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي المَقْتُولِ عَمْداً، هَلْ يَكُونُ لِوَلِيِّهِ القَتْلُ خَاصَّةً؟ أَمْ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ القَتْلِ وَالدِّيَةِ؟ وَمَبْنَى هَذَا الاخْتِلَافِ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ مَعْنَى العَفْوِ، فَإِنَّهُ فِي

---

(١) لام: ساقطة من: ك، ب.

(٢) ب: يبين.

....

(1) انظر الأحكام: 1956 - 1957.

(2) انظر في تعريف «علم الحديث» مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة: 60/2 - 62، 128 - 149 كشاف اصطلاحات الفنون: 13/2 - 17 (ط: تراثنا) أبجد العلوم لصديق خان: 219/2.

(3) انظر مفتاح السعادة 62/2 - 128، 369 - 377، 380 - 595.

اللُّغَةِ عَلَىٰ سَبْعَةِ مَعَانِي، مِنْهَا البَدَلُ، وَمِنْهَا الإِسْقَاطُ، فَلاَ بُدَّ مِنْ تَرْكِيبِ الآيَةِ عَلَىٰ جَمِيعِ مَعَانِي العَفْوِ حَتَّى تَتَزَيَّفَ[١]، وَيَبْقَىٰ[٢] مَعْنَىٰ البَدَلِ وَالإِسْقَاطِ تَحْتَ النَّظَرِ وَالتَّرْجِيحِ، فَتُقَابِلُهُ بِمَعْنَى «بَدَلٍ»، وَتُقَابِلُهُ بِمَعْنَى «إِسْقَاطٍ»[٣]، فَأَيُّهُمَا[٤] كَانَ بِهِ أَلْوَطَ[٥]، وَلِمَعَانِيهِ أَضْبَطَ، فَقُلْ بِهِ، وَأَسْقِطِ الآخَرَ، وَبَيَانُهُ فِي كِتَابِ «أَحْكَامِ القُرْآنِ»[1].

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلاَ تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ (المائدة: 97)[2].

يُقَالُ أَحْرَمَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّهْرِ الحَرَامِ، وَلاَ شَيْءَ عَلَىٰ مَنْ قَتَلَ فِيهِ، وَيُقَالُ أَحْرَمَ إِذَا تَلَبَّسَ بِالإِحْرَامِ[٦]، وَمَنْ قَتَلَ فيه عَلَيْهِ الجَزَاءُ اتِّفَاقاً، وَيُقَالُ أَحْرَمَ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ فِي الحَرَمِ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَزَاءِ مَا قَتَلَ فِيهِ؟ وَهَذَا مَدْرَكُه[٧] اللُّغَةُ فَلْيُطْلَبْ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ قَتَلَ صَيْداً، هَلْ عَلَيْهِ القِيمَةُ[٨]، أَو المِثْلُ مِنَ النَّعَمِ؟ لأَجْلِ اخْتِلاَفِ القِرَاءَاتِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَجَزَاءُ مِثْلِ ﴾ (المائدة: 97) بِإِضَافَةِ الجَزَاءِ إِلَى المِثْلِ، أَوْ[٩] وَضْعِهِ نَعْتاً لَهُ[3]، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَعْرِفَةِ القِرَاءَاتِ وَاللُّغَاتِ

---

(١) ب: تتزلف، وهي ساقطة من: ك، م.
(٢) الواو: ساقطة من: ك، م.
(٣) ب، ك، م: اسقط.
(٤) ك، م: فأيهم.
(٥) ك، م: أحوط.
(٦) ك، م: الإحرام.
(٧) ك: مدرك.
(٨) ك، م: القيمة أم لا؟
(٩) ب: أو موضعه، أ: وموضعه.

....

(1) صفحة: 62 وما بعدها.
(2) انظر الأحكام: 664 - 670.
(3) قال المؤلف في الأحكام: 670.

وَقَانُونِهَا النَّحْوِ، وَتَرْكِيبِ الأَحْكَامِ عَلَىٰ ذَلِكَ بِمَا اضْطَرَّ النَّاسُ إِلَيْهِ حِينَ فَسَدَ عَلَيْهِم الكَلَامُ العَرَبِيُّ وَافْتَقَرُوا[١] إِلَىٰ تَحْصِيلِهِ بِالتَّعْلِيمِ الصِّنَاعِيِّ.

ولَمَّا أَرَادَ مِنْ حِفْظِ دِينِهِ، وَضَبْطِ شَرِيعَتِهِ، وَإِنْجَازِ وَعْدِهِ فِي إِكْمَالِ دِينِهِ، اخْتَارَ[٢] «الْخَلِيلَ» نَشْأَةً فَارِسِيَّةً، وَأَمَرَ[٣] فَاخْتُطِفَ مِنْ بَيْنِهِمْ[٤]، وَيَسَّرَ لَهُ ضَبْطَ اللُّغَةِ، وَتَرْتِيبَ قَوَانِينِهَا، وَجَاءَ بِالْمُعْجِزِ لِلْعَالَمِ فِي ذَلِكَ، وَأَلْقَىٰ مَا عَلِمَ مِنْهُ إِلَىٰ حُذَّاقٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَم يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ لَقِنَهُ إِلَّا «سِيبَوَيْهِ» وَزَادَ «الخَلِيلُ» بِأَنْ أَخَذَ فِي عِلْمِ الأَلْحَانِ لِيَضْبِطَ عَلَى الْعَرَبِ الأَوْزَانَ الَّتِي لَا يَتِمُّ الشِّعْرُ إِلَّا بِهَا، وَهُوَ[٥] دِيوَانُهَا، وَقَدْ كَانَتْ تَسْتَرْسِلُ وَالْمَاءُ فِي كَلَامِهَا نَمِيرٌ(1)[٦]، وَالغُصْنُ نَضِيرٌ، فَكَيْفَ[٧] وَقَدْ كَدَّرَتْهُ الدِّلَاءُ، وَجَفَّفَتْهُ حَرَارَةُ الانْتِوَاءِ(2).

---

(١) ب: وافتقر، ك، م: فافتقروا.

(٢) ك، م: واختار.

(٣) ك، م: وأمره.

(٤) ك، م: من لغتهم.

(٥) ك، م: وهذا.

(٦) أ: رطيب. واسْتُدْرِكَ الخطأ في الهامش.

(٧) أ: وكيف.

....

= «قرىء بخفض مثل على الإضافة إلى «فجزاء» وبرفعه وتنوينه صفة للجزاء، وكلاهما صحيح رواية، صواب معنى، فإذا كان على الإضافة اقتضى ذلك أن يكون الجزاء غير المثل، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه وإذا كان على الصفة برفعه وتنوينه اقتضى ذلك أن يكون المثل هو الجزاء بعينه، لوجوب كون الصفة عين الموصوف».

قلت: قراءة الرفع بالتنوين قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي (الكوفيون) وقرأ الباقون من غير تنوين مع خفض «مثل». انظر: ابن مجاهد: السبع في القراءات: 247 - 248، ابن زنجلة: حجة القراءات: 235، ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 134، ابن باذش: الإقناع في القراءات السبع: 636.

(1) قال الجوهري في الصحاح: 838/2 «ماء نمير، أي ناجع، عذباً كان أو غير عذب».

(2) الانتواء هو الابتعاد.

ذِكْرُ البَاطِنِ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ[١]

وَأَمَّا عِلْمُ الْبَاطِنِ، فَقَدْ ضَلَّتْ فِيهِ الأُمَمُ فَأَوْغَدُوا[1] فِي هَذَا الْبَابِ وَأَوْعَدُوا[2]، حَتَّىٰ كَفَرَتْ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَا يُحْكَىٰ قَوْلُهَا الْآنَ لِسَخَافَتِهِ، وَتَسَوَّرَتْ عَلَيْهِ أُخْرَىٰ، وَادَّعَىٰ كُلُّ وَاحِدٍ[٢] مِنْهُمْ أَنَّ عِلْمَهُ فِي كِتَابِ اللهِ، لِيُحَرِّضَ عَلَيْهِ مَنْ يَطْلُبُهُ.

وَإِنَّمَا عَنَى الْعُلَمَاءُ بِقَوْلِهِمْ: «إِنَّ الْعُلُومَ كُلَّهَا فِي كِتَابِ اللهِ» مَا كَانَ عِلْماً لِذَاتِهِ، لَا مَا وَقَعَتِ الدَّعْوَىٰ فِيهِ أَنَّهُ عِلْمٌ وَهُوَ[٣] جَهْلٌ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْحَقَائِقِ الْعَقْلِيَّةِ، فَإِنَّ جَمِيعَهَا مُضَمَّنٌ[٤] فِي كِتَابِ اللهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مُبَيَّنٌ، وَكُلُّ جَهَالَةٍ وَسَخَافَةٍ ادَّعَتْهَا طَائِفَةٌ فَالرَّدُّ عَلَيْهَا فِي كِتَابِ اللهِ مَوْجُودٌ أَيْضاً مُبَيَّنٌ.

وَتَكَلَّفَتْ طَائِفَةٌ مَا يُسْتَغْنَىٰ عَنْهُ وَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّوفِيَّةِ أَنْحَاءً[٥] غَرِيبَةً مِنْهَا

---

(١) أ: من علوم الكتاب، ب: من علم الكتاب.

(٢) واحد: ساقط من: أ، ب.

(٣) وهو: ساقطة من أ، واستدرك الخطأ في الهامش.

(٤) أ: مضمرة.

(٥) أنحاء: ساقطة من: ك، م.

....

(1) أي جاءوا بحمق لا سداد فيه.

(2) هو من وعيد الفحل أي هديره إذا همّ أن يصول. لسان العرب مادة «وعد» والكلمتان بمعنى صالوا وجالوا دون طائل.

قَوْلُهُمْ[١] «إِنَّ اللهَ ـ تَعَالَىٰ ـ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ قَالَ لِلْمَلاَئِكَةِ: ﴿ **إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَة** ﴾ (البقرة: 29)[1] وَلَمْ يَقُلْ: إِنِّي خَالِقٌ عَرْشاً، وَلاَ سَمَاءً وَلاَ أَرْضاً، وَلاَ جَنَّةً وَلاَ نَاراً، وَلاَ شَجَراً[٢] وَلاَ حَيَوَاناً، حَتَّى خَلَقَ آدَمَ، وَقَالَ[٣] لَهُمْ: ﴿ **إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَة** ﴾ (فَمَا الحِكْمَة فِيهِ؟)»[٥].

ثُمَّ اخْتَلَفَتْ مَدَارِكُ خَوَاطِرِهِمْ فِي بَيَانِ مَا تَكَلَّفُوا سُؤَالَهُ، فَرَكِبَ كُلُّ وَاحِدٍ[٦] مِنْهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ فَنّاً مِنْ فُنُونِ الْمَقَاصِدِ عَظِيماً، وَوَلَجُوا مَفَازَةً لاَ تَقْطَعُهَا الْمَهَارَىٰ، وَلاَ تَزَالُ الْفِكَرُ فِيهَا حَيَارَىٰ، حَتَّى أَدْخَلَهَا الْمُتَأَخِّرُونَ فِي كُلِّ آيَةٍ وَحَرْفٍ، وَغَادَرُوا فِي سَبِيلِهِمْ رَذِيَّةَ كُلِّ جَلَدِيَّةٍ[٧] وَحَرْفٍ[2]، وَلَمْ أَزَلْ أَطْلُبُ هَذَا الْفَنَّ فِي مَظَانِّهِ، وَفِي مُرَاجَعَةِ شُيُوخِهِ فِيهِ، حَتَّى وَقَفْتُ عَلَىٰ حَقِيقَةِ مَذْهَبِهِ.

وَلَقَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي مِنَ السَّالِكِينَ عَنْ قَوْلِ صَاحِبِ الْحَقَائِقِ[3]: مَا

---

(١) ب: من لهم.
(٢) ك، م: بحراً.
(٣) ك، م: فقال.
(٤) ك، م: قد.
(٥) فما الحكمة فيه: ساقطة من: ك، م.
(٦) واحد: ساقطة من: أ، ب.
(٧) ك: حادية.

(1) انظر تفسير هذه الآية في معرفة قانون الأسكريال: 38/ب، 39/أ ـ ب، ولم يتعرض لهذا الإشكال الذي طرحته الصوفية بالرغم من تعرضه لتفسيرها بطريق الإشارة. أما القشيري في لطائف الإشارات: 75/1 فقد تطرَّق لهذا الإشكال وأبان الحكمة فيه فقال: «وإنما قال الله تعالى (إني جاعِلٌ) تشريفاً وتخصيصاً لآدم».
(2) الرَّذِيَّةُ الناقة المهزولة من السير، والجَلَدِيَّة هي الكبار من النوق التي لا أولاد لها ولا ألبان، أما الحرف فهي الناقة الضامرة المهزولة، ومراد المؤلف هنا الإشارة إلى مشاق السفر الذي يتحملونه في طلب معرفة ذلك، والله أعلم.
(3) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمِي (ت: 412) من كبار المتصوفة له تآليف عديدة في التصوف والتفسير والحديث، وكتاب «الحقائق» الذي أشار إليه ابن العربي هو تفسيره الصوفي للقرآن =

الْحِكْمَةُ فِي[1] قَوْلِ اللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ، وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ. . ﴾ (يونس: 107). فَأَضَافَ الضُّرَّ إِلَى الْمَسِّ، وَالْخَيْرَ إِلَى الْإِرَادَةِ؟.

فَأَمْلَيْتُ فِي ذَلِكَ عَلَىٰ طَرِيقَةِ[2] الْقَوْمِ مَا نَصُّهُ:

سَأَلْتَنِي ـ وَفَّقَكَ اللهُ ـ عَنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ، وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (الأنعام: 18).

وَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَىٰ: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ، وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ﴾ (يونس: 107)[3].

مَا الْحِكْمَةُ[4] عَلَىٰ مَذْهَبِ الْأَشْيَاخِ فِي ذِكْرِهِ[5] الْمَسَّ فِي الضُّرِّ، وَالْإِرَادَةَ فِي الْخَيْرِ؟.

فَقُلْتُ: فِيهِ إِشَارَةٌ لِلْقَوْمِ لَا يَحْتَمِلُهَا أَهْلُ هَذَا الْقُطْرِ، مِنْهَا مَا فِيهِ[6] إِشْكَالٌ،

---

(١) في ساقطة من: أ.

(٢) ك، م: طريق.

(٣) هناك تقديم وتأخير في الآية في: ك، م.

(٤) ك، م: الحكاية.

(٥) ك، م: ذكر.

(٦) ب: فيها.

= الكريم والمسمى بـ«حقائق التفسير» وتوجد منه عدة نسخ مخطوطة في مختلف مكتبات العالم، وللوقوف على أماكنها انظر: تاريخ التراث لسزكين 468/2 - 499، ولم أتمكن من مراجعة نص السلمي في المخطوطات الأصلية، وإنما وقفت على مقتطفات نشرها القس بولس نويا اليَسُوعِي ـ هداه الله إلى الإسلام ـ في كتاب تحت عنوان «نصوص صوفية غير منشورة» دار المشرق ببيروت صفحة: 58، وللتوسع في ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي انظر: تاريخ بغداد للخطيب: 248/2، والمنتظم لابن الجوزي: 6/8، وطبقات الشافعية للسبكي: 143/4، وميزان الاعتدال: 523/3، وسير أعلام النبلاء للذهبي: 247/17، وانظر المقدمة النفيسة التي كتبها الشيخ نور الدين شريبة لكتاب «طبقات الصوفية» للسلمي.

وَمِنْهَا مَا هُوَ دَاخِلٌ[1] فِي قِسِمْ الاخْتِلَال[2]، وَالَّذِي حَضَرَ مِنْهَا الآنَ سَبْعَةُ أَقْوَالٍ:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ: ﴿ **وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ، وَيَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ** ﴾ في (سُورَةِ الأَنْعَام) فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَتَفْرِقَتُهُ بَيْنَهُمَا فِي (سُورَةِ يُونُس) بَيَانٌ، لأَنَّهُ ـ سُبْحَانَهُ[3] ـ خَالِقُ الضُّرِّ وَمُنْشِئُهُ وَمُبْدِعُهُ وَمُخْتَرِعُهُ عَلَى الانْفِرَادِ، فَذَكَّرَ بِأَبْلَغِ أَنْوَاعِ الْخَلْقِ وَهُوَ الإِيصَالُ لَهُ إِلَى الْعَبْدِ وَالاتِّصَال بِهِ رَدّاً[4] عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَخْلُقُ إِلَّا الْخَيْرَ وَالضُّرَّ الَّذِي لَا كَسْبَ فِيهِ لِلْعَبْـدِ[5]، فَأَمَّا الْمَضَرَّةُ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الْعَبْدُ لِنَفْسِهِ فَلَا يَخْلُقُهَا عِنْدَ الْمُبْتَدِعَةِ[1] إِلَّا الْعَبْدُ، وَالضَّرَرُ عِنْدَنَا هُوَ الأَلَمُ الَّذِي[6] لَا نَفْعَ يُوَازِيهِ أَوْ يُوفِي[7] عَلَيْهِ، وَيَقَعُ[8] جَزَاءً أَوْ قِصَاصاً أَوْ عِقَاباً.

وَهَذِهِ الآيَةُ رَدٌّ[9] عَلَىٰ هَؤُلَاءِ[10] الْمُبْتَدِعَةِ، فَإِنَّهُ أَضَافَهُ[11] إِلَىٰ نَفْسِهِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْعَبْدِ بِفِعْلِهِ، فَهُوَ الْمُنْفَرِدُ خَلْقِ الضَّرَرِ مِنْ غَيْرِ شَرِيكٍ يَعْضُدُهُ، وَكَذَلِكَ يَنْفَرِدُ بِكَشْفِهِ مِنْ غَيْرِ نَصِيرٍ يُنْجِدُهُ[12]، فَإِنْ خَصَّصُوا الأَوَّلَ[13]، خَصَّصْنَا الثَّانِي، وَعَادَ الكَلَامُ إِلَىٰ فَنِّ الأُصُولِ، وَالأَدِلَّةُ فِيهِ قَاطِعَةٌ.

---

(١) داخل: ساقطة من: ك، م.

(٢) أ: الاختلاف، ك، م: الاعتلال.

(٣) ك، م: لأن الله.

(٤) ك، م: ردٌّ.

(٥) لا كسب للعبد فيه، في: أ، ب.

(٦) الذي: ساقطة من: أ.

(٧) ك، م: الذي يقع موازيه وموافي عليه.

(٨) ك، م: فيقع.

(٩) ك: ردٌّ.

(١٠) هؤلاء: ساقطة من: أ، واسْتدرِكَ النَّقْصُ في الهَامِشِ.

(١١) ك، م: أضاف.

(١٢) ب، ك، م: يتخذه.

(١٣) ك، م: الأولى.

....

(1) يقصد بالمبتدعة المعتزلة ومن وافقهم.

الثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُضِيفَهُ إِلَىٰ نَفْسِهِ بِاللَّفْظِ الأَخَصِّ الأَقْـرَبِ لِيَكُونَ أَهْوَنَ عَلَى الْحَبِيبِ وَأَعْذَبَ[(1)](١)، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ قَوْلِهِمْ: «الحَنْظَلَةُ مِنْ كَـفٍّ(٢) مَنْ تُحِبُّ مُسْتَعْذَبَةٌ»[(2)].

وَقَالَ النَّاظِمُ فِي الْمَخْلُوقِ:

أَسْتَـوْدِعُ اللهَ فِي أَبْيَـاتِكُـمْ قَمَـراً   تَـرَاهُ بِالشَّـوْقِ عَيْنِي وَهُوَ مَحْجُـوبُ
أَرْضَى أَوَ اسْخَـطُ(٣) أَوْ أَنْوِي تَجَنُّبَـه(٤)   فَكُـلُّ مَا يَفْعَـلُ الْمَحْبُوبُ مَحْبُـوبُ

فَـاللهُ(٥) ـ تَعَالَىٰ ـ أَحَقُّ.

الثَّالِثُ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿ **وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ** ﴾ مِنَ السُّرُورِ وَالطَّرَبِ، فَإِنَّ الرُّكُونَ إِلَىٰ ذَلِكَ غَفْلَةٌ وَغُرُورٌ وَأَمْنٌ مِنَ الْمَكْرِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي لِلْمُحِبِّ أَنْ يَكُونَ مَعَ(٦) حَبِيبِهِ مُتَدَرِّجاً عَلَىٰ بِسَاطِ الْوَصْلِ الظَّاهِرِ بِتَحَفُّظٍ وَتَيَقُّظٍ وَتَوَقُّفٍ وَتَشَوُّفٍ(٧).

الرَّابِعُ: أَنَّهُ قَالَ: ﴿ **وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ** ﴾ وَالإِرَادَةُ أَحَدُ(٨) أَسْبَابِ التَّقْدِيرِ وَالْإِيجَادِ، فَرُبَّمَا اقْتَرَنَتْ بِمَا هُوَ فِي ذَلِكَ مَعَهَا مُعَجَّلاً أَوْ مُؤَجَّلاً حَسْبَمَا وَقَعَ بِهِ العِلْمُ، وَالإِمْسَاسُ إِيجَادٌ وَقَعَ بِالْقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَسَائِرِ الأَسْبَابِ وَالشُّرُوطِ، فَعَلَّقَ

---

(١) ك، م: وأعظم وأعذب.
(٢) كف: ساقطة من: أ، وفي ك، م: الحنطة بكف من تحب مسعدته.
(٣) أ: واسخط.
(٤) أ، ك، م: أم ألوي محبته.
(٥) ك، م: والله.
(٦) مع: ساقطة من: ك، م.
(٧) أ: وتيقظ وتشوق.
(٨) أ: آخر.

. . . .

(1) الكلام السابق جلّه مستفاد من القشيري في لطائف إشاراته: 119/2.
(2) عند القشيري: 119/2 «الحَنْظَلُ يُسْتَلَذُّ مِنْ كَفِّ مَنْ تحِبُّهُ».

الْخَيْرَ الْمُرَكَّبَ(١) بِالْإِرَادَةِ، وَعَلَّقَ الضُّرَّ الْمُتَوَقَّعَ الْمَغْفُولَ عَنْهُ بِالْإِيجَادِ، لِيَعْلَمَ الْعِبَادُ أَنَّهُمْ وَإِنْ غَفَلُوا عَنْهُ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِمْ(٢)، وَأَكْثَرُ فِيهِمْ لِذُنُوبِهِمْ.

الْخَامِسُ: أَنَّهُ عَرَّفَ(٣) الضُّرَّ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، فَلَمَّا(٤) أَوْجَبَ عَيْنَ الضُّرِّ مِنَ الْخَوْفِ، أَبْدَلَ مَكَانَهُ بِقَوْلِهِ ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ﴾ مَا لَا يُقَدَّرُ قَدْرُهُ مِنَ السُّرُورِ وَالطَّرَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَإِنْ كَانَ الضُّرُّ يَخْلُقُهُ فِيَّ أَوْ يُنْزِلُهُ بِي، فَذَلِكَ(٥) مِنَ الذِّكْرَىٰ وَالِاهْتِمَامِ، فَغَشِيَهُمْ لِذَلِكَ طَرَبٌ حَيْثُ ذَكَرَهُمْ مَوْلَاهُمْ وَإِنْ كَانَ بِمَا(٦) سَاءَهُمْ، كَمَا قَالَ النَّاظِمُ فِي(٧) الْمَخْلُوقِ:

لَئِنْ سَاءَنِي أَنْ نِلْتَنِي بِمَسَاءَةٍ   لَقَدْ سَرَّنِي أَنِّي خَطَرْتُ بِبَالِكَ[1]

السَّادِسُ: أَنَّ الضُّرَّ عَبَّرَ عَنْهُ بِالْإِمْسَاسِ لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْإِحْسَاسِ، فَإِنَّ الْخَيْرَ لَا يُحَسُّ بِذَوَاتِهِ(٨) وَلَا بِأَوْقَاتِهِ، بَلْ يَذْهَبُ مُعَجَّلًا وَتَمُرُّ أَوْقَاتُهُ سَرِيعَةً، وَالضُّرُّ يُؤْلِمُ مَوْقِعُهُ، وَيُرَىٰ مَوْضِعُهُ، وَيَطُولُ وَقْتُهُ(٩)، وَيَمْنَعُ الْمَنْزُولَ(١٠) بِهِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ

(١) أ، ب: المتوكف، وكُتِبَ بهامش ب: المركب. ك: المتركب.
(٢) أ، ب: إليه.
(٣) أ: عذب، ب: عد بالضر.
(٤) أ، ب: فما، واستدرك ناسخ ب الخطأ في الهامش.
(٥) ك: أو ينزله في ذلك.
(٦) ك، م: ما.
(٧) أ: من.
(٨) ب، ك، م: بذاته.
(٩) ويطول وقته: ساقطة من: أ.
(١٠) ك، م: المنزل.

(1) البيت لابن الدُّمَيْنَة في ديوانه: 17 (ط: دار العروبة بالقاهرة 1959 بتحقيق العلّامة المحقق أحمد راتب النفاخ) من قصيدة مشهورة له مطلعها:
«قفي يا أُمَيْمَ القلب نقض لبانة   ونشك الهوى ثم افعلي ما بدا لك»
وقد وردت هذه القصيدة في كثير من كتب الأدب، وأدخلها الأدباء في اختياراتهم في شعر =

سِوَاهُ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِحَالِهِ الْوَاقِعَةِ(١) وَصِفَتِهِ اللاَّزِمَةِ، أَلاَ تَرَىٰ إِلَىٰ قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ ﴿ مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ (الأنبياء: 82) فَعَبَّرَ عَنْهُ بِأَبْلَغِ صِفَاتِهِ، وَأَعْظَمِ مَوَاقِعِهِ وَهِيَ الإِمْسَاسُ، لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الإِحْسَاسِ، وَلَمْ يَعْنِ فِي قَوْلِهِ(٢) ﴿ بِالضُّرِّ ﴾ مَا نَالَ جِسْمَهُ مِنَ الْبَلاَءِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ مَا نَالَهُ بِهِ الشَّيْطَانُ(٣) مِنَ الْوَسْوَسَةِ فِي نَفْسِهِ بِاسْتِطَالَةِ الْبَلاَءِ وَعَظِيمِ الضَّرَّاءِ، وَمَا نَالَهُ فِي(٤) أَهْلِهِ بِمَا(٥) كَانَ قَدْ فَاوَضَهَا فِيهِ، إِذْ لَقِيَهَا فِي صُورَةِ رَجُلٍ فِي الطَّرِيقِ عَلَىٰ مَا وَرَدَ فِي الأَخْبَارِ[1]، وَلِذَلِكَ نَسَبَهُ إِلَى الشَّيْطَانِ فَقَالَ: ﴿ مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾ (صٓ: 40).

وَقِيلَ: لَمْ يُضِفْهُ إِلَى الْبَارِئِ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ أَدَبـاً(٦) كَمَا فَعَلَ «إِبْرَاهِيمُ الخَلِيلُ» فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (الشعراء: 80) وَأَضَافَ الأَفْعَالَ كُلَّهَا إِلَى الْبَـارِئِ(٧) ـ سُبْحَانَهُ ـ وَهِيَ بِهِ وَمِنْهُ، وَأَضَافَ الْمَرَضَ إِلَىٰ نَفْسِهِ ـ وَهُـوَ(٨) مِنْ فِعْلِ اللهِ حَقِيقَةً ـ أَدَباً لِئَلاَّ يَكُونَ فِي مَعْرِضِ التَّشَكِّي، فَآثَرَا جَمِيعاً الاِسْتِسْلاَمَ إِلَى اللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ، وَتَأَدَّبَا بِإِضَافَةِ الضَّرَرِ إِلَىٰ أَنْفُسِهِمَـا(٩)، وَهُوَ مِنَ اللهِ خَلْقٌ، وَفِيهِمَا حَقٌّ.

---

(١) أ: الواقعة عنه.
(٢) أ، م: قولهم.
(٣) ك: ما ناله الشيطان به.
(٤) ك: ناله به في.
(٥) ب: مما.
(٦) أدبا: ساقطة من: ب.
(٧) أ، ب: الله.
(٨) ك: وهي.
(٩) ك، م: نفسهما.

. . . .

= النسيب. وانظر تخريج هذه القصيدة باستيفاء في ملحق ديوان ابن الدُّمَيْنَة: 217 - 219.
(1) انظر السيوطي: الدر المنثور: 317/4، والقشيري: لطائف الإشارات: 517/2.

السَّابِعُ: أَنَّ الأَلْفَاظَ كُلَّهَا سَوَاءٌ، لَوْ وُضِعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَوْضِعَ الآخَرِ لأَجْزَأَ، فَقَدْ قَالَ فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ: ﴿ **وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ، وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾.

وَقَالَ فِي سُورَةِ يُونُس: ﴿ **وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ، وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلاَ رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ... الآية** ﴾.

وَقَالَ فِي سُورَةِ الزمر: 36: ﴿ **قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ** ﴾. فَتَارَةً أَضَافَ الإِرَادَةَ إِلَى الْخَيْرِ وَالضُّرِّ، وَتَارَةً أَضَافَهُمَا إِلَى الإِمْسَاسِ، وَتَارَةً غَايَرَ، وَكُلٌّ صَحِيحٌ فَصِيحٌ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ، وَأَطْيَبُ مَا يُجْلَبُ فِي الإِيثَارِ[١]، وَهُوَ قَوْلِي[٢] مِنْ جُمْلَةِ الأَقْوَالِ[1].

وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ شُيُوخِ الزُّهَّادِ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ رَدَّ «مُوسَىٰ» عَلَىٰ أُمِّهِ فِي لَحْظَةٍ، وَرَدَّ «يُوسُفَ» عَلَى يَعْقُوبَ[٣] فِي[٤] مُدَّةٍ فِيهِ سَبْعَةُ أَوْجُهٍ مِنَ الحِكْمَةِ:

الأَوَّلُ[٥]: أَنَّ أُمَّ مُوسَىٰ(*) كَانَتْ ضَعِيفَةً بِالأُنُوثَةِ، وَكَانَ يَعْقُوبُ قَوِيّاً بِالذُّكُورَةِ.

الثَّانِي: أَنَّ رَمْيَ مُوسَىٰ(*)[٦] كَانَ مِنَ اللهِ، وَذَهَابَ يُوسُفَ كَانَ مِنَ النَّاسِ

---

(١) ب: الامتياز.
(٢) قولي: ساقطة من: ك.
(٣) على يعقوب ساقطة من: ك، م.
(٤) ك: بعد.
(٥) الحكمة الأولى ساقطة من: ك، م.
(٦) ما بين النجمتين ساقط من: ك.

. . . .

(1) انظر كتاب «الأفعال» للمؤلف: 192/ب.

بِاسْتِحْفَاظِهِ لِإِخْوَتِهِ[١]، فَخَانُوا[٢] فِيهِ، فَـأُدِّبَ لِئَلَّا يَسْتَحْفِظَ أَحَدٌ[٣] غَيْرَ اللهِ.

الثَّالِـثُ[٤]: أَنَّ أُمَّ مُوسَىٰ وَثِقَتْ بِوَعْدِ اللهِ، وَرَجَا يَعْقُوبُ شَفَقَةَ الْإِخْوَةِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ أُمَّ مُوسَىٰ وَعَدَهَا اللهُ فَأَنْجَزَ وَعْـدَهُ[٥]، وَيَعْقُوبُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ اللهِ وَعْدٌ، وَإِنَّمَا بَقِيَ بَيْـنَ[٦] الْأَسْبَابِ مُتَرَدِّداً، حَتَّى سَاقَتْهُ إِلَيْهِ الْمَقَادِيرُ عَلَى كَلِمَةٍ وَتَقْدِيرٍ.

الْخَامِسُ: أَنَّ «مُوسَىٰ» رُمِيَ صَغِيـراً[٧]، فَسَبَّبَ اللهُ لَهُ كَفِيلاً.

السَّادِسُ: أَنَّ «يُوسُفَ» لَوْ قَالَ حِينَ أُخْرِجَ مِنَ الْجُبِّ: أَنَا حُرٌّ، وَابـنُ[٨] نَبِيٍّ، وَهَؤُلَاءِ إِخْوَتِي، وَهَذِهِ قَرْيَتِي، لَمَا اشْتَرَوْهُ، وَلَكِنَّهُ اسْتَسْلَمَ، فَأَسْلَمَهُ اللهُ إِلَى الْحِكْمَةِ حَتَّى يَجْعَلَهُ سُنَّةً لِمَنْ بَعْدَهُ، وَمُوسَىٰ صَغِيـرٌ[٩]، فَتَوَلَّىٰ اللهُ - تَعَالَىٰ - سَلَامَتَهُ وَرَدَّهُ فِي الْحَالِ.

السَّابِعُ: أَنَّ إِخْوَةَ «يُوسُفَ» قَالُوا اطْرَحُوهُ أَرْضاً، وَالْأَرْضُ أُمُّ الآدَمِيِّ وَمَقَرُّهُ، فَلَمْ يُلْـقَ بِمَضْيَعَةٍ[١٠]، وَمُوسَىٰ رُمِيَ فِي الْبَحْرِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ هَلَكَةٍ أَوْ نَجَاةٍ، فَكَانَتِ[١١] النَّجَاةُ السَّابِقَةُ فِي عِلْمِ اللهِ.

---

(١) ك، م: لاستحفاظه بإخوته.
(٢) ك: فكانوا.
(٣) أحد: ساقطة من ك، م.
(٤) ك: الثاني.
(٥) وعده: ساقطة من: أ.
(٦) ب: من.
(٧) ك: صغير.
(٨) ك، م: وأبي.
(٩) أ: صغيراً.
(١٠) ك، م: بضيعة.
(١١) ب: لكانت.

وَأَغْرَبُ مِنْهُ[١] أَنَّا كُنَّا يَوْماً بِمَحْرَسِ الكُومين بِالثَّغْرِ[1] حَمَاهُ اللهُ[٢]، فَسُئِلَ «الْفِهْرِيُّ»[2] عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ربَّكَ سَرِيعُ العِقَابِ ﴾[٣] فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ (165). وَقَالَ: ﴿ لَسَرِيعُ العِقَابِ ﴾ فِي الأَعْرَافِ (167) بِزِيَادَةِ اللاَّمِ، فَمَا الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ؟.

فَقَالَ الْفِهْرِيُّ: إِنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ أَخْبَرَ فِي سُورَةِ[٤] الأَنْعَامِ أَنَّهُ جَعَلَ الخَلْقَ خَلاَئِفَ الأَرْضِ لِيَبْتَلِيهِمْ[٥]، وَوَعَدَهُمْ وَتَوَعَّدَهُمْ، وَأَمْهَلَهُمْ إِلَى الدَّارِ الآخِرَةِ[٦] وَلَمْ[٧] يُهْمِلْهُمْ، وَأَخْبَرَ فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَا اقْتَحَمُوهُ، وَمَا نَزَلَ بِهِمْ فِي الْحَالِ، وَعَجَّلَ لَهُمْ مِنَ[٨] الْعَذَابِ، فَأَكَّدَهُ بِاللاَّمِ لِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ سُرْعَةِ الْجَزَاءِ[٩] وَتَعْجِيلِ الْعَذَابِ[3].

وَقَدْ أَخَذَ قَوْمٌ هَذَا المَقْصِدَ[١٠] فِي طَرِيقِ السُّؤَالِ، وَعَلَى فَنٍّ مِنَ الْفِقْهِ فَقَالُوا[١١]: مَا الْحِكْمَةُ فِي أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَدَأَ كِتَابَهُ بِمَحْمَدِ نَفْسِهِ، وَقَدْ نَهَى أَنْ يَحْمَدَ أَحَدٌ نَفْسَهُ؟.

---

(١) أ، ب: وأقرب.
(٢) ك، م: حرسها الله.
(٣) الآية غير مثبتة في: أ.
(٤) سورة: ساقطة من: أ، ب.
(٥) أ: ليبلوهم.
(٦) ب ز، ك، ز م: الأخرى.
(٧) الواو: ساقطة من: ب.
(٨) من: ساقطة من: ك، م.
(٩) ك، م: الإجزاء.
(١٠) ك، م: القصد.
(١١) ك، م: وقالوا.

. . . .
(1) أي بثغر الإسكندرية.
(2) هو أبو بكر الطرطوشي وقد سبقت ترجمته في صفحة: 92 تعليق رقم: 1.
(3) انظر: الأمد: 95/أ، السِّراج: 130/أ.

وَهَذَا قِشْرٌ[١] مِنْ لُبَابِ[٢] هَذِهِ[٣] الأَسْئِلَةِ، وَفَنٌّ فِقْهِيٌّ فِي جَمْعِ الْمُتَعَارِضِ[٤] مِنَ الأَلْفَاظِ، وَالسُّؤَالُ فِي نَفْسِهِ فَاسِدٌ لأَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ، إِذْ مَعْنَاهُ أَنَّ اللهَ حَمَدَ نَفْسَهُ، وَنَهَى الْمَخْلُوقَ عَنْ حَمْدِ نَفْسِهِ، وَأَيُّ تَعَارُضٍ فِي هَذَا؟ وَأَصْلُ التَّعَارُضِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، إِنَّمَا يَنْبَنِي عَلَىٰ تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَرْتَبَةِ، وَلاَ مُسَاوَاةَ بَيْنَ اللهِ وَالْخَلْقِ، فَلاَ مُعَارَضَةَ.

تَحْقِيقُهُ: أَنَّ[٥] التَّعَارُضَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ[٦] إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَعَلَّقَا بِمَعْنًى وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ كِتَابُ «ابْنِ فُورَكٍ» فِي «مُشْكِلِ الْقُرْآنِ»(1) فَإِنَّهُ لَمْ يُؤَلَّفْ مِثْلُهُ، وَقَدْ جَمَعَ عَلَى نَحْوِهِ «الرُّمَّانِيُّ» كِتَاباً[٧] فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» عَشْرَ مُجَلَّدَاتٍ، حَسَناً فِي وَصْفِهِ[٨]، بَاطِلاً فِي مَقْطَعِهِ، فَإِنَّهُ مُبْتَدِعٌ، فَلاَ[٩] يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ كِتَابَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ سَبُوحاً فِي لُجَّةِ بِحَارِ الشُّبَهِ، لِئَلاَّ تَتَعَلَّقَ بِقَلْبِهِ شُبْهَةٌ يَظُنُّهَا شَهْداً وَهِيَ صَبِرٌ، وَيَرَىٰ فِيهِ مَا يُعْجِبُهُ فَإِذَا بِهِ قَذَارَةٌ وَهَلَكَةٌ. وَقَدْ كُنْتُ فِي إِمْلاَءِ «أَنْوَارِ الفَجْرِ فِي مَجَالِسِ الذِّكْرِ» أَسْلُكُ هَذَا البَابَ كَثِيراً، وَأُورِدُ فِيهِ عَظِيماً كَمَا سَمِعْتُمْ، وَكَانَتِ[١٠] اللَّوَاقِطُ تَكْثُرُ فِي

---

(١) ك، م: حصر.
(٢) ب: باب.
(٣) أ: أهل هذه.
(٤) ك، م: جميع التعاجز، ب: جميع المتعارض.
(٥) ك، م: تحقيق إذا.
(٦) ك، م: السببين.
(٧) كتاباً: ساقطة من: ك، م.
(٨) أ: رصفه.
(٩) ك، م: لا.
(١٠) ك: كتاب.

. . . .

(1) لم أقف عليه.

مَجْلِسِي، فَمَا ظَفِرْتُ قَطُّ بِشَيْءٍ مِنَ السَّوَاقِطِ، لِأَنَّ طُرُقَ كَلَامِي كَانَتْ مَحْفُوظَةً بِالْحَرَسِ، مُحَقَّقَةً بَيْنَ النَّفْسِ وَالنَّفَسِ، وَهُوَ مَعْنًى عَظِيمٌ، وَقَدْ فَتَحْتُ لَكُم بَابَهُ، وَهَتَكْتُ حِجَابَهُ، وَشَرَعْتُ سَبِيلَهُ، وَأَوْضَحْتُ دَلِيلَهُ، فَمَنْ كَانَ لَهُ مِنْكُمْ قَلْبٌ فَقَدْ وَعَاهُ.

وَمِنْ عِلْمِ الْبَاطِنِ أَنْ تَسْتَدِلَّ مِنْ مَدْلُولِ اللَّفْظِ عَلَى نَظِيرِ الْمَعْنَى، وَهَذَا(١) بَابٌ جَرَى فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَثِيراً، وَأَحْسَنُ مَا أُلِّفَ فِيهِ كِتَابُ «اللَّطَائِفِ وَالْإِشَارَاتِ» لِلْقُشَيْرِيِّ[1] ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ، وَإِنَّ فِيهِ لَتَكَلُّفاً أَوْقَعَهُ فِيهِ مَا سَلَكَهُ مِنْ مَقَاصِدِ الصُّوفِيَّةِ، فَخُذُوا مَا تَعْلَمُونَ، وَقِفُوا دُونَ مَا تَجْهَلُونَ، وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ(٢) قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ.

---

(١) أ، ب: وهو.
(٢) ك، م: من الذين.

....

(1) هو أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن النيسابوري، الملقب بزين الإسلام، صوفي معتدل له مصنفات كثيرة (ت: 465).
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: 83/11، وتبيين كذب المفتري لابن عساكر: 271، ووفيات الأعيان 205/3، وسير أعلام النبلاء: 227/18، طبقات الشافعية للسبكي: 153/5، وطبقات الشافعية للإسنوي: 313/2، وطبقات الأولياء لابن الملقن: 257.

ذِكْرُ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ[1]

وَمِنَ الْبَاطِنِ[2] عِلْمُ الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ فِي أَوَائِلِ (١) السُّوَرِ، وَقَدْ قَيَّدْتُ فِيهَا أَزْيَدَ مِنْ عِشْرِينَ قَوْلاً[3]، وَلَمْ يَخْلُقِ اللهُ أَحداً(٢) يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِعِلْمٍ، وَلاَ يَدَّعِي فِي الْمُرَادِ مِنْهَا فَهْماً، بَلْهَ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

---

(١) ك: المتقطعة في أول، م: أول.
(٢) ب: خلقاً.

. . . .

(1) انظر في هذا الموضوع: الطبري: التفسير: 67/1 - 74، وابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن: 299، والقشيري: الإشارات: 65/1، والمحاسبي: العقل وفهم القرآن: 329، والزمخشري: الكشاف: 12/1 - 19، وابن عطية: المحرر الوجيز: 94/1 (ط: المغرب)، وابن حيان: البحر المحيط: 34/1، والقرطبي: جامع أحكام القرآن: 154/1.

(2) الذي نقله السيوطي في الإتقان: 30/3 وفي معترك الأقران: 156/1 عن ابن العربي في فوائد رحلته هو: «ومن الباطل (باللام) علم الحروف المقطعة. . .».

قلت: ولا يخفى أن هذا النقل فيه تحريف، لأن سياق الكلام لا يفيد معنى (الباطـل) فابن العربي ما زال يتحدث عن الباطن في علوم القرآن، وأتى بنماذج من ذلك، ومن جملة هذه النماذج الحروف المقطعة في أوائل السور، إضافة إلى أن هذا العلم لو كان من العلوم الباطلة فكيف يخوض فيه ابن العربي ويقيد فيه أزيد من عشرين قولاً!.

انظر الشاطبي في الموافقات: 396/3. وقد ترتب على هذا التحريف نتائج غير مرضية، فنجد د. عائشة عبد الرحمن تقول في كتابها «الإعجاز البياني للقرآن»: 136: «ويئس بعضهم من كل الجدل المثار في الحروف واختلاف الأقوال في تأويلها، منهم القاضي أبو بكر بن العربي الذي قال ـ فيما نقل السيوطي من كلامه في فوائد رحلته ـ ومن الباطل علم الحروف المقطعة. . .».

(3) وقفت على هذه الأقوال في تفسيره: «معرفة قانون التأويل»: 27/أ وما بعدها (مخطوط الأسكريال رقم: 1264) حيث أورد اثني عشر قولاً لعلماء التفسير، وسبعة أقوال للصوفية.

بَيْدَ أَنِّي أَذْكُرُ لَكُمْ فِيهَا قَوْلاً[١] بَدِيعاً لَمْ أُسْبَقْ إِلَيْهِ، وَلاَ زُوحِمْتُ عَلَيْهِ، فِي أَسْبَابِ[٢] سُلُوكِي إِلَى اللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ، وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ بَعَثَ نَبِيَّهُ مُحَمَّداً ﷺ إِلَى الْخَلْقِ بِمُعْجِزٍ تَحَدَّىٰ بِهِ الْعَرَبَ خَاصَّةً وَهُوَ الْقُرْآنُ، وَاسْتَفْتَحَ بَعْضَ سُوَرِهِ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ، وَالْعَرَبُ قَدْ شَنِفَتْ[٣] (1) لَهُ، وَقَوْمُه جُرَآءُ[٤] عَلَيْهِ، يَرْقُبُونَ مِنْهُ زَلَّةً، وَيَتَرَبَّصُونَ بِهِ سَقْطَةً، فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ سَالِكَةً سَبِيلَ الْإِشْكَالِ، غَيْرَ دَاخِلَةٍ فِي فَنٍّ مِنْ فُنُونِ فَصَاحَتِهِمْ، لاَ تَهْتَدِي إِلَيْهَا مَعَارِفُهُمْ، مَا تَرَكُوهُ أَنْ يَنْتَقِلَ عَنْهَا شِبْراً، حَتَّى يُحْدِثَ لَهُمْ فِيهِ ذِكْراً، وَيُظْهِرْ إِلَيْهِمْ بِهَا عِلْماً، وَقَدْ قَالَ لِلْمُبْتَدِئِينَ مِنْهُمْ بِالْإِذَايَةِ، الْمُشْتَهِرِينَ بِالنِّكَايَةِ، الْمُسْتَهْزِئِينَ[٥] بِكُلِّ دَلِيلٍ وَآيَةٍ: ﴿ صٓ، وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ (صٓ: 1). ﴿ حمٓ، تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ (فصلت: 1)، وَالْأَنْدِيَةُ حَافِلَةٌ بِالْأَعَادِ، وَالنُّفُوسُ مُتَشَوِّفَةٌ إِلَىٰ عَثْرَةٍ مِنَ الْحُسَّادِ، فَأَذْعَنُوا لِفَصَاحَةِ[٦] الْقَوْلِ بِاتِّفَاقٍ، وَلَمْ يَقُولُوا: هَذَا اخْتِلاَطٌ، بَلْ قَالُوا: هَذَا اخْتِلاَقٌ، وَلَيْسَ يَقْدَحُ فِي عِلْمٍ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ[٧] جَهْلُ مَنْ جَهِلَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مِمَّا يُنَالُ بِالاجْتِهَادِ، وَيَجْرِي عَلَيْهِ بِالظَّنِّ[٨] لَقُلْتُ لَكُمْ فِيهِ: إِنَّ الْأَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ[٩] إِشَارَةٌ إِلَىٰ تَعْجِيزِ الْعَرَبِ عَلَىٰ مَا يَأْتِي بَيَانُهُ[١٠] إِنْ شَاءَ اللهُ.

(١) قولاً: ساقطة من: أ.
(٢) أ، ب: أسلوب.
(٣) ك، م: شنفته.
(٤) أ: أجرأ، ك، م: جداً.
(٥) المستهزئين: ساقطة من: ب.
(٦) أ، ك، م: الفصاحة.
(٧) أ: من العلوم الذين.
(٨) ب: ويجري في غلبة الظن.
(٩) ك، م: إنها.
(١٠) بيانه: ساقطة من: أ.

(1) أي نظرت له في اعتراض أو أَبْغَضَتْهُ وَتَنَكَّرَتْ لَهُ. انظر: الصحاح للجوهري: 1383/4.

ذِكْرُ دُخُولِ الاِجْتِهَادِ فِي عُلُومِ[١] الْقُرْآنِ بِطَرِيقِهِ[٢]

اعْلَمُوا ـ أَوْصَلَكُم اللهُ إِلَىٰ دَرَجَتِهِ وَبَوَّأَكُمْ مَقْعَدَ صِدْقٍ فِي مَرْتَبَتِهِ ـ أَنَّ مَدَارِكَ الْعُلُومِ تَنْقَسِمُ[٣] مِنْ وَجْهٍ إِلَىٰ ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:

مُدْرَكَةٌ ضَرُورَةً[1]: كَعُلُومِ الحَوَاسِّ، وَمَا ثَبَتَ فِي النَّفْسِ ابْتِدَاءً، كَعِلْـمِ[٤] الإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ وَصِحَّتِهِ وَسَقَمِهِ، وَأَنَّ الاثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِن الوَاحِدِ، وَأَنَّ الضِّدَّيْنِ لاَ يَجْتَمِعَانِ.

وَمُدْرَكَةٌ بِالأَدِلَّةِ، وَالأَدِلَّةُ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: عَقْلِيَّةٌ وَسَمْعِيَّةٌ.

وَالدَّلِيلُ: كُلُّ مَا يُوصِلُ إِلَى الْيَقِينِ[2][٥]. . . . .

---

(١) أ: علم.
(٢) بطريقه: ساقطة من: ك، م.
(٣) ك، م: فتنقسم.
(٤) أ، ب: من علم.
(٥) أ، ك: النفس.

. . . .

(1) انظر: التمهيد للباقلاني: 35 (ط: القاهرة 1947)، والإنصاف: 14، والحدود للباجي: 25 - 27.
(2) انظر تعريف الدليل في: المحصول في علم الأصول لابن العربي: 2/أ، ورسالة التوحيد: لابن فورك: 4/أ، وبيان كشف الألفاظ: 265، والتمهيد للباقلاني: 13 - 14، والإنصاف له 15، والحدود للباجي: 37، والمنهاج له: 11، والكافية للجويني: 46 - 47، والتعريفات: 55، والكليات: =

وَبَعْدَ ذَلِكَ أَمَارَاتٌ(١)[1] تُفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِّ فِي النَّفْسِ لِأَحَدِ الْمُحْتَمَلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ لَا يُمْكِنُ سِوَاهُ.

فَأَمَّا الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ وَالْبَدِيهِيُّ فَقَدْ عَرَفْتُمُوهُ.

وَأَمَّا الْعِلْم النَّظَرِيُّ[2] فَفِيهِ تَاهَتِ(٢) الْفِرَقُ، وَجَارَ مَنْ جَارَ، وَقَصَدَ مَنْ قَصَدَ، وَلَا يُمْكِن بَيَانُهُ فِي(٣) التَّفْصِيلِ إِلَّا بِذِكْرِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الدَّلِيلِ.

وَالْأَمَارَاتُ أَعْظَمُ فِي الإِشْكَالِ، وَمَا يُفِيدُ الظَّنَّ أَقْرَبُ إِلَى الِاخْتِلَافِ وَأَدْعَى إِلَى الِاخْتِلَالِ.

وَالَّذِي أَفْتَقِرُ إِلَيْهِ الْآنَ: أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ المَطْلُوبُ مِنْهُ حُصُولَ الْعِلْم فَلَا تَسْلُكْ إِلَيْهِ إِلَّا جَادَّةَ الدَّلِيلِ الْمُوقِفَةَ(٤) بِكَ عَلَيْهِ، وَلَا تَسْتَعِدَّ(٥) لِسِوَاهُ، فَإِنَّكَ تَقَعُ فِي مَهْوَاةٍ(٦) لَا قَعْرَ لَهَا، وَتَسْلُكُ مَغْوَاةً(٧) لَا هِدَايَةَ فِيهَا.

---

(١) ك، م: أمارة.
(٢) ك، م: تامة.
(٣) أ: من.
(٤) ك، م: الموفية.
(٥) ك، م: ولا تستعد له سواه.
(٦) ب: سواه، واسْتُدْرِكَ الخَطَأ في الهامش.
(٧) ب: مغراه، ك، م: مغارة.

. . . .

= 320/2، والحدود للتفتزاني: 3 (مخطوط خاص)، وكشاف اصطلاحات الفنون: 292 - 298 (ط: تراثنا).

(1) عرف الشريف الجرجاني الأمارة فقال: «. . . هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول، كالغيم بالنسبة إلى المطر، فإنه يلزم من العلم به الظن بوجود المطر. . .» التعريفات: 20، وانظر أبو حامد اللامشي: بيان كشف الألفاظ: 265 - 266.

(2) عرف الباقلاني العلم النظري في كتابه الإنصاف: 14 بقوله: «ما احتيج في حصوله إلى الفكر والرويّة، وكان طريقه النظر والحجة». وانظر التمهيد: 8، والحدود: 27 - 28، والمنهاج: 11، والكافية: 30.

وَكُلُّ مَا كَانَ الْمَطْلُوبُ فِيهِ الظَّنَّ، فَاطْلُبْ لَهُ أَمَارَتَهُ، وَلَعَلِّي أَسْتَغْنِي عَنِ التَّوْصِيَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِالتَّثَبُّتِ، فَإِنَّ الدَّلِيلَ الْقَطْعِيَّ لَا يُمَكِّنُكَ مِنَ الظَّنِّ وَلَا يَمُرُّ بِكَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يُنْهِيكَ إِلَيْهِ؟.

وَالأَمَارَةُ الظَّنِّيَّةُ هِيَ الَّتِي يَنْخَدِعُ بِهَا[2] الشَّادِي، وَالَّذِي[3] يَضْبِطُ هَذَا الأَصْلَ أَنَّ كُلَّ[4] مَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّكْلِيفِ، فَإِنَّهُ تَارَةً يُعْلَمُ قَطْعاً بِدَلِيلِ الْقَطْعِ، وَتَارَةً يُفِيدُ ظَنّاً بِأَمَارَةِ الظَّنِّ، وَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّىٰ دَلِيلاً.

وَأَمَّا مَا خَرَجَ عَنْ بَابِ التَّكْلِيفِ وَالْعَمَلِ فَطَرِيقُهُ[5] الْقَطْعُ، وَالْمَطْلُوبُ فِيهِ الْعِلْمُ، فَلَا تَسْلُكْ إِلَيْهِ عَلَىٰ مَنْهَجِ[6] الظَّنِّ، وَمِنْ ذَلِكَ أَخْبَارُ الآخِرَةِ مِنْ كَيْفِيَةِ الْمِيزَانِ وَأَحْوَالِ الصِّرَاطِ وَتَرْتِيبِهِ عَلَى الْحَوْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَمِنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْقَوْلِ فِي كَيْفِيَّةِ تَأْوِيلِ أَوَائِلِ السُّوَرِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّكْلِيفِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْعِلْمِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَىٰ الظَّنِّ فِيهِ، وَلَا يُوجَدُ دَلِيلُ الْقَطْعِ عَلَيْهِ فَوَجَبَ التَّوَقُّفُ.

وَمِنْ جُمْلَةِ الْعِشْرِينَ قَوْلاً مَا لَا سَبِيلَ إِلَىٰ مَعْرِفَتِهِ بِالْعَقْلِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ بِالنَّقْلِ الشَّرْعِيِّ، وَمِنْهَا مَا يُعْلَمُ بِالنَّقْلِ اللُّغَوِيِّ لَوْ وُجِدَ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحَةٍ وَلَكِنَّهُمَا مَعْدُومَانِ[7].

---

(١) ك: من، ب: على.
(٢) بها: ساقطة من: أ، وفي ك، م: يتجرع بها.
(٣) ب: والتي.
(٤) كل: ساقطة من: ك، م.
(٥) ب، ك، م: بطريقة.
(٦) ك، م: فلا يسلك علم على منهاج.
(٧) ك، م: معدوم، أ: معدمان.

فَلَوْ جَاءَ خَبَرٌ صَحِيحٌ بِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ[1] أَوْ مِنْ أَسْمَاءِ السُّوَرِ[2] أَو الْقُرْآنِ[3] لَاخْتَرْنَاهُ وَاعْتَقَدْنَاهُ، وَكَمَا أَنَّهُ لَوْ جَاءَنَا مِنْ طَرِيقِ اللُّغَةِ أَنَّ «يسٓ»(١) مَعْنَاهُ: يَا سَيِّدُ، أَوْ «طَهَ» مَعْنَاهُ: يَا رَجُلُ[4]، أَوْ «حمٓ» مَعْنَاهُ «يَا سَلَامُ»(٢) لَسَلَّمْنَاهُ لَهُ، غَيْرَ أَنَّ الإِنْصَافَ دِينٌ فَنَقُولُ:

لَمَّا رَأَيْنَا الْعَرَبَ الأَعَادِيَ وَالأَوْلِيَاءَ، وَالشَّادِينَ(٣) وَالْعُلَمَاءَ، لَمْ يَقْدَحُوا(٤) فِيهِ وَلَا سَأَلُوا عَنْهُ، قَطَعْنَا عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ مَفْهُوماً عِنْدَهُمْ، جَارِياً(٥) عَلَىٰ سَبِيلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَذَا مَقَامُ عِلْمٍ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضَ حَرْفٍ يُسْتَدَلُّ(٦) بِهِ عَلَىٰ بَاقِي الْكَلِمَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْتِفْتَاحَ كَلَامٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَىٰ وَجْهِ التَّعْجِيزِ، كَأَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: هَذَا كَلَامٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ ﴿ الٓمٓصٓ ﴾ (الأعراف: 1) وَمِنْ ﴿كٓهيعٓصٓ ﴾ (مريم: 1) وَمِنْ(٧) ﴿ حمٓ، عٓسٓقٓ ﴾ (الشورى: ١) فَإِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِي مَنْظُوماً، وَمِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي مَقُولاً(٨) فَشَأْنَكُمْ وَالْحُرُوفَ، تَجَرَّدُوا لِلنَّظْمِ وَالتَّأْلِيفِ بِهَا فِي

(١) يس: ساقطة من: ك.
(٢) ب، ك، م: سلام.
(٣) الواو: ساقطة من: ك، م.
(٤) أ، ب: يقدموا.
(٥) ك، م: جارٍ.
(٦) أ، ب: ليستدل.
(٧) من: ساقطة من: ك، م.
(٨) مقولاً: ساقطة من: ك، م.

(1) روي أن الحروف المقطعة هي اسم الله الأعظم وهو قول السُّدِّي والشَّعبي، انظر: الماوردي: النكت والعيون: 61/1، والطبري: التفسير: 67/1.
(2) ونسب هذا القول إلى زيد بن أسلم، انظر: الماوردي في النكت والعيون: 61/1، والطبري في التفسير: 67/1، وابن عطية في المحرر الوجيز: 95/1 (ط: المغرب).
(3) نسب هذا القول إلى قتادة ومجاهد وابن جريج، انظر: المصادر السابقة وابن حيان في البحر المحيط: 34/1.
(4) هذا التأويل رواه الطبراني عن ابن عباس، وفيه الكلبي وهو متروك، قاله الهيثمي في مجمع الزوائد: 56/7.

مُعَارَضَتِي، وَأَنْتُمْ جَمَاعَةٌ وَأَنَا وَاحِدٌ، وَلَا[١] أَمْلِكُ إِلَّا عُمْرِي، وَلَكُمْ فِي الْمُعَارَضَةِ الدَّهْرُ كُلُّهُ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ[٢].

فَتَخْصِيصُ بَعْضِ الْأَغْرَاضِ أَوِ الزِّيَادَةُ[٣] عَلَيْهَا مَقَامُ ظَنٍّ، وَالظَّنُّ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَـٰذَا[٤]، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّكْلِيفِ، فَالْأَوْلَىٰ التَّوَقُّفُ دُونَهُ.

أَوَلَا تَرَوْنَ إِلَىٰ نُكْتَةٍ بَدِيعَةٍ وَهِيَ أَنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ لَمَّا أَمَرَ رَسُولَهُ بِكِتَابَةِ[٥] الْقُرْآنِ، وَجَرَّدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ حُذَّاقَ أَصْحَابِهِ مِنَ الْكُتَّابِ، وَنَقَلَتْهُ الصَّحَابَةُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَىٰ إِرْسَالِهِ إِلَى الْبُلْدَانِ، وَانْتَقَوْا كُتَّابَهُ، فَاتَّفَقُوا عَلَىٰ أَنَّ أَفْصَحَهُمْ «سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ»[٦](1) وَأَحْفَظَهُمْ «زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ»(2) فَانْتَدَبَا لِذَلِكَ، وَنَقَلُوهُ كَمَا وَقَعَ(3)،

---

(١) الواو: ساقطة من: أ، ك، م.

(٢) ب: القيامة.

(٣) ك، م: والزيادة.

(٤) ك، م: فيها.

(٥) ك: بكتاب.

(٦) ك: العاصي وهو خطأ.

. . . .

(1) هو الصحابي الجليل ابن أبي أُحَيْحَة سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، أبو عثمان، قال عنه سعيد الدمشقي: إن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص، لأنه كان أشبههم لَهْجَة برسول الله ﷺ، وقال عنه الحافظ الذهبي: كان سعيد بن العاص أحد من ندبه عثمان لكتابة المُصْحَف لفصاحته... توفي رضي الله عنه: 53 هـ. انظر في ترجمته: ابن سعد: الطبقات: 30/5، الفسوي: المعرفة والتاريخ: 292/1، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 48/4، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 444/3.

(2) هو الصحابي الجليل أبو خارجة زيد بن ثابت بن الضحاك الخزرجي الأنصاري، الإمام الكبير شيخ المقرئين والفرضيين، مفتي المدينة وكاتب الوحي، أكمل رضي الله عنه حفظ القرآن في حياة النبي ﷺ توفي رحمه الله سنة: 42 وقيل 43 أو 45، انظر ترجمته: ابن سعد: الطبقات: 385/2، خليفة بن خياط: التاريخ: 99، 207، 223، ابن قتيبة: المعارف: 260، 355، ابن الجزري: طبقات القراء: 296/1.

(3) ينبغي التنبيه على أن جمع أجزاء المصحف كان في عهد أبي بكر، والنسخ في مصحف واحد والاقتصار على قراءة معينة كان من توجيه سيدنا عثمان رضي الله عنه، انظر حول جمع القرآن: ابن =

وَقَيَّدُوهُ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي «التَّابُوتِ»[1]، قَالَ زَيْدٌ: يُكْتَبُ بِالْهَاءِ، وَقَالَ سَعِيدٌ: بِالتَّاءِ(١)، فَقَالَ عُثْمَانُ: يُكْتَبُ بِالتَّاءِ فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، يُرِيدُ وَهِيَ لُغَةُ قُرَيْشٍ(٢). وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَىٰ قِرَاءَتِهِ بِالتَّاءِ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ، فَأَرَادَ زَيْدٌ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُ بِالْهَاءِ، وَكِتْبَتُهُ مِثْلُهُ، وَهِيَ لُغَةُ الْأَنْصَارِ، فَآثَرُوا لُغَةَ قُرَيْشٍ إِذْ بِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ.

وَكَتَبُوا ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ الْخَمْسَةَ الْأَحْرُفِ مَوْصُولَةً، وَكَتَبُوا ﴿ حمٓ عٓسٓقٓ ﴾ الْخَمْسَةَ الْأَحْرُفِ مَفْصُولَةً، وَكَتَبُوا ﴿ قٓ، والقرآن المجيد ﴾ (قٓ: 1) ﴿ نٓ والقلم ﴾ (القلم: 1) حَرْفَ صَوْتٍ لَا حَرْفَ هِجَاءٍ، أَيْ: لَمْ يَكْتُبُوهُ «قَافْ» وَلَا كَتَبُوهُ «نُونْ» وَلَوْ كَتَبُوهُ حَرْفَ هِجَاءٍ لَكَانَ الْأَصَحَّ مِنَ الْأَقْوَالِ فِيهِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الحُوتُ الَّذِي تَحْتَ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا، وَالْقَلَمُ الَّذِي فَوْقَ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا[2]، وَلَوْ كَتَبُوهُ «قَافْ» حَرْفَ هِجَاءٍ لَظَهَرَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ الجَبَلُ المُحِيطُ بِالْأَرْضِ[3]، وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَىٰ فِيهِ مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّهُ شَطْرُ كَلِمَةٍ لَكُتِبَ(٣) أَيْضاً «قَافْ» حَرْفَ هِجَاءٍ كَمَا كَتَبُوا قَوْلَهُمْ:

---

(١) وقال سعيد: يكتب بالتاء.
(٢) يريد وهي لغة قريش: ساقطة من: أ، ب.
(٣) ك: فكتب.

= العربي: معرفة قانون التأويل: 5/أ (مخطوط الأسكريال: القيسي: الإبانة عن معاني القراءات: 44 - 52، 68 - 77، الباقلاني: الانتصار: 354 وانظر نقد ابن العربي لكلام الباقلاني في العارضة: 258/11.

(1) قال الباقلاني في نكت الانتصار: 386 «.. فإن قيل لم كتبوا التابوت بلغة قريش، ولم يكتبوه بلغة زيد؟ قيل: لأنها قراءة النبي ﷺ المشهورة، ولو كانت «التابوه» هي المشهورة لأثبتوها، ولو تساوتا في الاشتهار لأثبتوهما وخبروا بهما. فإن قيل كيف يكون «التابوت» قراءة ثابتة عنه ﷺ ولم يعلم زيد؟ قيل بل قد علم ذلك وإنما أراد «التابوه» لأنه توهم صحة نقل من نقل إليه...» انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء: 441/2. ابن عطية المحرر الوجيز: 359/2 (ط: الأنصاري)، القرطبي جامع أحكام القرآن: 248/2.

(2) لمعرفة الروايات التي قيلت في تفسير «نٓ» انظر السيوطي: الدر المنثور، 250/6.

(3) هذا أثر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن مجاهد كما ذكر السيوطي في الإتقان: 33/3، والدر المنثور: 101/6.

قُلْتُ لَهَا قِفِي[1] فَقَالَتْ قَاف[1].

كَلِمَةُ هِجَاءٍ مِنْ ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ.

فَهَذَا كُلُّهُ يَفْتَحُ لَكَ[٢] أَبْوَاباً مِنَ التَّفْسِيرِ إِلَىٰ مَا لاَ يُحْصَىٰ[٣] مِنَ المَعَارِفِ، وَيُعْطِيكَ قَانُوناً فِي مَأْخَذِ التَّأْوِيلِ.

---

(١) ب: قفي لنا.

(٢) لك: ساقطة من: ك، م.

(٣) ك: ما يحص.

. . . .

(1) هذا من رجز للوليد بن عقبة، انظر الأصفهاني، الأغاني: 181/5، شرح شواهد الشافية: 271، وقد ورد غير منسوب في مصادر كثيرة منها: ابن حيان، البحر المحيط: 35/1، لسان العرب 275/11.

ذِكْرُ دَلاَلَةِ الْعِلْمِ عَلَى الْكَلاَمِ
وَرَبْطِ مَا بَيْنَ اللِّسَانِ[١] وَالْقَلْبِ

إنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ لَمَّا خَلَقَ العَبْدَ نَاطِقاً[٢]، وَعَلِمَ أَنَّهُ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ، خَلَقَ لَهُ الأَصْوَاتَ وَالْحُرُوفَ لِيُلْقِيَ بِهَا إِلَىٰ مَنْ سِوَاهُ مَا عِنْدَهُ مِنْ عِلْمٍ، بِعِبَارَةٍ عَنْ كَلاَمِهِ الْمُوَافِقِ لِعِلْمِهِ حَسْبَمَا بَيَّنَاهُ مِنْ قَبْلُ، وَخَلَقَ لَهُ الأَصْوَاتَ وَالْحُرُوفَ[٣] عَلَىٰ جِهَةٍ تَسْتَوفِي بَيَانَ مَا عِنْدَهُ، تَقْطِيعُهَا[٤] كَمَا سَلَفَ، وَقَسَّمَ تَقْطِيعَهَا الدَّالَّ عَلَى النُّطْقِ[٥] ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ قِسْماً، مِنْهَا وَاحِدٌ مُرَكَّبٌ، وَالْبَاقِي أُصُولٌ، فَأَوْصَلَ[٦] الْعِلْمَ بِهَذَا التَقْطِيعِ ـ وهو الْحُرُوفُ ـ لِلِّسَانِ[٧] إِلَىٰ مَنْ دَانَاهُ، وَعَلِمَ الحَكِيمُ أَنَّهُ مُحْتَاجٌ[٨] إِلَىٰ أَنْ يُوصِلَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَىٰ مَنْ نَأَىٰ عَنْهُ، فَخَلَقَ الْقَلَمَ، وَعَلَّمَ بِهِ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ، وَيَسَّرَ لَهُ مَعْرِفَةَ الحُرُوفِ، وَرَتَّبَ صُوَرَهَا[٩] عَلَىٰ هَيْئَاتٍ تُلاَئِمُ فِي

---

(١) ك، م: ما بين الناس.
(٢) أ، ب: نطقاً، ك، م: سقطاً، والمثبت من قانون القاهرة.
(٣) ب: الأحرف.
(٤) أ: تقطيعاً، قانون القاهرة: بقطيعة.
(٥) ك: النظر.
(٦) فأوصل: ساقطة من: ك.
(٧) ك، م: للبيان.
(٨) أنه محتاج: ساقطة من: أ.
(٩) ك: سورها.

الْعَدَدِ صِفَةَ الْحُرُوفِ فِي الْكَلَامِ[١]، فَيُلْقِي الْقَلَمُ[٢] مَا يَقْتَضِيهِ[٣] الصَّوْت، وَيُلْقِي الصَّوْتُ مَا تَضَمَّنَهُ الْحَرْفُ[٤].

وَيَدُلُّ الْحَرْفُ عَلَىٰ مَا أُحِسَّ فِي الْقَلْبِ، وَوَقَعَ مَا فِي الْقَلْبِ مُوَافِقاً لِلْعِلْمِ ، فَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ فِي طُورِ سَيْنَاءَ بِغَيْرِ[٥] صَوْتٍ وَلَا حَرْفٍ[٦]، وَكَلَّمَهُ فِي مَوْطِنٍ[٧] آخَرَ عَلَىٰ لِسَانِ جِبْرِيلَ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ، وَكَتَبَ لَهُ فِي مَوَاطِنَ أُخَرَ فِي الأَلْوَاحِ بِقَلَمٍ ، فَاجْتَمَعَتْ لَهُ الْحَقَائِقُ كُلُّهَا.

وَاجْتَمَعَ لِمُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ كَلَّمَهُ لَيْلَةَ الإِسْرَاءِ[1] بِغَيْرِ صَوْتٍ وَلَا حَرْفٍ(*) وَدُونَ وَاسِطَةٍ، وَكَلَّمَهُ عَلَىٰ لِسَانِ جِبْرِيلَ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ(*)[2][٨]، وَكَتَبَ لَهُ كِتَاباً بِقَلَمِهِ الَّذِي لَا يُشْبِهُ الأَقْلَامَ، وَكِتَابَتِهِ الَّتِي لَا تُشْبِهُ هَذِهِ الكِتَابَةَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْماً عَلَى أَصْحَابِهِ وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ، فَقَالَ ـ وَأَشَارَ بِالَّذِي فِي يَمِينِهِ ـ: هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّي فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الجَنَّةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ، فَلَا يُزَادُ[٩] فِيهِمْ وَلَا

---

(١) في الكلامي: ساقطة من: ب، وفي أ: في العلم.
(٢) أ: العلم.
(٣) م: يفيضه.
(٤) ك، م، ب: الحروف.
(٥) ك، م: من غير.
(٦) ب: بغير حرف ولا صوت.
(٧) أ، ك: مواطن.
(٨) ما بين النجمتين ساقط من: أ.
(٩) ك، م: قانون القاهرة: يزداد.

---

(1) يشير إلى حديث الإسراء المعروف الذي أخرجه البخاري في بدء الخلق باب ذكر الملائكة: 217/6 - 219، ومسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله رقم: 164، والترمذي في التفسير، باب ومن سورة ألم نشرح رقم 3343، والنسائي في الصلاة، باب فرض الصلاة: 217/1 - 218.
(2) إذ كان جبريل يتمثل له على صورة رجل كما في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في الإيمان رقم: 8 وفيه أن النبي ﷺ قال: «يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».

يُنْقَصُ مِنْهُمْ(*)، وَأَشَارَ إِلَى الَّذِي فِي يَدِهِ الشِّمَالِ فَقَالَ: هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّي فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ فَلاَ يُزَادُ فِيهِمْ، وَلاَ يُنْقَصُ مِنْهُمْ(*)[1] (1).

وَلاَ يَخْفَىٰ عَلَيْكُمْ لَوْ أَنَّ أَهْلَ بَلَدٍ كَتَبُوا بِأَسْمَائِهِم وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ فِي مَهَارِيقَ لَمَلأَتِ الأُفُقَ، وَلَضَاقَ بِهَا الفَضَاءُ(٢)، فَكَيْفَ بِأَسْمَاءِ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ؟!.

وَبِهَذِهِ الْفَضِيلَةِ وَغَيْرِهَا، تَمَيَّزَ(٣) مُحَمَّدٌ ﷺ عَلَىٰ إِخْوَتِهِ مِنَ الأَنْبِيَاءِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ(٤)، وَإِلَيْهِ وَقَعَتِ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ: ﴿ **وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ** ﴾ (الزخرف: 31).

فَاقْرِنْهُ بِنَظِيرِهِ يَحْصُلْ لَكَ مِنْهُ بَابٌ مِنَ التَّفْسِيرِ عَظِيمٌ، وَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ بِمَا جَمَعْنَاهُ فِي «خَصَائِصِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَمُعْجِزَاتِهِ الأَلْفِ» الَّتِي أَمْلَيْنَاهَا عَلَيْكُمْ فِي مَجَالِسِ «أَنْوَارِ الْفَجْرِ»[2].

وَهَذَا الْكِتَابُ بِالْقَلَمِ وَالدَّوَاةِ(٥)، وَالْقِرَاءَة بِالصَّوْتِ عَلَىٰ كُلِّ لُغَةٍ وَعِنْدَ كُلِّ أُمَّةٍ وَفِي كُلِّ مَعْنَى، مُعَلِّمٌ(٦) لآدَمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَبِهَذِهِ الْمَزِيَّةِ فِي رَأْيِ جَمَاعَةٍ مَازَ آدَمُ الْمَلاَئِكَةَ، فَإِنَّهُم خُلِقُوا لِلطَّاعَةِ الَّتِي لاَ تَتَعَدَّاهُمْ وَهِيَ التَّسْبِيحُ، وَأُعْطِيَ آدَمُ

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من أ.
(٢) ك، م: لفظاً.
(٣) ك، م: ما تميز.
(٤) ب: عليهم السلام. وفي: أ، سقطت «أجمعين».
(٥) والدواة: ساقطة من: أ، ك.
(٦) ك، م: فهو معلم.

....

(1) هذا جزء من حديث طويل رواه ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ الترمذي في القدر رقم: 2142، وقال عنه: هذا حديث حسن صحيح غريب، ورواه أحمد في المسند: 167/2.
(2) انظر قائمة مؤلفات ابن العربي في كتابنا حول ابن العربي الذي سيصدر قريباً.

الْعِلْمَ الَّذِي يَتَعَدَّىٰ، وَالْمُتَعَدِّي أَفْضَلُ مِنَ اللَّازِمِ[1]، وَذَٰلِكَ مُحَقَّقٌ فِيمَا أَمْلَيْنَاهُ عَلَيْكُمْ فِي «أَنْوَارِ الْفَجْرِ» فِي ذِكْرِ التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ[2]، وَلَنَا فِيهِ فَضْلُ التَّرْتِيبِ وَالِاسْتِيفَاءِ، وَالْحِكْمَةُ الْعُظْمَىٰ فِي ذَٰلِكَ كُلِّهِ، وَالْفَائِدَةُ الْكُبْرَىٰ فِيهِ، مَا نَذْكُرُهُ لَكُمْ وَنَسْتَوفِيهِ، وَبِهِ تَتِمُّ جَمِيعُ مَعَانِيهِ.

(1) إلى هنا ينتهي نص قانون القاهرة: 119/أ.
(2) انظر فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب: 215/2 - 235، ابن حزم: الفصل: 126/5 (ط: الرياض).

ذِكْرُ الْحِكْمَةِ الْعُظْمَىٰ فِي خَلْقِ الكَلَامِ[١] وَتَسْخِيرِ الْقَلَمِ

إِنَّ الْخَلْقَ قَصَرُوا[٢] عَنْ فَهْمِ كَلَامِ اللهِ قُصُورَهُمْ عَنْ فَهْمِ[٣] مَعْرِفَةِ ذَاتِهِ، فَإِنَّ ذَاتَهُ وَصِفَاتِهِ مُقَدَّسَةٌ عَنْ أَنْ تُنَالَ بِوَهْمٍ[٤]، أَوْ تُعْلَمَ[٥] بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، مَعَ مَا هُمْ ـ الْخَلْقُ ـ عَلَيْهِ مِنَ الْقُصُورِ، فَنَصَبَ الْمَخْلُوقَاتِ دَلِيلاً عَلَيْهِ[٦]، كَمَا وَضَعَ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ دَلِيلاً عَلَىٰ كَلَامِهِ، وَكَمَا أَنَّ ذَاتَهُ الْعَلِيَّةَ مَخْبُوءَةٌ تَحْتَ أَسْتَارِ الدَّلَائِلِ، فَكَذَلِكَ كَلَامُهُ الْعَظِيمُ مَخْبُوءٌ تَحْتَ أَسْتَارِ الْعِبَارَاتِ، فَلَا يُنَالُ بِالْعِبَارَاتِ مِنْ كَلَامِهِ إِلَّا مَا يُنَالُ بِالدَّلَائِلِ مِنْ ذَاتِهِ، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُطْلَقُ الْجُمَلِيُّ دُونَ التَّفَاصِيلِ الْمُحِيطَةِ بِالْجَلِيِّ[٧]، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ** ﴾ (آل عمران: 7)، وَقَوْلِهِ: ﴿ **وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الكِتَابِ وَالحِكْمَةِ. . .** ﴾ (البقرة: 229)، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَصِفَاتِهِ فِي عُلُوِّ التَّقْدِيسِ[*] عَنِ

---

(١) أ، ب: الكلم.
(٢) ك، م: قَصَّرَ.
(٣) فهم: ساقطة من: أ، ب.
(٤) ك، م: برسم.
(٥) ك، م: تعليم.
(٦) عليه: ساقطة من: ب.
(٧) ك، م: الجُملي.

الْإِدْرَاكِ، فَأَنْزَلَهُ(١) مِنْ عُلُوِّ التَّقْدِيسِ (*)(٢) وَرِيَاضِهِ، إِلَىٰ بِقَاعِ الْعِلْمِ ـ مَنّاً به ـ وَحِيَاضِهِ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرَبُهُ بِكَأْسِ الصَّفَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَدَّرَ عَلَيْهِ وَحَالَتِ الْحُجُبُ دُونَهُ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ أُمَّهَاتُهَا أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: عَدَمُ الْهَادِي، فَلَا غِنَى عَنْ مُعَلِّمٍ عَالِمٍ لِيَكُونَ مَا يُلْقِيهِ أَلْقَنَ إِلَى الْقَلْبِ، وَأَدْخَلَ فِي النَّفْسِ.

الثَّانِي: الِاجْتِزَاءُ(٣)(1) بِمَعْنَى الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، كَالْمُقْرِئِينَ فِي هَذَا الزَّمَانِ، فَإِنَّهُم يُقْبِلُونَ عَلَى الْحُرُوفِ وَيُضَيِّعُونَ الْعُلُومَ. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ ﴾ (البقرة: 77)، يَعْنِي «تِلَاوَةً» فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ(2)، وَفِي الْحَدِيثِ: يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَحْفَظُونَ فِيهِ حُرُوفَ القُرْآنِ(٤)، وَيُضَيِّعُونَ حُدُودَهُ(3).

الثَّالِثُ: الِاقْتِنَاعُ بِقَوْلِ مَنْ مَضَىٰ دُونَ أَنْ تَتَحَرَّىٰ(٥) فِي النَّظَرِ، وَتَكُونَ مِمَّنْ حَكَمَ بِعِلْمِهِ وَقَضَىٰ.

---

(١) أ: أنزله.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من: ك، م.

(٣) أ: الاحتزاز، وفي: ك، م: الابتداء.

(٤) ك، م: حروفه.

(٥) ب: تتبحر، ك، م: تستحيي.

. . . .

(1) أي: الإكتفاء.

(2) في اللسان: 164/20 «قال أبو منصور الأزهري: والتلاوة سميت تلاوة لأن تالي القرآن إذا مر بآية رحمة تمناها».

وقال ابن عطية في المحرر الوجيز: 364/1 (ط: قطر) تمنى: أي تلي، قال الشاعر:

تمنى كتاب الله أول ليلة ... وآخِرَهُ لاقى حِمَامَ المَقادِرِ

قلت: هذا البيت لحسان بن ثابت في رثاء عثمان، ونسب إلى كعب بن مالك انظر: التسهيل: 90/1.

(3)نحوه في موطأ مالك: 173/1 من كلام عبدالله بن مسعود.

الرَّابِعُ: الالْتِبَاسُ بِالْمَعَاصِي، وَمَا أَعْظَمَهَا مِنْ حِجَابٍ.

تَتْمِيــمٌ:

وَمِنْ عِلْمِ الْبَاطِنِ عِنْدَهُمْ: مَعْرِفَةُ اللهِ وَصِفَاتِهِ، وَالدَّارِ الآخِرَةِ، وَمِنْهُ مَعْرِفَةُ الأَدِلَّةِ فِي الرَّدِّ عَلَىٰ جَمِيعِ الْمُخَالِفِينَ لِلْمِلَّةِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَقَوَاعِدِ الْعَقَائِدِ، واسْتِنْبَاط أَحْكَامِ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ الْخَمْسَةِ، وَمَنَاطِ مُتَعَلِّقِهَا فِي أَدِلَّتِهَا وَهِيَ «أُصُولُ الفِقْهِ»[1].

فَإِنْ أَرَادَ هَؤُلَاءِ بِحُسْبَانِ هَذِهِ مِنَ الْبَاطِنِ أَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَىٰ نَظَرٍ وَتَأَمُّلٍ وَتَأْوِيلٍ(١)، وَبِخِلَافِ دَلَالَاتِ الأَلْفَاظِ عَلَى الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ، فَإِنَّهُ مَعْنًى يَقِفُ عَلَيْهِ الْمَرْءُ مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلٍ، وَبِخِلَافِ مَعْرِفَةِ النُّصُوصِ مِنَ الأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالبِدَايَةِ(٢) مِنَ الأَدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ.

أَوْ أَرَادُوا بِأَنَّهُ بَاطِنٌ أَنَّهُ لَا يُوصَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ غَيْرِهِ، فَهُوَ بَاطِنٌ بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِ، فَهَذَا كُلُّهُ مُمْكِنٌ صَحِيحُ الْقَصْدِ لَا مُشَاحَّةَ فِيهِ، بَيْدَ أَنَّهُ قَدْ صَارَ الْيَوْمَ مَعْرِفَةُ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ عِنْدَنَا بَاطِنٌ، لِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَىٰ تَعَلُّمٍ، حَتَّى قَدْ صُنِّفَ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ اسْتَغْرَقَتِ الْعُمُرَ، وَأَتْعَبَتِ النَّفْسَ فَصَارَتْ بَاطِناً، وَقَدْ كَانَتِ(٣) عِنْدَ الصَّحَابَةِ ظَاهِراً يَقِيناً(٤).

---

(١) وتأويل: ساقطة من: أ.

(٢) أ: وابتدائه.

(٣) ك، م: كان.

(٤) ب: يقينياً.

. . . .

(1) قال المؤلف في المحصـول: 2/أ: «وأفعال المكلفين هي حركاتهم التي تتعلق بها التكاليف من الأوامر والنواهي وهي على خمسة أضرب: واجب وفي مقابلته محظور، ومندوب وفي مقابلته مكروه، وواسطة بينهما وهو المباح».

وَلَمَّا قَالَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ السَّلَفِ: لِكُلِّ حَرْفٍ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، وَحَدٌّ وَمُطَّلَعٌ[1]، نَصَبْنَا لَهُ مِثَالاً يَتَبَيَّنُ فِيهِ قَانُونُه:

قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ ﴾ (الحج: 24).

فَحَدُّ البَيْتِ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ الْبَاحَةِ[١] وَالْحَائِطِ وَالسَّقْفِ. وَمَطْلَعُهُ اقْتِضَاؤُهُ اللَّبِنَ وَالْخَشَبَ بِطَرِيقٍ، وَبِأَقْصَىٰ[٢] مِنْهُ، اقْتِضَاؤُهُ الْبَنَّاءَ وَالنَّجَّارَ وَنَحْوَهُ.

وَظَاهِرُهُ[٣]: قَوْلُهُ فِي الْكَعْبَةِ «بَيْتِيَ»، يَعْنِي[٤] الَّذِي كَرَّمْتُهُ بِأَنْ دَحَوْتُ مِنْهُ الأَرْضَ، وَجَعَلْتُهُ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً، وَقِيَاماً لِلْخَلِيقَةِ وَحِصْناً، وَبَعَثْتُ مِنْهُ[٥] مُحَمَّداً ﷺ، وَأَمَرْتُ الْخَلْقَ بِقَصْدِهِ، وَأَضَفْتُهُ إِلَىٰ نَفْسِي دُونَ غَيْرِهِ، إِلَىٰ سَائِرِ فَضَائِلِهِ، وَاسْرد ذَلِكَ كُلَّهُ[2].

وَبَاطِنُهُ: قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ الَّذِي كَرَّمْتُهُ بِأَنْ جَعَلْتُهُ مَحَلَّ مَعْرِفَتِي، وَشَرَحْتُهُ بِنُورِ هِدَايَتِي، وَمَلأْتُهُ حِكْمَةً مِنْ عِلْمِي، وَخَصَصْتُهُ بِأَنْ أَحْيَيْتُهُ بِرُوحِي[3].

قَالَ عُلَمَاؤُنَا: وَنَحْنُ نَقْطَعُ عَلَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ بِخِطَابِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا الكَعْبَةُ[٦]،

---

(١) ك، م: الساحة.
(٢) ك، م: ما قصد.
(٣) ك، م: وظاهر.
(٤) يعني: ساقطة من: ك، م.
(٥) منه: ساقطة من: ك، م.
(٦) الكعبة: ساقطة من: ك، م.

. . . .

(1) وأصل هذا القول حديث ابن مسعود مرفوعاً عند البزار وأبي يعلى في الكبير والطبراني بنحوه كما عزاه إليهم الهيثمي في مجمع الزوائد (47/152).
(2) قارن بلطائف الإشارات للقشيري: 538/2 - 539، وتفسير القرآن للتُّسْتَرِيّ: 65.
(3) استشكل أبو إسحاق الشاطبي مثل هذه المعاني الباطنة فقال: «... إن هذا التفسير يحتاج إلى بيان، فإن هذا المعنى لا تعرفه العرب، ولا فيه من جهتها وضع مجازي مناسب، ولا يلائمه مساق =

وَلَكِنَّ النَّاظِرَ الْعَالِمَ يَتَجَاوَزُ مِنَ الْكَعْبَةِ إِلَى الْقَلْبِ بِطَرِيقِ الاعْتِبَارِ[1] عِنْدَ قَوْمٍ، وَبِطَرِيقِ الأَوْلَىٰ عِنْدَ آخَرِينَ، وَلِهَذَا إِذَا جَاءَ النَّائِمُ إِلَى(١) الْمُعَبِّرِ فَقَالَ: رَأَيْتُ فِي مَنَامِي بَيْتِي مَمْلُوءاً تَحْشِيشاً أَوْ أَدْنَاساً يَقُولُ لَهُ: طَهِّرْ قَلْبَكَ مِنْ شَغُوبِ الدُّنْيَا، وَأَرْحَاضِ الْمَعَاصِي الَّتِي هِيَ الْعُجْبُ وَالْحَسَدُ وَالْحِقْدُ وَنَحْوُهُ، وَكَمَا تُطَهَّرُ الْكَعْبَةُ مِنَ الْقُمَامَةِ وَالنُّخَاعَةِ[2] وَالْمُشْرِكِينَ، كَذَلِكَ(٢) يَلْزَمُ أَنْ يُطَهَّرَ الْقَلْبُ مِنْ عَلاَئِقِ الدُّنْيَا الْقَاطِعَةِ عَنِ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ، وَعَنِ الْمَعَاصِي الَّتِي تَفْتَرِسُ الْحَسَنَاتِ كَمَا يَفْتَرِسُ الذِّئْبُ الشَّاةَ.

وَمِنْ بَاطِنِهِ أَيْضاً: إِلْحَاقُ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ بِهِ فِي التَّطْهِيرِ لِاسْتِوَائِهَا فِي حُرْمَةِ الْمَسْجِدِيَّةِ مَعَهُ، وَقَدْ أَضَافَهَا الْبَارِي ـ سُبْحَانَهُ ـ إِلَىٰ نَفْسِهِ فَقَالَ: ﴿ **وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ** ﴾ (الجن: 18).

وَهَذَا بَاطِنٌ فِقْهِيٌّ وَنَظَرٌ عَمَلِيٌّ.

وَمِنْ بَاطِنِهِ عِنْدَ قَوْمٍ: الْعُبُورُ بِهِ ـ بَعْدَ تَقْرِيرِهِ ـ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قِيلَ فِيهِمْ: ﴿ **فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا** ﴾ (التوبة: 28)، إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ(٣) مِنَ الأَجْنَاسِ بِتَأْمِيلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ(٤) وَتَعْظِيمِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْعُلَمَاءُ:

(١) إلى: ساقطة من: ك، م.
(٢) أ: وكذلك.
(٣) في جميع الأصول: إلى غير الله، والمثبت من هامش: ب.
(٤) بتأميل أحد من الناس: ساقطة من: ك، م.

= بحال، فكيف هذا؟ والعذر فيه أنه لم يقع فيه ما يدل على أنه تفسير للقرآن، فزال الإشكال...» الموافقات: 401/3.

(1) يقسم الشاطبي هذا الاعتبار إلى قسمين: اعتبار قرآني، واعتبار وجودي، والأول مقبول لأنه فهم للقرآن يرد على القلوب على وفق ما نزل له القرآن، والثاني مردود لأنه اعتبار وجودي خارج عن القرآن الموافقات: 404/3.

(2) النُّخَاعَةُ هي النُّخَامَة وهي ما يخرج من الصدر أو الخيشوم.

«مَنْ تَوَاضَعَ لِغَنِيٍّ ذَهَبَ ثُلثَا دِينِهِ»[1] . لأَنَّ الدِّينَ اعْتِقَادٌ وَقَوْلٌ وَعَمَلٌ، فَإِذَا هَشَّ إِلَى الْغَنِيِّ(١) لِغِنَاه، وَسَلَّمَ عَلَيْهِ لِدُنْيَاه(٢)، وَأَعْرَضَ عَنْهُ بِهَوَاه، ذَهَبَ ثُلُثَا دِينه فِي الهَشِّ وَالسَّلاَمِ ، وَبَقِيَ لَهُ الثُّلُثُ فِي الاِعْتِقَادِ.

وَلَوْ هُدِيَتْ لِهَذِهِ(٣) الْفِرْقَةُ الضَّالَّةُ ـ مِنَ الشِّيعَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ ـ لَمَا كَانَتْ عَنْ سَبِيلِ الْحَقِّ نَاكِبِينَ(٤)، وَقَالَتْ إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ ﴾ الْقَلْبُ، وَلاَحَظَّ(٥) لِلْكَعْبَةِ فِيهِ[2] ، وَلَكِنَّهُ كَمَا أَخْبَرَ تَعَالَىٰ عَنْهُ: ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً، وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الفَاسِقِينَ ﴾ (البقرة: 25).

وَقَدْ رَكَّبَ الْعُلَمَاءُ عَلَىٰ هَذَا(٦) كَلاَماً، فَقَالُوا[3] : إِنَّ عُلُومَ الْقُرْآنِ خَمْسُونَ

---

(١) أ: للغني.
(٢) ك، م: عليه.
(٣) أ، ب: هذا.
(٤) أ: سبيل الحق كانت عن الحق ناكبين.
(٥) ك: ولا لله.
(٦) أ، ب: على هذا العلماء.

. . . .

(1) هذا القول أسنده بعض العلماء إلى رسول الله ﷺ، فقد أخرجه الديلمي في الفردوس: 467/3، الحديث: 5449. من حديث أبي ذر بلفظ «لَعَنَ اللهُ فَقِيراً تَوَاضَعَ لِغَنِيٍّ مِنْ أَجْلِ مَالِهِ، مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَقَدْ ذَهَبَ ثُلُثَا دِينِهِ» ونحوه في شعب الإيمان للبيهقي وهذه الأحاديث كلها ضعيفة بل أوردها ابن الجوزي في الموضوعات: 139/3، انظر: فتاوى ابن الصلاح: 18، السخاوي: المقاصد: 408، الزرقاني: مختصرة المقاصد: رقم: 406، السيوطي: اللآلىء المصنوعة: 318/2، ملا علي القاريء: الأسرار المرفوعة: 339، العجلوني: كشف الخفاء: 241.0242، ابن الديبع تمييز الخبيث من الطيب: 160.

(2) انظر تفسير القرآن المنسوب لمحيي الدين بن العربي (ت: 638): 101/2 - 102.

(3) هذه الفقرة إلى قوله: «ولا يعلمه إلا الله»، نقلها الزركشي في البرهان: 16/1 - 17 والسيوطي في معترك الأقران: 23/1، والإتقان في علوم القرآن: 37/4، وطاش كبرى زادة في مفتاح السعادة: 75/1، 536/2، والكَتَّاني في التراتيب الإدارية: 175/2.

ويحتمل أن يكون هذا النص قد نقله ابن العربي عن الإمام الغزالي فقد ورد في «إحياء علوم الدين» ما نصه: «. . . وقال آخرون: القرآن يحوي على سبعة وسبعين ألف علم ومئتي علم، إذ كل =

عِلْماً وَأَرْبَعُمِئَةِ عِلْمٍ[١]، وَسَبْعَةُ آلَافِ عِلْمٍ[٢]، وَسَبْعُونَ أَلْفَ عِلْمٍ عَدَدِ كَلِمِ الْقُرْآنِ، مَضْرُوبَةً فِي أَرْبَعَةٍ، إِذْ لِكُلِّ كَلِمَةٍ مِنْهَا ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، وَحَدٌّ وَمُطَّلَعٌ، هَذَا مُطْلَقٌ دُونَ اعْتِبَارِ تَرْكِيبِهِ، وَنُضِّدَ[٣] بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ وَمَا بَيْنَهَا مِنْ رَوَابِطَ عَلَى الاسْتِيفَاءِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ[٤]، وَهَذَا[٥] مِمَّا لَا يُحْصَىٰ، وَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ ـ تَعَالَىٰ ـ

---

(١) علم: ساقطة من: أ..
(٢) علم: ساقطة من: ك، م.
(٣) ك، م: وقصد.
(٤) كله: ساقطة من: أ.
(٥) وهذا: ساقطة من: ب.

. . . .

= كلمة علم، ثم يتضاعف ذلك أربعة أضعاف، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن وحد ومطلع» الإحياء: 290/1 (ط: الحلبي). وهذه العبارة الأخيرة أوردها المؤلف في معرفة قانون التأويل: 7/أ ونسبها إلى بعض الصوفية.

ذِكْرُ الْعِلْمِ النَّظَرِيِّ وَالْعِلْمِ الْعَمَلِيِّ

وَقَدْ تَرَدَّدَ فِي أَثْنَاءِ التَّقْسِيمِ(١) الإِنْتِحَاءُ إِلَىٰ هَذَيْنِ القِسْمَيْنِ(٢)، حَتَّىٰ قُلْنَا: إِنَّ النَّظَرَ فِي الْوَحْيِ يَكُونُ فِيمَا يُفْضِي إِلَىٰ الْعِلْمِ، وَفِيمَا يُفْضِي إِلَىٰ الظَّنِّ.

وَالنَّظَرِيُّ: مَعْرِفَةُ(٣) اللهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَالْمَعَادِ، فَأَحْكِمْهُ بِالأُصُولِ[1].

وَالْعَمَلِيُّ: أَحْكَامُ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ، وَأَحْكِمْهُ بِأُصُولِ الْفِقْهِ، وَيَكْفِي فِي الأَوَّلِ «الْمُتَوَسِّطُ» وَفِي الثَّانِي «المَحْصُولُ».

وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي انْقِسَامِهِمَا إِلَىٰ عَقْدٍ وَقَوْلٍ وَعَمَلٍ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ هَذَا، فَإِنَّ العَقْدَ فِيهِ عِلْمٌ وَهُوَ: مَعْرِفَةُ اللهِ، وَفِيهِ عَمَلٌ وَهُوَ: مَعْرِفَةُ الحَسَدِ وَالغُرُورِ وَالنِّيَّةِ وَالتَّوَكُّلِ، وَمَا ضَارَعَ الجِنْسَيْنِ وَالْقَوْلُ فِيهِ عِلْمٌ وَهُوَ: الإِيمَانُ بِاللهِ وَصِفَاتِهِ وَمَا يَرْتَبِطُ بِذَلِكَ، وَإِلَىٰ عَمَلٍ وَهُوَ: الذِّكْرُ وَنَحْوُهُ.

---

(١) ب: التفسير، ك، م: القسم.
(٢) القسمين: ساقطة من: أ.
(٣) ب: هو معرفة.

....

(1) أي بأصول الدين (علم الكلام).

وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِيهِ مَا هُوَ مَعْلُومُ الطَّرِيقِ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ قَطْعِيّاً كَالنُّصُوصِ(١) فِيمَا تَقْتَضِيهِ، وَالْإِجْمَاعُ فِيهَا يَكُونُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ فَيَكُونُ ظَنِّياً وَهُوَ غَالِبُهُ(1).

---

(١) ك، م: النفوس.

(1) قارن كلام المؤلف بكلام الغزالي في ميزان العمل: 230، فلا شك أنهما ينظران من كوة واحدة.

ذِكْرُ الْقِسْمِ الْخَامِسِ[1]

والَّذِي أَخْتَارُهُ مِنْ هَذَا التَّقْسِيمِ فِي طَرِيقِ الْبَيَانِ، وَعَلَيْهِ كُنْتُ أُعَوِّلُ قَدِيماً فِي الْإِيرَادِ، أَنَّ عُلُومَهُ عَلَىٰ ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ: تَوْحِيدٌ، وَتَذْكِيرٌ، وَأَحْكَامٌ.

فَقِسْمُ التَّوْحِيدِ فِيهِ تَدْخُلُ مَعْرِفَةُ(١) الْمَخْلُوقَاتِ بِحَقَائِقِهَا[2]، وَمَعْرِفَةُ الْخَالِقِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَيَدْخُلُ فِي عِلْمِ التَّذْكِيرِ: الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ وَالْحَشْرُ، وَتَصْفِيَةُ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ عَنْ أَخْلاَطِ الْمَعَاصِي.

وَيَدْخُلُ فِي الأَحْكَامِ: التَّكْلِيفُ كُلُّهُ مِنَ الْعَمَلِ فِي الْقِسْمِ النَّافِعِ مِنْهُ وَالضَّارِّ، وَحَظُّ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالنَّدْبِ.

فَالأَوَّلُ: كَقَوْلِهِ: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ (البقرة: 162) فَرَكَّبَ عَلَيْهِ قِسْمَ التَّوْحِيدِ كُلِّهِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ.

---

(١) معرفة: ساقطة من: أ.

(1) انظر بعض النقول المتفرقة من هذا الفصل أوردها كلّ من الزركشي في البرهان: 16/1 - 18، والسيوطي في معترك الأقران: 23/1 - 24، والإتقان: 37/4، وطاش كبرى زادة في مفتاح السعادة: 536/2 - 537.

(2) علم التوحيد لا يتعرض لحقائق المخلوقات، وإنما يتعرض لها من حيث أحوالها في المبدأ والمعاد.

الثَّانِي: قِسْمُ التَّذْكِيرِ، قَوْلُـهُ: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنْفَـعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الـذاريات: 55) وَهَـذَا مَخْصُوصٌ بِـالْعِظَةِ فِي الْمُتَعَـارَفِ، مُتَنَـاوِلٌ لِلْكُـلِّ بِالْحَقِيقَةِ[١].

الثَّالِثُ: قوله: ﴿ وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ ﴾ (المائدة: 51).

كَمَا[٢] تَرْجِعُ عُلُومُ الْقُرْآنِ إِلَىٰ آيَتَيْنِ كَقَوْلِهِ: ﴿ اللهُ الَّـذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ... إِلَى قَوْلِهِ: عِلْماً ﴾ (الطلاق: 12).

الثَّانِيَةُ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: 56).

وَقَدْ تَرْجِعُ إِلَىٰ آيَةٍ وَاحِدَةٍ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾ (الدخان: 36).

وَقَوْلِهِ: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ (المؤمنون: 116).

وَلِذَلِكَ قَالَ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِـهِ: ﴿ قُلْ هُـوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص: 1) إِنَّهَا تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ[1] يَعْنِي فِي الأَجْرِ، وَذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ.

وَقَالَتْ جَمَاعَةٌ: تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي الْمَعْنَىٰ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ كَمَا

---

(١) ك، م: في الحقيقة.

(٢) قانون القاهرة: وقيل.

....

(1) جاء في الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم في صلاة المسافرين رقم: 812 قوله ﷺ: «... إلّا أنها تعدل ثلث القرآن... الحديث».

قَدَّمْنَا[1]، فَقِسْمُ التَّوْحِيدِ اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ السُّورَةُ عَلَى الْخُصُوصِ، وَبِهَذَا صَارَتِ الْفَاتِحَةُ أُمَّ الْكِتَابِ لِأَنَّ فِيهَا الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ.

فَأَمَّا قِسْمُ التَّوْحِيدِ فَمِنْ أَوَّلِهَا إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ (الفاتحة: 3).

وَأَمَّا قِسْمُ الْأَحْكَامِ فَـ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة: 4).

وَمِنْ قَوْلِهِ: ﴿ اهْدِنَا ﴾ (الفاتحة: 5) إِلَىٰ آخِرِهَا تَذْكِيرٌ.

فَصَارَتْ بِهَذَا أُمّاً يَتَفَرَّعُ عَنْهَا كُلُّ بِنْتٍ.

وَقِيلَ: صَارَتْ أُمّاً لِأَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْقُرْآنِ بِالْقَبْلِيَّةِ، وَالْأُمُّ قَبْلَ الْبِنْتِ.

وَقِيلَ: سُمِّيَت فَاتِحَةً لِأَنَّهَا تَفْتَحُ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ عَلَىٰ وُجُوهٍ بَيَانُهَا فِي مَوْضِعِهَا، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ (آل عمران: 7). فَسُمِّيَت الْمُحْكَمَاتُ أُمّاً لِلْمُتَشَابِهَاتِ، لِأَنَّ الْمُتَشَابِهَاتِ إِذَا أَشْكَلَ أَمْرُهَا رُدَّتْ إِلَى الْمُحْكَمَاتِ فَعُرِفَ تَأْوِيلُهَا، كَمَا تُرَدُّ الْبِنْتُ إِلَى الْأُمِّ فَيُعْرَفُ نَسَبُهَا، وَخَصَّ الْأُمَّ دُونَ الْأَبِ لِأَنَّهَا الَّتِي يُعْلَمُ كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْهَا قَطْعاً(*)، ثُمَّ يُضَافُ إِلَى الْأَبِ ظَنّاً بِوَاسِطَةِ الْوُجُودِ الْكَافِي فِي الْأُمِّ قَطْعاً[١](*)، وَبِذَلِكَ فَضَلَتْ جَمِيعَ سُوَرِ الْقُرْآنِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ[2]: لَأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً مَا أُنْزِلَ فِي التَّوْرَاةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الْقُرْآنِ[٢] مِثْلُهَا. وَذَكَرَهَا لَهُ[3].

---

(١) ما بين النجمتين ساقط من: أ.

(٢) ب: الفرقان.

(1) انظر مناقشة هذه الأقوال في تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى: 103/17.

(2) هو أُبَيّ بن كعب بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو المنذر، سيد القرّاء وكاتب الوحي، شهد بدراً، توفي رضي الله عنه حوالي 22. انظر: الاستيعاب لابن عبد البر: 47/1، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: 28/1، وسير أعلام النبلاء: 389/1.

(3) أخرجه الترمذي في ثواب القرآن: 2878 وقال عنه: حديث حسن صحيح. وانظر المنار المنيف لابن =

وَلَيْسَ فِي الْفَاتِحَةِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَّا هَذَا، وَقَوْلُهُ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي»[1] فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى سِوَاهُمَا[2]، فَإِنَّ شَغْلَ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ بِمَا لَا يَصِحُّ إِثْمٌ فِي الْآخِرَةِ وَتَضْيِيعٌ لِلزَّمَانِ.

كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي سُورَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَّا الْمُتَقَدِّمَ[3]، وَقَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي سَمِعَهُ(١) يَقْرَأُهَا «وَجَبَتْ»[4] يَعْنِي: الْجَنَّةَ.

أَمَّا أَنَّ فِيهَا خَصِيصَةً لَيْسَتْ فِي سُورَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهَا يُفَسِّرُ بَعْضاً، لِأَنَّكَ تَقُولُ: مَنْ هُوَ؟

فَيُقَالُ لَكَ: اللهُ.

وَيُقَالُ لَكَ: مَنِ اللهُ؟

فَيُقَالُ لَكَ: الْأَحَدُ.

فَتَقُولُ: مَنِ الْأَحَدُ؟

---

(١) ب: يسمعها.

= قيم الجوزية: 113.

(1) هذا جزء من حديث صحيح رواه مسلم في الصلاة رقم: 395، ومالك في الموطأ كتاب الصلاة: 84/1، وأبو داود في الصلاة رقم: 819، 820، 821، والترمذي في التفسير رقم: 2954، 2955، والنسائي في الافتتاح: 135/2، 136.

(2) الظاهر أن ابن العربي قد خالف منهجه هذا في كتابه سراج المريدين: 54/ب حيث أورد عدة أحاديث في فضل الفاتحة منها الصحيح والحسن والضعيف.

(3) وهو الذي ذكرته في تعليقي السابق صفحة: 231، وينبغي التنبيه على أن الأحاديث التي تفيد أن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن كثيرة منها ما رواه البخاري في فضائل القرآن 53/9، ومالك في الموطأ: 208/1، وأبو داود في الصلاة رقم: 1461، والنسائي في الافتتاح: 171/2..

(4) رواه الترمذي في ثواب القرآن رقم: 2899 وقال عنه: هذا حديث حسن صحيح، ومالك في الموطأ: 208/1 بزيادة، والحاكم في فضائل الصحابة: 566/1 من حديث أبي هريرة، وقال عنه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

فَيُقَالُ لَكَ: الصَّمَدُ.

فَتَقُولُ: مَنِ الصَّمَدُ؟

فَيُقَالُ لَكَ: الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤاً أَحَدْ.

ثُمَّ تَرْجِعْ إِلَىٰ أَوَّلِهَا، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: وَمَنِ الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَد(١)، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ؟ فَيُقَالُ لَكَ: اللهُ.

وَهَذَا أَيْضاً ـ بِهَذَا(٢) التَّرْتِيبِ ـ فَنٌّ مِنْ فُنُونِ الْفَصَاحَةِ غَرِيبٌ يَعِزُّ وُجُودُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَظِيرُهُ(٣) مِنَ السُّنَّةِ فِي الْمَعْنَىٰ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»[1].

وَهِيَ كَلِمَاتٌ يَسِيرَةٌ تَضَمَّنَتِ التَّوْحِيدَ كُلَّهُ للهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ.

أَخْبَرَنَا أَبُو الفَضَائِلِ بنُ طوقٍ المعدل(٤)[2] قَالَ: أَخْبَرَنَا(٥) الأُسْتَاذُ أَبُو القَاسِمِ القُشَيْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الإِمَامَ أَبَا بَكْرِ بْنُ فُورَكَ يَقُولُ ـ وَكَانَ مِنْ عُظَمَاءِ

(١) لم يلد ولم يولد: ساقطة من: ب.
(٢) ب: فهذا.
(٣) ب: ونظيرها.
(٤) وأخبرنا أبو الفضل بن طوق العدل.
(٥) أ، ب: ثنا.

(1) رواه مالك في الموطأ: 214/1، 215 في القرآن، باب ما جاء في الدعاء، وأول الحديث هو قوله ﷺ: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلته... الحديث» ورواه الترمذي كذلك في الدعوات رقم: 3579.

(2) هو أبو الفضائل محمد بن أحمد بن عبد الباقي الموصلي، من العلماء العاملين، تفقه على الماوردي وأبي إسحاق الشيرازي والقشيري، توفي سنة: 494. انظر: ابن الأثير: الكامل 225/8، ابن كثير: البداية والنهاية: 161/12.

الصُّوفِيَّةِ وَالعُلَمَاءِ ـ: إنَّ كَلِمَةَ «هُوَ» مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا فِي الْعِبَارَةِ عَنْ تَوْحِيدِ الْبَارِي ـ سُبْحَانَهُ ـ، تَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ ابْتِدَاءَ الأَشْيَاءِ مِنْهُ[١]، وَانْتِهَاءَهَا إِلَيْهِ، وَكُلَّهَا بِهِ[٢]، لأَنَّ الْهَاءَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ وَهُوَ الابْتِدَاءُ فِي الْكَلَامِ، وَالْوَاوُ مِنْ حُرُوفِ الشَّفَتَيْنِ وَهُوَ[٣] الانْتِهَاءُ فِي الْكَلَامِ، وَمَا بَيْنَهُمَا حُرُوفُ الْكَلَامِ [1]، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ لأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ أَعْظَمُ؟ قَالَ لَهُ: ﴿ اللهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ (البقرة: 253) قَالَ لَهُ النَبِيّ: لِيَهْنِكَ العِلْمُ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ»[2].

وَإِنَّمَا صَارَتْ أَعْظَمَ بِعِظَمِ مُقْتَضَاهَا، فَإِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَشْرُفُ بِشَرَفِ ذَاتِهِ وَمُقْتَضَاهُ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ، وَهِيَ فِي آيِ[٤] الْقُرْآنِ كَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ فِي سُوَرِهِ، إِلَّا أَنَّ سُورَةَ الإِخْلَاصِ تَفْضُلُهَا بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا سُورَةٌ وَهَذِهِ آيَةٌ، وَالسُّورَةُ أَعْظَمُ لأَنَّهُ وَقَعَ التَّحَدِّي بِهَا، وَالسُّورَةُ[٥] إِذَا وَقَعَ بِهَا التَّحَدِّي[٦] أَفْضَلُ مِنَ الآيَةِ الَّتِي لَمْ يَقَعْ بِهَا التَّحَدِّي.

الثَّانِي: أَنَّ سُورَةَ الإِخْلَاصِ اقْتَضَتِ التَّوْحِيدَ فِي خَمْسَ عَشْرَةَ كَلِمَةً[٧]، وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ اقْتَضَتِ التَّوْحِيدَ فِي خَمْسِينَ حَرْفاً، فَظَهَرَتِ الْقُدْرَةُ فِي الإِعْجَازِ، بِوَضْعِ

(١) أ: لله.
(٢) ب: بها.
(٣) أ، ب: وهي.
(٤) آي: ساقطة من: أ.
(٥) والسورة: ساقطة من: ك.
(٦) ك، م: التحدي بها.
(٧) أ: حرفا.

(1) أورد المؤلف هذا القول في الأمد: 14/أ ونسبه إلى ابن فورك، وعقب عليه بقوله: «وهذه أغراض صوفية محومة على الحقائق، وإن كان لم يقع بها أنس لكم، وابن فورك شيخ من شيوخهم، وإمام مقدم فيهم».
(2) رواه مسلم في صلاة المسافرين رقم: 810، وأبو داود في الصلاة رقم 1460.

مَعْنىً يُعَبِّرُ عَنْهُ مَكْتُوبٌ مَدَدُهُ السَّبْعَةُ الأَبْحُرُ وَلاَ يَنْفَدُ، عَدَدُ حُرُوفِهِ خَمْسُونَ كَلِمَةً، ثُمَّ يُعَبِّرُ عَن مَعْنى الْخَمْسِينَ كَلِمَةً خَمْسَ عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَذَلِكَ كُلُّه بَيَانٌ لِعَظِيمِ الْقُدْرَةِ وَالاِنْفِرَادِ بِالْوَحْدَانِيةِ[1].

تَنْقِيحٌ:

قَالَ أَبُو حَامِدٍ: «إِنَّ أُمَّ الْقُرْآنِ إِنَّمَا صَارَتْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ لأَنَّهَا مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ، وَالْجَنَّةُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ، وَفَاتِحَةُ الْكِتَابِ ثَمَانِيَةُ مَعَانٍ: ذَاتٌ، صِفَاتٌ، وَأَفْعَالٌ، الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ بِجَمِيعِ طُرُقِهِ، التَّزْكِيَةُ، التَّحْلِيَةُ، ذِكْرُ نِعْمَةِ الأَوْلِيَاءِ، وَغَضَبِ الأَعْدَاءِ، وَلَمْ يَخْرجْ عَنْهَا إِلاَّ مُحَاجَّةُ الْكُفَّارِ وَهُوَ عِلْمُ الْكَلاَمِ وَأَحْكَامُ الْفِقْهِ..»[2] إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ.

---

(1) قارن بالزركشي في البرهان: 442/1، والسيوطي في الإتقان: 142/4 وطاش كبرى زادة في مفتاح السعادة: 560/2.

(2) عبارة الغزالي كما جاءت في كتابه جواهر القرآن: 43 هي كالتالي: «إن هذه السورة فاتحة الكتاب ومفتاح الجنة، وإنما كانت مفتاحاً لأن أبواب الجنة ثمانية، ومعاني الفاتحة ترجع إلى ثمانية، فاعلم قطعاً أن كل قسم منها مفتاح باب من أبواب الجنة تشهد به الأخبار...». وقال في موضع آخر: 43.

«وقد اشتملت الفاتحة على ثمانية أقسام: الذات والصفات والأفعال وذكر المعاد والصراط المستقيم بجميع طرفيه، أعني التزكية والتحلية، وذكر نعمة الأولياء، وغضب الأعداء، وذكر المعاد، ولم يخرج منه إلا قسمان، محاجّة الكفار، وأحكام الفقهاء، وهما الفنّان اللذان يتشعب منهما علم الكلام وعلم الفقه».

قلت: ونسب ابن العربي هذا القول في كتابه السراج: 195/ب إلى الصوفية وانتقده بعنف قائلاً:

«.. وهذا كله تعد على القرآن وعلى الشريعة وعلى العلم، وطريق الحق فيه أنه ثبت في الكتاب العزيز أن لجهنم سبعة أبواب، وثبت عن النبي ﷺ أن للجنة ثمانية أبواب، ولم يصل إلينا العلم بوجه التقدير ولا نقله محقق... إن الحرز والظن والقياس لم يجز (في الأصل: يجوز) لنا إلا في باب الأحكام التي المطلوب منها العمل، فأما ما خرج من الأحكام فليس للقياس فيه مدخل، حتى قال علماؤنا من الأصوليين ولا لخبر الواحد، ولست أقول به، بل أقضي بالخبر الواحد الصحيح في الشريعة كلها أحكامها وكل ما أخبرنا عنه من أمر الدنيا والآخرة، والسموات والأرض».

قلت للتوسع في معرفة رأي المؤلف رحمه الله في موضوع الخبر الواحد راجع المحصول: 48/أ ـ 51/أ.

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[١]:

قَدْ[٢] بَيَّنَّا - وَهُوَ الصَّحِيحُ - أَنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ أُمُّ الْقُرْآنِ، وَحَقَّقْنَا أَنَّ عُلُومَ الْقُرْآنِ فِيهَا، وَسَاعَدَنَا عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ مِنْهُمْ، فَكَيْفَ[٣] يَرْجِع فَيَحْذِفُ مِنْهَا مَا ذَكَرَ أَنَّهُ فِيهَا، بَلْ لَوْ قُلْنَا إِنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ لَكَانَ أَصْوَبَ، فَكَيْفَ وَقَدْ بَيَّنَ صَاحِبُ الشَّرِيعَةِ خَاصِّيَّةَ الْأَبْوَابِ وَأَسْمَاءَهَا[٤] فَقَالَ: «فَمَنْ[٥] كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ. . . الحَدِيثَ»[1] فَبَيَّنَ ﷺ جِنْسَ الْأَبْوَابِ وَأَنَّهَا أَبْوَابُ عَمَلٍ تُطْلَبُ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ وَأَنْوَاعِ الْأَفْعَالِ.

وَقَدْ كَمَّلَهَا قَوْمٌ فَقَالُوا: إِنَّهَا ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ:

بَابُ الْإِيمَانِ.

بَابُ الصَّلَاةِ.

بَابُ الصَّدَقَةِ.

بَابُ الصِّيَامِ.

---

(١) ك، م: قال أبو حامد.

(٢) أ، ب: وقد.

(٣) أ، ب: وكيف.

(٤) الأبواب وأسمائها: ساقطة من: ب.

(٥) أ، ب: من.

. . . .

(1) رواه البخاري في الصوم: 96/4، ومسلم في الزكاة رقم: 1027، ومالك في الموطأ، كتاب الجهاد: 469/2، والترمذي في المناقب رقم: 3675، والنسائي في الجهاد: 48/6، وتمام الحديث كما هو عند مسلم هو أن رسول الله قال: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللهِ نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ: يَا عَبْدَاللهِ، هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرَّيَّانِ. . . الحديثَ».

بَابُ الْحَجِّ.

بَابُ الْجِهَادِ.

بَابُ الْعَدْلِ.

بَابُ التَّوْبَةِ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهَا مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ، لأَنَّهَا سَبْعُ آيَات تَنْغَلِق أَبْوَابُ النَّارِ السَّبْعَةُ دُونَهَا، وَلَيْسَ بَعْدَ النَّارِ دَارٌ إِلاَّ الْجَنَّةَ، لَمْ يَبْعُدْ نَظَراً، لَكِنَّهُ لاَ يَعْلَمُهُ، إِذْ لاَ طَرِيقَ إِلَىٰ الْعِلْمِ بِهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ.

وَقَدْ عَدَّدُوا أَبْوَابَ النَّارِ فَقَالُوا:

بَابُ الشِّرْكِ.

بَابُ الإِثْمِ.

بَابُ الْفَسَادِ.

بَابُ الْعُدْوَانِ.

بَابُ الْفَحْشَاءِ.

بَابُ الْمُنْكَرِ.

بَابُ الْبَغْيِ (١).

تَجْرِي(٢) عَلَىٰ الْجَوَارِحِ السَّبْعَةِ، وَهِيَ الْحَوَاسُّ الْخَمْسُ، مِنْهَا الْيَدَانِ وَالرِّجْلاَنِ، وَسَابِعُهَا الْقَلْبُ[1] ....

---

(١) أ، ك، م: باب المنكر والبغي.

(٢) تجري: ساقطة من: ك، م.

....

(1) في السراج: 195/ب: وقد قالوا: إن أبواب النار السبعة للجوارح السبع، السمع والبصر والشم والذوق واللمس واللسان والقلب.

وَهَذَا كُلُّهُ تَحَكُّمٌ(١)، لِأَنَّهُ قَوْلٌ بِالظَّنِّ فِي مَعْنىً لَا يُعْلَمُ بِالْقِيَاسِ، وَلَا يَجْرِي فِيهِ إِلَّا الْقَطْعُ.

وَقَدْ رَوَىٰ التِّرْمِذِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ(٢) قَالَ: «لِجَهَنَّمَ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ، بَابٌ مِنْهَا لِمَنْ سَلَّ السَّيْفَ عَلَىٰ أُمَّتِي»[1].

وَهَذَا فَنٌّ لَمْ(٣) يَنْتَبِهْ هَؤُلَاءِ لَهُ، وَكُلُّ مَا قَالُوهُ ـ كَمَا قَدَّمْنَا ـ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

وَقَدْ أَبْهَمَ الْبَارِي ـ سُبْحَانَهُ ـ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ فِي الطَّاعَاتِ لِيَلْتَزِمَ الرَّاجِي لِدُخُولِهَا جَمِيعَهَا، كَمَا أَبْهَمَ سَاعَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْيَوْمِ، وَلَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الشَّهْرِ، وَأَبْهَمَ الكَبَائِرَ فِي الْمَعَاصِي كُلِّهَا، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدْعَىٰ لِعُمُومِ(٤) فِعْلِ الذِّكْرِ وَالطَّاعَةِ فِي الْيَوْمِ كُلِّهِ وَالشَّهْرِ كُلِّهِ فِي اجْتِنَابِ الْمَعَاصِي، وَلَوْ أَخَذَ رَجُلٌ يَطْلُبُ أُمَّهَاتِ الطَّاعَاتِ فَيُرَتِّبُ مِنْهَا الأَبْوَابَ لَكَانَ ذَلِكَ اسْتِعْمَالاً لِلظَّنِّ فِي مَوَاضِعِ الْقَطْعِ(٥)، وَهُوَ إِتْيَانُ الْبُيُوتِ مِنْ أَدْبَارِهَا، وَرُبَّمَا دَخَلَ فِي قَوْلِهِ:

﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (الملك: 22)، وَلَمْ يَتْرُكِ الشَّيْطَانُ النَّاسَ مَعَ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا مَعَ هَذِهِ

---

(١) أ، ك، م: وهو بمحكم.
(٢) أنه: ساقطة من: ك، م.
(٣) لم: ساقطة من: أ.
(٤) ك، م: لعلوم.
(٥) أ: فيها تقديم وتأخير.

. . . .

(1) أخرجه الترمذي في التفسير رقم: 3123 عن ابن عمر. وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مالك بن مِغْوَل، وذكره المباركفوري في تحفة الأحوذي: 522/8 وعزاه إلى البخاري في تاريخه: 235/2، وقد حكم الشيخ الألباني على هذا الحديث بالضعف. انظر ضعيف الجامع الصغير وزيادته: 10/5.

الآيَةِ ـ وَذَلِكَ كَافٍ ـ حَتَّى أَضَلَّ(١) مَنْ عَمِلَ لَهُم الأَحَادِيثَ فِي فَضَائِلِ الْآيَاتِ وَالسُّوَرِ[1]، فَرَوَىٰ لَهُمْ فِي «آيَةِ الْكُرْسِيِّ» أَنَّهَا(٢) سَيِّدَةُ آيَاتِ الْقُرْآنِ[2]، وَ«يس» قَلْبُ الْقُرْآنِ[3]، وَأَمْثَالَهَا، فَلَا تَحْفِلُوا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَقْبِلُوا عَلَىٰ مَا صَحَّ فَفِيهِ الْغُنْيَةُ.

وَكَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ[4]، فَلَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغْنَ بِصَحِيحِ الْآثَارِ، وَطَلَبُ سَقِيمِ الْآثَارِ مُضَافاً إِلَىٰ صَحِيحِهَا، يَقْرُبُ مِنْ قِرَاءَةِ الْإِنْجِيلِ وَالتَّوْرَاةِ مُضَافاً إِلَى الْقُرْآنِ.

---

(١) ك، م: أضل لهم.

(٢) أنها: ساقطة من: ك.

. . . .

(1) قال المؤلف ـ رحمه الله ـ في السراج: 55/ب، وقانون الأسكر يال: 7/ب، 8/أ:
«... وقد أقحم (في الأصلين: اقتحم) الناس في فضائل القرآن وسوره أحاديث كثيرة منها ضعيف لا يُعوّل عليه، ومنه ما لم ينزل الله به من سلطان، وأشبه ما جمع في ذلك «كتاب ابن أبي شيبة» وكتاب «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلّام وفيها باطل عظيم وحَشْوٌ كثير، وانتقى الأئمة من ذلك الحشو جملة، واستخرجوا من ذلك المنتقى الصحيح..» وقد أورد هذا النص القرطبي في «التذكار في أفضل الأذكار» 210 (ط: الأرناؤوط).

(2) حُكْمُ المؤلف ـ رحمه الله ـ على هذا الحديث بالوضع فيه نظر، فقد اعتبر الحافظ ابن قيم الجوزية هذا الحديث من جملة الذي صَحَّ في أحاديث السُّوَر، المنار المنيف: 114، وأخرجه الترمذي في ثواب القرآن رقم: 2881 عن أبي هريرة بلفظ: «لكل شيء سنام، وإن سنام القرآن سورة البقرة، وفيها آية هي سيدة القرآن: هي آية الكرسي» وقال هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير، وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير وضعفه.
قال الأرناؤوط في تعليقه على هذا الحديث في التذكار في أفضل الأذكار للقرطبي: 216: وإسناده ضعيف، ولكن له شواهد بمعناه يُقَوَّىٰ بها.

(3) هذا جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي في ثواب القرآن رقم: 2889، والدارمي في فضائل القرآن: 456/2ي، وفي سنده هارون أبو محمد شيخ مجهول، قاله عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على هذا الحديث في جامع الأصول لابن الأثير: 481/8.

(4) هذا حديث شريف أخرجه البخاري في التوحيد: 418/13 عن أبي هريرة، وأحمد في المسند رقم: 1476، 1513، 1549، (ط: شاكر) وأبو داود في الصلاة رقم: 1469، والدارمي في فضائل القرآن: 471/2 من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

ذِكْرُ اسْتِيفَاءِ الْغَرَضِ فِي التَّقْسِيمِ

قَدْ عَلِمْتُم ـ فِي الجُمْلَةِ ـ أَنَّ العُلُومَ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ ، وَأَنَّ المَعْلُومَاتِ أَرْبَعَةٌ: النَّفْسُ، وَالرَّبُّ، وَالعَمَلُ النَّافِعُ، وَالضَّارُّ.

وَأَنَّ مَعْرِفَةَ النَّفْسِ تَكُونُ بِالنَّظَرِ فِي ذَاتِهَا وَصِفَاتِهَا، وَانْتِقَالاَتِهَا فِي أَحْوَالِهَا، وَابْتِدَائِهَا وانْتِهَائِهَا، وَاسْتِعْلاَئِهَا فِي شَرَفِهَا، وَاسْتِسْفَالِهَا[١] فِي نَقْصِهَا، حَسْبَ مَا وَقَعَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ، ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ (التين: 4 - 5) وَذَلِكَ أَنَّهُ خَلَقَهُ سَمِيعاً بَصِيراً، حَيّاً مُتَكَلِّماً، قَادِراً مُرِيداً، وَهَذِهِ نِهَايَةٌ فِي[٢] مَرَاتِبِ الشَّرَفِ، وَخَلَقَهُ مِنْ نُطْفَةٍ مَذِرَةٍ، وَيُصَيِّرُهُ جِيفَةً قَذِرَةً، وَيُحْمَلُ بَعْدَ ذَلِكَ عَذِرَةً.

أَنْشَدَنَا ابْنُ طُوقٍ، قَالَ[٣]: أَنْشَدَنَا القُشَيْرِيُّ:

كَيْفَ يُزْهَىٰ مَنْ رَجِيعُهُ ... أَبَدَ الدَّهْرِ ضَجِيعُهُ
فَهْوَ مِنْهُ وَإِلَيْهِ ... وَأَخُوهُ وَرَضِيعُهُ
وَهْوَ يَدْعُوهُ إِلَىٰ الحَشْرِ ... بِصُغْرٍ فَيُطِيعُهُ

---

(١) ب: واستيقالها، أ: واستقلالها.
(٢) ب، ك، م: من.
(٣) قال: ساقطة من: أ، ب.

وَإِن اعْتَاص عَلَيْهِ فَهْوَ لَا شَكَّ صَرِيعُه

وَتَبَيَّنَ لَكُمْ(١) أَنَّ مَعْرِفَةَ الرَّبِّ(٢) تَكُونُ بِالْعِلْمِ (1) بِذَاتِهِ الْعُظْمَىٰ، وَصِفَاتِهِ الْعُلَىٰ، وَأَسْمَائِهِ الحُسْنَىٰ، وَأَفْعَالِهِ العُدْلَىٰ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ «الأَمَدِ الأَقْصَىٰ» فَمَنْ(٣) أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ اللهَ ـ تَعَالَى ـ كَذَلِكَ فَعَلَيْهِ بِهِ، فَإِنْ عَرَضَهُ إِشْكَالٌ فَحَلُّهُ فِي كِتَابِ «المُتَوَسِّطِ». وَفِي كِتَابِ «الأَمَدِ الأَقْصَىٰ» مَا لِلْعَبْدِ مِنْ حَالَةٍ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّبِّ فِي كُلِّ اسْمٍ انْطَلَقَ عَلَىٰ اللهِ بِالكَمَالِ، فَأُطْلِقَ(٤) عَلَى الْعَبْدِ بِلَفْظِهِ(٥)، وَبَيَانُ المَنْزِلَةِ العُلْيَا لِلرَّبِّ(٦) فِيهِ، وَالسُّفْلَىٰ لِلْعَبْدِ فِيمَا يُعْطِيهِ لَفْظُهُ مِنْ مَعَانِيهِ.

---

(١) ك، م: لك.
(٢) أ: الله، واستدرك الخطأ في الهامش.
(٣) ب: من.
(٤) ب: وأطلق.
(٥) على العبد بلفظه: ساقطة من: ب.
(٦) أ: للذي.

. . . .

(1) إلى هنا تنتهي مخطوطة الشيخ عبد الحي الكتاني ـ رحمه الله تعالى ـ وكذلك مخطوطة الشيخ محمد المنوني ـ حفظه الله تعالى ـ وكتب بهامش كل منهما: هذا ما وجدناه في الأم.

ذِكْرُ مَعْرِفَةِ رُكْنَيِ النَّجَاةِ

وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَعْرِفَةَ الْعَمَلِ (١) النَّافِعِ هُوَ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَطْلُوبُ فِي تَزْكِيَةِ النَّفْسِ بِمَعَاشِهَا(٢)، وَمَا يُنَالُ بِهِ الْمَرْغُوبُ، مَعَ صِفَةِ السَّلَامَةِ فِي دَوَامِ النَّقَاءِ مِنَ الْآفَاتِ، وَمَعْرِفَةُ الْعَمَلِ الضَّارِّ وَهُوَ ضِدُّهُ، فَإِذَا تَمَّ لَهُ ذَلِكَ أَوْ بَعْضُهُ، فَهُنَالِكَ(٣) رُكْنَانِ وَهُمَا:

الْعَمَلُ النَّافِعُ فِي جَلْبِ النَّعِيمِ الْأَكْبَرِ فِي الْبَقَاءِ الدَّائِمِ بِالْعِلْمِ الَّذِي هُوَ(٤) أَصْلُهُ وَعَلَيْهِ مَبْنَاهُ، لِأَنَّ الْعِلْمَ أَوَّلٌ، وَالْعَمَلَ ثَانٍ(٥)، وَلَا يَتَأَتَّى الْعَمَلُ إِلَّا بِالْعِلْمِ، إِذْ لَا تَتَّفِقُ عِبَادَةٌ(٦) إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَعْبُودِ.

وَقَدْ زَلَّتْ فِي هَذِهِ طَوَائِفُ يَهُولُكَ أَمْرُهُمْ فَقَالُوا: «إِنَّ الْعَمَلَ قَبْلَ الْعِلْمِ».

وَغَلَتْ أُخْرَىٰ فَقَلَبَتِ الْقَوْسَ رِكْوَةً وَقَالُوا: «إِنَّمَا يُتَوَصَّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْعَمَلِ»(1)(٧).

---

(١) أ: معرفة النجاة العمل الصالح وعلّم المراجعُ على كلمتي النجاة والصالح بعلامة الخطأ.

(٢) أ: بمعايشها.

(٣) أ: فهناك.

(٤) هو ساقطة من: أ.

(٥) ب: ثاني.

(٦) عبادة: ساقطة م: أ، واستدركت في الهامش.

(٧) أ: هنا كمل الجزء الأول.

(1) اعتبر المؤلف الإمام الغزالي من جملة هذه الطائفة الغالية التي قلبت القوس رِكْوَةً. انظر العواصم: 20. والركوة هي حوض الماء وفي المثل: صارت القوس ركوة، يضرب في الإدبار وانقلاب الأمور. انظر الجوهري: الصحاح: 2361/6.

ذِكْرُ بَيَانِ أَنَّ العِلْمَ قَبْلَ العَمَلِ

لِأَنَّ مَحَلَّ الْعِلْمِ وَهُوَ الْقَلْبُ، خُلِقَ مُسْتَعِدّاً لِلْعُلُومِ، وَهُوَ صَقِيلٌ يَصْدَأُ بِالذُّنُوبِ، فَإِنْ أَحْجَمَ العَبْدُ عَن الذُّنُوبِ بَقِيَ بِصَفَائِهِ، وَإِنْ أَقْلَعَ عَنِ الذُّنُوبِ بِالتَّوْبَةِ فَهِيَ صَقَالَةٌ، فَيَتَجَلَّى حِينَئِذٍ فِيهِ الْعِلْمُ[1].

وتَسَبَّبُوا بِقَوْلِهِ: ﴿ واتَّقُوا اللهَ، وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ ﴾ (البقرة: 281)[2].

وَقَالُوا: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الفِتَنَ فَقَالَ: «تُعْرَضُ عَلَى القَلْبِ كَالْحَصِيرِ عُوداً عُوداً، فَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا نُكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَيَصِيرُ أَسْوَدَ مُرْبَادّاً[3]، كَالْكُوزِ مُجَخِّياً[4](١)، لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفاً وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَراً»[5].

---

(١) أ: فيصير كالكوز أسود مربيداً كالكوز محجياً.

(1) توسّع المؤلف رحمه الله في عرض آراء الصوفية ومناقشتها في العواصم: 13 وما بعدها، السراج: 231/ب ـ 232/أ، 236/ب، وقانون القاهرة رقم: (184 تفسير) وصفحاته غير مرقمة، وقد تكلم في هذا الموضوع بمناسبة شرحه للآية الكريمة ﴿ كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ (الأنعام: 126).

(2) علّق المؤلف على هذه الآية في كتابه سراج المريدين: 199/أ ـ فقال: قوله: ﴿ واتَّقُوا اللهَ ﴾: يعني في مجاوزة حدود المعاملة الدينية التي بيَّنا، ومنها فرض ومنها ندب. ﴿ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ ﴾: يعني ما ألزمكم به من العمل وندبكم إليه وجعل إخلاصكم فيه».

(3) المُرْبَادُّ وَالمُرْبَدُّ: الذي في لونه رُبْدَة، وهي بين السواد والغُبْرَة.

(4) المُجَخِّي: المائل عن الاستقامة والاعتدال.

(5) هذا جزء من حديث طويل رواه مسلم في الإيمان رقم: 144 باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً.

وَهَذَا كَلَامٌ يَحُومُ عَلَى مَقَاصِدِ الْفَلَاسِفَةِ، فَإِنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَى اللهِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَاشْتَغَلَ بِمَحْوِ مَا يَنْبَغِي عَنِ النَّفْسِ، وَوَاظَبَ عَلَى اكْتِسَابِ مَا يَنْبَغِي، وَلَازَمَ الذِّكْرَ[١] حَتَّى يَجْرِيَ مِنْهُ مَجْرَى النَّفْسِ، صَفَا قَلْبُهُ، فَتَجَلَّتْ فِيهِ جَمِيعُ الْمَعْلُومَاتِ، إِذْ خُلِقَ الْقَلْبُ صَقِيلاً كَالْمِرْآةِ[1]، فَإِذَا قَابَلَتْهُ الْمَعْلُومَاتُ تَجَلَّتْ فِيهِ مَا لَمْ يَصْدَأْ، فَإِذَا طُهِّرَ بِدَفْعِ الْمَعَاصِي وَالْفُضُولِ، بَقِيَ صَقِيلاً فَتَجَلَّتْ فِيهِ الْحَقَائِقُ وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَعَلُّمٍ[٢].

تَبْصِيرٌ:

تَأَمَّلُوا - وَفَّقَكُمُ اللهُ وَبَصَّرَكُمْ - مَا أَبْسُطُهُ لَكُمْ هَا هُنَا مِنَ الْكَلَامِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ صَعْبَ الْمَرَامِ، يُفْضِي بِكُمْ إِلَى أَرْحَبِ مَقَامٍ.

هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي أَمْلَتِ[٣] الفَلَاسِفَةُ[2] ....

---

(١) ب: الذكرى.

(٢) ولا يفتقر إلى تعلم: ساقطة من: ب.

(٣) أ: ألمت به.

(1) يقول المؤلف في العواصم: 42: «وأما المرآة فلا يصح التمثيل بها في هذه القضية، وأنا أعلم بسرهم فيها واعتقادهم في حقيقتها، فإنهم بنوها على أن الإدراك فيها إنما يكون بانعكاس الأشعة على زوايا في مرايا، وذلك مذكور في كتب المناظر وخاصة المنسوبة إلى ابن الهيثم». قلت: ابن الهيثم هو أبو علي الحسن بن الحسن (354 - 430) وهو من أعظم علماء الطبيعة المسلمين والباحثين الأفذاذ في البصريات واشتهر في الكتب اللاتينية باسم AVENATAINI انظر: دائرة المعارف الفرنسية 811/3 (ط. الثانية: باريز) وعيون الأنباء لابن أبي أصيبعة: 140/3، وكتاب المناظر يحتوي على سبع مقالات وهو من أهم كتبه، وكان المرجع المعتمد عند أهل أوروبا حتى القرن 16 للميلاد وترجم إلى لغات عديدة، ويوجد مخطوطاً بمكتبة الفاتح بإستانبول رقم: 3213 - 3216، وفي آيا صوفيا رقم: 2448.

(2) يحسن بنا في هذه التعليقة أن ننقل كلام الفيلسوف «ابن سينا» في مثل هذا الموضوع الخطير، فإنه سيساعد - بإذن الله - على توضيح فكرة الفلاسفة حول الرياضة والمجاهدة ثم الاتصال بالملكوت والتي أثرت تأثيراً قوياً على المتصوفة منذ القدم إلى يومنا هذا، يقول ابن سينا:

«... والعارفون المتنزهون إذا وضع عنهم مقارنة البدن، وانفكوا عن الشواغل، خلصوا إلى عالم =

وَانْخَدَعَ بِهِ زُمْرَةٌ مِنَ الصُّوفِيَّةِ[1]، فِيهِ نَظَرٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

النَّظَرُ الْأَوَّلُ: إِنَّ هَذَا الَّذِي قَالُوهُ مِنْ طَلَبِ تَصْفِيَةِ الْقَلْبِ وَتَطْهِيرِهِ، إِلَىٰ قَوْلِهِمْ: «صَفَا قَلْبُهُ»، كَلَامٌ صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِلشَّرِيعَةِ لَا دَرَكَ فِيهِ.

وَقَوْلُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ: «إِنَّهُ إِذَا صَفَا قَلْبُهُ تَجَلَّتْ فِيهِ المَعْلُومَاتُ» خَطَأٌ بَحْتٌ[1]،

---

(١) بهامش أ: البحت الخالص.

= القدس والسعادة، وانتعشوا بالكمال الأعلي وحصلت لهم اللذة العليا... ثم إنه (أي الفيلسوف العارف) إذا بلغت به الرياضة والإرادة حداً ما، عنت له خلسات من نور الحق عليه،... ثم إنه ليتوغل في ذلك حتى يغشاه غير الارتياض... يكاد يرى الحق في كل شيء.. ثم لتبلغ به الرياضة مبلغاً ينقلب له وقته سكينة، فيصير المخطوف مألوفاً، والوميض شهاباً، وتحصل له معارف مستقرة، كأنها صحبة مستمرة، ويستمتع بها ببهجته..» الإشارات والتنبيهات: 198 (ط: د. دنيا: 1957) وانظر مثل هذا الكلام: الفارابي: آراء المدينة الفاضلة: 112 (ط: الكاثوليكية: 79).

(1) وعلى رأسهم حجة الإسلام الغزالي كما ذكر المؤلف في العواصم: 31، حيث أورد نفس القول ـ مع اختلاف في اللفظ يسير ـ وزعم أن الغزالي قاله بلفظه وَكَتَبَهُ لَهُ بخطه أيام لقائه ببغداد في جمادي الآخرة سنة 490، ولمعرفة رأي الغزالي انظر الإحياء: 12/1، وقانون التأويل: 245 (ط: الجندي) له، وكيمياء السعادة: 516 - 517.

وقد تعقب ابن تيمية كلام الغزالي فقال: «وما يوجد في كلام أبي حامد وغيره من أن أهل الرياضة وتصفية القلب وتزكية النفس بالأخلاق المحمودة قد يعلمون حقائق ما أخبرت به الأنبياء من الإيمان بالله والملائكة والكتاب والنبيين واليوم الآخر ومعرفة الجن والشياطين بدون توسط خبر الأنبياء، هو بناء على هذا الأصل الفاسد، وهو أنَّهم إذ صَفَّوا نفوسهم نزل على قلوبهم ذلك، إما من جهة العقل الفعال أو غيره، وأبو حامد يكثر ذكر هذا، وهو مما أنكره عليه المسلمون وقالوا فيه أقوالاً غليظة بهذا السبب الذي أسقط فيه توسط الأنبياء في الأمور الخبرية.. ولهذا قالوا: كلامه يقدح في الإيمان بالأنبياء»، الرد على المنطقيين: 509 - 510.

قلت: ويرى ابن تيمية أن كثيراً من الصوفية كمحيي الدين بن العربي (ت: 638) وصدر الدين القُونَوي (ت: 673) وعفيف الدين التِلِمْسَانِي (ت: 690) وغيرهم قد بنوا أصولهم الفكرية والعقدية على أصول الفلاسفة ومناهجهم، ولكنهم غَيَّرُوا عباراتهم فأخذوا عبارات المسلمين الموجودة في كلام الله ورسوله ﷺ وسلف الأمة وعلمائها وعُبَّادِهَا وَمَنْ دخل في هؤلاء من الصوفية المتبعين للكتاب والسنة كالفضيل بن عياض (ت: 178) ومعروف الكرخي (ت: 200)، والجنيد البغدادي (ت: 297) وغيرهم. أخذوا معاني أولئك الملاحدة فعبروا عنها بالعبارات الموجودة في كلام من هو معظم عند المسلمين، فيظن من سمع ذلك أن أولئك المعظمين إنما عنوا بهذه العبارات الموجودة في كلامهم ما أراده هؤلاء الملحدون، وهكذا وقع الخلط وعظم الخطب ووقع المسلمون في مكائد الشيطان، فلا حول ولا قوة إلا بالله. انظر: الرد على المنطقيين: 281، 488.

وَدَعْوَىٰ عَرِيضَةٌ لاَ بُرْهَانَ عَلَيْهَا مِنَ الْعَقْلِ، وَلاَ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ[1].

وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزاً لَوْ فَعَلَهُ الْبَارِي ـ سُبْحَانَهُ ـ وَدَلَّ عَلَيْهِ، وَأَخْبَرَ عَنْهُ، فَلاَ مَعْنَىٰ لإِنْكَارِهِ جُمْلَةً، وَهَذَا التَّقْصِيرُ هُوَ الَّذِي يَزِلُّ فِيهِ الْمُدَّعُونَ لِلْعِلْمِ، فَإِنَّهُمْ يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ لِحَرْفٍ فِيهِ مَزْجٌ مِنَ الْبَاطِلِ(١)، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَيُخَلَّصَ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ، وَالإِنْصَافُ دِينٌ.

النَّظَرُ الثَّانِي: هُوَ أَنَّ الصُّوفِيَّةَ لَمَّا وَجدتْ كَلاَمَهُمْ[2] إِلَىٰ قَوْلِهِ: «صَفَا قَلْبُهُ» سَلِيماً، تَرَكَتْ مَا بَعْدَهُ وَرَكَّبَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: «صَفَا قَلْبُهُ فَيَتَفَكَّرُ فِي مَلَكُوتِ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ وَآلاَئِهِ حَتَّى تَنْكَشِفَ لَهُ أَسْرَارُهَا».

فَقَوْلُهُم: «فَيَتَفَكَّرُ فِي مَلَكُوتِ اللهِ وَآلاَءِ» صَحِيحٌ، وَهُوَ النَّظَرُ الْمُفْضِي ـ بِشُرُوطِهِ ـ إِلَى الْعِلْمِ، وَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنَّ سُلُوكَ الطَّرِيقِ إِلَى اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ بِالنَّظَرِ فِي آلاَئِهِ وَالتَّفَكُّرِ فِي مَلَكُوتِ أَرْضِهِ وَسَمَائِهِ لِيُوَصِّلَ إِلَيْهِ، وَيَقِفَ بِالنَّاظِرِ عِنْدَهُ، لاَ يَكُونُ إِلاَّ لِلْمُتَّقِينَ، فَأَمَّا الْمُذْنِبُونَ الْمُنْهَمِكُونَ فِي الشَّهَوَاتِ، الْمُقْبِلُونَ عَلَى الدُّنْيَا، فَلَيْسُوا فِي جُمْلَةِ السَّالِكِينَ، وَلاَ يَعُدُّونَهُمْ ـ بِمَا حَصَلَ عِنْدَهُمْ ـ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالِمِينَ بِاللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ.

وَهَذَا أَيْضاً كَلاَمٌ صَحِيحٌ، فَقَدْ نَفَتْ ظَوَاهِرُ الشَّرِيعَةِ عَنِ الْعَاصِي الإِيمَانَ

---

(١) ب: مزج به من الباطل.

....

(1) قال المؤلف في العواصم: 22 - 23 ما نصه: لا ينكر أحد من الإسلاميين لا من الفقهاء ولا من المتكلمين أن صفاء القلب وطهارته مقصود شرعي، وإنما المستنكر أن صفاءه يوجب تَجَلِّي العلوم فيه بذاته».

(2) أي كلام الفلاسفة.

وَالْعِلْمَ فِي الْإِطْلَاقِ، كَمَا نَفَتْهُ عَنِ الْكَافِرِ أَيْضاً فِي الْإِطْلَاقِ، وَهَذَا الْقَوْلُ بِإِطْلَاقِهِ لَا يَرُدُّهُ ظَاهِرُ الشَّرْعِ، وَلَكِنْ يَفْتَقِرُ إِلَىٰ مَزِيدِ تَحْقِيقٍ.

النَّظَرُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُمْ: «حَتَّى تَنْكَشِفَ لَهُ أَسْرَارُهَا» فَيَنْبَغِي أَنْ يُكَاشِفُوا عَنْ هَذَا السِّرِّ، وَلَهُمْ فِيهِ ثَلَاثُ[1] طُرُقٍ:

الطَّرِيقَةُ الْأُولَىٰ: أَنْ يَقُولُوا: هُوَ مَعْرِفَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَآيَاتِ الْآفَاقِ والسَّمٰوَاتِ والكَوَاكِبِ والآثَارِ العُلْوِيَّةِ، وَأَقْسَامِ المَوْجُودَاتِ وَكَيْفِيَّةِ وُجُودِهَا وارتباطِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ حَتَّى تَنْتَهِي إِلَىٰ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ وَمَعْرِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْحَشْرِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْجِنِّ، وَتَحْقِيقُ أَنَّ مَا سَبَقَ إِلَىٰ أَفْهَامِ الْعَامَّةِ مِنْ[2] أَنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْشِ فِي مَكَانٍ، وَمَا اعْتَقَدُوهُ فِي أَحْوَالِ الآخِرَةِ، هَلْ هِيَ خَيَالَاتٌ؟ أَوْ لَهَا مَعَانٍ[3] سِوَى الْمَفْهُوم؟ وَهَذَا قَوْلٌ خُلْفٌ.

أَمَّا مَعْرِفَةُ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ: فَهِيَ بِالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِهِ.

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الأَنْبِيَاءِ: فَإِنَّهَا تَقَعُ بِمُعْجِزَاتِهِمْ.

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الْمَلَائِكَةِ وَالشَّيَاطِينِ: فَلَا سَبِيلَ لِدُخُولِ دَلِيلِ العَقْلِ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالشَّرْعِ، لِأَنَّ طَرِيقَهُ الخَبَرُ.

وَأَمَّا حَقَائِقُهُمْ: فَإِنَّهُمْ أَجْسَامٌ خَلَقَهُم اللهُ عَلَىٰ صِفَةٍ يَتَأَتَّىٰ مَعَهَا التَّصَوُّرُ فِي الهَيْئَاتِ، كَمَا خَلَقَنَا عَلَىٰ هَيْئَةٍ يَتَأَتَّى لَنَا بِهَا التَّصرفُ[4] فِي الحَرَكَاتِ.

---

(١) أ: ثلاثة.

(٢) من: ساقطة من: أ.

(٣) ب: معاني.

(٤) ب: التصور، واستدرك الخطأ في الهامش.

وَأَمَّا آيَاتُ الْآفَاقِ: فَهِيَ دَحْوُ[١] الْأَرْضِ، وَتَبَايُنُ مَنَاكِبِهَا، وَإِرْسَاؤُهَا بِالْجِبَالِ، وَاتِّسَاعُ القِفَارِ بِهَا، وَاخْتِصَاصُ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ بِمَا خُصَّتْ بِهِ مِنْ مَنْفَعَةٍ أَوْ حَالَةٍ.

وَقِيلَ آيَاتُ الآفَاقِ: اخْتِلَافُ الدُّوَلِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا طَرِيقُهُ مَعْلُومٌ لِلْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ.

وَأَمَّا السَّمَاءُ: فَمَعْلُومٌ أَنَّهَا أَجْسَامٌ[٢]، وَكَذَلِكَ الأَرْضُ.

وَأَمَّا الْكَوَاكِبُ: فَهِيَ أَجْسَامٌ نُورِيَّةٌ مُشَاهَدَةٌ.

وَأَمَّا مَسِيرُهَا[٣] وَتَصرُّفُهَا فِي أَفْلَاكِهَا: فَيُعْلَم مُشَاهَدَةً لِلأَنْبِيَاءِ، أَوْ بِالْحِسَابِ[٤] فِي جُزْءٍ يَسِيرٍ مِنْهَا، لَا بِالطَّاعَةِ وَالعِبَادَةِ.

وَأَمَّا الْآثَارُ العُلْوِيَّةُ: فَإِنْ أَرَادُوا بِهِ الغَيْثَ وَالسَّحَابَ وَالرَّعْدَ وَالْبَرْقَ، فَذَلِكَ كُلُّهُ مُشَاهَدٌ مَحْسُوسٌ، وَإِنْ أَرَادُوا كَيْفِيَّةَ نَشْأَتِهِ وَصِفَةَ سِيَاقِ وُجُودِهِ، وَكَوْنَهُ فِي السَّحَابِ وَصَوْنَهُ حَتَّى يَقَعَ عَلَيْنَا، فَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بِدَلِيلِ العَقْلِ، وَإِنَّمَا طَرِيقُهُ الخَبَرُ بِعِلْمِ ذَلِكَ قَطْعاً، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي كُتُبِ «الأُصُولِ».

وَمَا جَرَىٰ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ مِن اسْتِمْدَادِ السَّحَابِ مِنَ الْبَحْرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا تَلَقَّفَتْهُ مِنْ أَقْوَالِ الْعَامَّةِ الجَارِي عَلَىٰ أَلْسِنَتِهِمْ بِمَا سَمِعَتْهُ مِنْ سَوَاقِطِ كَلَامِ الأَوَائِلِ[1].

---

(١) ب: دوح، واستُدْرِكَ الخَطأُ في الهَامِشِ.

(٢) ب: جسم.

(٣) ب: مصيرها.

(٤) أ: وبالحساب.

(1) انظر في هذه المسألة الرازي في مفاتيح الغيب: 29/19، 13/24، وأبو العباس التيفاشي في سرور =

وَعَجَباً مِمَّنْ يَأْخُذُ الحَقَائِقَ مِنَ الأَشْعَارِ، أَوْ مِنْ مُتَرَدِّدِ الأَلْسِنَةِ الْعَامِّيَّةِ بِالآثَارِ.

وَأَمَّا أَقْسَامُ المَوْجُودَاتِ: فَمِنْهُ مَا يُعْلَمُ بِالْمُشَاهَدَةِ، وَمِنْهُ مَا يُعْلَمُ بِالنَّظَرِ، وَمِنْهُ مَا يُعْلَمُ بِالْخَبَرِ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ ارْتِبَاطِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ حَتَّى تَصِلَ إِلَى اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ، فَمِنْهُ مَا[١] يُعْلَمُ بِالْمُشَاهَدَةِ وَبِالنَّظَرِ وَبِالخَبَرِ، وَلَيْسَتِ الطَّاعَاتُ إِلَيْهِ طَرِيقاً وَلاَ شَرْطاً، بَلْ يَحْصُلُ ذَلِكَ كُلُّهُ دُونَهَا.

فَإِنْ أَرَادُوا أَنَّ صَفَاءَ الْقُلُوبِ يَكْشِفُ هَذِهِ الْعُلُومَ فَبَاطِلٌ قَطْعاً.

وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّ الفِكْرَةَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ وَالآيَاتِ يُوَصِّلُ إِلَيْهَا فَبَاطِلٌ أَيْضاً قَطْعاً، وَمَا[٢] أَعْلَمَنِي بِمَا يَحُومُونَ حَوْلَهُ وَيَسِفُّونَ عَلَيْهِ.

الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ:

قَوْلُهُمْ: «وَتَحْقِيقُ مَا سَبَقَ مِمَّا تَخَيَّلَتْهُ الْعَوَامُّ. . .» كَمَا سَرَدْنَاهُ عَلَيْكُمْ[٣]، وَلَيْسَ يَخْفَىٰ أَنَّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ البَارِيَ يَحْوِيهِ مَكَانٌ أَوْ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ زَمَانٌ، بَاطِلٌ بِالأَدِلَّةِ الْمَعْلُومَةِ فِيهِ، الْقَاطِعَةِ عَلَيْهِ، وَقَدْ كُفِينَا شَأْنَهُ مَعَهُمْ[1].

وَأَمَّا[٤] مَنِ اعْتَقَدَ فِي الدَّارِ الآخِرَةِ أَنَّهَا خَيَالاَتٌ وَتَمْثِيلاَتٌ، فَلاَ يَخْلُو أَنْ يُرِيدَ

(١) ب: غير واضحة في الأصل، واستُدْرِكَ النقص في الهامش.
(٢) ب: لا.
(٣) أ: وأما.
(٤) أ: عنهم.

= النفس بمدارك الحواس الخمس: 290، ورسالة «الآثار العلوية» ضمن مجموع رسائل إخوان الصفا: 62/2، ورسائل الكندي: أ ـ في العلة التي لها تكون بعض المواضع لا تكاد تمر: 70 ب ـ في علة كون الضباب: 76، جـ ـ في علة الثلج والبرد والبرق والصواعق والرعد والزمهرير: 79. (جمع وتحقيق د. محمد عبد الهادي أبو ريدة).
(1) انظر: المتوسط: 20.

بِهِ أَنَّهُ لَا مَعْنَىٰ لَهَا، وَلَا حَقِيقَةَ وَرَاءَهَا، فَهَذَا مَذْهَبُ النَّصَارَىٰ وَالفَلَاسِفَةِ[1] وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعاً، لِأَنَّ فِيهِ تَكْذِيبَ الرُّسُلِ، وَالحُكْمَ عَلَيْهِمْ بِالِاسْتِخْفَافِ بِالنَّاسِ وَالتَّغْرِيرِ بِهِمْ[(١)].

وَأَمَّا مَن اعْتَقَدَ أَنَّ لَهَا مَعَانِيَ[(٢)] سِوَى الْمَفْهُومِ مِنْهَا، فَهُوَ عُدُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَمَا أَخْبَرَ اللهُ ـ تَعَالَىٰ ـ عَنْهُ مِنَ الْبَعْثِ وَالحَشْرِ، وَالصِّرَاطِ وَالحَوْضِ، وَالْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا، وَالنَّارِ وَعَذَابِهَا، كُلُّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ فِي الْقُدْرَةِ، فَلِأَيِّ شَيْءٍ يُرَدُّ ظَاهِرُهُ، وَإِنَّمَا يُطْلَبُ تَأْوِيلُ الخَبَرِ إِذَا عَارَضَ ظَاهِرَهُ دَلِيلٌ مِنَ الأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَهَذَا يَتَبَيَّنُ لَكُمْ بِتَتَبُّعِ الْآيَاتِ وَالأَخْبَارِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ مِنْهَا شَيْءٌ يَرُدُّ ظَاهِرَهُ العَقْلُ حَتَّى يُفْتَقَرَ فِيهِ إِلَىٰ تَأْوِيلٍ.

فَإِنْ قِيلَ: بَلْ[(٣)] قَدْ وَرَدَ فِي الْخَبَرِ مَا يَعْتَرِضُ عَلَى الْعَقْلِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ

---

(١) بهم: ساقطة من: أ.

(٢) أ: معنى.

(٣) بل: ساقطة من: أ.

. . . .

(1) يذهب الفلاسفة إلى أن ما ورد في الشرع من الصور الحسية والتمثيل بالمحسوسات، القصد بها ضرب الأمثال، لقصور الأفهام عن درك هذه اللذات العقلية، ومن ثم فقد مثل الشرع للبشر ما يفهمون، مقرباً ما لا يفهمونه إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل، يقول ابن سينا في كتابه «رسالة أضحوية في أمر المعاد»: «. . . أما أمر الشرع فينبغي أن يعلم فيه قانون واحد، وهو أن الشرع والملل الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة»: 44، ويقول عمَّا ورد في الشرع من أمور الآخرة: «. . . بل التعبير عنها بوجوه من التمثيلات المقربة إلى الأفهام». ويقول في كتابه «النجاة»: القسم الثاني: 298 (ط: السعادة: 1938):

«(إن النفس) تتخيل جميع ما كانت اعتقدته من الأحوال الأخروية، وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل شيئاً من الأجرام السماوية، فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من أحوال القبر والبعث والخيرات الأخروية، وتكون الأنفس الردية أيضاً تشاهد العقاب المصور لهم في الدنيا وتقاسيه. . .».

قلت: انظر في نقد هذه السخافات: الغزالي: تهافت الفلاسفة: 287، ابن تيمية: الرد على المنطقيين: 281.

مِنْ أَدْنَاهَا قَوْلُ الصَّادِقِ: «إِنَّ أَقَلَّ أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً يُؤْتَى مِثْلَ الدُّنْيَا وَعَشْرِ أَمْثَالِهَا»[1] وَهَذَا بَعِيدٌ عَقْلاً.

قُلْنَا: مِنْ أَيِّ طَرِيقٍ يَبْعُدُ وَخَالِقُ الدُّنْيَا مَرَّةً يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ، وَلَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي أَحْوَجَ بَعْضَ الأَشْيَاخِ إِلَى أَنْ يَقُولَ[2] إِنَّهُ يُؤْتَى مِثْلَ عَشَرَةِ أَمْثَالِ الدُّنْيَا قِيمَةً، كَمَا يُقَالُ: اليَاقُوتَةُ عَشَرَةُ أَمْثَالِ الدُّنْيَا أَيْ(١): فِي الْقِيمَةِ وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنْهُ فِي الْوَزْنِ، وَالْمُخْبِرُ عَنْ ذَلِكَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْعَلَهَا عَشَرَةَ أَمْثَالِ الدُّنْيَا قِيمَةً وَوَزْناً وَمِسَاحَةً، وَخَلْقُهُ وَعَطَاؤُهُ وَإِحْيَاؤُهُ وَإِمَاتَتُهُ وَمَنْعُهُ كَلَامٌ كُلُّهُ، إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ(٢): كُنْ فَيَكُونُ[3]، بِغَيْرِ رَوِيَّةٍ وَلَا مَثُوبَةٍ، وَلَا كُلْفَةٍ وَلَا مَعُونَةٍ، مَاذَا يَقِفُ عَلَيْهِ؟ أَوْ يَمْتَنِعُ مِنْهُ؟ وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْجَنَّةِ فَقَالَ: «قَابُ قَوْسِ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، (*)وَالنَّصِيفُ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»[4](*)(٣).

فَإِذَا أُعْطِيَ عَشْراً مِنَ الْحُورِ، أَوْ عَشْراً مِنْ غَيْرِهِنَّ(٤)، فَقَدْ أُوتِيَ مِثْلَ الدُّنْيَا عَشْراً، وَبِهَذَا الْقَدْرِ كَانَتِ الْمِنَّةُ تَقَعُ لِمَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ.

---

(١) في كلا الأصلين: راي أو زاي، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) أ: قال له.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من: أ.

(٤) ب: حمرهن.

(1) نحوه من حديث طويل رواه الإمام أحمد: 26/3 - 27 والبخاري في الرقائق: 146/8 والترمذي في أبواب صفة جهنم: 112/4 (ط: عبد الرحمن محمد عثمان) وابن ماجه في الزهد رقم: 4395 (ط: الأعظمي).

(2) القائل هو الإمام الغزالي، إذ صرح المؤلف في العواصم باسمه وزعم أن هذا الكلام قاله له الإمام، وقد توسع المؤلف في الرد عليه انظر: العواصم: 333 - 335.

(3) الآية: 81 من «يس».

(4) نحوه في البخاري كتاب الجهاد: 145/8 - 146، والترمذي في أبواب فضائل الجهاد: 287/5 - 288 (تحفة الأحوذي).

هَيْهَاتَ لَقَدْ عَظُمَتْ هَذِهِ وَثَلَّةٌ، وَكَأَنِّي بِمَنْ طَالَعَ شَيْئاً مِنْ عُلُومِ الْأَوَائِلِ إِذَا بَلَغَ الْمُنْتَهَى، وَقَرَأَ كَلَامَنَا هَا هُنَا، زَوَى حَاجِبَيْهِ تَقَبُّضاً، أَوْ أَوْحَى بِشَفَتَيْهِ[1] تَبَسُّماً، فَإِنْ كَانَ عَنِّي رَاضِياً، أَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ عَالِماً قَالَ: دَاهَنَ فُلَانٌ، وَإِنْ كَانَ عَنِّي سَاخِطاً، وَكُنْتُ عِنْدَهُ جَاهِلاً قَالَ: مَا أَجْهَلَ هَذَا الْإِنْسَانَ.

الْمُصَنِّفُ:

فَأَنَا أُجَادِلُهُ بِالْحُسْنَى حِينَ عَجَزْتُ عَنْ عُقُوبَةِ الدُّنْيَا، وَأَقُولُ: يَعْلَمُ اللهُ وَتَشْهَدُ لِي كُتُبِي وَمَسَائِلِي وَكَلَامِي مَعَ الْفِرَقِ، بِأَنِّي جِدُّ بَصِيرٍ بِأَغْرَاضِ الْقَوْمِ وَمَقَاصِدِهِمْ، فَإِنَّ مُعَلِّمِي[1] كَانَ فَحْلاً مِنْ فُحُولِهِمْ، عَظِيماً مِنْ عُظَمَائِهِمْ، وَتَاللهِ إِنِّي كُنْتُ[2] مُحْتَشِماً لَهُ غَيْرَ رَاضٍ عَنْهُ، وَقَدْ رَدَدْتُ عَلَيْهِ فِيمَا أَمْكَنَ، وَاحْتَشَمْتُ جَانِبَهُ فِيمَا تَيَسَّرَ، وَقَدْ كُنْتُ أُقْبِلُ عَلَى هَذَا الْمُنْكَرِ، وَأَتَتَبَّعُ الرَّدَّ عَلَى هَذَا الْمُعْتَرِضِ مِنْ جَمِيعِ جَوَانِبِهِ، إِلَّا أَنَّهُ مَسْطُورٌ فِي سَائِرِ كُتُبِ الْعُلَمَاءِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ أُخْرِجَ عَنِ الْغَرَضِ إِلَيْهِ[3]، وَيَكْفِي مَا نَبَّهْتُكُمْ مِنْهُ عَلَيْهِ.

الطَّرِيقَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُمْ «إِنَّ الخَبَرَ وَإِنْ كَانَ وَرَدَ بِهَذِهِ المَعَانِي كُلِّهَا وَالأَسْمَاءِ بِجُمْلَتِهَا وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى ظَاهِرِهَا، فَلَهَا عِبْرَةٌ[4] إِلَى سِوَاهَا مِمَّا فِي مَعْنَاهَا».

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهُ يُمْنَعُ الاِعْتِبَارُ بِالاِفْتِكَارِ، وَالتَّجَاوُزُ بِالدَّلِيلِ مِنْ نَظِيرٍ إِلَى

---

(١) أ: أوحى شفتيه، ب: أوهى بشفتيه.
(٢) ب: إني وإن كنت.
(٣) إليه: ساقطة من: أ.
(٤) ب: فلنا غيرها.

....

(1) يقصد الإمام الغزالي.

نَظِيرٍ، وَهَذَا كَلاَمٌ صَحِيحٌ لِلصُّوفِيَّةِ، وَعِلْمٌ بَدِيعٌ مِنْ عُلُومِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ غَلاَ فِيهِ، وَمِنْهُمْ مَن اقْتَصَدَ، وَلَكِنَّهُ مَعْرُوضٌ عَلَىٰ قَوَانِينِ الشَّرِيعَةِ، فَمَا لَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهَا، وَلاَ قَادَ إِلَىٰ مُنَاقَضَتِهَا، فَهُوَ صَحِيحٌ.

النَّظَرُ الثَّالِثُ: هُوَ أَنَّا نَقُولُ: قَدْ قَامَ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَىٰ أَنَّ[١] الْعِلْمَ قَبْلَ الْعَمَلِ، كَمَا قَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَىٰ أَنَّ الْعَالِمَ بِاللهِ هُوَ الَّذِي لاَ يَعْصِي، قَالَ اللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ: ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾ (فاطر: 28).

فَكُلُّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ المَلَكُوتَ كُلَّهُ للهِ، وَأَنَّ بَدَنَهُ وَنَفْسَهُ مِنْ جُمْلَةِ مَلَكُوتِهِ، وَهُوَ مِلْكٌ لَهُ[٢]، لَمْ يَصْرِفْهُ إِلاَّ بِأَمْرِهِ، فَإِنْ عَصَاهُ فَمَا قَدَّرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَلاَ تَحَقَّقَ مَا بَلَغَ إِلَيْهِ مِنْ تَحْذِيرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَأَيْنَا جَمَاعَةً مِنَ الْمُتَبَحِّرِينَ فِي الفِقْهِ تَعْصِي؟

قُلْنَا: هَذَا الَّذِي حَصَلَ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، لاَ يَخْتَصُّ بِالبَارِي ـ تعالى ـ وَلاَ يَرْتَقِي بِهِ إِلَى الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا، وَقَدْ يَتَّفِقُ أَنْ يُحْسِنَ فِيهِ النِّيَّةَ، فَيَكُونُ قُرْبَةً، لَكِنَّهُ دُونَ الْعِلْمِ الأَفْضَلِ الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةُ نَفْسِهِ وَرَبِّهِ بِدَوَامِ حُضُورِهِ فِي الْقَلْبِ، وَحُسْنِ الْحَالِ فِي اكْتِسَابِهِ كَمَا جَاءَ فِي بَيَانِهِ، وَالْمُشْتَغِلُ بِهَذَا الْعِلْمِ وَحْدَهُ مِنَ[٣] الْعَاكِفِينَ عَلَى الدُّنْيَا، الَّذِينَ لَمْ يَخْتَصُّوا بِالْمَوْلَىٰ، فَذَلِكَ الَّذِي أَوْقَعَهُمْ فِي التَّرَخُّصِ بِالذُّنُوبِ، وَالتَّرَخُّصِ بِالْعُيُوبِ.

---

(١) إن: ساقطة من: أ.

(٢) ب: وهو أقدره ملك.

(٣) من: ساقطة من: أ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِماً، أَيَكُونُ[١] جَاهِلاً؟ أَوْ تَحْكُمُونَ عَلَيْهِ بِالْكُفْرِ كَمَا قَالَتْ فِرْقَةٌ[1]؟.

قُلْنَا: لَمَّا كَانَ هَذَا مَوْضِعَ إِشْكَالٍ عَلَى الْعَامَّةِ[٢]، اضْطَرَبَتْ فِيهِ آرَاؤُهُمْ، وَقَدْ أَوْرَدْنَا تَحْقِيقَهُ بِالْغَايَةِ فِي كِتَابِ «الْمُشْكِلَيْنِ»، وَهَذِهِ نُكْتَةٌ مِنْهُ يَسِيرَةٌ بِحَسَبِ مَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا «الْقَانُونُ» وَهِيَ أَنَّا نَقُولُ:

إِذَا وَاقَعَ الْعَبْدُ الْمَعْصِيَةَ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ لَاهِياً عَنِ الْوَعِيدِ أَوْ ذَاكِراً لَهُ، فَإِذَا كَانَ لَاهِياً عَنْهُ لَمْ يَحْضُرْهُ ذِكْرُهُ فَهُوَ مِنَ الَّذِينَ نَسُوا اللهَ فَأَنْسَاهُم أَنْفُسَهُم[2]، وَمِمَّنْ آتَاهُ آيَاتِهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا، لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْضِرَ ذِكْرَ[٣] التَّحْرِيمِ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْعَظِيمِ، فَإِذَا لَمْ يَخْلُقِ اللهُ الذِّكْرَ لَهُ فَقَدْ أَرَادَ هَلَكَتَهُ، وَعَلَيْهِ إِثْمُ الذَّاكِرِ، لِأَنَّ أَمْرَهُ لَمْ يَكُنْ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَلَكِنَّهُ كَانَ بِالِانْهِمَاكِ فِفِي أَسْبَابِ الْمَعَاصِي، وَالإِكْبَابِ عَلَى الشَّهَوَاتِ الْمُبَاحَةِ أَوَّلاً، ثُمَّ الْمُشْتَبِهَاتِ ثَانِياً، ثُمَّ الْمُحَرَّمَاتِ الْمَحْضَةِ ثَالِثاً، ثُمَّ تَغْلِبُهُ الشَّهْوَةُ، وَتَجُرُّهُ الْعَادَةُ، فَيَقَعُ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الِاسْتِدْرَاجِ الَّذِي قَالَ فِيهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (القلم: 44).

---

(١) أ: يكون.

(٢) أ: الكافة.

(٣) أ: ذلك.

---

(1) وهم الخوارج إذ أجمعوا ـ كما قال الإسفراييني في التبصير في الدين ـ 46، والرازي في اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: 46 ـ على أن مرتكب الكبيرة كافر ومخلد في النار، انظر: الأشعري مقالات الإسلاميين: 168/1، الشهرستاني: الملل والنحل: 119، والواقع أن الباحث الذي يدرس مقالات كُتّاب الفرق عن آراء الخوارج، دراسة مقارنة مع آرائهم كما هي في كتبهم يرى أن الخوارج لم يُجْمِعُوا صراحةً إلاّ على إكفار علي وعثمان والحكمين وأصحاب الجمل أما ما عدا ذلك فقد اختلفت فرق الخوارج فيه اختلافاً كثيراً.

(2) الآية 19 من «الحشر».

فَتَذَكَّرْ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الآيَةِ، وَتُرَكِّبْ عَلَيْهِ اسْتِدْرَاجَ الْكُفَّارِ، وَتَمِّمْهُ وَاسْتَوْفِهِ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ ذَاكِراً، وَحَضَرَتِ الْمَعْصِيَةُ، وَحَضَرَ ذِكْرُ الْمُحَرِّمِ وَالتَّحْرِيمِ وَعُقُوبَتِهِ، وَصِدْقُ الْمُخْبِرِ بِالْعُقُوبَةِ فِي خَبَرِهِ، وَقُدْرَتُهُ عَلَىٰ إِنْفَاذِ حُكْمِهِ، فَلاَ بُدَّ أَنْ يَكُفَّ عَنِ الإِقْدَامِ، أَوْ يَدْخُلَهُ الشَّكُّ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الوُجُوهِ أَوْ مَا يَرْتَبِطُ بِهَا، فَإِنْ دَاخَلَهُ[١] شَكٌّ فَهُوَ كَافِرٌ.

وَإِنْ قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي تَكْذِيبٌ، وَإِنَّمَا عِنْدِي تَسْوِيفٌ، أَقْضِي شَهْوَتِي، وَأَنْتَظِرُ تَوْبَتِي، أَوْ تُسْعِفُنِي رَحْمَةُ رَبِّي، فَهَذَا مَغْرُورٌ، وَهُوَ أَحَدُ أَقْسَامِ الْمَغْرُورِينَ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقُومَ بِحَقِّ الطَّاعَةِ بِمُلاَزَمَتِهَا، وَيَعْصِي النَّفْسَ الأَمَّارَةَ بِالسُّوءِ دَائِماً، فَيُرَشِّدُ اللهُ أَقْوَالَهُ وَيُسَدِّدُ أَعْمَالَهُ، وَالْخَيْرُ إِلَى الْخَيْرِ وِلاَيَةٌ، وَالشَّرُّ إِلَى الشَّرِّ غَوَايَةٌ، وَاتِّبَاعُ الشَّهَوَاتِ عَمَايَةٌ، وَالعِفَّةُ هِدَايَةٌ، **وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلاً**[1].

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْعُلُومَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِالنَّظَرِ، وَأَنَّ الْقَلْبَ الصَّافِي ـ مِنْ كَدُورَاتِ المَعَاصِي شَرْطٌ لِبَقَائِهَا وَاتِّصَالِهَا، وَأَنَّ مَنِ اتَّقَىٰ اللهَ عَلَّمَهُ، أَيْ: أَبْقَىٰ لَهُ مَا عَلِمَ[٢]، أَوْ نَفَعَهُ بِهِ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِعِلْمِهِ كَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ، بَلْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ، عَلَىٰ أَنَّ أَرْبَابَ الظَّاهِرِ[٣] مِنَ الْفُقَهَاءِ قَالُوا: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ:

﴿ **وَاتَّقُوا اللهَ، وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ** ﴾ (البقرة: 281)[2]. مَعْنَاهُ: كَيْفَ تَتَّقُوهُ، فَإِنَّ

---

(١) ب: دخله.

(٢) أ: عرف، واستُدْرِكَ الخطأ فوق الكلمة نفسها.

(٣) أ: الظواهر.

. . . .

(1) الآية: 72 من الإسراء.

(2) أعتقد ـ والله أعلم ـ أن ابن العربي لم يوفق في رأيه هذا، فحماسه الشديد في النكير على الغزالي =

الآيَةَ هِيَ آيَةُ الدَّيْنِ فَبَصَّرَهُمْ أَحْكَامها، وَأَمَرَهم بِامْتِثَالِهَا، وَحَذَّرَهُمْ عَنْ مُخَالَفَتِهَا، مَعَ مَا سَبَقَ مِنَ الرِّبَا(١) قَبْلَهَا، ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَإِنْ تَفْعَلُوا ﴾ يَعْنِي: مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ ﴿ فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ، وَاتَّقُوا اللهَ ﴾ (البقرة: 282) فِي اجْتِنَابِ مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ ﴿ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ ﴾ مَا تَفْعَلُونَ وَمَا تَتْرُكُونَ[1].

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ إِذَا أَكَلُوا الرِّبَا عَزَبَت أَحْلاَمُهُمْ، وَاسْتَرْسَلَتْ أَفْعَالُهُمْ، وَتَحَيَّرُوا ﴿ كَالَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ(٢) الْمَسِّ ﴾[2].

---

(١) أ: من أمر الربا.

(٢) عن: ساقطة من: أ.

. . . .

= ومن اعتقد مذهبه من الفيضيين والإشراقيين، قد أدّى به إلى المغالاة في إنكار ما هو معلوم ومُسَلَّم لدى علماء السنة من أن تقوى الله عزّ وجلّ سبب من جملة الأسباب التي تساعد على تحصيل العلم والمعرفة، ويبدو أن ابن تيمية قد اطلع على مقالة ابن العربي هذه فرد عليه وعلى من ارتضى مذهبه قائلاً:

«وقد أنكر عليه (أي على الغزالي) طائفة من أهل الكلام والرأي مما قاله من الحق، وزعموا أن طريق الرياضة وتصفية القلب لا تؤثّر في حصول العلم، وأخطؤوا أيضاً في هذا النفي، بل الحق أن التقوى وتصفية القلب من أعظم الأسباب على نيل العلم» الرد على المنطقيين: 511.

وقال في موضع آخر: «وأما العلم اللّدني فلا ريب أن الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين وعباده الصالحين بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه، واتباعهم لما يحبه، ما لا يفتح به على غيرهم. . » رسالة «في عللم الظاهر والباطن» ضمن مجموعة الرسائل المنيرية: 237/1.

(1) لم أعثر على هذا القول المنسوب إلى الفقهاء في كتب التفسير التي استطعت الرجوع إليها.

(2) الآية: 275 من «البقرة».

ذِكْرُ عِلْمِ الأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلاَمُ

فَأَمَّا الأَنْبِيَاءُ فَالَّذِي عَلِمَتْهُ لَيْسَ بِصَفَاءِ قَلْبٍ مِنْهُمْ قَابَلَهُ مَقَرُّ العُلُومِ فَتَجَلَّتْ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَتَوَصَّلُونَ(١) إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِتَعْلِيمِ جِبْرِيلَ، وَهُوَ المُعَلِّمُ الثَّانِي.

وَقَدْ فَضَلَتِ الأَنْبِيَاءُ الخَلِيقَةَ فِي عُلُومِهَا بِوَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُمْ عَلِمُوا عِلْمَهُمْ ضَرُورَةً بِمَا شَاهَدُوا مِنَ الْمَلَكُوتِ وَاطَّلَعُوا عَلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الآخِرَةِ.

الثَّانِي: تَوَالِي الأَدِلَّةِ عَلَيْهِمْ بِاتِّصَالِ الْمَعَارِفِ وَتَتَابُعِ الطَّاعَاتِ، وَلِذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَعَافَسَ أَهْلَهُ:

«إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي فَأَسْتَغْفِرُ اللهَ»(1) فَكَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ تِلْكَ الفَتْرَةَ لاَ يَجْبُرُهَا إِلاَّ اسْتِغْفَارُهُ، وَهِيَ عِنْدَنَا نَحْنُ عِبَادَةٌ لِمَا فِيهَا لَنَا مِنَ الْعَوْنِ عَلَى الطَّاعَةِ، فَإِنَّ الرَّاحَةَ

(١) في النسختين: يتوصلو.

(1) جزء من حديث رواه مسلم في الذكر رقم: 2702، وأبو داود في الصلاة رقم 1515.
قال ابن الأثير في جامع الأصول: 386/4 في شرح معنى «إنه ليغان على قلبي» أي: لَيُغَطَّى ويغشى، والمراد به: السهو، لأنه كان ﷺ لا يزال في مزيد من الذكر والقربة ودوام المراقبة، فإذا سهى عن شيء منها في بعض الأوقات، أو نسي، عدَّه ذنباً على نفسه ففزع إلى الاستغفار. انظر: ابن سلام: غريب الحديث 136/1، الزمخشري الفائق: 82/3، ابن الأثير: النهاية: 403/3.

بَيْنَ الْعِبَادَتَيْنِ طَاعَةٌ لَنَا لِعَجزِنَا عَن الْمُوَالاَةِ فِي الطَّاعَةِ، وَضَعْفِ أَبْدَانِنَا عَنْ تَوَالِي الْعِبَادَةِ، وَلِذَلِكَ نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغِلُوا فِيهِ بِرِفْقٍ»[1].

وَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»[2].

فَأَمَّا نَحْنُ فَقَدْ دُعِينَا إِلَى النَّظَرِ وَالاعْتِبَارِ عَلَىٰ مَنَاهِجَ مَشْرُوعَةٍ، وَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِهَا، فَمَنْ قَصدَ لَقَمَهَا فَهُوَ وَاصِلٌ، وَمَنْ حَادَ عَنْهَا فَهُوَ نَاصِلٌ.

وَأَمَّا الأَوْلِيَاءُ فَهُم أَمْثَالُنَا فِي الْمَعْرِفَةِ، وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ وَاصَلُوا الطَّاعَةَ فَوَصَلُوا، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مُوَاصَلَةَ الطَّاعَةِ سَبَبٌ لِكُلِّ فَضِيلَةٍ.

تَكْمِلَـةٌ:

وَلاَ تَسْتَبْعِدْ عَلَى(١) القَوْمِ أَنْ يَضْرِبُوا الأَمْثَالَ فِي كَلاَمِهِمْ(٢) لِعُلُومِهِمْ بِالدُّرِّ فِي البِحَارِ وَأَنْوَاعِ الثِّمَارِ، فَإِنَّ اللهَ ـ تَعَالَىٰ ـ مَرَجَ البَحْرَيْنِ، وَخَلَقَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ زَوْجَيْنِ، وَخَاصَّةً صِنْفَ الثِّمَارِ، فَإِنَّهُ عَلَىٰ ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ:

صِنْفٌ(٣) يُؤْكَلُ كُلُّهُ، وَصِنْفٌ يُؤْكَلُ دَاخِلُهُ، وَصِنْفٌ يُؤْكَلُ خَارِجُهُ.

وَالَّذِي يُؤْكَلُ بَاطِنُهُ مِنْهُ مَا لَهُ ظَاهِرَانِ:

---

(١) أ: عن.
(٢) أ: لكلامهم.
(٣) أ: قسم.

---

(1) ذكره السيوطي في الجامع الصغير وعزاه إلى البزار والبيهقي، وقال عنه شيخنا ناصر الدين الألباني: حديث حسن، انظر: صحيح الجامع الصغير: 256/2.

(2) هذا بعض حديث رواه البخاري في التهجد: 279/3، ومسلم في صلاة المسافرين رقم: 785، والموطأ في صلاة الليل 118/1، والنسائي في صلاة الليل: 218/3. وعلق ابن العربي على هذا الحديث فقال: «المعنى فيه لا يترك ثوابكم حتى تتركوا العمل، وهي عبارة بديعة»، قانون الأسكريال: 32/أ، وانظر: المتوسط: 19.

أَحدُهُمَا: وَسَطٌ بَيْنَ الظَّاهِرِ الأَظْهَرِ[1]، وَبَيْنَ البَاطِنِ الأَبْطَنِ، فَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مِنَ العِلْمِ مَا يَكُونُ عَلَىٰ ثَلَاثِ[2] مَرَاتِبَ بَعْضُهَا أَجْلَىٰ مِنْ بَعْضٍ، وَهِيَ دَرَجَاتٌ تَمْثِيلاً.

وَكَذَلِكَ البَحْرُ فِيهِ مَنَافِعُ، وَيَنْطَوِي عَلَىٰ جَوَاهِرَ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مُتَعَلَّقٌ بِالْقُدْرَةِ، وَحَظٌّ مِنَ الْحِكْمَةِ.

وَضَرْبُ الأَمْثَالِ جَائِزٌ، كَمَا ضَرَبَهَا اللهُ فِي الْقُرْآنِ، وَوَكَّلَ المَلَكَ بِضَرْبِهَا أَيْضاً فِي الْمَنَامِ.

وَنَحْنُ نَذْكُرُ ـ إِنْ شَاءَ اللهُ ـ مِنْهَا مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْغَرَضِ، وَيَكُونُ عَوْناً عَلَىٰ مَا يَعِنُّ مِنْ ذَلِكَ وَيَعْرِضُ، بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ.

---

(١) أ: والأظهر، وَعُلِّمَ على الواو بعلامة الخطأ.

(٢) ب: ثلاثة.

ذِكْرُ حِكْمَةِ الأَمْثَالِ[1]

لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يُدْرِكُ حَقِيقَةَ الأَمْثَالِ، وَلاَ يَنَالُ رُتْبَةَ التَّشَاكُلِ وَالْمِثَالِ[2]، عَلَىٰ وَجْهِ تَصْدِيقِ اللهِ لِهَذَا الْمَقَالِ، كَمَا أَخْبَرَ وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، حِينَ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ **وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ، وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا العَالِمُونَ** ﴾ (العنكبوت: 43).

وَلاَ يُصْغِي إِلَيْهَا كُلُّ نَفُورِ الْقَلْبِ نَكُودِ الْحَالِ، وَالَّذِي تَضَمَّنَتْ مِنَ الْحِكْمَةِ كَثِيرٌ، يَكْفِيكُمْ مِنْهَا ظَاهِرٌ وَاحِدٌ وَبَاطِنٌ.

أَمَّا المَعْنَى الظَّاهِرُ: فَإِنَّ الفَصَاحَةَ العَرَبِيَّةَ وَالبَلاَغَةَ السَّلِيقِيَّةَ، وَهِيَ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَعَنْهَا وَصَلَتِ[3] الْمَعَانِي إِلَى الْقُلُوبِ، فَإِنَّ الْقَوْلَ إِذَا كَانَ بَدِيعَ النَّظْمِ حَسَنَ الرَّصْفِ[4]، كَانَ أَلْوطَ[5] بِالنَّفْسِ، وَأَسْرَعَ إِلَى الْقَبُولِ وَالْفَهْمِ، وَبِهَذَا كَانَتِ الْعَرَبُ تَتَبَالَغُ فِي خِطَابِهَا، وَتَبَارَىٰ فِي كَلاَمِهَا، فَجَاءَهُمُ اللهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا لاَ طَاقَةَ لَهُمْ بِهِ وَإِنْ جَرَىٰ[6] فِي أَسَالِيبِهِمْ.

---

(١) أ: عنوان في الهامش: وجه ضرب الأمثال.

(٢) أ: الأمثال.

(٣) ب: وصلب، واستُدرك الخطأ في الهامش بكلمة: وصل.

(٤) ب: الوصف.

(٥) ب: الوطء، واستُدرك الخطأ في الهامش.

(٦) ب: جرة.

وَأَمَّا الْبَاطِنُ: فَإِنَّ اللهَ أَرَادَ أَنْ يُعَلِّمَ الْخَلْقَ كَيْفَ يَتَجَاوَزُونَ فِي الْعِبْرَةِ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ إِلَى الْغَيْبِ.

وَزَعَمَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الصُّوفِيَّةِ أَنَّ البَارِيَ ـ تَعَالَىٰ ـ إِنَّمَا ضَرَبَ الأَمْثَالَ فِي الْمَنَامِ لانْتِقَاشِ الْعُلُومِ فِي اللَّوْحِ المَحْفُوظِ دُونَ الْكَشْفِ الصَّرِيحِ وَ «النَّاسُ نِيَامٌ، فَإِذَا مَاتُوا انْتَبَهُوا»[1] فَتَظْهَرُ لَهُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ حَقَائِقُ كَانَتْ عِنْدَهُمْ مَشْرُوحَةً بِالْمِثَالِ[2]، وَهَذِهِ نَزْعَةٌ فَلْسَفِيَّةٌ، وَأَغْرَاضٌ عَنِ الْحَقِّ قَصِيَّةٌ، بَلْ نَحْنُ الْآنَ فِي حَقَائِقَ وَاضِحَةٍ، وَأُمُورٍ عَبَّرَتْ عَنْهَا عِبَارَاتٌ لَائِحَةٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ هَذَا الْغَرَضِ[3].

---

(1) قال ابن العربي في العواصم: 16 معلقاً على هذا الأثر: «وهذا الحديث ليس له أصل في الدين، ولا يدخل في منزلة من منازل السقيم»، وقال في موضع آخر: 17 «وليس بخبر، وإنما هو مثل ضربه بعض الحكماء لِيُظْهِرُوا بذلك فضل الآخرة على الدنيا». وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: 442 «إنه من قول عَلِيٍّ»، وقال شيخنا الألباني في «الأحاديث الضعيفة»: 137/1 رقم: 102: «لا أصل له» انظر: الزرقاني: مختصر المقاصد الحسنة: 205، ملا علي القاري: المصنوع في الحديث الموضوع: 199، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: 367، ابن الديبع: تمييز الطيب من الخبيث: 177، العجلوني: كشف الخفاء: 312/2.

(2) عبارة الغزالي في هذا المقام هي كالتالي: «إن النائم لم ينكشف له الغيب من اللوح المحفوظ إلا بالمثال دون الكشف الصريح، وذلك يعرفه من يعرف العلاقة الخفية التي بين عالم الملك والملكوت، ثم إذا عرفت ذلك، عرفت أنك في هذا العالم نائم وإن كنت مستيقظاً، فالناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا، فينكشف لهم عند الانتباه بالموت حقائق ما سمعوه بالمثال. . .» جواهر القرآن: 31.

(3) في العواصم: 41.

ذِكْرُ نَمُوذَجٍ مِنَ الأَمْثَالِ تَمْهِيداً لِمَا تَقَدَّمَ

مَثَلُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ (البقرة: 16).

فَضَرَبَ فِيهِ المثَلَ لِأَرْبَعَةٍ بِأَرْبَعَةٍ(١):

مُنَافِقٌ، آمَنَ بِلِسَانِهِ، ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِ، وَبَقِيَ فِي ظُلُمَاتِ الكُفْرِ.

بِأَرْبَعَة: مُوقِدٌ لِلنَّارِ، أَطْفَأَ نَارَهُ(٢) ضَعْفُهَا وَمَا هَبَّ عَلَيْهَا، فَوَقَعَ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ.

فَالْمُنَافِقُ فِي مُقَابَلَةِ الْمُوقِدِ، شَخْصاً بِشَخْصٍ، وَنَارُ الْمُوقِدِ الَّتِي اسْتَضَاءَ بِهَا، بِنُورِ الْمُنَافِقِ الَّذِي اسْتَفَادَهُ مِنْ كَلِمَةِ الإِسْلَامِ الجَارِيَةِ عَلَىٰ لِسَانِهِ فِي عِصْمَةِ مَالِهِ وَدَمِهِ، لَحْظَةً، ثُمَّ هَبَّتْ عَلَيْهِ رِيحُ المَنِيَّةِ فَأَطْفَأَتْ ذَلِكَ النُّورَ وَوَقَعَ فِي ظُلْمَةِ الكُفْرِ[1].

---

(١) أ: بأربعة لأربعة.

(٢) ب: نوره.

. . . .

(1) قارن بالقشيري في لطائف الإشارات: 65/1.

ذِكْرُ الاِسْتِطْرَادِ مِنْ كَلَامِ رَبِّ العَالَمِينَ إِلَىٰ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ فِي هَذَا الْغَرَضِ(١)

وَقَدْ زَادَ بَعْضُ النَّاسِ فِي هَذَا المَعْنَىٰ صِلَةَ لَهُ، وَهَذَا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ[1]:

حِينَ تَمَّ[2] الهَوَىٰ وَقُلْنَا سُرِرْنَا   وَحَسِبْنَا مِنَ الْفِرَاقِ أَمِنَّا

بَعَثَ البَيْنُ رُسْلَهُ فِي خَفَاءٍ   فَأَبَادُوا مِنْ شَمْلِنَا مَا جَمَعْنَا

وَرَكَّبَ مَعْنَى البَيْتَيْنِ عَلَىٰ حَالِ الْمُنَافِقِ الْمَذْكُورَةِ، وَهَذَا فَنٌّ مِنْ تَوَابِعِ التَّفْسِيرِ اعْتَنَتْ بِهِ الصُّوفِيَّةُ حَتَّى غَلَبَ فِي بِلَادِ الْمَشْرِقِ مِنْ تُركِسْتَانَ[3] إِلَى الشَّامِ، فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَىٰ دَفْعِهِ، وَإِنَّمَا رَكّبته عَلَىٰ مَذْهَبِهَا فِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فَإِنَّمَا هُوَ للهِ، قَصَدَ ذَلِكَ صَاحِبُهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ، وَأَنَّ العِبَادَ أَقْوَالُهُمْ وَأَفْعَالُهُمْ للهِ ـ تَعَالَىٰ ـ حَتَّى إِذَا قَالَ الكَافِرُ: اللهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ـ تَعَالَىٰ[4] ـ فَهَذَا القَوْلُ للهِ ـ تَعَالَىٰ ـ خَلْقاً، وَعَلَى نُفُوذِ إِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ دَلِيلاً، وَبِوَحْدَانِيَّتِهِ شَاهِداً، ﴿ **وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ، وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ** ﴾[5]، يُسَبِّحُ الجَمَادُ بِحَالِهِ، وَالْحَيُّ بِمَقَالِهِ، كَيْفَ مَا كَانَ مِنْ

(١) أ: الفن.

(1) هذان البيتان أوردهما القشيري في لطائف الإشارات: 66/1ي ولم ينسبهما.

(2) في لطائف الإشارات: قر.

(3) تركستان اسم لجميع بلاد الترك، انظر: ياقوت الحموي: معجم البلدان: 23/2 - 26.

(4) انظر كتاب «ابن تيمية» (الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح) وكتاب الإمام ابن قيم الجوزية «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى»، وكتاب الجويني: «شفاء الغليل».

(5) الآية: 44 من الإسراء.

إِيمَانٍ أَوْ كُفْرٍ، أَوْ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ، لاَ يَخْرُجُ شَيْءٌ[١] مِنْ ذَلِكَ عَنْ مُلْكِهِ، وَلاَ يَدُلُّ عَلَىٰ غَيْرِهِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يَتَعَلَّقُ مِنَ التَّوْحِيدِ بِحَبْلٍ، وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ بِوَجْهٍ، فَإِنِّي لاَ أَرَىٰ لأَحَدٍ أَنْ يَشْتَغِلَ بِهِ، فَإِنَّهُ فُضُولٌ، وَكَأَنَّ الشَّيْطَانَ قَصَدَ بِهِ الْقَطْعَ عَنْ كِتَابِ اللهِ بِمِقْدَارٍ يَرْبَحُ فِيهِ مِنَ الْعَبْدِ[٢] الانْتِقَالَ مِنْ كَلاَمِ[٣] اللهِ إِلَىٰ كَلاَمِ النَّاسِ، وَالشَّيْطَانُ بِفِسْقِهِ إِنْ قَدَرَ أَنْ يَنْقُلَ الْعَبْدَ مِنْ طَاعَةٍ إِلَىٰ مَعْصِيَةٍ فَعَلَ، فَإِنْ غَلَبَهُ، خَدَعَهُ بِأَنْ يَنْقُلَهُ عَنْ طَاعَةٍ إِلَىٰ أَدْنَىٰ مِنْهَا، فَيَرْبَحُ مَعَهُ ذَلِكَ المِقْدَارَ، وَأَكْثَرُ مَا يَحْفِلُ بِهَذَا الوُعَّاظُ لاِسْتِجْلاَبِ قُلُوبِ العَوَامِّ وَاسْتِدْرَارِ خِلْفِ أَمْوَالِهِمْ.

وَلَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ كَبِيرِ الصُّوفِيَّةِ يَتَكَلَّمُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ **إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ** ﴾ (الزمر: 29) وَقَدْ رَتَّبَ الكَلاَمَ وَسَاقَهُ أَحْسَنَ مَسَاقٍ فِي أَجْمَلِ نِظَامٍ، ثُمَّ جَعَلَ يَمْسَحُ أَعْضَاءَهُ[٤]، وَيَلْوِي أَطْرَافَهُ، حَتَّى رَكَّبَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

كِتَابِي إِلَيْكُمْ بَعْدَ مَوْتِي بِلَيْلَةٍ ... وَلَمْ أَدْرِ أَنِّي بَعْدَ مَوْتِيَ أَكْتُبُ[1]

بِكَلاَمٍ[٥] غَرِيبٍ عَلَىٰ طَرِيقَتِهِمْ لَسْتُ لَهُ، وَلاَ أَنْتُمْ، فَأَعْرَضْنَا عَنْهُ.

---

(١) ب: بشيء.
(٢) ب: مع الغير.
(٣) ب: كتاب.
(٤) أ: أعطافه.
(٥) أ: كلام.

. . . .

(1) أورده القشيري في لطائف الإشارات: 281/3 ولم ينسبه.

مَثَلُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ
﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ. . . ﴾
الآية (إبراهيم: 26)

فَتِلْكَ الشَّجَرَةُ «أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ، تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ».

فَضَرَبَ اللهُ المَثَلَ بِسَبْعَةٍ لِسَبْعَةٍ[١]:

«الشَّجَرَةُ» لِلْإِيمَانِ.

وَأَصْلُهَا: لِلتَّوْحِيدِ.

وَثُبُوتُهُ: اسْتِقْرَارُهُ فِي القَلْبِ حَتَّى لَا تُزَعْزِعَهُ رِيَاحُ الشُّكُوكِ، وَلَا تُرْحِضَهُ أَدْنَاسُ الوَسَاوِسِ[٢].

وفَرْعُهَا: العَمَلُ.

وَسَمَاؤُهَا: ظُهُورُ العَمَلِ.

وَاعْتِلَاؤُهُ: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ، وَالعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾[1].

وأُكْلُهَا: حَلَاوَةُ الطَّاعَةِ، وَالحِينُ بِالحِينِ[2].

---

(١) ب: لسبعة بسبعة.

(٢) ب: الوسواس.

. . . .

(1) الآية: 10 من «فاطر».

(2) انظر ابن قيم الجوزية في «أمثال القرآن»: 37 - 41.

وَبقِيَ مِمَّا لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ فِي المَثَلِ(١)، أَوْرَاق الشَّجَرَةِ، وَمِثَالُهَا الأَخْلاَقُ الجَميلَةُ لِلْعَبْدِ، فَإِنَّ الوَرَقَ كَمَا يَسْتُرُ الثِّمَارَ وَيَحْجبهَا عَنِ الآفَاتِ حَتَّى تَتَمَكَّنَ مِنَ الطِّيبِ عَلَىٰ قَدْرٍ، كَذَلِكَ الأَخْلاَقُ الجَمِيلَةُ(٢) تَحْجُبُ الأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ عَنْ أَسْبَابِ الْمَعَاصِي.

وَقِيلَ: أُكُلُهَا ثَمَرَاتُ الجَنَّـةِ، وَهِيَ لاَ مَقْطُوعَةٌ وَلاَ مَمْنُوعَةٌ وَلاَ ذَاتُ آفَةٍ.

ثُمَّ تُرَكِّبُ عَلَيْهِ أَيْضاً وَتَقُولُ: وَالشَّجَرَةُ لاَ بُدَّ لَهَا مِنْ مَاءٍ يَسْقِيهَا لِتَدُوم(٣) نَضَارَتُهَا، وَتَزِيد أَجْزَاؤُهَا، وَغَيْر ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهَا، فَتَطْلُبُ لَهُ نَظِيراً مِنَ الدِّينِ.

ثُمَّ تَقُولُ: وَلِلشَّجَرَةِ آفَاتٌ، فَتُعَدِّدُ آفَاتِ الشَّجَرَةِ فِي أَصْلِهَا وَأَغْصَانِهَا وَأَوْرَاقِهَا وَثِمَارِهَا، وَتُرَكِّبُ عَلَيْهَا نَظِيراً مِنَ الْمَعَاصِي بِحَسَبِ قُوَّتِـكَ فِي الْعِلْمِ وَوَعْيِكَ(٤) لِلْمَحْفُوظِ، فَإِنِ اتَّفَقَ عَالِمٌ يَجْتَمِعُ لَهُ الحِفْظُ وَالفَهْمُ، رَكَّبَ الدِّينَ كُلَّهُ عَلَىٰ هَذَا الْمَثَلِ عِلْماً وَعَمَلاً.

وَقَدْ ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ الْمَثَلَ بِهَذِهِ الشَّجَرَةِ[1] فَقَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا، مَثَلُهَا مَثَلُ الْمُؤْمِنِ(٥)، خَبِّرُونِي مَا هِيَ[2]؟!».

---

(١) في المثل: ساقطة من أ.
(٢) ب: بعد كلمة «الجميلة» ثلاث كلمات عُلِّمَ عَلَيْهَا بِعَلاَمَةِ الخَطَأ.
(٣) ب: تدوم.
(٤) ب: ورعيك.
(٥) أ: المسلم.

....

(1) وهي النخلة.
(2) هذا جزء من حديث رواه ـ بألفاظ مختلفة ـ البخاري في العلم: 22/1، ومسلم في صفات المنافقين رقم: 2811، والترمذي في الأدب رقم 2471، والإمام أحمد في المسند: 31/2، 61، 157.

وَذَكَرَ مِنَ التَّمْثِيلِ خِصَالاً، فَإِذَا يَسَّرَ اللهُ لِلْعَالِمِ الْحِفْظَ[1]، رَكَّبَ أَحْوَالَ الْمُؤْمِنِ عَلَىٰ أَحْوَالِ الشَّجَرَةِ، وَرَاعَىٰ[2] مُتَعَلِّقَاتِهَا فَجَاءَ بِجَمِيعِهَا، فَتَفَطَّنُوا لِضَمِّ هَذَا النَّشْرِ فَإِنَّهُ يَسْتَغْرِقُ الأَعْمَارَ لاَ أَقُولُ الْعُمُرَ.

(١) أ: الحافظ.

(٢) أ: وراعها.

مَثَلُ قَوْلِهِ تعَالَىٰ
﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ ﴾
(الزمر: 28)

اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِهِ عَلَىٰ أَرْبَعَة أَقْوَالٍ[1]:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ مَثَلُ الْمُشْتَرِكِ فِيهِ؛ الْكَافِرُ مَعَ الشَّيَاطِينِ[2]، وَلِلْمُؤْمِنِ مَعَ اللهِ تَعَالَىٰ.

الثَّانِي: أَنَّهُ مَثَلٌ لِلْكَافِرِ مَعَ الأَصْنَامِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مَثَل لِلصَّنَمِ تَدَّعِيهِ جَمَاعَةٌ، يَقُولُ هَذَا: أَنَا صَنَعْتُهُ، وَيَقُولُ الآخَرُ: أَنَا جَلَبْتُهُ[3].

الرَّابِعُ: أَنَّهُ مَثَلٌ لِلْحَقِّ وَالبَاطِلِ، وَالشُّرَكَاءُ فِي البَاطِلِ هُوَ الأَوْثَان، وَالمُؤْمِن للهِ وَحْدَهُ فِي قَوْلٍ[4].

(1) انظر كلام المؤلف حول هذا الموضوع في العواصم: 266 - 268 ففيه فوائد جليلة، كما ينبغي الإطلاع على أمثال القرآن: 53 لابن قيم الجوزية.

(2) هذا القول أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد عن قتادة رضي الله عنه. السيوطي: الدر المنثور: 224/7 (ط: دار الفكر 1983).

(3) قارن بالقشيري في لطائف الإشارات: 279/3، فلا شك أن ابن العربي قد استفاد من إشاراته الصوفية كثيراً.

(4) م، ن: 280/5.

زَادَت الصُّوفية فِيهِ(١) خَامِساً وَهُوَ:

أَنَّ الأَوَّلَ مَثَلٌ لِلْمُقْبِلِ عَلَى الدُّنْيَا المُشْتَغِلِ بِزُخْرُفِهَا وَطَلَبِهَا، وَالْعِيَالِ وَمُؤْنَتِهِمْ، وَالأَهْلِ وَلَذَّتِهِمْ، وَالْمُؤْمِنُ أَخْلَصَ للهِ خَفِيفُ الْحَاذِ، ذُو حَظٍّ مِنْ صَلاَةٍ وَصِيَامٍ[1].

وَهَذِهِ الزِّيَادَة قَرِيبَةٌ مِنْ رَسْمِ التَّفْسِيرِ.

وَفِي هَذَا الْمَثَلِ بَدِيعَةٌ مِنَ التَّوْحِيدِ وَهِيَ أَنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ قَالَ: ﴿ وَرَجُلاً سَلَماً ﴾ (الزمر: 28) يَعْنِي بِهِ الْمُؤْمِنَ.

وَقَالَ «لِرَجُلٍ» كِنَايَةً عَنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وَهُوَ الْعَظِيمُ الْمُبِينُ(٢)، كَيْفَ أَنْعَمَ عَلَيْنَا، وَقَرَّبَ الْبَيَانَ لَنَا، حَتَّى كَنَّى بِرَجُلٍ مُحْدَثٍ مَخْلُوقٍ نَاقِصٍ، عَنْ قَدِيمٍ خَالِقٍ عَظِيمٍ كَامِلٍ عَلَىٰ سَبِيلِ الْبُلُوغِ إِلَىٰ غَايَةِ الْبَيَانِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ مَنْ ذَا الذي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾ (البقرة: 243). وَلاَ يَسْتَقْرِضُ إِلاَّ مُحْتَاجٌ، وَهُوَ الغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ[2]، وَلِذَلِكَ قَالَ الْمُفَسِّرُونَ مَعْنَاهُ «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ عَبْدَ اللهِ الفَقِير»[3].

وَلَيْسَ يُفْتَقَرُ إِلَىٰ هَذَا التَّأْوِيلِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ رَدَّدَ هَذَا الْمَعْنَىٰ فِي أَمْثِلَةٍ كَثِيرَةٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ: عَبْدِي مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، وَجِعْتُ فَلَمْ

---

(١) فيه: ساقطة من أ.

(٢) ب: المتين.

(1) م، ن: 280/5، والدر المنثور: 224/7 (ط: دار الفكر: 83)، ومعنى خفيف الحاذ أي: قليل المال والعيال.

(2) الآية: 68 من «يونس».

(3) انظر: ابن عطية: المحرر الوجيز: 160/2 (ط: القاهرة، 79)، القرطبي: الجامع: 237/3 - 243.

تُطْعِمْنِي، وَعَطِشْتُ فَلَمْ تسْقِنِي، فَيَقُولُ: وَكَيْفَ تَجُوعُ وَتَمْرضُ، وَتَعْطشُ وَأَنْتَ رَبّب العَالَمِينَ، فَيَقُولُ: مَرض عَبْدِي فُلَانٌ، وَجَاعَ عَبْدِي فُلَانٌ، وَعَطش عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَوْ عُدْتَهُ وَسَقَيْتَهُ وَأَطْعَمْتَهُ، لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ»[1].

وَقَالَ: «وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ»[2].

فَكَنَىٰ بِنَفْسِهِ عَنِ الْجَارِحَتَيْنِ الْمَصُونَتَيْنِ عَنِ الْمَعَاصِي، وَكَنى بِلُطْفِهِ بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْجَائِعِ الْعَاطِشِ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ المُقَدَّسُ عَنِ الْآفَاتِ، الْمُتَعَالِي عَنِ النَّقَائِصِ[3]، وَركَّب عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتَقَعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِي كَفِّ السَّائِلِ»[4].

(1) نحوه في مسلم: كتاب البر والصلة رقم: 2569، وفي مسند أحمد: 404/2.
يقول ابن تيمية في تعليقه على هذا الحديث: «.. فإنه لا يجوز لعاقل أن يقول: إن دلالة هذا الحديث مخالفة لعقل ولا سمع، إلَّا من يظن أنه قد دل على جواز المرض والجوع على الخالق سبحانه وتعالى، ومن قال هذا فقد كذب على الحديث، ومن قال إن هذا ظاهر الحديث أو مدلوله أو مفهومه فقد كذب، فإن الحديث قد فَسَّرَهُ المتكلم به، وبين مراده بياناً زالت به كل شبهة، وَبَيَّنَ فيه أن العبد هو الذي جاع وأكل ومرض وعاده العوّاد، وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يُعَد». درء تعارض العقل والنقل: 150/1.

(2) هو جزء من حديث طويل رواه البخاري في الرقائق: 190/7 (من فتح الباري)، وانظر بحث ابن تيمية الموسع في معاني «القرب» بمجموع الفتاوى: 5/6 وما بعدها، وشرح حديث النزول: 103، 124.

(3) قال المؤلف في المتوسط: 18 ما نصه: «ولا يجوز وصفه تعالى باللّون والطعم والرائحة، ولا شيء من اللذات والآفات، ولا نوع من أنواع المحدثات ومن الحركات والسكنات، أو الاجتماع أو الافتراق، ولا بالنقص والحاجات، بل هو القدوس الغنيّ عن الأرض والسموات».

(4) لم أقف على نص الحديث كما أورده المؤلف، وهناك عدة أحاديث في معناه أخرجها مسلم في الزكاة رقم: 1014، والترمذي في الزكاة رقم: 661، 662، والنسائي في الزكاة: 57/5، والدارقطني في كتابه «الصفات»: 67 رقم: 55، 56.
وقد علق ابن العربي في السراج: 92/ب على هذا الحديث فقال: «المعنى عبارة عن القبول، فإنَّ السائل إذا قبل مدّ يده وأخذ الصدقة وجمع عليها كفّه، فكان ذلك علامة على قبولها، وحوزه ملك لها، فأخبر النبي ﷺ عن قبوله وادخاره لها عنده لصاحبها بحال القبض لها، والاحتياز في الكف =

وَقَوْلُـهُ: ﴿ يَدُ اللهِ ﴾[1].

وَقَوْلُهُ: «حَتَّى يَضَعَ الجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ أَوْ رِجْلَهُ»[2].

وَقَوْلُهُ: «قَلْبُ المُؤْمِنِ بَيْنَ إصبعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»[3].

. . . .

= هو هيئة التمليك والقبول، والإخبار بلسان الحال عن المقال، والمقال عن الحال أصل الفصاحة، وهو كثير متقرر في العربية».

قلت: هذه التأويلات بعيدة كل البعد عن فهم السلف الصالح، فالواجب قصر اللفظ على مورده من دون تكييف ولا تعطيل.

(1) جاء ذكر يد الله عزّ وجلّ في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (الفتح: 10) كما جاء ذكرها في كثير من الأحاديث الصحيحة، منها ما رواه البخاري في التفسير: 213/5، والترمذي في الفتن رقم: 2167. ويذهب أهل السنة والجماعة إلى حمل اليد على الصفة، إذ إن قولهم في آيات وأحاديث الصفات هو: «أمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ» بمعنى أنها تجري على ظاهرها من غير تأويل وهذا هو اعتقاد الإمام مالك وسُفْيان الثوري وسفيان بن عُيَيْنَة وغيرهم من أئمة الإسلام، يقول ابن عبد البر القرطبي في كتابه «التمهيد»: 145/7: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يجدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مُشَبِّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة». وقال الإمام الخَطَّابِيّ فيما نقله عنه ابن حجر في فتح الباري: 417/13 «وليس اليد عندنا الجارحة، إنما هي صفة جاء بها التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة». قلت: وللتوسع في معرفة رأي السلف في هذه الصفة انظر: ابن قيم الجوزية في مختصر الصواعق المرسلة: 42/1، 171/2 والتفسير القيم: 421، وابن خزيمة في كتاب التوحيد: 37 وابن تيمية: مجموع الفتاوى: 362/6.

(2) هذا الأثر النبوي هو جزء من حديث صحيح رواه الثقاة بألفاظ مختلفة، منهم البخاري في التفسير: 47/6، ومسلم في الجنة رقم: 2187، والدارقطني في كتابه «الصفات» صفحة: 26 الأحاديث من رقم 1 ـ إلى ـ 12، وابن خزيمة في كتابه «التوحيد»: 62، واستدلال ابن العربي بهذه الأحاديث المشكلة ـ في نظره ـ على التأويل أمر فيه نظر، فالحق الذي عليه أهل السنة من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ومن تبعهم بإحسان، الإيمان بكل ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، مع تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين، فيقولون: «إنَّ للهِ يَدَيْنِ وَقَدَمَيْنِ وأصَابع وغير ذلك من الصفات التي لا تشبه صفات الخلق»، وهو الذي نعتقده وَنَدِينُ اللهَ بِهِ حَتَّى نلقاه عليه إن شاء الله.

(3) قلت: حديث «قَلْبُ المُؤْمِنِ . . .» أخرجه ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ الإمام مسلم في القدر رقم: 365، والترمذي في القدر رقم: 2141 وقال عنه: حديث حسن صحيح، والدارقطني في كتابه =

وَتُخَلِّصُ مِنْ عِلْمِ التَّوْحِيدِ الذَّاتَ عَنِ الآفَاتِ، وَتُقَدِّسُ بِالدَّلِيلِ البَارِيَ ـ تَعَالَىٰ ـ عَنِ الْجَوَارِحِ ، وَتُبَيِّنُ مِنْ عِلْمِ التَّذْكِيرِ عَلَىٰ طَرِيقِ التَّأْوِيلِ فِي التَّوْحِيدِ وَجْهَ الاِسْتِنْبَاطِ[١] الَّذِي اقْتَضَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ ﴾ (الشورى: 17) وَسَبِيلَ الاسْتِنْزَالِ مِنَ الْكِنَايَةِ بِالْمَرَضِ وَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ الْمُسْتَحِيلَةِ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ[٢]: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»[1].

وَاسْرُدِ الأَقْوَالَ فِي ذَلِكَ بِقَدْرِ حِفْظِكَ، وَأَبْطِلِ الْمُسْتَحِيلَ عَقْلاً بِأَدِلَّةِ الْعَقْلِ ، وَالْمُمْتَنِعَ لُغَةً بِأَدِلَّةِ اللُّغَةِ، وَالْمُمْتَنِعَ شَرْعاً بِأَدِلَّةِ الشَّرْعِ ، وَأَبْقِ الْجَائِزَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهُ بِأَدِلَّتِهِ الْمَذْكُورَةِ، وَرَجِّحْ بَيْنَ الْجَائِزَاتِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّه[٣] إِنْ لَمْ يُمْكِنِ اجْتِمَاعُهَا فِي

---

(١) ب: الاستلطاف.

(٢) في النسختين: قال تعالى.

(٣) كله: ساقطة من: أ.

= الصفات صفحة: 45 رقم الحديث: 29، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال: 233/1 وعزاه إلى ابن جرير والدَّيْلَمِي، وللوقوف على رأي السلف، انظر تعليقاتنا السابقة.

(1) قال المؤلف في القبس: 62 (مخطوط الخزانة العامة: 25 جـ). «وهذا الحديث أم من أمهات الأحاديث المتشابهة، وقد ذهب كثير من العلماء وخاصة من السلف إلى أنه يؤمن بها ولا يخاض في تأويلها، فأما مالك فقد بدع السائل عن أمثاله، وصرف عن إشكاله. ووقف عند الإيمان به، وهو لنا أفضل قدوة».

قلت: حديث النزول حديث صحيح رُوِيَ بألفاظ مختلفة عند البخاري في التهجد: 47/2، ومسلم في صلاة المسافرين رقم: 758، ومالك في الموطأ، كتاب القرآن: 214/1، والترمذي في الدعوات رقم: 80، وأبي داود في الصلاة رقم: 1315، والدارمي في الصلاة: 346/1، 347، وابن خزيمة في كتاب «التوحيد»: 127.

ولمعرفة رأي السلف (أهل السنة والجماعة) في هذا الموضوع، يحسن بالمسلم الحريص على عقيدته، المحتاط لدينه، أن يطلع على: تبيين تلبيس الجهمية لابن تيمية: 22/1، وكتاب «النزول» للدارقطني: 83 - 175، وكتاب «ردّ الإمام الدارمي على عثمان المريسي: 377 (ضمن عقائد السلف)، والرد على الجهمية للدارمي: 384 (ضمن عقائد السلف)، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: 111/1 (ضمن الرسائل المنيرية)، اللالكائي: وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: 434/3، والجويني (والد إمام الحرمين) في رسالة في الاستواء والفوقية والحرف والصوت: 174/1 (ضمن الرسائل المنيرية)، وابن قيم في مختصر الصواعق: 232/2.

التَّأْوِيلِ ،وَلاَ تَخْرُجْ فِي ذَلِكَ عَنْ مِنْهَاجِ العُلَمَاءِ، فَقَدِ اهْتَدَىٰ مَنِ اقْتَدَىٰ، وَلَنْ يَأْتِي أَحَدٌ بِأَحْسَنَ مِمَّا أَتَىٰ بِهِ مَنْ سَبَقَ أَبَداً.

وَخَلِّصْ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ مَعْرِفَةَ الْكَفِّ، وَالْقَدَمِ ، وَالرِّجْلِ ، وَالْقَلْبِ، وَانْظُرْ فِي وَجْهِ الاسْتِعَارَةِ لِذَلِكَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ عِنْدَ اسْتِوَائِهِمَا فِي رُوحِ الْمَعْنَىٰ الْمُعَبَّرِ بِهِ عَنْهُمَا[١].

وَاعْلَمْ أَنَّ رُوحَ الْكَفِّ الْقَبْضُ وَالتَّحْصِيلُ، وَأَنَّ رُوحَ القَدَمِ السَّعْيُ عَلَيْهَا تَارَةً وَالرَّفْسُ[٢] بِهَا أُخْرَىٰ عِنْدَ الغَضَبِ، وَأَنَّ رُوحَ الأُصْبُعِ الطَّفِيفِ لاَ يُلاَئِمُ الْيَدَ وَالْكَفَّ، وَأَنَّ رُوحَ النُّزُولِ إِحْيَاءُ الْبُقْعَةِ بِالتَّحْسِينِ وَالتَّحْصِينِ بِتَفَقُّدِ الأَحْوَالِ وَإِصْلاَحِ الاِخْتِلاَلِ ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ الَّذِي تَنَزَّلَ وَيَنْزِلُ وَهُوَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ[1].

وَالْكُلُّ فِعْلُهُ، لاَ وَصْفٌ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَإِلَىٰ هَذَا الْمَعْنَىٰ أَشَارَ الأَوْزَاعِيُّ[٣][2] ـ حَبْرُ الشَّامِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ حِينَ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا» قَالَ: «يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ»[3].

---

(١) أ: عنها.
(٢) أ، ب: رفص وهو خطأ.
(٣) أ: الأوزاعيّ رضي الله عنه.

. . . .

(1) انظر الاسم التاسع والستون «خير المنزلين» من الأمد الأقصى: 129/ب.
(2) هو الإمام أبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعي، ولد ببعلبك سنة: 88 وتوفي ببيروت سنة: 157، عُرِضَ عليه القضاء فامتنع، انظر ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ق 2/ جـ 1/ ص 266، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ق 1/ جـ 1/ ص 298، وتذكرة الحفاظ للذهبي 178/1.
(3) أورد هذا القول ونسبه إلى الأوزاعي ابن تيمية في شرح حديث النزول: 41 - 42، والاستقامة: 76/1. وقول الإمام الأوزاعي في نزول الرب سبحانه وتعالى: ﴿ **يفعل الله ما يشاء** ﴾ قول حق، فالنزول صفة فعل لله تعالى، ينزل كيف يشاء ومتى شاء، لا يشبه نزول الرب نزول المخلوقين، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وما قاله الإمام الأوزاعي هو رأي السلف في صفات الفعل الاختيارية لله تعالى. لكن قول ابن العربي في الكف والقدم والرجل والنزول: «والكل فعله لا وصف =

وَرَتِّبْ عَلَىٰ هَذَا لَطَائِفَ البَارِي ـ تَعَالَىٰ ـ بِعَبْدِهِ بِحَسَبِ مَا تَنْتَهِي قُوَّتُكَ فِي الْحِفْظِ وَالتَّرْكِيبِ.

وَإِنْ عَجَزْتَ، أَوْ خِفْتَ وَعْرَ الطَّرِيقِ وَخَطَرَ الْمَشْيِ ، وَمَا يَحْدُثُ فِي الْمَفَازَاتِ مِنَ الْآفَاتِ، وَزَادُكَ فِي الْحِفْظِ طَفِيفٌ، وَمَطِيَّتُكَ الَّتِي هِيَ فِكْرَتُكَ نِضْوٌ، فَقِفْ عِنْدَ الْإِيمَانِ وَالتَّسْلِيمِ بِمَا وَرَدَ لَهُ، وَاعْتَقِدِ التَّقْدِيسَ لِمَنْ قَالَ وَصَمَّمَ عَلَىٰ أَنَّهُ: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ (الشورى: 9)[1] فَإِنَّهَا[١] مَهْيَعُ نَجَاةٍ، إِلَيْهَا لَجَأَ السَّلَفُ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَقِيَة[٢] التَّغْرِيرِ بِالْعَامَّةِ.

وَالثَّانِي: خَطَرُ الطَّرِيقِ، وَمُعَايَنَتُهُمْ لِمَا جَرَىٰ فِيهَا مِنَ الْإِبْدَاعِ لِمَنْ سَلَكَهَا نِضْواً بِغَيْرِ زَادٍ، فَأَفْضَوْا إِلَىٰ الْبِدْعَةِ.

وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَسْلُكَ فِي قَانُونِ التَّأْوِيلِ طَرِيقَةً أُخْرَىٰ، فَالطُّرُقُ إِلَىٰ اللهِ كَثِيرَةٌ، فَانْظُرْ فِي مَوْرِدِ الْقَوْلِ قُرْآناً وَسُنَّةً، فَإِنْ كَانَ قُرْآناً فَقَدْ[٣] سَقَطَ عَنْكَ النَّظَرُ فِي طَرِيقِهِ، وَتُجَرِّدُ النَّظَرَ فِي الْمَوْرِدِ.

وَإِنْ كَانَ سُنَّةً تَعَيَّنَ عَلَيْكَ النَّظَرُ فِي طَرِيقِهِ أَوَّلاً كَمَا ثَبَتَ فِي كُتُبِ

---

(١) ب: إنها.

(٢) ب: لقية، واستُدْرِكَ الخطأ في الهامش.

(٣) ب: فقط.

....

= يقوم بذاته» واستشهاده بقول الأوزاعي استشهاد في غير محله، لأن الإمام الأوزاعي إنما قال ذلك في صفة النزول خاصة وهي صفة فعل اختيارية، ولا يخفى على الباحث الفرق الشاسع بين صفات الذات وصفات الفعل.

(1) تعرض المؤلف رحمه الله في المتوسط: 11 - 12 لتفسير هذه الآية الكريمة باستفاضة، مع إيراد الاعتراضات التي يمكن للمخالف أن يعترض بها، والجواب عليها، ولكن يتعذر قراءة بعض الألفاظ لتآكل المخطوط.

«الْأُصُولِ»، ثُمَّ تَقْرِنُ[١] - كَمَا بَيَّنَاهُ[٢] فِي سُلُوكِ طَرِيقِ الْعِلْمِ إِلَى الْعِلْمِ وَالظَّنِ إِلَى الظَّنِّ[٣] - وَتَنْظُرُ[٤] فِي دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَىٰ، ثُمَّ تَنْظُرُ هَلْ هُوَ اعْتِقَادِيٌّ أَوْ عَمَلِيٌّ؟ فِي رَبٍّ أَوْ مَرْبُوبٍ؟ وَتَأْخُذ لِكُلٍّ وَاحِدٍ[٥] قَانُونَهُ مِنْ مَوَاضِعِهِ الَّتِي بَيَّنَّاهَا فِي «الْمُتَوَسِّطِ»[(1)] وَغَيْرِهِ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فِي طَرِيقِ النَّظَرِ فَالمِعْيَارُ[٦] الْأَكْبَرُ كِتَابُ «الْمُشْكِلَيْنِ».

---

(١) أ: تفرق.

(٢) ب: بينا.

(٣) الظن: ساقطة من: ب، ويوجد بياض قَدْر رسمها.

(٤) ب: تنظر.

(٥) أ: أحد.

(٦) أ: والمعيار.

....

(1) لوحة: 15 وما بعدها، وانظر المحصول في علم الأصول: 50/أ - ب.

مَثَلُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ

﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِها. . . إِلَىٰ قَوْلِهِ. . . كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ ﴾

(الرعد: 19)

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ[١] أَبُو بَكْرٍ بْنُ العَرَبِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

هَا هُنَا خَمْسَةُ مَعَانٍ[٢][1]:

الأَوَّلُ: ضَرْبُ الْمَثَلِ بِالْمَاءِ كِنَايَةً عَنِ الحَقِّ، وَضرْبُ المَثَلِ بِالْمَعَادِنِ الجَوْهَرِيَّةِ فِي حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ كِنَايَةً عَنِ الْحَقِّ.

الثَّانِي: ضَرْبُ الْمَثَلِ بِالزَّبَدِ كِنَايَةً عَنِ الْبَاطِلِ.

الثَّالِثُ: ذِكْرُ تَقْسِيمِ الْمَاءِ، وَذِكْرُ تَقْسِيمِ الْجَواهِرِ.

الرَّابِعُ: تَخْصِيصُ الْمَاءِ وَحِكْمَتُهُ.

الخامس: تَخْصِيصُ النَّارِ وَذِكْرُهَا.

---

(١) الحافظ: ساقطة من: أ.

(٢) ب: معاني.

. . . .

(1) انظر في تفسير هذه الآيات: لطائف الإشارات: 223/2.

مُقَدِّمَةٌ:

لَوْ ذَكَرَ اللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ: ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا. . . إلى قَوْلِهِ. . في الأَرْضِ ﴾ وَلاَ يَقُولُ «كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ» لَجَرَىٰ الْكَلاَمُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ، وَلَمْ نَتَعَرَّضْ لِتَأْوِيلِهِ، وَلاَ قَرَّرْنَاهُ دَلاَلَةً عَلَى التَّوْحِيدِ، لِأَنَّهُ تَنْزِيلٌ لاَ يَفْتَقِرُ إِلَىٰ تَأْوِيلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ إِنْعَامٍ وَخَبَرٍ عَنِ امْتِنَانٍ بِمَا ذَكَرَ مِنْ تَعْدِيدِ النِّعَمِ فِي الْمَاءِ وَالْمَعَادِنِ، فَلَمَّا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ **كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللهُ الحَقَّ وَالبَاطِلَ** ﴾ عَلِمْنَا أَنَّهُ فِي مُقْتَضَاهُ[١] ضَرْبُ مَثَلٍ لِلْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، فَفَهِمْنَا مَا فَهَّمَنَا رَبُّنَا.

وَشُيُوخُ الصُّوفِيَّةِ تَسْلُكُ هَذَا فِي كُلِّ آيَةٍ، فَرُبَّمَا أَوْقَعَهُمْ ذَلِكَ فِي غَوَايَةٍ، لِأَنَّهُ تَكَلُّفٌ لَيْسَ لَهُ نِهَايَةٌ.

مُقَدِّمَةٌ ثَانِيَةٌ:

فَإِذَا عَرَفْتُمْ[٢] هَذَا، فَلاَ بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ أَوَّلاً، وَقَدْ بَيَّنَّاهُمَا فِي كُتُبِ «الأُصُولِ» وَأَحْسَنُ بَيَانٍ فِي كِتَابِ «الأَمَدِ الأَقْصَىٰ»[1] لِاخْتِصَارِهِ لَفْظاً وَاسْتِيفَائِهِ مَعْنَىٰ، فَالْحَقُّ مَا فِيهِ فَائِدَةٌ مَقْصُودَةٌ، وَالبَاطِلُ ضِدُّهُ[2]، وَفِي ذَلِكَ تَقَابُلاَتٌ بَيْنَ الْمَثَلِ وَالْمُمَثَّلِ بِهِ.

---

(١) أ: عَلِمْنَا بِأَنَّهُ مقتضاه.

(٢) أ: عرفهم، واستُدْرِكَ الخَطَأُ بِالهَامِشِ.

. . . .

(1) من لوحة: 22/أ ـ إلى ـ 24/أ.

(2) توسع المؤلف ـ رحمه الله ـ في بيان معاني هذه الألفاظ في كتابه الأمد: 23/أ فقال:

«اعلموا وفقكم الله أنا إذا استقرينا معاني الحق من جميع وجوهه، ومعاني الباطل من كل جهاته، ألفينا أن الحق هو ما له فائدة مقصودة، والباطل ما لا فائدة فيه، سواء كان معدوماً أو موجوداً، فقد تتعلق بالمعدوم فائدة كما تتعلق بالموجود، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالحَقِّ** ﴾ (الحجر: 85) أي لفائدة مقصودة وهي الثواب والعقاب، يؤكده قوله: ﴿ **رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً** ﴾ (آل عمران: 191) أي ما خلقتهما لأنفسهما دون فائدة تتعلق بهما =

فَضَرَبَ اللهُ لِلْحَقِّ وَالبَاطِلِ الْمَاءَ مَثَلاً، فَإِنَّهُ خَلَقَهُ حَيَاةً لِلأَبْدَانِ، كَمَا أَنْزَلَ الْقُرْآنَ حَيَاةً لِلْقُلُوبِ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الأَوَّلُ.

كَمَا ضَرَبَ امْتِلاَءَ الأَوْدِيَةِ بِالْمَاءِ امْتِلاَءَ[١] الْقُلُوبِ[٢] بِالْعِلْمِ ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الثَّانِي .

وَضَرَبَ الأَوْدِيَةَ الْجَامِعَةَ لِلْمَاءِ مَثَلاً لِلْقُلُوبِ الْجَامِعَةِ لِلْعِلْمِ ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الثَّالِثُ .

وَضَرَبَ قَدْرَ الأَوْدِيَةِ فِي احْتِمَالِ الْمَاءِ لِسَعَتِهَا وَضِيقِهَا وَصِغَرِهَا وَكِبَرِهَا مَثَلاً لِقَدْرِ الْقُلُوبِ فِي سَعَتِهَا بِانْشِرَاحِهَا، وَضِيقِهَا بِالْحَرَجِ فِيهَا، وَهُوَ التَّقَابُلُ الرَّابِعُ[1] .

وَضَرَبَ مَثَلاً لِلسَّيْلِ وَاحْتِمَالِهِ وَدَفْعِهِ مَا يَلْقَىٰ فِي طَرِيقِهِ مِنَ الْحَصِيدِ وَالهَشِيمِ ، وَمَا يَجْرِي بِهِ مِنَ الْجَمِيلِ ، لِمَا يَدْفَعُهُ الْقُرْآنُ مِنَ الْجَهَالَةِ وَالزَّيْغِ وَوَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ وَالشُّكُوكِ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الْخَامِسُ[٣] .

وَضَرَبَ مَثَلاً رَمْيَ[٤] الزَّبَدِ وَذَهَابَهُ جُفَاءً عَالِياً، لِمَا يَدْفَعُهُ[٥] الْقُرْآنُ مِنْ ذَلِكَ

---

(١) ب: لأوديتها لما مثلاً للقلوب.

(٢) ب: للقلوب.

(٣) أ: التقابل الثاني الخامس: وَعُلِّمَ عَلَى كَلِمَةِ: الثاني بعلامة الخطأ.

(٤) ب: وهي.

(٥) ب: يدق.

= وهي الحشر والثواب والعقاب، يحققه قوله:
﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً ﴾ (المؤمنون: 115) فقد تتعلق بالعدم فائدة، كما تتعلق بالوجود، فيكون العدم حقاً بهذا المعنى، وقد تتعلق بالمعنى فائدة من وجه فيكون حقاً، وَيُعَرَّى عن الفائدة فيكون باطلاً».

قلت: وللتوسع في معرفة مصطلح الحق؛ انظر الكافية للجويني: 43 المبين عن معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي: 74، التعريفات: 48، كشاف الاصطلاحات: 80 - 82 (ط: تراثنا) ولمعرفة مصطلح الباطل؛ انظر: الكافية: 44، المبين: 75، التعريفات: 24.

(1) قارن بالقشيري في لطائف الإشارات: 224/2.

الفَاسِدِ كُلِّهِ إِذَا جَرَىٰ عَلَيْهِ، وَيَقْذِفُهُ[١] عَنِ الْعِلْمِ الْيَقِينِ الثَّابِتِ فِيهِ، لِأَنَّهَا فِي جَرَيَانٍ مُسْتَمِرٍّ، وَالعِلْمُ لَهُ فِي قَذْفٍ دَائِمٍ ، وَهُوَ التَّقَابُلُ السَّادِسُ.

وَضَرَبَ مَثَلاً لِمُكْثِ الْعِلْمِ وَاسْتِقْرَارِهِ فِي الْقُلُوبِ لِلانْتِفَاعِ وَالْحَمْلِ وَالإِبْلَاغِ ، اسْتِقْرَارَ المَاءِ وَمُكْثُهُ لِانْتِفَاعِ النَّاسِ بِهِ فِي السَّقْيِ وَالازْدِرَاعِ ، وَهُوَ التَّقَابُلُ السَّابِعُ.

وَأَمَّا الْمَثَلُ فَفِيهِ أَيْضاً مُقَابَلَاتٌ بَيْنَ المَثَلِ وَالْمُمَثَّلِ :

ضَرَبَ اللهُ المَثَلَ بِمَا تُوقَدُ عَلَيْهِ النَّارُ فِي ابْتِغَاءِ الْحِلْيَةِ وَالْمَتَاعِ ، لِمَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ فَائِدَةِ العِلْمِ وَالْعَمَلِ ، فَالحِمْيَةُ الْمُتَّخَذَةُ مِنْ مَعْدِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَثَلٌ لِلْعِلْمِ الوَاجِبِ اعْتِقَادُهُ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الأَوَّلُ.

وَالمَتَاعُ مَثَلٌ ضُرِبَ لِمَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْعَمَلِ الْمُنْتَفَعِ بِهِ كَالانْتِفَاعِ بِالْمَتَاعِ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِ أَنْوَاعِ الْعَالَمِ ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الثَّانِي.

وَكَمَا أَنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مَوْضُوعَةٌ فِي الْعَالَمِ لِمَعْرِفَةِ مَقَادِيرِ الأَشْيَاءِ، فَكَذَلِكَ القُرْآنِ مُنَزَّلٌ لِمَعْرِفَةِ الْعُلُومِ فِي الْعَقَائِدِ وَالأَعْمَالِ ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الثَّالِثُ.

وَكَمَا أَنَّ الْمَعَادِنَ مِنَ الْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالنُّحَاسِ مَوْضُوعَةٌ لِلانْتِفَاعِ ، وَكَذَلِكَ الأَعْمَالُ مُوَظَّفَةٌ عَلَىٰ الْعِبَادِ لِلانْتِفَاعِ ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الرَّابِعُ.

وَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْمَعَادِنُ لَهَا زَبَدٌ وَخَبَثٌ، فَكَذَلِكَ الأَعْمَالُ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الخَامِسُ.

وَكَمَا أَنَّ النَّارَ تُمَيِّزُ ـ إِذَا عُرِضَتْ هَذِهِ الْمَعَادِنُ ـ الطَّيِّبَ مِنَ الخَبِيثِ[٢]،

---

(١) ب: أو يقذفه.

(٢) ب: الخبيث من الطيب.

فَكَذَلِكَ نُورُ الْإِسْلَامِ ـ وَهُوَ الْقُرْآنُ ـ إِذَا عُرِضَتْ عَلَيْهِ الْعُلُومُ مَيَّزَ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ فِيهَا، أَو الْأَعْمَالُ مَيَّزَ النَّافِعَ مِنَ الضَّارِّ مِنْهَا، وَهُوَ التَّقَابُلُ السَّادِسُ.

فَكُلُّ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِي الْعَقَائِدِ فَهِيَ وِزَانُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَكُلُّ آيَةٍ فِي الْأَعْمَالِ فَهِيَ وِزَانُ الْمَعَادِنِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ مِثَالُ[1] الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ التَّقَابُلُ السَّابِعُ.

وَيَبْقَى وَرَاءَ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ أَشَرْنَا إِلَيْهِمَا وَبَيَّنَّا التَّقَابُلَ عَلَيْهِمَا جَوَاهِرُ مِنَ الْيَاقُوتِ وَالدُّرِّ وَالزَّبَرْجَدِ وَالْمُرْجَانِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ، وَجَعَلَ الْكُلَّ بَاباً وَاحِداً، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ ﴾ (الرعد: 19).

وَهَذِهِ كُلُّهَا حُلِيٌّ، وَدَخَلَتْ[2] فِيهِ لِأَنَّهُ يُتَحَلَّىٰ بِهَا مَعَهُ، فَجَعَلَ ذِكْرَهُ أَحَدَهُمَا، وَالتَّنْبِيهَ عَلَىٰ وَجْهِ ذِكْرِهِ يُوجِبُ دُخُولَ هَذِهِ مَعَهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا أَمْثَالاً لِعُلُومٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَمَعَانِيَ لِحِكَمٍ مُنْفَرِدَةٍ فَقَالَ: «إِنَّ الْيَاقُوتَ الْأَحْمَرَ مَعْرِفَةُ اللهِ، وَمَا يَلِيهِ مِنْهَا مَعْرِفَةُ صِفَاتِهِ، وَمَا يَتْلُوهُمَا فِي النَّفَاسَةِ مَعْرِفَةُ أَفْعَالِهِ، وَمَا يَلْحَقُ بِذَلِكَ مَعْرِفَةُ رُسُلِهِ، وَمَا يَتْبَعُ الْكُلَّ مَعْرِفَةُ الْأَعْمَالِ، وَمَا يَرْتَدِفُ عَلَيْهَا مَعْرِفَةُ الْمَعَادِ».

وَإِذَا عَرَفْتُمْ هَذِهِ الْأُنْمُوذَجَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا لَكُمْ لَمْ يَخْفَ[3] عَلَيْكُمْ قَانُونُ التَّأْوِيلِ فِي التَّنْزِيلِ لِجَمِيعِ[4] عُلُومِهِ.

---

(١) ب: مثل.

(٢) أ: وقد دخلت.

(٣) ب: يجب.

(٤) أ: بجميع.

مَثَلُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ
﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا... الآية ﴾
(يونس: 24)

هَذَا[1] مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ لِلإِنْسَانِ فِي ذَاتِهِ وَتَصَرُّفِهِ[١]، وَزِينَتِهِ وَطَمَعِهِ وَجَمْعِهِ، ثُمَّ كِبَرِ[٢] سِنِّهِ وَتَعْجِيزِ أَحْوَالِهِ، وَهَجْمَةِ الْمَنِيَّةِ عَلَيْهِ وَتَبَدُّدِ أَشْلاَئِهِ[٣]، وَذَهَابِ أَحْوَالِهِ، كَالمَاءِ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فَتَنْبُتُ بِهِ الأَرْضُ، وَيَخْضَرُّ الصَّعِيدُ، وَتَظْهَرُ الثِّمَارُ، فَتَسْكُنُ إِلَيْهَا نُفُوسُ أَرْبَابِهَا، فَإِذَا بِالجَائِحَةِ قَدْ أَتَتْ عَلَيْهَا، فَلَمْ تُبْقِ لَهَا أَثَراً، وَجَعَلَتْهَا غَبَراً، وَتَرَكَتْهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُعَايَنَةً خَبَراً.

وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ الشُّيُوخِ يَسُوقُ الكَلاَمَ عَلَىٰ هَذِهِ الآيَةِ سَوْقاً يَصِفُ بِهِ حَالَ الإِنْسَانِ مِن ابْتِدَائِهِ إِلَىٰ انْتِهَائِهِ[٤] ثُمَّ يُنْشِدُ:

---

(١) أ: وَصَرُّفَاتِهِ.
(٢) أ: كبرة.
(٣) ب: آلائه.
(٤) ب: النهاية.

....

(1) العبارات التالية تلخيص لما في لطائف الإشارات للقشيري: 88/2 - 89 لم ينقل فيها ابن العربي كلام القشيري بنصه وفصه، وإنما تصرّف بعض الشيء فقدم وأخر، وأضاف في مواضع واختصر في أخرى، وللتوسع في شرح هذه الآية انظر: ابن ناقيا: الجمان في تشبيهات القرآن: 117 - 127، الحكيم الترمذي: الأمثال في الكتاب والسنة: 18.

فَقَدْنَاهُ لَمَّا تَمَّ واعْتَزَّ[١] بِالعُلاَ كَذَلِكَ فَقْدُ البَدْرِ عِنْدَ تَمَامِهِ[1]

وَالبَدْرُ مِثْلُ[٢] الإنْسَانِ فِي أَحْوَالِهِ، بِهِ[٣] شَبَّهَ[٤] الْمُتَطَبِّبُونَ والْمُحَسِّنُونَ لِوَجْهِهِ، المُجَمِّلُونَ وَالمُرَفِّعُونَ[٥] لِمَكَانِهِ وَالْمُعَظِّمُونَ[٦]، وَبِهِ شَبَّهَ المُعَبر في وزَارَتِهِ لِغَيْرِهِ، وَتَأْخُذُ[٧] الْمَعَانِي هَكَذَا إِلَىٰ آخِرِهَا عَلَىٰ قَدْرِ الحِفْظِ وَسَعَةِ البَاعِ فِي التَّذْكِيرِ حَصَلَ، وَبِحَسَبِ ذَلِكَ نَقُولُ:

إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ المَاءَ الَّذِي بِهِ كَانَ[٨] فِي الدُّنْيَا مَا كَانَ، لاَ يُسْتَنْزَلُ بِالْحِيلَةِ، كَذَلِكَ الدُّنْيَا لاَ تُسْتَنْزَلُ إِلَّا بِالقِسْمَةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ **نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾ (الزخرف: 31)[2].

وَأَبْدَعُ مِنْ ذَلِكَ:

إِنَّ المَطَرَ وَإِنْ كَانَ لاَ يَتَأَتَّىٰ إِلاّ بِالتَّقْدِيرِ، فَقَدْ يُسْتَسْقَىٰ عَلَىٰ الرِّزْقِ وَإِنْ كَانَ بِالقِسْمَةِ، فَإِنَّهُ يَتَعَرَّض فِيهِ لِلْكَسْبِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرُزِقْتُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطَّيْرُ تَغْدُو خِمَاصاً وَتَرُوحُ[٩] بِطَاناً»[3].

---

(١) أ: اغْتَمَّ.
(٢) أ: مثال.
(٣) به: ساقطة من: أ.
(٤) ب: شبهه.
(٥) أ: المعرفون.
(٦) أ: المطعمون.
(٧) أ: ولأخذ.
(٨) ب: الذي كان به.
(٩) أ: تعود.

(1) هذا البيت أورده القشيري في لطائف الإشارات 89/2 بالألفاظ التالية:
فَقَدْنَاهُ لَمَّا تَمَّ واخْتَمَ بِالْعُلَىٰ كَذَاكَ كُسُوفُ البَدْرِ عِنْدَ تَمَامِهِ
(2) الاستدلال بالآية من إضافة ابن العربي على نصوص القشيري في لطائف الإشارات: 89/2.
(3) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في الزهد رقم: 4216 (ط: الأعظمي) وكذلك الترمذي مع اختلاف =

فَيَعْتَرِضُ(١) لَكَ هَا هُنَا مَقَامُ التَّوكُّلِ فَتَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَىٰ قَدْرِ طَاقَتِكَ، وَمَقَامُ التفويضِ فَاذْكُرْ مِنْهُ مَا يَحْسُنُ، وَرَكِّبْ عَلَيْهِ الاسْتِسْقَاءَ بِمَجَادِيحِ السَّمَاءِ[1]، وَالاكْتِسَابَ لِلْمَعِيشَةِ الَّتِي بِهَا قِوَامُ الحَوْبَاءِ[2].

وَتَزِيدُ عَلَيْهِ إِنِ اسْتَطَعْتَ فَتَقُولُ: إِنَّ المَاءَ فِيهِ حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ سَبَبُ الْحَيَاةِ فِي حِينٍ، فَإِذَا طَغَىٰ كَانَ سَبَبَ الهَلَاكِ فِي الْحِينِ، وَكَذَلِكَ المَالُ فِي المَعْنَىٰ، إِذَا مَلَكَهُ العَبْدُ عَلَىٰ قَدْرٍ قَامَ بِهِ مَعَاشُهُ، وَيَتَفرغُ لِعِبَادَةِ رَبِّهِ، وَإِذَا طَغَىٰ عَلَيْهِ أَهْلَكَ دِينَهُ.

وَتَتَّسِعُ فَتَضْرِبُ الأَمْثَالَ وَتَسُوقُ الأَخْبَارَ، وَتَبْدَأُ بِمَا عَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَعَ ثَعْلَبَةَ إِلَىٰ آخِرِ زَمَانِكَ.

وَتَذْكُرُ عَلَيْهِ كُلَّ حَدِيثٍ يُنْظَرُ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ: «إِنَّ الدُّنْيَا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ»[3].

وَكَذَلِكَ: «إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِالْخَيْرِ»[4].

---

(١) ب: فيتعرض.

. . . .

= في الألفاظ ـ في الزهد رقم: 2345، وقال: هذا حديث حسن صحيح، ومعنى خماصاً أي جياعاً جمع خميص، وبطاناً أي ممتلئة الأجواف جمع بطين.

(1) المَجَادِيحُ جمع مِجْدَح، وهو نجم من النجوم، قال ابن الأثير: «وهو عند العرب من الأنواء الدالة على المطر» قلت: وفي حديث عمر رضي الله عنه أنه قال:
«اسْتَسْقَيْت بِمَجَادِيحِ السَّمَاءِ»، وقال ابن الأثير: «فجعل (أي عمر) الاستغفار مُشَبَّهاً بالأنواء، مخاطبة لهم بما يعرفونه، لا قولاً بالأنواء، وجاء بلفظ الجمع لأنه أراد الأنواء جميعها التي يزعمون أن من شأنها المطر» النهاية: 243/1، وانظر الزمخشري في الفائق: 195/1ي.

(2) الحوباء: النفس.

(3) هذا جزء من حديث طويل رواه بهذا اللفظ ابن ماجه في أبواب الفتن رقم: 4048، والبخاري في تاريخه: 190/1/1، والحافظ أبو بكر الشيباني في كتاب الزهد: 71 رقم الحديث 154.

(4) هذا جزء من حديث طويل تخريجه في صفحة: 287.

وَإِنَّ المَالَ قَدْ يَكُونُ شَرّاً، وَتَجْمَعُ[١] فِي ذَلِكَ بَيْنَ الأَثَرِ وَالنَّظَرِ، وَتُنْشِدُ إِنْ كُنْتَ صُوفِيّاً:

نِـعَمُ اللهِ لاَ تُـعَـابُ وَلَـكِـنْ رُبَّمَا اسْتُقْبِحَتْ عَلَى الأَصْحَابِ[٢]

وَتُبَيِّن أَنَّ العَيْبَ إِنَّمَا هُوَ فِي العَبْدِ لاَ فِي المَالِ، فَإِنَّ المَالَ آلَةٌ كَالسَّيْفِ يُقْتَلُ بِهِ الكَافِرُ جِهَاداً، وَيُقْتَلُ بِهِ المُؤْمِنُ فَسَاداً فِي الأَرْضِ وَعِنَاداً.

وَأَغْرَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ المَاءَ إِذَا كَانَ جَارِياً طَابَ، وَإِذَا لَبِثَ أَجِنَ، وَكَذَلِكَ الدُّنْيَا وَالمَالُ، إِنْ جُدْتَ بِالْعَطَاءِ طَابَ[٣] وَلَمْ يَنْقَطِعْ، وَإِنْ حَبَسْتَ بِالْبُخْلِ أَنْتَنَتْ.

وَأَغْرَبُ مِنْهَا أَنَّ المَاءَ إِذَا كَانَ طَاهِراً حلّ لِلشُّرْبِ وَالطَّهَارَةِ، وَإِذَا كَانَ نَجساً فَبِالعَكْسِ[٤] مِنْهُ، فَكَذَلِكَ المَالُ إِذَا كَانَ مِنْ حِلِّهِ طَابَتْ نَفَقَتُهُ، وَقُبِلَتْ صَدَقَتُهُ، وَإِذَا كَانَ حَرَاماً فَإِنَّمَا يَأْكُلُ فِي بَطْنِهِ نَاراً[1]، وَكَانَ كَمَا قَالَ الأَوَّلُ:

كَمُطْعِمَةِ الـرُّمَّانِ مِنْ كَسْبِ فَـرْجِهَا فَيَا لَيْتَ لَمْ تَزْنِي[٥] وَلَمْ تَتَصَدَّقِي[٥][2]

وَإِذَا زِدْتَ فِي التَّمثِيـلِ وَاسْتَوْغَلْتَ مَعَ أَرْبَابِ الإِشَارَةِ، وَأَخَذْتَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ مَا يَقْرُبُ قُلْتَ:

---

(١) أ: وتجتمع.
(٢) أ: أصحاب.
(٣) أ: طابت.
(٤) ب: وبالعكس.
(٥) ب: تزن... تتصدق.

(1) قارن بلطائف الإشارات: 89/3.
(2) مع شهرة هذا البيت فإنني لم أتمكن من معرفة قائله، أو موضعه في مصادر الأدب.

إنَّ الرَّبِيعَ إِذَا تَمَّ نَوَّرتْ أَشْجَارُهُ، وَظَهَرَتْ أَزْهَارُهُ، وَتَهَدَّلَتْ ثِمَارُهُ، وَاخْضَرَّتْ رِبَاعُهُ، وَتَزَيَّنَتْ بِالنَّبَاتِ وِهَادُهُ[١] وَتِلاَعُهُ، فَلاَ بُدَّ أَنْ تَنزِلَ بِذَلِكَ كُلِّهُ آفَةٌ مِنْ غَيْرِ ارْتِقَابٍ، وَيَأْتِي عَلَيْهَا مَا لَمْ يَكُنْ فِي حِسَابٍ، كَذَلِكَ الدُّنْيَا، بَيْنَمَا الْمَرْءُ يَكُونُ فِيهَا مُقْبِلاً فِي شَبَابِهِ بَيْنَ أَتْرَابِهِ، إِذَا بِهِ قَدْ اسْتُلِبَ مِنْ أَثْوَابِهِ، فَإِذَا رَآهُ الْمُعْتَبِر أَنْشَدَ:

عَيْنٌ أَصَابَتْكَ إِنَّ العَيْنَ صَائِبَةٌ   وَالعَيْنُ تُسْرِعُ أَحْيَاناً إِلَى الحَسَنِ[1]

وَبَيْنَمَا تَكُونُ لِلْعَبْدِ أَحْوَالُهُ الصَّافِيَة، وَأَعْمَالُهُ الزَّاكِيَةُ، أَدْرَكَهُ سُوءُ الْخَاتِمَةِ، فَتَكَدَّرَتْ مَشَارِبُهُ، وَخَبُثَتْ مَذَاهِبُهُ، فَإِذَا رَآهُ العَالِمُ قَرَأَ: ﴿ **وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا...** ﴾ الآية (الأعراف: 175).

وَتَأْخُذُ فِي بَيَانِ حِكْمَةِ[٢] اللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ فِي إِنْفَاذِ إِرَادَتِهِ، وَوُجُوب تَقْدِيرِهِ، وَحُسْنِ تَدْبِيرِهِ، وَعَدْلِهِ فِي قَضَائِهِ، وَأَنَّهُ الظَّاهِرُ[2] بِمَا تَرَىٰ مِن الاسْتِدْرَاجِ لِأَعْدَائِهِ، البَاطِنُ[3] بِمَا يَظْهَرُ مِنْ غَيْبِ قَضَائِهِ، كَمَا أَنَّهُ[٣] الظَّاهِرُ لِأَوْلِيَائِهِ بِمَا يَظْهَرُ مِنْ بِلاَئِهِ، البَاطِنُ بِمَا يُعْطِي مِنْ ثَوَابِهِ[٤].

وَتَسُوقُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَا يَحْضُرُكَ مِنْ أَمْثَالِهِ، وَتَخْتِمُ القَوْلَ بِأَنَّ الهُدَىٰ هُدَىٰ اللهِ، ﴿ **وَمَنْ يَهْدِ اللهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي** ﴾[4]، وَهَذَا قَانُونٌ بَدِيعٌ مُسْتَوْفَىً.

---

(١) ب: وهذه.

(٢) ب: انقاذ حكمة.

(٣) ب: لكة.

(٤) ب: ثواب.

(1) هذا البيت أورده صاحب لطائف الإشارات: 89/2 ولم ينسبه، مع اختلاف في قافية البيت حيث وردت عند القشيري.. والعَيْنُ تُسْرِعُ أحياناً إلى الحَسَدِ.

(2) انظر القول في اسم الجلالة «الظاهر» لوحة: 55/أ ـ 57/أ ـ من الأمد.

(3) انظر القول في اسم الجلالة «الباطن» لوحة: 57/أ ـ 58/ب ـ من الأمد.

(4) الآية: 97 من «الإسراء».

تَمْثِيــلٌ:

وَنَحْوُهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، وَاللهِ مَا أَخْشَى عَلَيْكُم إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا زَهْرَةُ الدُّنْيَا؟ قَالَ: بَرَكَاتُ الأَرْض، فَقَالُوا أَوْ قَالَ رَجُلٌ: أَيَأْتِي الخَيْرُ بِالشَّرِّ، قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا: مَا شَأْنُكَ تُكَلِّمُ رَسُولَ اللهِ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟ قَالَ: وَرَأَيْنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ، فَأَفَاقَ يَمْسَحُ عَنْهُ الرُّحَضَاءَ، وَقَالَ: أَيْنَ السَّائِلِ وَكَأَنَّهُ حَمِدَهُ فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَأْتِي الخَيْرُ. إِلَّا بِالخَيْرِ ثَلَاثاً، وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ(١) الرَّبِيعُ يَقْتُلُ(٢) حَبطاً أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرِ، فَإِنَّهَا أَكَلَتْ، حَتَّى إِذَا(٣) امْتَلأَت خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ فَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ رَتَعَتْ، وَإِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرٌ حُلْوٌ، وَنِعْمَ(٤) صَاحِبُ المُسْلِمِ هُوَ لِمَنْ أَعْطَى مِنْهُ المِسْكِينَ وَاليَتِيمَ وَابْنَ السَّبِيلِ، وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذهُ بِغَيْرِ فَهُوَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ»(1).

فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ مَثَـلاً لِستَّة:

الرَّبِيعُ، البَهِيمَةُ الهَالِكَةُ بِالأَكْلِ(٥)، آكِلَةُ الْخَضِرِ(٦)، الشَّمْسُ، ثَلَطَتْ وَبَالَتْ، عَادَتْ فَأَكَلَتْ.

---

(١) ب: يُنْبِتُهُ.

(٢) ب: مَا يَقْتُلُ.

(٣) إذا: ساقطة من: أ.

(٤) الواو: ساقطة من: أ.

(٥) أ: بالأصل.

(٦) أ: الخضراء.

(1) هذا الحديث أخرجه ـ بألفاظ مختلفة ـ البخاري في الزكاة: 87/4، ومسلم في الزكاة رقم: 1052، والنسائي في الزكاة: 90/5، وابن ماجه في أبواب الفتن رقم: 4043 (ط: الأعظمي). ومعنى «زَهْرَةُ الدُّنْيَا»: حسنها وبهجتها، و«الرُّحَضَاءُ» العرق الكثير، و«الحَبَطُ» مَنْ حَبطَ بطنه إذا انتفخ وهلك، «أَوْ يُلِمُّ» أَلَمَّ بِهِ يُلِمُّ: إِذَا قاربه ودنا منه، يعني: أو يقرب من الهلاك، «فَثَلَطَتْ» ثلط البعير يثلط: إذا ألقى رجيعه سهلاً رقيقاً. انظر ابن الأثير: النهاية غريب الحديث: 40/2 وجامع الأصول: 502/4.

لستة: لِصَاحِبِ[1] المَالِ ، الهَالِكِ بِجَمْعِهِ وَإِيعَابِهِ، المُجْتَزِىء مِنْهُ بِاليَسِيرِ الكَافِي، نُور الإِسْلاَمِ ، إِذَا الحَقُّ عَادَ فَاكْتَسَبَ.

فَانْظُرُوا ـ رَحِمَكُم اللهُ ـ كَيْفَ يَتَحَصَّل هَذَا المَثَلُ لِلْمُعْتَبِرِينَ مَعَ سُلُوكِ سَبِيلِ[2] المُهْتَدِينَ، لَكِن بِالإِيجَازِ مَعَ هَذَا الاسْتِيفَاءِ.

وَذَلِكَ أَنَّ المَالَ فِي لِسَانِ الشَّرِيعَةِ خَيْرٌ مَحْمُودٌ، وَمَعْنىً مَمْدُوحٌ، كَمَا قَالَ: «نِعْمَ صَاحِبُ المُسْلِمِ هُوَ» بَعدَ ذَلِكَ، وَمَعَ أَنَّهُ خَيْرٌ فِي القُرْآنِ، وَنِعْمَ الصَّاحِبُ فِي الحَدِيثِ، فَإِنَّهُ مَخُوفُ العَاقِبَةِ، لاِحْتِمَالِهِ النَّفْعَ وَالضُّرَّ، وَوُجُودُ ذَلِكَ مُشَاهَدٌ فِيهِ، وَالسَّائِلُ فِي الحَدِيثِ: أَيَكُونُ الخَيْرُ المَرْجو يَأْتِي بِالشَّرِّ الْمَخُوفِ؟ سَأَلَ ذَاهِلاً عَن انْقِسَامِ حَالِ المَالِ ، وَعَنْ غَلَبَةِ الشَّهْوَةِ فِي اكْتِسَابِهِ، وَتَصَرُّفِ النَّفْسِ فِيهِ بِأَنْوَاعِ لَذَّاتِهَا.

فَبَيَّنَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّ الخَيْرَ لاَ يَأْتِي إِلاَّ بِالخَيْرِ»، بِالوَحْيِ المُنَزَّلِ عَلَيْهِ، وَأَكَّدَ ذَلِكَ لِيُقَوِّيَ ثُبوتَهُ فِي قَلْبِ السَّائِلِ ، وَيَتَحَقَّق أَنَّ مَا صَدَرَ عَن النَّبِيِّ ﷺ كَانَ عَنْ عِلْمٍ أَسْمَعَهُ بَيَانَهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

فَوَقَعَ التَّمْثِيلُ فِي البَيَانِ بَيْنَ المَالِ وَالمُكْتَسِبِ لَهُ، وَبَيْنَ[3] البَهِيمَةِ وَرَتْعِهَا فِي زَهْرَةِ الرَّبِيعِ ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الأَوَّلُ.

وَبَيْنَ القَتْلِ حَبَطاً أَوْ الإِشْرَافِ عَلَى الْمَوْتِ حِسّاً، وَبَيْنَ الهَلاَكِ فِي الدِّينِ، أَوْ مُقَارَبَتِهِ حُكْماً إِنْ لَمْ تَتَدَارَكْهُ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الثَّانِي.

---

(١) لصاحب: ساقطة من كل الأصول وأثبتها من السراج.

(٢) سبيل: ساقطة من: ب.

(٣) وبين: ساقطة من: أ.

وَبَيْنَ المُقْتَصِرِ عَلَىٰ كَسْبِ المَالِ بِقَدْرِ الكِفَايَةِ، وَبَيْنَ الْبَهِيمَةِ الْمُجْتَزِئَةِ بِالْخَضِرِ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الثَّالِثُ.

وَبَيْنَ الاهْتِدَاءِ بِنُورِ الشَّرِيعَةِ فِي الْمَالِ، وَبَيْنَ اسْتِقْبَالِ الْمَاشِيَةِ الشَّمْسَ عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِمْرَاءِ وَالاسْتِرَاحَةِ مَعَ الرَّتْعِ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الرَّابِعُ.

وَبَيْنَ الثَّلْطِ وَالبَوْلِ اللَّذَيْنِ كَانَ يَعُودَانِ ـ لَوْ بَقِيَا ـ عَلَى المَاشِيَةِ بِالْهَلَكَةِ، وَبَيْنَ أَدَاءِ الْحَقِّ، وَهُوَ التَّقَابُلُ الْخَامِسُ.

وَبَيْنَ الْعَوْدِ إِلَىٰ الأَكْلِ بَعْدَ الاسْتِرَاحَةِ، وَإِخْرَاجِ الفَضْلِ، وَبَيْنَ الْعَوْدِ إِلَىٰ كَسْبِ الْمَالِ بَعْدَ أَدَاءِ الْحَقِّ(١) وَهُوَ التَّقَابُلُ السَّادِسُ(٢)(1).

وَهَذَا التَّقْسِيمُ وَاجِبٌ فِي الحَدِيثِ، ظَاهِرٌ فِي التَّأْوِيلِ، صَحِيحٌ فِي التَّمْثِيلِ، لَا غُبَارَ(٣) عَلَيْهِ، إِلَّا قَوْلُنَا: إِنَّ الثَّلْطَ وَالبَوْلَ مَثَلَيْنِ لِمُمَثَّلٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَا مَثَلَيْنِ لِمُمَثَّلَيْنِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ قَالَ فِي الصَّدَقَةِ:

«إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ»(2). وَلِذَلِكَ لَمْ تَحِلَّ لِمُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ(3).

---

(١) أ: الحديث.
(٢) التقابل السادس كُرِّرَ مرتين في: أ.
(٣) أ: لاعتبار.

(1) إلى هنا ينتهي نصّ سراج المريدين: 116/ب.
(2) هذه العبارة جزء من حديث طويل رواه مسلم في الزكاة رقم: 1072، ومعنى أوساخ الناس أنها تطهير لأموالهم وأنفسهم كما قال تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ (التوبة: 104)، فهي كغسالة الأوساخ.
(3) انظر في هذه المسألة: ابن عبد البر: التمهيد: 88/3، الحطاب: مواهب الجليل في شرح مختصر =

وَمَثَّلَهَا النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً أُخْرَىٰ بِرَحَاضَةِ رَجُلٍ بَادِنٍ فِي يَوْمٍ حَارٍّ[1]، وَتِلْكَ قَذَارَةٌ عَظِيمَةٌ.

وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ تَمْثِيلَ مَثَلَيْنِ وَهُمَا الزَّكَاةُ وَالنَّفَقَةُ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوِ الزَّكَاةُ وَالحُقُوقُ الَّتِي تُعْرَفُ عَلَىٰ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ فِي الْمَالِ حَقّاً سِوَى الزَّكَاةِ والحُقُوقِ القَرِيبَةِ وَالمَنَافِعِ البَدَنِيَّةِ المُخْتَصَّةِ بِمَنْفَعَةِ الإِنْسَانِ.

وَمِمَّا(١) قَيَّدْنَاهُ فِي الحَدِيثِ قَوْلُهُ: «إِلَّا آكلة الخُضَرِ» فَإِنَّهَا تُقَيَّدُ بِفَتْحِ الخَاءِ وَكَسْرِ الضَّادِ، وَتُقَيَّدُ أَيْضاً بِرَفْعِ الخَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ.

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَفْسِيرِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ «الخَضِر» ـ بِفَتْحِ الخَاءِ وَكَسْرِ الضَّادِ بَعْضَ «الخُضَرِ» بِضَمِّ الخَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ وَاحِدٌ كِنَايَةٌ عَنِ الشَّيْءِ المُعْجِبِ، وَضُرِبَ مَثَلٌ لَهُ، وَالَّذِي قَيَّدَهُ(٢) بِفَتْحِ الْخَاءِ وَكَسْرِ الضَّادِ ذَكَرَ أَنَّهُ نَبَاتٌ صَيْفِيٌّ تَجْتَزِىءُ بِهِ المَاشِيَةُ[2].

---

(١) أ: وما.
(٢) أ: قيد.

. . . .

= خليل: 344/2، النووي: المجموع: 244/6، ابن حجر: فتح الباري 227/3، الشوكاني: نيل الأوطار: 227/3.

(1) يشير إلى الحديث الذي رواه الإمام مالك في الموطأ: 1001/1 موقوفاً في كتاب الصَّدَقة عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: قال لي عبدالله بن الأرقم: ادْلُلْنِي عَلَى بَعِيرٍ مِنَ المَطَايَا أَسْتَعْمِلُ عَلَيْهِ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، فَقُلْتُ: نعم جمل من إبل الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عَبْدُالله بن الأرقم: أَتُحِبُّ لَوْ أَنَّ رَجُلاً بَادِناً فِي يَوْمٍ حَارٍّ غَسَلَ لَكَ مَا تَحْتَ إِزَارِهِ وَرُفْغَيْهِ، ثم أَعْطَاكَهُ فَشَرِبْتَهُ؟ قال: فَغَضِبْتُ، وَقُلْتُ: يَغْفِرُ اللهُ لَكَ، لِمَ تَقُولُ مثل هَذَا لِي؟ قَالَ: فَإِنَّمَا الصَّدَقَة أَوْسَاخ النَّاس يَغْسِلُونَهَا عَنْهُمْ.

(2) قال الزمخشري في «الفائق في غريب الحديث»: 140/2: «الخَضِرُ نوع من الْجَنْبَةِ عامة الشجر ينزل في الصيف، واحدته خَضِرَة، وليس من أحرار البقول، ولا من بقول الربيع، وإنما هو من كلأ الصيف في القيظ».
وانظر ابن الأثير: النهاية: 40/2.

وَالصَّحِيحُ فِي التَّمْثِيلِ أَنَّهُ نَبَاتٌ مُعْجِبٌ يَحْلُو لِلْمَاشِيَةِ، فَمِنْهَا مَا يُرْتَعُ حَتَّى يَحْبَطَ، وَمِنْهَا مَا يُرْتَعُ حَتَّى إِذَا امْتَلأَ اسْتَرَاحَ إِلَى الثَّلْطِ فِي عَيْنِ الشَّمْسِ . . . الحَدِيثَ إِلَىٰ آخِرِهِ. . . فَهَذَا نُكْتَتُهُ، وَاسْتِفَاؤُهُ عَلَى العُمُومِ مَذْكُورٌ فِي «شَرْحِ الصَّحِيحَيْنِ».

وَقَدْ كُنْتُ فِي[١] وَقْتِ قِرَاءَتِي هَذَا الحَدِيثَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ النَّجِيبِ بْنِ[٢] الأَسْعَدِ ابْنِ المُبَارِزِ الزَّاهِدِ[1] بِمَدِينَةِ السَّلَامِ، أَخْبَرَنِي عَنِ الأَزْهَرِيِّ[2] أَنَّهُ قَالَ: «فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَثَلاَنِ ضَرَبَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ، أَحَدُهُمَا لِلْمُقْتَصِدِ فِي جَمْعِ الدُّنْيَا، وَالثَّانِي لِلْمُفْرِطِ فِيهَا».

ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُ فَجَمَعْتُهُ عَلَىٰ هَذَا التَّرْتِيبِ المُسْتَوْفِي لِلْغَرَضِ[٣] المَقْصُودِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَقَدْ جَلَبْتَ أَمْثَالاً لاَ نَعْلَمُ لَهَا مِثَالاً، وَسَرَدْتَ أَقْوَالاً أَجَدْتَ فِيهَا مَقَالاً، وَرَتَّبْتَ فُصُولاً نَظَمْتَهَا تَثْقِيفاً وَتَحْصِيلاً، فَهَلْ نَسْرِي بِهَا فِي لَيْلِ الإِشْكَالِ، وَنَضْرِبُهَا فِي جَمِيعِ الأَحْوَالِ؟.

فَالجَوَابُ أَنَّا نَقُولُ:

الأَصْلُ أَلَّا نَضْرِبَ لِلْبَارِي ـ تَعَالَىٰ ـ مَثَلاً، لِأَنَّهُ لاَ مَثَلَ لَهُ لاَ فِي ذَاتِهِ، وَلاَ فِي صِفَاتِهِ، وَلاَ فِي أَفْعَالِهِ، وَقَدْ قَالَ: ﴿ **فَلَا تَضْرِبُوا للهِ الأَمْثَالَ، إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ، وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾ (النحل: 74).

---

(١) في: ساقطة من: ب.

(٢) بن: ساقطة من: أ.

(٣) ب: المستوفي في الغرض.

(1) ذكره المؤلف في الأحكام: 1449، والعارضة: 21/9.

(2) لعله المحدث أحمد بن الحسن الأزهري، أبو حامد الشروطي المتوفى سنة 463. انظر ترجمته عند الذهبي: سير أعلام النبلاء: 254/18، والعبر: 252/3.

وَتَمَّمَ المَعْنَىٰ فِي آيَةٍ أُخْرَىٰ فَقَالَ: ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ (الأنبياء: 23).

وَمَنْ أَخَذَ مَعْرِفَةَ الحَقِّ مِنَ الْخَلْقِ بِالمَعْنَى[١] المُطْلَقِ فَقَدْ أَلْحَدَ وَأَخْفَقَ.

وَالقَانُونُ فِي ذَلِكَ يَدُورُ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَقْطَابٍ:

القُطْبُ الأَوَّلُ:

إِنَّ كُلَّ مَعْنىً دَارَ بَيْنَ الْمَخْلُوقِينَ، فَدُونَكُمْ وَإِيَاهُ، وَاضْرِبُوا[٢] لَهُ الأَمْثَالَ، وَكَثِّرُوا فِيهِ بِالمِثَالِ، وَنَوِّعُوا فِيهِ بِالأَقْوَالِ[٣]، وَاسْتَرْسِلُوا عَلَىٰ[٤] نِظَامِ المَعْنَىٰ[٥] فِي المَقَالِ، وَأَمَّا المَعْنَىٰ المُتَعَلِّق بِالبَارِي ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ، فَلَا تَضْرِبُوا للهِ[٦] الأَمْثَالَ ابْتِدَاءً، إِلَّا مَا ضَرَبَ لِنَفْسِهِ، وَغَايَتُكُمْ فَهْم المَقْصُودِ مِنْهُ.

وَمِنْ هَا هُنَا زَاغَتْ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الصُّوفِيَّةِ، فَاسْتَرْسَلَتْ فِي ضَرْبِ الأَمْثَالِ، وَاسْتِعَارَةِ الأَلْفَاظِ وَنَقْلِهَا مِنَ المَخْلُوقِ إِلَى الخَالِقِ، وَذَلِكَ ابْتِدَاعٌ.

القُطْبُ الثَّانِي:

الاسْتِدْلَالُ عَلَىٰ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ بِوُجُوهِ الأَدِلَّةِ الَّتِي رَتَّبَهَا العُلَمَاءُ وَحَصَرُوهَا فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

---

(١) ب: بمعنى.
(٢) ب: فاضربوا.
(٣) أ: الأقوال.
(٤) ب: عن.
(٥) أ: المعاني.
(٦) أ: له.

«العِلَّةُ وَالمَعْلُولُ، وَالحَقِيقَـةُ وَالمُحَقّقُ، وَالشَّرْطُ وَالمَشْـرُوطُ، وَالدَّلِيـلُ والمَدْلُولُ»[1].

وَنَحْنُ لاَ نَرَاهَا، فَإِنَّهَا بِحَارٌ لاَ سَاحِلَ لَهَا، وَإِنْ كَانَ رَكَّبَهَا عُلمَاؤُنَا فِي سَفَائِن نَجَاةٍ، فَمَا أَرَاهُمْ عَنِ الوَهْمِ فِيهَا بِنَجَاةٍ، وَالأَوْلَى بِكُمْ العُدُولُ عَنْهَا إِلَى وُجُوهِ الأَدِلَّةِ الَّتِي رَتَّبْنَـاهَا فِي «المُتَـوَسِّطِ»[2] وَ «المُقْسِطِ» وَ «المُشْكِلَيْنِ» وَسَـائِـرِ العَقَـائِـدِ وَالتَّأْلِيفَاتِ، إِلاَّ أَنْ يَجِدَ المَرْءُ لُبَانَةً[3] فِي ذِهْنِهِ، وَفَرَاغاً مِنْ وَقْتِهِ، وَهِمَّةً تَنْتَهِي بِهِ(١) إِلَى المَقْصُودِ، فَلاَ بَأْسَ بِهِ لَهُ، لِيَرَىٰ فَضْلَ سَائِرِ الطُّرُقِ عَلَيْهَا، وَيُشْرِفَ عَلَى المَقْصُودِ مِنْهَا.

القُطْبُ الثَّالِثُ:

وَهُوَ الرَّدُّ عَلَىٰ المُبْتَدِعَةِ فِي كُلِّ مَا شَبَّهُوا بِهِ رَبَّهُمْ وَمَثَّلُوهُ بِخَلْقِهِ، فَتَسَامَحَ العُلَمَاءُ إِذَا رَأَوْا لَهَا مِثَالاً أَنْ يُنْشِؤُوا لَهُمْ تِمْثَالاً يَنْقُضُ مِثَالَهُمْ، لِيَضْرِبُوا(٢) بَيْنَ أَقْوَالِهِمْ حَتَّى يَظْهَرَ غَلَطُهُمْ، وَيَتَّضِحَ سَقَطُهُمْ، وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي أَمْثِلَةِ الصَّلاَحِ

---

(١) به: ساقطة من: أ.

(٢) أ: . . . مثالاً لا ينقض مثالهم ليضربوا.

. . . .

(1) توسع المؤلف ـ بعض الشيء ـ في المتوسط: 28 - 29 فقال: «. . . الكلام في إثبات الصفات بطريقين:

أحدهما القول بالأحوال وتحقيق اعتبار الغائب بالشاهد في الطرق الأربعة وهي:

العلة والمعلول كالعلم وكون العالم عالماً. والشرط والمشروط كالحياة والعلم، والدليل والمدلول كدلالة الحدث على المحدث، والحقيقة والمحقق كعلمنا بأن حقيقة العالم من قام به العلم، وهي سبيل لا تنال بالهوينى، ولا تدرك بالمنى، وما وقعت عيني على من يتحققها في الأقطار التي تولجتها إلاّ رجلين من الأشياخ من أهل السنة، وذلك لتشعب أصولها وتنائي مبادئها من فصولها.

والطريقة الثانية وهي الأليق. . .».

قلت: لم أتمكن من نقل بقية الكلام لتآكل المخطوط ورداءة خطه.

(2) صفحة: 28 وما بعدها.

(3) اللُّبَانَةُ: الحاجة من غير فاقة ولكن من همة، انظر مادة «لبن» من لسان العرب.

وَالأَصْلَحِ[1]، وَالتَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ[2]، وَهُوَ جَائِزٌ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الأُمَّةِ.

وَنَضْرِبُ لَكُمْ مِنْهَا مِثَالَيْنِ:

المِثَالُ الأَوَّلُ:

قَالَ الْقَدَرِيَّةُ[3]: «البَارِي لاَ يَفْعَلُ الْقَبِيحَ لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ وَغِنَاهُ عَنْهُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْحَسَنِ النَّافِعِ المُصْلِحِ لِلْخَلْقِ».

وَضَرَبُوا لِذَلِكَ مِثَالاً(١):

«إِنَّ حَكِيماً لَوْ مَرَّ بِأَرْضٍ مَضْيَعَةٍ فِيهَا غَرِيبٌ مَهِينٌ، فَالْحِكْمَةُ تَسْتَحِثُّهُ عَلَى إِنْقَاذِهِ، وَالبَارِي ـ تعالى ـ أَحْكَمُ الحَاكِمِينَ».

قَالَ لَهُمْ العُلَمَاءُ[4]: الحَكِيمُ مِنَّا(٢) إِذَا عَلِمَ مِنْ عَبْدِهِ أَنَّهُ إِذَا أَمَدَّهُ(٣) بِالْعَدَدِ

---

(١) مثالاً: ساقطة من: أ.

(٢) ب: هنا.

(٣) ب: أخده.

. . . .

(1) قال المؤلف في المتوسط: 79 «الصّلاح عندنا وجوب المراد، والفساد فوات المقصود، وقالت القدرية: الصّلاح ما قصد به المنفعة، والفساد ما قصد به المضرّة، وقالوا: إنه يجب على الله فعل الأصلح لعباده، فليت شعري أي صلاح أو أصلح في تخليد الكفار في النار وتركهم تحت أطباق الجحيم، وليس لهم قول ينفع، وقد ألزمهم الأئمة صورة لا يمكن دفعها ثلاثة أطفال. . . إلخ. . ».
قلت: وللوقوف على مذهب المُعْتَزِلَة في مسألة الصَّلاَح والأَصْلَح، انظر القاضي عبد الجبار في المُغْنِي: 3/13 - 2256، 33/14 - 180، وانظر هذه المسألة عند الأشاعرة لدى الغزالي في الاقتصاد: 181، أما نقد هذه الفكرة عند ابن حزم ففي الفصل: 164/3 - 188.

(2) انظر المتوسط في الاعتقاد: 77 - 78.

(3) للوقوف على مقالة القدرية (المعتزلة) انظر: القاضي عبد الجبار في «المختصر في أصول الدين»: 205 (ضمن رسائل العدل والتوحيد التي جمعها وحققها د. محمد عمارة)، وشرح الأصول الخمسة: 301 - 323، والمغني: 22/14 - 885.
ولمعرفة آراء الأشاعرة في التحسين والتقبيح، انظر: الجويني: الإرشاد 258، البغدادي: أصول الدين: 131، الشهرستاني: نهاية الأقدام: 370، الآمدي: غاية المرام: 224.

(4) أي علماء الأشاعرة.

وَالعُدَّةِ، وَوَسَّعَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالنِّعْمَةِ، عَصَاهُ وَصَرَفَهُ فِي مُخَالَفَتِهِ، لَمْ يُؤْتِهِ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَإِن آتاه إِياهُ سَلَبَهُ إِذَا رَآهُ عَصَاهُ، وَالبَارِي ـ تَعَالَىٰ ـ يَرَى الْمَرَدَةَ وَمَا يَفْعَلُونَ فِي نِعَمِهِ عِنْدَهُمْ، وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُمْ قَبْلَ فِعْلِهِمْ، وَعَلِمَهُ[١] بَعْدَ فِعْلِهِمْ وَتَرْكَهُمْ، وَهَذَا لأَنَّ[٢] الأَفْعَالَ فِي حَقِّهِ لاَ تَتَفَاوَتُ.

وَالحَكِيمُ الَّذِي يَلْقَىٰ الإِنْسَانَ بِالْمَضْيَعَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى اسْتِنْقَاذِهِ رِقَّةُ الجِنْسِيَّةِ وَطَلَبُ الْمَحْمَدَةِ، وَالرَّبُّ يَتَعَالَىٰ عَنْ ذَلِكَ.

المثال الثاني[1]:

قَالَ الْمُبْتَدِعَةُ: يَجِبُ عَلَى اللهِ رِعَايَةُ الأَصْلَحِ.

قَالَ لَهُمْ عُلَمَاؤُنَا: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي ثَلاَثَةِ أَطْفَالٍ، مَاتَ أَحَدُهُمْ صَغِيراً، وَعُمِّرَ الآخَرُ مُسْلِماً مُطِيعاً، وَأُخِّرَ الثَّالِثُ كَافِراً؟.

فَالعَدْلُ[٣] عِنْدَكُمْ أَنْ يُخَلَّدَ الكَافِرُ فِي النَّارِ، وَأَنْ تَكُونَ رُتْبَةُ[٤] الْمُسْلِمِ البَالِغِ فِي الجَنَّةِ أَعْظَمَ[٥] مِنْ رُتْبَةِ الصَّبِيِّ.

---

(١) ب: وعلم.
(٢) ب: فتركهم وهو الآن.
(٣) ب: فالقول.
(٤) رتبة: ساقطة من: أ، ب والمثبت من هامش: أ.
(٥) ب: في أعظم.

(1) هذا المثال هو محور المناقشة التي جرت بين الأشعري والجُبَّائِيّ (المعتزلي) وبموجبها انفصل الأشعري عن الجبائي، ويتردد هذا المثال في كتب الأشاعرة بصورة تختلف عن بعضها بعضاً بعض الشيء، انظر على سبيل المثال لا الحصر: الشهرستاني نهاية الأقدام: 409، السكوني: عيون المناظرات: 226، الغزالي: الاقتصاد: 181 - 182، غير أن ابن الوزير اليماني ناقش هذا المثال وبين وجه الخطأ فيه، إيثار الحق: 232 - 242. كما أن الباحث حمود غرابة شكك في كتابه «أبو الحسن الأشعري» في صحة هذه القصة، وللتوسع أكثر انظر مقال الراهب المسيحي المستشرق آلار ALLARD في مجلة TRAVAUS ET JOURS لشهر أفريل ـ جوان 1964.

فَإِذَا قَالَ الصَّبِيُّ: يَا رَبِّ لِمَ[1] حَطَطْتَ رُتْبَتِي عَنْ هَذَا؟.

قَالَ: لِأَنَّهُ أَطَاعَنِي.

فَيَقُولُ لَهُ: أَنْتَ قَطَعْتَ بِي، لَوْ عَمَّرْتَنِي عُمُرَهُ لَأَطَعْتُكَ طَاعَتَهُ، فَلَا جَوَابَ عِنْدَهُمْ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: عَلِمْتُ أَنِّي إِنْ فَعَلْتُ ذَلِكَ كَفَرْتَ، فَيُنَادِيهِ الكَافِرُ مِنْ أَطْبَاقِ الجَحِيمِ: فَإِذَا عَلِمْتَ بِكُفْرِي لِمَ عَمَّرْتَنِي؟.

فَلَا جَوَابَ للهِ عِنْدَهُمْ عَنْهُ ـ تَعَالَىٰ اللهُ عَنْ قَوْلِ الظَّالِمِينَ عُلُوّاً كَبِيراً ـ.

وَعِنْدَنَا أَنَّ البَارِئَ ـ تَعَالَىٰ ـ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ مِنْ غَيْرِ وُجُوبٍ، وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ سُبْحَانَهُ.

---

(١) لم: ساقطة من: ب.

ذِكْرُ أَمْثِلَةٍ مِنَ الْقَانُونِ عِنْدَ الانْتِهَاءِ إِلَىٰ هَذَا الْمَقَامِ مِنْ بَيَانِ مُقَدِّمَاتِهِ

وَهِيَ(١) ثَلاَثَة أَنْوَاعٍ فِي العُلُومِ، الثَّلاَثَةُ تُنَبِّهُكَ عَلَىٰ(٢) الْغَرَض.

النَّوْعُ الأَوَّلُ: فِي التَّوْحِيدِ

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ، لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ، الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾[1] (البقرة: 162).

---

(١) أ: وهذه.

(٢) ب: تنهيك عن.

(1) علق المؤلف ـ رحمه الله ـ في معرفة قانون التأويل: 50/ب (نسخة الأسكريال) على هذه الآية الكريمة بقوله:

«جمعت هذه الآية غرائب: ترهيبين وترغيبين:

فالترهيب الأول: قوله: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ وهو تحذير من التمثيل بالجواهر والأجناس، وتشبيه صفاته بشيء من صفات الناس، والترهيب الثاني وهو التحذير من الرِّياء في عبادته والشرك به، لانفراده بالإلٓهية والربوبية والملك، ولَمَّا كان واحداً لا شريك له يوازيه أو يدانيه لم يقبل من عمل العبادة له إلا ما لا حَظَّ لمخلوق فيه. والترغيبين قوله: ﴿ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾ لأن فعلان وفعيلان من أبنية المبالغة، فذكر تعالى صفتين موجبتين للترهيب ثم أتبعهما بصفتين موجبتين للترغيب لتعديل الترهيب والترغيب، فالترهيب ليجتهد العابدون في خدمتهم، والترغيب لئلا يقنط المذنبون من رحمته.

وفي قوله: ﴿ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ فوصف نفسه بالإلٓهية ما يقتضي استحقاق العبودية فدل أن صلاح التوحيد مرتبط بصلاح العبودية، وأن فسادها مرتبط بفسادها».

هَذِهِ الآيَةُ أَصْلٌ فِي التَّوْحِيدِ فَقَصَدْنَا إِلَيْهِ لِبَيَانِ الْمَطْلُوبِ، وَذَكَرْنَا فِيهِ[١] اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ سُؤَالاً:

الأَوَّلُ: عَلاَمَ عُطِفَ قَوْلُهُ: ﴿ **وَإِلَهُكُمْ** ﴾؟.

الثَّانِي: مَا مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ **إِلَهٌ** ﴾؟.

الثَّالِثُ: لِمَ عَدَلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ **اللهُ** ﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ **وَإِلَهُكُمْ** ﴾؟.

الرَّابِعُ: مَا وَجْهُ هَذِهِ الإِضَافَةِ؟.

الخَامِسُ: أَيُّ الإِضَافَتَيْنِ أَشْرَفُ، قَوْلُهُ: ﴿ **وَإِلَهُكُمْ** ﴾ أَوْ قَوْلُهُ: ﴿ **إِنَّ عِبَادِي** ﴾ (الإسراء: 65).

السَّادِسُ: مَا وَجْهُ تَكْرَارِ قَوْلِهِ: ﴿ **إِلَه** ﴾ وَكَانَ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ؟.

السَّابِعُ: مَا مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ **وَاحِدٌ** ﴾؟.

الثَّامِنُ: مَا مَعْنَىٰ النَّفْيِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** ﴾[٣]؟.

التَّاسِعُ: مَا الْمَنْفِيُّ بِالنَّفْيِ؟.

العَاشِرُ: مَا مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ **إِلَّا** ﴾[٤]؟.

الحَادِي عَشَرَ: مَا الْمُثْبَتُ؟.

الثَّانِي عَشَرَ: مَا الْمَنْفِيُّ[٥]؟.

---

(١) أ: منه.
(٢) أ: إلهكم.
(٣) إلَّا هو: ساقطة من: أ.
(٤) أ: إلاه.
(٥) ب: النفي.

الثَّالِث عَشرَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ هُوَ ﴾؟.

الرَّابع عَشرَ: مَا وَجْهُ تَكْرَارِ ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ وَقَوْله: ﴿ وَاحِدٌ ﴾ يَقْتَضِيهِ؟.

الخَامِس عَشرَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾؟.

السَّادِس عَشرَ: مَا مَعْنَى ﴿ الرَّحِيمُ ﴾؟.

السَّابِع عَشرَ: ما مُتَعَلِّقُهُمَا[1]؟.

الثَّامِن عَشرَ: مَا دَلِيلُ التَّوْحِيدِ؟.

التَّاسِع عَشرَ: مَا دَلِيلُ وُجُوبِهِ؟.

المُوفي عِشْرِينَ: مَا وَجْهُ تَكْرَارِ ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾؟.

الحَادِي وَالعِشْرُونَ: مَا وَجْهُ الحَجْرِ بِتَسْمِيَةِ «اللهِ» وَالإِذْن فِي سِوَاهُ؟.

الثَّانِي وَالعِشْرُونَ: مَا وَجْهُ الْحِكْمَةِ فِي أَنَّهُ خَتَمَ الآيَةَ بِـ ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ؟.

وَفِيهَا[2] أَسْئِلَةٌ كَثِيرَةٌ هذِهِ أُمَّهَاتُها، وَمَا يَجْرِي فِي إِثْبَاتِهَا يَدُلُّ عَلَيْهَا.

فَأَمَّا الجَوَابُ فَتَنْفَرِجُ أَبْوَابُهُ، وَتَمْتَدُّ أَطْنَابُهُ، وَلَيْسَ فِيهَا سُؤَالٌ إِلَّا[3] يَحْتَمِلُ مَجَالِسَ وَأَقَلُّهَا مَجْلِسٌ وَاحِدٌ، وَلَكِنَّا نُلِيحُ لِنُكَتٍ[4] مِنْ أَغْرَاضِ العُلَمَاءِ يَسِيرَةٍ تُشِيرُ إِلَى مَا وَرَاءَهَا مِنَ البَيَانِ فَنَقُولُ:

---

(١) أ: متعلقها.
(٢) ب: وفيه.
(٣) أ: لا.
(٤) ب: بنكت.

أَمَّا[١] السُّؤَالُ الأَوَّلُ:

فَإِنَّمَا عَطَفَ[٢] قَوْلَهُ: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ ﴾ عَلَىٰ مَا سَبَقَ مِنْ ذِكْرِهِ سُبْحَانَهُ بِالْإِلَٰهِيَةِ وَالْمُلْكِ وَالْخَلْقِ وَالْعِبَادَةِ وَالْهِدَايَةِ وَالاخْتِرَاعِ[٣] وَالتَّصْرِيفِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّدْبِيرِ وَالتَّكْلِيفِ، ثُمَّ قَالَ: وَإِلَٰهُكُم الَّذِي لَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَمِنْهُ؛ وَاحِدٌ لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ وَلاَ نَظِيرٌ وَلاَ وَزِيرٌ وَلاَ مُشِيرٌ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّانِي:

فَقَدْ بَيَّنَّا مَعْنَىٰ «الإِلَٰهِ وَالإِلَٰهِيَةِ» فِي كِتَابِي «الأَمَدِ الأَقْصَىٰ»[1] وَ«شَرْحِ المُشْكِلَيْنِ» فَلْيُنْظَرْ فِيهِ.

وَنُكْتَتُهُ: أَنَّ الإِلَٰهَ هُوَ المَعْبُودُ، وَهِيَ الفَائِدَةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا خَلَقَ الْخَلْقَ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: 56).

وَأَحَدُ مَعَانِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالحَقِّ ﴾ (الحجر: 85).

وَهُوَ الثَّابِتُ وُجُودُهُ وَوُجُوبُهُ[٤]، الزَّاهِقُ ضِدُّهُ، وَهُوَ البَاطِلُ الْمُبَيَّنُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً ﴾ (آل عمران: 191).

مَعَ فَائِدَتِهِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ الثَّوَابُ وَالعِقَابُ.

---

(١) ب: إنّ.
(٢) ب: خطب.
(٣) والاختراع: ساقطة من: ب.
(٤) أ: وجوبه ووجوده.

. . . .

(1) لوحة: 14/أ ـ إلى ـ 16/ب.

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّالِثُ:

فَإِنَّ قَوْلَنَا: «اللهُ» أَكْمَلُ وَأَفْضَلُ مِنْ قَوْلِنَا: «إِلَهٌ» وَلَكِنَّهُ لَمَّا أَرَادَ فِي ذَلِكَ الإِضَافَةَ، عَدَلَ إِلَى الاِسْمِ الَّذِي تَنْتَظِمُ مَعَهُ الإِضَافَةُ هَا هُنَا، هَذَا أَقْوَى مَا فِيهِ، وَقَدْ أَمْلَيْنَا غَيْرَهُ فِي «أَنْوَارِ الفَجْرِ فِي مَجَالِسِ الذِّكْرِ».

وَأَمَّا السُّؤَالُ الرَّابِعُ:

فَفِيهِ أَجْوِبَةٌ أَقْوَاهَا أَنَّهُمْ كَانُوا يُضِيفُونَ أَنْفُسَهُمْ إِلَى اللَّاتِ والْعُزَّى وَالكَعْبَةِ وَغَيْرِهَا، فَأَضَافَهُمْ إِلَى نَفْسِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَعْبُودُكُمْ وَرَازِقُكُمْ وَكَافِيكُمْ وَمُبْتَلِيكُمْ وَمُكَلِّفُكُمْ وَمُصَرِّفُكُمْ وَهَادِيكُمْ وَمُضِلُّكُمْ وَاحِدٌ، لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ، وَهُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ.

وأما السؤال الخامس:

فَإِنَّ إِضَافَةَ الإِلَهِيَةِ أَشْرَف مِنْ إِضَافَةِ الْعُبُودِيَّةِ، لِأَنَّ العُبُودِيَةَ وَصفُكَ، وَالإِلَهِيَةَ وَصْفُهُ، وَلِأَنَّ العُبُودِيَةَ وَصْفُ خَاصٌّ، وَالإِلَهِيَةَ وَصْفُ عَامٌّ يَتَضَمَّنُ الْعِبَادَةَ وَسِوَاهَا.

وَأَمَّا السُّؤَالُ السَّادِسُ:

فَفِيهِ جَوَابٌ أَوَّلُ فِي النَّظَرِ وَهُوَ: التَّأْكِيدُ، وَذَلِكَ مَقصُودٌ فِي الفَصَاحَةِ، كَثِيرٌ فِي الوُرُودِ.

وَفِيهِ جَوَابٌ ثَانٍ بَعْدَ التَّأَمُّلِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَهُ إِلَيْهِمْ لِيُعَرِّفَهُمْ بِهِ، حَدَّدَهُ لِيُفْرِدَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ حَتَّى تُبَيِّنَ الإِضَافَةُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فُنُونِ المَعْنَى وَهِيَ طَوِيلَةٌ جِدّاً.

وَأَمَّا السُّؤَالُ السَّابِعُ:

فَإِنَّ كَلَامَهُ صَعْبٌ عَرِيضٌ، هُوَ عِنْدَ العُلَمَاءِ مُخْتَصَرٌ أَرِيضٌ[1]، تَقُولُ: هُوَ وَاحِدٌ لَا يَتَجَزَّأُ، وَاحِدٌ لَا نَظِيرَ لَهُ، وَاحِدٌ لَا يُثَنَّىٰ، وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ، وَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ، وَاحِدٌ فِي مَخْلُوقَاتِهِ[2]، وَابْسُطْهُ فَإِنَّهُ يَمْلأُ الأَرْضَ.

. . . .

(1) أي زَكِيٌّ.

(2) توسع المؤلف في بسط هذه الفكرة في الأمد الأقصى: 25/ب فقال: «. . . فاعلموا أن الباري واحدٌ في ذاته بالوجهين الحقيقة والمجاز، أما الحقيقة، فإنه لا يَنْقَسِمُ وبذلك صار واحداً، ولكن ما لا يَتَجَزَّأ على قسمين: أحدهما يُثَنَّى كالجواهر والنُّقْطَةِ، والثاني لا يُثَنَّى وهو الله سبحانه فإنه لا يُثَنَّى، أي ليس بِمُفْتَتَحٍ للعدد، ولا يُشْبِهُهُ أحد، وأما المجاز، فلا نظير له لاستحالة الاتصال بالأشكال، ووجوب كونه متوحداً بصفاته ولا شريك له أيضاً، فصار واحداً في ذاته بعدم التجزيء، واحداً في أفعاله ومخلوقاته، وكل واحد من هذه الأوجه الثلاثة واجب في وصفه، فلا قسيم له في الذات، ولا شبيه له في الصفات، ولا شريك له في تدبير المصنوعات. . .».

قلت: الكلام السابق هو قولُ أغلب الأشاعرة ومن ارتضى مذهبهم في تفسير «الواحد»، وقد تعقب ابن تيمية هذا التفسير بقوله: «. . . إن التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله وهو المذكور في الكتاب والسنة وهو المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، ليس هو هذه الأمور الثلاثة التي ذكرها هؤلاء المتكلمون، وإن كان ما فيها ما هو داخل في التوحيد الذي جاء به الرسول، فهم مع زعمهم أنهم «الموحدون» ليس توحيدهم التوحيد الذي ذكر الله ورسوله، بل التوحيد الذي يدّعون الاختصاص به باطل في الشرع والعقل واللغة. . . أما في اللغة فإن أهل اللغة مطبقون على أن «الواحد» ليس هو الذي لا يتميز جانب منه عن جانب، ولا يرى منه شيء دون شيء، إذ القرآن ونحوه من الكلام العربي متطابق على ما هو معلوم بالاضطرار في لغة العرب وسائر اللغات أنهم يصفون كثيراً من المخلوقات بأنه واحد ويكون ذلك جسماً، إذ المخلوقات إما أجسام أو أعراض. . . وإذا كان أهل اللغة متفقين على تسمية الجسم الواحد واحداً، امتنع أن يكون في معنى اللغة معنى الواحد الذي لا ينقسم إذا أريد بذلك أنه ليس بجسم، وأنه لا يشار إلى شيء منه دون شيء.

وأما العقل، فهذا الواحد الذي وصفوه، يقول لهم فيه أكثر العقلاء وأهل الفطر السليمة: إنه أمر لا يعقل، ولا له وجود في الخارج، وإنما هو أمر مُقَدَّرٌ في الذهن، ليس في الخارج شيء موجود لا يكون له صفات ولا قدر، ولا يتميز منه شيء عن شيء، بحيث يمكن أن لا يرى ولا يدرك ولا يحاط به وإن سماه المسمي جسماً.

وأما الشرع، فنقول: مقصود المسلمين أن الأسماء المذكورة في القرآن والسنة، وكلام المؤمنين المتفق عليه بمدح، أو ذم، تعرف مسميات تلك الأسماء، حتى يعطونها حقّها، ومن المعلوم بالاضطرار أن اسم «الواحد» في كلام الله لم يقصد به سلب الصفات، وسلب إدراكه بالحواس، ولا نفي الحد وَالقَدْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ من المعاني التي ابتدع نفيها الجهميّة وأتباعهم، ولا يوجد نفيها في =

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّامِنُ:

فَإِنَّ النَّفْيَ هُوَ عَدَمُ المَوْجُودِ، أَوْ رَدُّ المَقُولِ عَنِ الصِّحَّةِ وَالقَبُولِ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ التَّاسِعُ:

فَإِنَّ المَنْفِيَّ بِـ «لَا» هُوَ الثَّانِي أَبداً فِي الْجُمْلَةِ، وَذَلِكَ لِنُكْتَةٍ بَدِيعَةٍ وَهِيَ أَنَّ النَّفْيَ مَتى تَعَلَّقَ بِالْمَفْعُولِ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْوَاحِدِ وَالثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ أَبداً، وَمَتىٰ تَعَلَّقَ بِالْقَوْلِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِي الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ العَاشِرُ:

فَإِنَّ كَلِمَةَ «إِلَّا» مَوْضُوعَةٌ لِلاسْتِدْرَاكِ فِيمَا فَاتَ بَيَانُهُ بِالْقَوْلِ الأَوَّلِ، فَتُخْرِجهُ[١] عَنْ ذَلِكَ إِلَىٰ ضِدِّهِ، وَفِيهَا تَطْوِيلٌ بَيَانُهُ فِي كُتُبِ «أُصُولِ الفِقْهِ»[1].

وَأَمَّا السُّؤَالُ الحَادِي عَشَرَ:

فَإِنَّ المُثْبَتَ بِهَا[٢] هُوَ الأَوَّلُ الَّذِي قُصِدَ بِالنَّفْيِ بَعْدَهُ نَفْيُ الاشْتِرَاكِ مَعَهُ، وَلَمْ يُمْكِنِ[٣] النَّفْيُ إِلَّا بِأَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُ إِثْبَاتٌ لِلْحِكْمَةِ الَّتِي بَيَّنَّاهَا.

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّانِي عَشَرَ:

فَإِنَّ المُثْبَتَ هُوَ المَنْفِيُّ، لَكِن بِأَخَصَّ مِنْ لَفْظِ النَّفْيِ مَعَ كَمَالِ الْمَعْنَىٰ.

---

(١) ب: فتحركه.

(٢) ب: بهما.

(٣) أ: يكن.

= كتاب ولا سنة ولا عن صاحب ولا أئمة المسلمين..» بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: 478/1 - 479، 481 - 484.

(1) قال المؤلف في «المحصول في علم الأصول»: 15/أ: «.. إلاّ وهي أم حروف الاستثناء، وهي عندنا لبيان مراد المخبر فيما سبق قبلها من الخبر، وذلك نوع من العموم والخصوص، وله أبواب يكثر تعدادها».

وانظر مبحث «القول في الاستثناء» لوحة: 32/ب ـ 34/ب من المحصول.

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّالِثَ عَشَرَ:

فَإِنَّ كَلِمَةَ «هُوَ» ضَمِيرٌ فِي اللُّغَةِ صَارَ بِعُرْفِ الْإِلَهِيَةِ وَالانْفِرَادِ بِالْمُلْكِ ظَاهِراً فِي اللهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا قَوْلَ أَهْلِ الزُّهْدِ فِيهِ[1].

وَأَمَّا السُّؤَالُ الرَّابِعَ عَشَرَ:

فَالجَوَابُ مَأْخُوذٌ فِيهِ مِنْ فَنِّ الكَلَامِ مَعَ الكُفَّارِ بِمَا نَصَبَ اللهُ مِنَ الأَدِلَّةِ فِي كِتَابِهِ عَلَيْهِ، وَأَعْظَمُ مَا فِيهِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِمَّا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي[١] قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ **وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ** ﴾ (المؤمنون: 92).

فَتَمَسَّكُوا بِهِ، فَلَا أَبْلَغَ مِنْهُ، وَاذْكُرْ سِوَاهُ، وَابْسُطْ تَمَامَهُ، وَاسْتَوْفِي الْمَقْصُودَ.

وَقَدْ وَجَدْتَ مَكَانَ الْقَوْلِ ذَا سَعَةٍ   فَإِنْ وَجَدْتَ لِسَاناً قَائِلاً فَقُلِ

وَأَمَّا السُّؤَالُ الخَامِسَ عَشَرَ وَالسَّادِسَ عَشَرَ والسَّابِعَ عَشَرَ:

فَقَدْ بَيَّنَاهُ فِي كِتَابِ «الأَمَدِ الأَقْصَىٰ»[2] مُخْتَصَراً، وَفِي كِتَابِ «الْمُشْكِلَيْنِ» مُسْتَوْفىً.

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّامِنَ عَشَرَ:

وَهُوَ وُجُوبُ دَلِيلِ التَّوْحِيدِ، فَإِنَّهَا دَقِيقَةٌ لَمْ يَتَفَطَّنْ لَهَا الْعُلَمَاءُ، وَقَدْ مَهَّدْنَاهَا فِي مَوْضِعِهَا، لُبَابُهُ[٢]:

إِنَّ ظَاهِرَ هَذَا الدَّلِيلِ[٣] يُعْطِيكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلَهَانِ

---

(١) أ: من.
(٢) أ: لبابها.   (٣) أ: التأويل.

(1) صفحة: 235، ولا شك أن أقوال أهل الزهد في الضمير «هو» فيها غرابة.
(2) من لوحة: 75/أ ـ إلى ـ 79/ب.

لَفَسَدَتَا، وَتَمَامُهُ أَنْ يُقَالَ: فَهَبْكُمْ فَسَدَتَا، فَمَاذَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ؟ وَمَاذَا يَؤُولُ إِلَيْهِ؟ وَمَاذَا يُبَالِي عَنْ فَسَادِ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا إِذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ ذَلِكَ إِلَى الْخَالِقِ، وَلَا عَادَ إِلَيْهِ؟.

وَهَذَا سُؤَالٌ حَادٌّ وَجَّهَتْهُ الْمُعْتَزِلَةُ، إِذْ كَرِهَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةَ لِأَنَّهَا قُرْآنِيَّةٌ وَعَدَلَتْ إِلَىٰ دَلَالَةِ الفَلَاسِفَةِ، وَهِيَ اسْتِحَالَةُ الكَثْرَةِ فِي الْعِلَّةِ[1].

وَالجَوَابُ عَنْهُ ظَاهِرٌ مِنْ طُرُقٍ، أَعْرَبُهَا مَا قَصَدَ إِلَيْهِ لِسَانُ الأُمَّةِ[2] مِنْ أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَىٰ تَنَاهِي المَقْدُورَاتِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ بِقَوْلِهِم: «إِنَّ العَبْدَ خَالِقٌ» تَتَنَاهَىٰ مَقْدُورَاتُ اللهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْكَأَهُمْ فِي قَرْحَتِهِمْ.

وَأَمَّا أَنَا فَأَقُولُ بِقَوْلٍ غَيْرِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَىٰ سَلْبِ الْقُدْرَةِ، وَإِبْطَالِ الْإِلَهِيَةِ، وَذَهَابِ الْوُجُودِيَةِ، وَقَدْ مَهَّدْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ التَّاسِعَ عَشَرَ:

فَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ كَمَا كَرَّرَ «إِلَه»[١] فِي الْإِثْبَاتِ لِمَزِيدِ الْبَيَانِ..................

---

(١) أ: إلاهاً.

(1) وتقرير هذا الدليل عند الفلاسفة هو كالتالي: «لو سلمنا جدلاً بوجود عدة آلهة للعالم، لوجب أن تشترك هذه الآلهة في صفة واحدة، وهي أنها تستطيع الخلق جميعها، ولوجب أن يحتوي كلّ منها على صفة أو صفات خاصة تميزه عن غيره من الآلهة، ومتى قلنا بأن كلّ إله يحتوي على نوعين من الصفات، كان ذلك تسليماً بوجود الكثرة فيه، لأنه مركب من شيء عام مشترك معه غيره، وفي شيء خاص ينفرد به وحده، وعندئذ يجب أن نقف على العلّة في وجود هذا التركيب في كل إله من هذه الآلهة المتعدّدة، فإذا وجدنا علّة على سبيل الفرض، وجب البحث عن علّة لهذه العلّة وهكذا دواليك، لكن لا يمكن الانتقال في سلسلة العلل إلى ما لا نهاية، فوجب الوقوف عند حدّ، أي يلزمنا القول بوجود إله بريء من كلّ كثرة أو تركيب».

انظر: رسائل الكندي الفلسفية: 153 (تحقيق د. أبو ريدة، ط: 1950)، ابن سينا: النجاة: 223 - 228 (ط: الكردي 1938)، الفارابي: فصوص الحكم: 132 (ضمن مجموع ط: السعادة 1907)، وانظر نقد هذا المسلك في مقدمة الدكتور محمد السيد الجَلْيَنْد لكتاب التوحيد لابن تيمية: 26 - 54.

(2) أي الإمام الباقلاني.

كَرَّرَ النَّفْيَ بِزِيَادَةِ[١] الْبَيَانِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «وَاحِدٌ» إِثْبَاتٌ وَنَفْيٌ، فَأَكَّدَ بِقَوْلِهِ ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ مَعْنَى النَّفْيَ الَّذِي اقْتَضَاهُ قَوْلُه[٢] ﴿ وَاحِدٌ ﴾.

وَأَمَّا السُّؤَالُ الموفي عِشْرُونَ:

فَقَدْ بَلَغْنَا مِنَ الْبَيَانِ فِيهِ الأَمَدَ فِي كِتَابِ «الأَمَدِ»[1] وَالرَّحْمَةُ بَابٌ وَاسِعٌ فِي الْمَقَالِ وَالْفَعَالِ، وَاللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ يُوجِبُ لَنَا مِنْهُ أَفْضَلَ الْمَنَالِ، وَفِيهِ بَيَانُ «الرَّحِيمِ» وَالْمُتَعَلِّقِ بِهِمَا وَتَكْرَارِهِمَا.

وَأَمَّا السُّؤَالُ الحَادِي وَالعِشْرُونَ:

فِي الْحَجْرِ وَالإِذْنِ، فَهُوَ غَرِيبٌ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهِ مَنَازِعُ، أَقْوَاهَا الْآنَ عِنْدِي أَنَّ الْبَارِئَ ـ سُبْحَانَهُ ـ قَبَضَ الْعِبَادَ عَنْ بَعْضِ الأَفْعَالِ، وَأَرْسَلَهُمْ عَلَى جَمِيعِ الأَقْوَالِ، فَجَعَلَ مِنْ أَعْظَمِ دَلَالَتِهِ عَلَيْهِ[٣] قَبْضَ أَقْوَالِهِمْ عَنِ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ[٤].

وَقَالَ أَهْلُ الزُّهْدِ: بَدَأَ الآيَةَ بِاسْمِ الإِلَهِيَةِ، فَلَوْ خَتَمَهَا بِهَا لَهَلَكُوا، وَلَكِنَّهُ تَدَارَكَهُمْ بِوَصْفِ الرَّحْمَةِ فَبَقُوا[٥].

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ:

فَقَدْ انْدَرَجَ أَحَدُ الْجَوَابَيْنِ فِيهِ الْآنَ فِي السُّؤَالِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ، وَفِيهِ جَوَابٌ آخَر وَهُوَ أَنَّهُ خَتَمَهُ بِأَعَمِّ الأَوْصَافِ فِي تَنَاوُلِ الأَفْعَالِ، وَقَدْ قِيلَ غَيْر ذَلِكَ...

---

(١) أ: لزيادة.
(٢) أ: قولك.
(٣) ب: عليهم.
(٤) ب: أَسْمَائِهِمْ، وَاسْتُدْرِكَ الخَطَأُ فِي الهَامِشِ.
(٥) ب: فصفوا.

(1) لوحة: 75/أ ـ إلى ـ 79/أ.

وَفِي هَذَا كِفَايَةُ أُنْمُوذَجِ القَانُونِ، وَدُسْتُورٌ فِي التَّأْوِيلِ.

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي عَاصِمٍ النَّبِيلِ[1] أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ وَقَوْلَهُ: ﴿ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، الحَيُّ القَيُّومُ ﴾ (آل عمران: 1 - 2)، هُوَ اسْمُ اللهِ الأَعْظَمِ[2]، وَذَلِكَ لِمَا تَضَمَّنَتَا مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمَالِ، وَصِفَاتِ الكَمَالِ، وَمُتَعَلِّقَاتِ الأَفْعَالِ للهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ.

وَقَدْ حَضَرَ عِنْدِي بَعْضُ الْمُفْتِينَ فِي الوَقْتِ وَأَنَا أَتَكَلَّمُ عَلَى هَذِهِ الْأَيَةِ فِي مَجْلِسِ الذِّكْرِ ثُمَّ كَمُلَ، وَأَتْبَعْتُهُ القَوْلَ فِي زَكَاةِ الفَائِدَةِ وَتَفْرِيقِهَا فِي اجْتِمَاعِهَا مَعَ زَكَاةِ الدَّيْنِ وَانْفِرَادِهَا[١]، فَلَمَّا أَكْمَلْتُ[٢] قَالَ لِي: مَا ظَنَنْتُ أَنَّ فِي الدُّنْيَا مَنْ يَعْلَمُ هَذَا، وَلَكِنَّهُ أَمْرٌ لَا يُقْدَرُ عَلَيْهِ.

وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ اليَوْمِ[٣] مُعْتَرِفاً بِالتَّقْصِيرِ، مُسَلِّماً فِي العِلْمِ.

---

(١) ب: انفرادهما.
(٢) أ: كملت.
(٣) اليوم: ساقطة من: أ.

. . . .

(1) هو الضَّحَّاكُ بنُ مَخْلَد الشَّيْبَانِيّ، الإمام الحافظ الثقة، روى عن الأوزاعي والإمام مالك وخلق كثير، توفي سنة 212. انظر عنه: ابن سعد: الطبقات: 295/7، خليفة بن خيغط: التاريخ: 474، الذهبي: تذكرة الحفاظ: 366/1، وسير أعلام النبلاء: 480/9.

(2) رواه أبو داود في الصلاة رقم 1496، والترمذي في الدعوات رقم: 3472 وقال: هذا حديث حسن، والدارمي في فضائل القرآن: 450/2ي.

النَّوْعُ الثَّانِي: فِي الأحكَامِ

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ (الأحزاب: 50)[1].

فِيهَا سَبْعَ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً:

المَسْأَلَةُ الأُولَىٰ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي[١] نَكَحْتَ، وَهُنَّ[٢] أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ[2] بَيَانُهَا فِي «شَرْحِ الصَّحِيحِ»[3]، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِ مَنْ تَنْكِحُ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ ﴾ فَسَمَّى الصَّدَاقَ أَجْراً وَجَعَلَهُ عِـوَضاً كَالْبَيْعِ، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ قَدْ مَضَىٰ فِي سُورَتَيِ «النِّسَاءِ»[4] وَ«القَصَصِ»[5] مِنْ كِتَابِنَا أَعْنِي كِتَابَ «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ».

---

(١) أ: التي.

(٢) ب: وهي.

(1) انظر: ابن العربي أحكام القرآن: 1552، الماوردي: النكت والعيون: 332/3، أبو حيان: البحر المحيط: 241/7، القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: 206/14.

(2) انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء: 253/2..

(3) أي شرح البخاري كما صرح المؤلف بذلك في الأحكام: 1554.

(4) صفحة: 317، 389 من أحكام القرآن.

(5) صفحة: 1466 من أحكام القرآن.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خبراً عَمَّا مَضَىٰ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِذْناً فِي المُسْتَقْبَلِ، فَإِذَا كَانَ خَبَراً عَنِ المُسْتَقْبَلِ، فَفَائِدَتُهُ أَنَّ اللهَ ـ تَعالَىٰ ـ أَبَاحَ لَهُ نِكَاحَ مَنْ آتَاهُ أَجْرَهُ مِنَ النِّسَاءِ، أَوْ وَهَبَ لَهُ نَفْسَهُ، وَإِنْ كَانَ خَبَراً وعَمَّا مَضَىٰ، فَتَكُونُ فَائِدَتُهُ الامْتِنَانَ عَلَيْهِ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ﴾ أَبَاحَ اللهُ لَهُ مَا شَاءَ مِنَ الإِمَاءِ مِنْ غَيْرِ حَجْرٍ وَلاَ تَحْدِيدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنْهُنَّ: مَارِيةُ القُبْطِيَّةُ(1)، وَرَيْحَانَةُ اليَهُودِيَّةُ(2)، وَصَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَـيٍّ(3)، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدُ فَانْتَقَلَتْ إِلَى الأَزْوَاجِ.

المَسْأَلَةُ الخَامِسَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ(١)، وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالاَتِكَ ﴾، النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ(٢) كُلُّ الخَلْقِ مِنَ المِّسَـاءِ مُبَاحٌ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهُ، وَإِنَّمَا خَصَّ القَرَابَةَ لِوَجْهَيْنِ:

---

(١) وبنات عمك وبنات عماتك: غير مثبتة في: أ.
(٢) النبي عليه الصلاة والسلام: غير مثبتة في: أ.

(1) هي مولاة رسول الله ﷺ، وأم ولده إبراهيم، أهداها له المقوقس صاحب الإسكندرية، توفيت رضي الله عنها سنة: 16، وصلّى عليها عمر بن الخطاب. ابن سعد: الطبقات: 153/8، النووي: تهذيب الأسماء واللغات: 355/2، ابن الأثير: أسد الغابة: 260/7.

(2) هي ريحانة بنت شمعون، وقيل بنت عمرو، من بني قريظة، سرية رسول الله ﷺ، توفيت رضي الله عنها في حياته ﷺ بعد رجوعه من حجة الوداع. ابن سعد: الطبقات: 92/8، ابن الأثير: أسد الغابة: 120/7.

(3) هي صفية بنت حيي بن أخطب سيد بني النضير، من ولد هارون بن عمران أخي موسى عليه السلام، سبيت في غزوة خيبر، فأعتقها النبي ﷺ وجعل عتقها صداقها، توفيتي رضي الله عنها سنة: 50، ابن سعد: الطبقات: 115/8، ابن خياط: التاريخ: 82، ابن الأثير: أسد الغابة: 169/7، الذهبي: سير أعلام النبلاء 231/2..

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا بِهِ(١) أَمَسُّ وَإِلَيْهِ أَحَبُّ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُفَسِّرِينَ قَالُوا: إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ عَلَىٰ سَبَبٍ، وَذَٰلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ أُمَّ هَانِئٍ[1] بِنْتَ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، فَاعْتَذَرَتْ إِلَيْهِ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ: ﴿ وَبَنَاتِ عَمِّكَ(٢). . . الآيَةَ إِلَىٰ قَوْلِهِ: اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾ (وَكَانَتْ أُمُّ هَانِئٍ مِنَ الطُّلَقَاءِ فَلَمْ يُحِلَّ اللهُ لَهُ نِكَاحَهَا[2].

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ وَفِي سَبَبِ نُزُولِ ذَٰلِكَ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ[3] خَطَبَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ جَعْفَرُ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ[4]. . . . .

---

(١) به: ساقطة من: أ.

(٢) ب: عماتك.

. . . .

(1) أخت علي وجعفر، أسلمت يوم الفتح. انظر ترجمتها عند: ابن سعد: الطبقات: 47/8، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 467/9، ابن الأثير: أسد الغابة: 404/7، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 311/2.

(2) أخرج هذه الرواية ابن سعد في الطبقات: 153/8، وابن جرير في تفسيره: 20/22، والترمذي في جامعه: 90/12 (عارضة الأحوذي) وقال: هذا حديث حسن صحيح لا أعرفه إلاَّ من هذا الوجه من حديث السدِّي.

وقد تعقبه ابن العربي في الأحكام: 1553 بقوله: وهو ضعيف جداً ولم يأت هذا الحديث من طريق صحيح يحتج في مواضعه بها.

قلت: للوقوف على روايات هذا الحديث انظر: ابن كثير: التفسير: 499/3، السيوطي: الدر المنثور: 628/6 (ط: دار الفكر: 1983).

(3) هي زوج النبي ﷺ، بنى بها في وقت فراغه من عمرة القضاء سنة سبع في ذي القعدة، توفيت رضي الله عنها سنة: 51، وقيل غير كذلك. انظر: ابن سعد: الطبقات: 132/8، ابن خياط: الطبقات 338، ابن الأثير: أسد الغابة: 272/7، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 238/2.

(4) انظر ترجمته عند: ابن خياط: الطبقات: 4، والتاريخ له: 86، أبي نعيم: الحلية: 114/1، ابن الأثير: أسد الغابة: 341/1 الذهبي: سير أعلام النبلاء: 206/1، ابن حجر: التهذيب: 98/2.

فَجَعَلَتْ أَمْرَهَا إِلَى العَبَّاسِ [1] عَمِّهِ[2]، وَقِيلَ: وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ، قَالَهُ الزُّهْرِيُّ[3]، وَعِكْرِمَةُ[4]، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ[5]، وَقَتَادَةُ[6].

الثَّانِي: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أُمِّ شُرَيْكٍ[7] الأَزْدِيَّةِ، وَقِيلَ: العَامِرِيَّةُ[8] وَاسْمُهَا غُزَيَّةُ[١]. . . . .

---

(١) أ: غزنة.

(1) انظر ترجمته عند: ابن خياط: التاريخ: 168، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 210/6، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 78/2، ابن حجر: التهذيب: 214/5.

(2) أخرج هذه الرواية ابن سعد في الطبقات: 133/8.

(3) هو الإمام العلم محمد بن مسلم، أبو بكر القرشي المدني، نزيل الشام، روى عن ابن عمر وغيره، توفي رحمه الله سنة: 124، انظر ابن خياط: الطبقات: 261، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 71/8، الذهبي: ميزان الاعتدال: 40/4.

(4) هو الإمام الحافظ أبو عبدالله القرشي، مولاهم، المدني، البربري الأصل، حدث عن ابن عباس وعائشة وغيرهما، توفي رضي الله عنه سنة: 105.

انظر ترجمته عند: الفسوي: المعرفة والتاريخ: 5/2، ابن أبي حاتم الجرح والتعديل: 7/7، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 12/5، ابن حجر: التهذيب: 263/7.

أما رواية عكرمة عن الواهبة نفسها للنبي ﷺ فقد أخرجها ابن سعد في الطبقات: 138/8، وانظر السيوطي في الدر المنثور: 631/6 (ط: دار الفكر: 1983).

(5) هو الإمام العلاّمة أبو حمزة القرظي المدني، من حلفاء الأوس، روى عن أبي هريرة وجماعة. توفي سنة: 120 وقيل غير ذلك، انظر: ابن خليفة: التاريخ: 264، الفسوي: المعرفة والتاريخ: 563/1، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 67/8، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 65/5.

(6) هو الإمام الحافظ أبو الخطاب ابن دعامة السدوسي البصري الضرير روى عن أنس وغيره، توفي سنة: 117، انظر ابن سعد: الطبقات: 229/7، ابن خياط: الطبقات: 213، الفسوي: المعرفة والتاريخ: 277/2، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 133/7، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 269/5.

ورواية قتادة عن الواهبة نفسها أخرجها الطبري في تفسيره: 21/22، وانظر السيوطي في الدر المنثور: 631/6 (ط: دار الفكر: 1983).

(7) انظر ترجمتها عند: ابن سعد: الطبقات: 154/8، ابن خياط: الطبقات: 335، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 464/9، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 255/2.

(8) قال ابن حجر في الإصابة: 249/8 (ط: القاهرة: 1907) «... والذي يظهر في الجمع أن أم شريك واحدة، واختلف في نسبها أنصارية؟ أو عامرية من قريش؟ أو أزدية من دوس؟ واجتماع هذه النسب الثلاثة ممكن، كأن يقول قرشية تزوجت في دوس فنسبت إليهم، ثم تزوجت في الأنصار فنسبت إليهم، أو لم تتزوج بل هي أنصارية بالمعنى الأعم». وانظر: ابن حجر: التهذيب 472/4.

وَهُوَ الصَّوَابُ[1]، قَالَهُ: عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ[2]، وَعُرْوَةُ[3]، والشَّعْبِيُّ[4].

الثَّالِثُ: أَنَّهَا زَيْنَبُ بِنْتُ خُزَيْمَةَ أُمُّ المَسَاكِينِ[5].

الرَّابِعُ: أَنَّهَا أُمّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ[6].

الخَامِسُ: أَنَّهَا خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ السلمية[7].

---

(1) انظر: ابن الأثير: أسد الغابة: 211/7.

(2) هذه الرواية أخرجها ابن سعد في الطبقات: 155/8، وابن جرير في تفسيره: 23/22، وانظر السيوطي: الدر المنثور: 630/6 (ط: دار الفكر: 1983).
أما علي بن الحسين فانظر ترجمته عند الفسوي: المعرفة والتاريخ: 360/1، 544، أبي نعيم: حلية الأولياء: 133/3، الذهبي: تذكرة الحفاظ: 70/1.

(3) هذه الرواية ذكرها ابن حجر في فتح الباري: 404/8 وعزاها إلى النسائي، ولم أجدها في المجتبى من سنن النسائي، فلعلها في السنن الكبرى، وقد أخرجها كذلك ابن جرير الطبري في تفسيره: 23/22.
وعروة هو ابن حواريّ رسول الله ﷺ الزبير بن العوام، الإمام الحافظ، أبو عبدالله القرشي الأسديّ المدنيّ، أحد الفقهاء السبعة توفي رضي الله عنه سنة: 94 وقيل غير ذلك. الفسوي: المعرفة والتاريخ: 364/1، 550، أبو نعيم: حلية الأولياء: 176/2، الذهبي: تذكرة الحفاظ: 58/1.

(4) هذه الرواية أخرجها ابن سعد في الطبقات: 155/1 بإسناد رجاله ثقات (كما قال الزرقاني في شرح المواهب اللدنية: 260/30)، والبيهقي في السنن: 55/7.
والشعبي هو عامر بن شراحيل، أبو عمر الهمداني ثم الشعبي، الإمام الحافظ، توفي رضي الله عنه سنة: 104 وقيل غير ذلك. انظر: ابن سعد: الطبقات 246/6، الفسوي: المعرفة والتاريخ: 592/2، أبو نعيم: حلية الأولياء: 310/4، الذهبي: العبر: 127/1.

(5) هذه الرواية أخرجها ابن سعد في الطبقات: 115/8.
وزينب من أمهات المؤمنين، دعيت أم المساكين لكثرة معروفها، قتل زوجها عبدالله بن جحش يوم أحد، فتزوجها رسول الله ﷺ، ولكن لم تمكث عنده إلاَّ شهرين وتوفيت رضي الله عنها. انظر: ابن قتيبة: المعارف 87، 135، ابن الأثير: أسد الغابة، 129/7، الذهبي: العبر: 5/1، وسير أعلام النبلاء: 218/2.

(6) هي أخت سيدنا عثمان لأمِّه، أسلمت قديماً وبايعت، ولم تتهيأ لها الهجرة إلاَّ سنة سبع، تزوجها زيد بن حارثة فقتل عنها، ثم الزبير بن العوام، ثم طلقها، فتزوجها عمرو بن العاص فماتت عنده، ولم أعثر على الروايات التي تفيد أنها وهبت نفسها للنبي ﷺ. انظر: ابن سعد: الطبقات 230/8، ابن الأثير: أسد الغابة: 386/7، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 276/2 ابن حجر: التهذيب: 477/12.

(7) هذه الرواية أخرجها جمع من الحفاظ منهم: ابن سعد: الطبقات: 158/8، ابن جرير: التفسير: =

تَحْقِيقٌ:

أَمَّا نُزُولُ الْآيَةِ فَلَمْ يَرِدْ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ، وَهَذِهِ الأَقْوَالُ لَيْسَ لَهَا خُطْمٌ وَلاَ أَزِمَّةٌ.

وَقَدْ رُوِيَ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ[1] أَنَّهُمَا قَالاَ: لَمْ تَكُنْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةٌ مَوْهُوبَةٌ[2].

وَرَوَىٰ مَالِكٌ وَالأَئِمَّةُ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَت النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ. فَقَامَتْ قِيَاماً طَوِيلاً، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله زَوِّجْنِيهَا، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ.

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ تُصْدِقُهَا إِيَّاهُ؟.

فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلاَّ إِزَارِي هَذَا!.

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِيَّاهُ بَقِيتَ لاَ إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمِسْ شَيْئاً.

قَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئاً!.

= 23/22، وانظر السيوطي: الدر المنثور: 629/6.

وكان النبي ﷺ تزوجها فأرجأها فيمن أرجأ من نسائه. انظر: ابن الأثير: أسد الغابة: 93/7، الهيثمي: مجمع الزوائد: 259/9، ابن حجر: التهذيب: 415/12.

(1) هو الإمام الحافظ، شيخ القراء والمفسرين، أبو الحجاج بن جبر المكّي، روى عن أبي هريرة وعائشة وغيرهما، توفي سنة: 104، وقيل غير ذلك. انظر: ابن سعد: الطبقات: 466/5، الفسوي: المعرفة والتاريخ: 711/1، أبو نعيم: حلية الأولياء: 279/3، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 449/4.

(2) رواية ابن عباس أخرجها ابن جرير الطبري في تفسيره: 23/22، والبيهقي في السنن: 55/7، انظر السيوطي: الدر المنثور: 630/6 (ط: دار الفكر: 1983).

أما رواية مجاهد، فقد أثر عنه أنه فسر الآية الكريمة: ﴿ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ بقوله: فعلت ولم يفعل. انظر: الطبري التفسير: 23/22 السيوطي: الدر المنثور: 631/6 (ط: دار الفكر: 1983).

قَالَ: فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ.
فَالْتَعَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئاً.

فَقَالَ لَهُ(١) رَسُـولُ اللهِ ﷺ: هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟.

قَالَ: نَعَمْ، سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا، سَمَّاهُمَا(٢).

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَدْ أَنْكَحْتُكَهَا(٣) بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ [1].

وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى الْحَدِيثِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ[2] وَالْقَصَصِ [3] بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ مِنْهُ، وَاسْتَوْفَيْنَاهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا هُوَ الْمِقْدَارُ مِنْهُ فِي ذِكْرِ الْمَوْهُوبَةِ الَّذِي صَحَّ نَقْلُهُ وَثَبَتَ سَنَدُهُ.

وَالغَرَضُ الأَعْظَمُ مِنْهُ هَا هُنَا هُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالَتْ لَهُ الْمَرْأَةُ: «قَدْ وَهَبْتُ لَكَ نَفْسِي» سَكَتَ(٤)، فَلَوْ كَانَ هَذَا مِمَّا لَا يَجُوزُ، لَمَا سَكَتَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ سُكُوتَهُ عَلَى الْحَرَامِ مُحَالٌ كَمَا بَيَّنَاهُ فِي «أُصُولِ الفِقْهِ»[4].

---

(١) له: ساقطة من: ب.
(٢) أ: سماها.
(٣) أ: أنكحتها.
(٤) ب: سكت النبي ﷺ.

. . . .

(1) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب النكاح: 526/2، والبخاري في النكاح: 134/6، وفي مواضع أخرى، ومسلم في النكاح: 1040/2 رقم: 1425، وأبو داود في النكاح: رقم: 2111، والترمذي في النكاح: رقم: 1114، والنسائي في النكاح: 113/6، كلهم عن سهل بن سعد الساعدي. وانظر الدارمي في سننه: 65/2، وابن الجارود في المنتقى: 716، والطحاوي في مشكل الآثار: 9/2.
(2) صفحة: 387 من أحكام القرآن.
(3) صفحة: 1467 من أحكام القرآن.
(4) قال المؤلف في المحصول في علم الأصول: 47/ب.

=

فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَكَتَ لِأَنَّ الْآيَةَ قَدْ كَانَت نَزَلَتْ بِالْإِحْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سُكُوتُهُ مُنْتَظِراً بَيَاناً، فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَالبَيَانُ بِالإِحْلَالِ وَالتَّخْيِيرِ، فَاخْتَارَ تَرْكَهَا[١]، وَزَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِهِ.

وَرَوَىٰ مُسْلِمٌ[1] عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَائِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللهِ، قَالَتْ: أَمَا تَسْتَحِي امْرَأَةٌ[٢] أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا؟.

حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾ (الأحزاب: 51).

فَقَالَتْ: مَا أَرَىٰ رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ[٣] فِي هَوَاكَ.

فَاقْتَضَىٰ هَذَا اللَّفْظُ أَنَّ الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا عَدَدٌ مِنَ النِّسَاءِ، لَكِنَّا لَا نَدْرِي هَلْ نَكَحَ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً أَمْ لَا مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ؟.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ وَامْرَأَةً ﴾ مَعْنَاهُ: وَأَحْلَلْنَا لَكَ[٤] امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ صَدَاقٍ، فَإِنَّهُ أَحَلَّ لَهُ فِي الْآيَةِ قَبْلَهَا أَزْوَاجَهُ اللَّاتِي آتَىٰ أُجُورَهُنَّ، وَهَذَا مَعْنَىٰ يُشَارِكُهُ فِيهِ

---

(١) تركها ساقطة من: ب.

(٢) ب: المرأة.

(٣) أ: يسرع.

(٤) لك: ساقطة من: أ.

....

= «إذا سكت رسول الله ﷺ عن قول سمعه، أو فعل عاينه، كان دليلاً على أنه حق، ولا خلاف فيه بين العلماء».

(1) في صحيحه، كتاب الرضاع، باب القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها، 1085/2، رقم: 1464.

ومسلم أشهر من أن يعرف، انظر في ترجمته: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 182/8، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: 100/13، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 557/12، ابن حجر: التهذيب: 126/10.

غَيْرُهُ، فَزَادَهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ أُمَّتِهِ فَضْلاً بِهَذِهِ الآيَةِ، أَنْ أَحَلَّ لَهُ الْمَوْهُوبَةَ، وَلاَ تَحِلُّ لأَحَدٍ غَيْرِهِ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنَ الأُمَّةِ.

المَسْأَلَةُ الثامِنَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ مُؤْمِنَةً ﴾ بَيَانٌ، لأَنَّ الكَافِرَةَ لاَ تَحِلُّ لَهُ، لأَنَّ تَخْصِيصَهَا بِالذِّكْرِ تَعْلِيلٌ لِلْحُكْمِ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ[1].

وَقَدْ قَالَ الجُوَيْنِيُّ: «اخْتُلِفَ فِي تَحْرِيمِ الْحُرَّةِ الكَافِرَةِ عَلَيْهِ».

وَالصَّحِيحُ عِنْدِي تَحْرِيمُهَا، وَبِهَذَا تَمَيَّزَ عَلَيْنَا، فَإِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ جَانِبِ الفَضَائِلِ فَحَظُّهُ فِيهِ أَكْبَرُ، وَمَا كَانَ مِنْ جَانِبِ النَّقَائِصِ فَجَانِبُهُ عَنْهُ مُطَهَّرٌ، يَجُوزُ لَنَا[١] نِكَاحُ الحَرَائِرِ الكَوَافِرِ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَأَحَلَّ لَهُ المُؤْمِنَةَ خَاصَّةً، وَالَّذِي يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ نِكَاحَ الكَافِرَةِ وَمُعَاشَرَتَهَا لاَ يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ الْكَرِيمِ.

الثَّانِي: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ آمَنَ وَلَمْ يُهَاجِر لَمْ تَحِلَّ لَهُ لِنُقْصَانِ مَرْتَبَتِهَا، فَكَيْفَ تَحِلُّ لَهُ مَنْ لَمْ تُؤْمِنْ؟ وَهِيَ[٢] أَدْنَىٰ مَرْتَبَةً.

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ إِنْ ﴾ قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ[٣] بِالْكَسْرِ عَلَىٰ مَعْنَى الشَّرْطِ، تَقْدِيرُهُ: «وَأَحْلَلْنَا لَكَ امْرَأَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَكَ» لاَ يَجُوزُ تَقْدِيرٌ[٤] سِوَىٰ ذَلِكَ.

---

(١) ب: له.

(٢) ب: وهذا.

(٣) أ: قراءة جماعة.

(٤) أ: تقديره.

. . . .

(1) صفحة: 392 من أحكام القرآن.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُ ﴿ إِنْ وَهَبَتْ ﴾ مَحْذُوفاً[١]، وَتَقْدِيرُهُ: «إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ حلَّتْ لَهُ».

وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ طَرِيقِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي «الرِّسَالَةِ الْمُلْجِئَةِ».

وَيُعْزَىٰ إِلَى[٢] الحَسَنِ[1] أَنَّهُ قَـرَأَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ[2]، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً وَاحِدَةً حُلَّتْ لَهُ لِأَجْلِ أَنْ وَهَبَتْ لَهُ[٣].

وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي هَذَا الْإِعْرَابَ الْمَعْنَىٰ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي «الْمُلْجِئَةِ».

الثَّانِي: أَنَّهَا عَلَىٰ خِلَافِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ، وَالشَّاذُّ مِنَ الْقِرَاءَةِ لَا يَجُوزُ تِلَاوَةً، وَلَا يُوجِبُ حُكْماً.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ إِحْلَالُهَا لِأَجْلِ[٤] هِبَتِهَا لِنَفْسِهَا، وَهَذَا بَاطِلٌ، فَإِنَّهَا حَلَالٌ لَهُ قَبْلَ الْهِبَةِ بِالصَّدَاقِ.

---

(١) أ: محذوف.

(٢) ب: عن.

(٣) في أحكام القرآن: 1559: وهبت نفسها.

(٤) أ: أجل.

. . . .

(1) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، الإمام الحجة، توفي سنة 110، انظر: ابن سعد: الطبقات: 156/7، الفسوي: المعرفة والتاريخ: 32/2، 338/3، أبو نعيم: حلية الأولياء: 131/2، ابن حجر: التهذيب: 263/2.

(2) عزا ابن خالويه هذه القراءة إلى الحسن وعيسى وسلاّم: مختصر شواذ القرآن: 120 (ط: القاهرة: 1934) وزاد الكرماني على هؤلاء أبيّ والثقفي: شواذ القرآن واختلاف المصاحف: لوحة: 195 (ط: مكيروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم: 202) وانظر النحاس: إعراب القرآن: 642/2.

وَقَدْ نُسِبَ إِلَىٰ ابْنِ مَسْعُودٍ[1] أَنَّهُ أَسْقَطَ فِي قِرَاءَتِهِ ﴿ إِنْ ﴾[2] فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَإِنَّمَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الإِحْلَالَ لَا يَقِفُ فِي الْمَوْهُوبَةِ عَلَى الْهِبَةِ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ فِيهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَسُقُوطُ[١] الصَّدَاقِ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾ لَا مِنْ جِهَةِ الشَّرْطِ[٢]، وَقَدْ بَيَّنَّا أَمْثَالَهُ فِي سُورَةِ «النُّورِ».

المَسْأَلَةُ العَاشِرَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا ﴾ مَعْنَاهُ: أَنَّ الخِيَارَ بَعْدَ هِبَتِهَا نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ، وَهَذَا مَعْلُومٌ، وَلَكِنَّهُ خَصَّهُ بِالْبَيَانِ، لِأَنَّ مِنْ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ بَيْنَنَا قَبُولَ الْهِبَةِ فِي الأَمْوَالِ المُبْتَذَلَةِ، فَكَيْفَ فِيمَنْ[٣] بَذَلَ نَفْسَهُ، فَجَعَلَ اللهُ لِرَسُولِهِ الْخِيَارَ لِيَرْفَعَ عَنْهُ هَذِهِ الكُلْفَةَ[٤]، وَيُنَزِّهَهُ[٥] عَنْ هَذِهِ العَادَةِ، وَيُهَوِّنَ عَلَى الوَاهِبَةِ الرَّدَّ.

المَسْأَلَةُ الحَادِيَةَ عَشَرَ[3]:

قَوْلُهُ: ﴿ يَسْتَنْكِحَهَا ﴾ وَلَمْ يَقُلْ يَنْكِحَهَا[٦]، وَكَأَنَّ الاسْتِفْعَالَ تَكَلُّفُ الْفِعْلِ، فَجَعَلَ اللهُ لِرَسُولِهِ ـ كَمَا قُلْنَا ـ فِي هَذِهِ الكُلْفَةِ الْخِيَارَ.

---

(١) ب: وسقط.
(٢) أ: الشروط.
(٣) أ: وكيف من.
(٤) ب: الكلمة.
(٥) أ: ونزهه.
(٦) ولم يقل ينكحها ساقطة من: أ.

. . . .

(1) انظر ترجمته عند: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 149/5، ابن حبان: مشاهير علماء الأمصار: الترجمة: 21، أبي نعيم: حلية الأولياء: 124/1، ابن الأثير: أسد الغابة: 384/3.
(2) انظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن: 120.
(3) كذا بالنسخ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةَ عَشَرَ:

قَوْلُهُ: ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾(١)، اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِيهِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْوَالٍ[1]:

أَحَدُهَا: أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ مَهْرٍ وَلاَ وَلِيٍّ، قَالَهُ قَتَادَةُ[2].

الثَّانِي: بِغَيْرِ صَدَاقٍ، قَالَهُ ابْنُ المُسَيِّبِ[3].

الثَّالِثُ: بِعَقْدِ نِكَاحِهَا بِلَفْظِ الهِبَةِ، وَلاَ يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ[4].

قَالَ الإِمَامُ الحَافِظُ(٢) أَبُو بَكْرٍ بنُ العَرَبِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ(٣):

القَوْلُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي رَاجِعَانِ إِلَىٰ مَعْنى وَاحِدٍ، إِلاَّ أَنَّ الثَّانِي أَصَحُّ لِأَنَّ ذِكْرَ الصَّدَاقِ وَرَدَ مَذْكُوراً فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَجْرِ لِلْوَلِيِّ ذِكْرٌ، إِلاَّ أَنَّهُ لَمَّا سَكَتَ عَنِ الْوَلِيِّ، وَجَرَىٰ ذِكْرُ الحُكْمِ بَيْنَ المَوْهُوبَةِ وَالنَّبِيِّ، مَعَ المَعْنَى الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا فِي

---

(١) لك: ساقطة من: أ.

(٢) الحافظ: ساقطة من: أ.

(٣) أ: رحمه الله.

. . . .

(1) انظر: هذه الأقوال في أحكام القرآن للمؤلف: 1560.

(2) هذا القول أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: 21/22، وانظر السيوطي: الدر المنثور: 631/6 (ط: دار الفكر: 1983).

وقال ابن العربي في الأحكام: 1560 «وقد أنفذ الله لرسوله نكاح زينب بنت جحش في السماء بغير ولي من الخلق، ولا بذل صداق من النبي ﷺ، وذلك بحكم أنه أحكم الحاكمين ومالك العالمين».

(3) هو سعيد بن المسيب، أبو محمد القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة، وسيِّد التابعين، روى عن عائشة وابن عمر وغيرهما، توفي سنة: 93 وقيل غير ذلك. انظر: ابن سعد: الطبقات: 119/5، الفسوي: المعرفة والتاريخ: 468/1، أبو نعيم: حلية الأولياء: 161/2، ابن حجر: التهذيب: 84/4.

وقد أورد هذا القول الماوردي في النكت والعيون: 333/3 ونسبه إلى أنس بن مالك وابن المسيب.

(4) أورد ابن العربي هذا القول في الأحكام: 1561 ونسبه إلى الشعبي، ونسبه الماوردي في النكت والعيون: 333/3 إلى الشافعي.

سُورَةِ البَقَرَةِ[1] مِنْ أَنَّ الوَلِيَّ مَشْرُوطٌ لِفَائِدَةٍ وَلِسَبَبٍ[١] هُوَ مَعْدُومٌ فِي النَّبِيِّ[2]، أَشْبَهَ القَوْلُ الأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مُراداً بِهَا هَذِهِ[٢] القَرِينَة.

وَقَدْ خَصَّ اللهُ رَسُولَهُ ﷺ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ بِثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ[3]:

الفَرْضُ، التَّحْرِيمُ، التَّحْلِيلُ، وَمِنْهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَمِنْهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

الإِشَارَةُ إِلَيْهِ:

أَمَّا قِسْمُ الفَرِيضَةِ فَثَمَانِيَة[4]:

الأَوَّلُ: التَّهَجُّدُ بِاللَّيْلِ.

الثَّانِي: الضُّحَىٰ.

الثَّالِثُ: الأَضْحَىٰ.

الرَّابِعُ: الوِتْرُ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قِسْمِ التَّهَجُّدِ.

الخَامِسُ: السِّوَاكُ.

السَّادِسُ: قَضَاءُ دَيْنِ مَنْ مَاتَ مُعْسِراً.

السَّابِعُ: مُشَاوَرَةُ ذَوِي الأَحْلَامِ[٣].

---

(١) أ: بسبب.

(٢) ب: بهذه.

(٣) ب: الأرحام، واستدرك الناسخ الخطأ في الهامش.

. . . .

(1) صفحة: 219 من أحكام القرآن.

(2) حول حكمة زواجه ﷺ بدون مهر قال المؤلف في الأحكام: 1561: «وإنما شرع لقلة الثقة بالمرأة في اختيار أعيان الأزواج، وخوف غلبة الشهوة في نكاح غير الكفء، وإلحاق العار بالأولياء، وهذا معدوم في حق النبي ﷺ».

(3) ذكر المؤلف في الأحكام: 1561 أن هذه الخصائص النبوية قد أَفَادَهُ بها دانشمند الأكبر (وهو أبو القاسم إسماعيل بن عبد الملك الحاكمي الطوسي ت: 529) عن إمام الحرمين الجويني.

(4) انظر في هذه الأقسام: ابن الملقن: خصائص أفضل المخلوقين: 120 (رسالة ماجستير بالجامعة =

الثَّامِنُ: تَخْيِيرُهُ النِّسَاءَ.

وَأَمَّا قِسْمُ التَّحْرِيمِ فَجُمْلَتُهُ عَشرَةٌ:

الأَوَّلُ: الزَّكَاةُ[1].

الثَّانِي: صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ.

الثَّالِثُ: خَائِنَةُ الأَعْيُنِ، وَهُوَ أَنْ يُظْهِرَ خِلاَفَ مَا يُضْمِرُ، وَيخدع عَمَّا يُحِبُّ[١].

الرَّابِعُ: إِذَا لَبِسَ لأُمَتَهُ حَرُمَ عَلَيْهِ نَزْعهَا حَتَّى يُبَاشِرَ الحَرْبَ وَيُكَافِحَ[٢] العَدُوَّ.

الخَامِسُ: الأَكْلُ مُتَّكِئاً.

السَّادِسُ: أَكْلُ الأَطْعِمَةِ الْكَرِيهَةِ الرَّائِحَةِ.

السابع: التَبَدُّلُ بِأَزْوَاجِهِ.

الثامن: نِكَاحُ امْرَأَةٍ تَكْرَهُ صُحْبَتَهُ.

التاسع: نِكَاحُ الْحُرَّةِ الْكِتَابِيَّةِ.

العاشر: نِكَاحُ الأَمَةِ.

وَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ تَفْصِيلٌ وَاخْتِلاَفٌ، وَقَدْ أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ.

وَأَمَّا قِسْمُ التَّحْلِيلِ فَخَمْسَةَ عَشرَ:

الأَوَّلُ: صَفِي المَغْنَمِ.

= الإسلامية بالمدينة المنورة).

(١) في الأحكام: أو ينخدع عما يحب، وقد ذم بعض الكفار عند إذنه، ثم ألان له عند دخوله.

(٢) ب: يكالح.

. . . .

(1) في أحكام القرآن: 1562 (تحريم الزكاة عليه وعلى آله).

الثَّانِي: الاِسْتِبْدَادُ بِخُمْسِ الخُمُسِ.

الثَّالِثُ: الوِصَالُ.

الرَّابِعُ: الزِّيَادَةُ عَلَىٰ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ.

الخَامِسُ: النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ.

السادس: النِّكَاحُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ[1].

السَّابِعُ: نِكَاحُهُ بِغَيْرِ شُهُودٍ[(١)]، وَفِيهِ خِلَافٌ.

الثَّامِنُ: نِكَاحُهُ فِي حَالِ الإِحْرَامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ[2].

التَّاسِعُ: سُقُوطُ القَسْمِ عَنْه، وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ.

العَاشِرُ: إِذَا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى امْرَأَةٍ وَجَبَ عَلَىٰ زَوْجِهَا طَلَاقُهَا، وَحَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا[3]، وَهَذَا أَمْرٌ بَيَّنَّاهُ فِي قِصَّةِ زَيْدٍ.

---

(١) ب: شروط.

....

(1) صفحة: 617.

(2) يشير رحمه الله، إلى زواج النبي ﷺ بأم المؤمنين ميمونة بنت الحارث وهو محرم، وقد تقدم هذا صفحة: 319 بدون الإشارة إلى إحرامه ﷺ.

(3) أورد ابن العربي هذا القول في أحكام القرآن: 1563، وقال في عقبه: «هكذا قال إمام الحرمين». وقد استنكر شيخنا العلامة المحقق السيد أحمد صقر ـ رحمه الله تعالى ـ هذا القول، وأفادني بالتعليق التالي: هذا هُراء من القول، ولغو من الكلام، ينبغي ألَّا يقال مثله عن رسول الله ﷺ، وهي من كبوات إمام الحرمين غفر الله لنا وله. انتهى.

قلت: معتمد قول إمام الحرمين هو بعض الروايات التي نسجت حول قصة الصحابي الجليل زيد بن حارثة، الذي قال الله تعالى فيه مخاطباً نبيه الكريم: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ، فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً، وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولاً ﴾ (الأحزاب: 37).

وقد ذهب المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللهُ مُبْدِيهِ ﴾ مذاهب شتى، معتمدين على بعض الروايات المنكرة التي لا تثبت أمام النقد والتمحيص، ومثال هذه الروايات الساقطة ما رواه ابن سعد في الطبقات: 101/8، والحاكم في المستدرك: 230/4 كلاهما من طريق =

= الواقدي عن عبدالله بن عامر الأسلمي. أن ما أخفاه النبي ﷺ وأبداه الله تعالى هو وقوع زينب في قلبه ومحبته لها وهي تحت زيد. وأنها سمعته يقول: «سبحان مقلب القلوب».

وقد تصدى ابن العربي لحادثة زيد بن حارثة فكشف عن منبع الحق فيها، بأسلوب العارف الجهبذ البصير. ومما قاله في كتابه أحكام القرآن: 1542 «قد بينا في السالف من كتابنا هذا (أي أحكام القرآن) وفي غير موضع عصمة الأنبياء صلوات الله عليهم من الذنوب، وحققنا القول فيما نسب إليهم من ذلك، وعهدنا إليكم عهداً لن تجدوا له ردّاً؛ أن أحداً لا ينبغي أن يذكر نبياً إلاّ بما ذكره الله، ولا يزيد عليه، فإن أخبارهم مروية، وأحاديثهم منقولة بزيادات تولاها أحد رجلين: إما غبيٌّ عن مقدارهم، وإما بدعيٌّ لا رأي له في برهم ووقارهم، فيدس تحت المقال المطلق الدوّاهي، ولا يراعي الأدلة ولا النواهي، وكذلك قال الله تعالى: ﴿ **نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ** ﴾ (يوسف: 3).

أي أصدقه على أحد التأويلات، وهي كثيرة بيناها في «أمالي أنوار الفجر»، فهذا محمد ﷺ ما عصى قطّ ربّه، لا في حال الجاهلية ولا بعدها، تكرمة من الله وتفضلاً وجلالاً، أحلّه به المحلّ الرفيع... وما زالت الأسباب الكريمة والوسائل السليمة تحيط به من جميع جوانبه... والقرناء الأفراد يحيون له، والأصحاب الأمجاد ينتقون من كل طاهر الجيب سالم عن العيب بريء من الريب، يأخذونه عن العزلة وينقلونه عن الوحدة، فلا ينتقل إلاّ من كرامة إلى كرامة، ولا يتنزل إلا منازل السلامة... فلم يقع قط في ذنب صغير ـ حاشا لله ـ ولا كبير ولا وقع في أمر يتعلق به لأجله نقص ولا تغيير... وهذه الروايات كلها ساقطة الأسانيد، إنما الصحيح منها ما رُوِيَ عن عائشة أنها قالت: لو كان رسول الله ﷺ كاتماً من الوحي شيئاً لكتم هذه الآية ﴿ **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ**... إلى قوله: **وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولاً** ﴾. وإن رسول الله لما تزوجها قالوا: تزوج حليلة ابنه، فأنزل الله تعالى: ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ** ﴾...

قال ابن العربي: وما وراء هذه الرواية غير معتبر، فأما قولهم: «إن النبي ﷺ رآها فوقعت في قلبه» فباطل، فإنه كان معها في كل وقت وموضع، ولم يكن حينئذ حجاب، فكيف تنشأ معه وينشأ معها ويلحظها في كل ساعة، ولا تقع في قلبه إلاّ إذا كان لها زوج، وقد وهبته نفسها وكرهت غيره، فلم تخطر بباله، فكيف يتجدد له هوى لم يكن، حاشا لذلك القلب المطهر من هذه العلاقة الفاسدة...

وقد علم النبي ﷺ أن الله تعالى إذا أوحى إليه أنها زوجته لا بد من وجود هذا الخبر وظهوره، لأن الذي يخبر الله عنه أنه كائن لا بد أن يكون لوجوب صدقه في خبره، وهذا يدلّك على براءته من كل ما ذكره متسوِّر من المفسرين، مقصور على علوم الدين.

فإن قيل فلأيِّ معنى قال له النبي ﷺ: ﴿ **أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ** ﴾ وقد أخبره الله أنها زوجته لا زوجة زيد؟.

قلنا: هذا لا يلزم، ولكن لطيب نفوسكم نفسر ما خطر من الإشكال فيه، إنه أراد أن يختبر منه ما لم يُعلمه الله به من رغبته فيها أو رغبته عنها، فأبدى له زيد من النفرة عنها والكراهية منها ما لم يكن علمه منه في أمرها.

فإن قيل: فكيف يأمره بالتمسك بها، وقد علم أن الفراق لا بدّ منه، وهذا تناقض؟. =

الحَادِي عَشَرَ: أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَلَزِمَهَا نِكَاحُهُ، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقُهَا، وَفِيهِ خِلاَفٌ.

الثَّانِي عَشَرَ: دُخُولُ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، وَفِيهِ خِلاَفٌ.

الثَّالِثَ عَشَرَ: أَنَّهُ لاَ يُورَّثُ، وَقَدْ جَعَلْنَاهُ فِي قِسْمِ التَحْلِيلِ لأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ أَوْ قَارَبَ الْمَوْتَ بِالْمَرَضِ زَالَ عَنْهُ مُلْكُهُ أَوْ أَكْثَرُهُ، وَبَقِيَ مُلْكُ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ فِي آيَةِ المَوَارِيثِ(1).

الرَّابع عَشَرَ: بَقَاءُ عِصْمَتِهِ(١) بَعْدِ المَوْتِ.

الخَامِسَ عَشَرَ: إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ(٢)، هَلْ تُنكَحُ؟ أَمْ حُرْمَتُهُ بَاقِيَةٌ فِيهَا؟ وَيَأْتِي ذَلِكَ مُبَيَّناً إِنْ شَاءَ اللهُ.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةَ عَشَرَ:

إِعْرَابُ قَوْلِهِ: ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي «الرِّسَالَةِ المُلْجِئَةِ» وَنُكْتَتُهُ: أَنَّه حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ المَظْهَرُ، تَقْدِييرُهُ: أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ، وَأَحْلَلْنَا لَكَ امْرَأَةً مُؤْمِنَةً، وَأَحْلَلْنَاهَا خَالِصَةً بِلَفْظِ الهِبَةِ أَوْ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَعَلَيْهِ انْبَنَى مَعْنَى الخُلُوص هَا هُنَا(2).

---

(١) أ، ب: زوجيته، والمثبت من استدراك ناسخ (ب).

(٢) ب: امرأة.

= قلنا: بل هو صحيح للمقاصد الصحيحة لإقامة الحجة ومعرفة العاقبة، ألا ترى أن الله يأمر العبد بالإيمان، وقد علم أنه لا يؤمن، فليس في مخالفة متعلق الأمر لمتعلق العلم ما يمنع من الأمر به عقلاً وحكماً، وهذا من نفيس العلم فتيقنوه وتقبلوه. انتهى.

(1) صفحة: 330 من أحكام القرآن.

(2) انظر: الزجاج: إعراب القرآن: 642/2، القيسي: مشكل إعراب القرآن: 579/2، أبو حيان: البحر المحيط: 242/7.

فَإِنْ قِيلَ: أَرَادَ بِهِ خُلُوصَ النِّكَاحِ بِلَفْظٍ دُونَ غَيْرِهِ.

فَالجَوَابُ عَنْهُ بِأَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ نِكَاحَ النَّبِيِّ ﷺ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْوَلِيِّ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ قَوْلُهُ لِعُمَرَ بنِ أَبِي سَلَمَةَ[1] رَبِيبِهِ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّهُ أُمَّ سَلَمَةَ[2]: قُمْ يَا غُلَامُ فَزَوِّجْ أُمَّكَ[3]. فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهَذِهِ الآيَةِ هَذَا، لِأَنَّ قَوْلَ المَوْهُوبَةِ: «وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ» لَا يَنْعَقِدُ بِهِ نِكَاحٌ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عَقْدِهِ مَعَ الوَلِيِّ، فَهَلْ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِهِ وَصِفَتِهِ أَمْ لَا؟ مَسْأَلَةٌ أُخْرَىٰ لَا ذِكْرَ فِي الْآيَةِ لَهَا.

الثَّانِي: إِنَّ المَقْصُودَ بِالْآيَةِ خُلُوُّ النِّكَاحِ عَنِ الصَّدَاقِ، وَلَهُ[١] حَالَتَانِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْخُلُوصُ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿**إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا**﴾ فَذكره فِي جَنَبَتِهِ[٢] بِلَفْظِ النِّكَاحِ الْمَخْصُوصِ لِهَذَا العَقْدِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ المَرْأَةَ وَهَبَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ صَدَاقٍ، فَإِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ تَزَوَّجَ، فَيَكُونُ النِّكَاحُ حُكْماً مُسْتَأْنَفاً لَا تَعلُّقَ لَهُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ إِلَّا فِي الْمَقْصُودِ مِنَ الْهِبَةِ، وَهُوَ سُقُوطُ الْعِوَضِ وَهُوَ الصَّدَاقُ.

---

(١) في الأصلين: فله، ولعل الصواب ما أَثْبَتُّ.

(٢) في الأصلين: جبلته، والمثبت من الأحكام، والجَنَبَةُ وَالجَنْبُ والجَانِبُ: شِقُّ الإنسان وغيره.

....

(1) هو أبو حفص القرشي المخزومي المدني، الحبشي المولد. ولد قبل الهجرة بسنتين، توفي رضي الله عنه: 83، انظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل 117/6، ابن الأثير: أسد الغابة: 183/4، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 406/3، ابن حجر: التهذيب: 455/7.

(2) هي أم المؤمنين هند بنت أبي أمية، من المهاجرات الأوائل، دخل بها النبي ﷺ في سنة أربع من الهجرة، عاشت نحواً من تسعين سنة، انظر: ابن سعد: الطبقات: 86/8، ابن الأثير: أسد الغابة: 340/7، الذهبي: سير أعلام النبلاء: 201/2، ابن حجر: التهذيب: 45/12.

(3) أخرجه النسائي في النكاح، باب إنكاح الابن أمّه: 81/6 وإسناده صحيح كما قال الحافظ ابن حجر في الإصابة: 459/4.

الرَّابِعُ: أَنَّا لَا نَقولُ إِنَّ النِّكَاحَ بِلَفْظِ الْهِبَةِ فِي(١) حَقِّهِ ﷺ جَائِزٌ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، فَإِنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ عَلَىٰ مَا بَيَّنَّاهُ: أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ، وَأَحْلَلْنَا لَكَ الْمَرْأَةَ الوَاهِبَةَ نَفْسَهَا خَالِصَةً، فَلَوْ جعَلْنَا قَوْلَهُ: ﴿خَالِصَةً﴾ حَالاً مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ ذِكْرُ الْهِبَةِ دُونَ الْمَوْصُوفِ الَّذِي هُوَ الْمَرْأَةُ وَسُقُوطُ الصَّدَاقِ: لَكَانَ اخْتِلَالاً مِنَ القَوْلِ، وَعُدُولاً عَنِ الْمَقْصُودِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَرَبِيَّةً وَلَا مَعْنىً.

أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: أُحَدِّثُكَ بِالْحَدِيثِ الرُّبَاعِيِّ خَالِصاً لَكَ دُونَ أَصْحَابِكَ، لمَا كَانَ رُجُوعُ الْحَالِ إِلَّا إِلَى الْمَقْصُودِ الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ الحَدِيثُ هَذَا، وَهُوَ عَلَىٰ نِظَامِ التَّقْدِيرِ.

فَلَوْ(٢) قُلْتَ عَلَىٰ لَفْظِهِ: أُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ إِنْ وُجِدَ بِأَرْبَعِ رُوَاةٍ(1) خَالِصاً لَكَ دُونَ أَصْحَابِكَ، لَرَجَعَت الحَالُ إِلَى الْمَقْصُودِ الْمَوْصُوفِ أَيْضاً دُونَ الصِّفَةِ، وَهَذَا لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا الْمُتَحَقِّقُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَمَا أَرَىٰ مَنْ عَزَىٰ إِلَى الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ:

«قَوْلُهُ: ﴿خَالِصَةً﴾ يَرْجِعُ إِلَى النِّكَاحِ بِلَفْظِ الْهِبَةِ»(2)، إِلَّا قَدْ وَهِمَ، لِأَجْلِ مَكَانَتِهِ(٣) مِنَ العَرَبِيَّةِ.

وَالنِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ جَائِزٌ عِنْدَ عُلَمَائِنَا، مَأْخُوذٌ مِنْ دَلِيلِهِ فِي مَوْضِعِهِ حَسَبَ مَا بَيَّنَّاهُ فِي «مَسَائِلِ الخِلَافِ» وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) ب: وفي.
(٢) ب: ولو.
(٣) أ: مكانة.

. . . .

(1) في أحكام القرآن: 1565 بأربع روايات.
(2) الذي في الأم: وقال عزّ وجلّ: ﴿وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي..﴾ الآية قال الشافعي: خالصة بهبة ولا مهر، فاعلم أنها للنبي ﷺ دون المؤمنين، اخم: 59/5 (ط: بإشراف محمد زهدي النجار ـ دار المعرفة، بيروت: 1973).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعة عَشَر:

قَوْلُهُ: ﴿ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وَقَدْ عَلِمَ كُلُّ سَامِعٍ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾ تَقْتَضِي اسْتِبْدَادَهُ بِذَلِكَ، وَانْفِرَادَهُ دُونَ سِوَاهُ، وَلَكِنَّهُ أَكَّدَ ذَلِكَ تِبْيَاناً أَنَّهُ مُخْتَصٌّ بِهِ(١) دُونَ غَيْرِهِ مِنَ المُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يُشْرِكُونَهُ فِي النِّكَاحِ وَشُرُوطِهِ، وَكَانَ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: دُونَ غَيْرِكَ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُ لِحرْمَةِ اشْتِرَاكِهِمْ مَعَهُ وُصِفَ بِوَصْفِ الْمَدْحِ الَّذِي هُوَ الْإِيمَانُ.

المَسْأَلَةُ الخَامِسَةَ عَشَر:

قَوْلُهُ: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ قَدْ بَيَّنَا عِلْمَ اللهِ ـ سُبْحَانَهُ ـ وَحَقِيقَتَهُ وَمُتَعَلَّقَهُ مِنْ مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ وَحَالٍ فِي مَوْضِعِهِ(1)، وَشَرَحْنَا وَجْهَ التَّعَلُّقِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْهُ(٢).

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ هَا هُنَا: أَنَّ اللهَ بَيَّنَ لِرَسُولِهِ حُكْمَهُ فِي النِّكَاحِ، وَقَرَّرَهُ(*) عَلَيْهِ، وَبَيَّنَ لِلْمُؤْمِنِينَ حُكْمَهُمْ فِي النِّكَاحِ وَقَرَّرَهُ(٣)(*) لَهُمْ، وَمَيَّزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الفَرِيقَيْنِ فِي حُكْمِهِ وَفَرْضِهِ وَشَرْطِهِ وَوَصْفِهِ وَعَدَدِهِ وَحَالِهِ.

﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ المَعْنَى: أَنَّا وَسَّعْنَا عَلَيْكَ فِي النِّكَاحِ لِاحْتِمَالِكَ(٤) الْمَشَقَّةَ فِيهِ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْقِيَامِ بِشُرُوطِهِ(٥)، وَوَفَائِكَ بِمَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْكَ فِيهِ، وَمَعَ هَذِهِ الْحَالِ لَوْ سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَا يُطِيقُ طَاقَتَهُ وَلَا يَكْتَفِي

---

(١) ب: بذلك.
(٢) منه: ساقطة من: ب.
(٣) ما بين النجمتين ساقط من: أ.
(٤) ب: لاحتماله.
(٥) أ: بشرطه.

....

(1) أحال في أحكام القرآن: 1565 إلى كتاب المشكلين، وكتب الأصول، وللتوسع في صفة العلم انظر للمؤلف: الأمد الأقصى: 64/أ، سراج المريدين: 44/أ.

بِالْوَفَاءِ بِشُرُوطِ النِّكَاحِ وَوَفَائِهِ[١]، لَمْ يَكُنْ عَدْلاً، وَلَا كَانَتْ تَسْوِيَةً، وَلَكَانَ حَرَجاً، وَاللهُ ـ تَعَالَىٰ ـ قَدْ رَفَعَ الْحَرَجَ عَنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ، وَالنَّبِيُّ مُحمَّدٌ ﷺ مِنْهُمْ، وَأَعْظَمُهُمْ[٢] حُرْمَةً وَمَنْزِلَةً، كَمَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَصر الْأُمَّةَ عَمَّا أَبَاحَ لِرَسُولِهِ فِي ذَٰلِكَ وَجَعَلَهُمْ دُونَ مَنْزِلَتِهِ فِيهِ، وَأَحط مِنْ مَرْتَبَتِهِ لِأَنَّهُمْ لَا يُطِيقُونَ طَاقَتَهُ كَمَا تَقَـدَّمَ، وَلَا يَكْتَفُونَ اكْتِفَاءَهُ، وَإِلَىٰ هَذَا الْمَعْنَى وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿ **ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا** ﴾ (النساء: 3).

وَلَمْ يجْعَلِ اللهُ مَرْتَبَةَ النِّكَاحِ سَوَاءً فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَكَيْفَ فِي حَقِّ الرَّسُولِ مَعَهُمْ؟ أَلَا تَرَىٰ[٣] كَيْفَ فَاضَلَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ فِي النِّكَاحِ، فَجَعَلَ مَرْتَبَةَ الْحُرِّ فَوْقَ مَرْتَبَةِ الْعَبْدِ عَلَىٰ تَفْضِيلٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ مِنْهُمْ قَدْ أَجْمَعَ عَلَىٰ أَنَّ[٤] الْحُرَّ أَوْسَعُ فِي بَابِ التَّحْلِيلِ، فَإِنَّهُ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بِالْحُرِّيَّةِ ثَلَاثاً، وَتُطَلَّقُ عَلَى الْعَبْدِ بِالْعُبُودِيَّةِ طَلْقَتَيْنِ، فَإِذَا تَفَاوَتَ فِي ذَلِكَ[٥] مَرْتَبَةُ الْأَمَةِ بَيْنَ الرِّقِّ وَالْحُرِّيَةِ، فَأَوْلَىٰ وَأَحْرَىٰ أَنْ تفْضُل فِي ذَٰلِكَ مَرْتَبَةُ النُّبُوَّةِ لَهُمْ، وَتَكُونَ أَوْفَىٰ مِنْ مَنْزِلَتِهِمْ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَة عَشرَ:

قَوْلُهُ: ﴿ **مَا فَرَضْنَا** ﴾ وَقَدْ قَدَّمْنَا بَيَانَ قَوْلِهِ: ﴿ **فَرَضْنَا** ﴾ فِي مَوَارِدِ اللُّغَةِ وَالشَّرِيعَةِ بِأَبْلَغِ بَيَانٍ، وَمِنْهَا أَنَّ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ **فَرَضْنَا** ﴾: أَوْجَبْنَا وَأَلْزَمْنَا، وَمِنْهُ قَدَّرْنَا، وَلَيْسَ يَتَّجِهُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَىٰ هَا هُنَا[٦]: ﴿ **قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا**

---

(١) أ: وفاء.
(٢) أ: وأعظم.
(٣) ب: ألا تراه.
(٤) أن: ساقطة من: أ.
(٥) في ذلك: ساقطة من: أ.
(٦) ها هنا: ساقطة من: ب.

عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ بِمَعْنَىٰ أَوْجَبْنَا وَأَلْزَمْنَا، لِأَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ وُجُوبٌ وَإِلْزَامٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ تَحْرِيمٌ وَحَظْرٌ، وَقَدْ جَرَىٰ ذَلِكَ، فَلَوْ قُلْنَا إِنَّ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ فَرَضْنَا ﴾ أَوْجَبْنَا وَأَلْزَمْنَا، لَرَجعَ ذَلِكَ إِلَىٰ بَعْضِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَاقْتَضَىٰ بَيَانَ بَعْضِ مَا وَقَعَ التَّكْلِيفُ بِهِ فِي الْمَعْنَىٰ، فَوَجَبَ أَنْ يَرْجِعَ التَّفْسِيرُ إِلَىٰ معنى يَنْظِمُ الْكُلَّ وَيَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ وَهُوَ قَوْلُهُ: (قَدَّرْنَا) فَإِنَّ الَّذِي كَتَبَ تَعَالَىٰ وَأَوْجَبَ وَأَلْزَمَ مُقَدَّرٌ، وَالَّذِي حَرَّمَ وَحَظَرَ وَمَنَعَ مُقَدَّرٌ، وَالتَّقْدِيرُ يَأْتِي عَلَىٰ ذَلِكَ كُلِّهِ[١]، فَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ أَيْ: قَدَّرْنَا من فَرْضٍ وَمَحْظُورٍ وَشَرْطٍ وَمَشْرُوطٍ.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَة عشر:

﴿ وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ ـ تَعَالَىٰ ـ: ﴿ غَفُورٌ ﴾ وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿ رَحِيمٌ ﴾، وَوَجْهُ الإِخْبَارِ عَنْهُ بِكَانَ فِي كِتَابِ «الأَمَدِ الأَقْصَىٰ»[1] وَ «الْمُشْكِلَيْنِ» فَلَا مَعْنَى لِتكْرَارِهِ.

وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْبَيَانِ هَا هُنَا وَجْهُ انْتِظَامِهِ مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ بَيَانِ هَذِهِ الأَحْكَامِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ التَّأْوِيلِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُؤَاخِذِ النَّاسَ بِذُنُوبِهِمْ، بَلْ غَفَرَ لَهُمْ وَرَحِمَهُمْ، وَشَرَّفَ رَسُولَهُ الْكَرِيمَ فَجَعَلَهُ فَوْقَهُمْ، وَلَمْ يُعْطِ الْخَلْقَ عَلَىٰ مِقْدَارِ مَا يَسْتَحِقُّونَ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُجْرِمُونَ، بلْ عَادَ عَلَيْهِمْ بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ الَّتِي هِيَ خَيْرٌ مِمَّا[٢] يَجْمَعُونَ، وَعَمَّهُمْ بِرِفْقِهِ وَلُطْفِهِ فَأَعْطَى الْكُلَّ، وَوَسَّعَ عَلَى الْجَمِيعِ، وَقَدَّمَ مَنَازِلَ الأَنْبِيَاءِ، وَتَلَتْهُمُ الْخَلِيقَةَ عَلَى مَقَادِيرِهِمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) كله: ساقطة من: ب.

(٢) أ: فما.

(1) حول تفسير قوله: ﴿ غَفُورٌ ﴾ انظر: الأمد الأقصى: 116/ب.
وحول تفسير قوله: ﴿ رَحِيمٌ ﴾ انظر: الأمد الأقصى: 75/أ، المتوسط في الاعتقاد: لوحة: 53.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: عِلْمُ التَّذْكِيرِ

وَهُوَ مُعْظَمُ القُرْآنِ، فَإِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَىٰ مَعْرِفَةِ الْوَعدِ وَالْوَعِيدِ، وَالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَالْقُرْبِ، وَالذُّنُوبِ وَمَا يَرْتَبِطُ بِهَا وَيَدْعُو إِلَيْهَا وَيَكُونُ عَنْهَا، وَذَلِكَ مَعْنَىٰ تَتَسَّعُ أَبْوَابُهُ، وَتَمْتَدُّ(١) أَطْنَابُهُ.

وَحُكْمُهُ: أَنْ يُؤْخَذَ كُلُّ بَابٍ مِنْهُ مُفْرداً، ثُمَّ يُضَافُ فِي البَيَانِ إِلَىٰ نَظِيرِهِ، وَلاَ يُمْكِنُ شَرْحُهُ إِلاَّ بِالْمُشَافَهَةِ أَوْ بَسْطِ الْبَيَانِ بِالْقَلَمِ(٢)، إِلاَّ أَنَّا نَذْكُرُ مِنْهَا هَا هُنَا أُنْمُوذَجاً فِي سُورَةِ ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾ فَإِنَّا قَدْ كُنَّا تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا وَعَلَىٰ مَعَانِيهَا فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ[1]، وَذَلِكَ النَّشْرُ يَنْتَظِمُ لَكُمْ مُجْمَلاً فِي ثَمَانَ(٣) عَشْرَةَ مَسْأَلَةً.

المَسْأَلَةُ الأُولَىٰ: قَوْلُهُ: ﴿ أَلْهَاكُم ﴾(٤):

اللَّهْوُ[2]: الاِشْتِغَالُ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيءِ بِالْقَصْدِ إِلَيْهِ، وَالاِشْتِغَالُ: هُوَ

---

(١) ب: تبتد، واستُدْرِكَ الخَطَأُ فِي الهَامِشِ.
(٢) ب: بالعلم.
(٣) أ: ثمانية.
(٤) أ: ألهاكم التكاثر.

....

(1) ذكر المؤلف رحمه الله في الأحكام: 1974 أنه عقد في شرح معاني هذه الآية مئة وثمانين مجلساً.
(2) انظر تعريف «اللهو» في معجم الراغب الأصفهاني: 475 - 476.

الاشْتِغَالُ الْمُطْلَقُ بتَرْكِ عَمَلٍ (١) بقَصْدٍ وَبِغَيْرِ قَصْدٍ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ ﷺ(1):

«اذْهَبُوا بهَذِهِ الْخَمِيصَةِ(2) إلَى أَبِي جَهْمٍ(3)، وَائْتُونِي بتُرْكِيَّةٍ(4) فَإنَّهَا أَهْتَنِي آنِفاً عَنْ صَلاَتِي» ومَا يَفْعَلُ ذَلكَ بقَصْدٍ إلَيْهِ، وَلَكِنَّهُ جَرىٰ كَذَلكَ فَأَطْلَقَ عَلَيْهِ اللَّفْظ الخَاصّ، كَقَوْلِهِ:

«لَا حَسَدَ إلَّا فِي اثْنَتَيْنِ»(5) وَإنَّمَا هُوَ الْغِبْطَةُ الاِسْمُ الخَاصُّ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ التَّكَاثُرُ ﴾:

وَهُوَ التَّفَاعُلُ مِنَ الْكَثْرَةِ، يَطْلُبُ كُلُّ وَاحِدٍ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِنْ صَاحِبِهِ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلَادِ وَالأَحْبَابِ(٢).

قَالَ أَهْلُ الإِشَارَةِ: اشْتَغَلُوا بِالأَمْوَالِ عَنِ الأَعْمَالِ، وَبِالأَوْلَادِ عَنْ أَهْلِ(٣) الْوِدَادِ، وَبِالأَحْبَابِ(٤) عَنْ دَارِ الثَّوَابِ، وَإنَّ الْقَلْبَ إذَا كَانَ فَارِغاً امْتَلأَ مِنَ اللهِ

---

(١) ب: عمل بترك.
(٢) أ: الأحساب.
(٣) أهل: ساقطة من: أ.
(٤) أ: وبالأحساب.

(1) تمام الحديث كما جاء في مسلم رقم: 556 كتاب المساجد ومواضع الصلاة عن عُرْوَةَ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَمِيصَةٍ ذَاتِ أَعْلَامٍ، فَنَظَرَ إِلَى عَلَمِهَا، فَلَمَّا قَضَىٰ صَلَاتَهُ قَالَ: . . . الحديث. انظر البخاري في الصلاة: 98/1.
(2) الخميصة: مُلَاءَة من صوف، الزمخشري: الفائق: 176/2، 125/3، ابن الأثير: النهاية: 80/2.
(3) هو الصحابي ابن حذيفة القرشي العدوي، قيل اسمه: عبيد، وهو من مسلمة الفتح، انظر في ترجمته ابن سعد: الطبقات: 451/5، ابن عبد البر: الاستيعاب: 1623/4، ابن الأثير: أُسْد الغابة: 57/6.
(4) الذي ورد في كتب الحديث «خميصة أَنْبجَانِيَّة».
(5) جزء من حديث رواه البخاري في العلم: 26/1، ومسلم في صلاة المسافرين: رقم 816، والإمام أحمد في مسنده: 237/5، 78/6، 79 (ط: المعارف).

بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِذَا اشْتَغَلَ كُلُّهُ، خَرَجَ عَنْهُ حُبُّ اللهِ كُلُّهُ، وَإِذَا[1] اشْتَغَلَ مِنْهُ جُزْءٌ فَبِذَلِكَ الْقَدْرِ يَذْهَبُ مِنْ حُبِّ اللهِ.

وَقَدْ كَانَتْ مَرْيَمُ إِذَا سَلَّمَتْ مِنْ صَلاَتِهَا وَجَدَتْ فِطْرَهَا، فَلَمَّا وَلَدَتْ عِيسَىٰ وَأَخَذَ جُزْءاً مِنْ قَلْبِهَا قِيلَ لَهَا: ﴿ **وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ** ﴾ (مريم: 24).

وَيَتَّسِعُ الْكَلاَمُ هَا هُنَا فِي التَّكَاثُرِ بِذِكْرِ الآيَاتِ وَالأَخْبَارِ وَالآثَارِ[2] فِي ذِكْرِ الأَمْوَالِ وَالأَوْلاَدِ وَالأَحْبَابِ[3].

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

عَدَلَ عَنْ قَوْلِهِ: «شَغَلَكُمْ» إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿ **أَلْهَاكُمُ** ﴾ لِأَنَّهُ أَخَصُّ بِهِ وَأَكْثَرُ ذَمّاً لَهُمْ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ:

إِنْ قِيلَ: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ أَلْهَاكُمْ؟.

قُلْنَا: عَمَّا قَالَ أَهْلُ الإِشَارَةِ.

المَسْأَلَةُ الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: ﴿ حَتَّى زُرْتُمُ المَقَابِرَ ﴾:

يُقَالُ: زَارَ الرَّجُلَ إِذَا انْضَافَ إِلَيْهِ وَنَزَلَ بِهِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلضُّيُوفِ[4]: زَوْرٌ.

وَمِنْ غَرِيبِ الْفَصَاحَةِ أَنَّ الزِّيَارَةَ تَكُونُ بِالْقَصْدِ، وَاسْتَعْمَلَهَا هَا هُنَا مَعَ عَدَمِ الْقَصْدِ، وَذَلِكَ لِمَا عُلِمَ مِنْ وُجُوبِ حُلُولِهَا، وَأَنَّ الْمَصِيرَ الآخِرَ[5] إِلَيْهَا، وَأَنَّ فَائِدَةَ مَا فِي الدُّنْيَا مِنْ أَمْرٍ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَهَا.

---

(١) ب: وإن.

(٢) ب: والآثار والأخبار.

(٣) أ: والأحساب.

(٤) أ: للضيف.

(٥) ب: الأخرى.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: ﴿ المَقَابِرَ ﴾:

وَهِيَ الدَّارُ الآخِرَةُ، وَالدُّنْيَا هِيَ الدَّارُ الأُولَىٰ، وَهِيَ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ أَوْ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ[1]، وَتُسْرَدُ الأَحَادِيثُ فِي هَذَا كُلِّهِ(١).

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: فِي عَذَابِ القَبْرِ:

فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (التكاثر: ٣): مَعْنَاهُ: إِذَا زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ، وَذَلِكَ تَهْدِيدٌ عَظِيمٌ بِمَا يُدْرِكُ إِذَا حَلَّ فِيهِ، وَتَذْكُرُ عَذَابَ القَبْرِ كُلَّهُ، وَأَنْوَاعَ الْهَوْلِ فِيهِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا تَهْدِيدٌ.

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: ﴿ كَلَّا ﴾:

وَقَد اخْتَلَفَ فِيهَا النُّحَاةُ وَالْمُفَسِّرُونَ، وَتَذْكُرُ أَقْوَالَهُمْ[2]، والصَّحِيحُ أَنَّهُ نَفْيٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: كَلْ لَا، المَعْنَىٰ: لَيْسَ كَمَا زَعَمْتُمْ أَوْ أَرَدْتُمْ، حَيْثُمَا وَقَعَ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ، فَجُعِلَت الكَلِمَتَانِ(٢) كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَنُصِبَتِ الكَافُ لِتَدُلَّ الإِضَافَةُ عَلَى التَّغْيِيرِ.

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ:

قَوْلُهُ: ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿ سَيَعْلَمُون غَداً ﴾

---

(١) أ: فيها كله.

(٢) أ: الكلمتين.

(1) يشير إلى الحديث الشريف الذي جاء فيه «.. إِنَّمَا القَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ» أخرجه الترمذي من حديث طويل في صفة القيامة: رقم 2462 وقال عنه: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، كما أخرجه البيهقي في إثبات عذاب القبر رقم: 50، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد: 46/3، وقال رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن أيوب بن سويد وهو ضعيف.

(2) انظر باب «معنى كلا وتفسير وجوهها وأصلها وموضعها من الإعراب» من كتاب «شرح كلا وبلى ونعم» لأبي طالب القيسي: 22 - 70 (ط: أحمد فرحات 1978) وانظر الدراسة النقدية القيمة عن «كلا» التي قدم بها الدكتور حسين نصار للكتاب السابق الذي نشره في مجلة كلية الشريعة ببغداد: 1967.

(القمر: 26) بِالسِّينِ وَهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَاحِدٌ، وَعِنْدَ أَهْلِ الإِشَارَةِ أَنَّهُمَا بِمَعْنَيَيْنِ[١]، وَكَأَنَّ سَوْفَ أَمَدٌ فِي الْمَهْلِ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ **فَطَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ** ﴾ (الحديد: ١٥).

وَتُورِدُ مَا يُنَاظِرُهُ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ.

المسألة العاشرة: قَوْلُهُ: ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾:

كَأَنَّهُمْ كَانُوا فِي جَهَالَةٍ وَغَمْرَةٍ مِنَ الْبَطَالَةِ، فَانْتَقَلُوا إِلَى اليَقَظَةِ[٢]، «وَالنَّاسُ نِيَامٌ فَإِذَا مَاتُوا انْتَبَهُوا»[1]، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿ **فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ** ﴾ (المؤمنون: 55).

وَتَذْكُرُ الاسْتِغْرَاقَ فِي الشَّهَوَاتِ، وَتَسْتَوْفِي آيَاتِهِ وَآثَارَهُ، وَتَذْكُرُ تَلْبِيسَ إِبْلِيسَ طتَزْيِينَهُ - إِن قَدَرَ - أَوْ تَسْوِيفَهُ[٣]، وَذَلِكَ مَعْنًى دَقِيقٌ طَوِيلٌ.

وَقَدْ قَالَ لِي شَيْخُنَا الطُّوسِيُّ[٤]: إِنْ أُمْهِلْتُ فَسَأُفْرِدُ كِتَاباً «لِتَلْبِيسِ إِبْلِيسَ»[2].

المَسْأَلَةُ الحَادِيَةَ عَشَرَ: فِي التَّكْرَارِ[3]:

قَدْ قَدَّمْنَا القَوْلَ فِيهِ فِيمَا سَبَقَ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعِهِ وَأَشْبَعْنَاهُ، فَلْيُنْقَلْ

---

(١) ب: معنيين.

(٢) أ: فانتقلوا إلى العلم وفي يوم فانتبهوا إلى اليقظة.

(٣) أ: وتسويفه.

(٤) أ: الصوفي.

(1) سبق تخريج هذا الأثر صفحة: تعليق رقم.

(2) لا أعلم كتاباً للإمام الغزالي طبع بهذا العنوان، وقد ذكره السبكي في طبقات الشافعية: 116/4 (ط: الحسينية)، وطاش كبرى زادة في مفتاح السعادة: 208/2، أما حاجّي خليفة فقد ذكرهُ في كشف الظنون: 254/2 بعنوان «تدليس إبليس».

(3) انظر كتاب «أسرار التكرار في القرآن» للكرماني: 224 ففيه فوائد جليلة، والسيوطي في معترك =

مِنْ هُنَالِكَ[١]، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا فِيهِ مَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ عَنْ أَبِي الْمُظَفَّرِ عَن الأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ[1] أَنَّهُ قَالَ: كَرَّرَ اللهُ قِصَصَ الأَنْبِيَاءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ، ثُمَّ سَاقَ قِصَّةَ يُوسُفَ مَسَاقاً وَاحِداً إِشَارَةً إِلَى أَنَّ اللهَ قَدْ عَجَّزَ بِهِ العَرَبَ، وَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ: قَدْ سُقْتُ[٢] قِصَّةَ يُوسُفَ مَسَاقاً وَاحِداً، وَكَرَّرْتُ قِصَصَ الأَنْبِيَاءِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي مَقْدِرَةً عَلَى الفَصَاحَةِ، وَدُرْبَةً فِي البَلاَغَةِ[٣]، فَافْعَلُوا فِي قِصَّةِ يُوسُفَ مَا فَعَلْتُ[٤] فِي سَائِرِ قِصَصِ الأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ أَعْظَمُ قَدْ أَوْرَدْنَاهُ فِي «الْمُعْجِزَاتِ».

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ عَشَرَ: قَوْلُهُ: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ (التكاثر: 5):

قَدْ قَدَّمْنَا[2] أَنَّ الاخْتِيَارَ فِي «كَلَّا» أَنْ يَكُونَ نَفْياً، فَكَيْفَ جَاءَ النَّفْيُ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾؟.

قُلْنَا: عَادَ النَّفْيُ إِلَى الأَوَّلِ تَأْكِيداً لَهُ أَيْضاً، دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ وَهِيَ:

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةَ عَشَرَ: قَوْلُهُ[3]: ﴿عِلْمَ الْيَقِينِ﴾:

القَوْلُ فِي الْعِلْمِ مَعْلُومٌ[4]، وَأَقْسَامُهُ وَمُتَعَلِّقَاتُهُ مَعْرُوفَةٌ.

---

(١) أ: هناك.

(٢) أ: سمعت.

(٣) الكلمات السابقة مطموسة في أصل ب.

(٤) ب: مطموسة.

. . . .

= الأقران: 341/1، والزركشي في البرهان: 11/3.

(1) هو الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وقد سبقت ترجمته صفحة: 125 التعليق رقم: 2.

(2) صفحة: 333.

(3) وهي المسألة الرابعة عشر.

(4) قال ابن العربي في سراج المريدين: 44/أ «. . . قد أرادت الملحدة أن تجعل العلم معنى مجهولاً أو خفياً، فسألت عنه سؤال الباحث عن حقيقته ليغمض، حتى إذا شككوا الخلق في العلم لم يبق =

وَأَمَّا اليَقِينُ:

فَقِيلَ هُوَ المُشَاهَدَةُ.

وَقِيلَ: الْعِلْمُ الَّذِي لَا يُدْرِكُهُ رَيْبٌ وَإِنْ كَانَ نَظَرِيّاً.

وَقَالَ أَهْلُ الإِشَارَةِ: اليَقِينُ هُوَ الْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَنِ الْعَمَلِ[1] وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ(١) انْتِفَاءَ الرَّيْبِ فَأَسَاؤُوا الْعِبَارَةَ وَالطَّرِيقَ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ[2]:

«أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ اليَقِينُ[3] وَاللهِ مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِهِ، فَكَشَفَ ﷺ عَنْ مَعْنَى اليَقِينِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ اللهَ فَسَّرَهُ فَقَالَ: ﴿ عِلْمَ الْيَقِينِ، لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾ (التكاثر: 6). وَإِذَا مَاتَ ابْنُ آدمَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ[4]، فَهُوَ مِنْ يَقِينِهِ، وَهِيَ **المَسْأَلَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ**.

---

(١) ب: في.

. . . .

= لهم بعده ما يتعلقون به، ولا ينظرون فيه، وساوتهم على ذلك القدريّة لموافقتهم لهم في قصد إضلال الخلق والتلبيس على العباد، فلا تلتفتوا إلى مقالتهم، ويكفيكم في بيان العلم علمكم بأنفسكم، ويكفيكم في شرفه أمران: أحدهما أنه صفة الرب التي ينشأ عنها كل فعل، والثاني: أنه مقدمة لكل معنى دنيوي وأخروي، ومن خلا عنه هلك في أمور دنياه ففاتته وتشعبت عليه، وهلك في آخرته فكفر ولم يعلم، وعصى ولم يشعر. . .».

(1) انظر في تعريف «اليقين» الكفوي: الكليات: 89/12، 116/5 - 118، الجرجاني: التعريفات: 136، التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون: 1547 - 1548 (ط: خياط).

(2) هو الصحابي الجليل عثمان بن حبيب بني مظعون الجمحي، أبو السائب، من سادة المهاجرين ومن أولياء الله المتقين، توفي في حياة النبي ﷺ، وهو أول من دفن في البقيع، انظر عنه: ابن سعد: الطبقات: 286/1/3، البخاري: التاريخ الصغير: 20/1، ابن عبد البر: الاستيعاب: 60/8، ابن حجر: الإصابة: 395/6.

(3) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في الجنائز: 71/2.

(4) يشير المؤلف ـ رحمه الله ـ إلى ما أخرجه البخاري في الجنائز: 103/2 «عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ، قال: إنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بالغَداةِ وَالعَشِيِّ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ =

ثُمَّ قَالَ: ﴿لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ اليَقِينِ﴾ (التكاثر: 7) وَهِيَ المَسْأَلَةُ السَادِسَةَ عَشَرَ: يُرِيدُ عِنْدَ[١] الوُرُودِ، وَتُفَسِّرُهُ، وَتُورِدُهُ، وَفِي القَوْلِ فِيهِ إِطْنَابٌ[1]، وَلَهُ أَطْنَابٌ[2].

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةَ عَشَرَ: قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ (التكاثر: 8).

وَهُوَ ظَرْفٌ، قَالَ بَعْضُهُمْ: لِعَيْنِ اليَقِينِ.

وَقَالَ غَيْرُهُمْ: لَهُ وَلِلْيَقِينِ الأَوَّلِ، وَالسُّؤَالُ يَوْمَئِذٍ إِنَّمَا يَكُونُ لِعَيْنِ اليَقِينِ، فَأَمَّا اليَقِينُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلاَّ السُّؤَالُ عَنِ الإِيمَانِ هَا هُنَا خَاصَّةً[٢]، وَتُورِدُ هَا هُنَا الأَسْئِلَةَ كُلَّهَا وَتَفَاصِيلَهَا وَمَحَالَّهَا.

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةَ عَشَرَ: عَنِ النَّعِيمِ[3]:

قِيلَ: هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ، قَالَهُ أَهْلُ الإِشَارَةِ[4].

وَقِيلَ: هُوَ تَخْفِيفُ التَّكْلِيفِ بِالشَّرَائِعِ[5].

---

(١) أ: من.

(٢) ب: اليمين خالصة.

. . . .

= الجَنَّةِ فَمِنْ الجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ إِلَىٰ القِيَامَةِ».

(1) الإِطْنَابُ: البلاغة في المنطق والوصف.

(2) الأَطْنَابُ: جمع طُنُب، وهو الحبل الطويل الذي يشد به البيت والسرادق. والمراد القول به ضوابط وحدود.

(3) قال المؤلف في السراج: 17/ب «النعيم هو عبارة في اللغة عن الزيادة، وعليه بيان (ن ع م) كيف ما تردد».

(4) ورد هذا القول في لطائف الإشارات 763/3.

(5) ن، م، ونسبه إلى الحسن بن علي وكذلك الماوردي في النكت: 509/4.

وَقِيلَ: الرُّخَصُ[1].

وَقِيلَ: هُوَ الْمَاءُ الْبَارِدُ فِي الصَّيْفِ، وَالحَّارُ فِي الشِّتَاءِ[1].

وَقِيلَ: الصِّحَّةُ مِنَ البَدَنِ[2].

وَقِيلَ: الفَرَاغُ[2].

وَقِيلَ: سَعَةُ الرِّزْقِ[2].

وَقِيلَ: القَنَاعَةُ[3].

وَقِيلَ: الرِّضَاءُ بِالْقَضَاءِ[3].

وَحَقِيقَتُـهُ:

كُلُّ مُوَافِقٍ لِلنَّفْسِ وَالبَدَنِ دِيناً أَوْ دُنْيا، وَإِذَا بُسِطَ هَذَا اتَّسَعَ مِقْدَارُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ طُرُقٌ طَوِيلَةٌ، وَبِحَارٌ مُتَّسِعَةٌ، فَكَيْفَ السَّبِيلُ إِلَىٰ سُلُوكِهَا وَرُكُوبِهَا؟ وَأَنَّىٰ(١) بِالتَّبْلِيغِ نَحْوَهَا حَتَّى نَبْلُغَ إِلَيْهَا؟ وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ وَجْهُ القَصْدِ إِلَىٰ هَذَا القَانُونِ؟.

---

(١) ب: والتي.

. . . .

(1) لطائف الإشارات: 763/6.

(2) انظر في هذه الأقوال: الماوردي: النكت والعيون: 508/4، القرطبي: الجامع 168/20 - 178، الرازي: مفاتيح الغيب: 75/32 - 83، السيوطي: الدر المنثور: 386/6 - 391.

(3) انظر في هذين القولين لطائف الإشارات: 763/3.

وزاد ابن العربي في الأحكام الصغرى لوحة: 510 ما يلي:

«. . . وقيل النعيم: الأَمْنُ والصحة، وقيل السلامة في الحواسّ، وقيل لذة المأكل والمشرب. . .».

قلت: وقد رجّح ابن العربي القول المختار وذلك في أحكام القرآن: 1974 - 1975 حيث قال: وأعظمها موافقة ما قال مالك في رواية كادح بن رحمة أنه صحة البدن وطيب النفس.

ذِكْرُ وَجْهِ التَّبْلِيغِ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الْمُسْتَوْلِيَةِ عَلَىٰ عُلُومِ التَّنْزِيلِ بِالتَّجْمِيلِ وَطَرِيقِ التَّوَصُّلِ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ(١)

اعْلَمُوا ـ نَوَّرَ اللهُ بَصَائِرَكُمْ ـ أَنَّا قَدْ أَوْضَحْنَا أَنَّ السَّبِيلَ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ الْعُلُومِ هُوَ التَّعْلِيمُ، فَإِنْ الْتَزَمْتَهُ بِشُرُوطِهِ، وَتَمَادَيْتَ عَلَيْهِ، وَصَلْتَ إِلَيْهِ. وَشُرُوطُ ذَلِكَ وَوَظَائِفُهُ تُنِيفُ عَلَى الْمِئَتَيْنِ، لَكِنَّ الْأُمَّهَاتِ الَّتِي تَرْجِعُ إِلَيْهَا الْبَنَاتُ سَبْعَةُ شُرُوطٍ[1]:

الشَّرْطُ(٢) الْأَوَّلُ[2]:

إِخْلَاصُ النِّيَّةِ، فَهُوَ أَصْلُ الْأُصُولِ، وَشَرْطُ الشُّرُوطِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي:

التَّوَاضُعُ لِلْعِلْمِ، فَحَيْثُ عَلِمَ الْعِلْمَ قَصَدَهُ، وَمِمَّنْ سَمِعَهُ أَخَذَهُ، «فَالحِكْمَةُ(٣) ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ»[3] وَلَا تَسْتَصْغِرْ كَلِمَةً، فَإِنَّهُ إِنْ تَكَبَّرَ عَلَى العِلْمِ ذَهَبَ عَنْهُ، فَإِنَّ:

---

(١) العنوان مطموس في: ب.

(٢) الشرط: ساقطة من: أ.

(٣) أ: الحكمة.

. . . .

(1) تأثر ابن العربي تأثراً بالغاً بالإمام الغزالي في إحيائه: 49/1 وميزانه: 341، وجلّ هذه الشروط هي من وضع الغزالي.

(2) انظر الغزالي: ميزان العمل: 341 - 342، وإحياء علوم الدين: 51/1 - 52.

(3) روي هذا الأثر بألفاظ مختلفة فهو عند الترمذي في العلم رقم: 2688، وقال عنه: هذا حديث غريب =

الْعِلْمُ حَـرْبٌ لِلْفَتَى الْمُتَعَـالِي   كَالسَّيْلِ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي[1]

الشَّرْطُ الثَّالِثُ:

التَّوَاضُعُ لِلْمُعَلِّمِ، حَتَّى لَوْ تَحَقَّقَ خَطَؤُهُ فَلْيُعَظِّمْهُ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فَضْلُ التَّقَدُّمِ وَالتَّجْرِبَةِ، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ حَدِيثِ مُوسَىٰ وَالخَضِرِ[2].

وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَعْتَقِدَ لَهُ حَقَّ أَبِيهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الوَالِدِ أُعَلِّمُكُمْ»[3]، وَالمُعَلِّمُ خَيْرٌ مِنَ الأَبِ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ:

أَلَّا يُخَالِفَ مُعَلِّمَهُ فِيمَا يُشِيرُ بِهِ عَلَيْهِ إِنْ ظَهَرَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ.

فَاوَضْتُ يَوْماً الطُّوسِيَّ فِي ذِكْرِ تَآلِيفِهِ، فَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضِهَا، ثُمَّ نَظَرْتُ فِي كِتَابِ «المِعْيَارِ»[4] فَأَعْجَبَنِي(١) فَاسْتَحْسَنْتُهُ، وَجِئْتُ إِلَيْهِ وَعَلَىٰ كُمِّي كُرَّاسَةٌ مِنْهُ،

---

(١) ب: ثم نظرت فيه فأعجبني.

. . . .

= لا نعرفه إلا من هذا الوجه، أما الشيخ عبد القادر الأرناؤوط فقد ضعفه في جامع الأصول: 9/8، وهو عند ابن ماجه في الزهد رقم: 4221 وعلق عليه الشيخ د. محمد مصطفى الأعظمي فقال: إسناده ضعيف، انظر: السخاوي: المقاصد الحسنة: 191، الزرقاني مختصر المقاصد: 99، العجلوني كشف الخفا: 363/1، الشوكاني: الأسرار المرفوعة: 284.

(1) هذا البيت أورده الغزالي ولم ينسبه في ميزان العمل: 344، والإحياء: 50/1.

(2) انظر قصة موسى والخضر عليهما السلام في البخاري كتاب العلم: 26/1، ومسلم في الفضائل رقم: 2380، والترمذي في التفسير رقم: 3148، وابن جرير الطبري في تفسيره: 15/2278 - 279، والبغوي في تفسيره: 139/4 (بهامش الخازن) والبيهقي في الأسماء والصفات: 116 - 117.

(3) أخرجه بهذا اللفظ من حديث طويل ابن ماجه في أبواب الطهارة رقم: 317 (ط: الأعظمي) وانظر مسند أحمد 250/2، وأبا داود في الطهارة: 2/1 (ط: أحمد سعد علي).

(4) طبع هذا الكتاب بتحقيق شيخنا فضيلة الأستاذ الدكتور سليمان دنيا ـ رحمه الله ـ (سلسلة ذخائر العرب رقم: 32 دار المعارف ـ مصر) قال عنه ابن العربي في العواصم: 106 «وأخذ في معيار العلم عليهم (أي على الفلاسفة) طريق المنطق فرتّبه بالأمثلة الفقهية والكلامية، حتى محى فيه رسم الفلاسفة، ولم يترك لهم مثالاً ولا ممثلاً، وأخرجه خالصاً عن دسائسهم، بيد أنه أدخل فيه أغراضاً صوفية، فيها غلو وإفراط».

فَقَالَ لِي: مَا مَعَكَ؟ فَاسْتَحْيَيْتُ(١) وَدَفَعْتُهُ إِلَيْهِ فَقَرَأَهُ مَلِيّاً، وَأَنَا أُسَارِقُهُ النَّظَرَ وَأَرْفَضُ عَرَقاً، ثُيم رَفَع رَأْسَهُ(٢) إِلَيَّ وَقَالَ لِي: كِتَابٌ حَسَنٌ، وَلَكِنْ لاَ تَغْتَرَّ بِمُخَالَفَتِنَا فِيهِ.

الشَّرْطُ الخَامِسُ:

أَنْ(٣) لَا يَخُوضَ فِي الْعُلُومِ دُفْعَةً، بَلْ يُقْبِلُ عَلَى الأَهَمِّ، فَإِذَا أَكْمَلَهُ انْتَقَلَ إِلَىٰ غَيْرِهِ، قَالَ اللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ: ﴿**الَّذِينَ آتَيْنَاهُم الكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ**﴾ (البقرة: ١٢٠).

قِيلَ فِيهِ: لَا يَنْتَقِلُونَ عَنْ فَنٍّ حَتَّى يُحْكِمُوهُ عِلْماً وَعَمَلاً[1]. كَمَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَر[2] أَنَّهُ أَقَامَ عَلَىٰ سُورَةِ البَقَرَةِ ثَمَانِيَ(٤) سِنِينَ حَتَّى أَحْكَمَهَا[3].

وَقِيلَ: يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ بِحُضُورِ قَلْبٍ.

الشَّرْطُ السَّادِسُ:

أَنْ يَتَذَكَّرَ مَا حَفِظَ وَعَلِمَ(٥)، وَلاَ يَنْبِذُهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ.

الشَّرْطُ السَّابِعُ:

أَنْ يَعْمَلَ بِمَا عَلِمَ فَذَلِكَ أَثْبَتُ لَهُ حِفْظاً وَنَجَاةً.

---

(١) ب: واستحييت.
(٢) رأسه ساقطة من: أ.
(٣) أن: ساقطة من: ب.
(٤) أ: ثمان.
(٥) أ: ويعلم.

(1) هذا التفسير هو للإمام الغزالي، الميزان: 349.
(2) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، ولد سنة ثلاث من البعث النبوي، وأسلم مع أبيه، له فضائل جمة، أفتى الناس ستين سنة، وغزى إفريقية مرتين، توفي سنة: 73. انظر: ابن سعد: الطبقات: 143/3، ابن عبد البر: الاستيعاب: 341/2، ابن حجر: الإصابة: 347/2.
(3) أخرجه مالك في الموطأ، باب ما جاء في القرآن: 205/1.

فَهَذِهِ أُمَّهَاتُهَا(1)، وَهِيَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى الدُّؤُوبِ عَلَيْهَا دُونَ فُتُورٍ، فَإِنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ مُنَّةً واتِّسَاعَ بَاعٍ، وَقَبُولاً لِلْبُلُوغِ إِلَى النِّهَايَةِ، فَلْيَأْخُذْ فِي مَعْرِفَةِ(١) البَارِي مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَىٰ، فَإِنَّهَا تُحِيطُهُ(٢) بِالكُلِّ، وَبِهَا يَعْرِفُ الْعَالَمَ، فَلِكُلِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ جُزْءٌ(٣) مَقْسُومٌ مِنْهُ، وَقَدْ قَيَّدْنَاهُ فِي «الأَمَدِ الأَقْصَىٰ» وَهُوَ الْغَايَةُ، وَبِهِ يَعْرِفُ التَّرَقِّيَ مِنْ دَرَجَةٍ إِلَىٰ دَرَجَةٍ.

وَحَذَارِ مِنْ أَنْ يَطْمَعَ عَبْدٌ فِي اسْتِقْلَالِهِ بِنَفْسِهِ فِي العُلُومِ، حَتَّى يَحْتَكَّ بَيْنَ يَدَي المُعَلِّمِ، فَمَا ضَلَّ مَنْ ضَلَّ إِلاَّ مِنَ الصُّحُفِ، بَلْ إِذَا وَصَلَ إِلَىٰ دَرَجَةِ النَّظَرِ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَبِدَّ بِنَفْسِهِ(٤)، بَلْ هُوَ فَرْضُهُ، وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَىٰ شَرْحِ الصُّدُورِ، فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلتَّعْلِيمِ وَهُمَا صَدْرَانِ:

---

(١) ب: علوم.
(٢) أ: محيطة.
(٣) ب: من.
(٤) ب: لنفسه.

. . . .

(1) كثيراً ما يتطرق المؤلف ـ رحمه الله ـ لموضوع «العالم والمتعلم» في مختلف كتبه، ومما قاله في «قانون القاهرة»: 95/ب ما يلي: «. . . للعالم على المتعلم عشرة خصال، منها أربعة هي أمهاتها: أحدها أن يصغي إلى قوله ولا يقف في وجهه، ويأخذ ما يتيسر له منه، ولا يكلّفه إلاّ ما أعطاه. الثانية: أن لا ينظر في المشكلات، وأن ينظر في المبينات، فإذا أحكمها وتخلصت له، نظر بعد ذلك في المشكلات فيكون أرجى لفهمها. الثالثة: أن لا يسأله سؤال معنف كما فعلت اليهود حين سألت النبي ﷺ بجفاء وعنف. الرابعة: أن يسلم له، وأن يُطَهِّر نفسه ويزكيها من المعاصي والذنوب فلا شيء أنفع في التعليم من التقوى.

وللمتعلم على العالم عشر حقوق منها: أن يرفق به ويعلمه برأفة ورحمة ولذلك قال عليه السلام: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الوَالِدِ أُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ **كُونُوا رَبَّانِيِّينَ** ﴾ (آل عمران: 78) والعَالِمُ الربّاني هو الذي يربي المتعلم بصغار العلم في المسائل قبل كبارها، فهو مأخوذ من التربية، وإليه الإشارة لبعض العلماء وقد سئل فقيل له: من أحبّ إليك أبوك أم معلمك؟ فقال معلّمي لأنه سبب حياتي الباقية، وأبي سبب حياتي الفانية. . .» قلت: وللتوسع في هذا الموضوع، انظر: السراج: 191/أ ـ ب.

ذِكْرُ شَرْحِ الصُّدُورِ(٢)

صَدْرُ نَبِيٍّ وَصَدْرُ صِدِّيقٍ.

فَأَمَّا النَّبِيُّ فَشَرْحُ صَدْرِهِ بِأَنْ يُرْفَعَ(٢) عَنْهُ الجَهْلُ بِالْعِلْمِ، وَالغَفْلَةُ بِالذِّكْرِ، وَالمَعْصِيَةُ بِالطَّاعَةِ، وَالوَسْوَاسُ بِالْعِصْمَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَكَيْفَ هَذَا وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ **وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ** . . . ﴾ الآية (فصلت: 35)؟.

قُلْنَا: ذَلِكَ فِي التَّعْرِيضِ لَا فِي التَّمْرِيضِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنَّهُ لَيُغَان عَلَىٰ قَلْبِي . . .» الحَدِيثُ[1]؟.

قُلْنَا: لَيْسَتْ غَفْلَتُهُ عَنْ طَاعَةٍ بِمُبَاحٍ، إِنَّمَا كَانَ فِي ذِكْرٍ دَائِمٍ، وَعِلْمٍ قَائِمٍ، فَإِذَا عَافَسَ الأَهْلَ ثُمَّ فَزِعَ، رَأَىٰ أَنَّهُ فِي نُقْصَانٍ، حَيْثُ أَقْبَلَ عَلَىٰ غَيْرِهِ(٣)، وَلَكِنْ ضَرُورَةُ البَشَرِيَّةِ، فَيَعُودُ إِلَى الاسْتِغْفَارِ حَتَّى يَكُونَ عَمَلُهُ(٣) البَشَرِيُّ فِي حُكْمِ العَمَلِ التَّكْلِيفِي.

وَأَمَّا الصِّدِّيقُ فَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الكَمَالِ، وَمَعْنَاهُ: الَّذِي صَدَّقَ عِلْمَهُ بِعَمَلِهِ[2](٤)، وَأَعْظَمُ ذَلِكَ فِي أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق(٥) - رَضِيَ اللهُ . . . .

---

(١) أ: الصدر.

(٢) ب: يترفع.

(٣) ب: ما غيره.

(٤) أ: علمه.

(٥) الصديق: ساقطة من: أ.

(1) تقدم تخريج هذا الحديث صفحة 565 تعليق رقم: (1).

(2) قال الشريف الجرجاني في التعريفات: 70 «الصديق هو الذي لم يدع شيئاً مما أظهره باللسان إلا حققه بقلبه وعمله».

عَنْهُ[1] ـ، أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ[١] قَوْلِهِ جَوابَ مَنْ أَخْبَرَهُ[٢] بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُرِىٰ بِهِ إِلَىٰ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي لَيْلَةٍ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ قَالَهَا صَدَقَ، وَأَنَا أُصَدِّقُهُ فِيمَا هُوَ أَعْظَمُ»[2].

وَانْظُرْ إِلَىٰ إِقْبَالِهِ إِلَيْهِ بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَقَوْلُهُ: «أَبْقَيْتُ لِنَفْسِي اللهَ وَرَسُولَهُ»[3].

وَلَمَّا احْتَاجَ إِلَىٰ عِلْمِهِ وَيَقِينِهِ وَجَدَهُ، ووجَدَ الْمُسْلِمُونَ بَرَكَتَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَذْعَنَّا لَكَ فَزِدْ بَيَاناً.

قُلْنَا: «حَدِّثْ حَدِيثَيْنِ[٣] امْرأَةً، فَإِنْ أَبَتْ فَأَرْبِعْ» أَوْ «فَأَرْبَعَة»[4] عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ فِي هَذَا الْمَثَلِ، عَدُّوهَا أَرْبَعَةً عَلَىٰ تَأْوِيلِ الْعَامَّةِ فِي الْمَثَلِ.

اعْلَمُوا ـ بَصَّرَكُمُ اللهُ الْلخَفِيَّ وَثَبَّتَ لَكُم الْجَلِيَّ ـ أَنَّ[٤] مَسَاقَ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْقَانُون هُوَ طَرِيقُ التَّعْلِيمِ، وَقَدْ أَخَذْتُ عَلَيْكُمْ فِي شَرْطِهِ[٥] أَلَّا تَذْهَلُوا عَمَّا

---

(١) إلى: ساقطة من: أ.

(٢) جواب من أخبره ساقطة من: أ.

(٣) حديثين: ساقطة من: أ.

(٤) أن: ساقط من: أ.

(٥) أ: شرطي.

(1) انظر سبب تسميته بالصديق في الرياض النضرة في مناقب العشرة للطبري: 48/1 - 50.

(2) نحوه في مستدرك الحاكم: 62/3 كتاب معرفة الصحابة، من حديث عائشة، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(3) هذا جزء من حديث أخرجه الترمذي في المناقب رقم: 3676 بلفظ «عن عمر بن الخطاب قال: أَمَرَنا رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَصَدَّقَ، وَوَافَقَ مِنِّي مَالاً، فَقُلْتُ: اليوم أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ ـ إِنْ سَبَقْتُهُ ـ قَالَ: فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلم: مَا أَبْقَيْتَ لأَهْلِكَ؟ قُلْتُ: مِثْلَهُ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا أَبْقَيْتَ لأَهْلِكَ؟ قَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللهَ وَرَسُولَهُ، قُلْتُ: لَا أُسْبِقُهُ إِلَى شَيْءٍ أَبَداً».

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: وأخرجه كذلك أبو داود في الزكاة رقم: 1678، والدارمي في باب الرجل يتصدق بجميع ما عنده: 392/1.

(4) يضرب هذا المثل في سوء السمع والإجابة، ويروى أن عامراً الشعبي هو الذي تمثل به، ونسبه ابن

تَعْلَمُوا حَتَّى تُرَكِّبُوا عَلَيْهِ مَا تَفْهَمُوا تَفْقَهُوا[١]، وَلَكِنَّكُمْ تَجِدُونِي[٢] - إِنْ شَاءَ اللهُ - سَمْحاً لَيِّناً، مُتَخَوِّناً[1] لَيْسَ خَائِناً، اسْلُكُوا سَبِيلِيَ، وَتَوَضَّحُوا دَلِيلِيَ، فَإِنَّكُمْ تَهْتَدُونَ إِلَى سَبِيلِ السَّلَامِ، وَتَسْتَنِيرُونَ[٣] فِي غَيَاهِبِ الظَّلَامِ.

وَلَقَدْ قُلتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِي وَقَدْ فَاوَضَنِي فِي هَذِهِ الأَغْرَاضِ:

ذكر معاني الفاتحة

إِذَا أَرَدْتَ تَحْصِيلَ التَّفْسِيرِ بِالقَانُونِ: فَاعْمِدْ إِلَىٰ سُورَةِ «الفَاتِحَةِ» بِنِيَّةٍ خَالِصَةٍ، ثُمَّ سَطِّرِ الحَمْدَ وَمَعْنَاهُ، وَالشُّكْرَ وَمَغْزَاهُ، وَانْفِصَالَهُمَا فِي مُتَعَلَّقِهِمَا، وَالرَّبَّ وَشرحَهُ، وَالعَالَمِينَ وَمَا يَتَنَاوَلُ مِنَ المَوْجُودِينَ، وَكَيْفَ صَرَّفَ العَالَمِينَ وَرَبَّى مُتَوَلِّداتِ المَوْجُودِينَ، وَالرَّحْمَـٰنَ وَمُتَعَلَّقَهُ، وَالرَّحِيمَ وَفَائِدَتَهُ، وَالجَمْعَ وَتَرْكِيبَهُ وَاسْتِفْتَاحَ كِتَابِهُ بِذَلِكَ، وَنِعْمَتَهُ، وَالْمُلْكَ وَخَصِيصَتَهُ، وَالدِّينَ وَحَقِيقَتَهُ وَمَاذَا تَنَاوَلَ، وَعَظِيمَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ، وَالعِبَادَةَ وَصِفَتَهَا، وَالاسْتِعَانَةَ وَفَائِدَتَهَا، وَالصِّرَاطَ وَرَحْمَتَهُ[٤]، وَالنِّعْمَةَ وَعُمُومَهَا، وَالمَعْصِيَّةَ وَخُصُوصَهَا، وَالغَضَبَ وَمَعْنَاهُ، وَالضَّلَالَ وَهُوَ ضِدُّ الهِدَايَةِ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ تَفْسِيرَ الفَاتِحَةِ، نَعَمْ وَالقُرْآنِ، بِحَسَبِ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ قُدْرَتُكَ، فَاجْتَهِدْ، وَوَاصِلِ السَّيْرَ بِالجِدِّ، فَإِنَّ السَّبِيلَ بَادٍ.

فَلَقَدْ رَحَلْتُ طَالِبَ عِلْمٍ وَحَجٍّ، فَمَا عَدِمْتُ قَاطِعاً يَلْوِينِي، وَشَيْطَاناً يُغْوِينِي، وَلَا فَقَدْتُ نَاصِحاً يُقْدِمُنِي، وَعَالِماً يُرْشِدُنِي، حَتَّى خَلَصْتُ إِلَى الْمَطْلُوبِ.

---

(١) أ: ما تعلموا تفقهوا، ب: ما تفهموا فتعلموا.

(٢) ب: ولكن ستجدني.

(٣) ب: وما خيرون.

(٤) أ: وجهته.

= الأثير في النهاية 187/2 إلى شريح ومعنى فَأَرْبِعْ أي كفّ. انظر: المفضل بن سلمة: الفاخر: 76، ابن سلام: الأمثال: 54، العسكري: جمهرة الأمثال: 378/1، الميداني: في مجمع الأمثال: 92/1.

(1) التخون هو التعهد.

ذِكْرُ تَرْتِيب الطَّلَب

وَلَكِن رُبَّما فَاتَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ كَيْفِيَّةَ الطَّلَبِ[1]:

وَأَوَّلُهَا الْمَقْصِدُ إِلَىٰ تَعَلُّمِ عِلْمِ العَرَبِيَّةِ وَالأَشْعَارِ، فَإِنَّهُمَا دِيوَانُ العَرَبِ الَّتِي دَفَعَتْ إِلَيْهَا ضَرُورَةُ فَسَادِ اللُّغَاتِ.

. . . .

(1) توسع المؤلف ـ رحمه الله ـ في بسط نظريته في التعليم وطرق تحصيله فقال في سراج المريدين: 59/ب ما نصه:

«... وقد كان علمُ الألفاظ والمقاطع ومدلولاتها عند الصدر الأول، لأنهم كانوا عرباً عرباً، يعرفون معاني الألفاظ ومقاطع الكلام، ثم اختلط الخَلْقُ حتى فسدت الألسن، وضلَّت القلوب عن الحقائق حتى فسدت المعاني.

فتعين علينا والحالة هذه أن نبدأ بعلم الألفاظ على وَجْهِ دلالتها على مدلولها، وأن نعلم مقاطع التعبير عنها، وهي الفصاحة التي تميّز بها لسان العرب الذي ورد القرآن به، وهو الذي نحاول معرفته. فينبغي أن ينشأ الطفل على تعلم العربية ومقاطع الكلام، ويحفظ أشعار العرب وأمثالها، وَيُلْقَىٰ إليه من الحساب ما يقيم به دينه ويكون دستوراً لعلم الفرائض واستخراج المعلوم من المجهول، ففيه منفعة في الدين وتمييز للأفهام.

ويدرس القرآن المفصل عند استقلاله ببعض هذه المقاصد، حتى إذا روى من هذا الغرض، مشى إلى العَالِم فأقرأه بتفسيره ودرسه إياه بمعناه، ويأخذه به من أوله، فلا يخطىء في وجهين:

أحدهما: أن يعلمه القرآن منكوساً، ولا يقرأه كذلك إلاّ منكوس القلب.

الثاني: أن يحفظ الصبي كتاب الله وهو لا يَعْقِلُ منه حرفاً، فيتكلَّف استظهار ما لا طاقة له به، وإنما يمرُّ عليه كالعربي يحفظ التوراة بالعبرانية، وإن عقل الصبي منه بما يتصل به، ولا فهم ما تقتضيه فيما انتظمت معه...».

قلت: وكان رأيه هذا مثار جدل بين العلماء، فمنهم من استحسنه ومنهم من استبعد إمكانية تطبيقه، يقول ابن خلدون: =

ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى الْحِسَابِ، فَتَتَمَرَّنُ[1] فِيهِ حَتَّى تَرَى الْقَوَانِينَ، فَإِنَّهُ عِلْمٌ عَظِيمٌ، لَهُ خُلِقَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ، وَقَدْ نَبَّهَ اللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ بِهِ عَلَىٰ حِكْمَةِ الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ مِنَ الْمُعَامَلاَتِ إِلَىٰ مُنْتَهَى الحَرَكَاتِ.

ثُمَّ انْتَقِلْ إِلَىٰ دَرْسِ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ يَتَيَسَّرُ لَكَ بِهَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ، وَيَا[2] غَفْلَةَ بِلاَدِنَا فِي أَنْ تَأْخذَ الطِّفْلَ بِكِتَابِ اللهِ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ، فَيَقْرَأُ مَا لاَ يَفْهَمُ، وَيَنْصَبُ فِي أَمْرٍ غَيْرُهُ حِينَئِذٍ عِنْدَهُ[3] أَهَمُّ، وَلاَ يَتَبَسَّطُ[4] لِهَذَا الْمَطْلُوبِ الْعَظِيمِ[5] بِسَاطَهُ وَيُعِدَّ لَهُ نَشَاطَهُ.

ثُمَّ تَنْظُرُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَلاَ أَقَلَّ مِمَّا تَضَمَّنَهُ كِتَاب «المُتَوَسِّطِ»، وَتَطَّلِعَ[6] عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْ أُصُولِ الفِقْهِ كَـ«المَحْصُولِ» أَوْ «نُكَتِهِ» إِن اسْتَطَالَهُ.

ثُمَّ تَنْظُرُ فِي عِلْمِ الجَدَلِ وَهُوَ فِي «المَحْصُولِ» وَلاَ تُضَيِّعْهُ فَإِنَّهُ الْعِلْمُ الَّذِي بَدَأَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ العَرَبِ عَشرةَ أَعْوَامٍ.

---

(١) ب: فتتبرز.

(٢) ب: وكل.

(٣) ب: عنده حينئذ.

(٤) ب: ويتبسط.

(٥) ب: العظم.

(٦) أ: ويلبغ.

= «.. وهو لَعَمْري مذهب حسن، إلّا أن العوائد لا تساعد عليه وهي أملك بالأحوال، ووجه ما اختصت به العوائد من تقدم دراسة القرآن إيثاراً للتبرك والثواب، وخشية ما يعرض للولد في جنون الصبا من الآفات والقواطع عن العلم فيفوته القرآن، لأنه ما دام في الحجر منقاد للحكم، فإذا تجاوز البلوغ وانحل من ربقة القهر، فربما عصفت به رياح الشبيبة فألقته بساحل البطالة، فيغتنمون في زمان الحجر تحصيل القرآن لئلا يذهب خلواً منه، ولو حصل اليقين باستمراره في طلب العلم وقبوله التعليم، لكان هذا المذهب الذي ذكره القاضي أولى مما أخذه به أهل المغرب والمشرق، ولكن الله يحكم بما شاء، لا معقب لحكمه سبحانه» المقدمة: 1362/4 - 1363.

ثُمَّ تَرْوِي حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلاَ تَشْتَغِلَ بِغَيْرِ الصَّحِيحِ فَيَذْهَبَ عُمْرُكَ ودِينُكَ ضَيَاعَاً، إِلَّا أَنْ تُحْكِمَ ذَلِكَ كُلَّهُ، فَلاَ بُدَّ لَكَ(١) مِنَ(٢) الاطِّلاَعِ عَلَىٰ مُهِمَّاتِ عُلُومِ(٣) الْحَدِيثِ وَمِنْهَا: مَعْرِفَةُ السَّقِيمِ مِن الصَّحِيحِ(1).

ثُمَّ تَتَعَلَّمُ تَرْكِيبَ الْجَمِيعِ عَلَىٰ آيِ الْقُرْآنِ، كَمَا رَتَّبْنَاهُ لَكَ فِي «المُشْكِلَيْن» وَ «الأَحْكَامِ» تَفْصِيلاً، وَكَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ هَا هُنَا(٤) مُجْمَلاً، وَإِنْ كَانَ مِنْ جَوْدَةِ الذِّهْنِ وَالجِدَةِ وَفَرَاغِ الوَقْتِ لِلنَّظَرِ فِي عِلْمَيْنِ مِنْ هَذِهِ العُلُومِ فِي حَالَةٍ حَتَّى يَقْرُبَ عَلَيْهِ مَدَى التَّحْصِيلِ فَلْيَفْعَلْ. فَقَدْ عَرَّفْنَاكُمُ القَوَانِينَ، وَبَسَطْنَا لَكُمْ فِي التَّمْكِينِ، فَإِذَا لَمْ تَسْمَعُوا، أَوْ سَمِعْتُمْ فَلَمْ تَفْهَمُوا، فَلاَ رَجَاءَ فِي عِلْمِ مَا تَعْلَمُوا.

وَمَثَلُ مَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ قُوَّةً فِي التَّبَسُّطِ عَلَىٰ هَذِهِ العُلُومِ وَيَقْصُرُ عَنْهَا، كَمَثَلِ مَنْ يَقِفُ عَلَى النَّهْرِ الأَعْظَمِ فَيَتْرُكُ الاغْتِرَافَ مِنْهُ(٥)، وَيَغْتَرِفُ مِنَ الْجَدَاوِلِ

---

(١) أ: منه.
(٢) من: ساقطة من: ب.
(٣) علوم: ساقطة من: ب.
(٤) أ: إليها ها هنا.
(٥) منه: ساقطة من: أ.

(1) يقول المؤلف ـ رحمه الله ـ في سراج المريدين: 239/أ «. . . والله كرم هذه الأمة بالإسناد لم يعطه غيرها، فاحذروا أن تسلكوا مسلك اليهود والنصارى، فَتُحَدِّثُوا بغير إسناد، فتكونوا سالبين لنعمة الله عن أنفسكم، مطرقين للتهمة إليكم، وحافظين لمنزلتكم ومشتركين مع قوم لعنهم الله وغضب عليهم، وراكبين لسنتهم. . .».

ويقول في موضع آخر من الكتاب المذكور لوحة: 59/أ، ب: «. . . فإن قَدَّرَ اللهُ ونظرتم في شيء من التفسير فأحذركم أن كتب التفسير مشحونة بالأحاديث الموضوعة والمقاصد الفاسدة، فلا تقرؤون منها إلّا المسندات كتفسير عبد الرزاق وابن المنذر والطبري لمن أراد أن يتجرأ، وأما هذه المجموعات من غير أسانيد فإنها مشتملة على مغواة لا يكون لأحد معها نجاة، منها ما وقع فيها مؤلفوها غفلة، ومنها ما اعتمدوه جهالة، وأسلم ما في هذه المختصرات كتب أبي الحسن الجوفي الذي ترجمها لبعض ملوك الأندلس، وابن عمار المهدوي. . . قد قرأتها بالثغر المحروس والفسطاط لم أر فيها منكراً، وإياكم وكتب القصص فإنكم بقلة تمرنكم بالعلوم تتجرعون منها الغصص. . .».

وَالخُلْجَانِ(١)، وَالْمَذَانِبِ[1] والْمَادِيَانَاتِ وَالْحِيَاضِ وَالْقِلاَتِ[2]، وَالنَّهْرُ الأَعْظَمُ هُوَ الَّذِي لاَ تُكَدِّرُهُ الدِّلاَءُ، وَلاَ يَغِيضُهُ الاِسْتِقَاءُ. وَهَذِهِ عُرْضَةٌ لِلنَّصَبِ(٢) وَالْمَغِيظِ(٣)، بَعِيدَةٌ مِنَ الْمَادَّةِ وَالْمَفِيضِ(٣).

وَمَنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ(٤) مِنْكُمْ الرِّحْلَةُ بِبَدَنِهِ، فَلْيَرْحَلْ إِلَى اللهِ تَعَالَىٰ بِقَلْبِهِ، وَلاَ يَظُنَّ أَحَدٌ أَنَّ الرِّحْلَةَ تُفِيدُ بِصُورَتِهَا، كَمْ رَاحِلٍ قَرَأَ وَمَا قَرَأَ، وَرَوَىٰ وَمَا دَرَىٰ، وَلَمْ يَتَحَصَّلْ لَهُ كَيْفَ وَلاَ أَيْنَ؟ فَعَادَ عَلَىٰ ظَهْرِهِ بِحُنَيْنٍ، دَعْ خُفَّيْهِ الاِثْنَيْنِ[4].

فَارْحَلْ مِنْ عَالَمِ الشَّهَوَاتِ إِلَىٰ عَالَمِ القُرُبَاتِ، وَسَافِرْ مِن المَحْسُوسَاتِ إِلَىٰ المَعْقُولاَتِ، وَانْظُرْ فِي الزَّادِ فَلاَ بُدَّ مِنْهُ، وَالدَّلِيلِ وَهُوَ العِلْمُ، فَلاَ غِنَىٰ عَنْهُ، فَمَنْ وَجَدَ مُعَلِّماً فَهُوَ النَّعِيمُ يَهْدِي إِلَى السَّبِيلِ، وَيَنْظِمُ الدَّلِيلَ، وَيَحْمِي عَن(٥) البِدْعَةِ

---

(١) أ: الخلخال.

(٢) ب: غير واضحة في الأصل.

(٣) أ: . . . والغيظ. . . والفياض.

(٤) عليه: ساقطة من: أ.

(٥) عن: ساقطة من: أ.

. . . .

(1) المَذْنَب هو المسيل بين تَلْعَتَيْن.

(2) القِلاَتُ جمع قَلْت، وهو الحفرة التي يحفرها الماء الذي يقطر من سَقْفِ كهفٍ على حجر لَيِّنٍ، فيستنقع فيها.

(3) أي لا تنقصه.

(4) يقول المؤلف ـ رحمه الله ـ في «شواهد الجلة»: 27/ب مؤكداً هذه التوجيهات القيمة: «أما بعد، فإن الداخل في طلب العلم كثير، والسعيد قليل، وعدم الإنصاف خطب جليل، وكم من حاضر بعرفة من غير معرفة، ونازل بمنى وما نال منى، وكم قارىء في بغداد خرج وما ظفر بزاد. . . جميعهم يأمر الغاية وما حصل عليها، ويقصد النهاية وما انتهى إليها، فقد خلع ثياب الوطن، واستظهر على الغربة، واستوطن يجتهد بزعمه وهو لا يعلم كيف؟ ولا أين؟ يرجع بعد طول المغيب بخُفَّي حُنَيْن».

قلت: والمثل: «رَجَعَ فُلاَنٌ مِنْ حَاجَتِهِ بِخُفَّي حُنَيْنٍ» أورده القاسم بن سلام في «كتب الأمثال»: 245، والعسكري في «جمهرة الأمثال 433/1، والبكري في فصل المقال»: 354.

وَالتَّعْطِيلِ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُ، فَقَدْ أَبْدَيْنَا لَكُمْ سَبِيلَ السُّلُوكِ فَتَنَوَّرُوهَا، وَلَكِنَّكُمْ آمِنُونَ مَا كُنْتُمْ فِي الظَّوَاهِرِ تَجُولُونَ، حَتَّى إِذَا سَلَكْتُمْ بَحْبُوحَةَ التَّوْحِيدِ وَدَلَائِلَهُ وَمُتَعَلَّقَاتِهِ، فَيَعْرِضُ لَكُمْ مَهَاوِيَ مُظْلِمَةٌ، وَمُغْوِيَاتٌ مُلْبِسَةٌ[1].

---

(١) أ: ملتبسة.

ذِكْرُ وَجْهِ(١) الشُّبَهِ الْقَادِحَةِ فِي التَّأْوِيلِ وَطَرِيقِ الْخَلَاصِ مِنْهُ بِهِدَايَةِ(٢) الدَّلِيلِ

قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ العُقُولَ لَا تَسْتَقِلُّ بِدَرْكِ العُلُومِ حَتَّى يَصْطَفِيَ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ مَنْ يُلْقِي إِلَيْهِ مَا يَقْصُرُ العَقْلُ عَنْ دَرْكِهِ، لَكِنَّهُ إِذَا عَرَضَهُ عَلَيْهِ، كَالرَّجُلِ يَنْسَى الآيَةَ أَو المَسْأَلَةَ أَو الشَّخْصَ فَإِذَا قُرِئَتْ عَلَيْهِ أَوْ ذُكِرَتْ لَهُ أَوْ رَآهُ عَرَفَهُ.

وَلَا يَصِحُّ أَن يَأْتِيَ فِي الشَّرْعِ مَا يُضَادُّ العَقْلَ، فَإِنَّهُ الَّذِي يَشْهَدُ بِصِحَّةِ الشَّرْعِ وَيُزَكِّيهِ مِنْ وَجْهِ دَلَالَةِ المُعْجِزَةِ عَلَىٰ صِدْقِ الرَّسُولِ، فَكَيْفَ يَأْتِي الشَّاهِدُ بِتَكْذِيبِ المُزَكِّي[1]؟ هَذَا مُحَالٌ عَقْلًا، وَعَلَىٰ هَذَا الأَصْلِ انْبَنَتْ مَسَائِلُ الدَّوْرِ[2]، أَمَّا إِنَّهُ قَدْ تَأْتِي آيَاتٌ مُتَشَابِهَاتٌ، وَأَحَادِيثُ مُشْكِلَاتٌ يُعَارِضُ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَيُنَاقِضُ بَعْضُهَا دَلِيلَ الشَّرْعِ، وَهَا هُنَا عِلْمٌ عَقْلِيٌّ يَسْتَضِيءُ به في هَذِهِ السُّرْيَةِ[3]، وَدَلِيلٌ شَرْعِيٌّ يُرْشِدُ فِي هَذِهِ المَضِلَّةِ.

---

(١) وجه: ساقطة من: أ.

(٢) ب: بمثابة.

---

(1) للتوسع في معرفة آراء المؤلف في هذا الموضوع الخطير، انظر: المتوسط 11، سراج المريدين: 45/أ، المسالك في شرح موطأ مالك: 2، وينبغي التنبيه على أن الجويني قد سبق ابن العربي في تأصيل هذه القواعد العقدية وذلك في كتابه الإرشاد: 358 - 360، وكذلك الغزالي في رسالة «قانون التأويل» (ط: الكوثري) وللتوسع انظر كتابنا «أبو بكر بن العربي: حياته وتراثه الفكري».

(2) قال الشريف الجرجاني: الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه» التعريفات: 56، وانظر تفصيل الكلام على الدور وأنواعه في منهاج السنة لابن تيمية: 308/1 - 309ي، والرد على المنطقيين: 257، ودرء تعارض العقل والنقل: 143/3 - 144، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: 256/2 - 259 (ط: تراثنا).

(3) قال الجوهري: سَرَيْتُ سُرىً وَمَسْرىً وَأَسْرَيْتُ بمعنى إذا سِرْتُ لَيْلًا ـ الصحاح: 2376/6.

أَمَّا العِلْمُ العَقْلِيُّ فَهُوَ أَنَّ العَقْلَ وَالشَّرْعَ إِذَا تَعَارَضَـا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ بِتَقْصِيرِ النَّاظِرِ، وَقَدْ يَظْهَرُ لِلنَّاظِرِ المُقَصِّرِ أَنْ يَجْعَلَ الشَّرْعَ أَصْلاً فَيَرُدُّ إِلَيْهِ العَقْلَ.

وَقَدْ يَرَىٰ غَيْرُهُ أَنْ يَجْعَلَ العَقْلَ أَصْلاً فَيَرُدَّ الشَّرْعَ إِلَيْهِ(١).

وَقَدْ يَتَوَسَّطُ آخَرُ فَيَجْعَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلاً بِنَفْسِهِ.

فَالنَّاظِرُ الَّذِي قَدَّمَ المَعْقُولَ سَيَأْتِيهِ مِنْ ظَاهِرِ الشَّرْعِ مَا يَقْلِبُ حَقِيقَةَ الشَّرْعِ، وَلاَ سَبِيلَ إِلَيْهِ.

وَالَّذِي يَجْعَلُ العَقْلَ أَصْلاً، وَالشَّرْعَ تَبَعاً، إِنْ أَخَذَهُ كَذَلِكَ مُطْلَقاً وَرَدَ مَا يُنْكِرُهُ القَلْبُ بِبَادِىءِ الرَّأْيِ فِي مَوْرِدِ الشَّرْعِ مِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي العَقْلِ، فَإِنْ وَقَفَ فِي وَجْهِ الشَّرْعِ فَهُوَ مُكَذِّبٌ(٢)، وَإِنْ قَالَ بِمَا فِي الشَّرْعِ فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ(٣)، وَإِنْ تَوَسَّطَ فَهُوَ النَّاظِرُ العَدْلُ، يَجْعَلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلاً، عَقْلاً وَنَقْلاً، وَيَنْظِمُ سِلْكَ المَعْرِفَةِ مِنْ دُرَرِهِمَا، وَيُرْوِي غَلِيلَ الجَهَالَةِ مِنْ دِرَرِهِمَا.

وَلاَ يَعْتَقِدَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنَّهُ يَأْتِي مَوْضِعٌ يَعْسُرُ فِيهِ التَّأْوِيلُ، أَمَّا أَنَّهُ قَدْ تَأْتِي فِي الشَّرِيعَةِ أَلْفَاظٌ لاَ يُبَيِّنُ الشَّرْعُ مَعْنَاهَا، وَلاَ يَهْتَدِي العَقْلُ إِلَىٰ مَعْرِفَتِهَا، فَيَلْزَمُ إِثْبَاتُهَا عَقْداً، وَأَمَّا العِلْمُ الشَّرْعِيُّ(٤)، فَإِنَّ الآيَةَ وَالخَبَرَ إِذَا تَعَارَضَا فَالآيَةُ مُقَدَّمَةٌ لِأَنَّهَا مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهَا، والخَبَرُ لا يُقْطَعُ بِهِ(1).

---

(١) أ: إليه الشرع.　　(٢) ب: لكذب.

(٣) أ: مناقض.

(٤) «وأما العلم الشرعي» كررت في: أ.

. . . .

(1) انظر في نقد هذه القواعد ما كتبه ابن تيمية في كتابه القيم: «درء تعارض العقل والنقل» وقد لخص تلميذه الإمام ابن قيم الجوزية أهم ما جاء في «درء التعارض» وأثبته في كتابه «مختصر الصواعق المرسلة»: 133/1 فانظره ففيه فوائد جليلة.

ذِكـرُ المَعْنَىٰ الَّذِي أَوْجَبَ العُثُور فِي النَّظَرِ

أَمَا أَنَّهُ نَبَعتْ طَائِفَةٌ أَرَادُوا أَنْ يُلَفِّقُوا بَيْنَ مَوَارِدِ الشَّرْعِ وَأَغْرَاضِ الفَلاَسِفَةِ، وَادَّعَوا أَنَّهَا مُتَلاَئِمَةٌ، وَأَنَّ كَلاَمَ النَّبِيِّ مَعَ كَلاَمِ الفَيْلَسُوفِ يَخْرُجُ عَنْ مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ، وَمِنْ هَا هُنَا دَخلَت المَطَاعِنُ فِي التَّنْزِيلِ، وَدَرَسَتْ عَلَىٰ السَّالِكِينَ السَّبِيلُ، وَحَارَ النَّاظِرُونَ فِي الدَّلِيلِ.

وَهَذَا بَاطِلٌ، فَإِنَّ القَوْمَ تَكَلَّمُوا بِعُقُولٍ قَاصِرَةٍ، فِي مَعَانٍ[١] خَفِيَّةٍ، وَذَلِكَ بَيِّنٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ بِالكَـلاَمِ[٢] فِـي إِيرَادِ مُجَادَلَةِ الكُفَّارِ لِلأَنْبِيَاءِ، فَمَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِ اللهِ.

وَلَقَدْ فَاوَضْتُ فِي ذَلِكَ[1] بَعْضَ العُلَمَاءِ[2] فِي مَسَائِلَ أُورِدُ عَلَيْكُمْ مِنْهَا مَا تَجْعَلُونَهُ أَصْلاً لِغَيْرِهَا.

---

(١) ب: معاني.

(٢) ب: من كتب الكلام.

(1) دُوِّنَت بعض هذه المسائل وأوردها الونشريسي في «المِعْيَار المُعْرِب والجامع المُغْرِب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب»: 18/11 - 27، كما نشر بعضها الشيخ الكوثري باسم «قانون التأويل» (ط: الحسيني 1940).

(2) يقصد الإمام الغزالي.

المسألة الأولى:

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ... إِلَىٰ قَوْلِهِ.. المَسِّ** ﴾ (البقرة: 274)، هَذَا[١] مَثَلٌ ضَرَبَهُ اللهُ ـ تَعَالَىٰ ـ لِلْكُفَّارِ الَّذِينَ يَسْتَرْسِلُونَ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الأَمْوَالِ بِرَأْيِهِمْ، وَلاَ يَقِفُونَ عِنْدَ حُدُودِ الشَّرْعِ.

فَقَالَ لِي: هَذَا مَثَلٌ ضَرَبَهُ[٢] اللهُ لِلْكُفَّارِ الَّذِينَ يَتَصَرَّفُونَ فِي وُجُوهِ الاسْتِدْلاَلِ بِعُقُولِهِمْ دُونَ القَانُونِ.

فَقُلْتُ لَهُ: لاَ أَمْنَعُكَ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَلاَ أُبْعِدُهُ فِي طَرِيقِ الدَّلِيلِ، وَطَالَ القَوْلُ إِلى أَنْ كَانَتْ زُبْدَتُهُ:

إِنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الشَّيَاطِينِ[1] أَوَّلاً وُجُوداً، وَإِثْبَاتِ أَنَّهُم أَجْسَامٌ مُتَغَذِّيَةٌ، وَأَنَّ اللهَ ـ تَعَالَىٰ ـ مَلَّكَهُمْ تَيْسِيرَ التَّصْوِيرِ كَمَا مَلَّكَنَا تَيْسِيرَ الحَرَكَاتِ، وَأَنَّ اللهَ ـ تَعَالَىٰ ـ يَخْلُقُ عِنْدَ كَلاَمِهِمْ خَوَاطِرَ فِي قُلُوبِنَا، وَأَفْعَالاً فِي أَبْدَانِنَا، فَيَقَعُ لِلْمَرْءِ بِذَلِكَ خَبْطٌ، كَمَا يَلْحَقُ عِنْدَ كَلاَمِ العَائِنِ فِي البَدَنِ، مَا يَلْفِظُ[٣] بِهِ المَرْءُ، وَتَنْهَدِمُ بِهِ الدَّارُ، وَيَتَبَدَّدُ[٤] بِهِ المَالُ، وَعَنْ هَذَا عُبِّرَ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِن ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ».

وَكَمَا يَتَصَرَّفُ الدَّمُ فِينَا بِالسَّرَيَانِ، كَذَلِكَ تَتَصَرَّفُ ثَمَرَةُ وَسْوَسَتِهِ فِينَا

---

(١) أ: وهذا.
(٢) ب: ضرب.
(٣) أ: كلمة غير مفهومة.
(٤) ب: وتبدد.

. . . .

(1) انظر كلام ابن العربي حول إثبات وجود الشياطين في كتابه «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس»: 9 (25 جـ).

بِالْجَرَيَانِ، فَيَجْرِي الدَّمُ فِينَا بِحُكْمِ التَّغْذِيَةِ، وَيَجْرِي الحُكْمُ المُثْمِرُ لِلْوَسْوَاسِ عَلَيْنَا بِحِكْمَةِ اللهِ - تَعَالَىٰ - فِي المَعْصِيَةِ.

وَلَمَّا جَهِلَت الفَلاَسِفَةُ هَذَا قَالَتْ: «إِنَّ الصَّرْعَ أَخْلاَطٌ تَدُورُ فَيَثُورُ فِي البَدَنِ مِنْهَا مَا يَثُورُ»، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ جَائِزاً غَيْرَ مُنْكَرٍ عِنْدَنَا، فَكَذَلِكَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ خَلْقاً حَالُهُمْ مَا وَصَفْنَا، يَكُونُ لَهُمْ فِعْلٌ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ، وَذَلِكَ جَائِزٌ عَقْلاً، وَلَهُ مِثَالٌ مِنْ إِصَابَةِ العَيْنِ حِسّاً. وَفِيهِ بَيَانٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ[١] دَلِيلاً[٢]، فَلاَ يَقْدِرُ ذُو لُبٍّ عَلَىٰ إِنْكَارِهِ.

فَبُهِتَ حِينَ سَمِعَ هَذَا، وَانْقَادَ بِحِزَامَةِ الدَّلِيلِ فِي أَنفِ الأَنَفَةِ إِلَى القَبُولِ.

وَفِي لِقَاءِ جِبْرِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَإِلْقَائِهِ الوَحْيَ إِلَيْهِ شُبْهَةٌ بَيْنَ الوَحْيِ وَالْوَسْوَاسِ، حَتَّى قَالَ الجَاحِدُونَ: «هَذَا مَجْنُونٌ»، وَلَكِن لَمَّا عَرَضَتْ هَذِهِ[٣] الشُّبْهَة رَفَعَهَا اللهُ بِأَنْ كَانَ جِبْرِيلُ يُفَارِقُ[٤] النَّبِي ﷺ فَيَبْقَىٰ بَعْدَهُ قَوِيّاً نَشِيطاً ضَاحِكاً نَيِّرَ الوَجْهِ كَالبَدْرِ[٥]، صَحِيحَ القَوْلِ، لاَ خَلَلَ فِي كَلاَمِهِ، وَلاَ كَسَلَ فِي قِيَامِهِ، وَلاَ أَلَمَ فِي بَدَنِهِ، وَالمَجْنُونُ كَاسِفُ اللَّوْنِ، مُخْتَلُّ القَوْلِ، كَسْلاَنُ النَّفْسِ، مَرِيضُ البَدَنِ.

مَثَلٌ آخَر فِي مَسْأَلَةٍ:

جَرَىٰ بَيْنِي وَبَيْنَ بَعْضِ الأَشْيَاخِ[1] كَلاَمٌ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي حَدِيثِ الكُسُوفِ حِينَ قَالَ[2] فِي عُنْقُودِ العِنَبِ: «فَلَوْ أَخَذْتُهُ لأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا»

---

(١) أ: ومن رسوله.

(٢) ب: دليل.

(٣) هذه: ساقطة من: أ.

(٤) أ: يقارن.

(٥) كالبدر: ساقطة من: ب.

. . . .

(1) هو الإمام الغزالي.

(2) نرى من المسْتَحْسَنِ في مثل هذا المقام أن نثبت جواب الإمام الغزالي في هذه المسألة بقلمه كما =

= جاء في «المعيار المعرب» للونشريسي: 11/24 - 27، وينبغي التنبيه على أن هذه القضية قد أثارت استنكار العلماء فيما بعد، فنرى الحافظ ابن حجر العسقلاني ينقل هذه الفقرة من القانون وذلك في فتح الباري: 2/451 - 542، وكذلك بدر الدين العيني في عمدة القارىء: 7/83 وعبد الباقي الزرقاني في شرح الموطأ: 1/377. وجواب الغزالي هو كالتالي:

«وأما الحديث الثاني وهو العنقود المأخوذ من الجنة وبقاؤه ما بقيت الدنيا لو أخذه، فليس ينبغي أن يمثل ذلك بالبركة كطعام أم سليم ولا بأنه ينمو كما ينمو، ويجتني منه ما يقوت، فكل ذلك مقايسة لطعام الجنة بطعام الدنيا، ولا مناسبة بين فواكه الجنة وفواكه الدنيا في هذه المعاني، بل ينبغي أن يعلم أن فواكه الجنة غير مقطوعة ولا ممنوعة، وأن قطوفها دانية، وليس المعنى بقطعها أن تقطع بعينها، وتوصل إلى المعدة بالنقلة، بل تلك الفواكه تبقى ولا تنقص، ولا يتعرض لذواتها، وإنما ذواتها أسباب لحدوث أمثالها في ذات الإنسان، فيكون غذاء الأرواح في الجنة بما يحدث فيها من أمثال تلك الفواكه، ولا يفهم هذا إلاّ بمثال، فلنمثل هذا في المعرفة فإنها غذاء القلب، ومعلوم أن وجودها في قلب المعلم سبب لوجودها في قلب المتعلم، وليس ذلك سبباً لانتقالها أو نقصانها بل يحدث عن تلك المعرفة في قلب المتعلم آلاف ولا ينقص منها شيء، ومثاله أيضاً الصورة التي تحدث في المرآة من الصورة المقابلة لها، فلو قابلت الصورة الواحدة ألف مرآة لحدث فيها ألف صورة من غير أن تنتقل الصورة وتنتقص، ولو تصور أن يكون للمرآة لذة بما يحدث فيها من أثر الفواكه، لقيل أنها تغذت وتنعمت وتفكهت، بل لو جعل غير المعرفة غذاء للقلب، ولذيذاً عنده لذة دائمة، من أسباب يستعار لها اسم الفواكه، وهي غير مقطوعة ولا ممنوعة، فقد ظن ظانون أن المعرفة هي عين الفواكه في الجنة، وأن الفواكه كناية عن المعارف التي تقوم مقام الفواكه في اللذة ولكن تلك اللذة تدرك بعد الموت، وأن اتساع صدره بالمعارف هو اتساع جنته وأن جنة كل إنسان بقدر سعة معرفته بالله تعالى وجل بجلاله وحكمته وأفضاله، ولذلك لا يضيق البعض من أهل الجنة عن البعض.

وأما أهل الحق فإنهم جعلوا هذه المعارف سبباً لاستحقاق الجنة، لا عين الجنة، وعلى كل مذهب؛ ففواكه الجنة لا تعين بالطريق التي ذكرتها، وهذا التحقيق إذا كان لا تحتمله عقول الخلق وأفهامهم القاصرة، فينبغي ألاّ يتعرض له، فإنهم لما ألفوا في الدنيا أن الشيء لا يحصل في نفوسهم إلاّ بالانتقال، لم يفهموا أمور الجنة إلاّ كذلك، لا أن الشيء عندهم هو الأجسام، وذهلوا عن مثال المعرفة والمرآة كما ذكرت، وأما امتناع رسول الله ﷺ من أخذه، وامتناع فواكه الجنة في الدنيا، فكامتناع صورة المرآة في الجهة بدلاً عن العين وذلك غير ممكن، لأن الصفة التي تتهيأ بها الحدقة لقبول صور المرئيات لا توجد في الجهة، فكذلك الصفة التي بها يحصل إدراك عالم الآخرة غير حاصلة في النفس قبل الموت، وإن كانت حاصلة فهي محجوبة بالأجفان المغمضة بعضها ببعض، فإنه لا يتصور أن تقبل صور المرئيات ما لم يرتفع الحجاب وهذه الشهوات، وأما النفس في هذا العالم فهي حجاب عن إدراك عالم الآخرة وما فيها، وقد ينقشع هذا الحجاب على الندور بهبوب رياح العطف لمن تعرض لنفحات الرحمة بتصفية باطنه وقطع هَمِّهِ عن الدنيا، وإقباله على الله تعالى =

فَأَشَارَ إِلَىٰ أَنَّ ثِمَارَ الجَنَّةِ لاَ مَقْطُوعَةٌ وَلاَ مَمْنُوعَةٌ، وَأَنَّ مَعْنَىٰ أَكْلِهَا: أَنْ يَخْلُقَ لِلْعَبْدِ فِي نَفْهِ مِثْلَهَا، لاَ أَنْ تَنْتَقِلَ مِن الغُصْنِ إِلَى البَطْنِ، كَمَا يَنْتَقِلُ مِثَالُ العِلْمِ[1] مِن النَّفْسِ إِلَى النَّفْسِ بِوسَاطَةِ التَّعْبِيرِ[2]، وَهَذَا تَقْصِيرٌ عَظِيمٌ، فَإِنَّهُ تَمْثِيلُ أَجْسَادٍ بِأَعْرَاضٍ.

وَاعْجَبُوا لِهَذَا الكَلاَمِ، فَإِنَّهُ قَلْبٌ لِلتَّأْوِيلِ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَىٰ[3] أَنَّ مَا فِي الجَنَّةِ أَجْسَادٌ مَخْلُوقَةٌ، بَيْدَ أَنَّهَا مَعْصُومَةٌ عَن الاسْتِحَالَةِ وَالتَّعَفُّنِ بِدَوَامِ البَقَاءِ، وَقَدْ كَانَ[4] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَعَامُ الدُّنْيَا كَذَلِكَ، إِلاَّ أَنَّ العَادَةَ جَرَتْ بِاسْتِحَالَتِهِ، وَلِهَذَا[5] خُلِقَ وَتِلْكَ خُلِقَت لِلسَّلاَمَةِ عَن الآفَاتِ، وَلِذَلِكَ صَارَتْ دَارَ السَّلاَمِ. فَإِذَا قُطِعَتْ ثِمَارُ دَارِ[6] الدُّنْيَا أَخْلَفَتْ بَعْدَ حَوْلٍ، وَإِذَا قُطِعَتْ ثِمَارُ الجَنَّةِ أَخْلَفَتْ فِي الحَالِ، وَبِهَذَا كَانُوا يَأْكُلُونَ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا، فَلاَ مُفَارَقَةَ بَيْنَ الطَّعَامَيْنِ إِلاَّ فِي وُجُوبِ الدَّوَامِ، وَعَدَمِ الاسْتِحَالَةِ، وَهَذَا أَوْلَىٰ مِنْ قَلْبِهَا مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَامِ إِلَىٰ حُكْمِ المَعَانِي، فَقَلْبُ الْحَقَائِقِ لاَ مَعْنَىٰ لَهُ، وَهُوَ رَأْيٌ فَلْسَفِيٌّ *مَبْنَاهُ عَلَىٰ أَنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لاَ حَقَائِقَ لَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ أَمْثَالٌ*[7]، وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ ذَلِكَ فِي كُتُبِ «الأُصُولِ».

(1) أ: الطعام.
(2) ب: التغيير، واستدرك الخطأ في الهامش.
(3) على: ساقطة من: أ.
(4) ب: ومنه لأنه.
(5) ب: لهذا.
(6) دار: ساقطة من: ب.
(7) ما بين النجمتين ساقط من: أ.

= بكنه همّته، فيكون ذلك الانقشاع في لحظة كالبرق الخاطف، ثم يعود ولكن يظهر في تلك اللحظة ما ظهر لرسول الله ﷺ في عرض الحائط، ومن انقشع عن هذا الحجاب فهو الذي سمي نبياً أو ولياً وقوله عليه السلام: «لَوْ أَخَذْتُهُ لأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا» معناه أنه في نفسه ممَّا لا يفنى، وليس الأكل منه بطريق نقلة وإفناء، بل بطريق أنه فياض بأمثاله على الأرواح فيضاً لا ينقطع، فلو انتقل إلى الدنيا لبقي على حاله، ولكن انتقاله غير ممكن». المعيار: 11/25 - 27.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

فِي مِثَالِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَالوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الحَقُّ﴾ (الأعراف: 7) إِلَىٰ آخِرِ الْآيَتَيْنِ، لَمَّا قَرَعَ هَذَا الْكَلَامُ سَمْعَ الْعُلَمَاءِ قَالُوا: كَلَامُ اللهِ صِدْقٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ وَزْنِ الأَعْمَالِ، ثُمَّ اعْتَرَضَتْهُمْ أَنَّهَا أَعْرَاضٌ، فَكَيْفَ تُوزَنُ؟.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا وَزْنَ، وَيَخْلُقُ اللهُ ـ تَعَالَىٰ ـ فِي كُلِّ كِفَّةٍ مِنَ الاِعْتِمَادِ بِحَسبِ مَا عَلِمَ فِيهَا مِن الإِخْلَاصِ وَالسَّدَادِ[1].

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ، لَا كِفَّةَ وَلَا شَاهِينَ، وَلَكِنْ يُعرِّفُ اللهُ العِبَادَ بِمَقَادِيرَ أَعْمَالِهِمْ بِمَا يَخْلُقُ لَهُمْ فِي قُلُوبِهِمْ، فَتَقُومُ الحُجَّةُ عَلَيْهِمْ بِمَا عَمِلُوا فِيمَا عَلِمُوا(١)، قَالَهُ مُجَاهِد، وَعَجَبٌ لَهُ.

لَكِنْ لَيْسَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَة تَبْدِيعٌ وَلَا تَكْفِيرٌ، وَإِنَّمَا هِيَ جَهْلٌ بِوَجْهِ الدَّلِيلِ، إِذْ قَد اتَّفَقَ الكُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِن الاِسْتِعَارَةِ فِي هَذِهِ الآيَةِ.

فَأَهْلُ السُّنَّة تَجَاوَزُوا فِي الأَعْمَالِ عَلَىٰ حَذْفِ المُضَافِ، وَإِقَامَة المُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَالمُعْتَزِلَةُ وَضَعُوا المَجَازَ فِي الوَزْنِ، وَقَالُوا: يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْعِلْمِ، إِذْ فَائِدَةُ الوَزْنِ العِلْمُ، وَالْعَرَبُ تُعبِّرُ عَن الشَّيْءِ بِفَائِدَتِهِ فِي سَبِيلِ الْمَجَازِ، كَمَا تُعبِّرُ عَنْهُ بِمُقَدِّمَتِهِ.

قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا: فَإِنْ حَكَمْنَا فِي هَذَا المَوْضِعِ (٢) بِتَغْلِيبِ أَحَدِ الوَجْهَيْنِ،

---

(١) ب: بما علموا فيما عملوا.

(٢) أ: في هذه المواضع.

(1) قال المؤلف في قانون القاهرة: 142/أ: «ونفت الجهمية والمعتزلة والأباضية وبعض الملحدة والإسماعيلية الميزان وقالوا: لا ميزان إلّا العدل والقسط، وقيل: إنما يوزن ثوابها».
قلت: وللتوسع في هذا الموضوع انظر: سراج المريدين: 40/أ.

كُنَّا حَاكِمِينَ فِي مَوْضِعٍ المَطْلُوبُ فِيهِ القَطْعُ بِالظَّنِّ[1].

وَهَذَا العَالِمُ عَلَىٰ عُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ فِي التَّأْوِيلِ غَلَبَتْ عَلَيْهِ هَا هُنَا دَقِيقَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ لَمَّا قَالَ: ﴿ **وَالوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الحَقُّ** ﴾ آمَنَّا بِهِ وَعَرفْنَاهُ، فَتَشَوَّفَت نُفُوسُنَا إِلَى الْمَوْزُونِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّهَا الأَعْمَال المَكْتُوبَة فِي الصَّحَائِفِ، فَقُلْنَا فِي نَظَرِنَا، وَكَيْفَ تُوزَن الأَعْمَال وَهِيَ أَعْرَاضٌ؟.

فَقِيلَ لَنَا[2]: تُوزَنُ صُحُفُهَا وَعَبَّر بِهَا عَنْهَا لأَنَّهَا مَحلُّهَا، عَلَىٰ تَقْدِيرِ حَذْفِ المُضَافِ وَإِقَامَةِ المُضَافِ[١] إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَكْثَرَ مِنْ رَمْلِ يَبْرِينَ[3] وَمَهَى فِلَسْطِين.

---

(١) وإقامة المضاف: ساقطة من أ، وقد استدركت في الهامش.

(1) جواب الإمام الغزالي لابن العربي هو كالتالي:
«الوصية الثالثة»: أن يكفّ عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات، فإنّ الحكم على مراد الله سبحانه ومراد رسوله ﷺ بالظن والتخمين خطر، فإنما تعلم مراد المتكلم بإظْهَار مُرَادِهِ، فإذا لم يظهر، فمن أين تعلم مراده؟ إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات ويبطل الجميع إلاّ واحداً، فيتعين الواحد بالبرهان. ولكن وجوه الاحتمالات في كلام العرب وطرق التوسع فيها كثير، فمتى ينحصر ذلك؟ فالتوقف في التأويل أسلم. مثاله: إذا بان لك أن الأعمال لا توزن، وورد الحديث بوزن الأعمال، ومعك لفظ الوزن ولفظ العمل، وأمكن أن المجاز لفظ العمل، وقد كنى به عن صحيفة العمل التي هي محله حتى توزن صحائف الأعمال، واحتمل أن يكون المجاز هو لفظ الوزن، وقد كنّى به عن ثمرته وهو تعريف مقدار العمل، إذ هو فائدة الوزن، والوزن والكيل أحد طرق التعريف، فحكمك الآن بأن المؤول لفظ العمل دون الوزن، أو الوزن دون العمل من غير استرواح فيه إلى عقل أو نقل حكم على الله وعلى مراده بالتخمين». قانون التأويل للإمام الغزالي: 240 - 241.

(2) نقل المؤلف جواب أهل السنة والجماعة لمثل هذا الاعتراض في قانون التأويل: 41/أ فقال: «. . . لعلمائنا جوابان: الأول: أن الصحائف هي التي يقع بها الوزن. والثاني: أن الله تعالى يخلق أجساماً على صورة الأعمال يقع بها الوزن، ويخلق الله فيها الثقل والخفة على حسب مقادير علمه فيها، ويكون ذلك علامة على النجاة أو الهلكة. . .».

(3) يَبْرين ـ بفتح الياء وإسكان الباء وكسر الراء ـ قرية من قرى بني مرة بمنطقة الأحساء في المنطقة الشرقية بالعربية السعودية، وهناك الرمل الموصوف بالكثرة. انظر: معجم ما استعجم: 1386/3، ومعجم البلدان: 71/1، 427/5، ومراصد الإطلاع: 1541، fwèé́ŗç، والمعجم الجغرافي للعلامة حمد الجاسر: 1/ القسم الأول: 105، 3/ القسم الثاني: 1362.

قِيلَ لَنَا: وَكَيْفَ تُعْرَفُ مَقَادِيرُ الأَعْمَالِ مِن الصُّحُفِ؟.

قُلْنَا: يَخْلُقُ اللهُ فِي صَحِيفَةٍ مِن الثِّقْلِ بِقَدْرِ مَا عَلِمَ مِنَ الْعَمَلِ، فَنَكُونُ قَدْ حَمَلْنَا قَوْلَهُ: «وَالوَزْنِ» وَوَقَوْلَهُ «ثَقُلَتْ» وَقَوْلَهُ «خَفَّتْ» وَقَوْلَهُ «مَوازِينُهُ» وَهِيَ أَرْبَعَة أَلْفَاظٍ عَلَى الْحَقَائِقِ، وَيَكُونُ الْمَجَازُ فِي وَاحِدٍ، وَلاَ يُحْمَلُ جَمِيعُهَا عَلَى المَجَازِ بِسَبَبِ لَفْظٍ وَاحِدٍ، أَيُّنَا فِي ذَلِكَ أَهْدَىٰ سَبِيلاً، وَأَقْوَمُ قِيلاً؟.

فَنَاشَدْتُكُمُ اللهَ، إلا مَا تَأَمَّلْتُم(١) هَذَا الكَلاَمَ بِسِيَاقِهِ، وَحَكَمْتُمْ فِيهِ بَيْنِي وَبَيْنَ مُعَلِّمِي، فَإِنِّي اسْتَجْرَأْتُ عَلَيْهِ بِمَا تَعَلَّمْتُ مِنْهُ، وَ«الحَدِيدُ بِالحَدِيدِ يُفْلَحُ»[1] وَقَدْ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً** ﴾ (آل عمران: 30) فَكَيْفَ يَجِدُ عَمَلَهُ وَقَدْ فَنِيَ عَمَلُهُ قَبْلَ أَنْ يَفْنَىٰ، وَلَكِنَّهُ مُؤَوَّلٌ قَطْعاً، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاه: يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَت مَكْتُوباً، أَوْ مَوْزُوناً، أَوْ ثَوَاباً، أَوْ عَطَاءً، وَكُلُّهُ مَجَازٌ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ، فَاحْمِلْهُ عَلَيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلاَ جَمَعْتَ فِي الْقُرْآنِ كِتَاباً عَلَىٰ نَحْوِ مَا ذَكَرْتَهُ لَنَا هَا هُنَا مِثَالاً[2]، فَيَكُون لَكَ أَجْراً جَارِياً بَعْدَكَ، وَمَنْفَعَةً لِلنَّاسِ فِي اسْتِبْصَارِهِمْ بِكَ، فَأَمَّا هَذَا القَانُونُ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْهَاجٌ لِلْعَالِمِ المُسْتَبْصِرِ، وَوَصِيَّةٌ لِلذَّكِيِّ اللَّوْذَعِيِّ، وَالنَّاسُ رَجُلاَنِ: عَاجِزٌ بِسُوسِهِ[3]، أَوْ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الدُّنْيَا، أَوْ مُقَصِّرٌ، وَكِلاَهُمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا الكِتَابَ مَلْجَأً وَمَلاَذاً وَسُلَّماً لِلْمَعْرِفَتَيْنِ:

---

(١) ب: تعلمتم.

(1) هذا المثل أورده العسكري في جمهرة الأمثال 345/1، وابن سلام في الأمثال: 96، والميداني في مجمع الأمثال 11/1، والبكري في فصل المقال: 134، وانظر مادة «فلح» في لسان العرب، ومعنى الفَلْحُ هو الشَّقُّ ومنه فلاحة الأرض.

(2) انظر نحو هذا القول في «القبس» شرح الموطأ مالك بن أنس: 317 - 318 (مخطوط الخزانة العامة رقم: 1916/ك).

(3) أيْ بِطَبْعِهِ.

أَحَدهما: التَّوَصُّلُ إِلَى الغَايَةِ.

والثانية: إِطْلَاعُ المُقَصِّرِ عَلَىٰ طَرِيقٍ، إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَىٰ سُلُوكِهَا أَمِنَ بِهَا.

فَالجَـوابُ:

أَنَّا كُنَّا(١) أَمْلَيْنَا فِي القُرْآن كَمَا قَدَّمْنَا كِتَاباً مُوعِباً «أنوار الْفَجْرِ فِي مَجَالِسِ الذِّكْرِ» قَرِيباً مِنْ عِشْرِينَ أَلْفَ وَرَقَةٍ[1]، فِي نَحْو مِنْ عِشْرِينَ عَاماً، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْضَبِطْ لِلْخَلْقِ، وَإِنَّمَا حَصَّلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جُزْءاً دُونَ جُزْءٍ، وَفِي وَقْتٍ دُونِ وَقْتٍ، بِحَسَبِ الفَشَلِ وَالنَّشَاطِ، وَعَلَىٰ قَدْرِ عَدَمِ الْعَوَائِقِ.

أَمَا أَنَّهُ تَحَصَّلَ مِنْهُ «أَسْمَاءُ اللهِ تَعَالَىٰ» فِي أَرْبَعِمِئَةِ وَرَقَةٍ(*)، وَتَحَصَّلَ مِنْهُ «كِتَاب النَّبِيِّ ﷺ فِي أَسْمَائِهِ وَمُعْجِزَاتِهِ وجُمَلٍ مِنْ أَخْبَارِهِ» فِي نَحْو مِنْ أَلْفَيْ وَرَقَةٍ(٢)(*)، وَ«كِتَاب المُشْكِلَيْنِ من القُرْآنِ وَالحَدِيثِ» أَلْف وَرَقَة وَخَمْسمِئة وَرَقَة، رُؤُوسُ مَسَائِلِهِ فِي كِتَابِ «الأَفْعَالِ» مِنَ «الأَمَدِ»، وَتَحَصَّلَ مِنْهُ «مُخْتَصَر الأَحْكَام» فِي أَلْفِ وَرَقَةٍ، فَإِذَا وَقَفْتُمْ عَلَىٰ هَذِهِ الْمَجْمُوعَاتِ، كُنْتُم قَدْ حَصَّلْتُمْ كَثِيراً، وَتَوصَّلْتُمْ بِهَا إِلَىٰ بَاقِيهَا، وَقَدْ كَانَ يُمْكِنُ مَا ذَكَرْتُ، وَلَكِنْ وَقَفْتُ عِنْدَ مَقَامٍ تَرَدَّدْتُ

---

(١) أ: قد كنا.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من: ب.

....

(1) الذي نقله ابن فرحون في الديباج: 283 (ط: القديمة) عن المؤلف في كتابه «القبس» أن كتاب «أنوار الفجر» يقع في ثمانين ألف ورقة، وهذا يناقض ما معنا في «قانون التأويل»، فهل أخطأ ابن فرحون في النقل؟ هذا ما تبادر إلى ذهني أول وهلة، ولكن بعد رجوعي إلى «القبس»: 318 (المخطوط السابق) وجدت أن ابن العربي قال فيه: «وقد كنا أملينا فيه (أي في التفسير) في كتاب «أنوار الفجر» في عشرين عاماً ثمانين ألف ورقة، وتفرقت بين أيدي الناس، وحصل عند كل طائفة منها فن، وندبتهم إلى أن يجمعوا منها ولو عشرين ألفاً، وهي أصولها التي ينبني عليها سواها، وينظمها على علوم القرآن الثلاثة: التوحيد، الأحكام، التذكير...» قلت: وبعد الاطلاع على هذا الكلام اتضح المبهم وزال الإشكال.

فِيهِ، وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يُصَنَّفُ عَلَى السُّوَرِ؟ أَوْ عَلَى الأَبْوَابِ كَمَا رُتِّبَ الْحَدِيثُ عَلَى الْمُسْنَدِ؟ أَوْ عَلَى التَّصْنِيفِ فَيُجْعَل عَلَىٰ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ مُسْنَداً؟ أَوْ عَلَى الْعِبَادَاتِ وَالْبُيُوعِ وَالنِّكَاحِ مُبَوَّباً؟ فَإِذَا رُتِّبَ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ عَلَى الأَبْوَابِ كَانَ لِلْعُلَمَاءِ، وَإِذَا رُتِّبَ عَلَى السُّوَرِ كَانَ لِكَافَّةِ[1] النَّاسِ، لَكِنَّهُ يَعْرِضُ فِيهِ التَّكْرَارُ، وَيَعْسُرُ ضَبْطُهُ عَلَى الْمُؤَلِّفِ، وَفَهْمُهُ عَلَى القَارِىءِ، فَإِنَّ المَعْنَىٰ يَكُونُ فِي[2] سُورَةٍ كَامِلاً، وَيَكُونُ فِي[3] أُخْرَىٰ مُفْتَرِقاً أَجْزَاؤُهُ عَلَى السُّوَرِ، فَيَفْتَقِرُ إِلَىٰ مَزِيدِ بَيَانٍ[4] وَضَبْطٍ، وَيَتَّسِعُ فِيهِ الخَرْقُ، لأَنَّكَ إِذَا شَرَحْتَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَهُوَ الْحَقُّ، فَإِنَّ اللهَ لَمَّا كَرَّرَهُ مُطْلَقاً كَرِّرْهُ أَيْضاً أَنْتَ مُطْلَقاً، وَإِذَا كَرَّرَهُ مُقَيَّداً، كَرِّرْهُ أَيْضاً أَنْتَ مُقَيَّداً، يَأْتِيكَ مِنْهُ نَشْرٌ يَمْلأُ الأُفُقَ، وَإِنِ اخْتَصَرْتَ وَأَشَرْتَ، لَمْ تَبْلُغْ رِضَا مَنْ سَأَلَكَ، وَلاَ مَهَّدْتَ السَّبِيلَ لِمَنْ سَلَكَ.

هَذَا مَعَ إِكْبَابِ الْخَلْقِ عَلَى الدُّنْيَا، وَقُصُورِهِمْ عَنِ التَّعْلِيمِ، وَكَسَلِهِمْ عَنِ السَّعْيِ فِي التَّرَقِّي إِلَىٰ دَرَجَاتِ الْكَمَالِ، وَاقْتِنَاعِهِمْ بِمَا يَتَأَلَّفُ مِنْ دُنْيَاهُمْ، وَيَسْتَعْجِلُونَ بِهِ مَنْفَعَتَهُمْ، فَالنَّقْدُ القَلِيلُ عِنْدَهُمْ خَيْرٌ مِنَ الكَالِىءِ الكَثِيرِ، مَعَ مَا يُعَانُونَ مِنْ دَرْكِ المَرَاتِبِ الدُّنْيَوِيَّةِ بِمَسْأَلَةٍ تُقَيَّدُ، أَوْ عَقْدٍ يُعْقَدُ، أَوْ رِوَايَةٍ يَجْتَزِىءُ بِهَا لِقَصْدِ النَّاسِ إِلَيْهِ فِيهَا، وَتَصَدُّرِهِ بَيْنَهُمْ لأَجْلِهَا، وَهَذَا كُلُّهُ نَظَرٌ لِلدُّنْيَا، وَإِعْرَاضٌ عَنِ الدَّارِ الأُخْرَىٰ.

وَمَا شَغَلَنِي عَنْ ذَلِكَ مَعَاشٌ أَرِيشُهُ، وَلاَ وِلاَيَةٌ أَسْتَجِدُّهَا، وَإِنَّمَا أَقْعَدَنِي ضَعْفُ الطَّالِبِ لَهَا، وَكَثْرَةُ المُطَالِبِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ الَّذِي أَدْخَلَنِي فِي مَعْرِفَةِ

---

(١) أ: لسائر، وعلم عليها بعلامة الخطأ، ثم استدرك الخطأ في الهامش.

(٢) و(٣) في: ساقطة من: أ.

(٤) وبيان: ساقطة من: ب.

السُّلْطَانِ، فَإِنَّ الجَاهِلَ أَو الفَقِيرَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ، وَالغَنِي قَبْلَ اليَوْم كَانَ فِي غِنىً عَنْهُ.

وَأَمَّا وَقَدِ امْتَدَّتِ الأَطْمَاعُ إِلَى الأَمْوَالِ، وَضَاقَتْ عَنْ آمَالِ الرِّجَالِ، فَتَدْعُو الضَّرُورَةُ إِلَىٰ السُّلْطَانِ لِأَكْثَرِ الأَغْنِيَاءِ، وَلَا سِيَّمَا أَصْحَابِ الضِّيَاعِ، لِأَنَّ المَمْلَكَةَ فِي كُلِّ أُمَّةٍ قَدْ سَحَبَتْ ذَيْلَهَا عَلَىٰ الضِّيَاعِ، وَقَوِيَتْ عَلَى الأَمْوَالِ الأَطْمَاعُ، فَصَاحِبُ الضَّيْعَةِ مَدْفُوعٌ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ الأَمِيرِ ضَرُورَةً لِيَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ مَعَرَّةً، وَلِيَتَحقَّقَ(١) وَعْدُ الصَّادِقِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلَ دَارَ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ فَرَأَىٰ فِيهِ آلَةَ الْحَرْثِ فَنَظَرَ إِلَيْهَا وَقَالَ: «مَا دَخَلَتْ قَطُّ دَارَ قَوْمٍ إِلَّا وَأَدْخَلَت الذُّلَّ»[1]، وَقَدْ تُدْرِكُ الآفَةُ لِلْمُعْتَزِلِ لِلْعِبَادَةِ مِنْ وُجُوهٍ ذَكَرْنَاهَا فِي «مَسَائِلِ الصُّحْبَةِ وَالعُزْلَةِ».

وَأَمَّا الْعِلْمُ الْمُفْتَقِرُ إِلَى السُّلْطَانِ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فَقِيراً أَوْ غَنِيّاً وَسَكَتَ عَنِ الْعِلْمِ حَصَّلَ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ، وَإِنْ تَكَلَّمَ بِالْعِلْمِ وَأَظْهَرَهُ حَسَدَهُ المُقَصِّرونَ عَنْ دَرَجَتِهِ، إِذْ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا يُنْصِفُونَهُ بِهِ، فَيُقِرُّونَ لَهُ بِالشُّفُوفِ[2] عَلَيْهِمْ فِي مَرْتَبَتِهِ، إِذْ يَتَوَقَّعُونَ عَلَىٰ دُنْيَاهم أَنْ يَحُوزَهَا دُونَهُمْ أَوْ يَنْقُصَهُم، فَيَنْسِبُونَهُ إِمَّا إِلَى البِدْعَةِ، وَإِمَّا إِلَى التَّخْلِيطِ وَهِيَ سَلَامَةٌ، فَذَاكَ الَّذِي دَعَانِي إِلَىٰ مُدَاخَلَةِ السُّلْطَانِ، وَلَنَا فِي ذَلِكَ أَعظمُ أُسْوَةٍ، فَقَدْ كَانَ الأَنْبِيَاءُ فِيمَا سَلَفَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ:

مِنْهُمْ مَنْ يَعْضُدَهُ اللهُ بِالقُوَّةِ وَالْجُنْدِ، وَيَأْذَنَ لَهُ فِي الْقِتَالِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُون مُخَلىً مَعَ الخَلْقِ، فَيَبْعَثُ اللهُ إِلَيْهِ مَلِكاً مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا

---

(١) أ: لتحقيق.

(1) نحو هذا الحديث رواه البخاري في الحرث والمزارعة: 66/3، وقال ابن الأثير في شرح غريب هذا الحديث إن أهل الحرث تنالهم المذلة بما يطالبون به من الخراج والعشر ونحوهما. جامع الأصول: 766/11.

(2) الشفوف جمع شِفّ وهو الفضل.

يُعْضُدُهُ عَلَىٰ تَبْلِيغِ أَمْرِ رَبِّهِ، وَيَحْمِيهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِد مَا يَقُولهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَعْضُدُهُ بِجُنْدٍ وَلَا قُوَّةٍ، وَلَا يُكَيِّفُ لَهُ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً، فَيَجْتَرِىءُ عَلَيْهِ الْمَلأُ بِالإِهَانَةِ وَالْقَتْلِ، فَإِنْ شَاءَ حَمَاهُ كَمَا فَعَلَ بِنُوحٍ، وَإِنْ شَاءَ ابْتَلاَهُ كَمَا فَعَلَ بِيَحْيَىٰ.

وَهَذِهِ كُلُّهَا سُنَنُ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ فِي عِبَادِهِ، وَأُسْوَتُهُ فِي خَلْقِهِ، فَإِنَّهُ خَالَفَ أَحْوَالَ الأَنْبِيَاءِ وَنَوَّعَهَا فِي النِّعْمَةِ وَالْبَلاَءِ، لِتَكُونَ سُلْوَةً لِمَنْ أَتَىٰ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ** ﴾ (الإسراء: 71).

قِيلَ بِمَعْبُودِهِمْ.

وَقِيلَ: بِرَسُولِهِمْ[1].

وَقِيلَ: بِمَنْ قَلَّدُوا كَمَالِك وَالشَّافِعِيِّ.

وَقِيلَ فِي طَرَفٍ آخَرَ: بِإِبْلِيسَ فِي الْجِنِّ، وَبِآدَمَ فِي الإِنْسِ.

وَقِيلَ فِي طَرِيقٍ[١] آخَرَ: بِإِبْرَاهِيمَ فِي الْمُوقِنِينَ[٢]، وَبِيَعْقُوبَ فِي الْمَحْزُونِينَ، وَبِيُوسُفَ فِي الْمَسْجُونِينَ، وَبِأَيُّوبَ فِي الصَّابِرِينَ، وَبِمُوسَىٰ فِي الْمُخْلَصِينَ، وَبِعِيسَىٰ فِي الزَّاهِدِينَ، وَبِمُحَمَّدٍ إِمَامِ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ.

---

(١) أ: طرف.

(٢) أ: المؤمنين.

....

(1) أُثِرَ هذا القول عن أنس بن مالك ومجاهد، انظر: الماوردي «النكت والعيون»: 446/2 البقاعي: نظم الدرر: 477/11، السيوطي: الدر المنثور: 316/5 (ط: 1983).

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ نَهَجْتَ فِي التَّفْسِيرِ سُبُلاً، وَأَوْضَحْتَ(١) لِلسَّالِكِ دُلَلاً، فَكَيْفَ التَّخَلُّصُ لِلسَّائِرِ فِيهَا مَعَ الوَعِيدِ الْوَارِدِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالرَّأْيِ (1)، وَأَنَّى يَسُوغُ التَّسَوُّر مَعَ ذَلِكَ عَلَيْهَا بِالأَقْوَالِ مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ.

---

(١) أ: وأوضحتها.

(1) أخرج الترمذي في التفسير رمق: 2953 عن جُنْد بن عبدالله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ». قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وأخرجه أبو داود في العلم رقم: 3652، والنسائي في كتابه فضائل القرآن رقم: 111، والطبري في تفسيره رقم: 80 (ط: المعارف). قلت: ومدار هذا الحديث على سهيل بن مهران القُطعي وهو ضعيف، قال أحمد: روى أحاديث منكرة، وقد نقل إسحق بن منصور عن ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقد وثقه العجلي، انظر ابن حجر في تهذيب التهذيب: 261/4.

ذِكْرُ الْقَوْلِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالرَّأْيِ

قُلْنَا: لَيْسَ فِي الوَعِيدِ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَكِنَّهُ مَعْنًى صَرِيحٌ فِي المِلَّةِ(١)، حَقٌّ فِي الدِّينِ.

وَالرَّأْيُ مَصْدَرُ رَأَيْتُ بِقَلْبِي، كَمَا أَنَّ الرُّؤْيَةَ مَصْدَرُ رَأَيْتُ بِعَيْنِي[1]، وَمِنْ رَأْيِ القَلْبِ مَا يَكُونُ بَاطِلاً، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ حَقّاً.

فَأَمَّا الحَقُّ فَكُلُّ رَأْيٍ يَكُونُ عَنْ دَلِيلٍ.

وَأَمَّا البَاطِلُ مَا كَانَ عَنْ هَوًى مُجَرَّدٍ.

وَتَحْقِيقُ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ أَنَّ لِلنَّاظِرِ فِي القُرْآنِ مَآخِذَ كَثِيرَةً أُمَّهَاتُهَا ثَلَاثٌ:

الْأُولَىٰ: النَّقْلُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا هُوَ الطِّرَازُ الأَوَّلُ، لَكِن حَذَارِ أَنْ تُعَوِّلُوا فِيهِ إِلَّا عَلَىٰ مَا صَحَّ، وَدَعُوا مَا سُوِّدَتْ فِيهِ الأَوْرَاقُ، فَإِنَّهُ سَوَادٌ فِي الْقُلُوبِ وَالوُجُوهِ[2].

---

(١) أ: الجملة، واستدرك الخطأ في الهامش.

. . . .

(1) انظر: الأزهري: تهذيب اللغة: 316/15 - 326، ابن فارس: مقاييس اللغة: 472/2 - 473.

(2) هذه القواعد المنهجية في دراسة العلوم الشرعية كثيراً ما يردّدها ابن العربي في كتبه، إذ يقول =

الثَّانِيَة: الأَخْذُ بِمُطْلَقِ اللُّغَةِ، فَإِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ(١).

الثَّالِثَة: التَّفْسِيرُ بِالمُقْتَضَى(٢) مِنْ مَعْنَى الكَلاَمِ، وَالمُقْتَضَبِ مِنْ قُوَّةِ المَنْزَعِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَخْبَرَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ تأويلَ دُعَائِه(٣) اللهَ فِي هِبَتِهِ لاِبْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ:

«اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»(1) وَهِيَ أَحَد أَقْوَالِ(٤) العُلَمَاءِ: الحِكْمَةُ الَّتِي يُؤْتِيها اللهُ مَنْ يَشَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ **وَمَنْ يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً** ﴾ (البقرة: 268).

وَمِنْ هَا هُنَا اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي مَعْنَى الآيةِ(2)؟ فَأَخَذَ كُلُّ أَحَدٍ فِي رَضَايِهِ عَلَىٰ مُنْتَهَىٰ نَظَرِهِ فِي المُقْتَضَىٰ.

وَالضَّابِطُ لِهَذَا كُلِّهِ أَنْ يَكُونَ النَّاظِرُ فِي القُرْآنِ يَلْحَظُهُ بِعَيْنِ التَّقْوَىٰ، وَلاَ يَمِيلُ

---

(١) ب: فصيح مبين، وفوق كلمة فصيح علامة الخطأ.

(٢) أ: المقتضى.

(٣) أ: دعاء.

(٤) أ: إلاّ أقوال.

. . . .

= في الأحكام: 583، «وقد ألقيت إليكم وصيتي في كل وقت ومجلس، ألاّ تشتغلوا من الأحاديث بما لا يصحُّ سنده» ويقول في سراج المريدين: 127/ب «. . . فلا تلتفتوا إليها (أي إلى الأحاديث الضعيفة والموضوعة) فإن مثل من يطلب العلم بالحديث الضعيف والباطل، كمن يُصَلِّي بطهارة الماء المتغير والنجس، فلا يُطلب الحق إلاّ بالحق، ولا يُعضد الصحيح إلاّ بالصحيح».

(1) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده: 127/4، 316 وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح، والفسوي في كتابه «المعرفة والتاريخ»: 494/1 وابن سعد في الطبقات: 365/2، والحاكم في المستدرك 534/3 وصححه ووافقه الذهبي.

(2) انظر أقوال الصحابة رضي الله عنهم في الدر المنثور للسيوطي: 66/2 (ط: دار الفكر: 1983).

بِهِ إِلَىٰ رَأْيِ أَحَدٍ لِلْهَوَىٰ[1]، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْ ذَاتِهِ ابْتِغَاءَ عِلْمِ اللهِ وَمَرْضَاتِهِ، وَهُوَ الأَوَّلُ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَظَرُهُ بَعْدَ اسْتِقْلَالِهِ بِشُرُوطِ النَّظَرِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَلَا يَسْتَرْسِلُ عَلَىٰ جَمِيعِهِ، وَهُوَ لَمْ يَسْتَوْفِ شُرُوطَ النَّاظِرِ فِيهِ، فَإِنَّ أَصْلَ التَّخْلِيطِ فِي تَفْسِيرِ مَنْ تَسَوَّرَ ـ مِمَّنْ لَا يَسْتَكْمِلُ شُرُوطَ النَّظَرِ فِيهِ ـ عَلَيْهِ.

(١) للهوى: ساقطة من: أ.

خاتمـة الكتـاب

فَإِذَا وَصَلْتُمْ إِلَىٰ هَذَا المَقَامِ مِنَ الْيَقِينِ بِصِحَّةِ الاِعْتِقَادِ، والنَّصِّ[١] بِالنَّظَرِ وَالاسْتِبْدَادِ، فَقَدْ[٢] خَرَجْتُمْ عَنْ عُهْدَةِ الْجَهْلِ الَّتِي لَزِمَتْكُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ:

﴿ واللهُ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُم لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ (النحل: 78)، وَتَعَيَّنَ عَلَيْكُمُ الخُرُوجُ عَنْ عُهْدَةِ الْخِدْمَةِ بِشُكْرِ النِّعْمَةِ فِيمَا أَسْدَىٰ إِلَيْكُمْ، وَأَنْعَمَ بِهِ عَلَيْكُمْ، حَسْبَ مَا تَوَجَّهَ مِنَ التَّكْلِيفِ إِلَيْكُمْ، وَخُذُوا خَبَراً تَسْتَفِيدُونَ مِنْهُ بَصَراً:

دَخَلْتُ يَوْماً عَلَى بَعْضِ أَشْيَاخِي[٣](1) وَعَلَىٰ كُمِّي أَوْرَاقٌ قَدْ قَيَّدْتُهَا، وَكَرارِيسُ قَدْ اسْتَحْسَنْتُهَا[٤]، فَقَالَ لِي: أَرَاكَ تَسْتَكْثِرُ مِنْهَا! وَاعْلَمْ أَنَّكَ لاَ تُقَيِّدُ حَرْفاً وَلاَ تَضْبِطُ كَلِمَةً إِلاَّ وَأَنْتَ مَطْلُوبٌ عَلَى[٥] العَمَلِ بِهَا، وَتَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُجَّةً عَلَيْكَ[٦]، وَأَنَّى تُطِيقُ ذَلِكَ؟ فَانْظُرْ لِنَفْسِكَ. وَحَمَلَنِي[٧] الْحِرْصُ ـ عَلَى الطَّلَبِ ـ

---

(١) أ: البصر.

(٢) أ: فإذا.

(٣) أ: الأشياخ.

(٤) ب: انتسختها.

(٥) أ: عن.

(٦) عليك: ساقطة من: أ.

(٧) أ: فحملني.

(1) وهو الإمام الغزالي إذ قد صرح باسمه في أثناء ذكره لهذه القصة في سراج المريدين: 237/أ.

عَلَى الاِسْتِكْثَارِ مِنَ التَّقْيِيدِ، وَوَقَعْتُ الْآنَ فِيمَا حَذَّرَنِي مِنْهُ، فَإِنِّي(١) لَا أَقْدِرُ عَلَى العَمَلِ بِمَا عَلِمْتُ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ(٢) يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَىٰ العَمَلِ بِمَا عَلِمَ؟.

قُلْنَا: إِنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ لَمْ يُكَلِّفْ عِبَادَهُ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ[1]، وَقَدْ سَأَلُوهُ أَلَّا يُحَمِّلَهُم مَا لَا طَاقَةَ لَهُمْ بِهِ فَقَالُوا:

﴿ رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ (البقرة: 285) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: نَعَمْ، وَقَدْ(٣) فَعَلتُ[2].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»[3] وَلَكِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الأَوَامِرِ، فَأَمَّا النَّوَاهِي فَالعَبْدُ مَأْمُورٌ بِالاِنْكِفَافِ(٤) عَنْهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ كُلْفَةٌ إِلَّا مِنْ جِهَةِ مُجَاهَدَةِ النَّفْسِ، وَحَذْفِ الشَّهَوَاتِ، وَذَلِكَ مُمْكِنٌ عَادَةً، فَأَمَّا القِيَامُ بِحَقِّ الْخِدْمَةِ فِي بَابِ الأَوَامِرِ، فَذَلِكَ القَدْرُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ عَنْهُ الْعَجْزُ، وَهُوَ الَّذِي كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ تَعَاطِيهِ لِلْخَلْقِ فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ مِنَ الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»[4].

---

(١) أ: فأنا.
(٢) ب: فهل.
(٣) ب: أوقد.
(٤) أ: الأكناف.

....

(1) انظر هذا المبحث في المتوسط: 74 - 77.
(2) أخرجه مسلم في الإيمان: رقم: 199، 200.
(3) أقرب رواية إلى رواية المؤلف هي ما أخرجه ابن ماجه في المقدمة باب اتباع سنة رسول الله ﷺ، رقم: 2 (ط: الأعظمي) وانظر نحوه في مسلم كتاب الحج رقم: 1337، النسائي في الحج: 110/5، وابن حبان في صحيحه: 156/1 (ط: شاكر).
(4) سبق تخريجه صفحة: 259 تعليق: 2.

وَكَمَا جَعَلَ العِلْمَ قِسْمَيْنِ: مِنْهُ مَا يُدْرِكُهُ الْخَلْقُ، وَمِنْهُ مَا لاَ يُدْرِكُهُ الْخَلْقُ، وَجَعَلَ الكِتَابَ قِسْمَيْنِ: مِنْهُ مُحْكَمٌ هُوَ أُمُّ الكِتَابِ، وآخَرُ مُتَشَابِهٌ[1]، كَذَلِكَ جَعَلَ العَمَلَ[2] قِسْمَيْنِ: مِنْهُ مَا يَتَأَتَّى تَكْلِيفُهُ، وَمِنْهُ مَا يَعْسُرُ عَلَىٰ جِبِلَّةِ البَشَرِيَّةِ تَعَاطِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَعَلَى الذِّكْرَىٰ فَمَا مَعْنَى كَوْنِهِ مُحْكَماً وَمُتَشَابِهاً؟.

---

(١) ب: متشابهات.

(٢) أ: العلم.

ذِكْرُ المُحْكَمِ وَالمُتَشَابِهِ

فَقُلْ: قَالَ تَعالَىٰ: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (آل عمران: 7).

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ «الْمُشْكِلَيْنِ» عِنْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْآيَةِ بَيَاناً مُسْتَوْفِياً، لُبَابُهُ:

إِنَّ القُرْآنَ مُحْكَمٌ كُلُّهُ، كَمَا قَالَ: ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَت آيَاتُهُ ﴾ (هود: 1).

وَهُوَ أَيْضاً مُتَشَابِهٌ كُلُّهُ كَمَا قَالَ تَعالَىٰ: ﴿ اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً ﴾ (الزمر: 22).

وَمِنْهُ مُحْكَمٌ، وَمِنْهُ مُتَشَابِهٌ، كَمَا قَالَ تَعالَىٰ: ﴿ أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (آل عمران: 7)، وَالمَعْنَى الَّذِي بِهِ صَارَ[١] الْقُرْآنُ كُلُّهُ مُحْكَماً، بِذَلِكَ المَعْنَىٰ صَارَ كُلُّهُ مُتَشَابِهاً، وَالْمَعْنَى الَّذِي بِهِ[٢] صَارَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ، بِذَلِكَ المَعْنَىٰ صَارَ مِنْهُ آيَاتٌ مُتَشَابِهَاتٌ[1].

---

(١) أ: الذي قد صار.

(٢) به: ساقطة من: أ.

(1) قال المؤلف رحمه الله في المحصول في علم الأصول: 34/ب في بيان المحكم والمتشابه ما نصه: «اختلف الناس في ذلك على أقوال كثيرة... فمنهم من قال إنها (أي الآيات المتشابهات) آيات الوعيد، ومنهم من قال إنها آيات القيامة، ومنهم من قال إنها أوائل السور، =

فَأَمَّا كَوْنُهُ مُحْكَماً كُلُّهُ فَبِمَعَانٍ[١] كَثِيرَةٍ مِنْهَا:

اطِّرَادُهُ فِي الْبَلَاغَةِ، وَانْتِظَامُهُ فِي سِلْكِ الفَصَاحَةِ، وَاسْتِوَاءُ أَجْزَاءِ كَلِمَاتِهِ فِي أَدَاءِ الْمَعْنَىٰ مِنْ غَيْرِ حَشْوٍ يُسْتَغْنَىٰ عَنْهُ، أَوْ نُقْصَانٍ يُخِلُّ بِهِ، واخْتِصَارُ القَوْلِ الطَّوِيلِ الدَّالِّ عَلَى المَعْنَى الكَثِيرِ.

قَالَ الأَصْمَعِيُّ[1]: كُنْتُ فِي بَعْضِ أَحْيَاءِ العَرَبِ، فَإِذَا بِجَارِيَةٍ صَغِيرَةِ السِّنِّ وَهِيَ تَقُولُ:

قَبَّلْتُ مَحْبُوباً بِغَيْرِ حِلِّهِ
مِثْلَ الغَزَالِ قَائِماً فِي دَلِّهِ
فَانْتَصَفَ اللَّيْلُ وَلَمْ أُصَلِّهِ

فَقُلْتُ لَهَا: مَا أَبْلَغَ كَلَامَكِ! وَأَفْصَحَ مَقَالَكِ!.

قَالَتْ: أَبْلَغُ مِنْ[٢] ذَلِكَ مَنْ جَمَعَ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ وَنَهْيَيْنِ، وَخَبَرَيْنِ وَبِشَارَتَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ - إِلَى قَوْلِهِ - الْمُرْسَلِينَ ﴾ (القصص: 6).

---

(١) ب: فبمعاني.
(٢) أ: في.

= ومنهم من قال إنها الآيات التي تمتنع ظواهرها على الله كآية الإتيان والمجيء وغيرها، والصحيح أن المحكم ما استقل بنفسه والمتشابه ما افتقر إلى غيره» وللتوسع في معرفة رأي المؤلف في هذا الموضوع، انظر: «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس»: 320 (مخطوط الخزانة العامة 25 جـ) لوحة: 268 (مخطوط الخزانة العامة: 1916)، ولمعرفة القول الفصل انظر «الإكليل في المتشابه والتأويل» لابن تيمية (ضمن مجموعة الرسائل الكبرى ط: صبيح 1966).

(1) هو عبد الملك بن قُرَيْب، إمام من أئمة اللغة، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره، توفي: 216، انظر عنه: ابن قتيبة: المعارف: 543، أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين: 80 - 105، التنوخي: أخبار العلماء النحويين: 218 - 224.

(2) الدَلُّ هُوَ الغُنْجُ وَالشَّكْلُ.

فَقَوْلُهُ: ﴿ وَأَوْحَيْنَا ﴾ وَقَوْلُهُ ﴿ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ ﴾ خَبَرَانِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ أَرْضِعِيهِ ﴾ وَ ﴿ أَلْقِيهِ ﴾ أَمْرَانِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾ نَهْيَانِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ بِشَارَتَانِ.

وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْإِشَارَةِ: فِي[1] الْقُرْآنِ آيَةٌ أَوْ آيَتَانِ جَمَعَتْ بَيْنَ عُذْرَيْنِ وَنَسْخَيْنِ وَأَمْرَيْنِ وَنَهْيَيْنِ[2] وَرُخْصَتَيْنِ وَكَرَامَتَيْنِ:

فَأَمَّا الْعُذْرَانِ فَقَوْلُهُ:

﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ ﴾ (البقرة: ١٨٢ ـ ١٨٣) كَأَنَّهُ قَالَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ[3]: لَمْ تَخْتَصُّوا[4] بِهَذَا، وَلَا ابْتُدِئْتُمْ بِهِ، بَلْ فُرِضَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الدَّهْرَ كُلَّهُ، وَإِنَّمَا جَعَلَ أَيَّاماً قَلَائِلَ.

وَأَمَّا النَّسْخَانِ فَنَسْخُ قَوْلِهِ: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ (البقرة: 183)، وَنَسْخُ تَحْرِيمِ الْوَطْءِ بَعْدَ النَّوْمِ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ.

وَأَمَّا الْأَمْرَانِ فَالتَّكْبِيرُ، وَإِكْمَالُ الْعِدَّةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُم ﴾[5] (البقرة: 184).

---

(١) أ: إن في.

(٢) أ: ونسخين.

(٣) أ: يقول للأمة.

(٤) أ: تخصوا.

(٥) قوله تعالى ولتكملوا العدة: ساقطة من: أ.

وَأَمَّا النَّهْيَانِ: فَالأَكْلُ وَالجِمَاعُ وَهُوَ حَقِيقَةُ الصِّيَامِ.

وَأَمَّا الرُّخْصَتَانِ: فَالْفِدْيَةُ لِلشَّيْخِ، وَالفِطْرُ فِي السَّفَرِ.

وَأَمَّا الكَرَامَتَانِ: فَإِنْزَالُ القُرْآنِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَيْلَةُ القَدْرِ.

فَتَرَىٰ كَيْفَ قَصُرَ الْقَوْلُ وَطَالَ الْمَعْنَىٰ، وَفِيهِ أَيْضاً حُسْنُ التَّصْرِيفِ بِالْعِبَارَةِ فِي التَّصْرِيحِ وَالإِشَارَةِ، وَرَصْفُ الأَلْفَاظِ المُطَّرِدَةِ، وَرَسُّ المَعَانِي، وَرَبْطُ المَعَانِي عَلَى وِفْقِ المَقَاصِدِ، وَحُسْنُ الأَدَاءِ إِلَى الأَسْمَاعِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَشَابِهاً: فَبِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ مَا وَصَفْنَاهُ مِنَ الإِحْكَامِ بِهِ يَجْرِي فِي جَمِيعِ سُوَرِهِ بَلْ فِي آيَاتِهِ.

وَأَمَّا الَّذِي بِهِ كَانَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هِيَ الأُمُّ، وَمِنْهُ آيَاتٌ مُتَشَابِهَاتٌ، فَذَلِكَ فِي طَرِيقِ الْبَيَانِ وَالْعِلْمِ، إِذْ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ[١] يُعْلَمُ مَعْنَاهَا، وَيُفْهَمُ الْمُرَادُ بِهَا، وَمِنْهُ آيَاتٌ مُتَشَابِهَاتٌ[٢] لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا لِاشْتِبَاهِهَا بِمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقاً لِلْمُحْكَمِ، وَبِمَا لَا يُوَافِقُهُ، أَوْ لِانْغِلَاقِ بَابِ المَعْرِفَةِ بِهَا، فَهَذَا أَصْلُ المُحْكَمِ وَالمُتَشَابِهِ، فَابْنِ عَلَيْهِ، وَلَهُ أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

قَوْلُهُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ (طه: 4).

وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا فِي كِتَابِ[٣] «شَرْحِ المُشْكِلَيْنِ» خَمْسَةَ عَشَرَ قَوْلاً[1].

(١) محكمات: ساقطة من: أ.

(٢) ومنه آيات متشابهات: ساقطة من الأصلين، والمثبت من استدراك ناسخ: ب.

(٣) كتاب: ساقطة من: ب.

(1) انظر هذه الأقوال في قانون الأسكريال: 37/أ ب ـ 38/أ، فقد توسع في إيراد الحجج والبراهين التي تثبت مذهب الأشعرية، وانظر: السراج: 166/أ، المحصول في علم الأصول: 35/أ (وقد تأثر فيه بشيخه الغزالي في المنخول من علم الأصول: 286 - 287)، المتوسط: 20.

وَاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِيهَا عَلَىٰ ثَلاَثَةِ أَقْوَالٍ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُمَرُّ كَمَا جَاءَتْ وَلاَ يُتَكَلَّمُ فِيهَا [1] .

الثَّانِي(١): وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُتَكَلَّمُ فِيهَا مَعَ مَنْ يَتَحَقَّقُ حُسْنُ عَقِيدَتِهِ وَيَقِينُ اسْتِرْشَادِهِ، أَلاَ تَرَىٰ إِلَىٰ قَوْلِ إِمَامِ الأَئِمَّةِ مَالِكٍ: «الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالكَيْفِيَّةُ مَجْهُولَةٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ» [2].

---

(١) الثاني: ساقطة من: ب.

(1) منهم سفيان بن عيينة، روى الدارقطني بإسناد صحيح عن سفيان أنه قال: «هِيَ كَمَا جَاءَتْ، نُقِرُّ بِهَا، وَنُحَدِّثُ بِهَا» كتاب الصفات: 71 رقم: 63، وأورد هذا القول الذهبي في العلو: 165، وينبغي أن ندرك أن مثل هذه العبارات الصادرة عن بعض علماء السلف لا تتنافى مع ما قرروه من الإثبات، لأن مرادهم بمثل هذه الأقوال إنما هو ترك الكلام في معنى كيفيتها، لأن معرفة الكيفية لا سبيل إليه.

(2) رَوَى هذا القول جمع غفير من أئمة الحديث وحفاظه منهم: الدَّارمي في الرد على الجهمية: 280 (ضمن عقائد السلف)، والبيهقي في الأسماء والصفات: 291 بسند جيد (كمال قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: 407/13)، وأبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة الإمام مالك: 326/6، والصابوني في عقيدة أهل الحديث: 110/1 (ضمن الرسائل المنيرية).

قال الإمام الذهبي في العلو: 103 - 104 «إن كيفية الاستواء لا نعقلها بل نجهلها، وإن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وإنه كما يليق به، لا نتعمق ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفياً ولا إثباتاً، بل نسكت ونقف كما وقف السلف».

قلت: وعليه فإن قول الإمام مالك هذا إنَّمَا نَفَىٰ فيه علم الكيفية، ولم ينف حقيقة الصفة. يقول ابن تيمية: «ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم، وأيضاً فإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى علم الكيفية إذا أثبت الصفات، وأيضاً فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فمن قال: «إن الله ليس على العرش» لا يحتاج أن يقول بلا كيف، فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر، لما قالوا بلا كيف، وأيضاً فقولهم: «أمروها كما جاءت» يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يقال أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلّت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول» مجموع الفتاوى: 41/5 - 42.

الثَّالِثُ: وَمِنْهُم مَنْ أَطْلَقَ القَوْلَ كَسُفْيانَ بْنَ عُيَيْنَةَ[1] قَالَ ـ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَىٰ العَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ (طه: 4) ـ: هِيَ وَقَوْلُهُ: ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ (فصلت: 10) سَوَاءٌ[2].

وَأَشْبَهُ قَوْلٍ فِيهِ ثَلاَثَةٌ: قَوْلُ سُفْيَانَ هَذَا، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ بِمَعْنَى اسْتَوْلَىٰ[3]، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: فَعَلَ فِي العَرْشِ فِعْلاً سَمَّاهُ اسْتِوَاءً(١)[1].

وَقَدْ قَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيُّ[2]، قَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ شَاهْفُورُ

(١) ب، استوى.

(1) هو سُفيان بن عُيَيْنَة بن أبي عمران، أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المكي الإمام الكبير، حافظ العصر، روى عن ابن شهاب الزهري وغيره، قال الإمام الشافعي: لولا مالك وسفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز، توفي رضي الله عنه عام 282. ابن سعد: الطبقات 497/5، البخاري: التاريخ الكبير: 94/4، الفسوي: المعرفة والتاريخ: 185/1 - 187، ابن حجر: تهذيب التهذيب: 117/4.

(2) لم أعثر على هذا القول في المصادر التي استطعت الوقوف عليها.

(3) قلت: وإلى هذا القول ذهب عامة المعتزلة، انظر القاضي عبد الجبار في متشابه القرآن: 73/1، 351، وفي تنزيه القرآن: 176، 53، وفي شرح الأصول الخمسة: 226، وإلى نفس هذا القول ذهب أغلب الأشاعرة، منهم الغزالي في الاقتصاد: 104، والآمدي في غاية المرام 141، ورفضه البيهقي (وهو أشعري المذهب) في الأسماء والصفات: 412، وقد أبطل ابن تيمية تأويل الاستيواء بالاستيلاء من اثني عشر وجهاً. وبين أن حجج المتأولين في ذلك متهافتة لا تنهض أن يعارض بها عقل صريح، فضلاً على أن تعارض المنقول الصحيح. مجموع الفتاوى: 136/5 - 153.

وقال الإمام الخطابي في كتابه «شعار الدين»: (فيما نقله عنه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية: 438/2): «. . . ولو كان معنى الاستيواء هاهنا الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة، لأن الله قد أحاط ملكه وقدرته بكل الأشياء، وبكل قطر وبقعة من السموات والأرض وتحت الثرى، فما معنى تخصيصه العرش بالذكر، ثم إن الاستيلاء إنما يتحقق معناه عند المنع عن الشيء، فإذا وقع الظفر قيل استولى عليه، فأي منع كان هناك حتى يوصف بالاستيلاء بعده»، وانظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم: 127/2.

(1) هذا القول هو لأبي الحسن الأشعري، وقد حكاه عنه البغدادي في أصول الدين: 113 وذكره القرطبي في الأسنى: 226/أ.

(2) هو محمد بن طاهر المقدسي، أبو سعيد الزنجاني، لم أعثر له على ترجمة، وقد سبق ذكره في =

الإِسْفَرَايِينِيُّ[1] مَعْنَاهُ: مَنَعَ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ العَرْشِ شَيْءٌ، وَهُوَ أَحَدُ مَعْنَى قَوْلِنَا: اسْتَوَى فُلَانٌ عَلَى المَرْتَبَةِ[2]، وَهُوَ بَدِيعٌ عَظِيمٌ، قَدْ قَرَّرْنَاهُ عَنْهُ بِلَفْظِهِ فِي «شَرْحِ المُشْكِلَيْنِ» وَاخْتَصَرْنَاهُ ها(١) هُنَا لِطُولِهِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ دَلَالَةٌ عَلَى(٢) جَمِيعِهِ[3]، وَإِذَا أَرَدْتَ الآيَاتِ فَهِيَ آيَاتُ الوَعِيدِ وَالْقِيَامَةِ، وَكُلُّ آيَةٍ عَبَّرَ اللهُ فِيهَا عَنْ نَفْسِهِ بِفِعْلٍ يَسْتَحِيلُ ظَاهِرُهُ عَلَيْهِ، وَالحُرُوفُ المُتَشَابِهَاتُ فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ.

---

(١) ها: ساقطة من: أ.
(٢) على: ساقطة من: ب.

. . . .

= الصفحة: 97، كما ذكر ابن خير في الفهرست: 258 - 259 أن ابن العربي سمع عليه كتاب «الإرشاد» والشامل للجويني.

(1) هو طاهر بن محمد الإسفراييني، من كبار أئمة الكلام على طريقة الأشعري، شافعي المذهب، له كتاب مشهور هو «التبصير في الدين» (مطبوع بتحقيق الكوثري) توفي رحمه الله عام: 471. السبكي: طبقات الشافعية: 175/3 (ط: الحسينية).

(2) هذا القول هو لأبي الحسن الأشعري، نَسَبَهُ إليه القرطبي في «الأسنى»: 226/أ (مخطوط عارف حكمت).

(3) قلت: كان الأولى لابن العربي وهو الإمام القدوة أن يقتدي بسلفه الصالح من أئمة الفقه المالكي العظماء، فقد أجمع المحققون منهم على نهج طريق السلف في الاعتقاد والسلوك، يقول الإمام أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي الأندلسي (ت: 429) في كتابه «الوصول إلى معرفة الأصول»:

«قال أهل السنة في قول الله «الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى» أن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز».

قلت: ذكر هذا النص ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: 250/6 - 251، وفي بيان تلبيس الجهمية: 38/2 وفي القاعدة المراكشية: 73، كما ذكره ابن قيم الجوزية في اجتماع الجيوش الإسلامية: 48.

وقال الإمام أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي المعروف بالمُرَادي ـ الذي قدم الأندلس ودخل قرطبة سنة 487 ـ في رسالته التي سماها «الإيماء إلى مسألة الاستواء»: «. . . قول ابن أبي زيد القيرواني المالكي والقاضي عبد الوهاب المالكي وجماعة من شيوخ الحديث والفقه وهو ظاهر بعض كتب الباقلاني وأبي الحسن الأشعري وهو أنه سبحانه مستوٍ على عرشه بذاته، وأطلقوا في بعض الأماكن فوق على عرشه، وهو الصحيح الذي أقول به من غير تحديد ولا تمكين في مكان، ولا كون فيه ولا مماسة»، قلت: ذكر هذا النص ابن تيمية في بيان تلبيس =

. . . .

. . . .

= الجهمية: 35/2 - 36، وابن قيم الجوزية في اجتماع الجيوش الإسلامية: 48.

وقال أبو عبيدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت: 671) صاحب كتاب «الجامع لأحكام القرآن»: «وأظهر الأقوال، ما تظاهرت عليه الآي والأخبار، والفضلاء الأخيار بأن الله على عرشه كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه، بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات». الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى: لوحة: 226/ب (مخطوط مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة).

ذِكْرُ تَيْسِيرِ العَمَلِ بِالْعِلْمِ

وَبَعْدَ البُلُوغِ إِلَىٰ هَذَا المُنْتَهَىٰ مِنَ الحَثِّ عَلَى الْعَمَلِ بِمَا عُلِمَ، وَكَشْفِ الْغِطَاءِ عَنْ فَرْضِيَّةِ ذَلِكَ، وَتعَلُّقِهِ بِالْعِلْمِ، وَتَأْثِيرِهِ فِيهِ، وَمَعُونَتِهِ عَلَيْهِ[1]، وَالْخَلاَصِ بِهِ مِنْهُ، فَالْعَمَلُ لَهُ مَحَلَّانِ:

أَحَدُهُمَا: القَلْبُ، وَالآخَرُ: الجَوَارِحُ.

وَعَلَىٰ القَلْبِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: الاعْتِقَادُ، والآخَرُ: الإِخْلاَصُ.

فَأَمَّا الاعْتِقَادُ الصَّحِيحُ بِتَجْرِيدِهِ عَنِ الشُّبَهِ فَمُمْكِنٌ مُتَيَسَّرٌ بِتَوْفِيقِ اللهِ وَمَنِّهِ، وَإِجرَاءِ عَادَتِهِ فِيهِ عَلَىٰ خَلْقِهِ، وَقَدْ شَاهَدْنَا ذَلِكَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ لاَ تُحْصَىٰ.

وَأَمَّا إِخْلاَصُ[1] الْقَلْبِ فِي الْقِيَامِ بِالأَعْمَالِ فَهُوَ لَعَمْرُ اللهِ عَسِيرٌ، عِنْدَهُ وَقَفَتِ الْخَلِيقَةُ حِينَ سَمِعَتْ قَوْلَهُ:

---

(١) عليه: ساقطة من: أ.

....

(1) انظر الاسم الحادي عشر «المخلص» من سراج المريدين: 64/أ وما بعدها.

﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (البينة: 5)[1] وَكَذَلِكَ أَيْضاً سَمِعُوا قَوْلَهُ:

﴿ أَلَا للهِ الدِّينُ الخَالِصُ ﴾ (الزمر: 3) وَالخُلُوصُ هُوَ الصَّفَاءُ، يُقَالُ لَبَنٌ خَالِصٌ، إِذَا لَمْ يَشُبْ، وَذَلِكَ يَكُونُ لِصَفَائِهِ فِي الابْتِدَاءِ، فَيَعْقِدُ عَقْداً سَلِيماً، وَيَعْمَلُ كَذَلِكَ[2].

وَقَدْ تَشِينُهُ الذُّنُوبُ، فَتُخَلِّصُهُ أَيْضاً التَّوْبَةُ، وَيُصَفِّيهِ النَّدَمُ. وَالإِخْلَاصُ دَرَجَةٌ عَظِيمَةٌ فِي الدِّينِ، كَمَا أَنَّ الزِّنَا دَرَكَةٌ عَظِيمَةٌ فِي المَعَاصِي.

وَقَدْ سَطَّرَ عُلَمَاءُ القُلُوبِ فِي الوَجْهَيْنِ جَمِيعاً بَدَائِعَ، وَأَنَا أُشِيرُ لَكُمْ فِيهَا[١] إِلَى مَا يَسْهُلُ سَبِيلُهُ، وَيُقَرِّبُ مُجَاهَدَةَ النَّفْسِ الأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ، وَالَّذِي يَجْلِبُهُ إِلَيْكَ؛ أَنْ تَقْطَعَ نِيَّتَكَ عَنْ تَعْلِيقِ الْعَمَلِ بِغَيْرِ اللهِ، فَلَا تَقْصِدُ[٢] بِعَمَلِكَ إِلَّا الَّذِي أَمَرَكَ بِهِ.

مثل الَّذِي يَعْمَلُ لِغَيْرِ اللهِ كَمَا رُوِيَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ يَحْيَى بن زَكَرِيَّا قَالَ لِبَنِي إِسْرَائِيل: إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ أَعْمَلَ بِهَا وَآمُرَكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا بِهَا: أَوَّلُهُنَّ: أَنْ تَعْبُدُوا اللهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَإِنَّ مَثَلَ مَنْ أَشْرَكَ بِاللهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْداً مِنْ خَالِصِ مَالِهِ بِذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ وَقَالَ لَهُ: هَذِهِ دَارِي،

---

(١) أ: فيه.
(٢) ب: تقتصد.

. . . .

(1) علق المؤلف في السراج 64/ب على هذه الآية فقال: قرن الله الإخلاص بالعبادة لأنه شرطها، والإخلاص: ألّا يكون شيء من حركات العبد ولا من سكناته في جوارحه ومفاصله وكلامه وسكناته إلا لله، مصفى من الخلل (كذا بالأصل) حنيفاً إلى الحق من الباطل، غير خارج عن سنن الحق.

(2) قال المؤلف رحمه الله في السراج 65/أ: الإخلاص هو معنى يوجد بالقلب ويحصل في الباطن فتظهر آثاره.

وَهَذَا عَمَلِي، فأَدِّ كُلَّ عَمَلٍ لِي، فَكَانَ(١) يَعْمَلُ وَيُؤَدِّي إِلَىٰ غَيْرِ سَيِّدِهِ، فَأَيُّكُمْ يَرْضَىٰ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ؟ وَذَكَرَ الْخِصَالَ الخمس إِلَىٰ آخِرِهَا[1]...

وتَحْقِيقُهُ: أَلَّا تَقْصِدَ بِعَمَلِكَ حَظَّ نَفْسكَ الْمُخْتَصَّةِ بِكَ، فَكَيْفَ أَنْ تُعَلِّقَهُ بِغَيْرِكَ، فَإِنْ تَطَيَّبْتَ(٢) مَثَلًا، فَلَا تَقُلْ هَذَا الطِيبُ لِعِطْرِي وَعِطْرِ أَهْلِي، وَلَكِنْ قُلْ: هُوَ لِملاَئِكَةِ رَبِّي والاقْتِدَاءِ بِسُنَّةِ نَبِيِّي ﷺ، وَهَذَا الأَكْلُ لَيْسَ لِلَذَّتِي، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْقُوَّةِ عَلَى عِبَادَةِ رَبِّي.

وَفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ النَّاسِ يُقْضَى فِيهِ يَوْم القِيَامَةِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ فَأُتِيَ(٣) بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا(٤) فَيَقُولُ لَهُ(٥): فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى استشهدتُ، قَالَ اللهُ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ فُلاَنٌ شُجَاعٌ، فَقَدْ قِيلَ، وَيُؤْمَرُ بِهِ فِي النَّارِ.

وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ العِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ ٱلْقُرْآنَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ القُرْآنَ، قَالَ كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ فُلاَنٌ قَارِىءٌ وَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ»، وَذَكَرَ فِي الجَوَادِ مِثْلَهُ[2].

---

(١) أ: وكان.

(٢) أ: فانطينت، واستدرك الناسخ بالهامش بكلمة فانطببت.

(٣) أ: يأتي.

(٤) فعرفها: ساقطة من: ب.

(٥) أ: قال.

. . . .

(1) هذا جزء من حديث طويل أخرجه أحمد: 130/4، والترمذي في الأمثال رقم 6863، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وصححه شيخنا ناصر الدين الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: 189/1.

(2) أخرجه ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ مسلم في الإمارة رقم 1905، والترمذي في الزهد رقم: =

وَمِمَّا يُعِينُكَ(١) عَلَىٰ صِحَّةِ الإِخْلَاصِ وَتَجْرِيدِ النِّيَّةِ مِنَ الشَّوَائِبِ لِغَيْرِ اللهِ: الصِّدْقُ[1]؛ فَإِنَّكَ إِنْ قَرَّرْتَ السُّؤَالَ عَنْ عِلْمِكَ فِي دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ، وَافْتَقَرْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ بَاطِنِ نِيَّتِكَ بِخِلَافِ مَا هِيَ عَلَيْهِ مُقِتَّ وَمَقَتَّ نَفْسَكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الحَدِيثِ آنفاً.

فَاحْفَظْ لِسَانَكَ عَنِ(٢) الكَذِبِ[2]، وَاعْلَمْ أَنَّهُ المُعَبِّرُ عَنْكَ، المُعَبِّرُ لَكَ عَنْ طَرِيقِ الْعِلْمِ، وَرَأْسُ العَمَلِ، وَفِيهِ خَصْلَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الصِّدْقُ، وَفِيهِ نَحْوٌ مِنْ عِشْرِينَ آفَةً[3] أُمَّهَاتُهَا أَرْبَع وَهِيَ:

الكَذِبُ، وَالغِيبَةُ، وَالمِرَاءُ، وَالمِزَاحُ، وَبِكَفِّكَ عَنْ هَذِهِ الأَرْبَعَة يَهُونُ عَلَيْكَ الكَفُّ عَنْ بَاقِيهَا(٣).

أَمَّا الكَذِبُ فَحَرَامٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ:

---

(١) أ: يبعثك، ب: سعيك، والمثبت من هامش: ب.

(٢) ب: من.

(٣) ب: باقيتها عليك.

. . . .

= 2383، والنسائي في الجهاد: 23/6، والخطيب البغدادي في كتابه «اقتضاء العلم للعمل»: 107، وابن عبد البر في جامع بيان العلم: 2 - 3.

(1) قال المؤلف في السراج: 69/ب «حقيقة الصدق هو الثبوت في جميع الأعمال والأحوال على قدم الحق، والاستمرار في جميع الأحوال على حكم الشرع، وذلك في ثلاثة وجوه: صدق في القلب، وصدق في القول، وصدق في الفعل. فأما صدق القلب فهو بالنية الخالصة، وأما الصدق في اللسان فهو ألا يكون خبره بخلاف عمله في الماضي، وأما في المستقبل فيدخل في قسم الوفاء بالموعد. . . وأما الصدق في الأعمال فهو أن يكون وفق الاعتقاد والقول». وانظر التعريفات للجرجاني: 69.

(2) قال المؤلف في السراج: 226/أ: «الكذب هو الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو به» وللتوسع انظر: الأمد الأقصى: 89/أ، والقبس: 365، (مخطوط الخزانة العامة: 25 جـ) والتعريفات للجرجاني: 97.

(3) انظر هذه الآفات في إحياء علوم الدين للغزالي: 104/3.

الإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ[1]، وَالحَرْبِ، وَوَعْدِ الرَّجُلِ أَهْلَهُ.

لَكِنَّ جَوَازَ الْكَذِبِ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ الثَّلَاثَةِ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمَعَارِيضِ، لَا بِالتَّصْرِيحِ[١](*)، إِلَّا أَنْ لَا يَفْهَمَ مُفَاوِضُكَ فِيهِ التَّعْرِيضَ[٢](*) فَتُصَرِّحَ بِالكَذِبِ بِاللِّسَانِ دُونَ الاعتِقَادِ، وَذَلِكَ فِيمَا يُخَافُ الضَّرَرُ مِنْهُ فِي النَّفْسِ وَالمَالِ عَلَيْكَ وَعَلَى غَيْرِكَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الكَذِبُ فَرْضاً، وَذَلِكَ إِذَا طَلَبَ الظَّالِمُ العَادِلَ، وَسَأَلَ المُسْلِمَ عَنْهُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعَمِّيَ عَلَيْهِ[٣] طَرِيقَهُ بِالْكَذِبِ الصُّرَاحِ، وَيُخْفِي عَنْهُ مَوْضِعَهُ، لِأَنَّ الكَذِبَ لَمْ يُحَرَّمْ لِعَيْنِهِ، وَإِنَّمَا حُرِّمَ لِمَا فِيهِ مِنَ المَضَرَّةِ، فَإِذَا كَانَ الصِّدْقُ مَضَرَّةً كَانَ الكَذِبُ خَيْراً مِنْهُ، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ بُطْلَانَ أَصْلِ القَدَرِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ[٤]: «إِنَّ الحَسَنَ حَسَنٌ لِذَاتِهِ، وَالقَبِيحَ قَبِيحٌ لِذَاتِهِ» وَقَدْ قَرَّرْنَا الرَّدَّ عَلَيْهِمْ فِي كُتُبِ «الأُصُولِ» وَحَقَّقْنَا أَنَّ العَقْلَ هُوَ العِلْمُ[2]، وَأَنَّهُ لَا يُغَيِّرُ شَيْئاً فِيمَا تَعَلَّق به عَنْ صِفَتِهِ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَأَكَّدْنَا ذَلِكَ بِأَنَّ القَتْلَ الوَاقِعَ اعْتِدَاءً

---

(١) أ: الصريح.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من: أ.

(٣) عليه: ساقطة من: أ.

(٤) في قولهم: ساقطة من: أ.

---

(1) قال المؤلف في السراج: 178/ب: «.. فأما الإصلاح بين الناس، فلما يرجى من إطفاء الثائرة بين الرجلين، ولكن بالمعاريض، مثل أن يقول له: رأيته يدعو لك، إنْ جرى في كلمته دعاء له، وإن لم يسمعه، فإن صلى معه فقد دعا للمسلمين في صلاته، فيقول له: قد دعا لك، وينوي بقلبه ما كان من دعائه في صلاته للمسلمين الذي هو أحدهم، أو إذا سمعه يذكره بكلمة حسنة قالها، ويجتنب التصريح بالكذب، وإن لم يقصد بقلبه، وهي مسألة عظيمية من الفقه بيناها في كتب الخلاف في طلاق المكره، وصنف فيها علماء اللغة كتباً».

(2) هذا هو رأي أبي الحسن الأشعري وأبي إسحاق الإسفراييني كما نقله عنهم القرطبي في جامع أحكام القرآن: 316/4، انظر رأي ابن تيمية في العقل في «الاستقامة»: 161/2 - 162، والرسالة السبعينية: 38 - 39 (ضمن مجموعة الفتاوى الكبرى ط: كردستان: 1329) الرد على المنطقيين: 276، وانظر الجويني في الإرشاد: 15 - 16.

يُجَانِسُ القَتْلَ المُسْتَوْفَى قِصَاصاً[١] فِي الصُّورَةِ وَالصِّفَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الغَافِلَ عَنِ[٢] المُسْتَنِدِ[٣] فِيهِمَا لاَ يُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا قَاطِعٌ فِي فَنِّهِ.

وَأَمَّا الغِيبَةُ فَمُحَرَّمَةٌ قُرْآناً وَسُنَّةً وَبِإِجْمَاعِ الأُمَّةِ.

وَحقِيقَتُهَا[1]: أَنْ يَذْكُرَ عَنِ المَرْءِ مَا يَكْرَهُ أَنْ يَسْمَعَهُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَهُوَ بُهْتَانٌ[2] وَفِيهِ الكَذِبُ وَالغِيبَةُ فَتَأَكَّدَت حِرْمَتُهُ وَعَظُمَ إِثْمُهُ، وَهِيَ خَصْلَةٌ مُذْهِبَةٌ لِلْحَسَنَاتِ، ضَرَبَ اللهُ سُبْحَانَهُ لَهَا مَثَلاً أَكْلَ المَيْتَةِ فَقَالَ:

﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ (الحجرات: 12) وَكَذَلِكَ[٤] فَاكْرَهُوا غِيبَتَهُ، وَإِنَّ الاغْتِيَابَ قَرْضٌ فِي العِرْضِ، وَهُوَ أَعْظَم مِنْ قَرْضِ اللَّحْمِ بِالمِقْرَاضِ أَوْ مِثْلُهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ شَاعِرُ العَرَبِ:

«جُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ اليَدِ»[3]

وَحَقَّقَ اللهُ[٥] التَّشْبِيهَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ﴾ لِلْغَائِبِ بِالمَيِّتِ، لِأَنَّهُ غَابَ عَنْ ذِكْرِهِ كَمَا يَغِيبُ المَيِّتُ عَنْ ذِكْرِ كُلِّ أَحَدٍ، وَالأَكْلُ

---

(١) ب: قصا، واستدرك الخطأ في الهامش.

(٢) عن: ساقطة من: ب.

(٣) ب: المستنقد.

(٤) ب: فكذلك.

(٥) اسم الجلالة غير مثبت في: ب.

. . . .

(1) انظر الجرجاني: التعريفات: 87، وانظر الأحاديث الواردة في تحريم الغِيبَةِ صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة رقم: 2589.

(2) زاد المؤلف في السراج: 178/ب «. . . فهو بهتان، إلا أن يكون كافراً».

(3) هذا عجز بيت لامرىء القيس صدره: * ولو عن نثا غَيْرِهِ جاءني * وهو من قصيدة له مطلعها:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ وَنَامَ الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ

انظر ديوانه: 185 (ط: دار المعارف 1969 بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم).

إِذَايَةٌ، وَبِهَا يَضْرِبُ مَمكُ الرُّؤْيَا المَثَلَ لِلْمُغْتَابِ، أما أَنَّهُ رَخَّصَ فِيهَا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

مِنْهَا التَظَلُّمُ عِنْدَ مَنْ تُرْجَىٰ نُصْرَتُهُ، بِدَعْوَةٍ يَدْعُو لَكَ بِهَا، أَوْ بِقَضَاءٍ يَقْضِي لَكَ عَلَيْهِ، وَمِنْهَا عِنْدَ الاسْتِفْتَاءِ كَقَوْلِ هِنْد بِنْت عُتْبة[1] لِرَسُول اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَبَا سُفْيَان[2] رَجُلٌ مِسِّيكٌ»[3].

وَمِنْهَا تَحْذِيرُ المُغْتَرِّ بِهِ عَنْهُ(١) إِنْ أَرَادَ أَنْ يَصْحَبَهُ، أَوْ سَأَلَكَ عَنْهُ.

وَمِنْهَا اللَّقَبُ الغَالِبُ عَلَيْهِ وَفِيهِ اخْتِلَافٌ.

وَأَمَّا المِرَاءُ[4] فَهُوَ(٢) المُجَادَلَةُ فِيمَا تَعْلَمُ أَنَّهُ بَاطِلٌ، أَوْ عَلَىٰ مَعْنَى البِدْعَةِ، فَإِنَّ المُبْتَدِعَ(٣) يُجَادِلُ فِي(٤) آيِ القُرْآنِ عَنْ اعْتِقَادٍ وَنِيَّةٍ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ حَقٌّ وَهُوَ

---

(١) في: ب: كلام غير واضح.
(٢) ب: فهي.
(٣) أ: المبتدعة.
(٤) أ: عن.

. . . .

(1) هي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف، أسلمت عام الفتح بعد إسلام زوجها أبا سفيان بن حرب، توفيت رضي الله عنها في خلافة عمر بن الخطاب. ابن سعد: الطبقات: 170/8، ابن عبد البر: الاستيعاب: 424/4، ابن حجر: الإصابة: 425/4.
(2) هو صَخْر بن حرب بن أمية رأس قريش وقائدهم يوم أحد ويوم الخندق، أسلم عام الفتح، وصلح إسلامه، وشهد حُنيناً وقتال الطائف، توفي رضي الله عنه بالمدينة سنة: 31. الفسوي: المعرفة والتاريخ: 167/3، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: 426/4، ابن عبد البر: الاستيعاب: 714/2.
(3) هذا جزء من حديث صحيح رواه البخاري في المظالم والغصب: 101/3، ومسلم في الأقضية: 1339/4، وأبو داود في البيوع رقم: 3532، والنسائي في القضاء: 246/8.
(4) عرفه الشريف الجرجاني بقوله: «المراء: طعن في كلام الغير لإظهار خلل فيه، من غير أن يرتبط به غرض سوى تحقير الغير» التعريفات: 110، وقال المؤلف في سراج المريدين: 179/أ «المماراة: هي المنازعة في تصحيح الباطل وإبطال الحق».

بَاطِلٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِرَاءٌ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ»(1) وَإِنَّمَا كَانَ كُفْراً لأَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَعْتَقِدَ هُوَ بِدْعَتَهُ فِي نَفْسِهِ، حَتَّى يَدَّعِي أَنَّ اللهَ أَرَادَهَا مَعَهُ، وَهَذِهِ جُرْأَةٌ عَلَىٰ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وَهَذَا مِمَّا لَا نَظِيرَ لَهُ، وَمَا وَجَدْنَاهُ لِغَيْرِنَا.

وَأَمَّا المِزَاحُ، فَهُوَ تَكَلُّمٌ بِمَا لَا يَعْنِي، وَتَرْكُهُ مِنْ(١) مَحَاسِنِ الإِسْلَامِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»(2).

وَقَدْ سَمِعْتُ الطُّرْطُوشِيَّ يَقُولُ: المَازِحُ جَاهِلٌ، قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ مُخْبِراً عَنْ بَنِي إِسْرَائِيل وَمُوسَىٰ:

﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً؟ قَالَ: أَعُوذُ بِاللهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ ﴾ (البقرة: 66).

قُلْتُ: وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي جَوَابِ الدِّينِ كَانَ جَهْلاً، وَإِذَا كَانَ فِي لَهْوِ الدُّنْيَا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الكَلَامِ حُكْمُهُ حُكْمُهُ، وَصِفَتُهُ صِفَتُهُ.

فَإِذَا طَهَّرْتَ قَلْبَكَ مِنْ غَيْرِ اللهِ، وَلِسَانَكَ عَنْ هَذِهِ الآفَاتِ، فَقَدْ أَسَّسْتَ لِلْوِلَايَةِ رُكْنَيْنِ عَظِيمَيْنِ، وَبَقِيَتْ سَائِرُ الأَعْمَالِ التَّكْلِيفِيَّةِ، فَحَافِظْ مِنْهَا عَلَىٰ رُكْنَين آخَرَيْنِ لِيَتَأَسَّسَ لَكَ بَيْتُ الإِسْلَامِ:

الرُّكْنُ الأَوَّلُ: دَعَائِمُ الدِّينِ الخَمْسُ.

---

(١) أ: في.

....

(1) أخرجه أبو داود في السنة رقم: 4603، والحاكم في المستدرك، كتاب التفسير: 223/2 وصححه ووافقه الذهبي، وصححه شيخنا ناصر الدين الألباني في صحيح الترغيب والترهيب: 61/1 كما أخرجه الإمام أحمد في المسند 286/2، والآجري في الشريعة: 67، والنسائي في فضائل القرآن: 120، وأبو نعيم في الحيلة: 98، 213، وفي أخبار أصبهان: 123/2، والخطيب في تاريخ بغداد: 136/11.

(2) أخرجه الإمام مالك في الموطأ: 903/2 كتاب حسن الخلق، والترمذي في الزهد رقم: 3218.

الرُّكْنُ الثَّانِي: اجْتِنَابُ الكَبَائِرِ.

قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (النساء: 31)، وَلاَ يَعْلَمُهَا أَحَدٌ عَلَىٰ التَّحْقِيقِ إِلاَّ اللهُ، خبَّأَهَا اللهُ بِلُطْفِهِ فِي المَنْهِيَّاتِ، كَمَا خَبَّأَ سَاعَةَ الجُمُعَةِ فِي السَّاعَاتِ، وَلَيْلَةَ القَدْرِ فِي اللَّيْلاَتِ.

وَقَدْ جَمَعَهَا بَعْضُ الأَشْيَاخِ، وَنَظَمَهَا عَلَى الجَوَارِحِ، وبَلَّغَهَا سَبْعَ عَشْرَةَ(١)[1] كَبِيرَةً، فَيَا لَيْتَكُمْ تَرَكْتُمُوهَا، فَإِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَكُونُونَ لِغَيْرِهَا أَتْرَكَ، وَكَانَتْ سَائِر الذُّنُوبِ تُكَفَّرْ عَنْكُم «بِالصَّلَوَاتِ الخَمْسِ وَالجُمُعَةُ إِلَىٰ الجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتُنِبَتِ الكَبَائِرُ»[2]، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الحَدِيثِ أَنَّ الصَّلَوَاتِ تُكَفِّرُ مَا بَيْنَهُمَا مَا لَمْ تَكُنْ كَبِيرَةً، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ كَبِيرَةٌ فَهَلْ تُكَفِّرِ لَهُ الصَّغَائِرُ؟ أَمْ يَكُون وُجُودُ(٢) الكَبَائِرِ قَاطِعاً بِهِ فِي تَكْفِيرِ الصَّغَائِرِ بِالصَّلَوَاتِ حَسْبَمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الحَدِيثِ، وَمَا فِيهِ مِنْ شَرْطِ اليَقِينِ المُطْلَقِ بِاجْتِنَابِ الكَبَائِرِ، هُوَ مَوْضِعُ تَوَقُّفٍ يَفْتَقِرُ إِلَىٰ دَلِيلٍ آخَرَ مِنْ غَيْرِهِ، فَوَجَدْنَا فِي ذَلِكَ آثَاراً كَثِيرَةً مِنْ غَيْرِ القُرْآنِ(٣) مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُؤْمِنُ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ[3]...» الحَدِيثُ.

---

(١) أ: سبعة عشر.

(٢) ب: وجوب.

(٣) من غير القرآن: ساقطة من: ب.

....

(1) هو الشيخ «أبو طالب المكي» في كتابه «قوت القلوب»: 148/2 حيث قال: «... والذي عندي في جملة ذلك مجتمعاً من المتفرق سبع عشرة...».

(2) أخرجه ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ مسلم في الطهارة رقم: 233 والترمذي في الصلاة رقم: 214.

(3) لم أعثر على نص الحديث كما هو عند ابن العربي وإنما وقفت على عدة أحاديث تؤكد هذا المعنى منها ما رواه الإمام مسلم في الطهارة رقم: 244: «عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إِذَا تَوَضَّأَ العَبْدُ المُسْلِمُ (أَو المُؤْمِنُ) فَغَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ المَاءِ (أَوْ مَعَ =

وَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: فَضْلُ صَلاَةِ الجَمْعِ عَلَى صَلاَةِ الفَذِّ إِلَىٰ أَنْ قَالَ: ذَلِكَ بِأَنَّهُ لاَ يَخْطُو خَطْوَةً إِلاَّ كَتَبَ اللهُ لَهُ بِها حَسَنَة وَمَحا عَنْهُ سَيِّئَة، وَرَفَعَ لَهُ دَرَجَة»[1].

= آخر قَطْر المَاءِ) فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ المَاءِ (أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ المَاءِ) فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلاَهُ مَعَ المَاءِ (أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ المَاءِ) حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيّاً مِنَ الذُّنُوبِ» قلت: انظر الهيثمي في مجمع الزوائد: 1/221 - 225، والمنذري في الترغيب والترهيب: 1/95.

(1) نحوه في البخاري: 1/158 - 159 في الأذان، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة رقم: 649.

تَعْدِيدُ الْكَبَائِرِ مِنْ مَجْمُوعِ الأَخْبَارِ وَقِسْمَتُهَا عَلَى الجَوَارِحِ قَصْدَ الضَّبْطِ وَالاخْتِصَارِ[1]

أَرْبَعَةٌ فِي القَلْبِ:

الشِّرْكُ، الإِصْرَارُ، القُنُوطُ، الأَمْنُ مِنَ المَكْرِ.

أَرْبَعَةٌ فِي اللِّسَانِ:

شَهَادَةُ الزُّورِ، القَذْفُ، اليَمِينُ الغَمُوسُ، السِّحْرُ[2]، وَعِنْدَ مَالِك رَحِمَهُ الله أَنَّ السِّحْرَ كُفْرٌ[3]، فَيَدْخُل فِي قِسْمِ الشِّرْكِ، وَتُعَوَّضُ عَنْهُ النَّمِيمَةُ.

وَثَلاثٌ فِي البَطْنِ:

شُرْبُ الْخَمْرِ، أَكْلُ مَالِ اليَتِيمِ، أَكْلُ الرِّبَا.

. . . .

(1) انظر تعداد هذه الكبائر عند أبي طالب المكي في قوت القلوب: 148/2، وقد نقلها عنه ابن قيم الجوزية في الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي: 148.

(2) يقول الشيخ أبو طالب المكي: «والسحر وهو ما كان من كلام أو فعل يقلب الأعيان أو يغير الإنسان، وينقل المعاني عن موضوعات خلقها، والسحرة هم النفّاثات في العقد الذين أمر الله ـ تعالى ـ بالاستعاذة منهم». قوت القلوب: 148/2، وقد عرف ابن العربي السحر فقال: «هو كلام مؤلف يعظّم فيه غير الله ـ تعالى ـ وتنسب إليه فيه المقادير والكائنات» أحكام القرآن: 31/1. للتوسع انظر: أحكام القرآن للجصاص: 62/1، مفاتيح الغيب للرازي: 215/3، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 49/2، فتح الباري لابن حجر: 224/10، الخرشي على سيدي خليل: 63/8. وانظر كتاب السحر بين الحقيقة والخيال للدكتور أحمد بن ناصر (ط: مكتبة التراث بمكة: 1408).

(3) انظر الباجي: المنتقى شرح الموطأ: 116/7.

وَاثْنَانِ[١] فِي الفَرْجِ:

الزِّنَا وَاللِّوَاط.

وَإثْنَانِ[١] فِي اليَدَيْنِ وَهُمَا:

القَتْلُ وَالسَّرِقَةُ.

وَاحِدَةٌ[٢] فِي الرِجْلَيْنِ وَهِيَ[٣]:

الفِرَارُ عِنْدَ الزَّحْفِ.

وَوَاحِدَةٌ فِي جَمِيعِ البَدَنِ وَهِيَ:

عُقُوقُ الوَالِدَيْنِ[٤].

وَيحَصْرِهَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَنْ تَجْتَنِبَ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْعِبَادِ، فَإِنَّهُ عَظِيمٌ لاَ جَبْرَ لَهُ، وَأَمَّا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الله فَإِنَّهُ أَخَفُّ. وَأَكْثِرْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ تِلاَوَةِ القُرْآنِ بِتَدَبُّرٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَتِلاَوَةٌ مُجَرَّدَةٌ، فَإِنَّ مَثَلَ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ وَلاَ يَعْمَلُ بِهِ كَالَّذِي جَاءَ عَلَىٰ أَلْسِنَةِ الحُكَمَاءِ، وَهُوَ بَدِيعٌ فِي الأَمْثَالِ، قَالُوا:

لَوْ أَنَّ مَلِكاً أَرْسَلَ إِلَىٰ عُمَّالِهِ كِتَاباً يَأْمُرُهُمْ فِيهِ بِتَحْصِينِ البَيْضَةِ وَسَدِّ الثُّغُورِ، وَالعَدْلِ فِي الرَّعِيَّةِ، وَالإِنْصَافِ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِيصَالِ الحُقُوقِ إِلَىٰ أَرْبَابِهَا، وَسَائِرِ ذَلِكَ مِنْ وَظَائِفِ الإِمَارَةِ[٥]، فَلَمَّا وَصَلَ كِتَابُهُ إِلَىٰ عُمَّالِهِ، كَانَ مِنْهُمْ مَنْ تَلَقَّاهُ بِالمَبَرَّةِ وَالتَّعْظِيمِ، وَقَرَأَهُ عَلَى غَايَةِ التَّفْهِيمِ، وَجَعَلَ يَمْتَثِلُ مَا أَمَرَهُ بِهِ، وَيُقِيمُ حُدُودَ مَا

---

(١) ب: اثنان.

(٢) أ: وواحد.

(٣) أ: وهو.

(٤) هذه الجملة ساقطة من: أ.

(٥) أ: الإيمان.

وُظِّفَ[١] عَلَيْهِ، وَكَانَ مِنَ العُمَّالِ مَنْ تَلَقَّاهُ بِالبِرِّ والتَّعْظِيمِ، وَجَعَلَهُ نُصْبَ عَيْنَيْهِ فِي مُطَالَعَتِهِ وَالوُقُوفِ عَلَيْهِ، وَأَعْرَضَ عَنِ امْتِثَالِ مَا فِيهِ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مَعَ المَلِكِ، فَتَخَيَّلْ حَالَ الرَّجُلَيْنِ، وَتَحَقَّقِ الفَرْقَ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ.

وَالْزَمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِالأَلْفَاظِ الصَّحِيحَةِ ذِكْرَ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ وَالدُّعَاءَ إِلَيْهِ بِالأَدْعِيَةِ الصَّحِيحَةِ، وَلاَ تَلْتَفِتْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللهِ بِمَا لَمْ يَصِحَّ، وَإِلَىٰ التَّضَرُّعِ إِلَيْهِ بِمَا لَمْ يَثْبُتْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَنْ صَرْفِ العَبْدِ عَنْ ذِكْرِ اللهِ ـ تَعَالَىٰ ـ، أَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ يشغلُهُ بِالأَذْكَارِ وَالأَدْعِيَةِ الَّتِي لَمْ[٢] تَصِحَّ، فَيَرْبَحُ مَعَهُ العُدُولَ عَنْ صَحِيحِ الْحَدِيثِ إِلَىٰ سَقِيمِهِ، فربَّمَا اعْتَقَدَ فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ صَحِيحٌ، وَفِي ذِكْرٍ وَدُعَاءٍ أَنَّهُ حَقٌّ، وَهُوَ بَاطِلٌ[1]، فَيَدْخُلُ تَحْتَ وَعِيدِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثاً يُرَىٰ أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ»[2].

فَإِذَا الْتَزَمْتَ هَذَا كُلَّهُ ـ وَهُوَ يَسِيرٌ بِتَوْفِيقِ اللهِ وَتَيْسِيرِهِ ـ فَتَحَ اللهُ لَكَ أَبْوَابَ الرَّحْمَةِ، وَجَرَتْ عَلَى لِسَانِكَ يَنَابِيعُ الحِكْمَةِ، وَقَرَّبَ لَكَ امْتِثَالَ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ مِنَ المَأْمُورَاتِ، وَيَسَّرَ عَلَيْكَ اجْتِنَابَ سَائِرِ[٣] الْمَنْهِيَاتِ، وَدُعِيتَ عَظِيماً فِي مَلَكُوتِ الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ، وَاللهُ ـ سُبْحَانَهُ ـ يَجْعَلُنَا مِمَّنْ طَلَبَ[٤] الْعِلْمَ وَالْحِكْمَةَ، وَدَأَبَ

(١) ب: أو يلف.
(٢) أ: لا.
(٣) «ويسر عليك اجتناب سائر» مطموسة في نسخة: ب.
(٤) ب: يحب.

(1) يكرر المؤلف هذه الوصية النفيسة في كتابه السراج فيقول: «فالزموا ألزمكم الله تحقيقه، ويسر لكم توفيقه، ما ألزمكم الشرع، وانهجوا السبيل التي شرع لكم، وخذوا من الذكر والدعاء الصحيح، وأعرضوا عما سواه، فالعمر أنفس من أن تنفقوه سدى في غير ما صح من وحي وقرآن» 90/ب، وانظر باب الذكر في «القبس شرح موطأ مالك بن أنس»: 95، وباب الدعاء: 96 (مخطوط الخزانة العامة 25 جـ).
(2) أخرجه مسلم في المقدمة: 9/1 باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين.

عَلَىٰ كِتَابِ اللهِ وَاحْتَرَمَهُ، وَأَلْقَاهُ إِلَىٰ سِوَاهُ وَأَفْهَمَهُ، فَـ«خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»(1).

وَيُقَرِّبُنَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ رِضْوَانِهِ(١) وَيُبَوِّئُنَا الْفِرْدَوْسَ الأَعْلَىٰ مِنْ جِنَانِهِ، بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كَمُلَ كِتَابُ «قَانُونِ التَّأْوِيلِ» لأَبِي بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ(٢).

---

(١) أ: مرضاته.

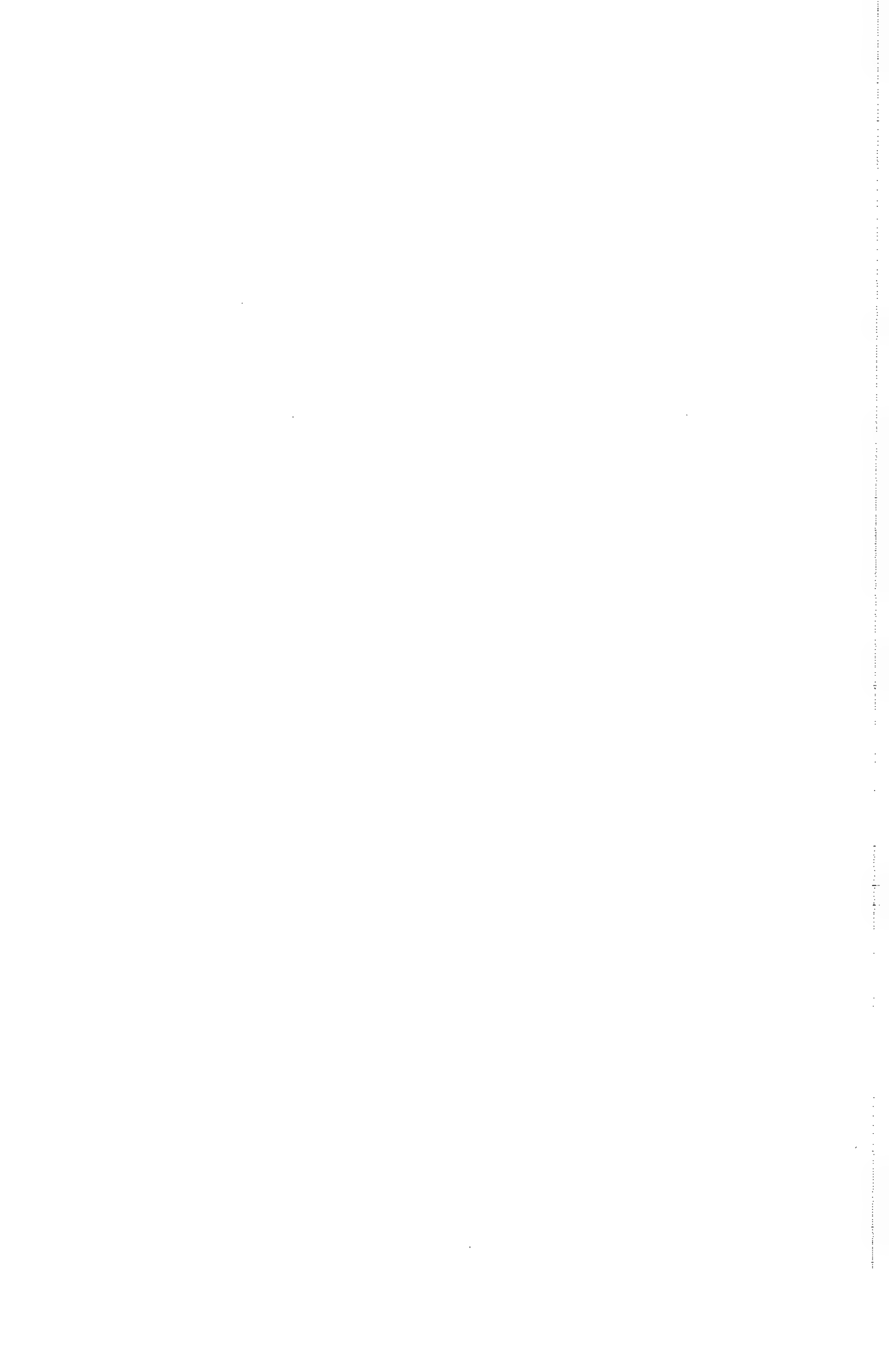
(٢) من قول ناسخ: ب.

(*) هذا آخر ما جرى به القلم في دراسة وتحقيق «قانون التأويل» وتعليق ما رأيت تعليقه عليه من الحواشي والتعريفات، ولا أدعي أنني بلغت فيما قمت به نحو هذا الكتاب الممتع أقصى ما كنت أرجوه له من تحرير عباراته وتوضيح إشاراته وإبانة أغراضه؛ فهذا مطلب بعيد المنال، غير أنني على كل حال قد بذلت غاية جهدي على الوجه الذي يسره الله وأعان عليه، والحمد لله رب العالمين.

قاله محقق الكتاب
الفقير إلى الله تعالى
محمد بن الحسين السُّلَيْماني الحَمُّودي
الإدريسي الحَسَنِي
غفر الله له ولوالديه.

....

(1) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في فضائل القرآن: 108/6 عن عثمان بن عفان.



الفهارس الفنية[1]

---

(١) رتبت الفهارس ترتيب الألفبائية المغربية وهي: أ ـ ب ـ ت ـ ث ـ جـ ـ حـ ـ خـ ـ د ـ ذ ـ ر ـ ز ـ ط ـ ظ ـ ك ـ ل ـ م ـ ن ـ ص ـ ض ـ ع ـ غ ـ ف ـ ق ـ س ـ ش ـ هـ ـ و ـ ي.

1 ـ فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

سورة البقرة

* * *

2 ـ فهرس الأحاديث والآثار

ـ أ ـ

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

3 ـ فهرس الأعلام

4 ـ فهرس القبائل والفرق والطوائف والجماعات

5 ـ فهرس الأماكن والبلدان

6 ـ فهرس الكتب المذكورة في المتن

7 ـ فهرس بعض المصطلحات الكلامية

8 ـ فهرس المصادر والمراجع

أ ـ المصادر المخطوطة:

1 ـ أجوبة الغزالي لابن العربي. مخطوط بمكتبة الجامعة الأميركية ببيروت، ضمن مجموع: (MS: 297 - 3, A. AL - LA) من لوحة: 1 إلى: 24.

2 ـ «أصول السنة» لابن أبي زمنين (ت: 399). مخطوط مكتبة ريفان كوشك بتركيا تحت رقم: 5/510 ضمن مجموع في العقائد، وسيصدر قريباً بتحقيق عائشة السليماني.

3 ـ «الأحكام الصغرى» لابن العربي. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 274/د، وقد صدر أخيراً بالمغرب عن الأكاديمية المغربية.

4 ـ «الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى» لابن العربي. مخطوط بمكتبة الحاج سليم آغا بإستانبول تحت رقم: 499.

5 ـ «الأفعال» لابن العربي. مخطوط ضمن مجموع في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم: 4/ق من لوحة: 180 إلى 214.

6 ـ «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للقرطبي (ت: 671). مخطوط مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.

7 ـ «تاريخ الإسلام» للذهبي. مخطوط آيا صوفيا بإستانبول: 2/3010.

8 ـ «تفسير ابن فورك». مخطوط بمكتبة فيض الله أفندي رقم: 50. بتركيا.

9 ـ «الحدود» لسعد الدين التفتزاني. مخطوط خاص بمكتبة الشيخ الحسين السليماني. الجزائر.

10 ـ «رسالة الأشعري إلى أهل الثغر». مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم: 105 توحيد.

11 ـ «رسالة التوحيد» لابن فورك. مخطوط مكتبة عارف حكمت رقم: 926 تفسير.

12 ـ «رسالة الصفات» للخطيب البغدادي (ت: 463). مخطوط بالمكتبة الظاهرية بسوريا تحت رقم: 16 مجاميع.

13 ـ «كتاب الأسطرلاب» لكوشيار بن لبان. مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريز رقم: 2487 عربي.

14 ـ «كتب الشطرنج» لبرهان الدين الفزاري (ت: 729). مخطوط بدار الكتب المصرية وهناك مصورة عنه بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم: 144.

15 ـ «المتوسط في الاعتقاد» لابن العربي. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم: 2963 ك، وأنا أشير إليه ببحثي بالمتوسط.

16 ـ «المحصول في علم الأصول» لابن العربي. مصورة عن مخطوط بمكتبة فيض الله أفندي، وسيصدر قريباً بتحقيقي.

17 ـ «معرفة قانون التفسير». مخطوط بالمكتبة الوطنية بمدريد تحت رقم: 1264. وأشير إليه في بحثي «بقانون الأسكريال» أو «معرفة قانون الأسكريال».

18 ـ «المسالك في شرح موطأ مالك» لابن العربي. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم: 21875 ب. ومخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر رقم: 452. وأشير إليه في بحثي بالمسالك.

19 ـ «عمدة المحتج في حكم الشطرنج» للسخاوي (ت: 902). مخطوط بالمكتبة الظاهرية رقم: 1064.

ـ قانون الأسكريال، انظر: معرفة قانون التأويل.

ـ قانون القاهرة: انظر: واضح السبيل.

20 ـ «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» لابن العربي. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: 52/ج، وكذلك نسخة أخرى برقم: 1916 ك. وأشير إليه في بحثي «بالقبس».

21 ـ سراج المريدين وموفي سبيل المهتدين للاستنارة بالأسماء والصفات في المقامات والحالات الدينية والدنيوية بالأدلة العقلية والشرعية القرآنية والسنية» لابن العربي. مصورة دار الكتب بالقاهرة رقم: 20348 ب، وأشير إليها في بحثي بالسراج.

22 ـ «سير أعلام النبلاء» للذهبي. مخطوط دار الكتب المصرية رقم: 12195. ومصورة آخر بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى كما اعتمدت على المطبوع بمطبعة الرسالة: 1983.

23 ـ «شرح الأبياري لكتاب البرهان للجويني». مخطوط بمكتبة مراد ملا رقم: 670، تركيا.

24 ـ «شعب الإيمان» للبيهقي، مخطوط مصور بالجامعة الإسلامية لا يحضرني رقمه الآن.
25 ـ «شواهد الجلة والأعيان في مشاهد الإسلام والبلدان» لابن العربي. مخطوط دار الوثائق بالرباط تحت رقم: 1020.
26 ـ «واضح السبيل إلى معرفة قانون التأويل بفوائد التنزيل» لابن العربي. مخطوط بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم: 184 تفسير. وأشير إليه في بحثي بقانون القاهرة، وكذلك نسخة جامع القرويين رقم: 926. تفسير.
27 ـ «الوصول إلى معرفة الأصول». مخطوط بمكتبة ابن يوسف العامة بمراكش ضمن مجموع برقم 525، وأنا أشير إليه في بحثي «بالوصول».

ب ـ المصادر والمراجع المطبوعة:

1 ـ «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم الرازي (ت: 327)، تحقيق الشيخ المرحوم عبد الغني عبد الخالق، تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ عن الطبعة الأولى: 1953.
2 ـ «آراء أبي بكر بن العربي الكلامية» للدكتور عمار طالبي. ط: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر: 1974. ويتضمن كتاب العواصم من القواصم.
3 ـ «آراء المدينة الفاضلة» للفارابي. تحقيق: ألبير نصري نادر ط: بيروت: 1959.
4 ـ «أحكام القرآن» لابن العربي. تحقيق علي محمد بجاوي. ط: 3 (تصوير دار المعرفة ـ بيروت).
5 ـ «أحسن التقاسيم» للمقدسي (ت: 380). ط: مطبعة بريل ـ ليدن: 1909.
6 ـ «أخبار النحويين البصريين» للسيرافي. تحقيق فريتس كرنكو. ط: الجزائر: 1936.
7 ـ «أزهار الزياض في أخبار عياض» للمقري (ت: 1041). تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. ط: لجنة التأليف والترجمة والنشر: 1940 ـ 1942.
8 ـ «الأمثال» لابن سلام. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة الملك عبد العزيز.
9 ـ «الأغاني» للأصفهاني (ت: 356). ط: دار الثقافة ببيروت: 1958.
10 ـ «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» لملا علي القاري. تحقيق: د. محمد الصباغ. ط: بيروت: 1971.
11 ـ «الأسماء والصفات» للإمام البيهقي (ت: 458). تحقيق العلامة الشيخ محمد زاهد

الكوثري (ت: 1371) رحمه الله تعالى. تصوير دار إحياء التراث العربي ببيروت عن الطبعة الأولى بالقاهرة.

12 ـ «أمثال القرآن» لابن قيم الجوزية. تحقيق: د. ناصر محمد الرشيد. ط: مطبعة الصفا ـ مكة المكرمة.

13 ـ «أمثال الحديث» للرامهرمزي (ت: 360). تحقيق: أمة الكريم القرشية. ط: الحيدري ـ باكستان: 1388.

14 ـ «أصول الدين» للأستاذ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت: 429) ط: إستانبول: 1346.

15 ـ «أساس التقديس في علم الكلام» لفخر الدين الرازي (ت: 606). ط: مصطفى الحلبي: 1354.

16 ـ «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد، المعروف بابن الأثير الجزري (ت: 630). ط: بدون مكان طبع ولا تاريخ.

17 ـ «أسرار التكرار في القرآن» للكرماني. تحقيق: عبد القادر أحمد عطا. ط: دار الاعتصام ـ القاهرة.

18 ـ «إتحاف السادة المتقين شرح أسرار إحياء علوم الدين» للزبيدي (ت: 1205). ط: الميمنية ـ القاهرة: 311 ـ 1316.

19 ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» لابن قيم الجوزية ط: دار الفكر ـ بيروت: 1401.

20 ـ «إحياء علوم الدين» للغزالي (ت: 505). رجعت إلى عدة طبعات منها: ط: عيسى الحلبي: 1939، وط: دار الشعب.

21 ـ «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» المعروف بمعجم الأدباء «لياقوت الحموي» (ت: 626). تحقيق: د. س مرجليوث ـ القاهرة 1930.

22 ـ «إمتاع الأسماع» لابن دراج السبتي. تحقيق: محمد بن شقرون. ط: المغرب.

23 ـ «إمتاع الأسماع» للمقريزي تحقيق محمود محمد شاكر حفظه الله تعالى. ط: مصورة في الدوحة بقطر عن الطبعة الأولى التي طبعت بالقاهرة.

24 ـ «إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن» لأبي البقاء العكبري (ت: 616). ط: مصطفى الحلبي بالقاهرة: 1961.

25 ـ «إنباه الرواة على أنباء النحاة» للقفطي (ت: 646). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: دار الكتب بالقاهرة: 1955.

26 ـ «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للفخر الرازي (ت: 606). تحقيق: د. علي سامي النشار. ط: مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة: 1938.
27 ـ «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن قيم الجوزية. تصوير دار المعرفة ببيروت.
28 ـ «اقتضاء العلم للعمل» للخطيب البغدادي. تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني. ط: المكتب الإسلامي.
29 ـ «إيثار الحق على الخلق» لابن المرتضى اليماني. ط: مطبعة الآداب والمؤيد بالقاهرة: 1938.
30 ـ «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» لإسماعيل باشا البغدادي (ت: 1339). ط: مكتبة المثنى ببغداد.
31 ـ «الإبانة عن أصول الديانة» للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت: 324) رجعت إلى عدة طبعات منها: ط: جامعة الإمام بالرياض: 1400، وط: بتحقيق د. فوقية حسين، دار الاعتصام 1979.
32 ـ «الإتقان في علوم القرآن» للحافظ جلال الدين السيوطي (ت: 911). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: المشهد الحسيني بالقاهرة: 1967. وط: المكتبة الأزهرية: 1318.
33 ـ «الإحاطة في أخبار غرناطة» للسان الدين ابن الخطيب (ت: 776) تحقيق: محمد عبدالله عنان. ط: الخانجي ـ القاهرة: 1974.
34 ـ «الإحكام في أصول الأحكام» للحافظ ابن حزم الأندلسي (ت: 456) بعناية زكريا علي يوسف ـ ط: العاصمة بالقاهرة.
35 ـ «الإحكام في أصول الأحكام» لسيف الدين الآمدي (ت: 631) تحقيق الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط: مؤسسة النور بالرياض: 1387.
36 ـ «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني (ت: 478). تحقيق د. محمد يوسف موسى، د. علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي بالقاهرة: 1950.
37 ـ «الإكليل في المتشابه والتأويل» لابن تيمية. ط: دار المطبعة السلفية.
38 ـ «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب» لابن ماكولا (الأمير أبو نصر سعد الملك علي بن هبة الله ت 475) تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى. ط: حيدر آباد الدكن: 1381 ـ 1386.

39 ـ «الإمام ابن تيمية وقضية التأويل» د. محمد السيد الجليند. ط: 3 ـ دار عكاظ ـ جدة: 1983.

40 ـ «الانتصار» أو نكت الانتصار للباقلاني. تحقيق: سعد زغلول نجار. ط: منشأة المعارف ـ الإسكندرية.

41 ـ «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» لابن عبد البر. (ت: 463) ط: مكتبة القدسي ـ القاهرة: 1350.

42 ـ «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» للقاضي أبي بكر الباقلاني (ت: 403). تحقيق العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت: 1371). ط: 2 مؤسسة الخانجي: 1963.

43 ـ «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852). ط: السعادة بالقاهرة: 1328.

44 ـ «الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام» لعباس بن إبراهيم المراكشي تحقيق الشيخ عبد الوهاب بلمنصور، ط: الرباط: 74 - 1977. وط: فاس الحجرية.

45 ـ «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (ت: 505). تحقيق: د. عادل عموا. ط: دار الأمانة ـ بيروت: 1969.

46 ـ «الاستبصار في عجائب الأمصار» لمؤلف مجهول. تحقيق: سعد زغلول عبد المجيد. ط: الإسكندرية: 1958.

47 ـ «الاستقامة» لابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط: جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض.

48 ـ «الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى» للناصري (ت: 1897). تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري. ط: دار الكتاب ـ الدار البيضاء: 1954.

49 ـ «الاستيعاب في أسماء الأصحاب» لابن عبد البر (ت: 463). ط: السعادة بالقاهرة: 1328 (بهامش الصحابة).

50 ـ «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا. تحقيق أستاذ الدكتور الشيخ سليمان دنيا رحمه الله. ط: المعارف بمصر: 1960.

51 ـ «البحر المحيط» لأبي حيان التوحيدي. ط: السعادة ـ القاهرة: 1328.

52 ـ «البحر المحيط» لأثير الدين ابن حيان (ت: 754) ط: السعادة القاهرة: 1328.

53 ـ «بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن» ترتيب الشيخ عبد الرحمن البنا، الشهير بالساعاتي. ط: دار الأنوار بالقاهرة 1369.

54 ـ «البدء والتاريخ» لمطهر بن طاهر المقدسي. ط: باريز: 1899 ـ 1919. نشر بعناية المستشرق كلمان هوار.
55 ـ «البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير (ت: 774). ط: السعادة بالقاهرة: 1351.
56 ـ «البرهان في أصول الفقه» للجويني (ت: 478). تحقيق: د. عبد العظيم الديب. ط: الدوحة ـ قطر: 1399.
57 ـ «البرهان في علوم القرآن» للإمام الزركشي (ت: 794). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: عيسى الحلبي، بالقاهرة: 1958.
58 ـ بلدان الخلافة الإسلامية للمستشرق كي لسترنج. تصوير بيروت.
59 ـ «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» للقاضي عياض (ت: 544). ط: وزارة الأوقاف بالمغرب: 1975.
60 ـ «بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس» للضبي (ت: 599) ط: دار الكتاب العربي: 1967، وط: مجريط بإسبانيا: 1884 بعناية كوديرا.
61 ـ «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي (ت: 911). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: عيسى الحلبي بالقاهرة 1965.
62 ـ «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» أو «نقض تأسيس الجهمية» لابن تيمية. تصحيح وتعليق وتكميل: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. ط: مطبعة الحكومة ـ السعودية: 1392.
63 ـ «بيان كشف الألفاظ» لأبي المحامد اللامنشي الحنفي (متوفى في القرن الرابع). تحقيق: د. محمد حسن مصطفى شلبي ـ في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ـ العدد الأول ـ سنة 1398، من صفحة 245 إلى 267.
64 ـ «البيان المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب» لابن عذارى المراكشي (ت: بعد 712):
أ ـ القسم 1، 2 ط: مكتبة صادر ـ بيروت 1950.
ب ـ القسم 3 تحقيق هويسي ميراندا ومن معه، ط: دار كريماس للطباعة 1960.
65 ـ «البيان في غريب إعراب القرآن» لأبي البركات ابن الأنباري (ت: 577) تحقيق د. طه عبد الحميد طه. ط: دار الكتاب العربي بالقاهرة 1969.
66 ـ «التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول» لصديق خان (ت: 1307) تحقيق: عبد الحكيم شرف الدين. ط: ـ 2 ـ المطبعة الهندية العربية: 1963.
67 ـ تاريخ الأدب العربي لكارل بركلمان. ترجمة عبد الحليم النجار. ط: المعارف: القاهرة: 1959.

68 ـ «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت: 463). ط: الخانجي 1931.
69 ـ «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين. ط: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر: 71 ـ 1978. وط: جامعة الإمام ابن سعود بالرياض. وط: ألمانيا (باللغة الألمانية).
70 ـ «تاريخ خليفة بن خياط» تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط: الآداب ـ النجف: 1386.
71 ـ «تاريخ دمشق» لأبي القاسم هبة ابن عساكر (ت: 571) اعتنى بترتيبه وتصحيحه عبد القادر بدران. ط: الروضة ـ دمشق: 1351.
72 ـ «تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية» للزركشي (ت: بعد 894). تحقيق محمد الماضور. ط: المكتبة العتيقة ـ تونس: 1966.
73 ـ «تاريخ الطبري» تحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: دار المعارف ـ مصر: 1960.
74 ـ «التاريخ الكبير» للبخاري. ط: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند: 1958 ـ 1964.
75 ـ «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ت: 276). تحقيق المحدث الشيخ السيد أحمد صقر رحمه الله تعالى، ط: 2 بمطبعة الحضارة العربية بالقاهرة: 1973.
76 ـ «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين» لأبي المظفر الإسفراييني (ت: 471). تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى 1940. ط: مصر.
77 ـ «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر (ت: 852). تحقيق: علي محمد بجاوي. القاهرة: 1967.
78 ـ «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري» لابن عساكر (ت: 571) بعناية الشيخ الكوثري. ط: التوفيق بدمشق: 1347.
79 ـ «التجسيم عند المسلمين» للدكتورة/ سهير محمد مختار. ط: القاهرة 1971.
80 ـ «التحبير في علوم التفسير» للسيوطي. طبعة محققة بالرياض.
81 ـ «تحفة الأحْوذي في شرح صحيح الترمذي» للمباركفوري. ط: تصوير دار الفكر ـ بيروت.
82 ـ «تحريم النرد والشطرنج» للآجري (ت: 360). ط: الرياض: 1982.
83 ـ «التذكار في أفضل الأذكار» للقرطبي. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ط: مكتبة دار البيان ـ دمشق: 1979.
84 ـ «التذكرة بأحوال الموتى والآخرة» للقرطبي. تحقيق أحمد حجازي السقا. ط: مصر.
85 ـ «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي (ت: 748). ط: وزارة المعارف الحكومية بالهند. حيدر أباد الدكن: 1955.

86 ـ «تذكرة الموضوعات» للهندي الفتني. ط: المنيرية ـ القاهرة: 1343.
87 ـ «التراتيب الإدارية في نظام الحكومة النبوية» لعبد الحي الكتاني. ط: فاس بالمغرب.
88 ـ «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك» للقاضي عياض (ت: 544). تحقيق: د. أحمد بكير، ط. بيروت، وط: وزارة الأوقاف بالمغرب ـ الرباط.
89 ـ «ترتيب القاموس المحيط» لطاهر أحمد الزاوي. ط: مصر.
90 ـ «الترغيب والترهيب» للمنذري. ط: دار الفكر ـ بيروت.
91 ـ «التكملة لكتاب الصلة» لابن الأبار (ت: 658). نشرة كوديرا في مجريط (مدريد) في سنتي 1888 - 1889. وط: عزت عطار الحسيني: القاهرة: 1956.
92 ـ «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البر (ت: 463) تحقيق جماعة من علماء المغرب. ط: وزارة الأوقاف ـ المغرب: 1967 ـ 1982.
93 ـ «التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة» للقاضي الباقلاني (ت: 406). تحقيق: رتشرد يوسف مكارثي ـ بيروت: 1957، وط: لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة 1947، بتحقيق محمود محمد خضيري وزميله.
94 ـ «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» لابن الديبع. ط: محمد علي صبيح: القاهرة: 1347.
95 ـ «تنزيه القرآن» للقاضي عبد الجبار. ط: القاهرة.
96 ـ «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لأبي الحسن علي بن عراق الكناني (ت: 963). تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ط: مكتبة القاهرة: 1378.
97 ـ «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» لأبي الحسن الملطي (ت: 377). تحقيق: الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط: عزت العطار ـ القاهرة: 1368.
98 ـ «التعريفات» للشريف الجرجاني (ت: 816). ط: الدار التونسية للنشر: 1971.
99 ـ «تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (ت: 276). تحقيق المحدث الشيخ السيد أحمد صقر رحمه الله تعالى. تصوير دار الكتب العلمية ببيروت: 1978.
100 ـ «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ت: 774). ط: عيسى الحلبي بالقاهرة. وط: دار الفكر ببيروت: 1970.
101 ـ «التفسير القيم» لابن قيم الجوزية. جمعه: محمد أويس الندوي وتحقيق محمد حامد فقي. ط: السنة المحمدية ـ مصر: 1949.
102 ـ «تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية. ط: دار الطباعة المحمدية ـ القاهرة.

103 ـ «التفهيم لصناعة التنجيم» للبيروني. ط: لندن: 1934.
104 ـ «التسهيل لعلوم التنزيل» لابن جزي الأندلسي. ط: القاهرة: 1355.
105 ـ «التشوف إلى رجال التصوف» لأبي يعقوب التانذلي. نشر أدولف فور. ط: مطبوعات معهد الأبحاث العليا المغربية ـ الرباط 1958.
106 ـ «تهافت الفلاسفة» للغزالي (ت: 505). تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان دنيا رحمه الله تعالى. ط: دار المعارف (3) القاهرة: 1957.
107 ـ «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام النووي (ت: 676). ط: إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة.
108 ـ «تهذيب التهذيب» لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني (ت: 852) ط: حيدر آباد الدكن بالهند: 1326.
109 ـ «تهذيب اللغة» للأزهري. ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر: القاهرة: 1966.
110 ـ «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير (ت: 606). تحقيق عبد القادر الأرناؤوط. ط: الملاح ـ دمشق: 1970.
111 ـ «جامع البيان في تأويل آي القرآن» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: 310). تحقيق محمد محمد شاكر. ط: دار المعارف المصرية، وكذلك ط: مصطفى الحلبي: 1954.
112 ـ «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر القرطبي. ط: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.
113 ـ «جامع الرسائل» لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق محمد رشاد سالم رحمه الله تعالى. ط: المدني ـ القاهرة: 1969.
114 ـ «الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت: 671). ط: دار الكتب المصرية: 1960.
115 ـ «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» لأبي عبدالله محمد بن فتوح الحميدي (ت: 488). تحقيق محمد بن تاوت الطنجي. ط: السعادة بالقاهرة: 1372، وط: الدار المصرية للتأليف والترجمة: 1966.
116 ـ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ت: 327). ط: حيدر آباد الهند: 1952.
117 ـ «جريدة القصر وخريدة العصر» للعماد الأصبهاني. الأول بتحقيق محمد المرزوقي ومحمد العروسي الموطوي والجيلالي بن الحاج يحيى والثاني والثالث بتحقيق

أذرتاش أذرنوش. ط: الدار التونسية: 66 ـ 71 ـ 1972.
118 ـ «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ت: 456). تحقيق: عبد السلام هارون. ط: دار المعارف: 1962.
119 ـ «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: المؤسسة العربية الحديثة ـ القاهرة: 1964.
120 ـ «جمهرة نسب قريش وأخبارها» للزبير بن بكار الجزء الأول. تحقيق: الأستاذ العلامة محمود محمد شاكر. ط: مصر، سنة: 1381.
121 ـ «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» لابن تيمية (ت: 728) ط: المدني ـ القاهرة: 1959.
122 ـ «الجواهر المضية في تراجم الحنفية» للقرشي. ط: حيدر آباد بالهند: 1332.
123 ـ «جواهر القرآن» لحجة الإسلام الغزالي (ن: 505). ط: دار الآفاق الجديدة ببيروت.
124 ـ «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» لابن قيم الجوزية. ط: مصورة في بيروت.
125 ـ «حاشية الرهوني على متن سيدي خليل». تصوير دار الفكر: بيروت.
126 ـ «الحجة في القراءات السبع» لابن خالويه (ت: 370). تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط: 2 ـ دار الشروق ـ بيروت: 1977.
127 ـ «حجة القراءات» لابن زرعة بن رنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط: 2 ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت: 1977.
128 ـ «الحدود في الأصول» للباجي الأندلسي (ت: 474). تحقيق: د. نزيه حماد. ط: مؤسسة الزعبي ببيروت: 1973.
129 ـ «الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق خان (ت: 1307). ط: إسلامي كاديمي ـ لاهور ـ باكستان: 1977.
130 ـ «الحلة السيراء» لابن الأبار (ت: 658). تحقيق: د. حسين مؤنس. ط: الشركة العربية للطباعة ـ القاهرة: 1963.
131 ـ «الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية» لمؤلف مجهول من أهل القرن: 18 الهجري. تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة. ط: دار الرشاد الحديثة ـ المغرب: 1979.
132 ـ «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» للحافظ أبي نعيم الأصفهاني (ت: 430). ط: السعادة بمصر: 1932.
133 ـ «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» للسيوطي (ت: 911). تحقيق: محمد

أبو الفضل إبراهيم. ط: دار الكتب العربية بالقاهرة: 1967.

134 ـ «خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب» لعبد القادر البغدادي، (ت: 1093). ط: بولاق بالقاهرة: 1299.

135 ـ «خطط بغداد» لجورج مقدسي ـ ط: العراق.

136 ـ «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» لصفي الدين الخزرجي. ط: الفجالة ـ مصر: 1932.

137 ـ «خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل» لأبي محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256). تحقيق: د. علي سامي النشار وعمار طالبي ضمن مجموعة «عقائد السلف». ط: منشأة المعارف ـ الإسكندرية: 1971.

138 ـ دراسة حول «كلا» للدكتور حسين نصار. مجلة كلية الشريعة ـ بغداد سنة 1967.

139 ـ «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي (ت: 911). ط: بيروت وهي مصورة عن المطبعة الإسلامية بطهران: 1377. وط: دار الفكر ببيروت: 1983.

140 ـ «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشهرة» للسيوطي. تحقيق: محمد الصباغ. ط: الرياض.

141 ـ «درة الحجال في أسماء الرجال» للمكناسي، الشهير بابن قاضي (ت: 1025) تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور. ط: دار التراث بالقاهرة: 1970.

142 ـ «الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب» لابن فرحون (ت: 799) تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور. ط: دار التراث بالقاهرة: 1974. وط: عباس بن عبد السلام بن شقرون بمصر: 1351 (بهامشها نيل الابتهاج للتنبكتي).

143 ـ «ديوان المتنبي» ط: لجنة التأليف ـ القاهرة: 1944.

144 ـ «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» للمراكشي. السفر الأول بتحقيق محمد بن شريفة في جزءين. ط: دار الثقافة بيروت. وبقية السفر الرابع والسفر الخامس والسفر السادس بتحقيق الدكتور إحسان عباس ـ بدار الثقافة ـ بيروت.

145 ـ «رحلة ابن بطوطة». ط: دار صادر ـ بيروت: 1960.

146 ـ «رحلة التيجاني» تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب. ط: الدار التونسية.

147 ـ «الرد على الجهمية والزنارقة» لأحمد بن حنبل. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. ط: دار اللواء ـ الرياض: 1977.

148 ـ «الرد على الزنارقة والجهمية» لأحمد بن حنبل (ت: 241). ضمن كتاب «عقائد

السلف» تحقيق د. علي سامي النشار وأستاذنا عمار طالبي. ط: منشأة المعارف ـ الإسكندرية ـ 1971.
149 ـ «الرد على المنطقيين» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: 728). ط: إدارة ترجمان السنة بالاهور ـ باكستان: 1976.
150 ـ «رسائل الكندي» جمع وتحقيق: د. عبد الهادي أبو ريدة. ط: مصر.
151 ـ «الرسالة الأضحوية في أمر المعاد» لابن سينا (ت: 428). تحقيق أستاذنا الدكتور سليمان دنيا رحمه الله تعالى. ط: دار الفكر العربي ـ القاهرة: 1949.
152 ـ «رسالة فضل الأندلس» لابن حزم. تحقيق د. إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم الأندلس). ط: المؤسسة العربية ـ بيروت.
153 ـ «الرسالة القشيرية» للقشيري (ت: 465). تحقيق: د. عبد الحليم محمود. ط: دار الكتب الحديثة ـ مصر، وط: الهند.
154 ـ «الروح» لابن قيم الجوزية. ط: دار الندوة الجديدة ـ بيروت.
155 ـ «الروض المعطار في خبر الأقطار» للحميري (ت: 866). تحقيق د. إحسان عباس. ط: مكتبة لبنان: 1975. وط: ليفي برفنسال بالقاهرة: 1937 الذي انتخب من الروض قطعة ونشرها باسم «صفحة جزيرة الأندلس».
156 ـ «روضة الطالبين وعمدة السالكين» للغزالي. ط: دار النهضة الحديثة ـ بيروت.
157 ـ «رياض النفوس» لأبي بكر المالكي (ت: 354). تحقيق: د. حسين مؤنس. ط: النهضة المصرية: 1951.
158 ـ «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي (ت: 597). ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت: 1965.
159 ـ «طبقات الأمم» لصاعد. تحقيق: لويس شيخو. ط: بيروت 1912.
160 ـ «طبقات ابن سعد» أبو عبدالله محمد بن سعد (ت: 230). ط: دار صادر ـ بيروت: 1960.
161 ـ «طبقات الأولياء» لابن الملقّن. تحقيق: نور الدين شريبة. ط: دار الكتاب العربي: القاهرة.
162 ـ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ت: 911). تحقيق: علي محمد عمر. ط: مكتبة وهبة ـ القاهرة: 1973.
163 ـ «طبقات المفسرين» للحافظ الداودي (ت: 945). تحقيق: علي محمد عمر. ط: مطبعة الاستقلال الكبرى ـ القاهرة: 1972.

164 ـ «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي (ت: 379). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: دار المعارف ـ القاهرة: 1973.
165 ـ «طبقات فحول الشعراء» لابن سلّام الجمحي (ت: 231). تحقيق: الشيخ محمود أحمد شاكر. القاهرة: 974.
166 ـ «طبقات القراء» لابن الجزري. تحقيق: برجشتراسر. ط: القاهرة: 1932 - 1933. واسمه: غاية النهاية في طبقات القراء.
167 ـ «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج السبكي (ت: 771). تحقيق: د. محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو. ط: عيسى الحلبي القاهرة: 964. وط: الحسينية ـ القاهرة: 1324.
168 ـ «طبقات الشافعية» لجمال الدين الأسنوي. تحقيق: د. عبدالله الجبوري. ط: بغداد: 1391.
169 ـ «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (ت: 630). ط: بيروت: 65 ـ 1966.
170 ـ «الكافية في الجدل» للجويني. تحقيق: د. فوقية حسين. ط: القاهرة.
171 ـ «كتاب التوحيد» لابن تيمية. للدكتور محمد السيد الجَلْيَند. ط: 2 ـ مطبعة التقدم ـ مصر: 1979.
172 ـ «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب» لابن خزيمة (ت: 339). ط: إدارة الطباعة المنيرية ـ القاهرة ـ 1354.
173 ـ «كتاب الجغرافية» المنسوب للزهري. تحقيق: محمد حاج صادق ط: دمشق: 1968.
174 ـ «كتاب الزهد» للحافظ أبي بكر الشيباني. ط: الهند.
175 ـ «كتاب الصفات» للدارقطني (ت: 385). تحقيق: د. علي ناصر الفقيهي. ط: 1983.
176 ـ «كتاب الفنون» لابن عقيل الحنبلي (ت: 503) تحقيق جورج مقدسي. ط: معهد الآداب الشرقية ـ بيروت.
177 ـ «كتاب السبعة في القراءات» لابن مجاهد. تحقيق: شوقي ضيف. ط: 2 ـ دار المعارف ـ القاهرة.
178 ـ «كتاب الشكر» لابن أبي الدنيا. تحقيق بدر البدر. ط: الكويت.
179 ـ «الكليات» لأبي البقاء الكفـوي (ت: 1094). تحقيق: الأستاذ درويش. ط: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، لجنة ـ إحياء التراث العربي، العدد رقم: 36 سنة 1974 ـ دمشق.

180 ـ «كنز العمال» للمتقي الهندي (ت: 975). ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت: 1399.
181 ـ «كشاف اصطلاحات الفنون» لمحمد التهانوي (ت: 1158). ط: كلكتا ـ الهند: 1862، وصور ببغداد بمكتبة خياط، وط: سلسلة تراثنا ـ تحقيق د. لطفي عبد البديع ـ مصر.
182 ـ «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» لإسماعيل العجلوني. ط: القدسي ـ القاهرة: 1351.
183 ـ «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة. ط: إستانبول: 1310.
184 ـ «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437). تحقيق د. محي الدين رمضان. ط: مجمع اللغة ـ دمشق: 1974.
185 ـ «كيمياء السعادة» للغزالي، ط: ضمن مجموعة رسائل كثيرة طبعها الكردي في القاهرة سنة: 1943.
186 ـ «لباب التأويل في معاني التنزيل» لعلاء الدين علي بن محمد، المعروف بالخازن (ت: 725). ط: المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة (وبهامشه تفسير البغوي).
187 ـ «لباب العقول في الردّ على الفلاسفة في علم الأصول» للمكلاتي. تحقيق. فوقية حسين. ط: دار الأنصار ـ القاهرة.
188 ـ «لطائف الإشارات» للقشيري. تحقيق: إبراهيم بسيوني. ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
189 ـ «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ت: 911). ط: المكتبة الحسينية بالأزهر: 1352.
190 ـ «اللؤلؤ المرصوع فيما قيل لا أصل له أو بأصله موضوع» للقاوجي ط: البارونية ـ مصر.
191 ـ «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير (ت: 630). ط: القدسي بالقاهرة: 1358.
192 ـ «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» للأشعري (ت: 32). تحقيق: حمود غرابة. ط: الخانجي ـ القاهرة: 1955.
193 ـ «اللمع» لأبي نصر السراج الطوسي (ت: 378). تحقيق: د. عبد الحليم محمود، وطه عبد الباقي سرور. ط: دار الكتب الحديثة مصر: 1960.
194 ـ «لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة» للجويني: د. فوقية حسين محمود. ط: المؤسسة المصرية العامة للتأليف ـ القاهرة 1965.
195 ـ «لسان الميزان» لابن حجر (ت: 851). ط: حيدر آباد الدكن ـ الهند: 1330.

196 ـ «لسان العرب» (لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت: 711). ط: دار صادر ـ بيروت: 1955.

197 ـ «المؤنس في أخبار إفريقية وتونس» لابن أبي دينـــار (ت: 1110). ط: النهضة ـ تونس: 1350.

198 ـ «متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: 415) تحقيق د. عدنان زرزور. ط: دار النصر للطباعة ـ القاهرة.

199 ـ «مجاز القرآن» لأبي عبيد معمر بن المثنى. تحقيق: د. فؤاد سزكين. ط: الخانجي ـ القاهرة: 1954.

200 ـ «مجمع الأمثال» للميداني. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط: القاهرة 1959.

201 ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (ت: 807). ط: القدسي القاهرة: 1352.

202 ـ «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، في 37 جزءاً. ط: الرياض: 1389.

203 ـ «المحرر الوجيز في شرح الكتاب العزيز» لابن عطية (ت: 541). تحقيق أحمد صادق الملاح. ط: منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة: 1974. وط: الشؤون الدينية بالدوحة ـ قطر. وط: المغرب.

204 ـ «محك النظر» للغزالي. تحقيق الأستاذ محمد بدر الدين النعساني. د: دار النهضة الحديثة ـ بيروت.

205 ـ «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين والعلماء والحكماء والمتكلمين». للرازي (ت: 606). رجعت إلى طبعتين: ط: بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد ـ مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، وط: المطبعة الحسينية بالقاهرة: 1323.

206 ـ «مدارج السالكين» للإمام ابن قيم الجوزية (ت: 751). الجزء الأول بتحقيق د. كمال إبراهيم جعفر. ط: الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة: 1980.

207 ـ «مختصر المقاصد الحسنة» للزرقاني. تحقيق: محمد الصباغ. ط: الرياض.

208 ـ «المختصر في أصول الدين» للقاضي عبد الجبار المعتزلي. تحقيق د. محمد عمارة (ضمن رسائل العدل والتوحيد). ط: دار الهلال ـ مصر.

209 ـ «مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن قيم الجوزية. ط: المطبعة السلفية بمكة: 1348.

210 ـ «مختصر العلو» للذهبي. اختصره الشيخ ناصر الدين الألباني. ط: المكتب الإسلامي.
211 ـ «المخصص» لابن سيدة. ط: بولاق ـ القاهرة: 1366.
212 ـ «مرآة الجنان وعدة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان» للإمام اليافعي (ت: 768). ط: مؤسسة الأعظمي: بيروت: 1970.
213 ـ «مراتب النحويين» لأبي الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: نهضة مصر: 1974.
214 ـ «المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا» أو «تاريخ قضاة الأندلس» لأبي الحسن النباهي. تحقيق: ليفي بروفنسال ـ القاهرة: 1948.
215 ـ «المزهر في علوم اللغة» للسيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد بجاوي. ط: عيسى الحلبي ـ القاهرة: 1361.
216 ـ «المطالب العالية» لابن حجر. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط: المطبعة العصرية ـ الكويت: 1390.
217 ـ «الملل والنحل» للشهرستاني (ت: 548). تحقيق: د. عبد اللطيف العبد. ط: مكتبة الأنجلو المصرية: 1977.
218 ـ «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن قيم الجوزية (ت: 751) تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. ط: 2 ـ مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب: 1982.
219 ـ «مناهج الأدلة في عقائد الملة» لابن رشد (595). تقديم وتحقيق الدكتور محمود قاسم. ط 3: مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة.
220 ـ «مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي» للدكتور علي سامي النشار. ط: 4 ـ دار المعارف ـ القاهرة: 1978.
221 ـ «المنتظم في تاريخ الملوكي والأمم» لابن الجوزي (ت: 597). ط: حيدر آباد الدكن ـ الهند ـ 1359.
222 ـ «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (ت: 474). ط: السعادة ـ القاهرة: 1332.
223 ـ «المنّ بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين» لابن صاحب الصلاة (ت: 596). تحقيق: د. عبد الهادي التازي. ط: دار الأندلس ـ بيروت: 1965.
224 ـ «المنقذ من الضلال» للغزالي (505) تحقيق د. عبد الحليم محمود. ط: دار الكتب الحديثة: 1974. وط: دار الأندلس بيروت: 1983 بتحقيق جميل صليبا وكامل عياد.

225 ـ «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي. تحقيق الأستاذ فودة. ط: دار الفكر ـ بيروت.
226 ـ «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» لابن تيمية تحقيق: د. محمد رشاد سالم. ط: مكتبة دار العروبة ـ القاهرة: 1382 ـ 1384. وط: بولاق ـ القاهرة 1321 ـ 1322.
227 ـ «المصنف» لعبد الرزاق الصنعاني (ت: 211). تحقيق المحدث حبيب الرحمن الأعظمي. ط: مطابع دار القلم ـ بيروت: 1390.
228 ـ «المصنوع في الحديث الموضوع» لملا علي القاري. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. ط: دار لبنان ـ بيروت 1389.
229 ـ «معارج القدس في مدار معرفة النفس» للغزالي. بعناية: الشيخ محمد مصطفى أبو العلا. ط: مكتبة الجندي ـ القاهرة ـ ومعها كتاب «قانون التأويل» للغزالي.
230 ـ «المعارف» لابن قتيبة (ت: 276). تحقيق د. ثروت عكاشة. ط: المعارف ـ القاهرة: 1966.
231 ـ «معالم أصول الدين» للرازي. ط: على هامش (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين) للرازي أيضاً. ط: الحسينية ـ القاهرة: 1323.
232 ـ «معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان» للدباغ (ت: 696). تحقيق: محمد ماضور. ط: المكتبة العتيقة ـ تونس: 1978.
233 ـ «معالم التنزيل» للبغوي (ت: 516). ط: المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة (بهامش تفسير الخازن).
234 ـ «معترك الأقران» للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: القاهرة.
235 ـ «المعتمد في أصول الفقه» لابن الحسين البصري. تحقيق: محمد حميد الله. ط: المعهد الفرنسي ـ دمشق: 1964.
236 ـ «المعجب في تلخيص أخبار المغرب» للمراكشي (ت: 647). تحقيق: محمد سعيد العريان. ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة: 1963.
237 ـ «معجم أصحاب أبي علي الصدفي» لابن الأبار (ت: 658). نشرة المستشرق كوديرا في مجريط (مدريد) سنة 1884.
238 ـ «معجم البلدان» لياقوت الحموي (ت: 626). ط: دار الكتاب العربي ـ بيروت.
239 ـ «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ليوسف اليان سركيس. ط: القاهرة 1928.
240 ـ «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» للبكري (ت: 487). تحقيق: مصطفى السقا. ط: القاهرة: 1945.

241 ـ «معجم الشعراء» للمرزباني. تحقيق عبد الستار فراج. ط: عيسى الحلبي ـ مصر: 1960.
242 ـ «المعرفة والتاريخ» للفسوي (ت: 277). تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. ط: 2 ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت: 1981.
243 ـ «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب» للونشريسي (ت: 914). تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الدكتور محمد حجي، ط: دار المغرب الإسلامي ـ بيروت: 1982، وط: قديمة حجرية بالمغرب.
244 ـ «معيار العلم» للغزالي. تحقيق: أستاذنا الدكتور سليمان دنيا رحمه الله تعالى. ط: دار المعارف ـ مصر ـ 1961.
245 ـ «المغرب في حلى المغرب» لابن سعيد. تحقيق د. شوقي ضيف. ط: دار المعارف ـ القاهرة.
246 ـ «المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب». للبكري. تحقيق: كونت راندون: الجزائر: 1857.
247 ـ «المغني في أبواب التوحيد» للقاضي عبد الجبار (ت: 415). تحقيق جماعة من العلماء منهم أستاذنا الدكتور سليمان دنيا رحمه الله تعالى. ط: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
248 ـ «مفاتيح الغيب» وهو التفسير الكبير للرازي. ط: المطبعة البهية ـ القاهرة.
249 ـ «مفاتيح العلوم» للخوارزمي. ط: القاهرة: 1342.
250 ـ «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبرى زادة (ت: 968). تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور. ط: دار الكتب الحديثة ـ القاهرة: 1968.
251 ـ «مفردات غريب القرآن» للأصفهاني. ط: الحلبي ـ القاهرة: 1961.
252 ـ «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ت: 902). تحقيق شيخنا عبدالله بن الصديق الغماري. ط: الخانجي ـ القاهرة: 1956.
253 ـ «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (ت: 330). تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ط: القاهرة: 1950. وط: للتحقيق ريتز ـ إستانبول: 1929.
254 ـ «مقاييس اللغة» لابن فارس (ت: 395). تحقيق: عبد السلام هارون. ط: القاهرة: 1366.
255 ـ «مقدمة ابن خلدون» تحقيق: د. عبد الواحد وافي. ط: دار البيان العربي ـ القاهرة.
256 ـ «المقصد الأسني في شرح أسماء الله الحسنى» للغزالي. تحقيق: ط: دار المشرق

بيروت، وط: الكليات الأزهرية ـ القاهرة: 1961.

257 ـ «مسائل ابن الأزرق» في إعجاز القرآن. تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء). ط: دار المعارف ـ القاهرة.

258 ـ «المسالك والممالك» للأصطخري. ط: قسم منه بالجزائر عام 1857، بتحقيق المستشرق البارون دي سلان. وقسم آخر بتحقيق الأخ الدكتور عبد الرحمن علي الحجي بدار الإرشاد بيروت 1968.

259 ـ «المستدرك على الصحيحين في الحديث» للحاكم النيسابوري (ت: 405). ط: حيدر آباد الدكن ـ الهند: 1335.

260 ـ «المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري. ط: الهند: 1962.

261 ـ «مسند أبي بكر الصديق» للسيوطي. تحقيق: شيخنا عبدالله بن الصديق الغماري، ط: مكتبة النهضة لعبد الشكور قدا ـ مكة المكرمة. وط: الدار السلفية ـ الهند.

262 ـ «المسند» للإمام أحمد بن حنبل (ت: 241). ط: الميمنية ـ القاهرة: 1313. وط: أحمد محمد شاكر ـ دار المعارف بالقاهرة: 1374.

263 ـ «مشارق أنوار القلوب ومفاتح أسرار الغيوب» لابن الدباغ. تحقيق: هـ. ريتر. ط: دار صادر ـ بيروت.

264 ـ «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» للهيثمي (ت: 807). تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة. ط: السلفية بالقاهرة.

265 ـ «الموافقات في أصول الشريعة» للشاطبي. تعليق: الشيخ عبدالله دراز. تصوير بيروت.

266 ـ «مواهب الجليل في شرح متن سيدي خليل» للحطاب (ت: 954) ط: تصوير دار الفكر ـ بيروت.

267 ـ «الموطأ» للإمام مالك (ت: 179). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. ط: عيسى الحلبي ـ القاهرة: 1951.

268 ـ «الموضوعات» لابن الجوزي (ت: 597). تحقيق: عبد الرحمن عثمان. ط: السلفية بالمدينة المنورة: 1966.

269 ـ «الموضوعات» للصاغاني. ط: البارونية ـ مصر.

270 ـ «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت: 748) تحقيق محمد علي البجاوي. ط: عيسى الحلبي ـ القاهرة: 1963.

271 ـ «الناسخ والمنسوخ» لهبة الله بن سلامة (ت: 410). ط: الحلبي ـ القاهرة: 1967.

272 ـ «النبوات» لابن تيمية. ط: دار الطباعة المنيرية ـ القاهرة: 1346.
273 ـ «النجاة» لابن سينا. ط: السعادة ـ القاهرة 1331 على نفقة مصطفى الكردي.
274 ـ «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لابن تغري الأتابكي (ت: 874). ط: دار الكتب المصرية: 1375.
275 ـ «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لابن الأنباري. تحقيق إبراهيم السامرائي. ط: مكتبة الأندلس ـ بغداد: 1970.
276 ـ «نزهة المشتاق» للإدريسي. تحقيق: دوزي، ودي خوية ـ أمستردام 1969. وقد قاما بتحقيق القطعة التالية «صفة المغرب وأرض السودان والأندلس من نزهة المشتاق». واعتمدت كذلك على طبعة الجزائر التي حققت أخير بدار المطبوعات الجامعية: 1983.
277 ـ «نظم الدرر في تناسب الآي والسور» للبقاعي. ط: الهند.
278 ـ «نكت الهميان في نكت العميان» لابن أيبك الصفدي. تحقيق: د. أحمد زكي. ط: القاهرة: 1911.
279 ـ «النكت والعيون» في تفسير القرآن الكريم للماوردي (ت: 450). ط: وزارة الأوقاف ـ الكويت: 1983.
280 ـ «نصوص عن الأندلس» للعذري. تحقيق: د. عبد العزيز الأهواني. ط: مدريد: 1965.
281 ـ «نصوص صوفية غير منشورة» تحقيق: القس بولس نويا اليسوعي. ط: دار المشرق ـ بيروت: 58.
282 ـ «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» للمقري (ت: 1041). تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت: 1968. وط: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: مكتبة النهضة ـ القاهرة: 1948.
283 ـ «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» للدكتور علي سامي النشار (ت: 1400). ط: 7 دار المعارف: القاهرة ـ 1977.
284 ـ «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» للشوكاني (ت: 1250). ط: مصطفى الحلبي: 1971.
285 ـ «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» لأحمد بابا التنبكتي (ت: 1036). ط: عباس بن عبد السلام بن شقرون بمصر: 1351 (بهامش الديباج لابن فرحون).
286 ـ «نهاية الأرب في فنون الأدب» للنويري (ت: 733). ط: مصر.

287 ـ «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب» للقلقشندي. ط: مصر.

288 ـ «نهاية الاقدام في علم الكلام» للشهرستاني (ت: 548). صححه المستشرق الفرد جيوم. ط: اكسفورد: 1931.

289 ـ «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير. تحقيق: طاهر الذاوي. ومحمود الطناحي. ط: عيسى الحلبي ـ القاهرة: 1963.

290 ـ «الصحاح» (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار: ط: 2 ـ بيروت: 1982.

291 ـ «صحيح الترغيب والترهيب» للشيخ الألباني. ط: المكتب الإسلامي.

292 ـ «صحيح الجامع الصغير» للسيوطي. ترتيب الشيخ المحدث ناصر الدين الألباني. ط: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

293 ـ «صحيح مسلم» للإمام مسلم بن الحجاج القشيري (ت: 261). تحقيق وترقيم الأستاذ المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي. ط: عيسى الحلبي: 1374.

294 ـ «الصلة» لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت: 578). نشره كوديرا ـ مدريد سنة 1883. وط: عزت عطار الحسيني ـ القاهرة: 1955. وط: الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة تراثنا ـ القاهرة: 1966.

295 ـ «صلة الصلة» لابن الزبير (ت: 708). تحقيق: ليفي بروفنسال. ط: المطبعة الاقتصادية ـ الرباط: 937 ش 1، (وهو القسم الأخير فقط من الكتاب).

296 ـ «صفة جزيرة الأندلس» انظر: الروض المعطار.

297 ـ «صفة الصفوة» لابن الجوزي. ط: الهند.

298 ـ «الصفدية» لابن تيمية. تحقيق محمد رشاد سالم. ط: شركة مطابع حنيفة ـ الرياض: 1976.

299 ـ «صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام» للسيوطي (ت: 911) تحقيق علي سامي النشار وسعاد عبد الرازق. ط: مجمع البحوث الإسلامية ـ القاهرة: 1970.

300 ـ «ضعيف الجامع الصغير وزياداته» للسيوطي. ترتيب وتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني. ط: المكتب الإسلامي.

301 ـ «عارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي» لابن العربي. بعناية عبد الواحد محمد التازي. ط: المصرية ـ القاهرة: 1931.

302 ـ «العبر في خبر من غبر» للإمام الذهبي (ت: 748). تحقيق د. صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد. ط: الكويت: 1960.

303 ـ «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» لابن خلدون (ت: 808) رجعت إلى عدة طبعات منها. ط: دار الكتاب اللبناني: 1959.

304 ـ «عمدة القارىء شرح صحيح البخاري» لبدر الدين العيني (ت: 855). بعناية الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط: المنيرية ـ القاهرة.

305 ـ «العقل وفهم القرآن» للمحاسبي. تحقيق: القوتلي. ط: في لبنان.

306 ـ «العقيدة النظامية» للجويني. تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط: الأنوار ـ القاهرة: 1948.

307 ـ «عقيدة السلف» للصابوني. ط: ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، مصر: 1346.

308 ـ «العواصم من القواصم» لأبي بكر بن العربي. تحقيق الدكتور عمار طالبي، ضمن كتابه آراء أبي بكر بن العربي الكلامية وهو الجزء الثاني. ط: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر 1974، وط: الشيخ ابن باريس بقسطنطينة: 1347 ـ 1348.

309 ـ «عيون المناظرات» لأبي علي السكوني (ت: 717). تحقيق: د. سعد غراب. ط: الجامعة التونسية: 1976.

310 ـ «غاية المرام في علم الكلام» للآمدي (ت: 631). تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف. ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة 1391.

311 ـ «غاية النهاية في طبقات القراء» انظر: طبقات القراء.

312 ـ «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام. تصحيح: محمد عظيم الدين. ط: حيدر آباد ـ الهند: 1384.

313 ـ «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري. تحقيق: علي محمد البجاوي وآخر. ط: 2 ـ هيسي الحلبي ـ القاهرة.

314 ـ «الفاخر» للمفضل بن سلمة. تحقيق: عبد العليم الطحاوي. ط: القاهرة: 1960.

315 ـ «فتاوى النووي» لابن العطار. ط: حلب ـ سوريا.

316 ـ «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني. تحقيق الشيخ عبد العزيز ابن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي. ط: السلفية ـ القاهرة: 1380.

317 ـ «الفتوحات المكية» لابن العربي الصوفي. ط: الحلبي: القاهرة 1954.

318 ـ «الفرق بين الفرق» لابن طاهر البغدادي (ت: 429). تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. ط: صبيح القاهرة. وط: عزت الحسيني بالقاهرة: 1948. بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري.

319 ـ «فرق وطبقات المعتزلة» للقاضي عبد الجبار (ت: 415). تحقيق د. علي سامي النشار والأستاذ عصام الدين محمد. ط: المطبوعات الجامعية ـ مصر: 1392.
320 ـ «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» لابن رشد (ت: 595). ط: الجزائر بدون تاريخ ولا اسم المطبعة.
321 ـ «فصل المقال» لأبي عبيد البكري تحقيق: د. إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ـ ط: بيروت: 1971.
322 ـ «الفصل في الملل والأهواء والملل والنحل» للإمام ابن حزم الأندلسي (ت: 456). ط: المطبعة الأدبية ـ القاهرة: 1321. وط: الرياض بتحقيق عبد الرحمن عميرة وزميله.
323 ـ «فصوص الحكم» للفارابي. ط: السعادة ـ القاهرة: 1907 (ضمن مجموع).
324 ـ «فضائل القرآن» للنسائي. تحقيق: د. فاروق حمادة. ط: دار الثقافة ـ المغرب.
325 ـ «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة» لأبي القاسم البلخي (ت: 319) والقاضي عبد الجبار (ت: 494). تحقيق فؤاد السيد. ط: الدار التونسية للنشر: 1974.
326 ـ «فهرست ابن خير ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف». تحقيق: فرنكشة قدارة يدين وتلميذاه خليان ربارة طرغوه. ط: سرقسطة: 1393.
327 ـ «فهرس الفهارس» لشيخ شيوخنا عبد الحي الكتاني (ت: 1962) ط: فاس: 1347. وط: دار المغرب الإسلامي ـ بيروت ـ بتحقيق د. إحسان عباس.
328 ـ «الفهرست» لابن النديم (ت: 380). تحقيق: جوستاف فلوجل ط: ليبزيج ـ المانيا: 1871.
329 ـ «فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي. (ت: 764). تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: مكتبة النهضة المصرية. وط: الدكتور إحسان عباس بيروت.
330 ـ «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» للغزالي (ت: 505). تحقيق أستاذنا الدكتور/ سليمان دنيا رحمه الله تعالى. ط: القاهرة: 1961.
331 ـ «القاموس المحيط» للفيروز أبادي (ت: 817) ط: مصطفى الحلبي: 1952. وانظر ترتيب القاموس.
332 ـ «قانون التأويل» للغزالي (ت: 505). تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري. ط: عزت عطار ـ القاهرة: 1940. وط: مكتبة الجندي بالقاهرة بتحقيق الشيخ محمد مصطفى أبو العلى (بذيل معارج القدس).

333 ـ «قانون التأويل» للقاضي أبي بكر بن العربي. رسالة دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية تقدم بها الطالب محمد مصطفى الصغيري تحت إشراف الدكتور حقي.
334 ـ «القول الأشبه في حديث من عرف نفسه فقد عرف ربه» للسيوطي. ضمن الحاوي للفتاوي. ط: السعادة: مصر: 1378.
335 ـ «سرور النفس بمدارك الحواس الخمس» لأبي العباس التيفاشي. تحقيق: د. إحسان عباس. ط: دار الأندلس ـ بيروت.
336 ـ «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للشيخ ناصر الدين الألباني. ط: المكتب الإسلامي.
337 ـ «سنن أبي داود» سليمان بن الأشعث (ت: 270). تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر وحامد فقي. ط: أحمد سعد علي ـ القاهرة.
338 ـ «سنن ابن ماجة» أبي عبدالله القزويني (ت: 275). تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي. ط: عيسى الحلبي ـ القاهرة: 1952. وط: بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ـ بالرياض: 1983.
339 ـ «سنن الترمذي» تحقيق أحمد محمد شاكر وحامد فقي. ط: مصر.
340 ـ «سنن الدارمي» لأبي محمد بن الفضل (ت: 255) ط: دمشق: 1349.
341 ـ «سنن الدارقطني» الحافظ علي بن عمر (ت: 385). ط: دار المحاسن بالقاهرة: 1966.
342 ـ «السنن الكبرى» لأبي بكر البيهقي (ت: 458). ط: حيدر آباد الدكن ـ الهند: 1355.
343 ـ «سنن النسائي» (المجتبى) لأبي عبد الرحمن بن شعيب (ت: 303) ومعه شرحه «زهر الربى على المجتبى» للسيوطي (ت: 911). ط: مصطفى الحلبي ـ القاهرة: 1964.
344 ـ «سير أعلام النبلاء» للذهبي. تحقيق جماعة من العلماء. ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت: 1982.
345 ـ «السيرة النبوية» لابن إسحاق، رواية وتهذيب ابن هشام. تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي. ط: مصطفى الحلبي ـ القاهرة: 1375.
346 ـ «الشامل في أصول الدين» لإمام الحرمين الجويني (ت: 478) تحقيق المرحوم د. علي سامي النشار وفيصل بدرعون وسهير محمد مختار. ط: منشأة المعارف بالإسكندرية: 1969.
347 ـ «شجرة النور الزكية» للعلامة محمد بن مخلوف التونسي. ط: السلفية القاهرة: 1349. وقد اعتمدت على الجزء الأول فقط، وربما أهملت الإشارة إلى رقم الجزء.

348 ـ «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد الحنبلي (ت: 1089) ط: حسام القدسي ـ القاهرة: 1350.
349 ـ «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار الهمداني (ت: 410) تحقيق د. عبد الكريم عثمان. ط: مطبعة الاستقلال الكبرى ـ القاهرة 1965.
350 ـ «شرح الحطاب» انظر: مواهب الجليل.
351 ـ «شرح الزرقاني على موطأ مالك» ط: القاهرة.
352 ـ «شرح كلا وبلى ونعم» لأبي طالب القيسي. تحقيق أحمد فرحات. ط: بيروت.
353 ـ «شرح نصير الدين الطوسي على تحصيل الرازي». ط: القاهرة.
354 ـ «شرح العقيدة الأصفهانية» لشيخ الإسلام ابن تيمية. قدم له وعرف به: الشيخ حسنين مخلوف. ط: دار الكتب الحديثة ـ القاهرة.
355 ـ «شرح العقيدة الطحاوية» تحقيق أحمد شاكر. ط: جامعة الإمام محمد بن سعود ـ الرياض. وط: الشيخ الألباني بالمكتب الإسلامي بيروت: 1398.
356 ـ «الشريعة» للآجري (ت: 360). تحقيق: محمد خليل هراس. ط: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
357 ـ «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (ت: 276). تحقيق المرحوم أحمد محمد شاكر. ط: عيسى الحلبي ـ القاهرة: 1364.
358 ـ «الوافي بالوفيات» لابن أيبك الصفدي (ت: 764). باعتناء جماعة من المستشرقين على رأسهم هلموت ريتر. ط: بيروت: 1962.
359 ـ «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لابن خلكان (ت: 681). ط: بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بالقاهرة: 1949. وط: بتحقيق د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت: 1972.

جـ ـ الدوريات:

1 ـ «الربط البغدادية وأثرها في الثقافة الإسلامية» مجلة سومر، ج: 2 م 60، العراق: 1954.

9 ـ فهرس المقدمة وأبواب الكتاب

Dans l'introduction à cette édition nouvelle du"Qānūn al-Ta'wīl- qui corrige nombre de fautes qui entachent une èdition parue à Jeddah en 1986 — nous avons essayé d'autentifier l'attribution de l'ouvrage à Ibn al-ʿArabī, puis nous avons traité des circonstances qui ont amené le savant andalou à le composer; nous en avons ensuite analysé les sources et le contenu, pour clore le préambule par la description des manuscrits qui ont servi de base à la présente édition.

Nous avons èté tenté d'étoffer l'introduction par une biographie de l'homme et une étude de sa production en vers, mais, dans la crainte d'alourdir le propos, nous avons préféré reporter ces éléments sur un essai à venir que nous intitulerons, si Dieu nous prête assistance:

Abū-Bakr ibn al-ʿArabī: sa vie et son œuvre jiridico-théologique.

Alger 23 Rabīʿ I 1411
13 Octobre 1990

Mohamed - Houcine Slimani

Introduction

Abū-Bakr b. al- ʿArabī était un savant andalou aux intèrêts multiples et à la riche personnalité: jūriste (faqīh) averti, rebelle aussi bien à l'imitation des Anciens (taqlīd) qu'au rigorisme de certains de ses contemporains; exégète excellent des textes scripturaires, maître dans la langue, poésie et prose confondues, auteur subtil, capable d'extraire la signification profonde d'une tradition (ḥadith) et de l'exprimer avec clarté et précision; c'est aussi un historien rigoureux, qui compare les sources, en sépare le bon grain de l'ivraie, ne se contentant pas, comme nombre de ses devanciers, de reproduire les récits et de copier les chroniques; c'est enfin un théologien qui a étudié avec discernement les sources premières du kalām, s'attachant au sens profond qui ne contredit pas les enseignements vrais de l'Islam.

Cependant, nous ne souscrivons pas à toutes ses idées: auteur fécond, Ibn al-ʿArabī tombe quelquefois dans l'erreur, du fait même de sa prolixité, mais il se corrige vite, renforcé à chaque fois dans sa recherche du vrai et dans son aversion pour les assertions erronées.

On peut s'étonner qu'Ibn al-ʿArabī n'ait pas suscité l'interèt des chercheurs modernes; même ceux qui partagent ses conceptions n'ont pas songé à l'éditer; c'est ce qui explique qu'il soit méconnu de nos jours.

Aussi aî-je jugé utile de contribuer à faire connaître la personnalité de cet auteur et à montrer son apport dans la théologie dogmatique (Kalām), dans la mouvance as'arite, et proprement dans la pensée andalouse du 5eme/ XIe siècle.

Pour cela, notre choix s'est porté sur son ouvrage Qānūn al-Ta'wîl (Lois de l'exégèse) qui se caractérise par la fécondité de la matière, la rigueur de la méthode et la clarté de l'exposition: présentation préalable du sujet, cohérence du classement des questions débattues, agencement logique des chapitres.



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود

تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقم 90/11/3000/193

التنضيد : كومبيوتايب / بيروت

الطباعة : مؤسسة جوزف للطباعة والتصوير

هاتف: ٢-٨٢٨١٥٧ - ٨٣٧٧ - بيروت - لبنان

QĀNŪN AL-TA'WĪL

DE

'ABŪ-BAKR 'IBN-AL-'ARABĪ

(543 H./ 1148 J.C)

Texte établi et annoté

par

Mohamed SLIMANI

PROFESSEUR A L'UNIVERSITÉ D'ALGER



Dar al-Gharb al-Islami